٤١٥ شرح الكافية لابن الحاجب ، تأليف العصام الاسفرايني ،
ش ع ابراهيم بن محمد ـ ٩٤٥هـ . كتب في القرن الثاني عشر
الهجري تقديرا .

٣٢٣ق ٢١ س ٥ر٢١×٥ر١٤ سم

٧٠٢٢ نسخة حسنة ، بأولها نقص ، خطها تعليق حسن .

الاعلام ١ : ٦٣ الظاهرية (النحو) : ٣٢٦

١٧٥٩/٢ ١ ـ النحو ؛ اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ تاريخ
النسخ ج ـ شرح العصام على الكافية لابن الحاجب .

١٨/١٠/١٩٤٧

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٠٢٢ ف ١٧٥٩/٣

العنوان: شرح الكافية

المؤلف: عصام الاسفرايني ابراهيم بن محمد

تاريخ النسخ: الثاني عشر الهجري تقديرا

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٣٢٢ ق

ملاحظات:

العوايق وسوابق نوائب ساقتني الى اللواحق الى ان سالني الاعلام عيت من لا
يسعني مخالفته لانه خفيف بي ممن ابيه وعاطفته وتحققت لانه لا يضيع
عملي ولا يخيب دون بابه املي وبيان لا يخفى على ذلك الالمعي دقايق نظري وخفايا يغ
ما اودى اليه فكري ويعلم حق اهل العلم على الناس وتميز ارباب الالباب ممن
ليس لهم الا الحواس ولا يستوي بين اصحاب طريق الصواب وتابع الوسواس
الخناس الذي يوسوس في صدور الناس وكيف لا وقد توحد فيما بين اود السلاطين
والحكام بنصب اعلام العلم وتكريم العلماء الاعلام فلذا جعله ربه في مقام
الاكرام عبد العزيز العلام لا زال له من التوفيق قوام ومن التأييد عصام
كما جعل اباه الذي هو اعظم خواقين الانام واكرم سلاطين الانام وحامي
لحوزة الاسلام عن الانهدام واقمعهم لضلالة البدعة بالقلم والاصطلام
واسخى من البحر والغمام واشجع من ضرغام الآجام عبيد الله خو اهاشم
واهلا لهذا المقام يا رب ويا رباه رب ارباه واباه وجعل هما مما آتيتهم
الحكمة والحكومة واحفظهما عن فتنة الباس والخصومة وادم حيثهما
في ظلال العيش الناعم بانعام ذلك الاب وجعل الابن المنعم سيما امير
كبير ارباه في ايام الطفولية والصبا بلين العلم والعدل والعفة والورع و
التقى الاخلق الحري بجوامع المدح والثنا المتفرد من بين الامراء والتابعين
والسخاوة والبذل والعطا من لي العلاء نعم المزلى يار محمد بن الامير
المغفور المبرور جان وفا بي اللهم ارزقه حسنات في الدارين يقول
صاحبها حسبي في نجاة بحمد الله شرحا للغض لم يكتحل عين الانسان بثانيه
ولم يبق عند انسان العين ما يدانيه وتمام حصول ان يكون مرضية ان
... بالحوية الكتب من العلل النحو محوية ويا ينطوي عليه الزبر

من تزييف ما لا يخفى ضعفه مطوية اذ ليس فيهما الا تشحيذ الاذهان
وقد تيسر لى غاية ما فى الامكان فى اثناء تشييد الاركان أتّقى بالله
ان يكون تأليفا مستجلبا لالفة قلوب الطلبة ومتبا للوصول الى
اجل الطلبة وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم انه لابد للشارع فى تحصيل هذا
الكتاب من ضبط عدة اصول هى عمدة وصول المقاصد فنذكرها اولا تسهيلا
لطالبه وقاصده العلم ان كان اعتقاد الشئ يسمى تصديقا والا فتصورا
وكل منهما ان يحصل من غير توقف على طلب وسبق علم بشئ ينتقل منه
اليه فبديهى وان توقف فنظرى لتسببه لا النظر الذى هو ملاحظة
المعلوم لتحصيل المطلوب وما يحصل به التصديق بالشئ بطريق النظر
يسمى دليلا وما يحصل من تصوره تصور الشئ بطريق النظر يسمى معرفا
على صيغة اسم الفاعل وذلك الشئ معرفا على صيغة اسم المفعول والاصل
فى المعرف ان يكون مميزا للكل من افراد المعرف عن كل ما ليس فرداله وذلك
بان يشمل كل فرد له بحيث لا يشذ عنه فرد ويسمى هذا الشمول جمعا وان
لا يشمل ما ليس فرداله ويسمى منعا ويسمى المعرف الجامع المانع عند علماء العربية
خاصة حدا والمعرف به محدودا وقد يكتفى فى المعرف بالتمييز عن بعض لكنه لا يكاد
يوجد فى تعيين المفهومات الاصطلاحية انما يكثر فى تعيين اللغة ولذلك
يناقش فى تعريفات تلك المفهومات بفوت المنع ولا يجاب عنها
بالاكتفاء بل يتكلف بما امكن لجعله مانعا ومن شرائط المعرف ان يجتنب
فيه عن اللفظ المشترك وهو ما وضع لمتعدد للكل بوضع على حدة لا يكون تابعا
للوضع الآخر بان يكون احد وضعيه بسبب مناسبة الموضوع له فيه للموضوع له
فى الوضع الآخر وعن المجاز وهو اللفظ المستعمل فى غير الموضوع له لمناسبة

بينه

بينه وبين الموضوع له بقرينة صارفة عن ارادة الموضوع له وينبغى ان يشترط
الاجتناب عن الكناية ايضا وهو اللفظ المستعمل فى غير الموضوع له لمناسبة
بينه وبين الموضوع له من غير قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه
كالمجاز فى الفساد فكأنهم اعتمدوا على ظهور اشتراك الفساد بينه و
بين المجاز ومعنى الاجتناب عنها ان لا يستعمل فى التعريف من غير قرينة
واضحة تدل على ان المراد ما هو ومن شرائطه ايضا ان يجتنب فيه عن لفظ
لا يعرف المخاطب معناه لانه كالضائع لم يفسر او فسر بالشايع وما تراه
كثيرا فى تعريفات هذا الكتاب وغيره من ذكر الفاظ هى من مصطلحات
هذا الفن كالمعرف والمتعلم كما لا يعرف المعرف لا يعرفها فغاية الاعتذار
عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت شايعة فى الالسنة مشهورة
بحيث كان المص يعرف من حال المخاطبين انهم يعرفونها فلم تبق مشتهرة
بعد زمان صاحب التعريف والمكتسب بالمعرف تصور مفهوم المعرف
اما بوجه مساو واما بوجه غير مساو وتمييز الافراد من ثمرات هذا التصور
فيجب ان يقصد بكل من لفظى المحدود والحد مفهومه لا الافراد فذكر
ما يدل على قصد الفرد خروج عن صنعة التعريف يخالف لما هو عادة اصحابها
ولذلك يحفظ المعرف والمعرف عن الاشتمال على ما يدل على قصد الفرد
وينكر على من قرن شيئا منهما بلفظة كل ويعتذر بما امكن ان يتكلف به
ان كان له شان وسيعرف تفصيله ان كان لنا زمان وقد اعتبر المص
فى تعريف الفنون المستخرجة بالتتبع امرين آخرين احدهما انه ينبغى
ان يعرف بما لا يتوقف معرفته على التتبع لان خطاب تأليفها ليس
مع المتبع لاستغنائه عن التعلم لان الغرض من تعلم النحو مثلا معرفة

احوال كلم العرب من حيث الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك بالتتبع
ولذلك ستراه يعدل عن بعض تعريفات القوم واورد عليه ان المستغني
عن تعلم النحو من تم استقراءه واما من تتبع بعض الاحكام دون بعض فلا
فيصح ان يعرف له بعض المفهومات لما عرف بالتتبع ليعلم احكام اخرى
لم يعرف بالتتبع بهذا وتبين التحقيق يحكم بان خطاب هذه العنون لايخ العنون سا
عن مخاطب ليس له تتبع اصلا وبالجملة ينبغي ان يراعى في تعريفاتها هذا
الاصل وما لم تنطبق عليه يكون مختلا ولا ينبغي اصلاحه باعتبار امر يتوقف
على تتبع ما لانه لايتم بالنظر الى من هو عار عنه رأسا وثانيها وهو مذكور
في بحث الحال من شرح المفصل ان المراد من حدود الالفاظ ان يكون
اللفظ دالا على ما ذكر هذا يريد ان قولهم في حد المفعول به ما وقع عليه
فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع على معناه فعل الفاعل سواء كان وقع
عليه في نفس الامر اولا وان وقع ولم يدل عليه لفظه لم يكن مفعولا به وظاهر
دعواه في غاية الاختلال لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا المعتبر
الا يرى ان تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد ليس معناه انها ما يدل
على ذلك ولعل مراده ان ما ذكر من احوال مدلول اللفظ في التعريفات
معناه انه حاله بحسب دلالة اللفظ بحسب الواقع مثلا وقوع فعل
الفاعل على المفعول به حال معنى اللفظ الذي هو مفعول به فالمعتبر فيه
دلالة اللفظ لا الواقع واما ما ذكر من احوال نفس الالفاظ فليس
كذلك وبعد تحقيق ما ذكره من الاصل لا تغفل عنه فان كثيرا من تعريفاته
لايتم بدونه والاصل في التعريف ان يكون مركبا من جزئين احدهما
اخص من الاخر مطلقا يعني يصدق على بعض افراد الآخر فقط والآخر

يصدق

يصدق على جميع افراده ويسمى الاخر اعم ويسمى الاعم جنسا ان كان تمام
جزء مشترك بين المعرف وغيره وكذلك الاخص فصلا ان لم يكن
خارجا عن المعرف وان كان الجزءان بحيث يشمل كل منهما ما يشمل الآخر
فقط وهما الاعم والاخص من وجه يقال للمتقدم هو بمنزلة الجنس
وللمتأخر بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج من المعرف بمنزلة الجنس
ان كان اعم مطلقا وبمنزلة الفصل ان كان اخص مطلقا ولا يصح
التعريف بما هو اخفى من المعرف ولا بما هو مساو له في المعرفة والجهالة
وينبغي ان يحفظ التعريف عما يوهم التعريف بالاخفى او المساوي ولا يصح
التعريف بما يتوقف معرفته على معرفة المعرف ولا بما يكون معرفته معه
لان ما يعرف به الشيء سابق عليه في المعرفة وما يتوقف معرفته على
الشيء متأخر عنه وما مع الشيء لا يكون سابقا عليه ومن عادة ارباب
التعريف ان يعقبوا الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود
واما تحصيل مفهومات الاقسام لانها متهيئة لبيان ما يختص بكل منها من الاحكام
والتقسيم هو ضم مفهوم متباين متخالف الى مفهوم ليحصل بضم كل مفهوم
معه اخص منه بحسب الواقع او في نظر العقل والثاني هو الذي يقال
له الاخص بحسب المفهوم فيسمى المفهوم الذي ضم اليه مقسما وكل من المفهوم
ما بين الذي ضم اليه قيد القسم والمجموع الحاصل من كل ضم قسما بالقياس
الى المقسم وقسيما بالقياس الى المجموع الحاصل من الضم الآخر وبما سمعت
عرفت ان التقسيم ايضا للمفهوم لا للفرد وان كان ثمرته جعل الافراد
طائفة طائفة وانه يجب حفظ لفظ المقسم على الدلالة على قصد الفرد
والاصل في التقسيم ان يكون على وجه يضبط جميع افراد المقسم ويسمى

مثل الحيوان ماشي لانه يحتمل ان يكون
اخص من الحيوان وان يكون مساويا له بحسب الواقع
والحيوان

ذلك الضبط حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر على العقل بمجرد ما ذكر
في التقسيم من غير ملاحظة ما هو الخارج عنه وان كان لازماله وقد يكون
كذلك بل يحتاج الى تتبع افراد المقسم ليعرف ان التقسيم وقع ضابطا
لها ويسمى الاول قسمة عقلية والثاني قسمة استقرائية والاصل
ايضا في التقسيم ان لا يصدق شيء من الاقسام على ما يصدق عليه القسم
الاخر ويسمى قسمة حقيقية وقد يكون بحيث يصدق قسم مع قسم
لعدم تباين مفهومات ضمت الى المقسم ويسمى قسمة اعتبارية ولما
من تمهيد الاصل حان القفول الى ما اخذ بصدده من شرح الكتاب
والتضرع والابتهال الى الفياض الوهاب جل جلاله لالهام الصدق واعلام الصواب
وللتوفيق لتنقيح الخطاب اعلم ان المستفاد من بعض الشروح ان
الكافية كانت مشتملة على خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد
من بعضها انها لم تشتمل لا على التسمية ولا على الحمد فكان وجهه ان الخطبة
في الاكثر الحاقية فلعلها اشتهرت قبل الحاقها ومن ذهب الى
انها متروكة الحمد فقط وقال لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا
من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يبدأ به على سنتهم
وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع يريد ان المقام داع الى هضم
النفس لمظنة الاعجاب بهذا التاليف الذي لم يسبق المص احد بمثله
واورد عليه ان ترك ما ورد به الشرع والتزمه السلف للتخييل مما ليس
للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان يصوم ولا يصلي احد هضما للنفس
بتخييل انه ليس في سلك العقلاء البالغين ويمكن ان يدفع بان تخييل
انه ليس ككتب السلف وليس بذي بال لا يستدعي عدم الابتداء به

بل يكفي

بل يكفي فيه تخييل عدم الابتلاء والتخييل يتحقق بترك الاتيان بالحمد
على وجه شايع من ذكر لفظ الحمد او ما يشتق منه لانه لما اعتادت النفس
استفادة الحمد في اوايل الكتب بهذا الطريق ولم تجدها تخييل اليها انه ترك
مع انه لم يترك لاشتمال التسمية على وضوح الدلالة على جميع الصفات
اجمالا وعلى بعضها تفصيلا وليس الحمد قول القائل الحمد لله بل الفعل الدال
على الصفات الكمالية فاحسن الضبط فانه من مزلقة ليس لها سلوك
اسلم منه وانما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لان النحوي يبحث عن احوالهما
او عن احوال ما يتوقف معرفته على معرفتهما من اقسامهما وما لا يعلم الشيء
لا يمكن ان يحكم عليه وفيه ان الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف
بمقتضى التعريف والتعريف وما قيل ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لا
يقتضي سبق علم المتعلم انما يقتضي سبق علم الكاسب ففيه ان المتعلم ما لم
يتوجه الى المعرف الذي هو مدلول اللفظ ولم يلاحظ تغيره لم يحصل له
معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه ما لم يعلم المبحوث عنه في العلم على
وجه يتميز عن جميع ما عداه لم يحصل الحكم عليه على وجه يخصه وتعيين عند
المتعلم ان هذه الحالة له لا لغيره وشيء من التعريفين لا يقتضي العلم على هذا
الوجه ثم البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهر واما البحث عن حال
الكلام ان كان مرادفا للجملة فكما يبحث عن الجزء الجملة والحال و
الصفة كذلك وح كان الاولى تعريف الجملة لان البحث عنه انما وقع
مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة فالبحث
عن الكلام حق الان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال
قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في

صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة ايضا لانها يجث عنها اكثر من البحث
عن الكلام بل لا كلام كما ستوف فنعم ما فعل الزمخشري في المفصل حيث
قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة وقدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف
معرفة مفهومه على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها
وتوقف وجود فرده على وجود فردها وتوقف معرفة فرده على معرفة فردها
وتوقف معرفة تقسيمه على معرفة تقسيمها فقال الكلمة معرفة بلام التعريف
فلنبين لك اولاً معاني اللام ثم لنذكر ما يحتمله المقام وما هو ارجح
ان يكون هو المرام فنقول لام التعريف اما للاشارة الى تعين ما يريد بمدخوله
ويسمى لام الجنس ولام الطبيعة لانه يقصد بالمعرف به الى الجنس من
حيث هو هو مع قطع النظر عن الفرد ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد به
اليه من حيث وجوده في فرد غير متعين ويخص باسم لام العهد الذهني
وقد يقصد اليه من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الاستغراق
واما للاشارة الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب ويقال له لام
العهد الخارجي واذا اطلق لام العهد ينصرف اليه فاللام ههنا اما للاشارة
الى فرد من المدلول وح يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظ لانه
لا معنى جنسي للكلمة يكون المفهوم المقصود بالتعريف فردا منه بل هو احد
معانيها فلا بد من تأويلها بالمسمى بهذه اللفظ حتى يكون اللام اشارة
الى المعنى معهود فيما بين النحاة من جملة افراد المسمى بهذه اللفظ وحمل
الكلمة على هذا المعنى غير مستبعد عن الافهام لان المخاطب لا يفهم من
من اطلاقها في مقام تعلمها الا هذا بل قصد معناها الموضوع له خارج
عن قانون القصد لان قصد المعنى انما يكون لافادته ولا يمكن ان يستفيده

منها

منها المتعلم للمعنى لعدم علمه به قبل التعلم وحكمه كل محدود قصد باطلاقه
تعليم مدلوله لا نقول قصد فرد من مدلول المحدود خروج عن الاصل الذي
ذكرته من ان التعريف للمفهوم لا للفرد حتى يجب تعرية المحدود عما
يدل على قصد الفرد لانا نقول اما قصد تمييز افراده بقصد في التعريف
الى تصويره لا الى تصوير افراده سواء كان فرد مدلول اللفظ المحدود او نفس
الموضوع هو له فقصد فرد المسمى بالكلمة اذا كان المقصود تمييز افراد
ذلك الفرد وتصوير نفس مفهومه لا يخالف القانون واما للاشارة الى
للاشارة الى نفس المعنى مع قطع النظر عن الافراد فيكون لام الحقيقة
وهو الانسب بمقام التعريف لشيوعه فيه حتى يقال اللام الحقيقة
به لكن فيه ان قصده ضايع لانه لا يمكن ان يستفيده المخاطب المتعلم منه
حين اطلاقه في مقام التعليم لجهله بالوضع له الا ان يقال قصد المعنى في التعليم
للافادة وفي مقام التعريف ليس للافادة بل للتفسير وح اللام للاشارة
الى تعينه عند المخاطب باعتبار انه المعنى المعتبر عند النحاة ولا منافاة بين
لام الجنس التي لا تنفك عن الكثرة وتاء الوحدة لان الجنس لها وحدة في
العقل وان كثر في الخارج والوحدة الذهنية لا تنافي الكثرة الخارجية على
ان الوحدة لا تنافي كثرة ما بل كل كثرة لا تخلو عن وحدة والتحقيق ان
التاء لاشتراط الوحدة لكل جزء من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم
مأخوذ مع الوحدة والكثرة لا تنافي وحدة جزءها بل تستلزمها اذ لا كثرة
الا من الآحاد وليس لك ان تحمله على لام الاستغراق ولا على لام العهد الذهني
لما عرفت انه لا قصد الى فرد على ان لام العهد الذهني يوهم جهالة المحدود ولفظ
لم يقل لفظة لانه لم يقصد التأنيث لاستواء التذكير والتأنيث والتثنية

والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الكشاف في سورة يوسف
في قوله تع حتى يكون حرضا بل يجوز ترك التانيث في صفة على زنة المصدر
في تفسير قوله تع خلصوا نجيا ولا الوحدة لالانه لا وحدة معتبرة عنده في الكلمة
حيث جعل عبد الله كلمة اذ لا معنى لتاء الوحدة في الكلمة من غير اعتبار وحدة لان
التاء نص في الوحدة لا يجوز تجريدها عنها بل لان معنى الوحدة في الكلمة افرادها
فيغني قيد الافراد عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس يشمل المهمل اى الذى لم يوضع
لمعنى والمستعمل اى الذى وضع لمعنى ولم يهمل والمركب والمفرد لانه في عرف
اللغة ما يتلفظ به الانسان وقيل في الاصطلاح ونقض بالضمير المستتر
لانه ليس مما يتلفظ به الانسان مع انه لفظ في الاصطلاح اما انه ليس
مما يتلفظ به الانسان فلانه لو كان منه لكان محذوفا لان المحذوف
ما يتلفظ به لكن لم يتلفظ به ونوى وكونه محذوفا باطل لانه لو كان محذوفا
لزم حذف الفاعل مع الاتفاق على انه لا يجوز حذف الفاعل في غير صورة التنازع
التنازع وامتناعه فيه ايضا عند الاكثر والتزم المص كونه لفظا محذوفا
وقال لم يطلق عليه المحذوف تحاشيا عن القول بحذف الفاعل ولا يخفى
انه كلام لا حاصل له وزاد بعضهم في التعريف وقال اللفظ ما يتلفظ به الانسان
او ما في حكمه وفيه انه يصدق التعريف ح على الدوال الاربع والحركات الاعرابية
لانها في حكم ما يتلفظ به في الوضع للمعنى والافادة له مع انها ليست بالالفاظ
قال المص في الايضاح ادنى ما يتلفظ عليه اللفظ حرف واحد فينبغي ان يراد
في التقييد ويقال او في حكمه في وقوعه فاعلا او مؤكدا او معطوفا عليه
ولك ان تقول الحكم في اطلاق النحوى ينصرف الى الحكم النحوى والفرق بين
اللفظ المحذوف والضمير المستتر ان المحذوف من مقولة الصوت

والحرف

والحرف ولفظ موضوع منوى ربما يتلفظ به في هذا المقام الذى حذف
فيه كما في قولك الهلال فان المنوى فيه لفظة هذا وربما يقال هذا
الهلال وربما لا يجوز التلفظ به في هذا المقام لكن يتلفظ به في مقام
آخر كما في قولك حمدا فان المقدر فيه حمدت وهو وان لا يتلفظ
بدونه كثيرا والمستتر ليس كذلك قال الشارح الرضى في بحث المضمرات
وقول النحاة ان الفاعل في زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تقريب
لضيق العبارة ولم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبر واعنهما بلفظ
المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو ذلك
المصرح به بقى ان المستتر ماذا فنحن نقول والله اعلم انه المعنى المعقول
الحاضر في مقام التكلم والخطاب بذاته المستغنى لحضوره عن الاحضار بلفظ
وفي الغيبة لفظ اذا كان لسبق الذكر ففي التكلم والخطاب ليس من
جنس اللفظ اصلا وفي الغيبة ربما يكون لفظا اذا كان المنوى السابق
لفظا كما في قولك زيد سمع واللفظ قيل في الفاعل اللفظى والحقيقى
في اضرب متحدان ولكونه فاعلا للفظ جعل لفظا حكما فما ذكره بعض
الافاضل الشارحين انه ليس من مقولة الصوت والحرف
اصلا والحق التفصيل وما نقله الشارح الرضى عن بعض النحاة في بحث
المضمرات المقدر في اضرب ينبغى ان يكون نصف الالف او ثلثه
لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثنى ليس بشيء اذ لا يخطر
بالبال حين سماع اضرب شيء بازاء المخاطب من نصف الالف
او ثلث الواو على انه ينبغى ان يقال او ثلث الواو لان المفرد يجب ان يكون ثلثه
الجمع لا ثلث المثنى ويلزم ان يكون المستتر في ضارب الفاعل في ضاربون

وفي ضاربون واوا وفي ضاربات تونا في بعدها يلزم كونه لفظا ويلزم
ما قد سبق لكن بقي على ما حققناه انه يشكل في جعل اللفظ الحكمي موضوعا
لمعنى لانه ليس هناك الا الذات المنوي فكيف يكون موضوعا و
موضوعا له فيختل تعريف الكلمة وتعريف المضمر وتعريف العلم الا ان يجعل الو
ضع والدلالة ايضا كاللفظ اعم من ان يكون حقيقيين او حكميين و
يجعل المستتر موضوعا حكميا ودالا حكميا ولنا في شرح الرسالة الوضعية
كلام آخر في تحقيقه ولكن مخافة الاطناب دعت الى الحوالة عليه
فاليه المرجع والمآب والله اعلم بالصواب وتقييد التلفظ بالانسان
لايخرج كلمات الله تعالى ولا كلمات الملائكة والجن عن تعريف اللفظ كلمات بيان
حتى يخرج عن تعريف الكلمة لانها مما يتلفظ بها الانسان وللتحفظ
عن الايهام ترك المص ذلك التقييد في شرح هذا الكتاب وان قيد في
ايضاح المفصل وضع بمنزلة الفصل يخرج المهمل كله ويشمل الدوال الاربع
على ما هو المشهور وامثالها من الاصوات الموضوعة للمعاني من غير ان يكون
الفاظا الا ان تقدم اللفظ منعها عن الدخول في التعريف ولا يخرج اللفظ
المركب حتى يكون منعا عن قيد الافراد لان الوضع تعيين شيء لشيء
بحيث ينتقل العالم به من الشيء الاول الى الشيء الثاني من غير قرينة واللفظ
المركب معين كذلك لكن بتعيين اجزائه مثلا اذا عين زيد للذات المخصوصة
والقائم لذات له القيام وصورة التركيب لثبوت القايم لزيد فقد عين زيد
قائم لمجموع هذه المعاني لكن بتعيينات متعددة وانما قلنا من غير قرينة ليخرج
تعيين المجاز لان الواضع كما عين اللفظ للموضوع هو له عين لكن ما يناسبه
بقرينة فقال اطلقوا كل لفظة وضعناها لمعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة

وهذا

وهذا التعيين الشامل لهما ايضا من معاني الوضع لكن المعنى المشهور هو
المعنى الاخص المذكور وهو المدار لتقسيم اللفظ الى المشترك والمنقول والحقيقة
والمجاز وتحصيل اقسام الكلمة وتنويع الدلالة بالمطابقة والتضمن والا
لتزام الى غير ذلك وهذا التعريف اولى من قولهم تخصيص شيء بشيء
متى اطلق او احس الشيء الاول فهم الشيء الثاني كما يشهد به استعماله بالباء
دون اللام على انه ينتقض اما بوضع اللفظ المشترك او المنطق وقد بينا
بيانه في شرح فارسي المنطق ولا ينتقض تعريف الوضع بوضع الحرف
لان تعيينه ليس بحيث ينتقل منه العالم بالوضع الى المعنى بل لا بد للانتقال من
ضميمة لان الضميمة انما تجب ليعلم الوضع لانه ما لم تكن الضميمة لا يحصل عند
السامع الوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل اليه من غير ضميمة وفي هذا الكلام
مزيد تفصيل في شرحنا للرسالة الوضعية ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان
يكون معنى قوله وضع عين لمعنى لشيء بحيثية مخصوصة فلا سبيل الى اسناده الى
ضمير اللفظ ولا الى تعلق قوله لمعنى به فلا بد من تجريد الوضع عن شيئين و
جعله بمعنى التعيين لكن لا مطلق بل التعيين المقيد بالحيثية المذكورة المربوطة
في اللفظ والمعنى بعد قطعها عن الشيئين ووضع الوضع اللفظ والمعنى
موضعهما فبقوله وضع لا يخرج شيء من المهملات لانه ما من مهمل الا و
عين ولا اقل من تعيينه للتركيب من حروف مخصوصة وبقوله لمعنى
يخرج المهملات لانها لم يتعين لمعنى فما قيل انه يخرج بقوله وضع بعد التجريد
ما سوى حروف الهجاء لان حروف الهجاء عين لغرض التركيب فخروجها
بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلنا لا تجريد عن الحيثية المعتبرة في مفهوم الوضع
لانه لو جرد عنها يدخل المجاز في تعريف الكلمة وللنظر الدقيق ههنا مشهود

آخر وهو انه ربما يكون للمعنى فى حالة الاجمال احكام ليست حالة التفصيل
الاترى انه يصح قولك علم زيد والسناد لك العلم الى زيد بلا كلفة ولو فصلت
معنى علم وقلت حصل صورة الشئ فى العقل لايبقى لك سبيل الى جعل زيد
مسندا اليه لهذا المفصل ولا غير نظر فليكن قوله وضع بمعناه الاجمالى صالحا
للاسناد الى اللفظ والتعلق بالمعنى وان لايوجد تلك الصلاحية فى تفصيل
ذلك المعنى ثم وضع احترازا عن جميع المهملات كما هو المشهور ولا احتراز
بقوله لمعنى المعنى بالقصد بشئ سواء كان لفظا كمعانى اسماء حروف الهجاء
او غيره وقد يكتفى فيه بصحة القصد وهذا اما مصدر بمعنى القصد نقل الى المقصود
او اسم زمان او مكان نقل اليه والمناسبة ظاهرة وتخصيصه بالمكان
من ضيق الفطن كالاعتراض بان جعله اسم مكان لعدم الفرق بين المفعول
ومكان الفعل او اسم مفعول وكان فى الاصل معنيا كمرمى خفف وهو اقرب
الوجوه بحسب المعنى لكن لانظير لتخفيفه مفرد احترازا عن المركبات
مطلقا فانها ليست بكلمات وهو من مصطلحات اهل الميزان و
حقيقته لفظ لايدل جزؤه على جزء معناه ووصف المعنى به وصف له
بحال اللفظ فالمعنى المفرد معناه معناه المعنى المفرد اللفظ فالاولى
جعله صفة للفظ ترجيحا للحقيقة على المجاز وتحرزا عن ابهام ان افراد
المعنى متقدم على الوضع فان المتبادر من الوضع لمعنى مفرد ان يكون احد
طرفى الوضع المعنى المفرد وانما اخر افراده عن الجملة وحق الوصف المفرد
ان يتقدم كما صرح به صاحب التسهيل لانه لو قدم لتبادر منه انه مفرد قبل
الوضع مع ان الافراد متاخر عن الوضع ولا يغنى عن ذكر الوضع لاستلزام
الافراد الوضع وبهذا تبين انه يمكن اختصار التعريف مشترك بين هذا

بان يقال الصفة اللفظ مفرد او بعيد بكونه مفردا بالمجاز بمعنى ان المفرد اللفظ
الوصفه

المعنى

المعنى وبين ما يقابل المثنى والمجموع اعنى الواحد وبين ما يقابل المضاف
اى ماليس بمضاف وبين ما يقابل الجملة اعنى ماليس بجملة ويلتفت له
بجميع هذه المعانى يرد عليك فى هذا الكتاب وتعريف كلا فى موضعه
فاستعاره فى التعريف مخل ومما لا يذهب عليك ان اللفظ الواحد
قد يكون بالنسبة الى معنى مفردا وبالنسبة الى معنى مركبا كعبد الله علما
وبالنسبة الى معنى حقيقة وبالنسبة الى معنى مجازا كالاسد فانه حقيقة
فى الحيوان المفترس وكلمة مجاز فى الرجل الشجاع وليس بكلمة فلا بد
من قيد الحيثية اى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه كذلك ليخرج عبد الله
باعتبار المعنى المركب والاسد باعتبار المعنى المجازى والا لم يكن التعريف
مانعا قيل الانسب بغرض علم النحو ان يجعل قائمة وبصرى من مركب
اعرب اعراب الكلمة داخلا فى حد الكلمة وقد فات ذلك الكل لاتفاقهم
على تقييد حد الكلمة بالافراد وان يجعل نحو عبد الله مما اعرب اعراب كلمتين
خارجا عنه كما اخرجه صاحب المفصل ومن تبعه عنه بذكر اللفظة اذ لا يقال
له لفظة اذ المراد باللفظة ما لا يمكن ~~اللفظ~~ التلفظ به مرتين باعتبار
وضع من الاوضاع بل لا يصح التلفظ بالمجموع الا مرة واحدة ونحن نقول
اخراج الزمخشرى مثل عبد الله عن تعريف الكلمة يشبه ان يكون فرية
كيف وقد قال بعد تعريف الكلمة وهى جنس تحته انواع الاسم والفعل والحرف
ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق لشئ بعينه غير متناول ما اشبهه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب
اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب وبعلبك
او مضاف ومضاف اليه كعبد الله وعبد المناف وام او النعم والكنى

وقال العلامة التفتازانى فى شرح الشرح لمختصر ابن الحاجب
ان النحاة اجمعوا على ان مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك
علم معرب باعراب الكلمة وقد خرج عن تعريف صاحب المفصل فتأمّ
مما هو الانسب ما لم ينبت المص على ان الانسب لغرض النحو جعل
عبد الله كلمة يصح حكمهم بان اعرابه على مقتضى وضعه الاصلى وجعله بمنزلة
الكلمتين كما وبان اعراب مجموع الرجل وتيمّ لجعلهما بمنزلة كلمة واحدة لشدة
الامتزاج فلولا اعتبار الكلمة كما عرفه المص لم يتميز المعرب بسبب التنزيل منزلة
جزء عن المعرب بلا تنزيل وتكلف وهى اسم اى كلمة دلت على معنى فى نفسها
غير مقترن باحد الازمنة وفعل اى كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترنا باحدها
وحرف اى كلمة دلت على معنى بسبب غيرها الذى هو لفظ آخر كما قالوا
ان الحرف مشروط فى الدلالة بذكر متعلقه وبما ذكرنا ظهر ان تقسيم
الكلمة اى ضم القيود اليها قد تحقق الا ان القيد والمقيد ذكرا بلفظ واحد
وان القسمة استقرائية لاحتمال قسم آخر هو ما دل على معنى بسبب غير
لا يكون لفظا بل شيئا آخر من الاشارة الحسية او غيرها مما يمكن عقلا لابد فيه
الاستقراء فما ذهب اليه الرضى من ان الحصر عقلى وتبعه كثيرة من المهرة
عشرة انما يتم لو كان الحرف عند النحاة ما دل على معنى بنفسه سواء دل بالمتعلق
او الاشارة او غيرهما وهو ممنوع بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع بازاء ما
وجد فى كلامهم ثم قد سبق ان الاصل فى التقسيم كونه حاصرا فبهذا الا
عتبار تضمن التقسيم دعوى الانحصار فاستدل بقوله لانها وجعل اللام
متعلقة بالانحصار المفهوم من التقسيم وقيل المفهوم من السكوت
فى معرض البيان وقوله اما ان تدل على معنى فى نفسها خبران وما لم يصلح

حمله

حمله على اسمه احتيج الى تاويل ان تدل بالدال او تقدير الحال مضافا الى
العلم ووفق صاحب العباب شارح اللباب بين صريح المصدر
والماؤل به فى صحة حمل الثانى على الجثة دون الاول فى بحث لام
الجحود وتبعه السيالكوتى وارتضاه المحقق الشريف فى هذا المقام فى حواشى
الرضى والدلالة فى عرف ارباب العربية كون الشئ بحيث اذا علم منه علم
منه شئ اخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبعية كما
فالاولى هى الدلالة العقلية والثانية هى الوضعية والثالثة
هى الطبعية ويسمى الشئ الاول دالا والثانى مدلولا وقوله اولا من تتمة
الجزء وعطف على تدل اى اولا تدل على معنى فى نفسها وجعله عطفا على
فى نفسها اى او لا فى نفسها يرده سبق كلمة اما وقوله فيما بعد او لا عطفا
على ان يقترن الثانى الحرف ترك العطف لانه ليس مقدمة من مقدمات
الدليل بل جملة اعتراضية احتيج اليها لتعيين معنى الحرف الذى كان
حقه ان يتقدم على الدليل وكذا ما يماثله والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلثة اولا عطف على الترديد الاول ومقدمة من مقدمات
الدليل حقها ان يعطف على المقدمة السابقة كما هو المتعارف فى نظم
الادلة وليس قوله الثانى الحرف جوابا لسؤال مقدر ناشئ من
الترديد الاول وهو ما الثانى وما الاول لانه لا يعهد مثل هذا السؤال فى اثناء
الاستدلال ولان قوله والاول مقدمة الدليل فافهم الثانى الاسم والاول
الفعل لما كان يتجه على استدلاله على دعوى الحصر ان ادعى ان الحصر
الاستقرائى لا ينكشف الا بالتتبع والاستقراء فالترديد بين النفى والاثبات
مما لا طائل تحته اذ لا يتم بدون التمسك والاستقراء يتم بدونه وتابعها

فالترديد بيان

ان الدعوى مجهل التصور لعدم العدم بدلول الاسم والفعل والحرف فالاستدلال
عليه لايجدى اجاب بقوله وقد علم على العلم الذى يتوقع من الدليل وهو العلم
بالمدعى فكانه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم بذلك حد كل واحد
منها فالدليل يصور المدعى ويبينها وتصفه الحدود واختير على الاكتفاء
بالاستقراء ولك ان تجعل ذلك اشارة الى المدعى والباء بمعنى مع ولهذا
التنبيه نفع فى معرفة قوله فيما بعد ولا يأتى ذلك الا فى اسمين او
فعل واسم ومن الناس من جعل التقدير قد تبين فقد رما لو كان
مذكورا لاقتضى جزالة المتن ازالتها وذكر لايراد قوله وقد علم انه نكات
حقت ان تسمى نكابات تركتها له لانى لست جامع حكايات بل ذاكر
ما ارجو ان يكون متضمن هدايات وعن تضييع الوقت وقايات
متضرعا سائلا من الله تعالى عن ابات ووجه معرفة الحدود من الدليل
انه عرف تمام المشترك بين الاقسام الثلثة وتمام المشترك بين الاسم
والفعل بحيث يحصل لكل معرف جامع مانع وقد عرفت ان لا معنى للحد عند
الادباء الا المعرف الجامع المانع فلا يرد ان اللازم معرفة الحدود والحد معرف
لا يشمل الا على اجزاء المعرف وكون ما علم من الدليل تعريفا بالاجزاء ممنوع ولكل من
الحدود مزيد بيان يتوقف على مكان فانتظره سائلا من الله تعالى زمان امان
الكلام ما اى لفظ تضمن كلمتين اى كلا منهما يقال ضمنته الوعاء اى جعلته
فيه وخرج به ما سوى المركب لكن خرج ايضا جسق مهمل مع انه كلام اذ ليس
جسق كلمة على ما هو التحقيق وقد استوفيناه فى شرح الرسالة الوضعية الا
ان يقال المهمل المراد به نفسه بل كل لفظ اريد به نفسه فى حكم الاسم حيث
يجرى عليه احكامه فيكون كلمة حكما وبحث النحوى لا يقتصر على الكلمة الحقيقية

العلامات الجوا[ب] حاشيه

وكيف

وكيف لا وشىء من الاصوات ليس كلمة وسنوف ان شاء الله تعالى ومن
هذا يتبين انهم لو اعتبروا على مفهوم الكلمة على وجه يندرج فيه ما هو فى حكم
الكلمة لكان انسب وكون المراد بكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او
حكما دخل زيد قائم فى التعريف مع انه متضمن لاكثر من كلمتين لان قائم
مع فاعله فى حكم الكلمة حيث اجرى مجراه على ان المتضمن للكلمتين يشمل
المتضمن للاكثر والظاهر ان الكلام عند صاحب التعريف مجموع ضربت
زيدا مثلا بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
فان الكلام عنده مجرد ضرب والمتعلقات خارجة عن حقيقته والحق
مع صاحبه لان الجزء الجملة فى زيد ضرب رجلا مجموع ضرب رجلا والمرفوع
محلا مجموعه لا مجرد ضرب وهكذا نظايرها وقوله بالاسناد لاخراج
المركبات الغير الكلامية وهو اما مجرد نسبة شىء الى الشىء كما فى تعريف
الفاعل واليه ذهب الرضى لكن يجب ان يكون المراد به هنا الاسناد
الاصلى عند من يجعل الكلام والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او ما يسد
مسده كالصفة فى اقائم زيد وما قائم زيد والضارب واسم الفعل الى
ما سند اليه او اسناد الجزء الى ما اسند اليه او الاسناد الاصلى المقصود لذاته عند
من جعل اخص من الجملة فليس الجملة التى وقعت حالا او صفة او خبر كلاما
عنده ويخرج عن التعريف الكلام بذكر الاسناد بهذا المعنى واما تاليف الكلمتين
بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها على ما فسره به صاحب
اللباب وكثير من شارحى هذا الكتاب وح يدخل فى التعريف الجمل كلها
لكن لا بد ان يراد بالافادة الافادة فى غير مقام التعداد لئلا ينتقض التعريف
بغلام زيد فان فيه تاليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح

لانه ليس بموضوع بل ان نقل للتعجب
وعلى الكلب هى السبع والكلب عند سماع
هذا الصوت يطلق على الزجر لا على القعود ولا
على الذهاب لانها ليسا عالمين بالوضعين
منه

وهم يذهب احد بانه يكون كل واحد منهما كلاما ح

السكوت عليها لكن في مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج
بقوله بالاسناد نحو الذي ضرب ورجل ضرب اذ لم يقيد الاسناد بالمقصود
لذاته لانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت نعم لو جعل البا للمصاحبة
او الالصاق اما لو جعلت للسببية فلا لان الذي ضرب لم يتضمن
الكلمتين بسبب الاسناد وبقصد تحصيله بل تضمنها لقصد التوضيح
ورجل ضرب انما تضمنها لقصد التقييد فمن حمل الباء على غير السببية
فقد غفل ولما كان المتضمن للكلمتين شاملا للمتضمن للاكثر والحصر
المتضمن بحرف والاسم وذهب ارباب الميزان الجملة الشرطية من
جملتين احدهما محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير من ارباب
العربية كما حقق المحقق الشريف او جملتهم كما زعم العلامة التفتازاني
ان الشرط قيد والحكم في الجزاء فليس تركيب الكلام هنا من جملتين
وذهب المبرد من النحاة ان الكلام يتاتى من اسم وحرف اذا ناب الحرف
مقام الفعل بحيث اغنى عن تقديره نحو يا زيد فان يا عنده سد مسد ادعو
في جميع اموره بحيث عن تقديره كما نقله المص في شرح المفصل والرضي في بحث
المنادى فقالا لان المقدر عند سيبويه جزء الجملة الفعل والفاعل وعند المبرد
مجرد الفاعل لان يا ناب مناب الفعل صرح في تقسيم الكلام بالحصر فقال
ولا يتاتى ذلك اي لا يتهيأ الكلام او الاسناد او التضمن بالاسناد الا
في اسمين كما في الجملة الاسمية او فعل واسم كما في الفعلية ردا على المخالفين
وقيل صرح بالحصر لوضوح الاحتمالات الستة في التضمن للكلمتين
في بادي الرأي فقوي الداعي الى السبب هنا بخلاف قسمة الكلمة والمراد
بالتاتي في اسمين او فعل واسم انه يتاتى في هذين النوعين لا ان كل

اسمين

والافعلا وهم فعل مح

اسمين او كل فعل واسم يصلح لذلك حتى يرد ان اسم وفعل لا يكون والا فعلا
ناقصا واسما ووجه الحصر ان المسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون
حرفا ومن قال ان التركيب الثنائي العقلي يرتقي الى ستة والحرفان
لا يوجد فيه شيء منهما والفعلان والفعل والحرف لا يوجد فيهما المسند
اليه والاسم والحرف لا يوجد فيه الا احدهما فقد اطال بلا طائل بل اختل
بالدليل لان هذا الدليل لا يثبت الا حصر الكلام الثنائي والكلام لا ينحصر
فيه عند المص الاسم وهو في اللغة العلامة واللفظ الموضوع للجوهر والعرض
للتمييز على ما في القاموس ومنه علم آدم الاسماء خصه النحوي بهذا القسم
لمزيد شرفه على اخويه بحيث نزل معه منزلة العدم وما يقال انه ماخوذ من
السمو وهو العلو سمي هذا القسم لمزيد شرفه على اخويه او من الوسم وهو
العلامة ووجه التسمية ظاهر بخلاف ما هو عادة ارباب الاصطلاح من
نقل الاسماء الى مصطلحاتهم من المعاني اللغوية دون اختراع الاسم من اول
الامر بمصطلحهم ولعل الاختلاف المذكور في الاسم بين البصري والكوفي
باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه للمعنى المصطلح عليه ما اي كلمة بقرينة جعله
قسما منها دل اي بحسب الوضع بقرينة جعلها صفة للكلمة اذ المتبادر
من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما تكون الكلمة كلمة باعتبارها على معنى
مطابقي لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند عدم الصارف
عنه صرح به المحقق الرازي في شرح الرسالة الشمسية في نفسه
متعلق بدل وضميره يرجع الى ما وكلمة في بمعنى الباء اي بنفسه من
غير حاجة الى ضميمة لفظ اخر بخلاف الحرف فان دلالته على المعنى بغيره من
اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق حتى لو لم يضم اليه لم يدل عليه

والفعل وان شارك الحرف في عدم استقلال معناه المطابقي في التعقل
والملاحظة لان معناه المطابقي الحدث ونسبته الى فاعل ما وزمان الحدث
والنسبة غير مستقلة بالمفهومية بل ملحوظة تبعا لطرفيها فكذا الكل
لا يفهم ولا يعقل بدون ملاحظة المسند اليه لكنه لا يحتاج في الدلالة عليه الى لفظ
اخر لان تعقل النسبة لا يتوقف الا على تعقل فاعل ما وحضوره في الذهن
عند ذكر التعقل لا يتوقف على ذكر لفظ اخر فالفعل ايضا يدل على معنى
مطابقي بنفسه بخلاف الحرف اذ هو موضوع لمعنى ملحوظ تبعا لامر مخصوص
لوحظ على وجه ينكشف به ذلك الامر المخصوص ومن البين انه لا يمكن التعقل
على هذا الوجه بدون ذلك الامر المخصوص والامر المخصوص لا يحضر مع الحرف
بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابقي بدون ذكر لفظ آخر فتمام
تعريفات الاسم والفعل والحرف منوط على جعل النسبة المعتبرة في مفهوم
الفعل النسبة الى فاعل ما لا النسبة الى فاعل مخصوص لان دلالته ح يتوقف
على ذكر الفاعل المخصوص ولا يصلحها ما قيل ان المعنى المعتبر في التعريفات
اعم من المطابقي والفعل يدل على معنى في نفسه هو الحدث وان لا يدل على
معناه المطابقي بنفسه لانه يلزم ح التضمن بدون المطابقة الا انه لا ينفع
ح خروج الحروف عن تعريف الاسم لعدم ثبوت ان ليس له معنى التزامي يستقل
بالمفهومية لانه اذا كان التوجه الى معنى الحرف تبعا لشيء آخر ومتطفلا له كان
كل ما يلي لا بد من ملاحظته في ملاحظة معنى الحرف كذلك بلا ريبة في ذلك
ولننبهك على ان الحق ان الفعل للنسبة الى فاعل معين ولبيانه مكان اخر
غير مقترن مرفوع خبر بعد خبر او مجرور صفة لمعنى او منصوب حال من المعنى
او من ضمير ما اي غير معتبر في جزؤه سواء كان له جزء او لا فهو بيان للاسم بما هو

وصف للمعنى فيكون المقصود به سلب الدلالة عليه بمقتضى الاصل
الثاني الذي ذكره المصنف في الحدود فيكون المعنى غير دال على الاقتران
باحد الازمنة الثلثة التي هي الحال والمستقبل والماضي والمراد عدم
الدلالة وضعا كما عرفت ومن لم يتصفح مقاصد القوم قال المراد عدم الا
قتران في الفهم بان لا يكون الزمان مفهوما مع المعنى فوق الاقتران عن
مفهومه وحمل المعنى المقترن على التضمن على خلاف المعنى المعتبر في التعريف
وبما حققنا اندفع ما يرد ان المراد بالمعنى اما المطابقي فالفعل ايضا غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة والا لكان للزمان زمان واما المعنى التضمني
فيشكل بالمسماة البسائط والافعال فانها تدل على معنى تضمني غير مقترن
هو الزمان اذا تمهد هذا فنقول خرج بالدلالة على معنى بنفسه الحروف
ولم يخرج الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام او الشرط لما نقل عن سيبويه
ان هذه الاسماء كانت حالية عن معاني تلك الحروف في اصل الوضع
مصورة بها الا انها طرأت فيها معاني تلك الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها
مع حذف الحروف وارادة معانيها وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة الافعال لو اريد باحد الازمنة الواحد المعين او لم يقيد بالتعيين
اذ الفعل المضارع مع اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل بحسب كل وضع
على زمان معين والاولى ان لا يقيد بالتعيين لانه ارتكاب لما هو
خلاف الظاهر من غير ضرورة لا نقول عسى وكاد ونعم وبئس واخواتها
لا يقترن بزمان لانه قبل انسلخت هذه الافعال من الزمان في
الاستعمال فالاقتران وضعا متحقق ولم يخرج اسماء الافعال
لان معانيها المطابقة الفاظ وهي غير مقترنة وانما المقترن معانيها

تلك الالفاظ وقيل التحقيق ان اسماء الافعال منقولات
اما عن معنى الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظرف
نحو دونك اي خذ او عن المصدر نحو المصدر نحو قاط رويدا او تقدير اخوهيهات
فانه وان لم يستعمل مصدر الكنه على وزن المصدر كالقهقهات او عن
المصدر الذي كان في الاصل صوتا نحو صه فليس شيء منها الدلالة
على احد الازمنة بحسب الوضع وهناك نظر لان اسماء الشرط
والاستفهام اذا صارت بحيث يفهم منها معاني الحروف بلا قرينة
صارت موضوعة لما دخل فيه الشرط والاستفهام بكثرة الاستعمال
وكذا الافعال المنسلخة عن الزمان واسماء الافعال على ما هو التحقيق
فيكون دلالتها على هذه المعاني بحسب الوضع ولا يتم ما قيل ان
المعتبر الدلالة بحسب وضع اول لانه مع بعده عن الفهم يوجب
جروج نعم ويزيد عن حد الاسم لدلالتها على احد الازمنة
بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون عليك ودونك خارجين
عن حد الاسم لانهما في الوضع الاول مركبان مما يجب ان ينبه
عليه ان التزام الضميمة مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة
عليها وذلك في الحروف قد يكون لالتزام ايضاح مفهوم الاسم
كما في الاسماء الموصولة او لتحصيل الغرض من وضع الاسم فان ذا و
ضع ليجعل اسم الجنس مربوطا بشيء فلو خلا عن الاضافة لم يحصل
الغرض وكذا كل وضع للاحاطة بافراد ما اضيف اليه فتنبه
وحافظ عليه تحفظ عن اشتباه احد المقامين بالاخر وعن
التباس الاسم بالحرف عندك ولما كان تميز افراد المحدود بالحد عما سواه

من خواص

اما خواص اللفظية فعشرة ثلثة في اوله واثنان في اوسطه وخمسة في اخره اما الثلثة التي في اوله الالف واللام للتعريف وحرف النداء وحرف الجر واما اثنان التي في اوسطه الف التكسير وياء التصغير واما الخمسة التي في اخره ياء النسبة وياء الاضافة ونون التثنية والالف ونون الجمع وما عدا ذلك علامات المعنوية ولهذا قال المص ومن خواصه حرره خليل عفي عنه

من خواص الخواص ذوي الانتباه وكان صعبا على القاصر المتعلم لم يكتف
بما ذكره من الحد المتقدم وعقب كل حد من الاسم والفعل بذكر عدة من
الخواص لها مزيد شهرة في الاختصاص ليتميز به كل من اخويه بسهولة
لديه واجمل ذلك في قسم الحرف لانه يعد كل فرد منه من كل صنف
ومن خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الخمسة وخاصة الشيء ما يوجد فيه
دون غيره فان وجد في جميع افراده فهي خاصة شاملة وان لم يوجد في شيء
من اغياره فهي خاصة حقيقية والا اضافية ولا يختلج في قلبك
ان الخاصة ما يكون محمولا على الشيء وانه مشترك بين الخاصة الحقيقية
والاضافية لا قدر مشترك بينهما فتنكر هذا البيان لان ما يختلج في قلبك
من خلط مصطلح النحو بمصطلح الميزان ولما كان خواص الاسم كثيرة نبه
على كثرتها بجمع الكثرة مع كلمة التبعيض اذ لولا كلمة التبعيض لصرف صيغة
الكثرة عن ظاهرها بحمل الخمسة عليها وجعلت محمولة على القلة لا نقول
لا يتضح بالتبعيض بقاء صيغة الكثرة على حالها كيف وكل بعض من الخمسة
فلا يتضح ارادة ان الخمسة بعض من كثيرة انا نقول هذا احتمال سخيف
لا يلتفت اليه نظر شريف اذ ظهور كون كل واحد بعضا من الخمسة يمنع
كون ايراد التبعيض لبيانه وامكان حمل الصيغة على حقيقتها يمنع عن
الجواز عنها الى المجاز ولما كان اللام والجر والتنوين من الامور المقارنة
للكلم دون الموجودة فيه اضاف الدخول اليها لئلا يحتاج في اطلاق الخاصة
الى ارتكاب تسامح فقال دخول اللام ونبه على ان المختار عنده ان حرف
التعريف هو اللام كما هو مذهب سيبويه دون ال على وزن هل على ما ذهب
عليه الخليل او الهمزة فقط كما ذهب اليه المبرد وجعل اللام فارقة

ذهب الخليل

بينها وبين همزة الاستفهام وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه لو قال حرف
التعريف لكان اشمل لدخول اسم التعريف فيه كما في قوله ء ام ليس من ام بر
امصيام في امسفر لكن في اطلاق اللام انه يشمل لام الامر ولام جواب
لو ولام جواب القسم ولام الابتداء من اختصاص بعض منها بالفعل
وشمول بعضه وكانه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرف الى لام التعريف
ولا يخرج خروج اللام الموصولة لانه ليس لها كثرة لام التعريف لانها
داخلة على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين هما في معنى الفعل كما في الرضي لانه
لا يمنع الاختصاص بالاسم ولقد رتب الخمسة ترتيبا انيقا فقدم ما يدخل
اول الاسم ثم ما يدخل الاخر ما يتقدم وقدم اللفظي على المعنوي ومن المعنوي
ما اختصاصه في جميع افراده قيل انما اختص دخول اللام بالاسم لانه وضع لتعريف
ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا بالمفهومية والفعل لا يدل مطابقة
على ما يستقل اذ النسبة لا تستقل بالمفهومية بل يفهم تبعا للطرفين وقد سمعت
ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكر وما قيل ينتقض باللام الداخلة
على الصفات فانها تدل مطابقة على الذات ونحو رايت الاسد الرامي فان
الاسد لا يدل على الرجل الشجاع مطابقة وقيل الاسم يقع محكوما عليه
ويراد بالمحكوم غالبا الافراد وهي لتعددها يحتاج الى التعيين بخلاف الفعل
فانه محكوم به والمحكوم به يقصد به المفهوم فلا يحتاج الى التعيين وفيه ان
اللام قد يكون لتعيين المفهوم والطبيعة والاظهر ان اختصاص هذه الا
مور بالاسم اتفاقي لا لان معنى الفعل لا يقبل ما يقتضيه والجر باقسامه
من الكسرة والفتحة والياء لدلالته على جر شيء الى مدخوله اذ كونه مضافا اليه
ولذا سمي جرا وقيل لانه يجر اللسنة السفلى في التلفظ به الى الاسفل وذلا

يتحقق

يتحقق في الفتحة والياء لكن يرجحه مناسبة بوجه تسمية الرفع والنصب
والتنوين ان كان مصدر نونته يكون عطفا على الدخول وان كان اسم
النون الساكن يكون عطفا على المدخول والمراد ما سوى تنوين الترنم و
هو ما يلحق الروي المطلق او المقيد ويخص الثاني باسم الغالي اذ تنوين
الترنم في الفعل والقياس ان يصح في الحرف وان لم يوجد والاسناد اليه
عطف على الدخول لا على مدخول المجرور لفظا المرفوع محلا لانه كالاضافة صفة
للاسم بنفسه فلا حاجة في كونهما خاصتين الى توسط الدخول والضمير راجع
الى الشيء المشتمل عليه الاسناد فانه بمعنى كون الشيء مسندا فمعنى الاسناد اليه
كون الشيء مسندا اليه وليس الضمير راجعا الى الاسم اي الكون مسندا الى
الاسم لان ما بعدّه الخواص هو الاول لا الثاني اذ لا فائدة في عدّ كون الاسم
مسندا اليه من خواص الاسم لانه في غاية الظهور بل لان ذكر الخواص
لنصب العلامات وليس كون الاسم مسندا علامة يعرف به الاسم و
لا راجعا الى الالف واللام لجعل الاسناد بمعنى المسند اذ لم يعهد جعل
المصدر المأول صلة اللام ولا الجنس عدّ المسند اليه خاصة ولا اجزاء
ما سمي به كون الشيء مسندا اليه حتى لا يكون للضمير مرجع والاضافة
اي كون الشيء مضافا فلا بد من قيد وهو ان يكون بتقدير حرف الجر تحقيقة
كما في الاضافة المعنوية او صورة كما في الاضافة اللفظية اذ الفعل ايضا
يكون مضافا بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وحمله على كون الشيء
مضافا اليه وان كان خلاف ظاهر العبارة الدالة عليه الاضافة يوافق
قول المص فيما بعد والجر علم الاضافة الا انا لم نحمل عليه لان اختصاص
الجر يستلزم اختصاصه فليس الداعي الى ذكره كالداعي الى ذكر كون الشيء

مضافا الا اى قيل ان الجملة تقع مضافا اليها فلا يختص بالاسم لان الجملة المضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فى تاويل الاسم عند المص اى يوم
نفع الصادقين ولذا تراه يعرف المضاف اليه بكل اسم نسب اليه بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا على ان وجوده فى الجملة لا يمنع كونه خاصة الاسم
اذ يكفى فيه عدم وجوده فى الفعل والحرف لان المقصود من ذكر الخواص نصب
علامات يتميز بها الاسم عن اخويه واما الجملة فلا اشتباه لشئ من اقسام
الكلمة بها واعلم ان اختصاص هذه الامور بالاسم بمعنى انها توجد فى الاسم
مستعملا فى ما وضع من المعنى المغاير ولا يوجد فى اخويه المستعملين كذلك
واما اذا اريد بها انفسها فالكل مستوى الاقدام فى اكثر هذه الخواص مما سوى
التنوين واللام فمن قال الكل باحتياج اسماء لوضعها لمعان كلمية حتى انفسها
فالكل عنده من خواص الاسم مطلقا ومن حقق انها حاضرة ح بانفسها
وليست موضوعات لها ولا مستعملة فيها يحتاج الى جعلها مختصة بالاسم
حال استعمال اللفظ فى ما وضع له لا مطلق وتحقيق هذه البحث من خواص
شرحنا على الرسالة الوضعية وفقك الله لمطالعته وهو اى الاسم معرب ومبنى
فصل بين قسمة الاسم وتوبيخه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام لما عرفت
اولان ما ذكر من الخواص بيان احكام عامة للاسم مشتركة بين المعرب
والمبنى فلا يستدعى تقسيم الاسم فلما كان الاحكام المختلفة بقسمية قسمه
اولا ثم ذكر الاحكام والمعرب اسم منقول من الاعراب اما بمعنى الاظهار
واما بمعنى ازالة الفساد سمى به هذا القسم لانه مما ازيل ابهامه واظهر بازالة
خفائه بالاعراب فسمى به لانه فرد من افراده وقيل اسم مكان لان المعرب
لفظ تظهر فيه المعانى ويزال فيه فساد خفائه ولا يخفى عليك ان هذين

الوجهين

الوجهين انما يتمان لو كان الكلام فى المعرب بمعنى ما اجرى عليه
الاعراب واما المعرب الذى نحن فيه فهو معرب مع قطع النظر عن الاعراب
حتى قيل فيه الاسم معرب ولم يعرب فلا فرق بينه وبين المبنى
المركب مع الغير فى ازالة الفساد والاظهار فالاولى ان يقال سمى معربا لانه
بصدد ان يظهر ويزال فساده بخلاف المبنى اولانه تصدى لانه يصير
محل ازالة فساد المعانى او اظهارها والظاهر ان المعرب والمبنى ليسا
قسمى الاسم بل قيدا قسميه او وضعا موضع قسميه جريا على المسامحة
المشهورة لظهور المقصود والتقدير وهو اسم معرب واسم مبنى فى نظيره
الحيوان اما ابيض او غيره والتقدير اما حيوان ابيض او حيوان غيره
فالمعرب تفريع بيان المعرب والمبنى على بيان التقسيم لان بيانهما
فرع بيان التقسيم وذلك يستدعى ذكر المبنى بطريق العطف ولم
يعطفه المص فانه غفل بطول العهد او تعقيب التعريف للتقسيم
فافهم المركب المركب قد يكون ايجاز المركب مع الغير وقد يكون ايجاز
المركب من الغير وما يقابل الثانى سمى مفردا ولم يسمى ما يقابل الاول باسم
والمراد هيهنا الاول بقرينة ان الاسم الذى هو قسم الكلمة و مقسم المعرب
لا يصح ان يكون الثانى واشتراط التركيب فى المعرب اصطلاح المص
والقدماء جعلوا المعرب بالتركيب ذا خلاف المعرب مطلقا ركب
او لم يركب فزيد عندهم معرب قبل التركيب ايضا وعنده مبنى على السكون
فلا يصح تعريف المعرب عنده بما يدخل فيه الاسم قبل التركيب فلذا عدل
عن تعريفهم المعرب بما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
على انه لا يصح تعريفهم لفوات رعاية الاصل الاول الذى نقلته لك فى الحدود

عن المصنف ولا مشاحة في الاصطلاح ولكل واحد ان يصطلح على ما شاء
الا ان تجديد الاصطلاح انما يحسن لو كان اقرب الى المصلحة من ما وقع
واما ما ساوى الواقع فعبث وما هو دونه سفه ولعل ما فعله المص اقرب
لانه يجب طريق معرفة استعمال الاسماء الغير المركبة وحال التعداد كاستعمالها
كذب والاحتراز عن مخالفة العرب العرباء فيه ولها استعمال بدون التركيب
وهو حال التعداد واستعمالها كذلك يوافق استعمال المبني لانه لا يتغير آخرها
فالاقرب درجها في المبني ولما كان المركب شاملا للبنيا المركبة احتاج لاخراجها
الى قوله الذي لم يشبه مبني الاصل المشابهة مشاركة اثنين في صفة ولا
يخرج به الاسماء المبنية الغير المشابهة اذ البناء كما يكون للمشابهة يكون
لمناسبة بغيرها كبناء الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط او الاستفهام ولهذا عرف
المبني بما ناسب مبني الاصل فيه البناء واعرابه فرع اعراب الغير كما فهم الرضي
حتى اورد عليه رد انه يشكل باسم الفاعل وغيره مما شابه الفعل المضارع لان
الاصل عند البصريين في مطلق الافعال حتى المضارع البناء وانما اعرب
لمشابهة الاسم نعم لا يرد ذلك على الكوفي حيث زعم ان الاصل فيه الاعراب
بل مفهوم منه مبني هو الاصل المبنيات وفسره المص بفعل الماضي والامر
والحروف وهو اول من عبر عن هذه الثلثة بتلك العبارة وزاد بعضهم
الجملة من حيث هي جملة والاحق بكونه مبني الاصل الاصوات
لانها وضعت لتستعمل بغير تركيب ابدا بخلاف الثلثة فانها مركب
مع الغير الا انها تركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا يرد مبني للاصل لخروجه
بالمركب لان المراد به الاسم بتي مضاف لم يتركب الا مع المضاف اليه نحو
غلام زيد فانه مبني مع انه لم يشبه مبني الاصل فدفع بان المراد مركب

مع العامل

مع العامل فورد معرب عامله معنوي فدفع بان المراد مركب
تحقق معه العامل ولك ان نقول المراد مركب تحقق معه المعنى المقتضي و
بالجملة يرد غير بمعنى الا وما بعد الصفة لانهما معربان ولم تركبا مع الغير
يتحقق معه العامل بل المركب ذلك التركيب ما اضيف اليه غير وكلمة
الا الا انه اجرى اعرابهما على الغير وفي التزام انهما غير معربين وانما اجرى
عليهما اعراب الغير بعد فتامل واورد غير بمعنى الا واسم فاعل بمعنى
الماضي ولفظ مثل لانه بمعنى الكاف والمثنى والجمع لانهما تضمنا معنى
العاطف الى غير ذلك مما لا يكاد يحصى واجيب بان المراد مناسبة
اعتبرها العرب ولا يخفى ان التعريف ح كتعريف السلف في عدم رعاية
الاصل الاول لان معرفة اعتبار المناسبات المخصوصة لا يمكن الا
بالتتبع وحكمه اي حاله الذي يحكم به في الفن على المعرب ويطلب
معرفة ثبوته له وفسره بالاثر المترتب عليه والحاشية وفي الرضي
انه اصطلاح الاصول والمراد حكم الاسم المعرب من حيث هو معرب
لا من حيث هو اسم معرب لانه يشمل الفعل المضارع وانما خص المص
بيان هذا الحكم بتصديره بقوله وحكمه على خلاف ما هو عادته في ذكر القوا
عد والمسائل للتنبيه على ان التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب في الفن
ويتوقف معرفته على معرفة المعرب وهكذا يفعل في كل حكم عرف به القوم
شيئا كما سيرد عليك ان يختلف اي ذو ان يختلف لانه المحمول على
المعرب دون الاختلاف آخره اي نفس آخره كما في المعرب بالحروف
او صفته كما في المعرب بالحركات ولك ان تجعل اختلاف صفة
الاخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف الآخر نفسه يستلزم

اختلاف كونه واوا وكونه ياء وكونه الفا وقيد الاختلاف بقوله
باختلاف العوامل لان المقصود معرفة هذا الحكم لانه يعصم فيه بعض
عن الخطاء في الاعراب ولانه الذي اريد التنبيه على انه الذي ينبغي ان
يجعل حكما لا معرفا كما فعلوه واما ما قيل انه للاحتراز عن اختلاف اخر
من ابنك ومن الرجل ومن زيد فمما لا يلتفت اليه لان حال الموضع
في المسئلة لا يجب ان يساويه ويصح ان يقال حكم الفاعل ان يرفع
ولا حاجة ان يقيد بما يخرج رفع المسئلة المبتدأ ثم هذا البيان انما
يليق به اذا جعل معرفا والمراد صحة الاختلاف ليكون الحكم كليا اذ الا
ختلاف بالفعل يغير ظاهر الشمول لكل معرب وقيل الاختلاف
بالفعل ولا يجب ان يكون شاملا لكل معرب اذ الخاصة قد يكون
غير شاملة ويرده ان الكلام الكلام في حكم جعله القوم حدا للمعرب
والمراد باختلاف العوامل الاختلاف في العمل كما يتضح من اضافة
الى العوامل الا ترى ان قولك اختلاف القائلين يفيد الاختلاف في القول
فلا يرد انه لم يختلف اخر زيد في ان زيدا وضربت زيدا وانا ضارب
زيدا مع اختلاف العامل من وجوه واورد عليه رأيت احمد ومررت
باحمد ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ورأيت ومسلمين ه
مسلمات ومررت بمسلمات حيث لم يختلف اخر هذه المعربات
مع اختلاف العوامل واجيب لم يختلف بان المراد بالاختلاف
اعم من الاختلاف حكما واخر هذه المعربات اختلف حكما فان الفتحة الفتحة بيان
مثلا من حيث انها علامة النصب تخالفها من حيث انها علامة
الجر ونحو نقول لو في اختلاف الاخر نفسه او صفته بالاختلاف في كونه
علامة

علامة نصب او جر او رفع لكان الاختلاف مستغنيا عن تكلف
التعميم وعن مخالفته مع اختلاف العوامل بل نقول اختلاف
العوامل في العمل ان يقتضي كل منهما اثرا مخالفا لما يقتضيه الاخر فالفعل
الناصب والجار ليسا من العوامل المختلفة حين الدخول على غير المنصرف
ولا يتحقق اختلاف العوامل بدخولهما فيه ولا ينبغي لك ان تقول قوله
لفظا او تقديرا كما جعل اختلاف اخر فتى في جاءني فتى ورأيت فتى ومررت
بفتى اختلافا في الحكم جعل اختلاف اخر هذه المعربات داخلا كيف
وفتحة احمد في حال الجر مخالف فتحة فتحته في النصب تقديرا او
اعتبارا لان المصنف سيبين التقدير بما ينبغي هذا التقرير الاعراب اعراب
قد عرفت معنيه لغة والمناسبة لظهورها مستغنية عن البيان
وهو عند الشيخ عبد القاهر ما به الاختلاف وجعله الزمخشري
نفس الاختلاف ورجح المص اصطلاح الشيخ بما تنقيحه ان الا
ختلاف امر اعتباري غير متحقق في الخارج فلا يليق ان يوضع للمعنى
بل اللائق جعل علامة المعنى الحرف او الحركة المتحققين اللتين
هما من جنس سائر الامور التي توضع للمعاني وربما يؤيد هذا الا
صطلاح بتنويع الاعراب على الرفع والنصب والجر اتفاقا
وهو خفي لانه ان كان التأييد باعتبار ان الرفع اسم لما به الاختلاف
اتفاقا دون نفسه فهو وهم وان كان باعتبار آخر فلا بد من بيانه حتى
نتكلم عليه والتأييد لمذهب الزمخشري بانه ضد البناء الذي ليس
نفس الحركة او السكون فينبغي ان يكون الاعراب ايضا ما بالحركة ضعيف
كيف وليس البناء ضد للاعراب الذي هو علامة المعنى بل للاعراب

بعني كون الاسم معربا ما اختلف اخره اي اخر المعرب به فخرج بقيد الا
خر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءني امرء وابنم ورايت امرءا وابنما
ومررت بامرء وابنم فان ما قبل هذين الاسمين تابع لاخرهما وبا
ضافة الاخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبني نحو من ابنك ومن
ابوك واخر الحرف نحو من ابنك ومن البصرة ومن زيد وخرج ما به
اختلاف غلامي وبصري وضاربة بما خرج به اختلاف اخر اسم المبني
لا كسر اخر الغلام وراء بصري وفتح اخر ضارب كان قبل التركيب فا
ختلف به اخر المبني على مذهب المص فمن قال لا بد من تقييد الاختلاف
بالحيثية اي اختلف اخر المعرب من حيث انه معرب لاخراج هؤلاء
فكانه لم يفرق بين المعرب على مذهب المص وبينه على مذهب
غيره ويرد عليه العامل فمنهم من دفعه بان المتبادر من الباء غير الفاعل فان الشائع
ان يقال انقطع اللحم بالسكين دون انقطع اللحم بزيد والعامل وان ليس
فاعل الاعراب بل المتكلم لكنه اعتبره النحوي فاعلا ولذا سماه عاملا وبه
يندفع ورود المعنى المقتضي لانه اعتبره فاعلا قريبا للاعراب ولذا سماه
بالمقتضي وفيه ان اعتبار النحو العامل محدثا للمعاني وعلاماتها لا ينافي
جعله سببا غير فاعل للاختلاف الذي ليس علامة المعنى عند المص ومنهم
من دفعه بان المراد بكلمة ما حركة او حرف بقرينة تفصيله بالحركات
والحروف فاورد عليه الحروف العاملة كالباء واللام والكاف
والواو ولك ان تخص بالحرف في الاخر والحركة والقرينة بحالها ومنهم من
دفعه بان المتبادر من الباء السبب القريب والعامل والمقتضي من
الاسباب البعيدة وينجه عليه مجموع الحركتين فان ما به الاختلاف

مع قربه مع ان المجموع ليس باعراب ودفعه بان المراد السبب
القريب الغير التام غير تام لانه خلاف المتبادر ومع ذلك ينتقض به
لان السبب القريب التام هو مجموع العامل والمقتضي والحركتين
وكيف لا يكون المجموع قريبا ولا واسطة بينه وبين الاختلاف
الا ان يقال لا يكفي في قرب السبب هذا القدر بل لا بد من انتفاء الوا
سطة كل من اجزائه والاثر ولا يعد مجموع الاسباب البعيدة و
والقريبة سببا قريبا ولا بعيدا بل هو من قبيل اجتماع القسمين و
لان مجموع الحركتين وان كان سببا قريبا تاما لاختلاف الاخر الحاصل
بهما سبب قريب غير تام لاختلاف الحاصل بمجموع الحركات الثلث
فيصدق عليه السبب القريب الغير التام لاختلاف اخر المعرب وهذه
التكلفات لتصحيح الحد مبني على ان الحد بمجرد ما ذكر وليس قوله ليدل
على المعاني المعتورة عليه منه كما صرح به المص والا لخروج جميع ما ورد
بهذا القيد بين وفعله خارجا عن الحد لا ينافي تعلقه بما هو مذكور في الحد
حتى يقدر له متعلق وبهو وضع الاعراب في الاسم كما يشعر به كلام بعض
الشروح لانه بعيد عن الفهم جدا ولا يمنع تعلقه بالاختلاف انه ليس
غرض الاختلاف بل غرض جعل الاخر مختلفا لان الغرض كما يضاف
الى التاثير يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشيء الفلاني كذا نعم
يتجه ان الدلالة على المعاني المعتورة لا تتوقف على اختلاف الاخر بل على وضع
الاعراب وجعله الاخر اما لما قيل ان الاعراب دال على حيثية مدلول المعرب
والدال على الصفة ينبغي ان يتاخر عن الدال على الموصوف واما لما قيل انه
دال على صفة المعرب من كونه عمدة او فضلة الى غير ذلك والدال على صفة

شئ ينبغي ان يتأخر عنه لتأخر معناه وهذا اوفق بقوله المعاني المعتورة
عليه واعلم ان كون الحركة في الحرف امر وهمي اذ الحركات ابعاض حروف
العلة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الالف
وكما ان حرفا لا يكون في حرف لا يكون بعض الحرف في حرف بل الحركة
بعد الحرف الا انه لكمال اتصاله بالحرف وعدم استقلاله يوهم انه من صفات
الحرف وامر حرك به الحرف لئلا يحرج حرف المد والظاهر ان ضمير لتجل ليدل
لما اختلف آخره به لا للاختلاف كما يرشد اليه قوله فالرفع علم الفاعلية
ولك ان تجعله للاختلاف فيكون السلوك للدلالة الى سببها لا الى فاعلها
لانه ادخل في بيان سبب وضع الاعراب مختلفا اي انما وضع الاعراب
مختلفا ليدل بسبب اختلافه على المعاني المتبدلة المتعاقبة على المعرب
والاعتوار اخذ متعدد شيئا بان يأخذ واحد من واحد وكان الاولى جعل
الاسماء معتورة والمعاني معتورة لان الاسم اولى بكونه آخذا والمعنى بكونه
مأخوذا حتى خالف بعض الرواية المشهورة وجعل المعتورة اسم مفعول
وكانه اشار المص الى ان قصد المتكلم بالذات الى الفاعلية واخبرها وانما
يذكر الاسم لانه لابد للمعنى منه فالاسم مما اخذه المعنى حين قصد اولا الى ان
الفاعلية مثلا متعينة لتعينها بخلاف الاسم فانه غير متعلق لكثرة
العبارات التي يمكن التعبير بها فالفاعلية لتعينها اولى بجعلها آخذا للعبارة
للعبارة الغير المتعينة التي يعبر بها عن الفاعلية لها تأمل ولا تظن ان
جعل المعاني معتورة يقتضي اختلافها في كل اسم دون جعل الاسماء معتورة
فانه لا يقتضي تبدل المعاني واختلافها فلا يصير سببا لوضع الاعراب مختلفا
لانه ظن سوء اذ اخذ كل اسم المعاني ايضا يوجب اختلاف المعاني

في كلام

في كل اسم فان قلت لا اعتوار بالنسبة الى كل اسم الا بنسبة الى الاسماء
اللازمة الظرفية لانا نقول وضعت الاسماء بحيث يعتورها المعاني
وانما خص بعضها بمعنى وبعضها بالعراء عن كل معنى للاستعمال كمن متبرا
لئلا نكون في خطابنا متحيرا او بما ذكرنا عرفت ان قوله عليه لا يتعلق
بمعنى الاعتوار وانه ذكر لتضمينه ما يتعدى اليه من معنى التعاقب وهو
اقرب من تضمين الطريان او الاستيلاء ولا يخفى ان ما اختلف آخره
به لا يدل على المعاني فالتقدير على معنى من المعاني المعتورة وجعل ضمير
ليدل الى جميع افراد ما اختلف لانه مذكور ضمنا تأويل بعيد وانواعه اي
انواع اعراب الاسم وهذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل
واقسامه ليشعر بان الاقسام كليات لا اشخاص رفع ونصب
وجر جزانواعه اي انواعه هذا المجموع وليس الجر رفع والا يلزم ان يكون
كلا من الرفع والنصب والجر انواعه وتحقيق ذلك ان العطف في الشئ
متأخر عن ربط الشئ بالمعطوف عليه بالجميع او ربط المعطوف عليه بشئ
وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع وما نحن فيه من القبيل
الثاني ولكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لان المعنى المقتضي للا
عراب المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة ههنا ولا تبعية
في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع
يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعذر ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد
للاعراب اجرى اعراب كل على كل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جاءني
القوم ثلثة ثلثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق
للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم فليس ههنا

تحقيق العطف في هذا كلام

عطف بل صورته وما قيل ان العطف مقدم على الربط مسامحة والظاهر
ان كلا من الرفع والنصب والجر قدر مشترك بين اعراب الفعل والاسم
فليس شيء منها نوع اعراب الاسم بل قيد النوع وضع موضعه كانه قيل
اعراب الاسم هو رفع واعراب الاسم هو نصب واعراب الاسم هو جر وهذه
مسامحة شايعة في مقام التقسيم كما مر قيل وجه انحصار الاعراب
في الانواع الثلثة ان المعاني ثلثة فلو زاد الاعراب لزم الترادف
ولو نقص لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل وهذا كلام واه لان
المعاني ثلثة انواع تحت نوعين منها اصناف من الفاعلية ككون
الشيء مبتداء الى غير ذلك والمفعولية وكون الشيء حالا الى غير ذلك فزيادة
الاعراب لا يوجب الترادف على ان الاشتراك دافع فان الفتحة
والكسرة والياء مشترك بين الاضافة والمفعولية قيل انما قال هنا
انواعه وفي البناء والبناء القابه لان معاني الرفع والنصب والجر انواع
ومعنى الضم والفتح والكسر نوع واحد وهو البناء وفيه نظر لان تسمية
الثلثة انواعا تصح باعتبار انفسها فلا وجه لجعلها تسمية باعتبار
معانيها وتوقف وجه اطلاق المص هنا الانواع وهناك الالقاب
عليه لا يوجب التزامه لان كون ما فعله بلا وجه اهون من ارتكاب
ذلك ولان الضمة في حيث مثلا ليس مدلوله البناء بل لا مدلول له كما
ان الضم في قفل لا مدلول له فالوجه انه لما عرف الاعراب الشامل للثلثة
قصد الى بيان انواعه فقال انواعه وليس لما بنى عليه المبني مفهوم
معتبر عندهم مسمى باسم حتى تبين الانواع المندرجة تحته فقصده
فيما بعد تعيين اسامي امور يقع البناء عليه ردا على الكوفيين حيث

زعموا ان

زعموا ان ما يبني عليه الاسم يسمى رفعا ونصبا وجرا ايضا كما ان
اقسام الاعراب بالحركة تسمى ضما وفتحا وكسرا ايضا فنبه بالتعبير
بالرفع والنصب والجر هنا وبجعل الالقاب الضم والفتح والكسر هناك
ان الرفع والنصب والجر عند الاطلاق هو الاعراب وان الضم والفتح
والكسر هو البناء كما هو مذهب البصريين ونبه بقوله بالضمة رفعا
على ان الضم مستعار للاعراب فاختلاف العبارتين في المقامين لاختلاف
القصدين لا لان كلا منهما مختص بمقامه لا يجري في المقام الاخر هذا
من طبق ما ذكره الرضي وفي بعض الشروح ان المختص بالبناء الضم مثلا واما
الضمة مثلا فتعم الاعرابية والبنائية وغيره كضمة قفل واعلم ان كون
الضم لقب البناء انما هو لا بخصوصه لانه شامل لضمة قفل ايضا صرح به
الرضي انما سمي الرفع رفعا لان الشفتين يرتفعان عند ادائه ويسمى
الضم ضما لانهما تنضمان عند ادائه والفتح فتحا لفتح الشفتين والنصب
نصبا لنصبهما بعد الفتح والجر جرا لانجرار الشفة السفلى الى السفل
وكذلك والكسر كسرا لانه تسقط الشفة السفلى في ادائه كسقوط
الجسم المكسر وقيل سمي رفعا لاستعلائه على اخويه في كونه علامة الفاعلية
والنصب نصبا لانه ينصب الفضلة في الكلام من غير حاجة اليها ونحن
نقول سمي رفعا لانه يرفع ابهام ما في الضمير بخلاف فانه ليس فيه
الا ضم الشفتين والنصب نصبا لانه نصب علامة للمفعولية بخلاف
الفتح فانه ليس فيه الا فتح فم والجر جرا لانه يجر السامع الى فهم الاضافة
بخلاف الكسر وتخصيص كل بكل يدفع اشتراك الكل في الوجه التمييز والتنفس كما رفع
اي رفع الاسم وكذا في اخويه لان الموضوع للمعاني هو اعراب الاسم واعراب

الفعل ليس بمعنى عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثلاثة وبيانه
يليق بمحله علم الفاعلية اى علامة الفاعلية واستعمال العلم بهذا المعنى فى التعريف
محل لانه فى هذا الفن علم فى غيره والمراد بالفاعلية كون الشئ فاعلا حقيقة
او حكما وما هو فاعل حكما هو سائر العمدة التى لم تجعل فى حكم الفضلة و
قيل المراد الخصلة الفاعلية اى المنسوبة الى الفاعل وهو كونه عمدة غير مجعولة
فى حكم الفضلة وانما جعل كون خبر ان واسم كان وخبر لا لنفى الجنس واسم ما ولا
المشبهتين بليس عمدة تقتضى هذه العوامل لان هذه العوامل تقتضى العمدة
اذ لا يمكن ورودها فى الكلام بدونها ولما لم يتنبه لذلك صاحب
الحواشى الهندية اطال فقال وهى فى المبتداء كونه مسندا اليه وفى الخبر
كونه جزوا ثانيا من الجملة وفى خبر ان كونه جزءا ثانيا منها واقعا بعد كلمة
ثلاثية او رباعية غير مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر فى مجرد كونه جزءا ثانيا
من الجملة لان المقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقدما بالعامل وكونه جزء
ثانيا متقدم على وجود ان فغير متقدم به بخلاف ما ذكرنا وفى اسم ما ولا
كونه مسندا اليه بعد ناف مقتض للجملة كليهما وفى خبر لا كونه جزءا ثانيا بعد
ما يقتضى الاسماء هذا كلامه وهو مع الطول بعيد عن القبول لان كونه
خبر ان جزءا ثانيا ليس حاصلا بان فجميع ما ذكر حاصل بان وغيره فلا يصح جعل
ان عاملا وهكذا غيره والتعبير عن الجميع بالفاعلية للتنبيه على ان اصل المر
فوعات الفاعل وما عداه يلحق واليه ذهب الخليل ومذهب سيبويه
ان الاصل المبتداء والاخفش جرى على استواء الكل والنصب
على المفعولية اى كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما كما فى ما سوى المفاعيل
الخمسة وقيل علم الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى فى الفضلات

كونها

كونها فضلة وفى ما عداها كونها بعد ما لا يتم بالمرفوع وانما عبر بالمفعولية
تنبيها على اصالة المفعول فى النصب على ما عليه النحاة والمراد بالمفعولية
المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية الجر ولك ان تريد
مطلقها وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلى وتجعل
الخفية علامة الاضافة والجر علم الاضافة لم يذكرها بالياء المشددة
لانها مصدر بنفسها فلا مجال للياء المصدرية فيها وليس لها ملحق
ملحق حتى يتوسل لدخوله الى ياء النسبة لا يقال مثل بحسبك زيد وما جاءنى
من احد ملحقات الاضافة لانا نقول لم يلتفت اليه للقلة على انه شاع
اطلاق الاضافة عليه لكونه فى صورة الاضافة العامل احتاج الى تعريف
العامل لذكره فى الحكم المعرب الا انه اخره الى هذا الموضع لاحتياجه الى
معرفة المعنى المقتضى فاللام للعهد اى عامل للاسم المعرب اذ التعريف
لا يصلح للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس عامل الفعل المضارع ما
يتقدم به المعنى المقتضى اذ ليس اعرابه لاقتضاء معنى بل للمشابهة التامة
للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعانى المقصودة
كما اشرنا اليه وعرفوا العامل المطلق بما اوجب كون اخر الكلمة على وجه
مخصوص واورد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد غلامى
وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور فى تعريف من اخذ
العامل فى تعريف الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يأباه
ذكر آخر الكلمة ودفعه هين اذ ليس ايجاب الياء كون آخر الكلمة
على وجه مخصوص فى غلامى ايجاب اخر الكلمة المعربة عند المص واخر الكلمة
المعربة من حيث هى معربة عند غيره والمراد بالكلمة هى المعربة والاولى

ما اوجب كون اخر المعرب وتقييد الوجه المخصوص باقتضاه
المقتضي او الشبه التام بالاسم بعيد غاية البعد ولا يخفى ان تعريف
العامل المطلق مبني ان الفاعل المؤثر في اخر المعرب هو العامل وهذا
اعتبار النحويين وتعريف المصنف ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
مبني على ان العامل هو الالة اذ دخول الباء شايع في الالة دون الفاعل
وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة لكن
النحاة جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها على ما ذكره
الرضي بل الالة هو اللسان وجعل العامل آلة مبني على التنزيل وهذا
الباء ليس كالباء في قام العرض بالمحل ويقوم العرض بالمحل اذ ليس
العامل محل المعاني بل المعرب لكن الرضي قال في لفظ المص ايهام اذ
الظاهر ان الباء المتعلق بالقيام والتقوم ان يكون داخلا على المحل
وهذا في القيام مسلم لكن في التقوم ممنوع اذ كما يقال تقوم العرض بالجوهر
يقال تقوم الكل بالجزء بل تقوم العرض بالجوهر لا يفيد الا نسبة الجوهر للعرض
دون خصوص كونه محلا معلوم لا من الباء الذي في قام العرض بالجوهر والمراد
بالمعنى المقتضي عام من الفاعلية والمفعولية والاضافة فاللام للعهد او
او هو اصطلاح في الثلث واختلف في ذلك السبب فقيل سبب
الفاعلية في الفاعل الفعل وقيل الاسناد في المبتدا او الخبر وفي الخبر المبتدا او
قيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اذ لولا التجرد لم يمكن
يتعين كون شيء منهما عمدة غير شبيهة للفضلة بل كان احتمل العوامل
اللفظية تلحقت بها فيتحقق مقتضاها ولولا الاسناد لم يتحقق كون
شيء منهما عمدة وقال البصريون السبب في المفعولية المفاعيل ولولاها

الفعل

الفعل والفاء الفعل والفاعل وهشام بن معوية الفاعل والسبب
المتقدم به الاضافة قيل هو الجار المقدر وقيل المضاف وقيل الاضافة
ولا يلزم تقوم الشيء بنفسه اذ المعنى المقتضي كون الشيء مضافا اليه
والعامل النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه وهذا هو الملايم لكون
السبب للفاعلية الاسناد فالمفرد اشارة الى تقسيم كل من الرفع
والنصب والجر بعد تعريفه وتعيين محال كل قسم فالفاء للتفصيل و
قيل فاء الفصيحة اي اذا عرفت هذا فالمفرد الذي يريد به ما يقابل المثنى
والمجموع ويدخل فيه رجال العلم بلا تكلف فلا حاجة الى ادخاله في الجمع
المكسر بجعل الجمع اعم من الجمع في الاصل او في الحال ويدخل فيه الاسماء الستة
مطلقا وكلا وكلتا والو وعشرون واخواتها لكن لا وصمة في هذا الدخول
لانه كدخول المستثنى والمستثنى منه فيجب اخراجه عنه حتى يتم
القاعدة بخروج بذكره فيما بعد والحكم عليه بما يخالف هذا الحكم فهذا استثنى
عنه حكما فلا حاجة الى جعل المفرد بمعنى ليس بمثنى ولا مجموع حقيقة او
حكما واخراج الاسماء الستة بانها في حكم المثنى والمجموع وملحق بهما واخراج
كلا وكلتا واثنان بانها في حكم المثنى وملحق به واخراج اولو وعشرون واخوا
تها بانها في حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم مهملا لانه لا فائدة في ايراد الحكم المهمل في العلوم
ولذا قيل مهملات العلوم كليات ولا جعله مطلقا غير دائم لدفع الاشكال
باسماء الستة وكلا وكلتا فانها قد تعرب بالحركات الثلث لانه لا ينفع
المتعلم في معرفة حال جزئيات الموضوع والمعاملة معها اذا وردت عليه
ولذا قيل مطلقات العلوم دائمات لكن بقي المثنى العلم والمجموع العلم
اللذان يعربان بالحروف داخلين فيه ولو اريد به ما سوى المثنى والمجموع

في الحال او في الاصل خرج عنه المثنى والمجموع عليين موبين بالحركات وبقي
فيه من الملحقات بالمثنى مذروان الطرفي الالية فانه لا مفرد له ولم يذكر
بعد حتى يكون في حكم المثنى ومن الملحقات بالجمع الالات مالا في معنى
جمع ذات مال نحو اصل ورجال مذروان تثنية تقديرية لتقدير مذرى مفردا
له والفرق بينه وبين اثنين تحكم كما لا يخفى المنصرف احترز به عن المفرد ح
المفرد الغير المنصرف والجمع المكسر وهو ما لم يسلم بناء واحده المنصرف
احترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد والجمع المكسر المنصرفان
مع انه اخصر لان عدم الفصل بين وصف المفرد والمفرد بوصف الجمع اعذب
ولا خفاء في انه يدخل الجمع المكسر بمقتضى التعريف المذكور ارضين بفتح
الراء وسنين بكسر السين مع انه لا يشملهما الحكم بالضمة رفعا اي كائنان
بالضمة رفعهما فهو تمييز عن نسبة الظرف الى الضمير ولا يحسن جعله
ظرفا اي وقت رفع او حالا في معنى مرفوعين لا الرفع على ما عرف اسم للعلامة
وليس بمصدر فحمله هنا على المصدر خلاف ما يتبادر والفتحة عطف
على الضمة نصبا عطف على رفعا فالتركيب من قبيل في الدار زيد و
الحجرة عمرو والكسرة جرا واعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات
لانه اخف والاصل في الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلث
لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل في الاعراب بالحركتين على ما ارى
ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من خواص الاسم
والاصل في الاعراب بالحرف ان يكون بالحروف الثلثة فلذا ذكرت الا
قسام على الترتيب المذكور جمع المؤنث السالم المحدود فيما بعد بالحق اخره
الف وتاء فيدخل فيه ما مفرده مذكر نحو سجلات ولا يدخل فيه مفرد

منصرف

منصرف نحو سعلاة وسلقاة لان المراد جمع لحق اخره الف وتاء ونعم
لا بد من ضم الالات سلم جمع والمراد الجمع في الحال عند من جعل عرفات غير منصرف
بالضمة والفتحة واسم تم الجمع في الحال او الاصل عند الزمخشري حيث جعلها
منصرفة لخلوها عن التانيث لان التاء المذكورة غير متمحضة للتانيث
وليست تانيث فيها مانعة عن تقدير التاء التي كانت في مفردها وعند
من جعلها غير منصرفة وللتانيث والعلمية اذ التاء المذكورة فيها لا تمنع الا من
ذكرناه مفردها لكن اعرابه مع ذلك بالضمة والكسرة لان هذه الكسرة
لكونها علامة المفعول في حكم الفتحة فلا يمنع من غير المنصرف وغير المنصرف
بالضمة والفتحة حقيقة او حكما وهذا الحكم انما يتم على لغة من لا يفتح
لغات وثبات جمع محذوف العجز من غير رد العجز في الجمع او نقول لغات
وثبات مفردان كلغة وثبة اعيدت لامهما بالضمة الواضح رفعا
والكسرة ار نصبا وجرا ولما لم يقيد الضمة في هذا الموضع بالرفع خفي
المراد فيه وفي اخيه ايضا غير المنصرف قد عرفت بعضها يتعلق بهذا المقام
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا خلافا للاخفش والمبرد والزجاج
حيث جعلوه مبنيا على الفتح حال جر ولا بد من استثناء كلتا لانه على وزن
فعلى عند المحقق والفها للتانيث فيكون غير منصرف فمضافها الى المضمر
مستثنى بقوله المثنى وكلا ومضافها الى المظهر بقوله وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر وكذلك ان تقول الفها لما لم يتمحض للتانيث
حيث جعلت اعرابا ولذا صح جمعها مع التاء لم تقو الحكم على اللفظ لغرضه
انما هو بارادة نفسه وفرعية عدم صحة وفرعية صحة تلك
الارادة يجب هنا بين كيف وعدم الشمول لمنع الصرف فهو منصرفة

فهی منصرفة ولا بد ایضا من استثناء المثنی العلم لانه غیر منصرف للعلمیة
والالف والنون ولو جعل فی حکم المستثنی بذکر المثنی فیما بعد لما تم الا
بارادة المثنی فی الاصل او فی الحال فیشکل بمثنی علم جعل نونه معتقب الاعراب
فانه موب باعراب غیر المنصرف ویجب ابقاؤه فی غیر المنصرف واخراجه
من المثنی اخوک وابوک وحموک وهنوک وفوک وذو مال ویقال لها
الاسماء الستة بجمیع لغاتها واختار ذکرها لخصوصها علی الاسماء الستة
علی خلاف اخواتها لانها یحتاج فی تعبیرها الا ذکرها فکانه وضع تعبیرها
مکانها ایضاحًا ولان الاسماء الستة تعم جمیع لغاتها والکلام فی لغة مخصوصة
لا یتعین الا بذکرها ولما تعین بذکرها اللغة المخصوصة تعین ان المراد
مکبراتها اذ شمول الحکم علی اللفظ لفروعه انما هو بارادة نفسه وفروعه وعدم
صحة تلک الارادة هنا بین کیف وعدم شمول الحکم المذکور للتثنیة
والجمع فی غایة الظهور ولما کان قصد خصوص هذه الالفاظ موجبًا
لاختصاص الحکم بالمضاف الی المخاطب فی الاکثر والاسم الجنس فی بعض
قال مضافة الی غیر یاء المتکلم بایراد الحال عن المبتدأ کما حرر المالکی او بتقدیر
اعنی کما یلیق بمقام التفسیر تصریحا بالتعمیم ودفعا لتوهم التخصیص وبهذا
اندفع انه حال عن الضمیر المستتر فی الظرف المتأخر عنه ففیه ان الحال لا تتقدم
علی العامل المعنوی لکن اضافة الیاء الی المتکلم تطویل لاغناء الاضافة عنها
اذ لا یاء مضاف الیه شیء سواء بالواو رفعا والالف نصبًا والیاء جرًّا
وتلک الحروف الاربعة الاول لامات اذ هی لها منقوصة واویة وفی
الخامس عین اذ اصله فوه وفی السادس ایضا کذلک اذ اصله ذوو هذا
هو التحقیق والمص زعم ان هذه الحروف مبدلة عن هذه الحروف الاصلیة

لوجوب

لوجوب طریان الاعراب بالعامل ورد بان اعادة تلک الحروف بعد نسیا
نها فی الاربعة الاول ولزوم ابدالها میما فی الخامس تنزلها منزلة الطارئ
ولما جعل ما هو اصل الکلمة اعرابا بهذه المعونة هان جعله اعرابا فی ذو وان
اشتغت هذه الجهة ومن لغات هذه الاسماء اخ واب وفم وهن مشددات
مطلقا واخ واب وهن کید مطلقا قال المالکی هو فی هن افصح اللغات
واخا وابا وحما کعصا مطلقا وفم مطلقا وحم وحمو مثل خب ودلو مطلقا
وقدم بعض مباحث یتعلق بهذا المقام المثنی قدم ما یتعلق وکلا فی حکم
المثنی من المفرد المنصرف لانه لیس بمثنی لعدم کلٍ لا لعدم کلا بین بالنون
لان لزوم الاضافة یخفی وجود النون وعدمه لعدم اعرابه بالحروف حال الاضافة
الی المظهر اذ لا مثنی یعرب تارة بالحرف وتارة بالحرکة ولم یذکر کلتا لظهور عدم
الفرق بین المذکر والمؤنث فی الاعراب وقیل لانه فرع کلا فاغنی ذکره
وفیه ان المثنی والمجموع فرعان علی الواحد لا یغنی ذکره عن ذکرهما مضافا الا
احترز فیه اذ لا یکون الا مضافا الی مضمر مثنی المعنی سواء کان مثنی اللفظ نحو
هما کلاهما او لا نحو کلانا ولا یضاف الی غیر مثنی المعین ولا الی النکرة وفیه
احترازعن المضاف الی المظهر وکلا الرجلین فانه کعصا علی اصح اللغات
واثنان لیس بمثنی لعدم اثنٍ وفیه ان مذروان وان مثنی مع انه لم
یأت مذری لتقدیر مذری مفردا له فلیقدر لاثنین مفرد کما قدر له ولا یخفی
ان القیاس مذریان وکذا ثنایین لطرفی الحبل اذا لم یسمع ثنا ولذا تقلب
یاء ثنایین همزة کما قلب یاء کسائین لانه لما لم یسمع الا مثنی لم یجعل
الیاء طرفا بعد الف زائدة وقیل لیس اثنان تثنیة لانه لیس الواحد
اثنا لانه فی الاصل ثنی ولیس فی الواحد ثنی ویجری ذلک فی ثنایین اذ

اذ ليس طرف واحد للجبل شاء ويمكن ان يقال فليتم ماله دخل في
المثنى والثنائي يلحقهما بالالف رفعا والياء جمع المذكر السالم صفة الجمع ويجعة
بما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل
على ان معه اكثر منه فيدخل فيه جموع بالواو والنون ليس مفردها مذكر نحو
سنون وارضون وفيه انه لو اريد بالجمع اعم ما هو جمع في الاصل او في الحال لو
رد عليه جمع جعل نونه معتقب الاعراب نحو قنسرينٍ فانه بالحركات
والياء فيه ملتزم كالالف في مثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال يخرج الجمع العلم
المعرب بالواو والياء وبالجملة يشمل بعض الجموع الغير القياسية حيث يجرى
الاعراب على نونه قال الشاعر دعاني من نجدٍ فان سنينه لعبن بنا شيبا و
شيبننا مردا حيث اجرى النصب على النون ولذا لم يحذف بالاضافة و
باربعين حيث جعل نونه محل الاعراب قال الشاعر قد جاوزت حد الا
ربعين بكسر النون ولا يخفى ان جمع المذكر السالم لم يشمل اولى لانه لا مفرد له
من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق اخرها
واو ونون ولا ياء ونون ليدل على ان معها اكثر منها من غير تعيين
مرتبة الكثرة فلذا احتاج الى قوله واو لو كتب فيه الواو حملا على اولاد
فيه لئلا يلتبس بالى الجارة وعشرون واخواتها اى امثالها في كونها
اسما للعقود التامة ما بين العشرة والمائة ولو قيل امست
مفردا اولى كما امست ماض ببع واستبعد عشرون من معنى الجمع وخص اخواتها
ببعض افرادها استعمالا لكان متجها وكانت داخلة في جمع المذكر السالم
والدفع الشكال كون اولو اسما مفردا متمكنا في اخره واو مضموم ما قبل
ولم يجئ ان يقال اغتفر لكونه بمنزلة الضمة او لانه غير ثابت بالواو و

بحث التقدير

تقدير الاعراب عبارة عن نيته لا وجوده

عصاي وجلاي

والياء التقدير اى المقدر من الاعراب لا تقدير الاعراب لانه لا يلا
يم قوله اللفظي او اختلاف الاخر المقدر والاول انسب بكون ما سبق
بحثا عن الاعراب والثاني انسب بكون المنقسم سابقا صريحا
اختلاف الاخر فيما تعذر اى في وقت تعذر الاعراب او لتعذره
فيكون في تعليلية كما في قوله عم عذبت امراة في هرة اى لهرة ويابا
عنه قوله واللفظي فيما عداه والاولى في اسم تعذر اعرابه على حذف مضاف
ومن قال التقدير فيما تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضاف فقد سها
لان التعذر امتناع الوجود ولا شك ان وجود الاعراب في عصا ممتنع
كالتلفظ به وتقدير الاعراب عبارة عن نيته لا وجوده كعصا اى كالمقصور
الغير المضاف الى ياء المتكلم اذ المضاف تعذر اعرابه للاضافة الى ياء المتكلم
لا لكون اخره الفا اذ صار اعرابه مقدرا قبل انقلاب اخره الفا لان الا
ضافة قبل التركيب مع العامل فاصل عصاي عصوي واعراب عصوى
تقديري فمن جعل عصاي خارجا عن غلامي وقال المراد بغلامي غير مقصور
اضيف لان عصاي داخل في قوله كعصا فقد غفل نعم هنا بحث وهو
ان جبلاي لا اصل له حتى يدخل تحت غلامي فيجب تغير المثالين بما
يوجب دخول عصاي تحت غلامي ودخول جبلاي تحت عصا الا ان
يقال يقدر اصله جبلى لانه ينقلب ياء في التثنية والجمع فيقال جبليان
وجبليات وانما مثل بعصا وقاض دون العصا والقاضي تنبيها على ان
الالف والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كانا ملفوظين او مقدر
ين وغلامي اى ما اعرابه بالحركة واضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو مسلمى
دون مسلماى ومسلمي وقال الرضي يريد مفردا اضيف الى ياء المتكلم

قاصر لخروج مسلمات وغلامی فان قلت لایجب فی المثال ان یکون مثـ
ملا قلت نعم لکن ح لامعنی لتفسیره بالمفرد المضاف الی یاء المتکلم بل
ینبغی ان یراد خصوص غلامی لانه یکفی للتمثیل وانما قال مطلقا اشارة
الی ان اعرابه فی حال الجر تقدیری لان الکسر سابق علی دخول العامل فلا یکون
اثر العامل فهو اما لدفع التوهم او لرد المخالف وفیه بحث لان مسلمی
لا یصح ان یکون مضافا قبل العامل لانه لا واو ولا یاء قبل العامل الخ
حتی یتفرع علیه وجود مسلمی فتکون الاضافة سابقة علی العامل فتخفی
ولا یبعد ان یقال یندرج فی قوله مطلقا تعمیم التمثیل لقولنا یا ابن عم و
یا ابن عما ویا ابن ام ویا ابن اما وان یقال هو لتعمیم التمثیل لقولنا عصای
والتحقیق ان لا یختص بالمضاف الی یاء المتکلم بل یجعل عبارة عن کل مشتمل
حرف اعرابه بغیره عن الاعراب فیدخل فیه ما هو محکی وما هو مجرور بحرف
الجر فانه منصوب تقدیرا او مرفوع کذلک نحو مررت بزید وجاءک
زید ومن زید لا نقول هو معرب محلا لا مقدرا لانا نقول لیس بمبنی
حتی یکون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور فی محل النصب او محل الرفع
فهو من قبیل استعمال المحل محل التقدیر ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف
آخره لفظا او محلا وفی قوله مطلقا یتعلق بعصا ایضا والمراد ان الاعراب
المتعذر تقدیری فی الاحوال الثلث بخلاف المستثقل فانه اما فی حال الرفع
والجر او حال الرفع فقط وقد نبه فی امثلة المستثقل ایضا علی انه کما یکون
فی الاعراب بالحرکة یکون فی الاعراب بالحرف بخلاف المتعذر فانه بالحرکة
لا غیر ولا منافاة فی صحة تعلقه بهما ونفعه فی تعمیم عصا حیث
یشیر الی انه اعم مما حذف الفه او اثبت لکن وجوب کون المتعذر اعرابا

بالحرکة

٢٨

بالحرکة مم لان دعنی من تمرتان علی سبیل الحکایة فی تقدیر دعنی من
تمرتین لتعذر جمع الحرفین کما ان وجوب کون المستثقل مقدرا فی بعض
الاحوال باطل بالجمع المضاف الی المعرف باللام والاسماء الستة المضافة
الیه وما قال الرضی انه م بعد المضاف الی المعرف باللام من التثنیة المرفوعة
والجمع المذکر والاسماء الستة مما قدر اعرابه لظهور طریان الحذف لا یحصل له
لان طریان الحذف لا یجعل الاعراب لفظیا والمشهور ان اعراب الاسماء الستة
المضافة الی یاء المتکلم بالحرکات التقدیریة وهو لا یظهر فی اذ الفرق
بینه وبین مسلمی تحکم الا ان یقال لو قیل فی حال النصب فای یوجب
الحکم بکون الیاء فی فی اعرابا او بدلا منه فلما قیل فی مطلقا علم ان الیاء
المدغم فی الاحوال الثلث علی نحو واحد واعرابه علی ما کان فی حال افراده لا علیه
فی حال اضافته وانما اختار غلامی للتمثیل دون غیره من المحکی والمجرور للرد
علی النحاة حیث جعلوا المضاف الی یاء المتکلم مبنیا لشدة امتزاجه بالیاء
لعدم استقلاله بالتلفظ وهو منقوض بغلامه وغلامنا ونظایرهما او استثقل
ای عد ثقیلا والمعتبر عند العرب الفصیح ولذا لم یقل او ثقل کما قال تعذر
تنبیها علی الفرق بینهما بان الاول امر معتبر بحسب نفس الامر والثانی باعتبار
ذایقة العرب کقاض یرید به منقوصا ما قبل آخره کسرة فیشمل جوار فقوله
فیما بعد ونحو جوار رفعا وجرا کقاض اعادة لما قید هنا لدفع توهم انه مخالف قاض
لکونه غیر منصرف وهذا التوجیه اغرب من تخصیص قاض بما عدا جواری لانه
سیأتی حکمه وتفسیر قاض باسم فی آخره یاء قبلها کسرة کما فی بعض الشروح
فاسد لشموله مسلمی ومسلمی مع اعرابهما لفظی ولشموله مسلمی رفعا وانما جعل
اعراب عصا متعذرا مع انه لا یتعذر الا بعد الاعلال واعراب قاض مستثقلا

الاعلال

مع انه ايضا متعذر بعد الاعلال لانه لا يبقى حرف اعرابه لان عصا لا يحذف
اعرابه للتثقل بل نقلب حرف اعرابه الفا فيسقط اعرابه للتعذر وقاض
يحذف اعرابه للثقل وبعد تقدير الاعراب يحذف حرف اعرابه على انه يمكن
ان يكون قاض ملحقا بالقاضي وعصا ملحقا بحبلى رفعا وجرا واما نصبا
فلا استثقل حتى يقدر ونحو مسلمى عطف على كقاض لا قاض رفعا واما
نصبا وجرا فحرف الاعراب ملفوظ وان كان مدغما لان الادغام لا يسقط
المدغم عن التلفظ واللفظي فيما عداه اى المقدر او ما عدا ما تعذر او
استثقل لا ما عدا عصا وغلامى وقاض ومسلمى حتى يحتاج الى تاويل افراد
الضمير وينتقض بمثل جاءني ابو القوم غير المنصرف كالمنصرف مما لا بد من معرفته
في معرفة ما ذكر من اقسام الاعراب فلقد احسن حيث اوضحها عقيب
بحث الاعراب بلا فصل وليت ذكر المثنى والجمع واقسامه يكون بعده
كذلك ولما كان غير المنصرف وجوديا والمنصرف عدميا قدم بيان غير المنصرف
ولما كان التقابل بين المنصرف ظاهرا من العبارة استغنى عن بيان المنصرف
ببيانه عن التنبيه عليه ايضا بقوله والمنصرف ما عداه بخلاف الاعراب
اللفظي والتقديري لانه لا يرشد عبارة التقديري بان اللفظي ما عداه
وما قالوا من ان غير المنصرف لما كان اقل وبضبطه يضبط المنصرف عرف
غير المنصرف وترك بيان المنصرف لامكان معرفته بالمقايسة على نحو الاعراب
التقديري واللفظي فظاهره خال عن التحصيل كيف وضبط الاقل انما
يكون اسهل اذا كان بالتعداد واما بحسب التعريف فلا تفاوت بين الاقل
والاكثر وكانهم ارادوا انه لما كان الاقل يستحق التقديم في
الضبط فيما اذا كان بطريق التعداد قدم في الضبط بالتعريف

ايضا

غير المنصرف

ايضا ما فيه علتان يقال اطلاق العلة على كل واحد من العلتين تجوزا
اذ العلة التامة وهو مجموع العلتين وفيه اطلاق العلة على العلة التا
فضة حقيقة بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة هو التجوز من
شيء قيل هذا التنكير في مقام التعريف للتعظيم اذ الشيء معهودة
ولا يخفى انه غير معهودة فيما بين المعلم والمتعلم ولهذا احتيج الى البيان
وحامل التنوين على التعظيم في مقام التفهيم في شريعة التحصيل هو
الاثيم البعيد عن الصراط المستقيم او واحدة منها اى الشيء تقوم
مقامهما فان قلت جعل الواحدة قائمة مقام العلتين ليس اولى
من جعل اثنتين قائمتين مقام الواحدة بل الحق ان شيئا منهما ليس
منزلا منزلة الاخر فالواضح ان يقال ما فيه الجمع او الف التانيث او
شيئان من تسع قلت ما فعله اعتبار اقرب لان تحقيق الفرعيتين
في اثنتين ظاهر دون الواحدة ولان الكثير منع الصرف باثنتين فجعل
القليل ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا عدل
عن تعريف القوم مع ان غير المنصرف ما لا يدخله كسر ولا تنوين لما
يقتضيه الاصل الاول من الاصلين اللذين ذكرهما المصنف في التعريف
وقد نبه عليه بجعل ما جعلوه تعريفا له حكما له فتنبه على ان كثيرا مما يدخله
الكسر والتنوين داخل في تعريفه دون تعريفهم فلا بد من العدول الى ما يطابق
اصطلاحه وذلك عرفات بالكسر والتنوين فانه غير منصرف عنده
على ما ذكره في بعض تصانيفه وما دخله الالف واللام ولذا قال ينجر بالكسر
ولم يقل ينصرف كما قال فهو يجوز صرفه وما دخله الجر او التنوين للضرورة
او التناسب ولذا قالوا معنى قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب

بعض ما ينجر بالكسر
غير منصرف عند المص

ويجوز صرفه وانما اخرج هذه عن التعريف بارادة علتين مؤثرتين كما اخرج بهما ما فيه عجمة وتانيث او الف ونون وتانيث الى غير ذلك ولا يخفى ان جعل ما اجتمع من المذكورة والتناسب علة مؤثرة متخلفة الحكم لمانع وماقى هذه عارية عن التاثير لحكم واللايق بالاعتبار ان الكل منحرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتاثير قال الرضى ان الاسم قد شابه الفعل على ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وقد شابه اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذى هو الاصل فى الفعل واوسطها المشاركة فى الحروف وشئ من المعنى واثرها انه يعمل عمل الفعل وادناها المشابهة العارية عن حروف وتضمن معناه وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم مقامها واثرها نزع علامة الاعراب عنه وهو التنوين وسعه نزع الكسر والتدوين معا على اختلاف القولين وانما لم يكتف بفرعية لضعفها هذا كلامه وقيل لان فرعية تقاوم اصالة الانصراف فلا بد من زائدة ترجح عدمه وفيما ذكره بحث لان للمشابهة مرتبة رابعة هو تضمن شئ من المعنى فقط من غير مشاركة فى تركيب حروف واثر العمل ايضا كما فى جاءنى رجل بصرى ابوه ثم المشابهة فى الفرعيتين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم فى الوجود حيث لا يكون بدون مصدر وفى الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر والمعرف فرع المنكر والمعدول فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والاسم الذى على وزن الفعل فرع اسم ليس على وزنه لان الاصل فى كل قسم ان يكون فيه ماله مزيد اختصاص بالقسم الاخر كذا قيل ونحن نقول لو لم يكن فيه ما هو مختص بالقسم ا يوجد فيه ما هو من قسم اخر فبعد وجود هذا القسم يستعمل له

ماللقسم

مشابهة الاسم بالفعل مراتب

لان اختصاص الفرعية بالفعل غير ظاهر وفرعية هذه الامور ايضا غير واضحة كذا قال منه

قوله بصرى تضمن معنى الفعل وعمل عمله اى البصرة

فرعية فعل فى الوجود وفى الافادة

ماللقسم الاخر والاعجمى فرع العربى لما قيل مثله فى وزن الفعل او لما قلنا مثله فيه والجمع فرع المفرد والمركب فرع المفرد وذو الالف والنون فرع ذى الف التانيث الممدودة او فرع المجرد عنهما على اختلاف قولى البصرى والكوفى ولما كان تعريف غير المنصرف لا يظهر ما لم يظهر التسع وما يقوم مقام العلتين وما هو المؤثر منها اشتغل عقيبه اولا بذكر العلل ثم ببيان ما يقوم مقام شيئين ثم ببيان بعض منها وبيان شرايط التاثير فقوله فهو عدل الى قوله وما فيه علتيه من لواحق التعريف الا انه ذكر فيما بين ذلك حكم غير المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخر عن اللواحق كلها لبعد بيان الحكم عن ذكر غير المنصرف جدا فمن قال ينبغى تقديم قوله وما يقوم مقامهما على بيان الحكم لانه من تتمة التعريف لم يعرف التتمة بتمامها وما ذكره فى تعداد العلل بيان من قطعة الانبارى حيث قال موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصوب ارتول عدل الخ الا انه ترك البيت الاول لانه بيانه لغير المنصرف قاصر لانه لا يدل على انه لا منع صرف بدون سببين وقال وهى الى التسع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله هى مبتدا خبره مجموع ما فى البيتين وقد عرفت ما يتعلق به ولقد اصاب تنكير العلل المحلا لان المانع عدل ما لا كل عدل اذ عدل نزال ومجاروف ق بل حضار لا يوجب منع الصرف وهكذا البواقى فيه بالتنكير على انه لا ينفع هذا القدر من البيان فى معرفة منع الصرف بل لا بد لكل من بيان ويحتمل ان يكون بيت قوله وهذا القول تقريب تنبيها لهذه الاشارة يعنى هذا القول غير واف بالتعريف بل تقريب الى المعرفة وحكاية ثم لما تكون للتراخى فى الزمان تكون

ثم تراخى الرتبة كما للزمانى الاداة بمجازية الاداة لا غير

للتراخي في الرتبة فيعطف به الاعلى على الادنى او الادنى على الاعلى
وقد جمعهما الشاعر في قوله ثم جمع ثم تركيب لان الجمع اعلى رتبة من جاريه و
من لم يتبه لهذا جعل استعمال ثم موضع الواو لضرورة الشعر في قوله والنون
زائدة من قبلها الف قصور ان اوقعه ضيق الوزن فيهما احدهما افادته
كون السبب النون الخاص مع ان السبب هو الالف والنون وثانيهما
ان السبب النون التي قبلها الف زائدة سواء كانت النون زائدة او لا
فيلزم كون حسان على وزن فعال غير منصرف او ان السبب النون الزائدة
التي قبلها الف سواء كانت الالف زائدة او لا ولا يكون دفع القصور الثاني
بانه لا يلزم كون غير منصرف لانه ليس فيه انتفاء فعلانة ولا وجود فعلى
لانه يلزم كون حسان بعد جعله علما غير منصرف وقد يقال في دفعه ان معنى
زيادة الالف قبل النون زيادته قبل زيادة النون فيتضح زيادتهما
وهو وان كان دقيقا لكن ليس للعرف رفيقا لان زيادة حرف قبل حرف
تعارفت في تبيين مكان الزيادة لا في جعلهما مشتركة بينهما وبالجملة
يمكن ان يكون قوله وهذا القول تقريب اشارة الى هذا القصور يعني
هذا البيان غير واف بل مقرب الى المعرف لان ضيق المقام اضطر الى المسامحة
في ذكر الالف والنون وقوله زائدة صفة النون لان اللام فيه زائدة لضرورة الوزن
لا لانه للعهد الذهني لما ستعرف وكيف لا والمقام مقام التنكير فلا حاجة الى جعلها
حالا لجعل النون فاعلا يمنع من الصرف بحسب مجرى الكلام الذي هو بدل من
النون كما في اصيلال تصغير اصلان جمع اصيل كالنون في منع الصرف صرح به التسهيل
ونقله الرضي عن الاخفش وقد عرفت وجه بدبعين لقوله وهذا القول
تقريب على سبيل التقريب ولنا بديع آخر احدها ان جعل عدم الانصراف للسببين

ليس

ليس قولا تحقيقا بل اعتبار صرف لتقريب غير المنصرف الى الضبط و
ثانيها ان جعل الجمع والتانيث بالالف بمنزلة سببين دون العكس
او اعتبارهما على حيالهما قول تقريب واختيار لما هو الاقرب بالاعتبار
لا تحقيق وثالثها ان قولنا غير المنصرف ما فيه علتان او واحدة
منهما تقوم مقامهما دون ما قالوا من انه الذي لا يدخله الكسر والتنوين
تقريب الى المعرفة اذ عرفوه به لا يمكن ان يعرف الا بعد معرفته ورابعها ان
علة منع الصرف هو التكلم وجعل السبب سببا قول تقريبي كجعل العامل
فهذه وجوه بينة وهبناها وله وجوه ثلثة اخرى مشهورة تركناها لانا السامع
ههنا وقيل الف الالحاق المقصورة دون الممدودة يمنع من الصرف بشرط
العلمية وجعل الرضي كل مقصورة سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى
مانعا من الصرف بشرط العلمية اذ مشابهة الف قبعثرى للالحاق
لانه لا سداسي في الاسم حتى يلحق به شيء ولذا خطئ الجوهري حيث
جعل الفه للالحاق مثل عمر واحمد وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد
ومعدي كرب المشهور كرب بكسر الراء كما في الصحاح لكن في شرح
الحماسة للامام المرزوقي ان الاعرابي قال لمعدي كرب معدي كرب لانه عدا
الفا دون الكرب الفساد فالمفهوم منه بسكون الراء وعمران والكد
فهذه امثلة على ترتيب ذكر العلل ولك ان تقول لم يمثل للتعريف
اذ اكثر الامثلة يشتمل عليه وانما مثل للتانيث اللفظي والمعنوي
تنبيها على ان التانيث في هذا الباب يعتبر تارة مع خلو المعنى عن
التانيث مع انه غير معتبر في تانيث الفعل المسند اليه وفي رجوع الضمير اليه
فلا يقال جاءت طلحة ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه

كما زينب وحكمه ان لا كسر الا انه لا اكبر منه لا اعرابيا ولا بنائيا ولذا
اورد نفي الجنس وانما هو مع التنبيه اما اعرابيا او بنائيا وما دخله اللام
وما اضيف مستغني من الحكم وقد علم ذلك سابقا الا انه اراد جمع حكمه
لانه اقرب الى الضبط وليتنبه على ان كلا من عدم الكسر والتنوين من احكام
فالتعريف بهما فاسد باعتبار كل منهما يتوقف ونبه بتقديم الكسر على ان
الراجح منع الصرف الكسر اصالة لا تبعا كما زعم البعض ولا تنوين سوى
تنوين الترنم ويجوز ان لا يتبع صرفه اما عطف على قوله ان لا كسر فيكون
تحت حكمه واما على قوله وحكمه الى للضرورة اى لما يضطر اليه الشاعر لاستقامة
الوزن كما وقع لسيدة نساء العالمين فاطمة رضي الله عنها في مرثية لسيد
المرسلين عم شعر صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن
لياليا او دفع الزحاف بخروج الشعر عن السلاسة دون السلامة كقوله شعر
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع او رعاية القافية كما في
قوله شعر سلام على خير الانام وسيدي حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي
مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد قال الرضي لا يصرف قافية الف مقصورة
للضرورة لانه لا يجامع التنوين الالف فلا يزيد بالانصراف شيء قلت
ينصرف في قافية حرف اخرها النون الساكنة وايضا نون التنوين يقتضي
الكسر لالتقاء الساكنين بخلاف الالف فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التحريك
ومما يخرجه عن حيز الامتناع رعاية المماثلة بين الوزن والموزون فقال
مصارئه فنون مفاعلة لمشاركة مصاربة مع عدم انصراف مفاعلة للعلمية
فانها من اعلام الاوزان والتانيث ويبعد ان يدرج تحت التناسب
وربما يصرف بالتصغير كما في فعلان العلم فانه يصغر على فعيلين فيتغير الالف

وربما صرف بالتصغير

فيبطل

فيبطل تاثير الالف والنون بخلاف فعلان الصفة فانه يصغر على فعيلان
وكما في وزن فعل ليس في اوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير بخلاف
ما في اوله زيادة فان مدار تاثير الوزن فيه على وجود الزيادة فيبقى ببقائها
وكما في تصغير الجمع والعدل وما عدا هذه الصور لا يجوز صرفه بالتصغير فان
قلت كيف لا ينصرف طليحة مع عروض الوصفية المنافية للعلمية قلت
قلت هذه الوصفية لا تنافي تعين الذات فهي مع التصغير بمنزلة اللقب
وقد لا ينصرف المنصرف بالتصغير كما في ادور فان فيه وزن فعل في اوله زيادة
وتحدث بالتصغير وصفية او للتناسب من رعاية الفواصل والاسجاع
او مجرد اجتماعه مع كلمة منصرفة ولما كان هذا ابعد ما يظن صرف غير المنصرف
لاجله مثل له من اوثق كلام بقوله مثل سلاسلا واغلالا مع انه لم
يمثل للضرورة او نقول مثل به ردا على من قال في توجيه الاية على
لغة الغة الشعراء اذ الشاعر ربما يتبع في النثر فيما تمرن له
في الشعر ويقبل منه اذ لا يخفى ان توجيه القران به بعيد كيف
وقد قال الله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له فلا يصح ان يقال
نزل القران بما يقع فيه الشاعر لانه ينفصح عن كونه شاعرا
فالحق ان التناسب ايضا من اسباب الصرف وزعم الكسائي ان
صرف غير المنصرف الا افعل من لغة قوم ولا تقوم ولا يجوز عدم انصراف
غير المنصرف للضرورة والتناسب لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا تخرجها عنها خلافا للكوفيين فانه يجوز بعضهم
عدم الصرف بالعلمية وحدها لقوتها في الضرورة وما يقوم مقامها
الجمع والالف التانيث الصواب والتانيث بالالف وفي الغا

وقد لا ينصرف المنصرف بالتصغير

الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
ولا يخرجها عنها

التانيث

بالمقصورة والممدودة وفيه ان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة
عن الف التانيث والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة
هي الهمزة سميت بها لانها الممدودة بها ففيه حذف وايصال ولا نزاع
في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اسم للاعم او للمتحرك
فقط واسم الساكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى انه اطلق
لان الهمزة في الاصل الف ووجه تحقق الفرعيتين في الجمع انه للزومه بمنزلة
جمعين وكذا التانيث بالالف كذا قيل والاولى ان المؤنث بالالف
بمنزلة المؤنث بالتاء العلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم في انه كما لا يغير العلم
لا يغير ان اعلان تميز الف التانيث عن غيرها بضبط اوزان تختصه
بالف التانيث وقد ضبطها الرضي في بحث المذكر والمؤنث وبعدم دخول
التنوين والتاء على ما فيه في غير تلك الاوزان فمعرفة غير المنصرف بما ذكره
لا تنفع غير المتتبع في معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه ينفعه بان
يضبط المدون له ما لا طريق الى معرفته الا السماع كالسماعيات من العوامل
ومواضع الحذف ومنه في باب غير المنصرف العدل التقديري او العدل مطلق
في وجه كما ستعرفه فالعدل قبل الفاء للتفسير ونحن نقول للعطف المفصل
على المجمل لان تفصيل المجمل ان يعقبه وعلى التقديرين يتجه ان التفسير
للمبهم المتقدم مجموع ما يجي من البيان المتعلق باسباب منع الصرف
لا مجرد بيان العدل فيجب عطف باقي المباحث على بحث العدل ليكون المجموع
مدخول فاء التفسير او التفصيل والعدل لغة هو التبعيد او الميل او الميل فهو لازم
ومتعد واصطلاحا جاعل هو الاخراج او الخروج ورجح الرضي الاول بانه اوفق
بمعنى العدل الذي هو الصرف كما ان الخروج اوفق بمعنى العدول الذي هو الانحراف

ونحن

ونحن نرجحه بان اشتقاق المعدول اوفق به لانه مستغن عن جعله في تقدير
المعدول اليه باعتبار الحذف والايصال ونشريف ما ذكره الرضي بانه
فليكن منقولا عن معنى المبالغ ثم نقول فليكن العدل منقولا عن معنى الاخراج
الى الخروج الذي هو صفة الاسم كما ان التانيث هو جعل الشيء انثى منقول الى
كون الاسم ما فيه علامة التانيث والتركيب الذي هو ضم كلمة الى كلمة نقل
الى كون الاسم ما هو منه كلمة الى كلمة وله غير هو واحد من النظير بل جمع وما
قيل ان العدل المفسر بالخروج كون الشيء معدولا لا يدفع ما ذكره الرضي من
ان الانسب بمعنى العدل ان يقال هو اخراج الاسم لان تفسيرها بالخروج يوهم
اللزوم وما يقال اختار الخروج انه فسر بالخروج ليدل على صفة الاسم صريحا واما الخروج
هو المتكلم صريحا وليدل على صفة الاسم الا ضمنا فيدفعه جعل الاخراج مبنيا
للمفعول نعم يتجه ان المصدر المبني للمفعول وان اشتهر فيما بين الفحول
لكن ثبوته امر مجهول اذ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريقة الوقوع بل
يكون كالمعروف على طريقة القيام الا ان المعروف طريقة بيان قيام المصدر
المبني للفاعل والمجهول طريقة بيان قيام المبني للمفعول فالمصدر لم يوضع
الا لما هو صفة الفاعل والفعل المعروف وضع لنسبة القيام بالفاعل
والمجهول لنسبة الوقوع بالمفعول وانما نشا القول بالمصدر المبني للمفعول
من عدم الفرق بين المعنى المصدري الحاصل بالحاق الياء المصدرية ووضع
اللفظ للمعنى المصدري والاول عام كالضاربية والمضروبية بلا شبهة
بخلاف الثاني ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير جامع على مذهب
من قال لم يعرف ثلث لان فيه عدلين عدل عن لفظ ثلثة وعدل عن
معناه وهو الثلثة مرة لا الثلثة مرتين اذ العدل عنده هو الخروج عن

صفة

بحث المصدر المبني للمفعول

وضع المصدر للمبالغة [illegible]

عن الصيغة الاصلية او المعنى لا محالة فلعلة وانما عرف المص العدل
من بين الاسباب تنبيها عما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيه دون باقي
الاسباب خروجه اى العدل المطلق خروج مطلق الاسم او العدل المانع من
الصرف خروج الاسم المعرب اى مادته وهو الحروف الاصول عن صيغته اى
ما يعرض للمادة باعتبار الحركة والسكون والتقديم والتاخر ومقارنة الحروف
الزائدة ولا صيغة للمركب نحو زيد قائم بل له هيئة تركيبية اذ لم يعرض هيئة
للحروف الاصول بل للكلمات ففي كون ثلث معدولة عن ثلثة ثلثة نظر اذ
لم يخرج حروف ثلث عن هيئة ثلثة ثلثة بل عن هيئة ثلثة وعلى تقدير
خروجها عنها ليس ذلك خروجا عن الصيغة بل عن الهيئة ولا يمكن الجواب
عنه بما يجاب عن ان خروج اخر عن الاخر على تقدير خروجه عنه ليس خروجا
عن الصيغة الاصلية اذ لا مدخل للكلمة فيما يصاغ به كلمة من ان شدة
الامتزاج جعل الموصوف باللام بمنزلة كلمة واحدة فكان اللام داخلة فيما
يصاغ به الموصوف به الاصلية المتبادر منها التي كان له في الاصل سيما
مع لفظ الخروج اى لكان اولا هذا الاسم عليها فيتوهم ان جميع الاسماء
المشتقة خرج عن الهيئة التي كانت له في الاصل وهو هيئة المصدر
فيرد خروجه على تعريف العدل ولا يخفى ان قائما لم يكن له هيئة القيام
اصلا ان اخذ من اسم هو القيام ولم يخرج عما عن صيغة عصو لانه في
تقديره بخلاف ثلث لانه ليس في تقدير ثلثة ثلثة وما هو في تقدير
شيء غير خارج عنه ولا اخر عن صيغة اخر لانه في تقديره حيث اعرب
ولا يكون المعرب من الكلم الا ذا ثلث اجزاء وان صار اللام منسيا باعتبار
تغيير حرف الاعراب والاخذ سكون الخاء عن فخذ لانه في تقديره بقي نحو

الصيغة تركيب

اقوس

اقوس فان صيغة الاصلية اقواس ففيه عدل والقول بان اقوس
موضوعة ابتداء من غير عدول عن اقواس بخلاف ثلث تحكم فقيل وعاننا
الى القول بالخروج في ثلث ضرورة منع الصرف حيث لا يتجه بدون
اعتبار العدل ولا داعي اليه في اقواس بل صرفه يدعو الى خلافه فالعدل
مطلقا لا يقال به الا لداعي البناء او منع الصرف ولذا لم يحكم بالعدل
في اخر بل حكم بعدمه فيه حيث قبل العدل ووزن الفعل منضادان والفرق
بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل مقدر لداعي ان الاصل في الاول بعد
تقديره للداعي مما يدل عليه الدليل بخلاف الثاني وهذا مع انه خلاف ما صرحوا به
يقتضي ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور الا المتتبع ونحتاج في دفعه
الى ما تقدم فتذكر ولك ان تقول المراد بخروج الاسم الخروج المعتبر في منع
الصرف وهو انما يعرف بتبيين المدون لا تقول التحقيق ان خروج الاسم
تحقيقا عن الهيئة الاصلية اما الفائدة لفظية هو الاختصار كما في اخر
وجمع او لفظية ومعنوية كما في ثلث فانه صار موضوعا بالعدل لمعنى وصفي
فحيث انعدمت لا يحكم بالعدل بل يحكم بالشذوذ لانه يشكل بعدم العدل
في اخر مفردا ومنهم من قال المقصود من التعريف تميز العدل عن باقي الاسباب
فلا يخل بالغرض صدقه على ما ليس بسبب وليس بشيء لان المقصود معرفة
الاسباب تميز المنصرف عن غير المنصرف وذلك يتوقف على تميز كل سبب عما
ليس بسبب تحقيقا اى خروجا محققا بان يدل دليل على الخروج كثلث ومثلث
انما هو على فعال ومفعل من العدد قال الرضي هو اربعة مسموعة اتفاقا من
رباع ومربع فما تحته وقد جاء شعر الكميت خصال اعشارا وما فوق الخمسة
مما تحت العشرة يجوز قياسا عند المبرد والكوفيين ولم يسمع الا مع ياء

النسبة من خماسي وسداسي وسباعي وثماني وتساعي هذا وانما لم يحكم
بالسماع في عشرة مع وجوده في شعر الكميت لانه لا ينفع في مفعل ولا في
فعال في السعة ولم يجعل ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون
النسبة لفظية ككرسي وايضا لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماسي
ومخمس ايضا مسموعين وتحقيق العدل فيهما لان ثلث مثلا للتقسيم
كل الى الاجزاء على هذا العدد والقياس فيه لفظ العدد المكرر فاذا جئ بثلث
علم انه المعدول عن ثلثة ثلثة فان قيل انما يثبت القياس لو كان
ثلثة ثلثة لهذا المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز والحقيقة في ثلثة
فكيف يحكم بانه معدول عن ثلثة ثلثة قلت ارادة الموصوف بعقد الثلثة
من لفظ ثلثة مجازية واما ارادة التقسيم المذكور بتكرار اللفظ فمعنى
حقيقي لهذا التركيب والشايع فيه التركيب حتى يقال جاءني القوم رجلا
رجلا ورجلين رجلين من غير ان كان فعال ومفعل ومن غير تجوز واخر
قال ابن مالك اخر مقابل اخرين قيل احترز به عن اخر جمع اخرى بمعنى اخرة
مؤنث اخر فانه لا عدل فيه وتحقيق العدل لانه افعل التفضيل بدليل تعريفه
حيث قيل آخران آخرون اواخر واخرى اخريان اخريات واخر لان
هذا التعريف من خواصه وهو التفضيل لا يستعمل الا مع اللام او من او الاضافة
فلما لم يوجد منها علم انه عدل من الثلثة ومنهم من جعله معدولا عما سوى
المستعمل بمن لان المستعمل بمن لفظا او تقديرا مفرد مذكر لا غير ومنهم جعله
عما سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير المضاف اليه مشروط بالتنوين
كما في يومئذ او البناء كما في الغايات او وجود بعد المضاف اليه بعينه مضاف
اليه نحو تيم تيم عدي وبين ذراعي وجبهة الاسد ومنهم من جعله معدولا

من المستعمل

٢٢

من المستعمل بمن لا محالة لان اللام والاضافة لا يلايمان منع الصرف
والكل مبني على عدم الفرق من تغيير الشيء والعدول عنه ويرد على جميع الوجوه
انه يلزم القول بالعدل في بواقي تصاريف اخر مع انه ينفى العدل عن اخر مفردا
قولهم بتضاد العدل ووزن الفعل وقدم ما يجاب عنه زيفا وجيدا ولا
ينافي كونه يحصل عدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل بمعنى اشد تاخرا وقد
يستعمل بهذا المعنى من تصاريفه الاخريات واواخر فيقال جاء في فلان في
اواخر الرجال او في اخريات الناس ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال
جاءني رجل وحمار اخر وجمع الاول وفعل توكيد الشمول جمع واتباعه جمع وتحقيق
العدل فيه اما لانه جمع فعلاء اسما وقياس تكسيره فعالي نحو صحاري فهو معدول
عنه ومن قال انه معدول عن جماعي او جمعاوات لانه قياس جمع فعلاء اسما
ففيه انه لا معنى لكونه جمع التكسير معدولا عن الصحيح مع وجود التكسير هنا
وح ضعف وجود السبب الاخر فيه فقيل التعريف الاضافي لانه في تقدير جمعهم
حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم
عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوصفي وهو التعريف من غير ارادة اداة فهو شبه
العلمية وكلاهما لا يلايم اشتراط المص تاثير التعريف بالعلمية واما لانه جمع فعلاء
صفة في الاصل والقياس فيه فعل كحمراء حمر فالسبب الاخر الصفة الاصلية
ويرد عليه اجمعون لانه جمع افعل صفة فعل كاسما افاعل واما لانه يلزم استعماله باللام
او الاضافة او من لانه اسم التفضيل وهو في الاصل بمعنى اتم جمعا ويؤيده اجمعون
ويرد عليه جماء ولا يتم ضبط العدل بدون ذكر سحر اذا اريد به سحر بعينه فانه
معدول عن السحر لانه اسم جنس اريد به معين من افراده لا يكون بدون اللام
سواء صار علما بالعلمية كالنجم اولا بالغلبة وانما قدر العلمية بعد اعتبار

العدل الضرورة منع الصرف وكانه لم يذكره جريا على انه مبنى على الفتح وان كان
المشتهر خلافه لانه يغنى عن تقدير العلمية ولابدون ذكر امس فانه غير
منصرف مطلقا او فى حال الرفع وكانه لم يذكره لان اللغة العليا بناؤه على الكسر
فى الاحوال الثلث ولم يذكر هذه الالفاظ اعلاما كما ذكره ابن مالك لان منع
صرفها موكول بالسماع ولم يتحقق عنده او تقديرا اى او خروجا مقدرا مفروضا
لضرورة منع الصرف وعدم ظهور سبب سوى العلمية على ما هو المشهور او لا
حد الامرين منع الصرف كذلك او رعاية اطراد الباب وقد نبه عليه
بقوله كعمر وقطام هى مدينة باليمن فى بنى تميم ولابد فى معرفة غير المنصرف
من ضبط امثلة العدل التقديرى ففعل اذا وجد غير منصرف يقدر فيه العدل واذا
وجد منصرفا لا يقدر ولذا لم يقدر فى أُدَد واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد غير علم
ووجد منه فاعل كقثم فانه لم يوجد الا علما بخلاف عمر فانه جاء جمع عمرة وجاء
قائم بمعنى معطى جيد المال دفعة لا نصرف بتقدير العدل الى قال المشترك
بالاغلب والاعرف وفعل المختص بالنداء نحو يا فسق ويا لكع اذا سمى به
لا نصرف لتقدير العدل فى حال النداء وفعال ثمانية اقسام بمعنى الامر والمصدر
المعرفة والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث للاعيان وكلها معدولات
عن مؤنث خلافا لسيبويه فيما هو بمعنى الامر ووجه كونه معدولا عن المؤنث
عند غيره انه معدول عن مصدر معرفة مؤنثة نائبة عن الامر كذا ذكره ابن مالك
ولا يظهر وجه جعل المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيما يتبعه معدولا عن المصدر
المعرفة فان سمى بها مذكر فهو غير منصرف وان سمى بها مؤنث فهو كقطام
ان لم يكن فى آخره راء فالمراد بقطام فعال علما للمؤنث ولم يكن فى آخره راء
سواء كان فى الاصل مبنيا بمعنى الامر او غيره او لا فقصر ضبط عن ذكر

علما للمذكر وانما قال فى بنى تميم لانه مبنى عند الحجاز كذات الراء والعدل
فيه مقدر لا محالة واما عند تميم فهو معرب فيقدر فيه العدل بعض النحاة
على ما فى الرضى ووجه تقدير العدل ان ذات الراء منه لابد فيها من تقدير العدل
ليتحقق فيها جهة البناء وهى مشابهتها لفعال بمعنى الامر فى العدل والوزن
فلما قدر فيها العدل قدر فى غيرها لرعاية اطراد الباب الوصف اى الوصف
المانع من الصرف شرطه ان يكون فى الاصل وهذا اعذب من ما اشتهر ان المعنى
ان جنس الوصف شرط تاثيره ان يكون فى الاصل والوصف كون الشئ صفة
نحوية لشئ وتعرفها وكانه لهذا استغنى عن بيانه وبيان ذلك ان بعض
الاسماء يكون لمعنى يلزمه صحة كون اللفظ صفة نحوية ولا يستعمل هذا اللفظ
الا جاريا على موصوف محقق او مقدر وهو ما يكون دالا على ذات مبهمة
فى غاية الابهام باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان
يرتبط بسبب المعنى المقصود فيه بما فيه تعيين ما بخلاف ما وضع لذات
فيه تعيين ما لان المقصود منه احضار تلك الذات لاجل المعنى الذى
قصد مع هذا الاسم مربوطا بشئ ولهذا لا يكون صفة لشئ والمراد
بكونه فى الاصل ان يكون فى اصل الوضع ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال ل
وان ادى الاستعمال الى الوضع بان يصير كثرة الاستعمال فى المعنى سببا لكونها
اللفظ متعينا له ويسمى ذلك ويسمى ذلك الاسم صفة وما يقابلها اسما و
كون اللفظ غير صفة اسمية فيدانما احتيج الى بيان شرط الوصف
لتعريفه بكون اللفظ دالا على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار
معنى هو المقصود فلو عرف بكون اللفظ موضوعا لذلك لاستغنى
عن بيان الشرط قلت لو عرف كذلك لاحتيج الى وضع آخر للفظ

الصفة حتى يشترط في الجمع بالواو والنون ان يكون صفة عاقلة لانه
يكفي فيه ان يكون دالا على ذلك ولا يشترط الوضع فلا تعتبره الغلب
اي لا تعتبر الوصف غلبة الاسمية عليه او مغلوبية للاسمية والمراد
بالغلب ان تصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة و
تستعمل غير جارية على شئ والفاء للتفريع بحسب العلم او الواقع وانما
صرح بهذا الفرع دون الفرع الاخر وهو انه لا يؤثر الوصفية العارضة لان
في هذا الفرع خلافا والبعض لم يصرف اسود وارقم ولا بد للوصف المانع
من شرط اخر وهو ان لا يكون مع العلمية عند سيبويه ولا يكون زائلا بها
عند الاخفش وكذلك الغلبة الغير المعتبرة يجب تقييدها بما عدا الغلبة
العلمية واذا لم تعتبره الغلبة فعدم ضرر الاسمية الى صلة باستعمال اللفظ
في المعين من غير ان يصير العلم متعينا له مفيدا من غير قرينة بطريق الاولى فلذلك
اي لاشتراط كونه في الاصل كما يشير اليه اسم الاشارة المتعين للبعيد وكل
من الصرف والامتناع والضعف معلل به ومن فروعه وجعل الصرف والضعف
في عين له والامتناع فرعا لعدم ضرر الغلبة كما في الرضي لان هذه العبارة
الاجمل ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل المتفرع مجموع الامور الثلثة على سبيل
قسمة التوزيع وجعل رد فرع كل الى اصله موكولا على فهم السامع وعنه مندوحة
فلا يلتفت اليه صرف مررت بنسوة اربع لسداد حال الاربع الى ما يشمل
عليه مساحة وليس في تقدير صرف اربع في مررت بنسوة اربع لان حذف
الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب غير جائز يعني لعروض الوصف
في اسماء العدد صرف اربع لانه موضوع لنفس العدد والمستعمل في ذات مبهمة
باعتبار معنى مقصود هو العدد بطريق المجاز وكذلك اثر المنكر بادادة

مسمى

مستمى بانه منصرف لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المستمى معنى وصفي فالمناقشة
في كون انصراف اربع لعروض الوصف بسنداته يجوز ان يكون لعدم قبول اربع التاء
تخلص فيه وزن الفعل المعتبر غير قوية لاندفاعها بتبديل اربع باثمرو
استبعاد الرضي عدم اعتبار الوصف العارض في منع الصرف وجعله دعوى
بلا دليل مندفع بوجه احد وبما يجاب به عنها من ان التاء المعتبرة لوزن
الفعل ما يعرض للمذكر والتاء هنا مما به تم صيغة المذكر ومن ان التاء المعتبرة
ما يدل على التانيث وهذه تدل على التذكير ضعيف لما قيل من ان التاء
في اربعة ايضا للتانيث لان رجالا في تاويل الجماعة اذ ذلك متحقق في
نسوة ايضا بل لان المانع عن تاثير وزن الفعل التاء المتحركة لاختصاصها
بالاسم فيوجب ضعف مشابهة الاسم الفعل سواء كانت عارضة للمذكر او لا
وسواء كانت للتانيث او لا والارجح ان الوصف الحاصل بالتصغير عارض
كالحاصل في المعدول وما قيل ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل على عروض
الوصف فيه رد بان عدم جريانه لخفاء الوصف فيه ونحن نرده بان ذلك
لان الموصوف داخل في مفهومه اذ معنى رجيل رجل صغير لا يقال تعين
الذات في مفهومه تمنع تحقق الوصف فيه لانا نقول الصغير ذات له الصغر
فرجيل يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود غايته انه يدل على ذات
معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لا عدم تعين ذات ما وامتنع
صرف اسود وهو في الاصل ذات لها سواد وارقم وهو في الاصل ذات
لها سواد وبياض للحية حال من اسود وارقم اي كائنين للحية واللام
الاولى للاختصاص والثانية للعهد اي حية هي فرد لاحدهما وادهم
وهو في الاصل لذات لها دهمة اي سواد للقيد اي القيد هو فرده وهو قيد

مدار الوصف

من الحديد لان العتيد الملود ما يكون منه فهى صارت لهما حتى لا تنع او
صافا وتؤنث بالتاء فيقال للانثى السودة ويجمع على الاساود فان قلت
فكيف تمتنع وليس لها وزن فعل لا يقبل التاء قلت يجب حمل اشتراط
عدم قبول التاء على عدمه باعتبار وضع يعتبر الوزن بالنظر اليه والوزن
باعتبار الوضع الوصفى لا يقبل التاء وضعف منع افعى للحية فان قلت
ان كان شرط الوصف ان يكون فى الاصل تحقيقا فينبغى ان لا يجوز منع افعى
وان كان شرط ان يكون فى الاصل ولو توهما ينبغى ان لا يكون ضعيفا قلت
الضعيف ما لا يجوز عند البليغ ويصدر من طائفة لا يعتد بهم فكانه قال
ولم يجز عند من يعتد به لفوات الشرط يعنى ان ضعف منع افعى لعدم
تحقق الوصف مطلق تحقيقا لا لعدم تحقق شرط الوصف المانع فان قلت
هل ابن يعلم ان منع صرفه لتوهم الشرط حتى يكون دليلا على اشتراط
الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لا يجوز ان يكون منع صرفه لمجرد وزن الفعل
قلت لانه لا يمنع الصرف فى هذه اللغة لوزن فعل ليس معه توهم الوصف
الاصلى ووجه توهم الوصف الاصلى ان شدة السم يقال لها الفعوة و
افعل من اوزان الصفة فربما يتوهم ان افعى كان فى الاصل بمعنى الشديد
غلب على تلك الحية الشديدة وصار معناه الاصلى مهجورا واجدل
للصقر والجدل الاحكام ويقال للدرع الجدلاء فيتوهم ان اجدل فى
الاصل صفة غلبت على هذه الطائر لقوته ونسى معناه الاصلى و
اخيل للطائر المعروف المعهود الذى يقال له بوقلمون ولهذا لم يقل لطائر
ووجه توهم الوصف الاصلى فيه انه من اوزان الصفة فربما يتوهم
ان اخيل مشتق من مصدر بمعنى كون الشئ ذا خال غلب على هذا الفرد

وجه

وجه معناه الاصلى الصدر ايضا فالتوهم فيه ابعد من التوهم فى اخويه
واعلم ان توهم الوصفية فى تلك الالفاظ ينبغى ان يكون بتوهم كونها افعل
تفضيل لا افعل صفة كما يصرح به الرضى لان افعل الصفة يختص بالالوان
والعيوب والحلى التانيث بالتاء لا تانيث الا بالتاء او الالف كما يستفاد
من تعريف المؤنث فيما بعد ووافق الرضى المص على ذلك فى بحث المذكر
والمؤنث لكن حقق هنا ان المؤنث قد يكون بلا علامة لفظا وتقديرا
كحائض فانه مؤنث حقيقى ولا تاء فيه فى التقدير ايضا ولذلك يصغر
تصغير الترخيم على حييض بدون التاء ولو كانت مقدرة لقيل حييضة كما
يقال فى تصغير اسماء تصغير الترخيم سمية هذا وكان وجه عدم تقدير
التاء ان هذا المؤنث لا مذكر له حتى يحتاج الى فارق التاء وصرح بان حا
ئضا لو سمى به مذكر انصرف لعدم التاء لفظا ولا تقديرا لان التانيث المانع
من الصرف التانيث بالتاء لا التانيث الحقيقى وكان وجهه ان المؤنث
بالتاء فرع المذكر لا علامة له فالتانيث بالتاء الظاهرة شرطه او شرط
تاثيره العلمية فاعرفه اى علمية المؤنث والمعنوى اى المؤنث بالتاء
المقدرة ويدخل فيه حائض على زعم المص ويخرج عنه على تحقيق الرضى
ويجب اخراجه كذلك اى كالتانيث بالتاء فى انه شرط تاثيره العلمية
ونبه بالتشبيه على انه دون التانيث بالتاء فى هذا الشرط فى انه لا
يجب به تاثيره ويجب للوجوب ضميمة اخرى اشار اليها بقوله وشرط
تحتم تاثيره لكن لا يخفى ان العبارة قاصرة عن افادة انه ضميمة و
يحتمل كونه مستقلا فى الايجاب فالاولى ان يجعل زيادة الزيادة على الثلثة
او تحرك الاوسط او العجمة والزيادة على الثلثة اعم من ان يكون فى اللفظ

او التقدير الغير المنسى كجيل مخفف جيال اذا جعل علما لكن تحرك
الاوسط لا بد فى اعتباره من تخفقه لفظا على الاصح فدار ساكن الاوسط
وقدم الزيادة على الثلثة لان الزائد نائب عن الزيادة مع انه مختلف
فيه حيث لا فرق بين سقر وهند عند البعض واخر العجمة لانها ليست
نائبة منابها بل مقوية لامر منع الصرف فهند يجوز صرفه والاجود المنع
صرح به ابن مالك وجعل بعض كون المؤنث منقولا من مذكر من شرائط
وجوب التاثير فزيد اذا سمى به مؤنث يمتنع صرفه وزينب على حذف
مضاف اى وصرف زينب وسقر علم جهنم وماه وجور علما قريتين
من بلاد العجم ممتنع وقيل فى تقدير ممتنع كل واحد منها وما ذكرنا اوفق بقوده
يجوز صرفه وفى امتناع جور نظر اذ قال الجوهرى جور اسم بلد يذكر ويؤنث
اللهم الا ان يراد امتناعه على تقدير اعتبار تانيثها فان الظاهر ان اذ
لا ترتب بين هذه المسئلة وسابقها الا فى الاخبار سمى به اى بالمؤنث
المعنوى مذكر فشرطه اى شرط وجوب تاثيره الزيادة على الثلثة
وليس له الا وجوب التاثير وللتنبيه عليه قال فقدم منصرف
وعقرب ممتنع قال الرضى وههنا شروط اخر تركها المص احدها ان
لا يكون تانيثه محتاجا الى التاويل لا يلزم كتانيث رجال فانه لتا
ويله بالجماعة ويصح تاويله بالجمع ولا يلزم منه انصراف اسم القبيلة لانه
لا يلزم تاويله بالقبيلة ويصح تاويله بالحى كما سياتى لانه يلزم ذلك
فيما اوجب العرب منع صرفه حيث التزم العرب هذا الاعتبار فيه
واما مالم يوجب منع صرفه فيه انا يكون مما جاء فيه التذكير والتانيث
فاستعرف حاله من بيان وثانيها ان لا يكون المؤنث منقولا عن مذكر واما مالم يوجب ط

قبل

قبل النقل كرباب اسم امراة حيث كان قبل هذه التسمية اسما
للسحاب وكان مذكرا وثالثها ان لا يكون استعماله مذكرا اغلب
فان ما يجوز فيه التذكير والتانيث سواء يستوى فيه الصرف ومنعه وما
غلب استعماله مؤنثا يترجح فيه المنع وما غلب استعماله مذكرا يتعين فيه الصرف
ولا يبعد ان يقال لم يترك المص شرطا لان الجمع لا ينقل الى مذكر بالتاويل
فالمذكر المسمى بالجمع لم يسم بمؤنث معنوى والمسمى بالمؤنث الذى فى الاصل
مذكر لم يسم بالمؤنث لانه لم يعتبر نقله عن المؤنث بل عن اصله الذى هو المذكر
لانه الاولى باعتباره اصلا وما غلب استعماله مذكرا يعتبر تسميته تسميته
بالمذكر لا بالمؤنث واعلم ان اسماء القبايل والبلدان التى لا يظهر فيه سبب
سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع
فيه الامران ومنها مالم يسمع فيه شئ فعدم الانصراف لاعتبارها اسم
القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحى او المكان
قال الرضى ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران ونحن نقول الاقيس
الصرف لا الاصل الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر فانه ح بين الارجاع
الى الاصل او الالحاق بالاغلب ولذلك تراهم تصرفون علما لا يعرفون
انه علم مذكر او مؤنث خلافا للفراء الا انه يمنع صرفه بشبه العجمة فى كونه مجهول
الحال فى كلام العرب كالعجمى المعرفة تكون بمعنى التعريف والمعرف والمراد
بين شرطها ان تكون علمية لم يقل شرطها العلمية كما هو دابه فيكون
المعنى شرطها علمية المعرف لانه قصد جعل المعرفة نفس العلمية ليظهر
ليظهر صدق قوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثرة ولا يرد ان المؤثر
التعريف والعلمية شرط لا لانه لو قال كذلك لكان المعنى شرطها علمية

التعريف وفائدة بين افادة بتين فمن قال له وما فيه علمية
مؤثر مع ان العلمية شرط والسبب هو التعريف مجازا وجرى على مذهب
من جعل السبب نفس العلمية فله مجاز غير مستقيم وانما جعل السبب
التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكر وتعريف
الموصول والاشارة لم يؤثر الا ان المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة
لم يؤثر لوجود المانع وهو قوة الاسمية لوجود دلك في الاسم ولكن ان
تريد بالعلمية المنسوبة الى العلم بان تكون قائمة بالعلم او بالشبيه
بالعلم كما قال ابو علي في منع صرف الفاظ التوكيد من ان احد السببين فيها
شبه العلمية وهو التعريف بحسب الوضع لا بالارادة نعم لا يصح اشتراط العلمية
عند من يجعل السبب فيها تعريف الاضافة على ما مر وعند من يجعل اي المقطوعة
عن الاضافة غير منصرفة اما بالتعريف الموصول او تقدير الاضافة ووجه
اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف اما ان يستلزم المنافي
البناء كما في المبهمات سوى اي واية واما ان يستلزم المنافيات لحكم منع الصرف
كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يدور
على قصد المتكلم فمن قال تعريف الموصول والاشارة يستلزم البناء واللام
والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فتعينت العلمية غفل غفلة
مع نداء الغفلة على فائدة العجمة هي كون اللفظ موضوعا بغير وضع
العرب وطريق معرفة ما نقل الى اللغة العربية في القرون الخالية
النقل وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع فيكون نعتية او بدونه فيكون
يقينية او ظنية او اختلافية فمن قال طريقة معرفتها الاجماع لا يظهر
لكلامه وجه وبالجملة لا بد في تمييز غير المنصرف عن غيره بالتعريف المذكور

من صبط

منع الفاظ التوكيد

منع اي

من صبط الالفاظ العجمية التي لا طريق الى معرفتها الا السماع شرطها
ان يكون علمية في العجمة فسره بكونها منسوبة الى العلم في اللغة العجمية
واعترض عليه بان اشتراط العلمية لحفظ العجمي عن التصرف فيه
بما يجعله من جنس كلام العرب فيضعف عجمته ويكفي في الحفظ ان يكون
نقله بجعله علما بان لا يستعمل في كلام العرب غير علم كقالون كان في الاصل
روميا بمعنى الجيد جعله نافع اسما لراويه لجودة قرائته واستعمل غير منصرف
بهذا نقول يكفي للحفظ ان يجعل علما قبل التصرف ولا يلزم ان يكون نقله
بجعله علما وكون قالون منقولا الى لغة العرب بجعله علما ممنوع لجواز ان يكون
تسمية النافع اياه تسمية له باسم عجمي ويكون الاستعمال بعد التسمية
في اللغة العجمية واجيب بان المراد بالعلمية في اللغة العجمية اعم من العلمية
فيها حقيقة ومن العلمية فيها حكما ومثل قالون في حكم العلم في العجم لا
متناع التصرف هذا ويرد على ما فسره ايضا انه لو كان العجمي فيه وزن
فعل علما في العجم ثم نكر يكون فيه علمية في الكلمة اللغة العجمية فيجب ان
يكون غير منصرف لوزن الفعل والعجمة حيث وجد شرط العجمة وهو كونها
علمية في العجمة فلهذا نقول علمية مرفوعة فاعل ليكون وهو تام وقوله
في العجمة بمعنى في وقت العجمة على ان العجمة مصدر وهو صفة علمية فالمعنى
العجمة شرطها ان توجد علمية ثابتة في وقت العجمة فلا يرد قالون ونحوه
لانه وجد معها علمية ثابتة في وقت العجمة لان وقت عجمة اللغة ان يكون
على صرافة العجمة ولم يجعل من جنس كلام العرب بتصرف فيه فاندفع
الاعتراض والوارد بتفسيرها بقي انه لو سمي بالعجمي العلم في اللغة العجمية شخص
في لغة العرب يلزم ان ينصرف لانه ليس له علمية ثابتة في العجمة الا ان يقال

هذا انما يتجه لو اريد بقوله في العجمية في اللغة العجمية ونحن حملناه على و
قت العجمية والتسمية الثانية ايضا في وقت العجمية اذ وقت
العجمية وقت كون العجمي على طرافة العجمة من غير ان يتصرف فيه بما يجعله
من جنس كلام العرب وما هو علم في اللغة العجمية مصون عن التصرف
بعد النقل فان قلت كيف يصان الاعجمي عن التصرف فيه بالعلمية
وهم يتصرفون في الاعلام العجمية فيقولون في جبرائيل جبرئيل وجبريل وجبرال وفي
ارسطاطاليس ارسطو وارسطاليس لما انه يرد على غير اوزانهم الخفيفة
وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالليس من اوضاعهم ولذلك
قالوا الاعجمي فالعب به ما شئت قلت مع جرئتهم على الاعجمي ونم فهم فيه
لا يتصرفون فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون عن اللام
والاضافة فبالعلمية يمتنعون عن التصرف فيه باللام والاضافة ويمتنعون
عما يعاقبهما من التنوين رعاية لحق العجمي ويمتنعون عنه مع الامتناع عن
التنوين من الكسر هكذا ينبغي ان يحقق منع العلمية عن التصرف فيه
وان اطلقوا الكلام فيه وتحرك الاوسط قدمه على الزيادة على الثلث
على عكس السلوك في التانيث لانتفاء ما دعا الى تقديم الزيادة في التانيث
اذ تحرك الاوسط ليس نائبا عنها في العجمة ووجود ما يدعو الى تقديم تحرك
الاوسط الا انه رد على اكثر النحويين حيث لم يجعله مانعا في منع الصرف
وجعل ملك لعضد اسما لا في نوح منصرفا وعلى الزمخشري حيث لم يجعل
يجعل من تحرك الاوسط ولا زيادة على الثلثة شرطا وجعل نوح مما يجوز
منع صرفه بخلاف الزيادة فانه ليس فيها الا على الرد على الزمخشري
او زيادة على الثلثة فنوح منصرف لا جائز الصرف كما توهمه الزمخشري

الاعجمي فالعب به ما شئت

صرح



صرح بنفي الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم نفي الا
نتفاء على نفي الوجود لتقدم العدم على الوجود والواحد على الاثنين لان في
ردا على المخالف كما قيل اذ في نشر اخبار رد على المخالف بل المخالف الاقوى ونشر
لهم حصن بديار بكر وهو الذي دعا المص الى الحكم بانشر العجمة مع تحرك الوسط
قال الرضي ليس بقوي لاحتمال اعتبار تانيث البقعة او القلعة ثم لو ثبت
منع صرفه اذ سمي به مذكرا وارجاع ضمير المذكر اليه ثبت اعتبار العجمة فيه
ويمكن ان ينصرف المص بان تانيث اسماء البقاع يدور على اعتبار الواضع
فان جعله اسما باعتبار البقعة مثلا فمؤنث وان جعله علما باعتبار المكان
فمذكر والعجمي يرى عن اعتبار التانيث وابراهيم ممتنع بجميع لغتيه من ابرهيم
وابراهام قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصا
لحا وشعيبا وهودا لعربيتها ونوحا ولوكان لانتفاء شرط العجمة وقيل
هود كنوح حيث قرنه سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل وانه
لا عرب قيل بعذاده ان شيثا وعزيرا منصرفان ايضا الجمع كما يكون
اسما للمعنى المصدري يكون بمعنى افراده الالفاظ والمراد ههنا الاول وفي
قوله شرط صيغة منتهى الجموع بالمعنى الثاني لان الصيغة انما هي للفظه
لا للمعنى المصدري وكذا في قوله لانه منقول عن الجمع وستعرف معناه
من تعريف الجموع والمراد بمنتهى الجموع جمع مفرده جمع كاكالب فانه جمع
اكلب جمع كلب فالمراد بالجموع ما فوق الواحد ولك ان تجعله منتهى
الجموع في الرتبة لان له امتيازا عن الاحاد حيث لا نظير افيها ليس نظيره
فالجموع ح على ظاهره ولم يقل شرطه منتهى الجموع لان مساجد ليس
منتهى الجموع انما هو على صيغته وانما سمي منتهى الجموع لان الجمع اذا صيغ عليه

ما عدا الثمانية من الانبياء ممنوعة

للجمع



لا لجمع جمع التكسير مرة اخرى فالمراد بالجمع جموع التكسير والا فيجمع
السلامة نحو صواحبات يوسف وايامنين لكن موقوف على السماع
بغيرها اي يعني تاء التانيث المتحركة فانه قد يعبر عنه بالتاء لان اصله التاء
كما في حالة الوصل عند البصريين ولانه يصير تاء في الوصل عند الكوفيين
وقد يعبر عنه بالهاء لانه يصير هاء في الوقف عند البصريين واصله
الهاء عند الكوفيين وقد نبه على القولين بجعله بقوله التانيث بالتاء
وقوله بغير هاء وذلك الهاء لا يدخل من الجموع الا على ما هو على هذه
الصيغة ومفرده العجمي ويسمى امارة العجمة كما في جوارنة جمع جورب
ولا يلزم فيجوز جوارب او مفرده منسوب كما في اشاعثة جمع
الشعثي فهي عوض عن تاء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال اشاعث
وانما قال هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يكفي هنا
كونه بغير هاء كما في جوارب دون وزن الفعل فانه يجعلا بغير هاء ومنصرف
لكونه قابلا لها ولقد نبه على صيغة منتهى الجموع بقوله كـ اجدو مصا
تمثيلا لما اولجمع لـ هذه والمراد بمثلها ليس ما يوازنها بقرينة قوله
وصحاح فانه فعالل والارادة ما يوازنها بالوزن العروضي ضعيف
لان المتعارف عندهم الوزن التصريفي والافتتم لجمع فلا يختص بالفعل
بل المراد بمثلها ما يكون اوله مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان متحركان
او ثلثة ساكنة الوسط كذا فسره الرضي واورد كمالات ويندفع بان
المراد جمع تكسير كذلك واورد صحاري وفيه انه غير منصرف للجمع فلا ورود
ولما كان الهاء غير صريح في تاء التانيث واما فرازنة فتنصرف تنبيها
للهاء وتنبيها على انها ليس تاء مثل فوارة والا فلا وجه لذكر انصرافه

دون

دون رجال ونبه بتذكير منصرف على ان المراد بفرازنة نحوها وفرازنة
اريد بها تعينها فيجب تنوينها اما اذا احضر بتعينها كما هو التحقيق
في احضار الالفاظ فظاهر واما اذا قيل بانها موضوعة لا تعينها
واحضارها للوضع فلان الموضوع للمنون يجب ان ينون لك كلمة
كما يقال في مضاربة مفاعلة مع ان مفاعلة غير منصرفة لكونها علم الوزن
ومع التاء وهذا مراد من قال تنوين فرازنة للكلمة ومن لم يتدبر
قال نحن لا ننونها حتى نحتاج الى تكلف توجيهه بالكلمة وههنا
اشكال قوي توهم كثير من الفضلاء الناظرين في هذا الكتاب ان
صدوره من اهل الخطاب من العجاب وهو انه فات المصنف اشتراط
ان يكون بغير ياء النسبة ليعلم ان مدائنيا منصرفا ووجه توهمهم انه من
العجب ان ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بخلاف فرازنة فلا حاجة
الى ما يخرجه عن حكم الجمع كما في فرازنة ونحن نقول الاعراب الجاري على المونث
بالتاء ما يستحقه معروض التاء والاعراب الجاري على المنسوب ما يستحقه
المنسوب اليه يجري على التاء والياء بجعلهما بمنزلة الجزء الآخر بناء
على شدة الامتزاج ولا شك ان مدائن جمع في الاصل وغير منصرف
فلولا ان جمعيته ضعفت بياء النسبة وخرجت من التاثير لكان
غير منصرف فهو في عداد فرازنة فظهر ان الاشكال قوي والتعجب ردي
ولا تم ما تمسك في دفعه البعض بتعسف ان المراد بالهاء الهاء حقيقة
او حكما وياء النسبة في حكمها في انهما يكونان للفرق بين الجنس والواحد
فكما يقال تمر وتمرة يقال روم ورومي هذا ووجه ضعف الجمع بلحوق التاء
على ما قيل انه يصير على وزن المفرد فان فرازنة ككراهية وطواعية لا يقال

بين ياء الجمع وتاء التانيث معاقبة

هذا لا يظهر في مصابيح اذ الحقه التاء لانا نقول بين ياء الجمع وتاء
التانيث معاقبة فلا يقال زناديقة وفرازينة بل فرازنة اوفرازين
ولهذا يقال التاء في زنادقة وفرازنة عوض الياء نعم لا يجرى
في ياء النسبة فالوجه ان يقال ان ياء النسبة كتاء التانيث
شائعة في المفرد فيوجب لحوقها ضعف الجمعية ولما ذهب
البعض الى ان سبب منع الصرف وزن منتهى الجموع لا بعروض الكسرة
كالتراى ولا ياء النسبة كجوارى بخلاف حمارى حيث كان ياء النسبة
في المفرد ولم يعوض في الجمع ولا في الالف المعوضة من احدى ياء النسبة
تخفيفا نحو يمان او تقديرا كما في تهام فانه حذف في النسبة الى تهامة
احدى اليائين بتقدير ان الف تهام عوض والمنسوب اليه تهم على
ما في تسهيل ابن مالك وجعل المصنف السبب الجمع وكان منع صرف
حضاجر وسراويل منافيا لما ذكره ومؤيدا لما ذهب اليه البعض احتاج
الى توجيهها فقال وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن
الجمع اى عن معنى الجمع لان الجمع هو المنقول لا المنقول عنه ولم يرد ان السبب
كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه شاع و
وضع النقل عن معنى الجمع موضعها لانه دليل عليها وهذا تقرير بديع
ولنا تقرير اخر في حواشي الفوائد الضيائية والمشهور انه جواب
سؤال مقدر تقديره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف للجمعية وهي
منتفية في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لابتنائه
مما سبق نعم يتجه على تعريف غير المنصرف ان حضاجر غير منصرف ولا يصدق
عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسرة والتنوين من احكام غير المنصرف

مع انه يوجد في حضاجر وهو ليس بغير منصرف لعدم صدق التعريف عليه فلو
جعل السؤال المقدر احد هذين لم يبعد ولا يتجه عليه الا انه اخر ايراده عن محله
ويندفع بان الجواب محله بحث الجمع فلذا اخره وقوله علما حال من فاعل غير منصرف
قدم مع ان معمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف لان معمول ما اضيف
اليه غير يتقدم عليه لانه منزل منزلة لا فغير منصرف في تاء ويل لا منصرف
وقوله علما للضبع معناه انه علم مفهوم الضبع المعرف باللام كما ان اسامة
علم الاسد كذلك فلتعريف الضبع مدخل في تبيين الموضوع له حتى لو قيل
علما لضبع لم يحسن وفي قوله غير منصرف رد على سعيد بن الاخفش لانه يجعل
الجمع العلم منصرفا والاستعمال يخالفه وفي قوله لانه منقول عن الجمع رد على ابى على حيث
منع صرفه للعلمية وشبه العجمة في انه لا نظير له في الاحاد كما ان العجمة ليس له
نظير في العربى وعلى الجرولى حيث يجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير في
الاحاد ويجعل عدم النظير سببا ولم يجعل احد حضاجر غير منصرف للعلمية
والتانيث مع انه اسم للضبع انثى الضبعان على وزن الغلمان لان
اختصاص الضبع بالانثى وان صرح به الرضي غير مسلم لان الصراح والقاموس
جعلا الضبع اعم من الذكر والانثى وكان وجه الاختصاص انهم قالوا هي مؤنثة
ومرادهم انه مؤنث سماعى لا نقول فيكون حضاجر ايضا كذلك لكونه بمعناه
لانا نقول لا يلزم من كون احد المترادفين مؤنثا سماعيا كون الاخر
كذلك ولان مساجد علما لمذكر ايضا غير منصرف فعلم انه لا تاثير للتانيث
في حضاجر بل لا بد ان يكون هناك امر مشترك بين حضاجر ومساجد
فان قلت كيف يعتبر الجمع الزائل بالعلمية حال العلمية ولا يعتبر الوصف الزائل
بها حال وجوده قلت لانه بالعلمية عنى عن الوصف دون الجمع بل الامر

والضبع

بالعكس وفي منع صرف حضاجر علما للضبع دلالة على منع صرف
حال التنكير فاعرفه وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر اى استعمال الاكثر
لا مذهب الاكثر اذ لم ينكر احد عدم انصرافه وانما اثبت انصرافه عند بعض
العرب ابو الحسن الاخفش فمن جوز هذا التقدير فيه تصغيره بمعنى سراويل
اذا لم يصرف ولم يمكن رده بعدم الفصاحة اذ هو استعمال اكثر الفصحاء فقد
اشكل منع صرفه فقد قيل قائله سيبويه انه اعجمي فلا سبب فيه اذ العجمة
ليس سببا بدون العلمية لكن صار غير منصرف بلا سبب لانه حمل
على موازنه اذ موازنه في كلام العرب غير منصرف باسره كذا نقله الرضي عن سيبويه
ونظيره ما قال الكسائي في اشياء انه افعال صار غير منصرف بلا سبب
فمن قال قول سيبويه يقتضي زيادة سبب في الاسباب وهو الحمل
على الموازن اوقعه فيه عدم معرفة قوله كمن اجاب ان سراويل جمع
حكما وتحقيق مذهبه انه جعل الجمع اعم من الجمع حقيقة او حكما وقيل
عربي يحتاج في منع صرفه الى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر الى
الى تقدير العدل القائل هو المبرد ويؤيده مجيء سروالة بمعنى قطعة من الثوب
وكون سراويل قطعا فهو جمع سروالة تقديرا في القاموس جمع سروالة وسروال
او سروال ولم يجئ فعويل غير هذا في كلامهم ولا يخفى انه ظاهر في انه تحقق
جمعيته ومفرداته وما يقال يرد كونه جمعا ان الجمع لا يجيء اسما لواحد
جنسه انما يجيء للاشخاص يرده حضاجر نعم لو قيل لم يجئ اسم جنس
وانما يكون علما لتم ولا يخفى ان تقديم مذهب سيبويه وتخفيفه بحرف
التحقيق يدل على ترجيحه وبناء تعريف غير المنصرف على مذهب المبرد
يدل على ترجيحه الا ان يقال بنبه على قوة قول سيبويه واختار في تعريف

غير المنصرف

غير المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى الضبط ويترجح قول المبرد ان تقدير
السبب متفق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب وقد سألني الولد
الاعز وصباه حين قرأ على هذا الدرس في بلدة هراة بمجمع الفضلاء الهداة
انه لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا حتى احتيج الى تقدير الجمعية فا
ستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجبته بان العجمي غريب في كلام
العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف
بحال الاخ فانه اذا عرضه حالة السبب يخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس
معي موجب هذا العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله واذا عرف
فلا اشكال ولا حاجة الى شيء من التوجيهين بل هذا مقتضى السوق كما لا يخفى
على اهل الذوق فينبه عليه كما ينجزم بمنع صرفه قاعدتهم في منع الصرف
ينجزم بكون سراويل مفردا ما اجمعوا عليه من ان هذا الجمع لا نظير له في الا
حاد فالحاجة الى احد التاويلين ما ينصرف او لم ينصرف فانها مفردات
عند او من نظائر سراويل عباديد وعبابيد وشماطيط بمعنى القطع المتفرقة
فانها مفردات عند الكل ولذا يقال عبادي وعبابيدي وكانه خص المص سراويل
لاختلاف القوم في توجيهه وبه يظهر ان تقدير الجمع اقوى ونحو جوار وقال الرضي
اى المنقوص من هذا الجمع ويرد عليه المنقوص على وزن فواعل ويرد عليه
انه يخرج عن الحكم نحو الصحاح والصفادى بتخفيف الياء ويرد عليه على وزن مصابيح
فان ياء مشددة محتملة للحركات لا محالة فقال غيره اى المنقوص على
وزن فواعل ويرد عليه انه يخرج عن الحكم نحو الثعالي والضفادي لانه ليس
بمنقوص لانهما في الاصل الثعالب والضفادع فالاولى ما قيل المراد ما يكون
بعد الفه حرفان ثانيهما يا لكن ينبه عليه ان هذا انما يتم لو لم يكن منه

مايكون ياؤه مدغما وفيه خفاء فالاولى ان المراد مايكون بعد الفه حرفان ثانيهما
ياء بعد الكسرة رفعا وجرا اى فى الرفع والجر وجه الشبه قدم على عامله المعنوى
اعنى حرف التشبيه وللظرف ذلك يعنى نحو جوار مثل قاض فى رفعه وجره يعنى
رفعه وجره محذوفان لثقلهما على الياء وبنا ره محذوف لالتقاء الساكنين
لوجود التنوين اما ثقل الرفع فظاهر واما ثقل الجر فلانه بالكسرة اولان فتحته
لما كانت بمنزلة الكسرة عوملت معاملتها ولا عليك ان تستفيد من
قوله كقاض الانصراف ايضا لانه ابعد من التكلف وان كان الجمهور على
عدم الانصراف كيف ومن يجعله غير منصرف لابد ان يجعل التنوين تنوين
عوض عن الياء او عن حركته ولا نظير له وان يعتبر الاسم اولا مع الجر وتنوين
الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان سببه الثقل المحسوس
بخلاف منع الصرف لان سببه الفرعية المعقولة ثم بعد الاعلال يسقط تنوين
الصرف ويأتى بهذا التنوين او يجعل فتحه بمنزلة الكسرة ويحذف الياء من
غير التقاء الساكنين للثقل المعنوى فى غير المنصرف ثم يأتى بتنوين العوض
والمراد بنحو جوار ما سواء كان علما او غير علم عند الجمهور وعلى مذهب يونس
مقيد بكونه غير علم فانه علما على ما يقتضيه قياس غير المنصرف وهذا الحكم لا
يختص بالجمع المذكور بل يعم كل غير المنصرف فى آخره ياء قبلها كسرة كاعيل
تصغير اعلى ويرى علما وقاض على المؤنث ولدرج المكمل فى نحو جوار مساع
وعموم الفائدة كقاض على بعد العبادة عنه ونحو قاض على المؤنث من
جملة المشبه لا المشبه به وبعض العرب يجعله على القياس ولم يلتفت
اليه المص لانها لغة ردية ولا ينافى رداءتها شعر الفرزدق شعر ولو ان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا لانه يحتمل ان يكون قصده

المعنوى بيان

بانجو عبد الله

٤٢

بهجو عبد الله بانك من اهل لغة ردية لا يصلح الخطاب بلغة فصيحة
والمراد عبد بن ابى اسحاق النحوى والمولى الحليف للقوم لا يكون الا
ذليلا ينضم معهم يتعزز بهم وعبد الله كان مولى لبنى الحضرمى وهم موال
لبنى عبد شمس ومما يقضى منه العجب ما قيل انه يحتمل ان يكون موالياً من
المضاف الى ياء المتكلم ويكون الالف للاشباع وفيه مزيد عجز لا يجود انه غفل
عن قصد الشاعر لانه لم يتنبه انه لا وجه لحذف ياء المتكلم ويجب تشديد الياء
ح التركيب يريد ما يقابل الافراد حقيقة او حكما فلا تركيب فى النجم والصعق
وضاربة فانها بمنزلة كلمة واحدة وفى حكمها ومن قال المراد جعل كلمتين
بمنزلة كلمة واحدة من غير جزئية حرف يرد عليه ضاربة قائلة بالتركيب الامتزاجى
فانه يمنع عن الصرف مع جزئية الحرف والمراد تركيب غير الكلام المعرب فيخرج
سيبويه وخمسة عشر وان زيدا فان الكلام المعرب فى هذا التركيب
زيدا لانه محكى على ما كان ولا تركيب فيه وبهذا اندفع ما اورد انه يجب
ان يقيد التركيب بان لا يكون الجزء الثانى قبل العلمية معربا ولا مبنيا
لكن يرد انه لا حاجة الى قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد
ولا يخفى انه لو قال شرط العلمية والامتزاج لكفى ويكون واضحا
شرط العلمية ليس لازما بعد ائتلاف الاشتراك وان لا يكون باضافة
ولا اسناد فى الاصل اى فى الحال فيخرج التركيب التوصيفى لانه فى الاصل
اسنادى لكن لا حاجة الى نفى الاضافة وانما اشترط عدم الاضافة
لانه لا يلائم منع الصرف وعدم الاسناد لانه يلزم بناء المركب كما هو
المشهور ولانه ليس بمعرب ولا مبنى عند المص على ما نقله الرضى فى البناء
ونحن نقول لان التركيب الاضافى والاسنادى لما كانا بعد العلمية

التركيب

على ما هى عليه قبل العلمية فلانهما لم يلزما وعلى صحة انفكاك كان لها
مثل بعلبك علم بلد بالشام والبعل الزوج وبك صنم والبك دق
العنق وسمى بكة لدقها اعناق الجبابرة الالف والنون المسميان
بالزائدتين لكونهما مزيدتين وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو
بعيد لاحاجة اليه ويسميان مضارعتين ايضا لانهما تشبهان الفى
التانيث فى كونهما مزيدتين كذا قالوا وهذا ينافى قولهم ان الممدودة
فى الاصل مقصورة زيد قبلها الف فانقلبت همزة وقيل فى امتناع دخول
تاء التانيث عليه وهذا يقتضى ان لا يد خل فى الالف والنون المضارعتين
مالم يجد شرط منع الصرف وتاثيره للمضارعة عند البصريين بدليل عدم
التاثير بدون امتناع ودخول التاء لعدم المضارعة ولكونهما زائدتين
عند الكوفيين لان الزوائد فرع ما زيد عليه واشتراط امتناع دخول
التاء لتحفظ فرعية عن شائبة الاصالة اذ بعد دخول التاء يصير اصلا
ومزيدا عليه للتاء فلا يتمحض فرعية وفيه انه لا ينافى الحفظ بامتناع
دخول التاء لفوات هذا التمحض بالحاق علامتى التثنية والجمع
والمراد بالالف والنون اعم من الالف والنون فى الاصل او فى الحال
حيث حقق الاخفش ان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه
بدل عن النون وهو تصغير اصلان كغربان جمع رغيف اصيل بمعنى
ما بعد العصر الى الغروب وفيه نظر لانه يلزم ان يكون عمرين فى تصغير
عمران غير منصرف لان فيه ما بعد الف ونون فى الاصل مع انهم صرحوا
بانصرافه لتغير الالف ان كانا شئ الضمير حين الاسناد الكون اليهما
لانهما كائنان ووجده فى مقام اضافة الشرط لانهما سبب واحد

اصيلال تصغير
اصلان غير منصرف

في اسم

فى اسم لا فى صفة فشرطه العلمية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق فى سعدانة
علما مع انه لا يقدح فى الالف والنون مؤثرا وفى بهرامى ولحيانى ورقبانى
اعلاما مع انها منصرفات فلا بد من اشتراط ان يكون بغير هاء وياء النسبة
كعمران وعثمان وغطفان او صفة عطف على اسم وقوله فانتفاء فعلانة
على العلمية فهو من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين والمجرور متقدم
والاولى وصفة لان الشرط يغنى غناء الترديد فلا يحسن معه حرف الترديد
والاولى ايضا ترك الفاء ويوهم انه عطف فيه الجزاء على الجزاء بتقدير فشرطه
انتفاء فعلانة وشرط ابن مالك واللباب ان يكون على وزن فعلان
بفتح الفاء واستدل عليه بانصراف فرسان وشجعان وملاحان وملكان
والاستدلال بالاولين تام دون الاخرين فانهما مختصان
بالنداء فمن اين تبين انصرافهما ولكن ان تعلل اشتراط فعلى بفتح الفاء وانتفاء
فعلانة كذلك ويغنيه الشرط فعلان لانهما لا يتصوران لغيره والمراد
بانتفاء فعلانة ان لا يكون قابلا للتاء لا ان يكون بغير تاء وذلك يتصور
بوجهين احدهما ان لا يكون له مؤنث اما بان لا يتصور قيام ما يشتق منه
الصفة بالمؤنث واما بان خصص فى الاستعمال بذات تنزه عن التانيث
فالاول كاللحيان والثانى كالرحمن فانه حفظ عن الاستعمال فى غير
الله تعالى حتى اشترك فى تخصيصه به تعالى جميع اهل اللسان من اهل
الكفر والايمان وثانيهما ان يكون مؤنثه فعلى فانه لا يجتمع هو وفعلانة
وفيه وجود فعلى فانه يجب ان يكون وصفه بحيث يمنع عن ادخال التاء
وذلك لا يكون الا بجعل الصفة مخصوصا بالمذكور بالذكر حتى لو فرض له
مؤنث لم يطلق عليها ولا يكون ذلك الا بوضع صيغة اخرى للمؤنث

فرسانة منصرف

واما في المختص استعمالا او لاقتضاء المعنى فمما لا يعلم ولا يشك فيه
وبالشك لا يحكم بمنع الصرف وقد يقال يزول الشك بكون منع الصرف
بالالف والنون في الصفة اغلب والالحاق بالاغلب ارجح ويدفع بانه
يعارضه ان الاصل الصرف ولا يعدل عن الاصل مع عدم تيقن السبب
فان قلت ما بالهم وقد بقوا على الاختلاف والجدال ويدفعه مشاهدة
الاستعمال فكان الواجب عليهم ان يتتبعوا استعمال رحمن ولحيان قلت
كانهم لم يطلعوا على حالهما بان لم يجدوا شيئا منهما في استعمال الفصحاء غير
مضاف او معرف باللام او منادى ولم يعثروا على تركيب هما فيه مستحقان
للتنوين حتى يتبين لهم الحكم بالانصراف او عدمه فانحصر امرهم في القياس
ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان بمعنى ان النزاع معنوي وليس
لك ان تجمع الفريقين بان المراد بانتفاء فعلانة انتفاؤه بمقتضى الوضع دون
الاستعمال واقتضاء المعنى وذلك لوجوب وجود فعلى فمن قال انتفاء فعلانة
اشار لاوجه المشابهة بالفي التانيث ومن قال فعلى اوضح طريق معرفة
انتفاء فعلانة اذ لو لم يكن النزاع معنويا لم يكن لثمرة الاختلاف في رحمن واورد
عليه ان الاختلاف في الشرط لا يوجب عدم الاختلاف في سكران وندمان
ويندفع بان الاختلاف على الوجه المخصوص يوجب حتى انه يمكن ان يقع
الاختلاف على وجه ينعكس فيه الاختلاف في رحمن دون سكران فافهم وذهب
قليل من النحاة ان الالف والنون كالفي التانيث قائم مقام السببين
بشرط العلمية في الاسم واحد الامرين في الصفة ولا يخفى انه بهذا الاختلاف
لا يتم والعاقر فيه لا يعتبر وزن الفعل يعني في هذا البحث تعورف بوزن
يكون للفعل سواء ساوت نسبته الى الفعل ونسبته الى الاسم او ترجحت

لا يعتبر ٤

وذهب قليل من النحاة انه الالف والنون يقوم مقامهما

نسبته

نسبته الى الفعل يشترك اليه ان يونس يقول كتف وعضد وفرس اعلاما
غير منصرفات لوزن الفعل وعيسى يقول ضرب علما غير منصرف لوزن
الفعل وان كان يستوي فيهما لكون الكلمة منقولة عن الفعل الى الاسم وجمهور
النحاة يقولون لا تاثير لوزن الفعل هذا فقد اطلقوا وزن الفعل على
الوزن المشترك ففي الرضي ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص به
او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السوية او يغلب في الاسم
لا يصح ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل وعند المص يقال له وزن
الفعل ايضا بان يكون في اوله زيادة كزيادته لانه يحصل له بهذا مزيد
اختصاص بالفعل لا يتم وما في بعض الحواشي ان اشتراط وزن الفعل بما ذكره
المص من الشرطين في التاثير لا فائدة له اذ لا يكون وزن الفعل بدونهما
لا يتجه اذ يكون وزن الفعل بكونه اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يوثر
عند المص لانه زعم ان فاعلا كضارب اغلب في الافعال مع انصراف
حاتم ولهذا عدل عن قول النحاة او يكون في اوله زيادة كزيادته فيكون
في اشتراط وزن الفعل بما ذكره اخراج نحو حاتم عن التاثير وفيما
ذكرنا لك ما ينبهك على سهو من قال ينصرف ضرب معلوما علما عند يونس
ولا يصرفه عيسى شرط اي شرط تاثيره ان يختص بالفعل بالاضافة
الى الاسم بمعنى ان لا يوجد في كلام العرب في الاسم اذ وجوده في اسم
عجمي لا ينافي اختصاص كلام النحوي فيه وان لا يوجد في الاسم الا
منقولا من الفعل اليه اذ الوجود فيه حينئذ لطريق النقل والعارية وذلك
لا ينافي الاختصاص كشمر فان فعل بتضعيف العين من خصائص
الفعل وهو منقول عن معنى اسرع في المشي علم فرس الحجاج وضرب

مجهول اذ المعلوم ليس مختص بالفعل وقيل لانه لا يمنع من انصراف عند
الجمهور ولا يتم التقريب واخر عن شمر مع كونه مجردا لانه يحتاج الى
فرض علمية بخلاف شمر لانه علم او يكون في اوله اي اول الفعل زيادة اي
زائد او وصف زيادة كزيادته اي زيادة الفعل قبل نحو ان لا افعل منصرفا
ويزداد فيه كحروف اتين او لا افعل ثلاثيا الا و يزداد فيه كهمزة
الوصل بخلاف همزة الوصل في اللهم فانه لا يصح انه لا اسم الا و يزداد
فيه ولانه لا مصدر للثلاثي المزيد الا و يزداد فيه وقيل في انه لا يزداد
في الفعل الا بمعنى بخلافه في الاسم فان الهمزة وان يزاد في افعل الصفة
لمعنى لكنه في ارنب واذكل لا لمعنى وان همزة الوصل وان يزاد في الاسماء
لكن لا لمعنى بخلاف الامر فانه يزاد فيه لمعنى الامر والطلب وفيه
بحث ومما يجب التنبيه عليه ان هذا روزن الفعل على هذه الزيادة
فما كانت موجودة او بدلها الذي لا يلزم الابدال به يمنع عن الصرف وان
تغير الوزن وانهدم فهراق علما غير منصرف لعدم لزوم الابدال اذ اراق
اكثر من هراق وارق من هرق وكذلك احمر غير قابل للتاء احتراز عن المضاف
اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزائد في اوله انه زائد فيه وكذا ان تعتبر في
في يكون في اوله الضمير راجع الى ما فيه وزن الفعل وتجعله حالا عنه والمراد
بعدم قبول التاء عدم قبوله قياسا فوزن فعل اربع معتبر لانه لا يقبل
التاء قياسا لان القياس ان يكون التاء للمؤنث والتاء فيه للمذكر و
كذا وزن فعل اسود للحية مع انه الانثى منها السودة لان قياس
الاسماء ان يكون مؤنثه بلفظ مغاير لا بالتاء صرح به الرضي في بحث
الجمع ممن قال المراد عدم قبول التاء قياسا بخلاف اربعة بلا اعتبار الذي

الا ويزداد نخ

واصل نخ

امتنع من الصرف لاجله بخلاف اسود للحية فقد اتى بالتقدير فوق ما يقتضيه
التدبير واعلم ان الوزن المختص يحتاج الى معرفة اوزان اللهم فلما لم ينضبط
عند المتعلم لا يتاتى له معرفته فمعرفة غير المنصرف بالتعريف المذكور تكاد لا ينتفع
الا المنتهي كتعريف العقوم وان الوزن المختص اذا تغير فان كان بموجب
كما في قيل و رد لا يؤثر ويلحق بغير المختص وان كان لا لموجب كما يقال
في علم بسكون العين فيلحق لذلك عند سيبويه والمبرد على انه ان تغير
قبل العلمية يلحق والا فلا ومما تمكنت ان تعرفه من مضلين ما فصلناه
لك ان المراد بوزن الفعل الايم من وزن الفعل في الحال او في الاصل لكن
للثاني شروط لم يتعهدها بيان المصنف فتمسك بغفطانتك ولا تظن تعميم
نبطانتك فانه عمد لك بمقتضى ظن لديك والله الموفق ومن ثم اي ومن
اجل ان من جملة شرط القسم الثاني عدم قبول التاء امتنع احمر لانه وجد فيه
الشرط ووجود الشرط النحوي يوجب وجود المشروط لان الشرط هناك
ما نصب امارة لتحقق الحكم فلا يرد ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
ولا يوجب وجوده وانصرف يعمل وهو الجمل القوي على العمل والسير
الجي يعمله للناقة وكذلك وانما يصح الاستشهاد به لو كان اسمية عارضة
كما للاسود للحية اما لو كان اصلية اذ لم يوجد بمعنى القوي على العمل والسير
مطلقا وليس صيغة صفة فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه
لانه ليس فيه الا وزن الفعل في القاموس يعني الحمل ان اذ لا قياس
يقال جمل يعمل وناقة يعملة وما فيه علمية شمر خضاجر علما والحاء
وكذلك فقيد بقوله مؤنثة لاخراجها لانها اذا نكرا لم يصرفا واعا
قال ما فيه علمية مؤنثة ولم يقل تعريف مؤنث مع ان المعدود من الاسباب

من مضامين نخ

هو التعريف لان تبين عدم الاجتماع الا مع المشروط به ظاهر بلسم
العلمية دون التعريف لمن له ذكاء منه وقد نكتة اخرى بعد اخرى وهو ان
وصف التعريف بالمؤثر يفيده ظاهرا تخصيصا نوعيا وخصه بالعلمية
بخلاف وصف العلمية بالمؤثر فانه يفيد تخصيصا بينا للعلمية ومما
يتعلق بهذا المقام نبذ من الكلام قد سبق اذا نكر العلم في حكم النكرة
بالاخراج من التعيين الى الابهام بان يراد به وصف اكتسب صاحبه من
وضع العلم له اعني كما به وذلك انما يكون اذا تعدد الموضوع له او وصف
اشتهر به كان يراد بحاتم جواد على ما قيل او يراد به وصف لصاحبه بالقرينة
اشتهر به او لم يشتهر كما يمكن ان يقال اذ التجوز لا يتوقف على اشتهار الموضوع له
باللازم بل يكفي العلاقة والقرينة هذا اولنا قوله نكر بالتنكير حكما لان مدار
التعريف والنكارة هو الوضع لا الاستعمال بل يشترك اليه تعريف المعرفة والنكرة صرف
هذه الكلية منقوضة بافعل من علما فانه اذا جعل مع من علما ونكر بقي به وصف
اتفاقا لان كلمة من تحفظ افعل عن ان يزول وصفه فمن قال هذه الكلية
انما تتم على مذهب الاخفش يشهد على نفسه بان تتبعه ناقص فان قلت يخرج
هذه الكلية من عمران علما لمؤنث اذ لا يعلم ان فيه علمية مؤثرة لاحتمال
ان يكون المؤثر الالف والنون والتانيث قلت بل العلم ايضا مؤثر والا
لزم الترجيح بلا مرجح لما تبين في ضمن بيان شرائط الاسباب من انها
الضمير لظاهره للعلمية المؤثرة فلا افادة في تقييد لا تجامع بحال كونها مؤثرة
فلذا جعل راجعا الى العلمية ونحن لا نجعل الا ما هي شرط فيه مستثنى مفرغا
مفعولا لقوله لا تجامع بل نجعله مما يختار فيه البدل ونجعل مؤثرة بمعنى علة
مؤثرة مفعولا ومستثنى منها لقوله ما هي شرط فيه وقوله الا العدل ووزن

الفعل

الفعل مستثنى من مفهوم الكلام السابق اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل
كما قيل او كل ما تجامع العلمية مؤثرة شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وان كنت
ضابطا لما سبق كان التبيين عندك بينا وتنبهك له هينا ولو قال لا تجامع غير
ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل او لا تجامع الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن
الفعل لكان اخصر واظهر ولما لم يضبط اوزان العدل لم يتبين ان العدل ووزن
الفعل متضادان هذا قال وهما متضادان ولم يقل وانهما متضادان ليكون
تحت التبيين ووجه التضاد ان العدل بحكم الاستقراء لا يكون الا في فعال ومفعل
وفعل فعل كسحر وفعل كامس عند بني تميم وكذا فعال بغير ذوات الراء علما لعين
مؤنث عندهم وشيء منها ليس من اوزان الفعل المؤثرة ومنع الرضي تضادهما
وقال من اين له ان العدل لا تجامع وزن الفعل ومنع المتقدم في … ما يستند
الى الاستقراء غير متجه نعم يتجه النقض الذي ذكره باصمت كاضرب فان القياس
فيه ضم الميم لانه من يصمت بالضم وباخر منذكر اخرى فانه كاخر جمعا بلا تفاوت
فالقول بالعدل في الجمع دون المفرد تحكم ودفع الاول بانه يجوز ان يكون يصمت
بكسر العين في اصل اللغة ويكون اصمت منه ثم هجر بالكلية وليس بشيء
اذ لو كفى هذا الاحتمال في رد العدل لما ثبت في اخر جمعا لجواز ان يكون استعمال
افعل التفضيل بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة الا انه
هجر والنقض بالاخر اقوى وقد سبق ما يتعلق به فلا يكون معها اي مع العلمية
المؤثرة الا احدهما مستثنى مفرغ من محذوف تقدير الكلام فلا يكون معها
سبب يمنع الصرف الا احدهما والحصر اضافي اعتبر بالاضافة الى كليهما
ولا يخفى ان كليهما سبب لكل منهما فلا بد انه ان اريد فلا يكون معها سبب
الا احدهما يكذب وان اريد فلا يكون معها سبب منها يلزم استثناء الكل فاعتصم

كمل بيان

بالحبل الاقوى فانه مطرح الاذكيا ومزلة الاقويا فاذا نكر ما فيه
علمية مؤثرة وزوال العلمية بلا بقي بلا سبب ان كان معها غير واحد
منها لزواله بزوالها او ما كان لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط او على
سبب واحد ان كان معها احدها لانتفاء العلمية المتوحدة معه وههنا
بحثان لعلهما بحثان النظر السليم على التسليم وان كان مخالفة مع القوم
العظيم احدهما ان في بيان المص اغلاقا نشا من تعليل الدعوى بمقدمات
بعيدة لها نتيجتها المقدمات القريبة والواضح التعليل بالمقدمة القريبة
ثم بيانها بالمقدمة البعيدة كان يقال كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
لبقائه على سبب واحد او بلا سبب كما تبين الى آخره وثانيهما ان كلا من
الاسباب التسعة شرط تاثيره ان ينفرد ويكون مع اخر منها الا ان التانيث
بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون الاسمى تعين ر
فيها ان يكون ذلك الاخر العلمية بخلاف العدل ووزن الفعل فانه يكفي ر
فيهما وجود سبب اخر اياما كان فلذا اكتفى فيهما بما استفيد من تعريف غير
المنصرف حيث ذكر فيه علتان فلما زالت العلمية وتوجد وزن الفعل
او العدل بقي بلا سبب لانتفائه بانتفاء شرطه وهو وجود سبب والفرق
بين انتفاء العلمية التي يمتنع العلم عن الصرف بها وبوزن الفعل تحكم و
ههنا بحث اخر وهو انا لا نم انه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد
لم لا يجوز ان يكون هناك يعود بزوال العلمية وقد اشار اليه
بقوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر الا انه اوهم
انه يتم هذه الملازمة على مذهب الاخفش وقد عرفت ان المنع لا يندفع
عنها على مذهب فتنبه والمتبادر من مثل احمر كل ما فيه وصفية مع سبب

اخر

اخر قبل العلمية لكن لا نم لان ما مضى فيه معنى الوصفية كاجمع واخواته
وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ينصرف بعد التنكير اي علما وافعل
التفضيل مع من لا ينصرف بعده اي علما كالوصف فلذا حمل على ما يكون و
صفية ظاهرة قبل العلمية وغير ظاهرة بعد التنكير ليخرج هذه الامور
عنه وسلم بيان الخلاف عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش ابو الحسن
تلميذ سيبويه وهو اشهر الاخافش ثلثة فلذا قيد لا يخفى نسبة الخلاف
الى سيبويه وتوجيهه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتاخر وان فاعل
المخالفة من هو العادة وان كان مفعولها ايضا فاعلا والجواب انه بان
الاخفش مرفوع ساقط عن درجة الاعتبار لا يخفى عليك اذا نظرت
الى قوله اعتبار للصفة بعد التنكير بل الجواب ان القاعدة السابقة
للاخفش فيتحقق ذلك نسبة الخلاف الى سيبويه وان الاخفش
يجوز ان يكون اول من تكلم في هذا الحكم فخالف سيبويه والحق سيبويه
واعترف به الاخفش حيث قال في كتاب الاوسط ان خلافه في احمر انما هو
في مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف ولعل المص لم يطلع عليه
والا فلم يكن يحكم بالكلية فان قلت كيف حكم سيبويه بان منع صرف احمر
بعد التنكير للوصفية الاصلية ومهد العلمية الاصلية اقرب فهي بالاعتبار انسب
قلت لان الوصف الاصلي يعتبر دون العلمية الاصلية ولا يلزمه باب حاتم
اما من الالزام او من اللزوم والمراد ببيان حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفي
وتقدير اللزوم او الالزام انه لو امتنع احمر للوصف الاصلي ووزن الفعل
لامتنع حاتم للوصف الاصلي والعلمية لانه لا تضاد بين الوصف الاصلي
والعلمية والحاتم الحاكم في الاصل جعل اسما لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج

الذي يضرب به المثل في الجود فان قلت مدار منع الصرف السماع في منع احمر
مساعد وحاكم بانحراف الى تم فكيف يلزم قلت النزاع معه ليس
في منع صرفه بل في كونه واقعا على القياس ولاقتضاء الوصف الاصلي فالحق لغة
في صحة اعتبار الوصف الاصلي لما يلزم كلمة ما موصولة لا مصدرية بقرينة
قوله من اعتبار المتضادين في حكم واحد والمراد باعتبار المتضادين ان يعتبرا
متحققين في حكم في اثر واحد فانه يستلزم جعلها بمنزلة المتحققين فيه
معا لان الاثر يبتني على تحقق العلتين معا في الاسم وهو مستقبح بخلاف
ما اذا اعتبر في حكمين فانه لا يلزم اعتبار تحققهما معا فحين يجمع افوص
حوص يعتبر وصفيته ولا يعتبر تحقق اسميته وحين يجمع على احاوص يعتبر
اسميته ولا يعتبر حين الفعل متحققين معا وبهذا اندفع انه منقوض باعتبار
الحركتين المتضادين لاختلاف الاثر فانه ليس اعتبارهما معا بل متعاقبين
وانه منقوض باعتبار الحركة والسكون لتغير العالم لانهما لم يعتبرا معا ومن
العجايب ما به اجاب بعض الحواشي ان الاعتبار ممتنع لا التحقق فانه لا مرد
للعقل بعد التحقق اذ رد العقل لامتناع التحقق فاذا تحقق كيف يرده وليس
لك ان تدفع الالزام بالتزام منع صرف حاتم للعلمية والوصف الاصلي لانه
قال الشاعر وحاتم الطائي وهاب المائي لانه حذف التنوين في التقاء السا
كنين لضرورة الشعر لا لمنع الصرف كما في الصحاح او منع الصرف بالعلمية
وحدها للضرورة كما يدعيه الكوفيون على ان الالزام بلزوم وجوب منع
صرف حاتم كاحمر وجميع الباب اي باب لا ينصرف لا بعضه كما في الحكم السابق
ولا يخفى انه احق بالتقديم من السابق لعدمه باللام او الاضافة بتقدير حرف
الجر والظاهر انه تمم التعريف كلامه ينجر اي يصير مجرورا بالكسر فيه

لعدم صدق الكلام بدونه اذ ليس الجر بسبب اللام والاضافة لتحققه
بدونهما بل الجر بالكسر او المراد بالانجرار مطاوع الجر بمعنى الافضاء والباء بمعنى الى
اي ينتهي الى الكسر والاول هو الوجه لان الثاني يوهم البناء كقولنا بكسر ولذا لم يقل
مع انه اخصر والعالم يقل ينصرف لانه خلافي فبين ما هو المتفق واعرض عن بيان
الخلاف لانه خلاف لا يغتم ومن قال انه لا ينصرف لانه غير المنصرف لا ينافي خواص الاسم
يتجه عليه ان الخاصة اذا كانت منافية للسبب ينافي عدم الانصراف ودخول
اللام ينافي بعض الاعلام والاضافة كلها ومن قال انه ينصرف بمذهبه اوفق
بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين ومن فصل وقال ان كان
دخول اللام والاضافة منافيين للسبب ينصرف والا فلا فهو احق واولى
بابدع المصنوعات وكلماتك خير المسموعات نبتهل اليك هل ان تجعل
بحث المرفوعات
مذكورات الشان الكلمات المرفوعات معرف بقوله هو
ما اشتمل على علم الفاعلية وانما جمع المعرف مع انه خارج عن صناعة التعريف
حكما بتعريف المعرف عن التعريف للمفرد ومن قاعدة بيان اللغة من توضيح
المفرد المذكر والسكوت عن فروعه لتكفله وضعه ها تنبيها على انه ليس امرا
واجبا بل يقتضيه الاستحسان فلك ان تعدل عنه لنكتة كما ههنا التنبيه
على ان علامة الفاعلية لا تختص الفاعل بل تعم جميع انواع المرفوع ولهذا اختار
في التعريف علامة الفاعلية على الرفع الاخصر منه وهذا احسن مما ذكر
من ان المرفوعات خبر مبتدأ محذوف اي هذه المرفوعات او مبتدأ
خبر كذلك لانه كثير نظايره ففيه ارتكاب التكلف في كثير يصحح ظاهره
وتذكير هو بجعله مطابق الخبر وقد رجحه المصنف في الايضاح على مطابقة
المرجع لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجع لكن نتبرك هنا على فائدة

جليلة حيث نقول وإياك ان تجعله صفة الفصل لانه تابع المبتدأ دون
الخبر فيكون كمن غفل فقال هو ضمير الفصل وتذكيره لتذكير الخبر ومنهم من
جعلها مذكورة على سبيل التعداد تنبيها على ان البحث بعد ذلك عن المرفوع
وكانه اخذه من الحروف المقطعة في اوائل السور عند من جعلها معدودة
للتنبيه على ان القران مركب من الحروف ككلام من يتصدى لمعارضته والمراد
بالاشتمال اشتمال الشيء على ما يصاحبه او اشتمال الظروف على ما فيه لتوهم الظرفية
وجعله من قبيل اشتمال الكل على الجزء كما في الرضي غير مرضي اذ الكل لا ينفك عن
الجزء والاسم ينفك عن اعرابه على انه لا يتوهم الجزئية في الحركات الاعرابية
غايته توهمها في حروف الاعراب ولا يرد هؤلاء في جاءني فانه مرفوع محلا
الا لفظا ولا يشتمل على الرفع بل اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا
لانه لا بأس بخروجه لان اطلاق المرفوع عليه على سبيل التجوز كما او صحح ببيانك
بل لا بد من اخراجه عن تعريف المرفوع وان اثبت فاجعل الاشتمال اعم من الاشتمال
حقيقة او حكما وفائدته بانه لا يكون جعل الفاعل قسم المرفوع مسامحة ولا يكون
البحث عن الفاعل الذي هو المضمر المتصل على سبيل التقريب فمنه اي من الم
اي المرفوعات الفاعل والتذكير لتأويل المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية
على عكس قول الاعرابي اتته كتابي فاحتقرها فقيل له كيف اتته
فقال اليس الكتاب الصحيفة وجعله راجعا الى ما اشتمل يقتضي جعله على خلاف
المعارف لان الغرض تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف وهو اي
الفاعل ما اي اسم حقيقة او يؤول به بحواز مع الفعل مستقلا في الاعراب
بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك وهذا في نظائره فاحفظه متذكرا اذ لا يفيده
عوض فلا ينتقض تعريف لشيء منها اسند اي نسب سواء كانت تامة كما عرفت

في تعريف

في تعريف الكلام اولا وللتنبيه عليه لم يقتصر على ما اسند اليه شيء وقيده
بقوله الفعل او شبهه اذ كثير من شبه الفعل لا يجب ان يكون اسناده تاما بل منه
ما لا يتم اسناده اصلا قال الرضي لم يقل او معناه ليدخل فاعل الظرف خبرا
كان نحو زيد قدامك اذ ظاهر نحو زيد قدامك غلامه لان الرافع عنده عامل
الظرف وهو لا يخرج عن الفعل او شبهه وقال في بحث اسم شبه الفعل ما يعمل
عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه ولا يخفى ان اكثر
اسماء الافعال بمعنى الفعل على هذا فلزم خروج فواعلها وقدم عليه قال الرضي انه
لدفع توهم دخول زيد في زيد قام في ما سبق من التعريف لانه لخفاء الضمير يتوهم اسناد
قام الى زيد وان كان المسند في التحقيق الجملة لا يقال لا حاجة الى هذا التكلف
لان قام مسند الى زيد كما انه مسند الى ضميره ولذا حكم علماء المعاني بتأكيد الاسناد فيه
لتكرره لان الخبر عند النحاة الجملة والحكم بتكرر الاسناد لان مآل اسناد الجملة
اسناد الفعل وقيد المسند الا الضمير مسند الى ضمير المرجع حقيقة فزيد في المثال
المذكور داخل فيما اسند اليه الفعل فيجب اخراجه لكنه لا يفي هذا القيد باخراج زيد
في قائم زيد الا ان يراد وجوب التقديم وبعد يتجه اقائم زيد الا ان يراد وجوب
تقديم نوعه وهذا او اه جدا لان المراد ما اسند اليه الفعل بحسب دلالة اللفظ
كما عرفت وليس زيد في المثال المذكور كذلك ولا يصح تعريف الفاعل بوجوب
تقديم نوعه لانه يعرف نوعه ما لم يعرف الفاعل والاظهر ان هذا القيد لانه الفارق
بين الكوفي والبصري في تعيين الفاعل لان زيد في المثال المذكور فاعل عند
الكوفي مبتدأ عند البصري على ما في التسهيل وان قال الرضي في بحث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق من جميع النحاة
على جهة قيامه به حال من فاعل قدم والمسند على سبيل التنازع اي كائنا على

على طريقة القيام بان يكون الفعل على صيغة المعروف والشبه بغيرهم
المفعول او حال من قدم لانه يكفي تقييد احدهما به لاتمام التعريف وتقييد
الاسناد به دون التقديم ليندفع الفصل بينه وبين قوله المسند بقوله وقدم
ممن قال اي اسنادا على طريقة قيامه فلم يتأمل جعلوه احترازا عن مفعول ما لم يسم
فاعله فانه فاعل فانه عند بعض النحاة ليس فاعلا وهو اختيار المص والشيخ
عبد القاهر وجار الله جعلاهما فاعلين وهو اوفق بالمصلحة لمشاركته
الفاعل في جميع احكام ذكره المص واختص ببعض احكام وذا لا يقتضي اخراجه
اخراجه عن الفاعل اذ بعض اقسام الشيء كثيرا ما يختص باحكام من بين
اقسام ووجه الاحتراز به ان الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع الفعل
على ما اسند اليه فضرب زيد وزيد مضروب ابوه يفيدان وقوع الضرب
على المسند اليه فان قلت الفعل يكون مبنيا للفاعل ويكون مبنيا للمفعول
ولا شك ان ضرب زيد يدل قيام على الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية
بالمسند اليه اعني زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول ما لم يسم
فاعله قلت هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل
دون المبني للمفعول ولا يخفى انه كما يخرج به مفعول ما لم يسم فاعله يخرج المفعول به
نحو ضربت زيدا فانه نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد مجرد
النسبة فتعريف من خلا عنه مختل وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قائما به قيامه بل
لان ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم بالفاعل بل على طريقة القيام وانما ما
ذكره الرضي من انه ليدخل في التعريف الفاعل في قرب زيد ومات زيد
فان القرب والموت لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على طريق
القيام وتبعه كثيرون ففيه اذ معنى القيام الاختصاص الناعت

وصحة

وصحة جعل الموت والموت نعتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان الدال
على القيام كاذبا بقي ان الاسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس على طريقة
القيام بل على طريقة الاتحاد اذ القائم غير قائم بفاعله بل متحد الا ان يقال المراد
قيام المبدا كما في الفعل مثل قام زيد وزيد قائم ابوه الاوضح قائم ابوه والاصل
اي الاولى بحاله لا العارض بل بالنظر الى نفسه قبل حدوث وجوب تقديمه
خارج عن الاصل كحدوث وجوب تأخره ان يلي الفعل هو القرب والمتبادر
منه كماله وباشتراط تقديم الفعل عليه يتعين الدال بالتأخر فعله اي المسند
اليه ومن عادتهم الاكتفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك بينه وبين
ما شبه به لظهور ان الفرع تابع الاصل في الاحكام ولو قال والاصل ان يليه
لكان اخصر واوضح وانما كان الاصل ذلك لان شدة الاتصال جعلته كجزء
من الفعل وافام اللباب شيخ شواهد لكونه كالجزء من الفعل فان اردت
تفصيله فعليك به ونحن نزيد عليها انه نظن بحذفه كما يظن بحذف جزء الكلمة
عنها ومن هذا الاتصال ان الفعل لا يفيد بدونه فائدة تامة بخلاف
باقي المعمولات فلذلك اي فلان الاصل ان يلي فعله جاز ضرب غلامه زيد
بتقديم مفعول اتصل به ضمير الفاعل عليه مع انه لا يجوز تقديم الضمير على المرجع
الا في مجرور رب المفسر بمرجعه بجعله تمييزا وضمير الشأن والضمير الذي جعل
المرجع خبرا عنه نحو ان هي الا حياتنا الدنيا وضمير معمول على نعم مميزا بمرجعه
نحو نعم رجلا وضمير ابدل عنه مرجعه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم على ما حكاه
الكسائي لان المفعول المقدم في حكم المتأخر لان اصل الفاعل ان يلي فعله وفيه
بحث لان هذا الاصل لا يقتضي كون المفعول بمنزلة المتأخر لان كون الفاعل
يلي الفعل لا يتوقف على تقدم تأخر المفعول عن الفاعل بل يتحقق بتقدمه

على الفعل والتفصي عنه بان بناء هذا التعليل على ملاحظة ان الاصل في الفعل التقدم
على معمولاته كلها ولو قال والاصل ان يتقدم على سائر معمولات الفعل لاستغنى
عن ملاحظة هذا الاصل ويتضح التعليل بدونه والفاء لتفريع العلية على الوجود
وامتنع ضرب غلامه زيدا لتقدم الضمير كما انصل به على مرجعه لفظا ورتبة وفيه
انا لا نسلم ان الامتناع لتقدم الفاعل رتبة حتى يصير دليلا عليه لجواز ان يكون
الامتناع لتساويهما رتبة ويمكن دفعه بان التساوي في الرتبة يقتضي كون
المفعول المتاخر متقدما رتبة لان محله بعد الفعل كالفاعل بلا فصل فاذا انفصل
عن الفعل وحقه الاتصال فهو متقدم على الاخر رتبة لان محله بجنب الفعل
وح يتجه الشبهة على قوله ولذلك جاز ضرب غلامه زيد فتدبر وتنفطن
قال الرضي والمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى الثاني كالفاعل بالنسبة
الى المفعول بواسطة هذا ولا اختصاص لباب اعطيت بهذا الحكم بل هو وباب
علمت سيان الا انه لم يتعرض هنا لجعله من فروع اصالة تقديم المبتدا على الخبر
مندرجا فيه وخالف الاخفش وابن جني في امتناع ضرب غلامه زيدا لان
اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به والمشهور فيما بين المحصلين انهما
جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من قلة التامل وسوء التحمل بل
التحقيق انهما جعلا المفعول المتاخر متقدما رتبة لان لشدة اتصاله بالفعل
كانه بجنبه ومتقدم على الفاعل ولما بين ما هو الاصل في الفاعل اشار الى ما يوجب
ويخرجه عما هو الاصل فيه او يمنعه عن ان يخرج عنه ويجعل ما هو الاولى
بحاله واحصار كل منهما في اربعة مواضع فالاربعة التي للثاني ما اشار اليه
بقوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما لامتناع انتفاء الاعراب فيهما
مطلقا ولا يتوقف الحكم على انتفائه لفظا وتقديرا المتحقق في ضرب موسى عيسى

وجوب تقديم الفعل

فيهما

فيهما اي في الفاعل وما سواه من المعمولات وبهما اولى من تفسيره بالفاعل والمفعول به
الذي دل عليه سياق الكلام كما في الرضي او الذي ذكر في ضمن الامثلة كما قال غيره
فان قلت قول المص او وقع مفعوله بعد الا وقوله او اتصل به ضمير المفعول وقوله
او اتصل مفعوله يلايم ما ذكره دون ما ذكرته قلت نعم الا ان عموم الفائدة وظهور
قوله والاصل ان يلي فعله في نفي الفصل بينه وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص
وجوب التقديم والتاخر بالمفعول دعت الى حمل المفعول على ما هو اعم من المفعول
حقيقة او حكما على طبق قولهم والنصب على المفعولية وانما قال فيهما اذ لو
انتفى في احدهما لم يترتب الحكم لانه قد يكفي اعراب احدهما في دفع الالتباس وقد يكفي
كما في ضرب غلامي مخاصمي فان مخاصمي مع كونه اعرابه لفظا لا يدفع الالتباس
بالفاعل فان قلت لا يكفي في الحكم المذكور بل لا بد من انتفاء الاعراب في تابعهما اما بانتفاء
التابع او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلت اعراب التابع داخل في القرينة
فيغني عنه قوله والقرينة ولم يقل والقرينة فيهما لان القرينة لا تنتفى الا وهي
تنتفي منهما اذ قرينة المفعولية في احدهما قرينة الفاعلية للآخر وبالعكس والمراد
بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او ما يدل على المحذوف والمراد هنا ما يدل
على الاعراب المحذوف وكثيرون من الفضلاء لم يتفطنوا لهذا فتوهموا ان الاعراب
قرينة وزعموا انه لو قال واذا انتفت القرينة فيهما لكفى فاجابوا بان القرينة ما يدل
على الشيء لا بالوضع والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى
ان المجاز والكناية لا يدل لا بالوضع ولا يقال لها قرينة وكانها في الاصل فعيل
بمعنى المفعول اي المقرون والتاء اما لانها صفة للبينة المحذوفة واما للنقل يقال
ان الالتباس الذي يهرب عنه النحوي ما يفوت به اصل المقصود كما في ضرب
موسى عيسى حيث يلتبس الفاعل بالمفعول واما في موسى ضرب عيسى فلا يضر

مع القرينة

عن التباس المبتدا بالفاعل اذ لا يفوت به اصل المقصود وهو مضروبية
موسى نعم لو التبس الحال في عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول لم يجز تقديم
موسى مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا يجوز كون موسى في هذا التركيب مبتدا
ومفعولا مقدما وهذا منقوض بزيد قائم حيث وجب عندهم تقديم المبتدا لئلا
يلتبس بالفاعل مع انه ليس التباسا يفوت به اصل المقصود فتجويز كون موسى
في موسى ضرب عيسى مفعولا وعدم تجويز كون زيد في قائم زيد مبتدا او فرق
بلا فارق او كان الفاعل يشترك اليه قوله او وقع مفعوله بعد الا مضمرا متصلا
اذ المضمر لا يتصل الا بعامله او ما هو كجزء لعامله وما هو كجزء للعامل ليس الا الفاعل
المضمر المتصل فالفاعل لا يتصل الا بعامله لانه ليس الا واحدا فلو توسط بينه
وبين عامله معمول سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا لما صح كونه ضميرا متصلا
فان قلت المراد بقوله فيما بعد وجب تقديمه وجوب تقديمه على ما يكون بعد
الفعل اذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل ولو قال
وجب ان يليه لكان ... واضحا او وقع مفعوله بعد الا او معناها
ولم يقل واما الا لان الواقع في انما ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل
لا المفعول انما هو واقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا و
معنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا ... قبل اخر جزء من
الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الا لا بعد انما ولا ... لا يخفى
ان الفعل ليس بعد معنى الا بل معنى المفعول ليس البعدية بعد معنى
الا كالبعدية بعد الا فانه في التعلق والثاني في اللفظ فالاولى
ان يقال بعد الا لفظا او تقديرا او يكتفي بذكر معنى الا ولو قال او كان
مفعولا مقصورا عليه لكان اخصر واظهر ووجه وجوب تقديمه فيما

ضميرا منفصلا او متصلا خ

اذا وقع

اذا وقع بعد انما ظاهر واما وجوبه فيما اذا وقع بعد فهو ان معنى ما ضرب
زيد الا عمرا قصر ضاربية زيد في عمرو من غير دلالة التركيب على قصر
مضروبيته فلو قيل ما ضرب الا عمرا زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل
ما قبل الا في ما بعده وهو غير مستثنى وتابعه وغير المستثنى منه مع كونه
عاملا في المستثنى وهو غير جائز مطلقا عند الاكثرين ولزم قصر
الصفة قبل تمامها وهو غير جائز عند المفتاح وقبيح عنده ولو قيل
ما ضرب عمرا الا زيد لزم انقلاب المعنى اذ يصير المعنى بحسب دلالة
التركيب حصر مضروبية عمرو لزيد من غير دلالة التركيب على قصر
ضاربيته وانما قلنا من غير دلالة التركيب لانه ربما يلزم حصر المضروبية
بحسب خصوص المادة كما في ما ضرب احدا الا زيد فانه اذا لم يضرب
الا زيدا يلزم ان يكون مضروبية زيد مقصورة على احد اذ ليس غيره حتى
يكون مضروبيته بالنسبة اليه وبهذا ظهر ضعف ما قال الرضي ان عدم قصر
المضروبية انما يتم اذا كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غير
حتى يصح عدم قصر المضروبية على ان كونه تاما في الفاعل الخاص ايضا
باطل لان قولنا ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف يستلزم قصر
مخلوقية يوسف ايضا لله اذ لا غير يحتمل ان يكون يوسف مخلوقا له وجب
تقديمه حقيقة او حكما كما في اضرب عمرا او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير
مفعول من المفاعيل نحو ضرب زيدا غلامه وتاديبا مجيئه وضربا شديدا
من يعتاده واحسن يوم الجمعة من لا يتركه الاحسان فيه ولا يصح
اتصال ضمير المفعول معه به فلا تقول جاء غلامه وزيد لعدم جواز تقديمه على
الفاعل كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فلله در من تنكير مفعول

او وقع بعد الا او معناها قد عرفت شرح نظير هذه الجملة فلا نجهل معناه
او اتصل مفعوله اى صار ضمير امتصلا في نحو ضربته وضربه زيد فلا اخراج عن
الاول قال وهو اى الفاعل غير متصل ولو قال او اتصل مفعوله بالعامل لكان
احصر وجب تاخيره الا الاول وجب ان لا يليه فتنبه وقد يحذف الفعل المسند
الى الفاعل وغير الراجع له والاول اقرب بالظهر والمراد حذف الفعل فقط بقرينة
قوله وقد يحذف فان مع القيام قرينة تعين اللفظ المحذوف قال الرضى لا
حذف الا مع قرينة اقول يكذبه حذف المفعول نسيا وهذا منه اشتباه
الحذف بالتقدير فقوله لقيام قرينة تقييد للحذف احتراز عن الحذف بلا قرينة
كما يكون في المفعول اذ لا يكون في الفعل جوازا اى حذفا جائزا في مثل متعلق
بقوله يحذف لا لحذف جائز كما قيل اذ يأباه الذوق بل تعلقه بقوله قد يحذف
ايضا يوجب استدراك قوله جوازا لان كلمة قد تفيد عدم الحذف في مثله
وعدم صحة قوله وجوبا لان الواجب لا يتخلف الا ان يجعل قد للتحقيق
كما في قد يعلم الله والتحقيق ان قوله في محل خبر مبتدأ محذوف اى هو في مثل
كما هو الشايع في التمثيلات زيد لمن قال من قام اى قام زيد بقرينة
السؤال ولم يلتفتوا الى احتمال ان يكون التقدير زيد قام مع ان مطابقة
السؤال في الاسمية تستدعيه ولا يعارضه قلة الحذف في تقدير الفعل وحده
لان السلامة عن الحذف لا تعارض رعاية التناسب كما ستعرفه في باب
الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تقليل الحذف لان اظهار المحذوف
يكون بذكر الفعل دون الجزء قال الله تعالى ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ثم تنقل الكلام
الى انه كيف فات المطابقة مع اهتمام البليغ بشانه ويجاب عنه

فرق الحذف والتقدير

بان من

بان من قام اختصار اقام زيد او عمرو او الى غير ذلك فلما اختصر الكلام
بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل وتقدم لتضمنه الاستفهام صارت
الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية
جانب اللفظ فالفعلية في الجواب ادخل في رعاية المطابقة فان قلت
لا بد للمتردد من التاكيد وزيد قام مشتمل على تاكيد الحكم كما بين في محله
دون قام زيد قلت اذا لم يتردد المخاطب في خصوص النسبة ولم يلاحظها
بخصوصها بل لاحظها مجملا يتعدى الى الذهن ولا تاكيد فان قلت السؤال
عن المسند اليه يقتضي تقديمه للاهتمام بحاله وهي من قال استكشاف
المسند اليه للعلم بالقيام قلت اذا كان المسند اليه بخصوصه في ال
سؤال الان لم يكون اهم اذ المقصود كشفه اما اذا اجملا فالفعل
اهم ويكون السؤال عن فاعله لا لاستكشاف الفاعل تامل فتحل
ما افاض لك هذه الارقام فان المقام من معاقد الافهام ومزالق
الاعلام ولقد جئت به لك باعانة الالهام والعناية والانعام من
الكريم العلام وليبك البيت معطوف على المثال السابق مثل اولا بالكلام
المستفيض في الالسنة وثانيا بشعر البلغاء ليتقرر حسن الحذف الذي
هو خلاف الاصل او مثل اولا بالامانع من ذكره وثانيا بما يمنع ذكره
لانه يختل الشعر تنبيها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لا بايجاب
الحذف في خصوص مادة بل الواجب ما لا يصح الذكر في نوعه اينما وقع
وقيل تنبيه على ان القرينة قد يكون سؤالا محققا وقد يكون سؤالا
مقدرا ولك ان تقول القرينة على تعيين المحذوف قوله ليبك
فان قوله ضارع لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف لا محالة

فعله معروف ذلك المجهول بيزيد مفعول القوله ليبك نائب مناب
فاعله المحذوف والاصل وليبك على يزيد بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال
كما اختار موسى قومه اى من قومه وهو فى الاسم الصريح سماعى ضارع
اى ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتقدير يبكيه ضارع كانه قيل من
يبكيه لخصومة متعلق بضارع اى الذى يذل و يغلب وقت الخصومة
وانما يبكى لان يزيد كان معينا للاذلاء فبفوته صعب امره وتمامه و
مختبط اى سائل بالليل من غير وسيلة مما تطيح الطوايح اى من اجل
الطائحات المهلكات ماله فلا وسيلة له محوجه بالفقر عن التوسل بوسيلة
ويسال بالليل لان السوال عار له وانما يبكى لان يزيد كان معينا للمحتاجين
عن السوال ولا يخفى ما فى البيت من وصفه بغاية الكمال فى اجب
خصلتين عند الناس سيما العرب الشجاعة والسخاء ولا يخفى
ان بحث حذف فعل الفاعل وحذفهما بحث عن حذف عامل توابعه ايضا
بل عن حذف عامل جميع معمولاته والبحث عن حذف عامل المفعول به
وفيه والحال بل عن حذف كان بعض تفصيل لهذا البحث لانه اما حذف
فعل الفاعل او حذفهما لقرينة ووجوبا عطف على جوازا الى حذفا واجبا
فى مثل وان احد من المشركين استجارك اى فى كل ما كان قرينة على حذف
الفعل وفسر هذا الفعل ازالة لابهام المحذوف الناشى من الحذف
وذلك اذا لم تف القرينة بتعيين المحذوف ولا ندل الا على الحذف
وحق الفعل الذى يكون مفسر الشرط المحذوف ان يكون ماضيا سواء
كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوبا او مرفوعا نحو ان زيدا
ذهب وان زيد القيته والمضارع شاذ نحو ان تنى عليك وانت

[illegible]

ثنائه ولديك ان هو بشر ذكى مزبد وقوله اينما الريح تميلها تمل
ووجه ضعفه انه لو كان مضارعا لا ينجزم بالشرط مع الفصل الكثير
كذا ذكره الرضى فى بحث كلم المجازات وفائدته العامة ان ابهام الشى
اولا وتوضيحه ثانيا يجعله اوقع فى النفس ويخص بعض المواضع
بالايجاز كما فى لو انهم صبروا فانه يجب بعد لو حذف رافع الجملة المصدرية بان
وهو ثبت لدلالة لو على حذف الفعل ودلالة الحرف المؤكد للثبوت على الفعل
فالتقدير لو ثبت انهم صبروا وشرط ان يكون الخبر فعلا ماضيا او جامدا
وقول الرضى يشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا غير موثوق به وهذا من خصائص
لو ولا يخفى ان تعيين مثل الاية بما كان للمحذوف قرينة وتفسير منقوص
بان ثبت انهم صبروا فانه لا يجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر
كما فى لو انهم صبروا الان يقال لم يقصد العرب التفسير فيه كما قصد بلو انهم
فلم يوجد فيه المفسر كما وجد فى لو انهم ولعلك تتفطن من هذا الفائدة جليلة
وهو انه يجوز ان استجارك احد من المشركين استجارك على ان يكون مؤكدا
لا مفسرا ولا يخص التفسير من ذكر المحذوف بعينه فى لو انهم صبروا بل منه
ان زيدا ضرب غلامه بتقدير ان اهين زيدا وان زيدا مررت به بتقدير ان جوزت
زيدا وان زيدا حبس عليه بتقدير ان لوم زيد فعلى هذا تعليل وجوب
الحذف بان الذكر يوجب جعل المفسر حشوا من قلة التدبر وقصر النفس
بل تعليله بانه يفوت الغرض من الابهام والتفسير قال الرضى لم يحكم بكون وان
احد من المشركين استجارك جملة اسمية مغنية عن الحذف لعلمهم بالاستقراء
ان حروف الشرط والتحضيض تختص بالجمل الفعلية ولا اخفاء انه معجب
لانه كيف يعلم هذا بالاستقراء وقد شاع مثل وان احد من المشركين استجارك

وهو ظاهر في الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى تكلف وقال ههنا عدم صحة
الاسمية بعد حروف الشرط والتحضيض فيه خلاف الاخفش وقال في بحث
ههنا اضمر عامله على شريطة التفسير انه بعد حروف التحضيض متفق بخلاف حروف
الشرط فان فيه خلافا وقال ههنا قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
خارج عما نحن فيه على مذهب الاخفش لانه جوز وقوع الاسمية بعد حروف
الشرط وفيه انه مع هذا التجويز يجعل الفعل اولى ويقدره لهذه الاو
لوية فليس المثال خارجا عما نحن فيه على مذهبه بل يجعل المرجوح احتمالا متروكا
ومن امثلة ما يجب حذف الفعل ما وصل اليه دقة النظر وهو جواب اقام
زيد بقولك نعم زيد قام فان جعل الجواب مطابقا للسؤال يدعو الى الحمله
على الحذف والتفسير وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا اى جميعا في القاموس
يقول كن معا اى جميعا وهذا صريح ومبهم وقد يسكن وينون او حرف
خفض او كلمة تضم الشئ الى الشئ وهى للمصاحبة ويكون بمعنى عند هذا
وانما قال معا احترازا عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب
التنازع اتفاقا وفيه ايضا عند اكثرين ولهذا يؤول كل فعل لا يتضح فاعله
بانه مسند الى مصدره نحو قوله ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات فانه اول بان
التقدير بدا لهم بدو اى ظهر لهم راى وفيه ما هو من مصنوعات المصنفين
دار وتسلسل فانه بمعنى دار الدور وتسلسل التسلسل اى وقعا فان قلت
ينبغي ان يقول وقد يحذفان معا القيام قرينة بينهم نحو ضرب زيد على بناء
المجهول فانه حذف فيه الفاعل وحده ولكن نسيا لا القيام قرينة قلت
لا نم انه حذف الفاعل وحده بل كلاهما لكن حذف كل لنائب فان الفعل المجهول
نائب الفعل المسند الى الفاعل كما ان المفعول نائب الفاعل وفيه بعد نظر لانه

حتے مع

حذف

كل وكذابا وكذبا

حذف الفاعل وحده في مثل ما ضربني واكرمني الا زيد بالاتفاق وفي قلنا وطالما
فانهما فعلان كفتا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه حتى صح دخولهما على
الفعل وتحقيقه في شروح الكشاف في شرح خطبته بل حذف الفاعل كثير شايع
بحيث لا يمكن ان ينكره احد اطلع على معرفة تصريف اضربن واضربن واضربا
القوم واضربوا القوم واضربي القوم فيا عجبا كيف خفي الشمس في نصف
النهار على ذوى الابصار وكيف يقعا عطاش في البحار وكيف حكموا بعدم
الماء وقد جرى عليهم الانهار سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا هذا وقوله في
مثل نعم لمن قال اقام زيد مثال للحذف الجائز ومنه قولهم يوم الجمعة في جواب
متى سرت وقولهم زيدا في جواب من ضربت وراكبا في جواب كيف قطعت
الطريق والحذف في جواب نعم لا يختص الفعل والفاعل بل قد يحذف الفعل مع جميع
معمولاته في جواب نعم اذا اشتمل السؤال عليه والمبتدا والخبر كذلك
وقد يحذفان وجوبا كما في المنادى والاضمار على شريطة التفسير والتحذير
والحال المؤكدة وليس لك ان تقول نبه على الحذف والجائز وترك الواجب
لانه يفصل في محالة لانا نقول سيفصل مقامات للحذف الجائز فقال
الرضي كلمة قد الدالة على جزئية الحكم خصص الحذف بالجائز وهذا انما يكون
سائغا لو لم يكن قد فيما سبق للتحقيق ولو لم يكن قوله في مثل نعم
خبر مبتدا محذوف كما عرفته ولما كان ما ينجح على بيان امتناع حذف الفاعل وحده
انه لا بد من حذفه وحده في صورة التنازع واعمال الثاني اذ لا سبيل
الى الاضمار لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبه بحث التنازع
تنبيها على انه يصغى فيه الاضمار ويجتنب عن حذف الفاعل فقال واذا
تنازع الفعلان على طبق وقد يحذف الفعل والا فالتنازع يكون في شبه

الفعل ايضا نحو انا ضارب ومكرم زيدا واضارب ومكرم زيد ومن هذا ظهر ان
المبتدأ قد يكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام او النفي رافعة لمضمر مستتر
اذ الاوجه لرفع ضارب الا كونه مبتدأ فاحفظه فانه من ودايعنا عندك
سنطلبه منك في تعريف المبتدأ ان شاء الله تعالى وانما قال فعلان من غير
تقييده بغير التعجب لان الاصح انه يجرى في فعل التعجب ايضا وان منعه بعض لعدم
كونه متصرفا فتقول ما احسن واجمله زيدا وما احسن واجمل زيدا ومن غير
تقييده بان لا يكون الفعل متقدما الى ثلثة لانه لا حجة الا انه عدم السماع وقد سمع
ولم يقل فصاعدا اكتفاء ببيان اقل مراتب التنازع لا لانه يمنع تنازع الاكثر
كما ذهب اليه بعض لانه يرده سماع تنازع ثلثة لكن لم يسمع التنازع في اكثر من
الثلثة ولا يبعد ان يقال اكتفى ببيان المتفق ظاهرا غير سببي فلا يصح
التنازع في زيد قائم وقعد ابوه بل الواجب زيد قائم ابوه وقعد ابوه على ما في التسهيل
وظاهرا غير مقصور عليه اذ لا يجرى في الظاهر المقصور عليه ولا في الضمير
لذلك ما سنذكره في قطع التنازع اذ يتعين في ما ضرب واكرم الا زيد والا
انا حذف الفاعل سواء عمل الاول والثاني اذ لا يمكن الاضمار مع الا اذ لا يضمر
الا اولا بدونه اذ يفوت الغرض وليس طريق القطع هناك التكرار شاهد
الاشتغال وفي ما ضربت واكرمت الا اياك ليس المختار الاضمار في الثاني
اذ اعمل الاول بل يتعين الحذف في ما ضرب وما اكرم زيدا الا اياي يجب
ذكر فاعل الاول بدون الاضمار بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم زيدا
الا اياي وبهذا ظهر فساد ما في الرضي وتبعه كثيرون انه يجب قطع التنازع
فيه على مذهب الكسائي ويجب ان يوافقوه فيه وكذا فساد ما قال هو وغيره
انما قال ظاهرا لانه لا يمكن التنازع في المضمر المتصل لان معنى التنازع ان يطلب

كلا منهما

كل منهما العمل فيه في هذا الموضع ولا يطلب فعل ان يكون رافعا لما اتصل بفعل اخر
ولا يجر قطع التنازع على وجه يأتي في المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انا لما ذكر
لانه لا يختص عدم الجريان بالمضمر المنفصل بل يعم كل اسم مقصور عليه
ولانه يمكن قطع التنازع في اضارب ومكرم انت على الوجه المذكور ومما يفسد
من كلام الرضي في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع في ما ضرب واكرم
الا انا بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لانه لا يتصور التنازع فيه
اذ التنازع ان يكون احدهما عاملا في المتنازع فيه والاخر في نائبه وهنا الضمير ان
سيان لا وجه للحكم بكون احدهما نائبا والاخر منوبا لان هذا الكلام يبطل
قطع التنازع بالاظهار وقوله بعدهما احتراز عما اذا وقع قبلهما او بينهما
فان الاول يأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني التنازع وان نوعهم
الرضي انه لا وجه للتقييد لانه يتحقق التنازع في المفعول المتحقق قبلهما فان
قلت قوله ظاهرا بعدهما لا يناسب التنازع في ظاهرين قلت لا يتحقق
التنازع الا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب وما توهمت من التنازع
في المتعدد ليس الا تنازعين او اكثر لكل مطلوب واحد فاعرفه و
التفت عن ان يقول هو من قبيل الاقتصار على اقل مراتب التنازع فقد يكون
جواب اذا تنازع فعل ثلثة اقسام وليس المقصود حصر التنازع في الاقسام
حتى يتجه ان التنازع في الفاعلية والمفعولية متفقين قسم اخر نحو ضرب
واكرم زيد عمرا ولذا لم يذكره بصورة التقسيم الحاصر بل المقصود تصوير
الاقسام الثلثة للاحكام المذكورة بعد ولا حكم لتنازع الفعلين في الفاعلية
والمفعولية ولو جعل مدخول قد الاقسام الثلثة لكان في العبارة اشعار
لوجود ما عداها على انك عرفت ان الكلام في تنازع واحد وذلك القسم

تنازعان وقد يجاب بان اجتماع القسمين لا يعتبر فيما لتنفيذ القسم
بالوحدة في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد يريد به الفاعلية وما
في حكمه فيندرج فيه كون الشيء مفعول ما لم يسم فاعله وليس لك
ان تدرجه في المفعولية لان مفعول ما لم يسم فاعله في سلك الفاعل والاحكام
الاتية لا في سلك المفعول وقد يكون في المفعولية حقيقة نحو ضربت واكرمت
زيدا او حكما فيندرج فيه سرت الى كذا ورجعت راكبا لكن فيه انه لا يجري
فيه الاضمار على المختار في اعمال الاول وقد يكون في الفاعلية والمفعولية
مختلفين حال من الفاعلية والمفعولية اي مختلفين في العامل المقتضي
وتذكيره لعدم الاعتداد بتانيث لفظ المصدر او بتانيث بالا
معنى له بدون التاء كالرسالة والكتابة فانه تجويز تكرمه تذكير ما يتعلق
بهما وقيل حال من مفهوم الكلام اذ هو قوة قد يتنازع الفعلان في
الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وما ذكرنا ابعد من التكلف واقرب من التالف ويختار البصريون اعمال
الثاني واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب
رعاية للاقرب والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمعمول والعطف
قبل تمام المعطوف عليه والكوفيون الاول للاعمال ففي الاداء
نقض اذ اعمال الاول لسبق طلبه وخلوه عن الاضمار قبل الذكر
وحذف الفاعل وعن التزام حذف المفعول والتكرار والطريقان
يتعارضان من حيث القياس والترجيح للاول بحسب الاستعمال
فهو احق بالاختيار وبالتقديم فيهما لاعتباره فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول الاولى لان الاضمار في الشيء جعله مستترا فيه

ولذا يصح

ولذا يصح قولهم ولا يضمر الفاعل في المصدر والمراد هنا ايراده ضميرا سواء
كان مستترا كما في ضمير الواحد او بارزا كما في ضمير التثنية والجمع على وفق الظاهر
بوجه اما على وفق لفظه او على وفق معناه ان اختلفا فيقول ضربني او
ضربتني واكرمني نفس وانت تريد بالنفس مذكرا ولا يلتزم التذكير
والافراد كما في نظايره من الضماير المذكورة بلا سبق مرجع المفسر
بما بعدها كما ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وانما اغتفر الا
ضمار قبل الذكر مع انه لم يغتفر فيما لم يفسر بما هو محض تفسير كما هو في ربه
رجلا ونعم رجلا وهو زيد قائم وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات
لان التركيب دار بين حذف الفاعل واضماره قبل الذكر مع تفسيره
بما ليس محض التفسير بل ناطه بوصل اخر في التركيب الثاني اكثر من
الاول لان الثاني واقع دون الاول كما اشتهر بما عرفت من كثرة
مواضع حذفه دون الحذف دون ظرف مكان معناه مكان منحط عن
الشيء قليلا شاع في كل تجاوز حد وهو هنا حال اما من الضمير في قوله على وفق
الظاهر واما من الفاعل كقوله على وفق الظاهر اي اضمرت الفاعل متجاوزا
عن الحذف خلافا للكسائي فان الاضمار عنده دون الحذف مختاره عند
الاضطرار لرجحانه وخطئ بجر جني فيه انه كالهارب من المطر الى المبعث
وهذه تخطئة له في القاموس والتخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب
يقيم ولا يحذف فيقول اكرماني وضربني الزيدان ولا تقول اكرمني وجاز
اي جاز اعمال ايهما شئت خلافا للفراء فانه لا يجيز اعمال الثاني عند
طلب الاول هكذا الفاعل هربا من الحذف والاضمار ويوجب
اعمال الاول هكذا فسره عبارة المتن وزيف بانه خلاف المشهور

عن الفراء من انه يضم الفاعل بعد الاسم الظاهر فيقول ضربني واكرمني
الزيدان هما ويحيلان انهما معا اذا كانا متوافقين ويزيفه ايضا انه لو كان
مراده هذا لينبغي ان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون
الاول خلافا للفراء معهما فالوجه في التفسير ان المراد انه يجوز اضمار الفاعل
في الاول خلافا للفراء فانه يعملهما ان كان متوافقين او يضم بعد الظاهر و
يزيفه اعمالهما امتناع تاثر مؤثرين لاثر واحد ومذهبه مطلقا ورود الاستعمال
على خلافه وحذفت المفعول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
او التكرار فان كلا منهما اصعب من الحذف فان قلت فلا يحق ينبغي التكرار
في المفعول لم يستغن عنه بل ينبغي ان يختار الاضمار كما في الفاعل او الحذف
كما في سائر المفاعيل قلت لا تحقق في المفعول الالجاء الى التكرار حيث
امتنع الحذف وامتنع الاضمار فيما هو جنس الفضلة هاهنا فيه
التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف ايضا التكرار او
الاضمار متحقق اذ لا يخرج المحذوف عن الظاهر وضميره قلت
اخفاء العيب ما امكن واجب على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار
بعد الذكر لا يطلع عليه المخاطب الا بعد معرفة المرجع فكانه مذكور بعده ان
استغني عنه بان لا يكون ممتنع الحذف كالمفعول الثاني من بعد علمت بعد ذكر
الاول على مذهب البعض او نادر الحذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من
ان حذف احد المفعولين من هذا الباب نادر وان وقع في القرآن والشعر
ولا يكون في حذفه التباس المقصود كاستغنت بزيد واعان على زيد فانه
يجب ذكر قوله بزيد اذ لو حذف لتوهم ان المراد استغنت على زيد واعان على
كذا في تسهيل ابن مالك فان قلت ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء

في ضربني

في ضربني واكرمني زيدا اعني ضربني زيد واكرمني حتى لزم الاضمار الذي
يقبح او الحذف او التكرار قلت لهم دواع لفظية من وزن او سجع
ومعنوية من تقرير وبيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد
لا يحل لك ان تطلبها قبل اوانها اذ داب المحصلان ينال كل شيء عن
مكانها وليس حذف الفاعل او المفعول في هذا الباب حذف نسيان
كما يستفاد من بعض الحواشي اذ حذف الفاعل بنسيان بتنزيل ضرب منزلة
وقع الضرب وتنزيل ضربت منزلة اوقعت الضرب وح لا يطلب
الفعل فاعله او مفعوله فلا يتحقق التنازع بين الفعلين ح اذ لا معنى
للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول والا اي وان لم يستغن عنه اظهرته
اي جعلته بما ظاهرا مذكورا يكون عين الاسم الظاهر او مرادفه نحو ما مر
ونحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وعبارته قاصرة لان المراد باظهاره
ان كان مقابل الاضمار لا ينفي الحذف وان كان مقابل التقدير لا يفيد
جعله اسما ظاهرا فان قلت الاظهار من قبيل وضع الظاهر موضع
المضمر وقال الرضي في بحث جزمها جزما ولا المشبهتين بليس انه وضع
الظاهر موضع المضمر في جملة واحدة ضعيف الا عند قصد التفخيم نحو القارعة
ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا نحو قوله تعالى حتى نؤتى مثل
ما اوتي رسل الله الله اعلم قلت كان الجملتين في صورة التنازع منزلتان منزلة
جملة واحدة ولذا يفصل بين احد الفعلين ومعموله بالجملة المشتملة
على الفعل المتنازع على انه كثيرا ما يكون التنازع في جملة واحدة نحو حسبني
وقد حسبتهما الزيدان منطلقين منطلقا واعملت الاول اضمرت
الفاعل في الثاني اتفاقا وان اعملت الثاني اضمرت الفاعل

في الثالث وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
لان الظاهر المتاخر عن الضمير متقدم رتبة لكونه مستحقا لان يذكر بجنب
الفعل الاول وانما لم يغير على وفق الظاهر لانه لم يكن مظنة لزوم الافراد
والتذكير والمفعول على الاشتغال المختار لا على مذهب المختار او القول المختار
كما ظنه بعض الشارحين اذ لا اختلاف في الاضمار بل هو امر متفق
ولذا ساغ للبصريين الاستدلال على ترجيح اعمال الثاني بقوله تعالى
هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا اذ لو كان العامل
في الآيتين الفعل الاول لكان النظم على خلاف المختار وانما اختير الاضمار
على الحذف مطلقا مع ان المقام ربما يدعو الى الايجاز ويرجحه لان اعمال
الاول مع بعده انما يصح اذا ظهر تفريغ الفعل الاقرب عن النزاع و
ظهور تفريغه بذكر مطلوبه الا ان يمنع مانع من الاضمار والحذف المفهوم
من قوله على المختار ومن صورة حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا
لا حسبتهما لوجدانه المفعول الاول يمتنع او يقل حذف مفعوله الثاني والرضي
عن الامتناع او القلة مانع عن حذفه وكون المرجع مفردا والمفعول الاول
مثنى يمنع عن اضماره لانه يلزم مخالفة الضمير المرجع او مخالفة المفعول
الثاني الاول وكلاهما ممتنعان في المشهور والاول قليل عند الرضي
فتظهر اي فتجعل مفعول الثاني ظاهرا مذكورا وتقول حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وفي العبارة ما عرفت
وهنا اشكال مستصعب والمحل المحل للتحمل في دفعه وهو انه لا
يمكن تنازع حسبتهما في منطلقا لافراده وكون حسبتهما طالبا له
للمثنى والتحمل ان النزاع ليس في منطلقا بل في اسم فاعل من الانطلاق

انما جاء

انما جاء بعد قطع النزاع وله دفع الاسهل وهو ان التنازع في منطلقا
ليس بافراده مفعول الاول اذ يجعله مثنى بمفعول الثاني وانما يمنع افراد
النزاع لو كان ملزوما للافراد قال الرضي يلزم اعمال الاول قبح فصل الاجنبي
بين العامل والمعمول او بين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة
قبح العطف على الشيء قبل ذكره بتمامه وكانه لم يستقبح لتنزيل الفعلين
منزلة فعل واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كانهما بمنزلة فعلهما ذلك
الفاعل او واقعا على ذلك المفعول او وقع هذان الامران فاستغنى
بحسن التامل عن مزيد البيان ولما فرغ من احكام التنازع اراد اكمال
احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال يحكم الناظر القاصر
بانه منه ويعرف حديد البصر الفرق بينهما لحدة النظر
ونظيره ما سيجيء في اخر باب الاضمار على شريطة التفسير مع
ايراد صور ملتبسة لمزيد التثبت والتقرير فاورد قوله وقول امرء
القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه لفساد المعنى هذا ما قررت اليه وللسابقين الفائزين
بالقدح المعلى توجيه آخر اجلى منه واعلى وانه رد لاستدلال الكوفيين على
كون اعمال الاول مختارا حيث اعمل امرؤ القيس كفاني مع ان في اعماله
حذف مفعول الثاني على غير المختار ولم يعمل الثاني مع خلوه عن وصمة من
غير الاضطرار والعاقل لا يختار احد المتساويين فضلا عن المرجوح فلولا
اعمال الاول راجحا لما اختاره وبهذا التقرير اندفع ان اختياره لا يفيد
رجحانه بل يحتمل المساواة لكن هذا انما يتم على تقدير بطلان ترجيح
احد المتساويين بالارادة عند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج الى ان

يقال لا حاجة الى ابطال البدوى لانه ابطله الاجماع على احد الرجلين
ووجه فساد المعنى لو كان منه اى من باب التنازع واعمال الاول انه يلزم
التناقض لان لو لانتفاء الجزاء وما عطف عليه لانتفاء الشرط فهو يدل
على عدم السعى لادنى معيشة والسعى لادنى معيشة ليس الا طلب قليل من المال
وعلى طلب قليل من المال لان انتفاء عدم طلب قليل من المال ليس الا طلبه
وما اجاب عنه الكوفيون بانا لا نم ان الواو للعطف فليكن واو الحال
او واو الاعتراض سلمنا انه للعطف فليكن للعطف على مجموع الشرط
والجزاء ليس بشئ لا لما قيل ان الاحتمال الراجح فى الواو العطف والراجح
هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال به اذ استلزام
الراجح فساد المعنى يرجح المرجوح بل لانه لا فائدة فى التقييد بهذا الحال و
الاخبار بعلم العطف الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع ان مفعول لم اطلب
الملك والمجد بقرينة قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالى ولا يخفى انه وان يهذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على
فساد اللفظ للفصل بالاجنبى بين معمول كفانى وتعلقه الا ان يجوز ذلك
فى الشعر او يقال ربما يقع فساد اللفظ فى كلام البلغاء دون فساد المعنى
الا يرى الى قول الفرزدق شعر وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه
يقاربه ونحن نقول الحق مع الكوفى ولا تناقض لان المعنى انه لو كان سعى
المشاهد لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم اطلبه لان القليل
من المال يحصل لمثلى على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير طلب لمصالحة
جميع الاشراف معى وانعامهم فى حقى ولكنما اسعى لمجد مؤثل فصار
الناس خصمائى واحتجت الى طلب قليل من المال فنزد الستدلالهم بانى

اختيار

اصل التركيب احقه وما مثله فى الناس حى يقاربه الا مملكا ابو امه ابوه

بحث نائب الفاعل

اختيار غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه المقام واسناد عدم
الكفاية الى صريح القليل اعم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبئ
عن الشرف والثانى عن الدناءة مفعول ما اى فعل او شبهه لم يسم فاعله اى لم يذكر
اسم فاعله لا فى اللفظ ولا فى التقدير قيل انما لم يقل منه كما قال فى المبتداء والخبر
تنبيها على شدة اتصاله بالفاعل لكونه شاركا للفاعل فى احكامه ولهذا لم يفصل
عن المبتداء والخبر وما يعقبه من المرفوعات ونقول دابه عدم الفصل بين احكام
اقسام المرفوعات والمنصوبات والتوابع بكلمة منه بل فى شئ من ابواب
الكتاب فلا حاجة فى تركه منه هنا الى نكتة بل الحاجة الى ذكر نكتة لذكر قوله
منها فى المبتداء والخبر وهى التنبيه على بعدهما عن الفاعل فى انهما معمولا
عامل معنوى بخلاف الفاعل كل مفعول فحذف حال كل حذف فاعله اى فاعل
فعله او لا ضافة لادنى ملابسة وهو متناول لجميع المفاعيل فى قولنا ضرب
زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره تاديبا مع انه ليس
شئ منها سوى زيد من المحدود والمفعول فى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد
وقولنا اضربوا القوم واضربى القوم فاخرجها بقوله واقيم هو اى ذلك
المفعول مقامه وقوله هو تاكيد الفاعل المستتر ولذا انفصل وانما اكد
تنبيها على مكانه وقيل دفعا للتوهم جعل مقامه مقامه والوجه ضعيف
اذ عطفه على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع المفعول ولا خفاء
فى ما فى التعريف من الخفاء اذ معرفته يتوقف على معرفة المفاعيل
ولا ينتقض التعريف بصام نهاره حيث حذف فاعل صام واقيم
النهار مقامه لا لما قيل انه ليس مفعولا بل فاعلا اذ المراد بالمفعول
ما كان مفعولا قبل اقامته مقام الفاعل اذ المراد منه احد المفاعيل

المختصر لاما يشمل مفعول ما لم يسم فاعله والا لتوقف على معرفته فيدور
فتامل بل لان فاعل صار ما يحذف اذ المراد بحذف الفاعل ان لا يكون في الكلام
مرفوع بالفاعلية وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله او شرط حذف الفاعل
واقامة مفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل وشبهه اذ كثيرا ما يكتفى بذكر
الفعل من شبهه الى فعل ويفعل مثلا وانما حملنا ذكرهما على سبيل
التمثيل اذ شبه الفعل يتغير الى صيغة المفعول او المنفعل ونظايرهما وصيغة
ماعدا الثلاثي الى افعل وافتعل ونظايرهما والى صيغة يفتعل وينفعل و
نظايرهما ومنهم من قال فعل ويفعل على الوزن والعلم يؤول بصيغة
المشهور وصاحب المغني ان وزن مجهول الماضي ومجهول المضارع وفيه
نظر لان فعل المشهور بوزن مجهول ماضي مجرد الثلاثي لا مجهول مطلق ولا يقع
المفعول الثاني الظاهر انه عطف على الكلية ولا يبعد ان يجعل تحت
الشرط اي شرطه ان لا يقع المفعول الثاني من باب علمت مقاما مقام
الفاعل واحترز به عن باب اعطيت فان له حكما آخر سيجيء ولم يرد باب
علمت افعال القلوب بل كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند الى الاول وقيل
انما لم يقع لئلا يلزم كون مسندا ومسندا اليه وتعقبه الرضي بمنع بطلان
اللازم بوقوعه في المجتنى ضرب زيد عمرا فان الضرب مسند اليه لاعجبني ومسند
الى زيد ووقع بان المراد بالاسناد نسبة بحيث يصح السكوت
عليها فنسبة المصدر ليست اسنادا والمصدر المذكور ليس مسندا
بل منسوبا ونحن نقول هذا الدفع يلوح عليه اثر الاهمال وان اجتمع عليه
جم غفير من فحول الرجال اما اولا فلان المفعول الاول القائم مقام الفاعل
مسند اليه لا اسناد بين تامين فاذا جاز ذلك فليجز مسندا ومسندا اليه

لاسناد بينا

لاسناد بين تامين واما ثانيا فلان المفعول الثاني لاسم المفعول من هذا الباب
ينبغي ان يقع موقع الفاعل لان اسنادا اسم المفعول كالمصدر ثم نقول الوجه
في عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل انه متوخر عن المفعول الاول رتبة
فلو وقع مقامه لصار مقدما رتبة وايضا وقع كون المفعول الثاني من باب علمت
مسندا وكون الاول مسندا اليه ظاهر بخلاف كون المفعول الثاني من باب اعطيت
مفعولا والاول فاعلا لانه امر خفي يحتاج الى تامل بل الى رجاع ولا الثالث
من باب اعلمت لو اكتفى بقوله ولا الثالث اذ لا ثالث الا لباب اعلمت
ووجه ان الثالث من باب اعلمت نفس الثاني من باب علمت لان همزة
الافعال يزيد المفعول الاول والمفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني
او كالمذكور من المفعول الثاني والثالث ولا يخفى ان المفعول له والمفعول معه
اوضح في هذا الحكم حتى اختلف في المفعول الثاني والثالث وجوز بعضهم
وقوعه موقع الفاعل اذا لم يلتبس الاول بالثاني مثلا فالاحق ان يشبه
المفعول الثاني والثالث بهما دون العكس ولك ان تجعل كذلك
متعلقا بقوله لا يقع مرتبطا بالاربعة ويكون المعنى ولا يقع تلك الاربعة
كذلك اي مثل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه في حذف الفاعل
والاقامة وظاهر العبارة ان المفعول له لا يقع مطلقا وهو الذي حققه
الرضي حيث قال انما لم يقع المفعول له لان نائب الفاعل يجب ان يكون
كالفاعل من ضروريات الفاعل وكثيرا ما يكون الفعل بلا غرض بخلاف
المصدر والزمان والمكان فانه لا يكون الفعل بدونها غالبا فلا يقال جيء للسمن
وقيل انما لم يقع المفعول له مقام الفاعل لان نصبه علامة العلية فاذا رفع
لم يعلم ~~الظرفية ويكن~~ رفعه العلية واورد عليه ان نصب المفعول فيه

قيام نائب

وانما وقع المفعول الثاني من باب اعطيت
مع انه متاخر رتبة لان تاخره ليس كتاخر
ظهور تاخره لان كون المفعول الثاني من باب
اعطيت مفعولا والاول فاعلا لانه
امر خفي يحتاج الى تاويل وارجاع نسخ

ايضا علامة الظرفية فاذا رفع لم يعلم الظرفية ويمكن دفعه بان النصب
علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعلم قصد الظرفية لا باس به لانه لم يقصد
الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفية فعلوم من نفس الكلمة بخلاف
المفعول له انما نعلم كقصده فلو رفع لم يعلم علية ولم يعلم ان الاسناد الى العلة
وعلى هذا القول يجب تقييد المفعول له بكونه بغير اللام وانما لم يقع المفعول معه
لانه لو وقع مع الواو لزم دخول الواو بين المسند والمسند اليه ولو وقع
بدونه لم يعلم انه مفعول معه كذا قيل ونحن نقول الفاعل محذوف نسيا والمفعول
معه لافادة مصاحبته مع معمول الفعل فحذف الفاعل يستعقب حذفه فلا يمكن
وقوعه موقع الفاعل ولا يقع خبر كان ايضا مقام الفاعل خلافا للفراء فيه
مطلقا وللكسائي في الجزء الجملة اذ هو يجوز كيني يقام دوما كيني قائم
لا تقول استغنى المصنف عن التعرض له بقوله في التعريف كل مفعول
حذف فاعله لانا نقول كما يسمى مرفوع كان منصوبه سهما وخبر اسميان فاعلا
ومفعولا وعليه جرى المصنف حيث ادخل اسم كان في الفاعل وقال في تعريف
الفعل الناقص ما وضع لتقرير الفاعل على صفة على ان اخذ المفعول في تعريف مفعول
ما لم يسم فاعله لا ينفي نيابة غيره مقام الفاعل وقد اجاز الكسائي نيابة التمييز واذا
وجد المفعول به بلا واسطة حرف الجر تعين اي للوقوع وقيل للقيام مقام الفاعل
وقيل للاسناد اليه والمتبادر من سياق الكلام ما ذكرنا وذلك التعين تعين
وجوب عند اكثر البصريين وتعين اولوية عند بعض متأخريهم والكوفيين
لقيام غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وقد ورد به بعض القراءات
الشاذة وكثير من الاشعار تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في داره اي تقول مثل هذا التركيب الذي قاله العرب فالمثال ما ضوق وان

كان

كان وجدانك المفعول به وقولك المستقبل فلذا قال فتعين زيد وثم لم يعرف ذلك
قال الماضي بمعنى المستقبل لينتظم الكلام بمعنى تعين زيد مع وجود الظرفين والمصدر
والجار والمجرور قس قال كرر مثال المفعول فيه وفات مثال المفعول بواسطة وتوهم كان جعل شرك
المفعول به باللام شاهدا على ان الممنوع عن الوقوع مطلق المفعول له عنده وتوهم والمنصوب
بتقدير الجار سوى المفعول فيه ملحق بالمفعول به عند غير الجزولي وانما يختار المفعول به لان
وضع الفعل المجهول على ان يكون مسندا الى ما وقع عليه اسناده الى ما وقع فيه
والى ما وقع له والى الواقع لتنزيله منزلة ما وقع عليه مع وجود المفعول به وقصد
افادة الوقوع عليه لا معنى لتنزيله منزلته اذ هو كالجمع بين الحقيقة والمجاز
وهذا هو التحقيق وان خلا عنه بيانهم وقالوا ذلك لان المفعول به اشد اتصالا
بالفعل بعد الفاعل وما قيل تعين المفعول به لان الاصل الحقيقة وانما يصار الى المجاز
عند تعذر الحقيقة ففيه ان معنى هذا الكلام انه اذا ارادا اللفظ بين الحقيقة
والمجاز يرجح الحقيقة ويتعين لا لانه انما يؤتى بالمجاز عند تعذر البيان بالحقيقة
بالحقيقة ونبه بتقييد الضرب بالشديد على ان المصدر لا يقع ما لم يزد على
مفهوم الفعل لعدم الفائدة وهذا لا يختص به بل كذا المفعول به والظرفان
والجار والمجرور فلا يقال ضرب شيء او في مكان او في زمان لكن هذا بحث
لا يتعلق له بمفعول ما لم يسم فاعله بل لا يجعل جزء الكلام ما لا يفيد فلذا لا يهتم المصنف
ببيانه ولا يجوز نيابة الظرف الغير المتصرف مما يلزم نصب على الظرفية
او جر بمن ويستفاد ذلك من التعريف لا يفيد انه يجب اقامته مقام الفاعل
في الاعراب وذلك الظرف لا يتحمله وان لم يكن اي المفعول به فالجميع سواء في الوقوع
موقع الفاعل كما ان الجميع سواء في عدم الوقوع مع المفعول به يرجح البعض الجار
والمجرور وبعض الظرفين وبعض المفعول المطلق

المصدر لا ينوب من الفاعل ما لم يزد على مفهوم الفعل وكذا المفاعيل الباقية

المفعول معه لا ينوب

والاول في باب اعطيت اولى من الثاني والمراد بباب اعطيت
ماله مفعولان لا اسناد بينهما وحق التركيب ان يذكر قبل قوله وان
لم يكن لانه من مسائل المفعول به وفي بعض الشروح هذا عند امن من اللبس
نحو اعطى زيدا درهما واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا
هذا وفيه نظر لانه لو قيل اعطى زيدا عمرو ولا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول
اول والمتاخر مفعول ثان لو كان على النصب اقول لا مثال فالمثال الصحيح اعطى موسى
عيسى فانه لا يعلم ما اقيم مقامه الا بالتقديم ويجب في هذه الصورة تقديم الاول
على الثاني فالاول متعين لكونه قائما مقام الفاعل ومنها اي المرفوعات المبتدا و
والخبر شبههما بالتسمية على ان المبتدا احقه التقديم ومناط الفائدة هو الخبر حتى
كانه الخبر الذي هو كلام يحتمل الصدق والكذب او كانه نقل الاخبار والاعلام
والمص جمعهما تنبيها على شدة اتصالهما لكونهما معمولي عامل واحد وكمال
اشتباك احكامهما حتى كان جنسهما جنس واحد وقد فات المص هذا المعنى
في اول المرفوعات والا لقال ومنه الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله كيف
واتصالهما اكثر من اتصال المبتدا والخبر حتى عدا واحدا وجعل مفعول ما لم يسم
فاعله فاعلا واكثر احكامهما مشتركة بينهما وقد زاد في التنبيه على اتصال المبتدا
والخبر جمعهما في حد واحد وقال هما الاسمان المجردان للاسناد ولم يتميز به
عن الخبر ولا القسم الثاني من المبتدا عن القسم الاول والخبر عدل المص عنه
وعرف كلا منهما بتعريف على حدة وقال فالمبتدا هو الاسم حقيقة او حكما
نحو ان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمراد بالاسم ما
يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة كما يوهمه البيان والا لخرج عن التعريف
ضارب زيد قائم الا الا ان يقال لا صفة الا وهي جارية على موصوف

محقق

اي مفعولي اعطيت عين البناء به اللبس

المبتدا وخبرهما

٦٤

محقق او مقدر فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم
ما يقابل الصفة كما هو الظاهر والتباين بين قسمي المبتدا ح اظهر المجرد اي
المسلوب عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا فان قولنا
زيد جرد عن ثيابه مفهومه العرفي انه لا ثوب له اصلا فلا يرد ان التجرد عن
العوامل لا يقتضي الا نفي العوامل لا نفي العامل مطلقا لان انتفاء الجمع لا يقتضي
انتفاء الجنس والتجريد وان يقتضي سبق الوجود لكنه استعمل هنا لتنزيل
القريبة من الفعل منزلته وقيل لتنزيل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق
فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم وقوله المجرد عن العوامل اللفظية اخرج
معمولات العوامل اللفظية من الاسماء وتخصيصه بنوعي المبتدا يخرج الحد
عن الحفظ عن خلل الابهام وعن الاطراد لانه يدخل الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله ومن حفظه راعى انعكاسه لئلا يخرج نحو بحسبك زيد وما في الدار من احد
مع انهما مبتدآن ومنهم من يعرف في المثالين بانهما مجردان حكما لان العاملين
زائدين في حكم العدم وفيه انه يلزم ان يدخل المجرور ان من حيث هو مجرور ان
والتحقيق ان قيد الحيثية معتبرة وحسبك من حيث انه مرفوع مجرد ومن
حيث انه مجرور غير مجرد وقوله مسندا اليه لاخراج الاسماء المعدودة وخبر المبتدا
لكن يخرج القسم الثاني من المبتدا ايضا فلا دخاله قال او الصفة الواقعة وقيل
هذا القسم ايضا مقصود بالاخراج بقوله مسندا اليه لان المبتدا لفظ مشترك
بين معنيين لا يمكن جمعهما في حد واحد فالمذكور في مقام التعريف حدان للمبتدا
لمعنى المبتدا ويجب اخراج كل فرد من المحدودين عن تعريف الاخر والاظهر
ان المبتدا اسم لمفهوم واحد هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه
مسندا اليه وكونه صفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر

فالصواب او صفة واقعة بالعطف على مسند اليه وهو مشتمل على افادة
ان هذا القسم ايضا مجرد عن العوامل اللفظية والمراد بالصفة اعم من المشتق وغيره
نحو اقرشي انت وبالوقوع بعد حرف النفي اعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو انما قائم
الزيدان فانه في حكم ما قائم الا الزيدان ونحو غير ضارب زيد عمرا فانه في تاويل ما ضارب
زيد فان غير ما سوف على الزمن قد مضى بالهم والحزن والواضح المختصر بعد النفي
والوقوع بعد الف الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو هل قائم زيد
فان هل في الاصل بمعنى قد لازمة لهمزة الاستفهام ثم حذف همزة الاستفهام
لان هل تذكرها ثم شاعت في معنى الاستفهام ونحو متى قائم زيد فانه في معنى
اقائم زيد اليوم او غدا الى غير ذلك والواضح المختصر بعد الاستفهام قال الرضي
يريد بالظاهر ما كان غير مستكن سواء كان مظهرا او مضمرا كقولك بعد ذكر
الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا هذا وفيه انه يجب
ان يقال اقائمان لانه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وليس هذا من مواضع
الانفصال الا ان يقال من مواضع الانفصال ان يلزم من الاستتار الالتباس
نحو اضارب انت واهاك انما يلزم الالتباس بالاستتار نحو زيد في اضاربه
هو الانفصال وانا لم يلبس طرد الباب كي جوز عند زيد ضاربه هو
مع عدم الالتباس لوجود الالتباس في زيد عمرو ضاربه هو لو اورد متصلا و
يشكل بعد التوبيخ باقائم وضارب زيد فانهما تنازعا في زيد وايهما اعمل فالآخر
رافع للمستتر وهو مبتدأ لا وجه لرفعه سوى الابتداء وما قائم زيد وضارب
فان ضاربا مبتدأ كقائم مع كونه رافعا للمستتر واورد اقائم ابواه زيد فان زيد مبتدأ
واقائم جزؤه قدم عليه مع صدق التعريف وزاد ابن مالك لاخراجه وصف
الظاهر بكونه مغنيا للصفة عن خبره في جعل الكلام تاما ولا يغني ابواه قائما عن

المبتدا

وفيه بحث لان اقائم ابواه بمنزلة اقائم ابواه فالحق ان يلتزم كونه مبتدأ دو
كون الخبر جملة والثاني وفيه سواء انه مبتدأ اضطرارا اذ لو وجد وجه لرفع
قائم في اقائم الزيدان سوى الابتداء لم يحكم بانه مبتدأ وفي قولنا اقائم ابواه زيد
يمكن تصحيح رفعه بانه خبر المبتدأ فلا وجه ويمكن دفعه بان هذا القسم المبتدأ
اضطراري في بعض المواضع وبعد القول به بالاضطرار قبوله في بعض مواضع
الاضطرار فيه دفعا للتحكم كما في اقائم زيد بقي انه لو كان اقائم ابواه زيد من
هذا القبيل وكان الخبر جملة يصح زيد اقائم ابواه كما يصح زيد اقام ابواه الا
ان يقال لما كان في صورة الخبر المفرد لم يجوز مثل زيد قائم وا قام الزيدان
وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز فيه الامران خلافا للكوفيين لانهم
يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر الظرف
لم يقل فان كانت مفردة لانتقاضه باقائم الزيدان فان قائم مفرد لكن
لا لمطابقة مفرد فهو مبتدأ لا محالة واحترز بمطابقة المفرد عن مطابقة
التثنية نحو اقائمان الزيدان فانها ح خبر لا غير ولم يقل فان كان الظاهر
مفردا لانتقاضه بقولنا اطالع الشمس فان الظاهر فيه مفرد ولم يجز الامران
لتعينه لكونه فاعلا يمنع تذكير طالع عن كونه خبرا فمن فسر مطابقة بكونها
مفردة غفل قال الرضي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اما ان تكون
مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا والاولى تحتمل وجهين والثانية
مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعد
غالبا والاظهر انها خبر لما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ على لغة يتعاقبون فيكم
الملائكة بعد كلامه وينتقض بامر وربها الزيدان فان الصفة مفردة دون
ما بعدها ولم يتعين لكونها مبتدأ بل لكونه خبرا وبا طالع الشمس فان الصفة

والمسند اليه في مفردان ولا احتمال ولا يشكل بقوله تعالى اراغب انت
عن آلهتي لانه يتعين فيه الصفة للابتداء ولا يلزم الفصل بينها وبين معمولها
باجنبي بعد المبتداء جوز الكشاف كون انت مبتدأ بجعل عن آلهتي يتعلق بمحذوف
اي ترغب عن آلهتي ثم كون الصفة مبتدأ ارجح لاغنائه عن الحذف بقي انه يشكل
بقولنا اقائم رجل فان رجلا يتعين لكونه فاعلا لامتناع كونه مبتدأ
لنكارة الصرفة لانا نقول لا منع من نكارة المبتدأ في الاستفهام يقال ارجل في
الدار وهل رجل في الدار صرح به الرضي لانا نقول كلامنا مع المص حيث
لم يجعل وجود الاستفهام مصحح بل الهمزة مع ام وقولنا امرور بزيد فان
مرورا يتعين لكونه مبتدأ لان الجار والمجرور لا يصلح لكونه مبتداء ويصلح لكونه
مفعول ما لم يسم فاعله ثم نقول لا ينحصر جواز الامرين فيما اذا طابقت
مفردا فانه يجوز الامران في اجريح هذا لاستواء المذكر والمؤنث في فعيل
بمعنى مفعول وههنا ابحاث مهمة بعضها فائض وبعضها مستفيض ابحاثك
لا الغرض ولا المستفيض الاول ان الاصل في المبتدأ ان يكون مسند اليه مستحق
للتقديم بحسب اصله اذ الاصل المسند لا يستحق التقديم كذلك لان استحقاقه
التقديم لكونه عاملا وعلى كلام ليس بالاصالة فهو انما يستحق التقديم لعروض العاملية
له فالقسم الثاني مبتدأ اضطراري لانه لا يوجد وجه لاعراب اقائم الزيدان
سوى كونه مبتدأ حتى لو وجد لم يجعل مبتداء الا يرى ان بعض النحاة قال
اقائم الزيدان مرفوع بكونه خبر المبتداء محذوف واصله اقائمان الزيدان فحذف
المبتدأ ووضع الظاهر موضع المضمر دفعا للالتباس وتبعهم المحقق التفتازاني
في أفحوى نقول لا بد من التكلف ان يقال الزيدان مبتدأ خبره اقائم ترك
المطابقة لكونه على صورة المسند الى الفاعل ان غير في

والثاني غير قائم

ای شهرة

غير قائم الزيدان مرفوع ولا وجه لرفعه الا الابتداء ولا يصدق عليه شيء من
التعريفين والجواب عنه ان اعراب خبر مستعار من المبتداء لان الصفة التي هي
مبتداء بعده لا الخبر بالاضافة اليه تحمل اعراب المبتداء ونظيره غير في المستثنى حيث
اعرب باعراب المستثنى لما اضيف اليه والجر المستثنى به وبهذا اندفع ان من المرفوعات
والمنصوبات ما لم يدخل في افرادها المضبوطة الثالث ان اسم الفعل مرفوع
بالابتداء عند المص كما حققه في بعض تصانيفه فينتقض به تعريف المبتداء الا
ان يقال لعله ترجح حين تاليف هذا الكتاب عنده المذهب الآخر من كونها منصوبة
المحل على المصدرية او رعاية بناء الاعراب كافعال اقيمت مقامها الرابع ان قولهم
اقل رجل يقول ذلك خارج عن قسمي المبتداء مع ان الاصح انه مبتدأ لا خبر له
لانه تمام بما اضيف اليه لانه في معنى قل رجل يقول والتزم فيه نكارة المضاف اليه
ووصفه بجملة فعلية لمشابهته برب وكان المص ذهب الى القول الآخر لابي
علي ان الخبر محذوف اي اقل رجل يقول ذلك موجود والى قول الآخر ان الخبر يقول
ذلك ويرد شيئا منهما ما اورد الرضي على الآخر لابي علي انه يقول العرب اقل رجل
يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولنا اقل رجل يقول الا زيد موجود لان اقل بمعنى النفي
ولا ريبة في صحة ما رجل يقول ذلك يقول الا زيد موجود او ما رجل يقول ذلك
موجود الا زيد الخامس ان مما الذي عد مبتدأ قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه و
الخطيئة المسند اليه ثم كل شيء على ما في القاموس قالوا عده الصفة في معنى
الفعل اي تخطئ وبندر يوم لا اصيد فيه فينتقض به تعريف المبتداء وليت
شعري لم لم يجعلوا خطيئة خبر يوم لا اصيد فيه ولعل المص اطلع على هذا فلم يبال
به وعند البعض كلمات الشرط مبتدأ لا خبر له ذكره الرضي في بحث تنكير
المبتدأ لكنه ضعيف لا يبالي به وستعرف ما هو التحقيق السادس انه ينبغي

الا وجه يقوم ذلك

سند البعض كلمات مبتدأ لا خبر له

ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في اقائم زيد كما لم يجز في زيد قام لالتباس المبتدأ
بالفاعل فيجوز كون زيد مبتدأ في اقائم زيد دون قام زيد تحكم ويمكن ان يجاب
عنه بان باب اداء المقصود مع احتمال طريق الافادة لا يعاب وانما المراد دو
التباس المقصود وزيد قام لافادة القيام مع التاكيد بخلاف قام زيد واما اقائم
زيد سواء كان زيد فاعلا او مبتدأ فبمعنى واحد لا يقال زيد قائم ايضا يقرب
زيد قام في التقوي لانا نقول لا معنى للتقوي في الاستفهام انما هو في الخبر لكنه
لا يتم في اقائم زيد ويرد عليه انه لا يجب التقديم في زيد قام فالاوجه ما قيل لا يجوز
التباس الطريق المقصود بما هو ارجح منه لانه لا يلتفت الذهن الى المقصود
اصلا بخلاف ما اذا تساويا فان المخاطب يحمل الطريق المقصود محتملا
والمبتدأ في قام زيد التبس بالراجح الذي هو الفاعل لخلوه عن خلاف الظاهر بخلاف
المبتدأ فانه يكون على خلاف الاصل من تقديم الخبر واما اقائم زيد فكون المسند
مبتدأ خلاف الاصل ككون المبتدأ مؤخرا السابع ان العامل في المبتدأ والخبر
على المذهب الصحيح الابتداء وعرف بكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للا
سناد اليه كما في القسم الاول من المبتدأ وكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية
لاسناده الى شيء كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه منتقض بكون الخبر مجردا
عن العامل اللفظي لاسناده الى شيء فالتعريف الواضح المختصر تجرد المبتدأ عن
العامل اللفظي ومن لم يرض بكون ما يعد مؤثرا امرا عدميا بعدم صحة كون العامل
للوجود عدميا فلا يحسن تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلة طرفه
بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ولا يخفى
ان قوله للاسناد اليه او لاسناده لغو في تعريفه اذ هو في التعريف المشهور
لاخراج تجرد الاسماء المعدودة وليس لها كون في صدر الكلام تحقيقا او

تقديرا

٦٧

قد يعود ضمير الصفة الى [illegible]

او تقديرا الخبر هو المجرد المعهود اعني المجرد عن العوامل اللفظية المسند به
اي الذي التصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر
اشد منه بالمبتدأ وقيل الباء للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظه ما به يسند
معناه الى المبتدأ وقيل اي المبتدأ ابدل الى بالباء فرقا بينه وبين المبتدأ او في
ان الفارق فالبس الباء بمعنى الى احتمالي المسند على ضمير لام الموصول في المسند وعدمه
في المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة الاشتمال والى علامة الخلو واذا جعل
الضمير الى المبتدأ استغنى عن قوله المغاير للصفة المذكورة ولا فائدة له الا مجرد مزيد
توضيح لكن لا يتجه النقض بيضرب في يضرب زيد لانه وان كان مجردا مسندا به
لكنه ليس مسندا الى المبتدأ واذا جعل الضمير الى اللام يدخل في المجرور المسند به يضرب
في المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله المغاير لها مما لا بد لاخراج
الصفة ويبقى يضرب ولا يندفع الا بتقدير الكلام المجرد بقرينة ان الكلام في اقسام
الاسم ولا يتجه على النص خروج الخبر جملة لانه في تاويل الاسم عنده وان ابى عنه
الرضي ولولا الخبر الجملة اسما فكلام يتم حصر الكلام في المركب من الاسمين
والمركب من فعل واسم واصل المبتدأ المسند اليه وهو المحكوم عليه في هذا
الباب ونبه بكثرة الاطلاق المطلق عليه انه بمعنى المشتهر للمبتدأ وينصرف
المطلق عند اطلاقه التقديم قيل لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف
متأخر وجودا لا محالة فذكر اولا ما هو الاصل ونحن نقول لان الابتداء الذي هو
العامل التقدم والكون يتحقق مع ذكره فتقديمه على الخبر بتقديم العامل على الخبر
والاصل في العامل التقديم والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون قائم زيد
وفي الدار زيد فاعلا ومن ثمة جاز في داره زيد خلافا للكوفيين لان
في داره ضمير التقدم ومرتبة التقدم على زيد ومن جوز في داره زيد

يوجب الكوفيون تقديم المبتدأ

من جوز في داره قيام زيد وفي دار ياغلام هند ومنهم من منعه لان المضاف اليه
المبتدا ليس مرتبة وينفر الجواز ما ورد في كلامهم في الكفانه درج المتيت وامتنع
صاحبها في الدار وقد سبق ما يتعلق بهذا المقام من الشرح ورفع الابهام والاعتراض
والاحكام يجب الخوالت ذكاء اولي الاحكام قال الرضي ينبغي ان يخالف ابن جني
والاخفش في امتناعه قلت لو كان مذهبهما تجويز الاضمار قبل الذكر لكانا مخالفين
ولو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كانه يجتنب الفعل اينما وقع فلا لشدة
اقتضاء الفعل المفعول كما ادعاه لا يقتضي تقديمه على المبتدا بل اتصاله به وهذا لا يلزم
كونه مقدما رتبة على الضمير هذا والتذكير لحسن الترتيب كان مقتضيا لتاخيره الى قبيل
قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام لا لتقدم قوله واذا كان المبتدا لا
هذا المقام كما وهمه الرضي لان مباحثه قوله او كان الخبر فعلاله وقوله واذا تضمن الخبر المفرد الى
والاول يقتضي تقديم النكرة المخصوصة والاخير ان تقدم الخبر المفرد والجملة والاصل
في المبتدا التعريف قال المص لانه المحكوم عليه والحكم على الشي بعد معرفته ونقضه الرضي
بالفاعل ونحن ننقضه بالمحكوم به والاقرب ما ذكره الرضي ان الاحتراز عن تنكيره لئلا
يلتبس الخبر بالصفة الآن يقال يندفع الالتباس بايراد ضمير الفصل وقد يكون المبتدا
نكرة اذا تخصصت بوجه ما اي بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه
الرضي بقولهم كوكب انقض الساعة ومثله بقر تكلم وبقوله تعالى وجوه يومئذ
ناظرة وبان لا تخصص عند المخاطب في وجوه ذكرها الا في قوله تعالى ولعبد
مؤمن وقوله سلام عليك بل لا تخصص فيه ايضا اذ ليس معنى سلام
عليك سلامي عليك اذ لا يصح ذلك في ويل لك لانه لا يصح ان يراد به ويلي
لك ونحن نقول لك الاصل في المبتدا التعريف لان جعل الشي مبتدا يقتضي
كونه مستحقا للتقديم في الكلام وجزأ اهم هو مناط الافادة متى كان

ويمكن ان يقال ان المبتدا اذا كان نكرة يكون الخبر الذي هو الحكم والاصل ان المبتدا الا الخبر النسبة بالصفة

التعيين

التعيين والتخصيص في الجزء الاكثر كان الفائدة اوفر فالمحكوم عليه انما
يكون اهم من المحكوم اذا كان معينا والا فمناط الفائدة المحكوم به الذي
فيه تقييدات ففي الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالي بكون
المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فاصل المبتدا ان يكون معرفة حتى يستحق التقديم
واذا كانت نكرة فالضابط في كونها اهم احد الامور الستة على ما ضبطه
المص فان وجدت سائغا فعليك ان تزيده عليها ولا مراء للمص معك
فيه واما ما خرج عن الضابطة فربما يقع مبتدا بجعل المقام اياها اهم ولا
يرد نقضا على الضوابط وقد افادك ما بيناه لك ان الفعل يستحق
التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا كلام ظاهري عاطل عن
حلية التحقيق واما الوجوه الستة لا يفيد منها التخصيص
اعني تقليل الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه بان المراد بتخصيص النكرة
بوجه تميزها عن النكرات باحد الامور الستة لا تقليل الاشتراك
ولو سلم فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما بان يتنزل
منزلة المخصوص في الفائدة ولذا استعمل التخصص المبني عن التكلف
ولما كان التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك حقيقة مما لا سبيل اليه في بعض
وسيلة اصعب من ان يرتكبه عاقل وتكلفه اكثر من ان يتوهم تالفه من الالفة
اعرضنا عنه بالمرة واكتفينا ببيان كون المسند اليه اهم في هذه الصور
فاعلم ان مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما تخصص بقيد صفة
كانت او مضافا نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل
مني لتقييد الجنس يوجب الاهتمام به وجعله مناط الحكم بخلاف
الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به وبهذا اندفع انه لا يعقل صحة

حيوان ناطق كذا وعدم صحة انسان بل ترك كذا وارجل في الدار ام امرأة
يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيينه وما احد خير منك يوجب الاهتمام
لغنائه بعمومه عن المعرفة وشر اهر ذا ناب يوجب الاهتمام به لانه يحصل
بتقديمه يحصل التخصيص المطلوب لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدأ يفيد
التخصيص والحصر وفي الدار رجل للنكارة الصرفة للمسند اليه يفيد
الاهتمام بالخبر وجعله مناط الفائدة بخلاف قائم رجل فان الاهتمام
بقائم يوجب جعله مبتدأ فاذا لم يجعل مبتدأ وجعل خبرا بلا ضرورة لم يكن
مهتما به بخلاف الظرف فانه يمتنع جعله مبتدأ او يراد بقوله سلام عليك
كل دعاء بالخير او الشر كويل لك فان مدار الفائدة هو هذه النكرة ويفيد
كالمعرفة مع نكارة فان المخاطب يسلم باي سلامة كانت ويهلك باي
هلاك كان والمشهور انه تخصص بالمتكلم لانه لكونه مصدرا الاصل
فيه النصب مقدر في اصله سلمت سلاما عدل الى سلام عليك للاستمرار
والاختصار واورد عليه الرضي ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك
وماخوذ من سلام عليك فلا يصح جعله بتقدير سلمت لانه يصير المعنى
قولي سلام عليك عليك وليس كذلك يريد انه لا معنى لهذا التركيب وهو ظاهر
وقيل يلزم تكرار الخطاب في كلام واحد ودفع بان عليك الثاني لتعيين
الخطاب الاول المحتمل الصالح له ولغيره وسيفاد وجه اخر من اول كلامه
وهو ان سلمت محدث بعد سلام عليك فلو كان تصحيح سلام عليك
بتقدير سلمت لزم الدور ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قولي
السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس
لانه اذا كان سلمت ماخوذا من السلام عليك والسلام عليك

لكونه

يمتنع جعل الظرف مبتدأ

لكونه مصدرا منصوب الاصل محتاجا الى تقدير سلمت لزم الدور وقال الرضي
الاصل سلمك الله سلاما بمعنى جعلك الله سالما فهو مخصص بالنسبة
الى الله تعالى عنه ولا يبعد ان يقال المراد سلام مستمر عليك فهو مخصوص
بوصف الاستمرار والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب به في الاغلب
ثبوت الوصف الذي مبدأ الخبر نحو زيد قائم فان المطلوب به معرفة
ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لا يؤثر في تعريف القيام وقد
يكون معرفة بشرط تعريف المبتدأ عند غير سيبويه او بشرط احد
الامور الثلثة عند سيبويه تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو من
ابوك فان من عنده مبتدأ خلافا لغيره او افعل تفضيل هو مبتدأ
جملة هي صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ
خلافا لغيره ولغة الفارسية تساعد غيره حيث يجيء فيها كسب
پدر او بهتر است از و پدر او والخبر قد يكون جملة غير الاسلوب
حيث اتى بجملة اسمية على خلاف وقد يكون المبتدأ نكرة تنبيها على بعد كون
الخبر جملة حتى يحتاج الاخبار عنه الى تاكيد لا يحتاج اليه ووقوع المبتدأ
نكرة مخصصة لان التخصيص يقربه الى التعريف او قصدا الى جعل عبارة
الحكم مثالا وهي مؤولة بالمفرد عند المص ولذا حكم بان الكلام لا يتاتى الا
من اسمين او فعل وكلم والرضي يمنع تاويلها ويذهب الى انها على حالها
خبر ولم يقيد الجملة بالخبرية ردا على الانباري وبعض الكوفيين لظهور
فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا للتنافي بين الخبر والانشاء لانهم
توهموا خبر المبتدأ قسيم الانشاء واوهمهم الاشتراك اللفظ ولا يقيد
القسمية ردا على ثعلب حيث لم يجوز زيد والله لاضربنه واكتفى الرضي

قد يكون الخبر معرفة بشرط

الانشاء يكون خبره

بحث جملة الشرطية

في منعه بانه لا منع ولم يظفر بشاهد وقد شهد القرآن لنا حيث قال الله
تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس الجملة الانشائية الواقعة
موقع الخبر في تقدير القول حتى يؤول الى الخبرية خلافا لابن السراج
فان قلت المبتدأ كالخبر في وقوعه جملة مؤولة بالمفرد نحو تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فلم خص هذا الحكم بالخبر قلت لاختصاص ما فرع عليه نحو زيد ابوه
قائم او زيد قام ابوه اشارة الى استيفاء هذا الخبر قسمي الجملة اعني الاسمية
والفعلية ولم يمثل بالشرطية لانه لا يخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط
قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية ولاختيار هذا المذهب حصر
الكلام في الاسمية والفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وهذا كلام ظاهري
بناء على وجود الفعل في اوله لكن التحقيق هو ان الحكم هو ما هو في الجزاء
فالمدار على الجزء الاول له في الاسمية والفعلية او بين الشرط فالجزء الاول
هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الاسماء الشرطية فقال الرضي جعل بعضهم

اسماء الشرطية

الخبر مجموع الشرط والجزاء والاندلسي على ان الخبر الشرط وحده لانه ربما يخلو
الجزاء عن الضمير هذا ولا يخفى ان دليله لا يفيد كون الخبر المجموع وانما يفيد كون
الخبر مجرد الجزاء على ما نقله صاحب اللباب عن البعض حيث قال الخبر عند
البعض الجزاء والشرط من تتمة المبتدأ كالصلة بالقياس الى الموصول
وله ان يرد خلوه عن الضمير بانه يرتبط بالمبتدأ بتعليقه بما هو من تتمته
كانه قيل في قولك من يكرمني فانك تشكر من يكرمني تشكر باكرامه ولا توجيه
لدعواه الان يقول هذا المثال في قوة انك تشكر ان زيد يكرمني فيجعل
حرف الشرط المضمن من دواخل الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون في
ان زيد قام او يفرق بين الحرف المضمن والمصرح في تجويز تقديره من

دواخل

۷

من دواخل الاسم لكمال امتزاجه بالكلام فلا بد في عائد اليه للتفريع على كون
الخبر جملة ووجه ايجابه العائد على ما قيل ان الجملة لاستقلالها لا ترتبط بالغير
فلا بد من رابط وفيه نظر لانه ينتقض بربط خبر ضمير الشان به من غير
رابط ويطلب الاسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها كطلب

الخبر المشتق وما في حكمه وجامد اريد به معنى المشتق وجملة لا بد فيها من رابط

الجمل من غير تفاوت فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب اتحاده مع المبتدأ
او اتحاده بما يتعلق به فالمختلف في ذلك الاتحاد كالمشتقات
وما في حكمها كبصري ورومي وجامد اريد به معنى مشتق كقولهم هذا القاع
عرفج كله اي صلب كله لصلابة العرفج وهو شجر ينبت بالسهل ومضمون
الجمل الذي هو الخبر في الحقيقة لا بد له من عائد لان علامة اتحاده مع المبتدأ
اسناده الى ضمير المبتدأ وعلامة اتحاده مع المتعلق اسناده الى المشتمل على
ضميره بالاضافة اليه او بملابسة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد
قام وزيد قام ابوه وغير المختلف الذي ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدأ
لا يحتاج الى العائد كالجامد الصرف الذي لا شائبة فيه من الاشتقاق نحو زيد
انسان والفرس حيوان والكسائي حكم بوجود الضمير في كل خبر حتى انه
جعله مستترا في هذا اسد وكان منشأه عدم تنبهه لكون قولهم هذا عرفج
كله مؤولا والاصل في العائد الضمير اذ هو الموضوع لهذا الغرض واما ما قال الرضي
انه الذي يقدره ارباب الميزان بين المبتدأ والخبر فيقولون زيد قائم في تقدير
زيد هو قائم لانه ليس ضميرا بل حرفا ومعناه بالفارسية است ولو كان
العائد هو هذا الرابط لم يكن خبر ضمير الشان ايضا بدونه وقد يعدل عنه
الى الاسم الظاهر الذي هو مدلوله مدلول المبتدأ بعينه للتفخيم في السعة
نحو الحاقة ما الحاقة وفي الشعر مطلقا بشرط ان يكون بلفظ الاول الا ان الله تعالى عن

بالحاقة

عند سيبويه وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره سواء كان بلفظ الاول
اولا قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من
احسن عملا ومنع البعض في غير تفخيم مطلقا ولم يرضه الرضي لوروده
وقد يعدل الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدأ نحو نعم الرجل زيد فان زيد من افراد
الرجل المراد به الجنس ونحو واما القتال فلا قتال لديكم فان بهم لا لاستغراقه
استوى على المبتدأ وبهذا عرف ان نعم الرجل زيد ايضا من جملة وضع الظاهر موضع الضمير
وان نائب الضمير ليس اللام كما توهم بل شموله للمبتدأ ووجوب العائد في المبتدأ فيما
اذا لم يكن الجملة من افراد المبتدأ نحو زيد قائم فان ما بعد الضمير فرد منه والمفرد المتضمن
للضمير يجب مطابقته للمبتدأ الا فيما يستوي فيه التذكير والتانيث كالفعيل بمعنى
المفعول والفعول بمعنى الفاعل والتثنية والجمع ايضا نحو المصدر المأول
بالصفة فانه لا يطابق المبتدأ وروينا لكن في الكشاف انه يجوز عدم المطابقة
في صفة على زنة المصدر فتذكر في القاموس لا بد لا فراق ولا محالة هذا والظاهر
لابد الظهور تعلق الجار به وكونه خبر مضاف قال الرضي يجب حرف مثله عن الظاهر
وتعلق الظرف بمحذوف اي لابد حاصل منه وقال يجوز تعلق المجرور بالحاصل
الذي وقع جزا من مصدر يتعدى بذلك الجار بخلاف الصفة فنقول لا تثريب
حاصل عليكم ولا تقل لا مثرب عليكم بل يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف اي
مثرب موجود يثرب عليكم وذهب ابن مالك الى انه حذف تنوينه تشبيها بالمضاف
وحكي عن بعض البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي بالمنفي المبني ولم يستحسنه
الرضي لوجوب اعراب المشابهة بالمضاف بلا خلاف وقد يحذف العائد من الخبر
الجملة وحكم سيبويه بضعفه في غير الشعر ويرده وقوعه في القرآن قال الله تعالى
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه كما ذهب اليه الجار في تقديره

ولكن

ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى الصبر والغفر فكانه قال
ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور قال الرضي حذفه قياسا عند الكل في موضع وهو
ان يكون مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ فيها
جزءا من المبتدأ نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين والاظهر جعل المحذوف
صفة للمبتدأ بجعل المعرف في حكم النكرة كما في امر على اللئيم يسبني ولك ان تجعل حالا
وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا قياسي قال الله تعالى وكلا وعد
الله الحسنى وقال الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا وقال قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وجعل ابن مالك هذا اي ما جعل مشابهة
الكل في العموم والافتقار في حكمه نحو ايهم ضربت وخص ضعف الحذف
بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف وللعائد في الصفة و
الحال والصلة احكام اخر ستعرف كلا في محله ان شاء الله تعالى والحذف في غير ما ذكر
سماعي والكوفيون لا يجوزون في غير الشعر ويرده القرآن وما اي خبر وقع
ظرفا اي منصوبا بتقدير في او حالا جارا او مجرورا انما قلنا من البصرة بخلاف
انا به بتقدير مجرور به فانه ليس بخبر ظرف بل الكل الخبر مجرور والظرف حقيقة
في المنصوب بتقدير في مجاز في الجار والمجرور من قبيل عموم المجاز في الكل وقد
نبه بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هو الظرف كما هو مذهب ابي علي لا العامل
المحذوف كما ذهب اليه غيره لكن شارح لان الخبر لا يقع ظرفا بل ظرفا مع فاعله
المقدر فيه وهكذا الخلاف على عاملي معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك واقعا
فالاكثر اي اكثر النحويين انه مقدر بجملة اي على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر
انه مقدر بجملة اي مؤول بجملة لان التقدير يستلزم التأويل وفرق بينه وبين
قولنا المقدر جملة ومن لم يتنبه للفرق اشكل عليه ان المقدر عند ابي علي

المفرد المتضمن للضمير يجب مطابقته للمبتدأ الا ...

بحث لابد

اي قال ...

حذف ضمير منصوب للكل اجماعي

الخبر الظرف عامله مقدر اعلا والمحذوف عند غيره

السيرافي قدر العامل والضمير وبعد حذف العامل والضمير منتقل للظرف وهو الاصح

وهو الاصح بمجرد العامل دون مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف خلافا
للسيرافي فاحتاج الى تغيير العبارة فقال بتقدير بفعل ولم يعرف انه فاسد والصحيح
المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من خبر دخله الناسخ والصفة والحال
كالخبر ولو جعلت كله ما كناية عن الخبر حقيقة او حكما لدخل الجميع في البيان
والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التي لا يخلو منه فعل نحو الكون والحصول
والاستقرار قيل ولذا سمي مستقرا والاظهر انه سمي مستقرا لانه استقر فيه الضمير قال الرضي
وقد يكون عامله المحذوف خاصا نحو من لك بالمهذب اي من يضمن لك
وذلك عند قيام الدليل ولا يجوز ذكر هذا العامل اصلا خلافا لابن جني
ولا شاهد له ثم المقدر جملة انه لا بد للظرف من عامل فلا بد من تقديره و
الاصل في العمل الفعل وفيه ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا يستدعي عاملا
قويا ثم ملاحظة كونه خبرا اولى والاصل في الخبر الافراد وان المسند اليه
اقوى ركن في الكلام فاقتضاه اشد من اقتضاء الظرف واحق بالاعتبار
وهو يقتضي خبرا مؤدا والظرف عاملا فعلا وحق المقدر مفردا ان المقدر
خبر الاصل فيه الافراد وفيه ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل رعاية لامر لفظي و
سد لخرم قاعدتهم فرعاية ما دعا الى تقديره اولى من رعاية كونه خبرا فان قلت
لا شبهة في انه قد يكون المقام للاستمرار المنافي لتقدير الفعل نحو الحمد لله فكيف
ذهب الاكثر الى تقدير الفعل مطلقا قلت كانهم اختلفوا في ان الاصل كونه
مقدرا لجملة او مفرد ومما ينتقل اليه الفهم المنتقل والذكاء المشتغل ان مثل
هذا الخلاف ينبغي ان يكون متحققا في مثل ارسلها العراك ومررت به
وحده فان الاصل في الحال الافراد وفي العامل ان يكون فعلا وفي جعل اسم الزمان
والمكان خبرا مباحث مهمة فاعلم ان العين والحدث المستمر لا يخبر عنهما بالزمان بلا واسطة

في لفظا

ثم صح

قد يكون المحذوف خاصا

اسم عين

لفظا او تقديرا فلا يقال الارض يوم الجمعة وطلوع الشمس يوم السبت لعدم
الفائدة الا ان يشبه العين الحدث المتجدد في الاختصاص ببعض الازمنة نحو الهلال
الليلة الفلانية والزمان الخريف والكوكب هذه الليلة ونحن في شهر كذا وفي
اي شهر نحن وجعل ابن مالك والرضي اقسام الخبر عن العين ثلثة عين يشبه
الحدث وعين عام لظرف خاص او لما يسال به عن خاص وقد سبق الامثلة ونحن
ادرجنا الكل في ما يشبه الحدث المتجدد فيتقضى ما هو الحق ولا تمكن بالتردد اذا
اخبر عن الحدث المذكور فان كان مستغرقا للزمان يذكر في مقام الاخبار او الانشاء
نحو صومي يوم السبت وسيري شهر وكان الظرف نكرة فالاغلب رفع اسم الظرف
وجعله مستغنيا عن تقدير عامل اما للتجوز في الاخبار بادعاء اتحاد الظرف
صار عين الحدث مبالغة في الاستغراق واما لتقدير الزمان في جانب المبتدأ واما
لتقدير ذو في جانب الخبر ولا يجوز النصب بجعل الظرف نائبا عن الخبر والجر
بذكر في خلافا للكوفيين فانهم يوجبون تقدير في اذا لم يجعل بنفسه
خبرا لزعمهم ان ذكره يوجب البعضية وان كان معرفة فالوجوه الثلثة فلا خلافا
للكوفيين في الجر كما مر وان لم يكن مستغرقا لذلك الزمان فالاغلب ما سوى المرفوع
باتفاق من الفريقين واذا اخبر عن شيء بالمكان الغير المتصرف فيلزم النصب
او الجر بمن فيما سمع فيه دخول من نحو زيد عندك وبالمكان المتصرف النكرة يترجح
الرفع نحو انت مني مكان قريب بمعنى مكانك مني او انت مني ذو مكان قريب
عند البصريين ويجعل المكان بمعنى المتمكن عند الكوفيين ويترجح غيره في المعرفة
ولا يختص الرفع بالشعر وبما كان المبتدأ ايضا مكانا نحو داري خلفك الا عند الكوفيين
ولو اريد بالاخبار بالمكان قرب المنزلة وبعدها وهو مقصور على السماع نحو
انت مني مزجر الكلب اي مهان وانت مني مقعد الازار ومقعد الخاتن

ومعقد القابلة اي قريب م انت منى مناط الثريا اي بعيد فالرفع اولى
فى البعد والنصب فى القرب واذا جعل الخبر كل من الظرفين لارادة تعيين
المسافة من قرب او بعد كان يقال انت منى بريد وداري منك فرسخ
ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة سير ليلة فمنى
متعلقا بمدلول الخبر اى بعيدة منى يجب الرفع على ما فى الرضي ويترجح على ما فى
التسهيل ومما يشتبه بخبر الظرف المنصوب قولهم انت منى فرسخين و
ليس به بل المعنى انت من الشيائي فى فرسخين من سيري يعني ليس
تعهدك على بعد مارنا فرسخين ونحو داري خلف دارك فرسخين فانه حال
من فاعل الظرف عند المبرد والجمهور على انه تميز عن النسبة اي تباعدت
فرسخين فهو من قبيل امتلاء الاناء ماء واذا كان المبتدأ مشتملا على ما اي
معنى له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام من الاستفهام والتمني والترجي والعرض

ما يجب له الصدارة

والشرط وانشاء التكثير قيل انما كان للمغير الصدارة لانه لو اخر لم يعلم السامع
انه متعلق بما قبله من الكلام او بما بعده فيتشوش فهمه وهذا الوجه لا يجري
فيما لا يأتي بعده كلام والاوجه ان يقال اذا لم يكن المغير فى اول الكلام يفهم
منى يجب الرجوع عنه بعد سماع المغير فيكون كمن سلك طريقا يجب
عليه الرجوع عنه ولا يخفى انه يتجه على ثاني الوجهين ان الخبر الجملة المشتملة
على المغير ايضا يغير معنى الجملة نحو زيد اقام ابوه فانه تصير الجملة انشائية
فيجب تقديمه ايضا الا ان يقال الانشاء لا يكون خبرا بل مقول قول هو
الخبر والتقدير زيد مقول فى حقه اقام ابوه ومن موجبات التقديم التي
فاتت المص كون المبتدأ ضمير الشان او ما حكمه من مبتدأ آخر عنه بجملة هي
عينه نحو كلامي زيد قائم على ما فى التسهيل وكونه مقرونا للام الابتداء

ضمير الشأن وما عليه لام الابتداء
يجب تقديمها على خبرها

نحو لزيد

٧٤

نحو بعد الا واعراب الثانى نحو الا الشعر
وما بعد معناها او الفاء كذا

نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا فى السعة نحو ما زيد الا قائم بخلاف الشعر
فانه جاء فيه فيا رب هل الا بك النصر يُبتغى عليهم وهل الا عليك
المعول وكون الخبر بعد معنى الا وكون الخبر بعد الفاء نحو الذى يأتيني فله درهم

معنى الشرط الابتدا

ويمكن ادخاله فى الاشتمال على ما له صدر الكلام فان المبتدأ ح يتضمن معنى الشرط
وكونه الذى يخبر به عن شيء كما ستعرفه فى باب الموصول فى مسئلة الاخبار
بالذين وكونه مضافا الى المشتمل على ما له صدر الكلام ويمكن ادخاله فيه
لان ماله صدر الكلام يسري فيه بالاضافة او ينتقل اليه ولهذا جاز تقديمه
ومما يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ نكرة هي اسم التفضيل لخبر معرفة
والجملة صفة نحو رجل افضل منه ابوه عندي فانه يصح عنده كون المبتدأ
نكرة بخبر معرفة فى هذه الصورة وفيما تضمن الاستفهام وغيره يجعل المعرفة
مبتدأ وقد اختار المص مذهبه حيث قال نحو من ابوك ويمكن ان يقال
لم يختر المص مذهب سيبويه بل خالفه فى كون المتضمن للاستفهام نكرة بشاهد
الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اي رجل ابوك حتى يكون
نكرة بل اهذا ابوك ام ذاك فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدأ بالمفرد كما

ينبغي ان يقيد المفرد ١٢ اه

سيقيد الخبر فان المبتدأ الذى هو جملة اذا اشتمل على ما له صدر الكلام
لا يجب تقديمه قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام
لم تنذرهم لا يؤمنون قال جار الله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به
كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو وارتفاعه على انه خبر ان والجملة فى موضع الرفع
على الفاعلية او الجملة فى موضع الابتداء وسواء خبر مقدم والجملة خبر ان
قلت قد انسلخ عن الهمزة وام معنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستواء
فى علم المستفهم اي سواء فى عدم النفع الانذار وعدم المستويين فى

في محل كذا ذكره جار الله ولك تقوية ايجاب التقييد بان المقتضي
لما له صدر الكلام واجب التقديم وان اخرج عن معناه الا يرى وجوب
تقديم من في قوله تعالى من فرعون مع انه لا قصد الى الاستفهام بل الى
التهويل وكذا كم في قوله كم دعوتك مع ان التقديم القصد الى الا
ستبطاء او كانا معرفتين بخلاف اذا كان احدهما معرفة فانه يتعين
المعرفة فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدأ الا في الصورتين
عند سيبويه او متساويين اي نكرتين متساويين في صحة الوقوع
مبتدأ ولم يكتف بقوله او متساويين مع شموله المعرفتين لتساويهما
في صحة الوقوع مبتدأ لئلا يوهم التساوي في مرتبة التعريف ولم يبال
بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب
التقديم كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في مرتبة التعريف
لا يسبق امر النكرتين المخصصتين قال الرضي وكان ينبغي ان يقيدهما
بانتفاء القرينة على المبتدأ اذ لو كان قرينة يعرف بها المبتدأ في الصورتين
لا يجب التقديم المبتدأ اذ وجوب التقديم ليعرف بتقدمه ولا يلتبس بالخبر
ولذا قدم الشاعر الخبر مع تعريفهما في قوله شعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد وقوله شعر لعاب الافاعي القاتلات لعابه
اذ كون المقدم احق بكونه مشبها به قرينة على كونه خبرا قلت ما ذكره حق
لكن ما ذكره من الشعر لا قرينة فيه على كون المؤخر مبتدأ لجواز كون التشبيه
فيه مقلوبا للمبالغة ولو قال او متساويين في الوقوع مبتدأ واكتفى به
لكان تاما وقد جمع الصورتين ابن مالك حيث قال يجوز تقديم الخبر
ان لم يوهم ابتدائية الخبر وهو متحقق لفظا ومعنى اما لفظا فلان كون الابتداء

مصدرا

مصدرا ليغني عن الباء المصدرية وتاء ثانيه واما معنى فلانتقاضه بقولنا اقائم
زيد فانه قائم على زيد مع ايهام ابتدائيته مثل افضل منك افضل مني لكونهما م
تساويين في العموم او في التخصيص فافهم او كان الخبر فعلا له اي فعلا للمبتدأ
يعمل فيه الرفع او النصب لو اخر في بادي الرأي فاحترز بقوله فعلا عن الصفة
نحو اقائم زيد فان الخبر صفة للمبتدأ يعمل فيه الرفع في بادي الرأي مع انه مبتدأ وبقوله
له عن زيد قام ابوه فانه لو اخر زيد لا يكون قام فعلا يعمل الرفع فيه في بادي الرأي
فدخل في القاعدة انت قمت فانه لو اخر انت كان قام عاملا للرفع في انت
لكونه تاكيدا في بادي الرأي وقولنا موسى ضرب عيسى فانه لو اخر موسى كان
ضرب يعمل فيه النصب في بادي الرأي وخرج الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه
لو اخر لم يكن الزيدون معمولا في بادي الرأي لانه يلزم الاضمار قبل الذكر
فيجب تقديم الخبر فيه ولهذا جعل السيرافي الذين ظلموا مبتدأ في قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ودخل ايضا نحو قولهم في بيته يؤتى الحكم
فان الحكم لو كان مبتدأ لا يصح تقديم يؤتى لانه فعل لم يعمل فيه الرفع لكونه مفعول
ما لم يسم فاعله في بادي الرأي فمن قال وجب التقديم لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل
فقد قصر رأيه ولو عللنا بامتناع التقديم في الزيدان قاما والزيدون قاموا و
وعليه اعتماد الرضي يراد بالفعل له الفعل الصادر عنه او الواقع عليه ويعلل امتناع
التقديم بالتباس بالعدل وفيه رد على ابن الانباري حيث جعل الحكم
في المثال مبتدأ واصل هذا المثل على ما زعمت العرب عن لسان البهائم انه قالوا
ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان حكاية
الى الضب فقال الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك
لنختصم اليك قال عادلا حكما قالت فاخرج الينا فقال في بيته يؤتى الحكم

وقالت اني وجدت تمرة قال حلوة فكلي قالت فاختلسها الثعلب
قال النفـ بقي الخبر قالت فلطمت قال الحقك اخذت قالت فلطمني قال
حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث امراة حديثين فان ابت
فاربع فذهب كلها امثالا قال جار الله قوله حدث امراة الخ يعني كرر
الحديث للمراة لنقصان عقلها فان لم تفهم بالتكرار فامسك في القاموس
ربع كمنع توقف وانتظر وتحبس وقد يروى فاربعة يعني اذا كررت
ولم تفهم واجعل التكرار مضاعفا ولا تنزد نحو زيد قام ولو كان مذهبه وجب
التقديم في قولك الزيدان قاما لكان هو اولى بالتمثيل وجب تقديمه اي تقديم
المبتدا جواب للشرط الاربعة واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام اي كان
مشتملا عليه فسر التعبير الذي كان في المبتدا المتضمن لكن الاشتمال
خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ما له صدر الكلام جزء المعنى ولا يلزم بل
يجب التصدر في اقائم الزيدان واقائم زيد لاشتمال الخبر على ما له صدر الكلام وبهذا
ظهر ما في الرضي ان الخبر المفرد لا يجد من موجبات التصدر الا الاستفهام او الاضافة
الى ما تضمن الاستفهام ليس بالمرضي والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فلذا قال الرضي
يرد على قوله نحو ابن زيد ان خبر جملة عند الاكثر وكونه خبرا مفردا انما على مذهب
من يقدر المفرد واما على مذهب السيرافي ان الضمير حذف مع الفعل ولم ينقل
الى الظرف مع ان صحة ابن زيد متفق عليه واجاب نفـ ان كون ابن جملة
عرض له بوضعه موضع الخبر واما وضعه فعلى ان يكون مفردا فالمراد بالمفرد ما هو
مفرد بمقتضى وضعه واجاب غيره بان المراد المفرد صورة اذ الضمير المستتر
اعتباري لا يصير اللفظ معه جملة صورة وفيه نظر لانه يقتضي ان لا يصح
زيد اقام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ونحن نقول المراد الخبر المفرد ظاهرا

وجوب تقديم الخبر

وكون

٧٥

وكون ابن جملة انما هو من حيث التاويل كما افاده قوله سابقا مقدر بجملة وليس
قام مع الضمير مفردا لا جملة بل جملة بظاهره بقي انه يشكل بقولنا زيد ابن ابوه فانه
تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا او وضعا ما له صدر الكلام ولذا
قيد صاحب اللباب الضابطة فقال ويجب اي تقديم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا
للاستفهام محتويا على ضمير المبتدا ولقد احسن حيث بدل المفرد بالظرف فخلص كلامه
عما كان يتوجه على قيد الافراد الا ان يقال ابن ابوه جملة سواء قدر باسم الفاعل
او بالفعل لانه من قبيل الصفة الواقعة بعد الاستفهام الرافعة للظاهر وبهذا
استغنيت عما ذكره العباب ان تجويز هذا التركيب على تقدير اسم الفاعل لانه
وان كان مفردا لكنه في صورة الجملة فان قلت فكيف جاز تقديم الخبر نحو ابن زيد والمبتدا
يلتبس بالفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم في زيد قام
بخلاف ابن زيد على انه مثل اقائم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام وانما قيد
الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لا يقتضي التقديم على المبتدا لان
الاستفهام يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة او كان الخبر مصححا له اي للمبتدا اي جعل
المبتدا مبتدا صحيحا ولا خفاء ان الخبر الظرف مصحح بشرط التقديم لا التقديم
فلا حاجة الى اعتبار حذف مضاف اي كان تقديمه مصححا كما يشعر به تقدير الشروح
ولا حاجة ايضا الى اعتبار الحيثية في المبتدا اي مصحح للمبتدا من حيث انه مبتدا
كما في بعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف مصحح لكونه مبتدا مصحح للمبتدا
نحو في الدار رجل او لمتعلقه بالكسر كذا في الرضي اي لو كان لمتعلق الخبر ضمير كان
في المبتدا فهو عطف على قوله او كان مصححا له بتقدير كان والشرط من مواقع
حذف كان كما ستعرفه ولا ينبغي ان يجعل قوله لمتعلقه عطفا على خبر كان وقوله
ضمير عطفا على اسم كان عطف معمولين على معمولي عاملين واحد بحرف عطف

اذا وقع ابن ظاهره جملة مع

واحد لیستغنی عن تقدیر لانه ح یکون تحت قوله او کان ویکون العدیل
لقوله تضمن الامر المردد لاوجه لجعل المردد عدیلا دون کل واحد منهما وکذا قوله
اوخبرا عن ان جعل عدیلا مستقلا والظاهر من متعلق الخبر ماله تعلق المعنویة
وفیه امور احدها شموله نحو علی الله تعالی عبده متوکل وعلی الله تعالی فی عبده یتوکل
مع انه لا یجب تقدیم الخبر لامکان تقدیم المفسر بدونه الا عند الکوفیین سوی
هشام فانه یجب تقدیمه عندهم فیهما وعند الکسائی فی المثال الثانی دون الاول
لشدة اقتضاء الفعل المعمول دون الصفة فکانه متاخر عنه فیلزم الاضمار قبل
الذکر فی الفعل دون الصفة ولیس شیء منهما بشیء لان الاضمار قبل الذکر
یندفع بالتقدیم اللفظی وثانیها شموله نحو قرین کل رجل ضیعته وثالثها
انه یفید وجوب تقدیم الخبر دون تقدیم متعلق الخبر فیعلم منه وجوب
تقدیم ما یتعلق به قوله علی التمرة فی المثال المذکورة دون تقدیم علی التمرة وهو المطلوب
وما یعلم منه ثم وقد یحمل علی تعلق الجزء بالکل فیندفع عنه ما سوی الثانی نحو
علی التمرة مثلها زبدا کنایة عن کثرة زبد خلط بالتمرة لا ایقاع الظاهر علی التمر
بدون التاء لانه تعریف للتمر لا التمرة واحدة لانا نقول هو تعریف للتمر بانه علی کل
تمرة منه مثلها زبدا فتامل او خبرا عن ان ای ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ففی
عبارته مسامحة ولک ان تقول الخبر فی الحقیقة والحال خبر عن ان اذ معنی المثال
عندک تحقق قیامک والتحقق معنی ان وانما وجب التقدیم لئلا یظن ان المقام
مقام المکسورة فیذهب الفتحة الحقیقیة او یظن خطأ المتکلم او خطأ سماعه
لکن هذا اذا لم یکن ما یزیل ذلک الظن سوی تقدیم الخبر نحو اما انک قائم فنحو ‏ هذا اذا لم یکن علی اما انک الخ
مستحسن ولولا انک حقیق بالاحسان لاهنتک وما انک قائم حق علی
لغة تمیم وما ان انک قائم حق وما انک قائم الا حق وخرجت فاذا انک

قائم

قائم فاستثناء الرضی مجرد الواقع بعد الا قاصر لیس الا وقول ابن مالک او مسندا
دون اما الی ان وصلتها لا یفی بالاصلاح وزاد الرضی فی مواضع وجوب التقدیم
ما وقع المبتدأ فیه بعد الا او معناها وهو علی الحق لکن خطأ فی زیادة ما قدم للاهتمام
به لنکتة مما یتکفلها علم البلاغة فانه یجوز لا یوجب وجب تقدیمه ولم یخف ‏ ما بعد الا او معناه یجب تقدیم خبره
علیه وجه الوجوب وقد یتعدد الخبر ای خبر المبتدأ منه یعلم تعدد المعمول الثانی لکل
ما ینسخ الابتداء ولک ان تجعل الخبر اعم مما هو خبر فی الحال او فی الاصل فیندرج
حکم الکل فیه وههنا مباحث نفائس استخرجها القائض الفائض لیستمع به کل معتبر
ویأنس الاول ان العامل المعنوی لخفائه غیر قوی فتظن به ان لا یعمل فی معمولات
کثیرة الا انه علی خلاف ظنک یرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الف الف کانه للطا ‏ فته
شابه المجردات الغیر الفاترة عن الافعال المتکاثرة الثانی ان الخبر المتعدد
قد یکون واجب التعدد لکونه خبرا لمتعدد معنی نحو هما فاضل وعالم ولا بد من ‏ وجوب تعدد الخبر
العطف ولا یطابق المبتدأ لان ضمیره لا یرجع الی المبتدأ بل یرجع ضمیر کل الی
موصوفه فهو فی تقدیرهما شخص فاضل وشخص عالم والعطف لیس الا
صورة العطف اذ لیس لتشریک المعطوف والمعطوف علیه فی النسبة بل المجموع
من حیث المجموع منصوب والمجموع یستحق اعرابا واحدا الا انه اعرب کل جزء دفعا
للتحکم وحقق الرضی ان هذا الخبر خارج عن مبحثنا لان کلامنا فی تعدد الخبر عن مبتدأ
واحد وههنا تعدد المبتدأ لیس بشیء لان کلامنا فی انه یرتفع بالمبتدأ الواحد اثنان
بعد ان خبرین وهو من قبیل هذا القبیل وقد یکون واجب التعدد لیکون
المجموع حالا واحدا للمبتدأ الذی هو اول التعدد وذلک فیما ان ادعی ان یقوم
کل منهما بجزء من المبتدأ لتنافیهما فیحصل منهما صفة قائمة بالمجموع من حیث المجموع
قصد جعلها خبرا الا انه اعرب کل منهما دفعا للتحکم ولا تجوز فی الاسناد کما

لا يجوز في قولنا هذا ابلق فما في الرضي ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذا جاز اسناده
حال المتعلق المنفصل عن الشيء اليه فجواز اسناد حال الجزء اليه اولى وليس بشيء وكذا ما قال
صاحب اللباب ان هذا اسود ابيض مثلها افضل وعالم لانه يكذب به وجوب هذان اسودان
وابيضان وهؤلاء سود وبيض وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من
اجتماعهما حالة متوسطة مخصوصة باسم نحو هذا حلو حامض اي مز بالضم وهو
المتوسطة بين الحلاوة والحموضة قال الرضي في كل منهما ضمير للمجموع بلا كلفة لان
المجموع متصف بكل منهما ونظر التحقيق يعرف ان الضمير الذي تحمله الخبر معنا واحد
كما في المز انما اعتبر في كل منهما دفعا للتحكم ويجوز في هذين القسمين
العطف وتركه قال صاحب اللباب ويشهد بان الحلو الحامض في المعنى غير قولك
علمت هذا حلوا حامضا اذ لو كان متعددا لكان متعديا الى غلثة وهو خلاف
ما اجمعوا عليه وفيه انه منقوض بقولنا علمت زيدا عالما فاضلا مع ان الخبر
في قولنا زيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم منه تعديته الى ثلثة بل كون المفعول
الثاني متعددا وفرق بين تعدد المفعول الثاني والتعدية الى ثلثة توجب
مفعولا ثالثا تعدد المفعول الثاني فافهم فانه من دقائق الفوائد الذي لا يفهم الا الواحد
بعد الواحد وقد يكون جائز التعدد نحو زيد عالم فاضل فانه يصح الاقتصار على احدهما
ويصح فيه العطف الا ان المعطوف ينبغي ان يجعل من التوابع ولا يجعل من
الظاهر تعدد الخبر شرح الثالث ان التعدد اللفظي دون المعنوي لا يختص الخبر
بل يجري في المبتدأ نحو الحلو الحامض خير من الحلو وفي الفاعل نحو ترجح
الحلو الحامض على الحلو ومما يتوهم فيه تعدد الخبر زيد جامع نافع واخواته
وهو عند التحقيق تاكيد ومما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كل واحد على مبتدآت
واخبار فالمبتدأ الاخر مع الخبر خبر للسابقة وهكذا الى المبتدأ الاول

مبتدآت

ولذكر

٧٧

ولذكر الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل مبتدأ بعد الاول الى ضمير سابقه
فيقال زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه الى جملة واحدة تضيف
المبتدأ الاخر الى المبتدأ السابق والسابق الى السابق الى ان ينتهي وتحكم على
الاخير فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط كلها بعد
الخبر فيجعل الرابط الاول للاخر الى الاول زيد عمرو هند قائمة في داره بامره فضمير
قائمة لهند وداره لعمرو وامره لزيد كذا في التسهيل سهل على صاحبه شدائد
اليوم الطويل وقد يتضمن المبتدأ اي يكون فيه معنى الشرط اي معنى حرف
الشرط او الجملة الشرطية وهو سببية المبتدأ بما هو من ثمة للخبر على ما سيجيء في المتن
في بحث كلم المجازات وقد خفي في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله معنى اول
بما بكم من نعمة فاخبر انه من الله عند الله تعالى وقيل وجود النعمة معهم مع جعلهم انه من
عند الله سبب الاخبار بانه من عند الله تعالى والاوجه ان وجود النعمة سبب لكونه من عند
الله تعالى اذ الاتصاف بالكون من عند الله تعالى فرع الكون وكذا اخفي في قوله تعالى قل
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ الفرار ليس سببا للملاقات
واجيب عنه بما سبق وبان الواقع على كل حال يحسن ان يجعل جزاء لا بعد
حال من وجود الجزاء ليفيد وقوعه لا محالة وهو لا يحسن ولا يغني عن جوع
والله لا سببية للفرار وبهذا لا يحصل السببية فالجواب الاقرب انه يقال الفرار
من الموت سبب للملاقات لان الفرار يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر الموت
فيه والحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حقق الرضي بكلالات المقام
بالتمام فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر بشرط قصد معنى الشرط يعني مع القصد
ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم
كونه جزاء كذا شرحه الرضي وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه

اعراب

تضمن المبتدأ معنى الشرط

ثم نادرج الصحة لعوم لزوم القصد لا العدم لزوم الفاء مع القصد
وذلك المبتداء الذى يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى خبره الاسم
الموصول الكائن بفعل اى مع فعل صريح وذلك اذا كانت صلته جملة فعلية
وليس المراد الكلم المتصل بفعل لينتقض برجل قام عالم ولا موصول صلته فعل
حتى يكون مسامحة لان الصلة جملة او ظرف ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن
مع ظرف كائن مع الفعل لا محالة لانه مقدر بفعل لا محالة اذا كانه صلة لان الشرط
لا يقع ظرفا فلو لم يكتف بذكره يحمل الفعل على الفعل الصريح ولم يتناوله والمراد
بالظرف اعم من الظرف وما يجرى مجراه على ما عرفت سابقا او النكرة الموصوفة
بهما اى باحدهما على حذف المضاف كما يدل عليه المثال لا لان الراجع الى المعطوف
والمعطوف عليه بكلمة او يستدعى الافراد كما وهمه الهندى لانه يستدعى المطابقة
بما يقصده المتكلم فيقول جاءنى زيد او عمرو وعاقى البلد ولا يخفى ان بيان المص
للاسم المتضمن بمعنى الشرط المصحح لدخول الفاء فى الخبر بخروج المضاف الى النكرة
الموصوفة وخروج الموصوف والمضاف اليه عنه وكل خروج كل مضاف الى غير موصوف
بما ذكر لا بخروج مثل اما زيد فمنطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم
المبتداء اتصل بالخبر ونحن فى بيان دخول الفاء فى الخبر لا فى الجزاء وله مبحث اخر على انه
يمكن ان يراد بالصحة ما يقابل الوجوب ودخول الفاء فى هذا المثال واجب فى غير
الضرورة وفى غير مقول قول محذوف نائب المقول مناب نحو قوله تعالى اما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اى فيقال اكفرتم ولا بخروج من يضربنى فزيد قائم فانه داخل فى جزاء
من دون الدخول على الخبر فى اكثر الاقوال على ما عرفت ويمكن ادراج نحو الزانية والزانى
فاجلدوا فيه بجعل الفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما اى فيه ان اسم الفاعل فعل
ابرز فى صورة الاسم حفظا للفعل عن ان يدخل عليه ما هو صورة لام التعريف مثل

الذى

اما زيد فمنطلق

وقد تدخل الفاء على خبر كل اذا كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم بعضا وعنه لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى الموصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم رضى

جزء فاء خبرها تنقدر ويعدا ... القول

فاء فاجلدوا

الذى يأتينى او فى الدار فلكلها الاولى او الذى فى الدار لئلا يتوهم التردد فى
الصلة دون التمثيل فله درهم وكل رجل يأتينى او فى الدار فله درهم نوقش
فى المثال الثانى بانه ليس مثالا للنكرة الموصوفة لان المبتداء فيه هو المضاف
الى تلك النكرة لان الصفة تكون لما اضيف اليه كل لان المقصود وكل لضبطه
وحصره صرح به المص فى ايضاح المفصل ووافقه الرضى ولذا حكم المص ان قوله شعر
وكل اخ مفارقه اخوه ۝ لعمر ابيك الا الفرقدان ۝ شاذ حيث جعل الا الفرقدان
صفة لكل لا الاخ وبما قررنا بطل ما اجيب به ان الصفة بعد كل للكل صرح به صاحب
الضوء فى شرح تعريف الكلمة كل لفظة دلت على معنى فهى كلمة وصرح به
صاحب الكشاف فى الفائق فى بيان قوله صلعم الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت
فى الجاهلية فهى تحت قدمى هاتين حيث قال نعتين كانت لان يكونا صفة
لكل اذ لو كانت صفة لما اضيف اليه من الامور الثلثة لما صح الفاء فى الخبر فضمير
كانت لكل هذا والجواب عن المناقشة ان المراد بالنكرة الموصوفة اعم من
الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف اليه
فهو صفة لما اضيف اليه صفة له معنى ومثل بما هو الغالب فى المبتداء الذى
يصح دخول الفاء فى خبره من كونه موصولا مبهما ككلمات الشرط وكون فعله
مستقبل المعنى كما يجب فى كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتداء والكلم
المتضمن بمعنى الشرط عدم وجوب ابهام واستقبالية فعله وانه لا يجزم الفعل
المضارع ولا يدخل الفاء على غير ما فصل خلافا للاخفش فانه يدخله فى اى
خبر يريد وليت ولعل مانعان بالاتفاق لا يخفى ان هذا بحث قبل اوانه لانه
من مباحث خبران واخواتها ووجه المنع على ما ذكره المص ان ما بعد الفاء الجزائية
يجب ان يحتمل الصدق والكذب و خبر ليت ولعل لا يحتملهما ويبطله

سائغ الفاء

قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وله غير نظير وايضا هذا الوجه
لا يفي بالنواسخ كلها مع اشتراكها في المنع فالوجه الوجيه الوافي ان النواسخ
تنافي ما يقتضي الصدارة فلا بد في ما اعتبر فيه معنى الشرط وما تقيد منه ان الانشاء
المحقق في الحال لا يحتمل التعليق بشيء يتحقق في الاستقبال فلا يجي مع الشرط
ويتم قول المص بدفعه ان جعل الانشاء جزاء اما لتعليق الطلب فلا يتحقق
الطلب في الحال فالقيام للصلوة لجعل الشارع طالبا لغسل الاعضاء
واما للطلب المعلق فالمطلوب في الاية الغسل المعلق بالقيام وعلى
اي تقدير يصح جعل الانشاء جزاء ومن هذا نرى ائمة الاصول مختلفين
في ان تعليق الطلاق هل هو تطليق الان وفائدة التعليق تاخر الطلاق
او تطليق حين تحقق الشرط قيل جميع النواسخ سوى ان وان ولكن
مانعة بالاتفاق فلا وجه لتخصيص ليت ولعل واجيب بانه خصه بهذا الحكم
من الحروف المشبهة لا مطلق قلت المقصود لم لم يبين حكمه مع ساير النواسخ
لا انه لم جعل الحكم مخصوصا بليت حتى يجاب بان التخصيص اضافي وكيف
لا والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع ساير النوا
سخ يجيء عن المنصوبات فيبعد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بهما لا يبقى
النواسخ تخصيص الحكم بهما تصريحا لما هو يلحق به لان كما يفيده قوله والحق بعضهم ان
بهما والحق المالكي ان المفتوحة ولكن ايضا ورجح ابن مالك عدم منع ان
وان ولكن والحق معه قال الله تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم
ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه
وقال الان خفف الله ما فاتكم قالبا لكم ولكن ما يقتضي فسوف يكون وانما قال
والحق بعضهم لانه لم يتعين عنده من الحق اذ جعله عبد القاهر سيبويه خلافا

الكل غير اللائقة مانع

حذف المبتدأ

٧٨

للاخفش والعبدي وابو البقاء وابن يعيش الاخفش خلافا لسيبويه ولو قلنا انه تعين
عنده كما قال الرضي ان المص تبع عبد القاهر في الابهام للتحقير ولتشريف اللاحق
وقد يحذف المبتدأ لا لانه ركن من الكلام بل لقيام قرينة يفيد ان المحذوف
ما هو في شعر به كلام الرضي ان قوله لقيام قرينة لافادة ان لا حذف الا مع القرينة ضعيف
ومع القرينة لا يجب الحذف بل يحذف جوازا ثم كل من جانبي الجواز يحتاج الى النكتة
مرجحة تطلع في علم اخر ان ساعدك التوفيق ويجعلك صدق الهمة من رجال التحقيق
يقال قد اهمل وجوب الحذف وهو متحقق في مثل الحمد لله تعالى اهل الحمد بالرفع على
المدح والتقدير هو اهل الحمد فصحيحا ارفع اهل الحمد وفي نعم الرجل زيد على تقدير كونه
في معنى هو زيد وقد جوزه المص في بحثه ومنه تحقق الوجوب بجواز تصحيح الرفع
في المعطوف بجعله مبتدأ اي اهل الحمد هو وان المخصوص بالمدح متعين لكونه
مبتدأ ما قبله خبره كما حققه الرضي في بحثه فلا يفيد باحتمال كونه خبر مبتدأ
محذوف وفيه انه ينبغي كون المقطوع مبتدأ لاجماع النحاة على انه خبر المبتدأ
على ان جعله خبرا وفق ما هو اصله من كونه صفة وان تسوية المص بين كون
المخصوص مبتدأ وبين كونه خبر مبتدأ محذوف ينافي عدم اعتداده به الا ان يقال
قوله هو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف بيان للاختلاف لا للتسوية
وقد اثبت صاحب اللباب وجوب حذف المبتدأ بقولهم زيد الخبز آكل بنصب الخبز
فانه في تقدير الخبز هو آكل والا لم يتجه رفع آكله اذ لا يصح كونه خبر الخبز لان
الخبر هو المفسر المقدر ولا تاكيد لان المؤكد لا يحذف هذا وفيه انه تفسير
للخبر وعطف بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ ومما وجب حذف المبتدأ فيه
من انت زيدا اي من انت كلامك لزيد والاشهر فيه النصب والتقدير
من انت تذكر زيدا يقال فيمن ذكر عظيما بسوء وكان اصله ان رجلا لم يكن

وجوبه

له فصلة يسمى بزيد ولكان لهم رجل مشهور فقيل ذلك انكار التشبيه والبدء
في اعمال وجوب الحذف انه في كثير من بنيات المفعول به وبحث افعال المدح والذم
وبحث الوصف المقطوع فاقتدى بهم الا انه لم يبحث عن الوصف المقطوع وحذف
العامل في من انت زيدا بقي انه منه ما اخبر عنه بمصدر او انتصب وجب حذف
ناصبه نحو سمعا وطاعة فيقال سمع وطاعة اي امري سمع وطاعة وجب حذف
المبتدأ لان المقام مقام اعتناد بحذف واجب ومنه ما اخبر عنه بصريح في القسم
نحو في ذمتي لافعلن كذا اي ميثاق صرح بها ابن مالك في تسهيله كقول المستهل
هو الصبي الرافع صوته اول ولادته السنيرلمن رفع صوته لتعريف الهلال وبعضهم
فسر الهلال برؤية الهلال والتقدير كمبتدأ قول المستهل او كخذه مبتدأ قول
المستهل ويرجح الاول قلة الحذف والثاني مراعاة السوق الهلال والله ذكر
القسم انما النقل قول المستهل والتقدير هذا الهلال ونوقش الهلال هذا و
هي مزيفة بانه مثال لاثبات هو وبان ما وجد حين الاظهار اظهار المبتدأ في خصوصه
او نوعه نحو قول الحسن نعم وهذا نعم ومنهم من تصدى لبيان التقدير الهلال
لا يناسب المقام ودونه خرط القتاد ولا يخفى ان قول المستهل لاسماع
الطالبين حتى يتوجهوا اليه ويسالوه فيريهم الهلال بالاشارة وهو
ليس حين رفع الصوت به بل الى الهلال فتارة يقول رايت الهلال او الهلال
بالنصب وتارة يقول الهلال بالرفع فالظاهر ان تقدير الرفع راي الهلال
والخبر لقيام قرينة اذ لا يحذف نسيا جواز الحذف خرجت فاذا السبع يعني بعد
اذا المفاجاة والتقدير فاذا السبع واقف وفي الباب حذف الخبر بعد اذا قليل
حتى لم يوجد في النظم المعجز الا مذكورا قال الله تعالى فاذا هي حية فاذا هم
جميع لدينا محضرون فاذا هم قيام ينظرون اقل الحذف بعد اذا المفاجاة

للخبر العام

للخبر العام لان اذا يدل على وجود الشيء بغتة فيغني عن ذكر الخبر الذي هو مجرد
الاستقرار وشيء مما ذكره ليس مما نحن فيه وينبغي ان يراد باذا المفاجاة ما لم يقع
موقع الفاء الجزائية لانه كالفاء فكما لا حذف بعد الفاء لا حذف بعده والمثال مما نحن
فيه لو لم يكن اذا للمكان خبرا عن السبع او فبالمكان السبع وهو المذهب المنقول
عن المبرد وزيف بقولهم فاذا السبع بالباب واجيب بانه بدل ويحتمل الحال وزيفه
انه يلزم الاشتراك اذا بين الزمان والمكان وهو خلاف الاصل وانه يلزم قطع اذا عن
الاضافة مع عدم شيء من لوازم حذف المضاف اليه من البناء على الضم وتنوين المضاف
ووجود المضاف اليه في التقدير اي الجملة السابقة فيلزم ما سمعت من انتفاء لوازم
حذف المضاف اليه او ظرف للمفاجاة المفهومة اي ففاجات في وقت وقوف
وفاجات منزل منزلة اللازم فلا يلزم كون اذا مفعولا به لفاجات كما توهم من
قول المص ان التقدير فاجات وقت وقوف السبع فاعترض عليه بان اذا
لازم الظرفية وقول سيبويه انه يستعمل اسما فيقال اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وعلى
ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر غير موثوق به ولا يساعده استعمال العرب
ولك ان تجعل مفعول فاجات محذوفا للتحويل اي فاجات من الخوف
والسعل ما لا طاقة للتكلم به او ساعة الخ والفاء للسببية اي السبب
عن خروجي مفاجات السبع وقيل زائدة وزيفه الرضي بانه يكذب امتناع
حذفه وفيه انه لا تزييف في منع الاستغناء عن حذفه اذ لا مانع عن التزام زيادة
ومنع امر معنوي عن حذفه اقول المسئلة ورجح الرضي قول من جعله عطفا على
خرجت ووجوبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر
منه اي من هذا التركيب غيره اي غير الخبر فهذا التركيب من قبيل التراكيب التي
وتقديره منه اقيس من تقديره فيه وقيل ما مصدرية والمحذوف هو الوقت

المضاف اى وقت التزام غيره موضعه وجعل الرضى ما عبارة عن عبارة الخبر المستغنى
عن الحذف لكن فيه هجنة اذ لا يقال يحذف الخبر وجوبا فى خبر كذا ولما كان
التزام الغير فى موضع الخبر امرا مستوطا باعتبار العرب المعتبر ناسا احتاج الى
بيان مواضع التزام وهى اربعة اشار اليها باربعة امثلة حيث
قال نحو لولا زيد لكان كذا وقد فسر الضابطة المشار اليها به بمبتدأ كان بعد لولا
نقض بقول الشافعى رحمه الله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر
من لبيد وقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته فمنهم من اول مواد
النقض بجعل ما نطق خبرا حالا عن الخبر المحذوف اى ولولا الشعر بالعلماء
موجود حال كونه يزرى ولولا فضل الله حاصل كونه نازلا عليكم ولا يخفى انه تكلف
فى مواد كثيرة ومنهم من جعل القاعدة المشار اليها مبتدأ الخبر يدل عليه لولا اذ
لولا يدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود المطلق يحذف لا محالة لدلالة
لالته عليه والتزام الجواب موضعه ويساعده من اوجب الحذف
مطلقا لان لولا يدل على الخبر وهو الوجود والحصول ندلية
لا يساعده الحذف الا فى الخبر العام وفيه بحث لان لولا يدل على تحقق
الجملة الشرطية ويدل على حصوله مطلقا لا على حصول مبتدأ الجملة كما ان
لو يدل على امتناع الشرط لا على امتناع المسند اليه فلولا لا يدل على
الخبر بما هو فى ما ذكره من القاعدة ايضا ان وجوب الحذف انما يكون لقيام
القرينة والتزام موضعه سواء كانت القرينة نفس لولا او غيره فينبغى ان
يعتبر الضابطة مبتدأ الخبر يفهم من غير ذكره مع قيام شئ مقامه سواء
كان الخبر عاما او خاصا وههنا شبهة قوية يقتضى تغير الضابطة
مرة اخرى الا انه ذهب ابن مالك ان الخبر العام واجب الحذف والخاص

بدون

تنبيه على ولولا الشعر

٨١

بدون قرينة تمتنع الحذف ومعها جائز الحذف وغاية ما يتوجه به كلامه ان
يقال لم يعتبر العرب الجواب ملتزما فى موضع الخبر الخاص وفى جعل لولا زيد
لكان كذا من مواضع الخبر وفاقه ولمذهب الكسائى ان ما بعد لولا فاعل فعل محذوف
اى لولا وجد زيد ولمذهب الفراء ان لولا رافعة لما بعده لتنزيله منزلة الوجود
يفهم منها بلا مهلة ولا يريبك فيه ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعا
لان هذا السلب مختص بما سوى حرف ناب مناب الفعل عند من يجعل هذا
الحرف عاملا عمل الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء ويا زيد على مذهب المبرد
ومذهب الكسائى اقيس لان لولا كلو لم ولا ينفك عن الفعل كذا قيل ونحن نقول
لولا من كلم المجازاة والشرط لا اقل فيه من ان كونه فعلية اولى ويرجح
مذهب البصرى الذى اختاره المص بان حذف فعل الفاعل وجوبا لا يكون
بدون المفسر ولا لا محالة نيكر فى الماضى غالبا الا فى الدعاء وجواب
القسم فلا فى لولا لبس حرف النفى ضم اليه الا بل المجموع المجموع كلمة موضوعة لا
متناع التاخر لتحقق الاول ويمكن دفعه بان المفسر انما يجب لعدم فهم خصوص
الفعل من القرينة ويفهم الخصوص من لولا وبان الكسائى ان يقول يجب تكرير لا
الا فى الدعاء وجواب القسم لو لا على لا ان لا كالعدم لزوال النفى بدخول لولا
لان نفى النفى اثبات وضربى زيدا قائما فسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال
الرضى ومن تبعه بمبتدأ هو مصدر صريح او ما هو بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا
الى المصدر فانه فى المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول
او اليهما ويكون بعد ذلك حالا منهما او من احدهما كالمثال المذكور ونحو
اخطب ما يكون الامير قائما ويتجه عليه ضربى زيدا قائما شديدا وزيد
لدفعه كون ذلك المصدر عاملا فى مرجع ضمير هو ذو الحال ويرد عليه ضربى

مذهب الكسائى ومذهب الفراء فيما بعد لولا

يتركب من حرف ناب مناب الفعل ومن فاعله كلولا على مذهب الفراء وحرف النداء على مذهب المبرد

قائما لان المصدر لم يعمل في مرجع ضميره وهو ذو الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون
له مفسر ومرجع فالاولى ان يقال الكلام في مبتدء محذوف الخبر وبيان قاعدة
الوجوب فالمراد كل مبتدء محذوف الخبر هو مصدر الى آخره ولا يتجه ان الاضافة
الى الفاعل والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة الا يرى ان الاضافة
للمصدر الى شيء منهما في اخطب ما يكون الامير قائما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة
على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيدا قائما حصر الضرب في حال
القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم يكن
قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فلذلك المعرف بالاضافة كالتعريف باللام
فكما ان المعرف باللام عند عدم قرينة الخصوص لان التعريف بالاضافة كالتعريف
باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة
على ان في هذا الكلام امر الاشتمال على ما لا يضبطه المقال وكيف لا والمصدر المضاف
الى المعمول لم يشترط فيه عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة
فان منه اقتضاحتي هذه البكر شابة ولا معنى فيه للاستغراق ومنه غلبة رجل
وهو اعلم البلد باحثا فالحصر المراد المتفق من النحاة في هذه المبتدء ينبغي يوجد في
تقييد الحكم بالحال وبجعل هذا التركيب متعارفا في نفي المفهوم المخاطب للتقييد
وفي جعله من مواقع حذف الخبر رد على من قال هو مبتدء لا خبر له على طبق اقائم
الزيدان فانه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله او بمفعوله كما يتم الفعل المبني
للمفعول بمفعوله فمعنى ضربي زيدا قائما اضرب زيدا قائما ووجه الرد على ما ذكره
الرضي ان الحصر لاستفاد لا يكون بلحم الجنس الشامل للقليل والكثير مع افراده
وللاستغراق عند عدم قرينة الخصوص واذا كانت بمعنى الفعل يفوت وجه الاستفادة
وقد عرف ما يبطله مما قدمنا وعلى ما ذكره اللبيب ان الكلام لا يتم بدون الحال

ولذا

الحال مقدم على الخبر في هذه الصورة على مذهب الكوفيين

ولذا التزم ولو كان المصدر بمعنى الفعل لتم بفاعله ويرده ان الكلام لا يتم بدون
المستثنى اذ لا حكم في الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال في معنى المستثنى لا يتم
الكلام بدونه وفي جعله مما التزم في موضع الخبر غيره رد لمذهب الكوفيين حيث جعلوا
التقدير ضربي زيدا قائما حاصل بمعنى ضربي لان الحال متقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح
لان يقوم مقامه واما ما قيل ان الحصر المتفق يفوت اذا جعل قائما حالا عن المصدر
لان حصول المقيد لا ينفي حصول غيره فيدفعه ان التقييد لو كان لنفي مفهوم المخالفة
على ما حققناه كان الحصر باقيا في اوده محتمل لمذهب الاخفش وهو ان الخبر
المحذوف هو هذا المصدر بعينه فتقدير ضربي قائما ضربي ضربي قائما وتقدير ضربي
زيدا قائما ضربي زيدا ضربي اياه قائما وزيف بان حذف المصدر مع بقاء معموله لم يوجد
في كلامهم لانه في معنى ان مع الفعل مع بقاء المعمول لا يجوز لانه من قبيل حذف
الموصول مع بعض الصلة ولا جب البصريين وهو ان التقدير ضربي زيدا
حاصل اذ كان قائما حذف متعلق الظرف كما يحذف متعلقات الظروف
اذا كانت عامة ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لدلالة الحال عليه او فيه معنى
الظرفية فيبقى ضربي زيدا قائما كذا في الرضي والظاهر ان اذا ظرفية لا شرطية فقوله مع
شرطه ليس على ما ينبغي قال الرضي فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
وذلك لان ظاهر معنى قولهم حال اذا كان قائما معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف
ولا نظير له هذا وانكاره حذف اذا مع الجملة يرده تقدير الفاء الفصيحة بقولهم اذا كان
كذا فكذا والمناقشة بان كان ظاهرة في الناقصة مندفعة بوضع ثبت مكان
كان في بيان التقدير فيقول ضربي زيدا قائما تقديره ضربي زيدا حاصل اذا ثبت قائما لا بقوله
فذكر وفي جعل كان تامة انها لو كانت ناقصة لم يكن لالتزام تنكير المنصوب بعدها

جنة وجاز توجيه ولم يوجد مع الاشتراك فلم يكن جعل كان على الثانية مع هذا الداعي كلفنا
لانا نقول كفى توجيها لذلك الالتزام انه نائب عن الخبر الجملة على الاصح لا نقول
لما كان المتفق لان المراد حصر المصدر في تلك الحال فلا بد من جعله حالا لانا نقول
يحصل الحصر بجعله خبرا كما اضيف اليه الظرف كما لا يخفى قال الرضي اذا المحذوفة
للتكرار وهو كثير وفي القران غير يسير وقال بتقدير المقدر في المصدر الاستقبالي اذا وفي
الماضوي اذ وهذا وذلك ان تقدر في الكل اذ ضبطا للانتشار بحيث يكثر من
اذا واذ مع الآخر كثيرا وقد يجعل المقدر بحذاء اذا بتقدير الزمان في المبتدأ فيقال
التقدير زمان ضربي زيدا اذا كان قائما وفيه استعمال اذا اسما وقد عرف ما فيه وكل
رجل وضيعته في الرضي الضيعة العقار وهي هنا كناية عن الصنعة وهذا وكانه
جعله كناية لان كل رجل ليس له عقار وفي القاموس الضيعة العقار والحرفة
وفي العباب سميت الحرفة بها لانك ان تعهدها ضيعت وان تركتها ضاعت وفي الاساس
يقال ما ضيعتك اي ما عملك وصنعتك ومنه كل رجل وحرفته وكل ثوب وقيمته
وفي عده من مواضع وجوب حذف الخبر رد على الكوفي حيث جعل الخبر وضيعته
لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم كل رجل مع ضيعته بدون تقدير كذلك كل رجل وضيعته
ورفع ضيعته للخبرية لا لكونها تابعة لكن تحقق الواو لانه الخبر في الحقيقة الا انه
لما امتنع اعراب ما كان حرفا اجري على ما بعده وفي حذف نظيره وهذا يقتضي ان
يكون الواو اسما كالا الصفة ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الواو وان كانت بمعنى
مع يكون للعطف اذا لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو
واذا كان معطوفا لم يكن خبرا وهو ضعيف لان للكوفي ان يقول الواو يكون
للعطف اذا لم يكن ما بعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا بالخبرية وفيه
الضابطة المشار اليها بهذا المثال لكل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع وهذا بظاهره

يقتضي

يقتضي ان يكون التقدير كل رجل وضيعته مقرونان كما قدره به فورد عليه ان مقرونان
متاخرا عن قوله وضيعته فلا يصح ان يقوم وضيعته مقامه ولو قيل يقوم مقامه بتقدير
انه اخر بحذف انه لا يتم ح ما اورد على الكوفي في جعلهم قائما في ضربي زيدا قائما معمولا لا بعد في
اذ ح لا يصح جعله قائما مقام الخبر لتاخر الخبر الآن يقال ما اورد عليه لترجيح تقديرهم
عليه لا الابطال اذ لا خفاء في كون المؤخر عن الخبر اولى بالنيابة لاستغنائه عن
تقدير التأخر ومنهم من عدل عنه فقال التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان قوله
وضيعته عطف على الضمير المستكن في الخبر فيكون من تتمته وفيه حذف الخبر والمعطوف
عليه بخلاف التقدير الاول اذ ليس فيه الا حذف الخبر فلا ترجيح قال الرضي الحذف في هذا
الباب غالب لا واجب فيقال على رضي انتم والساعة في قرن والقرن الجمعة وحبل يشد به
بعيران وفيه انا لا نم انه قصد بالواو المقارنة في الحديث بقوله في قرن فعلى هذا
يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو وان سلم ان قوله
في قرن خبر بل حال كبيان مقدار المقارنة على ان المراد بالمثال المذكور ليس كل مبتدأ
عطف عليه بالواو بمعنى مع بل هو وهو نص في المصاحبة كما قيده به ابن مالك
في التسهيل والصفة نص في المقارنة دون السابقة وفي مثل كل رجل وضيعته
اشكال في تعيين مرجع ضمير ضيعته اذ لا يصح ان يرجع الى كل اذ لم يقرن كل
رجل بضيعة كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقارن لضيعة
ما صعب على الفحول ولم يجدوا بدا من القبول والجواب عنه ان كل رجل
اجمال الاسماء الظاهرة متعددة وكذا ضمير ضيعته اجمال الضماير متعددة كل
ضمير في هذا المجمل يرجع الى ظاهره في ذلك المجمل كانه قيل زيد وضيعته وعمرو
وضيعته الى ما لا يحصى فتامل وتعقل وتحسن الرؤية نحو ولعمرك لافعلن
كذا الضابطة المشار اليها بهذا المثال كل مبتدأ مقسم به صريح في كونه مقسما به

بحذف الخبر وهو قسم او اقسم لوضوحه بذكر المبتدأ وسد الجواب مسده فاذا لم يكن صريحا
فلك الخيار فتقول لعمر الله تعالى لافعلن فان قلت كيف جاز ذكر الخبر مع
القرينة ووجود ما يسد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا
يشكل عليك ما سمعت حاله المشهور ان العمر بالفتح والعمر بالضم كقفل وقفل
بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا الفتح لانه موضع التخفيف لكن في القاموس
هو بالفتح الدين ومنه لعمري ويحرك وفي الرضي وقد يقسم به للسؤال نحو لعمرك لا افعلن
اقول الحمل بالعمر المثال منه المجال فتامل وحرر متكلما بحسن المقال وتفعل الضوابط
المشار اليها اربعة وله خامس وهو ما انت الا سيرا ونظايره لم يذكره
للاعتبار بالبحث عنه في المفعول المطلق وسادس وهو زيد النحبر
اكله بنصب الخبر ولم يذكره لمثل ما عرفت وسابع استفيد من بيان الخبر الظرف
وقد يحذفان معا جوازا كقولك نعم في جواب ازيد قائم ولا يبعد ان يتوقع منك
السباق مما مر اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتدأ
وجوبا والخبر جوازا كقولك نعم العبد فانه في تقدير هو زيد مثلا لم يذكره هنا
لشيوع بيانه في بحث افعال المدح والذم خبر ان واخواتها اي خبر واحدة من
ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف اي بعد دخول احديها وقد نبه عليه بقوله
نحو ان زيدا قائم والظاهر بعد دخولها ولا يظهر ذلك بوضع المظهر موضع المضمر
وقد نبه بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند
مسند قبل دخولها وهكذا في نظايره ومن اقتصر على حذف المضاف في المعرف
فانه وحق بيان المعرف والمراد بامثالها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهته
الفعل فلا يدخل فيه لا لان لا لا يعمل لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف
في التحقيق وان تغايرا في انه لتحقيق النفي وان لتحقيق الاثبات ولم يعتبر الاصوات

لانها

لانها ستبين في قسم الحروف والتعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظة
بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعي الحرف
لان المؤنث حروف التهجي وكم من اشتباه منشاه اشتراك اللفظ
سوى الخفظ من الحروف وسوى الحفظ وفي عده من المرفوعات مطلقا بعد عد
خبر المبتدأ ترجيح مذهب البصري من ان رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول
وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف مذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا وهو
مذهب بعض اصحابه ان النصب جاء في خبر كلها قال ابن سلام في طبقات الشعر
انها لغة ردية قال شعر اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان
حراسنا اسدا والجمهور يؤولون امثاله بتقدير الخبر فيقولون في قوله ان حراسنا
اسدا في تقدير يشبهون اسدا والكسائي تقدير الخبر في اي تركيب كان واللام في
في المسند للعهد التقديري اي مسند الكلام الذي دخلت عليه وهو المتبادر وفي قوله
بعد دخولها ايضاح هذا المقصود وهكذا في سائر تعريفات اخبار النواسخ واسمائها
فاندفع بهذا ما صعب من الشكلات فيها من انتقاضها بمسندات وقعت في
مدخول النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام اندفاعا هو على طرف التمام ومنهم من
تكلف لدفعه بان المراد المسند الى الاسم ولا يلزم استدراك قوله بعد دخولها
كما توهم لجواز تقدير القيد بعد دخولها ويرد عليه ان زيدا قائم ابوه فان الخبر مجرد
قائم حيث اجرى عليه الاعراب وليس مسندا الى الاسم ولا يجاب بان المراد المسند
الى الاسم او ضميره او سببه لانه يعود اصل الشبهة بلا ارتياب بل لو اريد التكلف
للاتمام ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان قائم ابوه
في حكم المسند حيث اجرى عليه اعرابه دون يقوم ومنهم من يقول معنى الدخل
تحصيل اثر فيه لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى وامره اي خبر باب ان

كامر خبر المبتدأ قال الرضي اي شأنه وحاله في اقسامه من كونه مفردا وجملة
وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا او محذوفا ومذكورا وشرائطه من اشتراط
العائد في الجملة واشتراط حذفه بالعلم بعدا وفي جعل وجوب العائد شرطا والحذف
والذكر حكما تحكم فالاجمال خير من التفصيل الآتي تقديمه مستثنى من محذوف اي شأنه
مثل شأن خبر المبتدأ في جميع ما يتعلق به الا في تقديمه الامتناع فمن قال الاولى
الا في التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا تقديمه فقد وهم بناء على
توهم تقديمه قدرا مشتركا الا اذا كان ظرفا فان حكمه تقديمه في ذلك الوقت
ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا
لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح في انك في الدار ان في الدار اياك لان اتصال
الضمير المنصوب لعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصاله صرح به الرضي في بحث
ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قال الرضي حكم الخبر الظرف لان حكم خبر
المبتدأ في تقديمه فكما يجوز التقديم في في الدار زيد يجوز في ان في الدار زيدا وكما
يجب في قولنا في الدار رجل يجب في ان في الدار رجلا وهذا لا يتم على ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز ان من خصائص ان تصحيح تنكير المسند اليه نحو ان شواء و
نشوة وخبب البازل الامون من لذة العيش الفتى والفتى الدهر والدهر ذو
فنون فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها لا نقول اذا جعلت
حكمه حكم خبر المبتدأ لزم وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلم يتم لم يكن
هذا الحكم صحيحا لانا نقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر
كون الخبر مصححا للمبتدأ واذا كان ان مصححا لم يكن تقديم خبر ان مصححا فلا
يثبت من بيانه اشتراك هذا الوجوب بين التقديمين وللقائل ان يقول من
جملة احكام خبر المبتدأ انه اذا تضمن ما له صدر الكلام وجب تقديمه

وضبران

وخبر ان يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان
لام الابتداء له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان لام الابتداء خرج عن اقتضاء
الصدارة في باب ان فان قلت لو لم يتقدم الخبر في ان علامة محب زيد لزم
الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم في غير الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز لاستلزامه
تقديم الخبر الغير الظرف واللازم مم ولا بد من استثناء امور اخر وهو ان خبره لا
يتضمن ما له صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو
ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيد وانه
يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدأ وانه لا يصح كون خبره طلبا الا انه
عن قلة على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اي اذا كان اسمها
نكرة والخبر ظرفا بخلاف لنا مال ولنا ولد وانه يجب حذف الخبر في ليت شعري
ازيد قائم اي فيما كان الاسم ما يدل على علم ويكون بعده استفهام واختلف في توجيهه
فقال ابن يعيش الخبر محذوف لسد الجملة الاستفهامية مقامه كما في لولا زيد لكان
وقال المص كاليت كذا في الدار ورد الرضي الاول بان التقدير ليت شعري حاصل
ازيد قائم حاصل فقوله ازيد قائم في المعنى مفعول شعري ومن تتمة المبتدأ فكيف
يقوم مقام الخبر والثاني بان ازيد قائم مفعول العلم ومتعلقه والمعلوم لا يحمل على
العلم والتحقيق المستفاد من تقديره ذكره انه ليس المعلوم بل المضاف اليه
للمعلوم لكنه ايضا لا يحمل ثم قال فالاولى انه حذف واجب من غير ما يسد مسد
المحذوف ووجب لكثرة الاستعمال فان قلت لعل المص جعل الشعر بمعنى المفعول
فيصح حمل جواب ازيد قائم عليه فقوله ازيد قائم قائم مقام الخبر الذي هو
المضاف حملا على المعلوم مسامحة قلت لو تاملت عرفت ان المستحق للخبرية
المعلوم لا جواب ازيد قائم ولعل ابن يعيش والمص لم يجعلا ازيد قائم مفعول

كان شأن [illegible] بيان [illegible]

اتصال الضمير المنصوب لعامل الحرف يجب

من خصائص ان تصحيح تنكير المسند اليه نحو ان

بحث لطيف

خبر ان لا يتضمن ما له صدر الكلام ويجوز مع نكارة اسمه

الشو بل جعلوا التقدير ليت شوى حاصل ازيد قائم على ان يكون ازيد قائم ح
استوها مابعد تمنى حصول العلم قدم عليه التمنى ليعلم المستفهم عنه ان المستفهم
متشوق الى معرفته جدا فتبادر الى جوابه فالاستفهام منزلهم للمخبر ساد مسده ح
فجعله ابن يعيش كجواب لولا فى السد مسد الخبر ونبه المص على انه افيد من جواب
لولا منزلهم الخبر ايضا كالظرف فشبه به فى السد ولا فهام لا فى صحة الحمل والله اعلم خبر لا
لنفى الجنس سمى به لانه للنفى عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفى عن الجنس
ثم نفى الوجود والصفة ومن قدر مضافا اى لنفى صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار
بعض الافراد لا ابطال الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة ماهو بعد الوجود
وايضا المتبادر من نفى صفة نفى الجنس صفة له فى الواقع فجعل التقدير النفى عن
الجنس اوفق وفى عده من المرفوعات بعد خبر المبتدا رد على الكوفى حيث يجعل مطلقا
مرفوعا بما كان مرفوعا قبل على ما ذكره الرضى فى بحث خبر ان لكن ذكر بعضنا على الوفق
ماذكره ابن مالك ان خبر لا مرفوع بها اذا كان اسمها معربا اتفاقا من النحاة وان كان
مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء عند سيبويه وعند غيره
مرفوع بلا ولعلهما اراد باتفاق النحاة اتفاق نحاة البصرة هو المسند بعد دخولها
مثل لا غلام رجل ظريف فيها الظاهر ان غيرها متعلق الظرافة قيد الخبر بالظرف
دفعا لكذب الحكم اذ لا يصح نفى الظرافة عن جنس غلام الرجل لكن يصح نفى الظرافة
فى الدار المعين وما قيل ان الظرافة لا تتقيد بالظرف ففيه ان الظرافة بمعنى الملكة
لا تتقيد واما الظرافة بان اثر الملكة فتتقيد والظرافة كالكرم وغيره كما تطلق على الملكة
تطلق على الاثر ومن لم يتمكن من دفع الاشكال قال قوله فيها خبر بعد خبر اورد
تنبيها على مثال الخبر الظرف ايضا ونقول تنبيها على تعدد خبر لا كخبر المبتدا ولا يخفى
ان الظاهر نفى الحصول فى الدار عن غلام رجل ظريف لا نفى الجمع بين صفة الظرافة

وكونه

[illegible]

وكونه فى الدار عن الرجل ولو مثل بقولنا لا رجل فى الدار كما مثل به الجمهور لكان ح
افيد اذ فيه الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا
المثال ظاهر فى كون فى الدار صفة وخبر لا محذوفا اذ لا يحذف كثيرا بخلاف
ماذكره المثال فان صفة اسم لا المضاف لا يرفع حملا على المحل وحق المثال
ان لا يكون فيه الاحتمال فضلا ان يكون راجحا لكن عدم الحمل على المحل مؤلف
فيه وجعلنه جماعة اسم لا كاسم ان فى صفة حمل التابع على المحل وامره كامر
خبر المبتدا الا انه اكتفى بالتنبيه فى خبر اول الشيخ لظهور عدم الفرق
ولا فرق بينه وبين خبر المبتدا الا ان خبر المبتدا لا يحذف كثيرا اذا علم
ويحذف كثيرا اذا علم تشارك اللفظ المعنى فى النفى فى مقام المبالغة ولم يذكر
امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث اسم لا وبها اولى وبنو تميم لا يثبتونه اذا علم
ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح للعبارة وقد قال كثيرون يجعل
بنو تميم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر بجعل قائم صفة رجل لا خبرا وهذا
مما ينبغى منه العجب اذ لو ثبت لا غلام رجل قائم فى لغة الحجاز كلغة بنى تميم
فهما يثبتون الخبر والحكم فان بنى تميم يجعلونه خبرا واهل الحجاز صفة
تحكم صرف اذ ليس من دأب العرب هذا التعيين وقد يحمل قوله لا يثبتونه
اصلا على عدم اثبات الخبر فى اللفظ والمعنى بجعل لا بمعنى انتفى فلا رجل فى
معنى انتفى جنس الرجل وهذا مما لا يهتدى اليه بل امتناع تركيب الكلام من
الحرف والاسم يهدى الى خلافه قال الجزولى بنو تميم لا يلفظون به الا اذا كان
ظرفا وانكره الاندلسى وحقق المسئلة على ما حملنا عليه العبارة ومما
ينبغى ان يعلم انه لا يحذف الخبر مع الاسم بل احدهما فقط اسم ما ولا المشبهتين
بليس فى النفى والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهته ما اكثر لانه كليس

لنفي الحال بخلاف لا فانه لنفي المستقبل بهو المسند اليه بعد دخولها نحو زيد
قائما الاولى ما زيدا ورجل قائما ولا رجل افضل منك كما في اللباب
ليعلم عموم ما واختصاص لا بالنكرة ولا يتوهم اختصاص احدهما بالمعرفة
والآخر بالنكرة وانما صح وقوع المسند اليه نكرة صرفة لعمومه لان لا هذه
ظاهرة في العموم ولا النفي الجنس نص فيه فيحمل الاولى على العموم ما لم يعرف
قرينة نحو لا رجل بل رجلان وتصح صحة وقوعه نكرة لانها موضوعة بالوحدة
ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل بالفتح بل رجلان
عدت مناقضا للتعلك وهو اي عمل ما ولا في لا شاذ قال ابن مالك
كثير وعمل ان النافية شاذ لعدم جا تعرف لا شئ على الارض باقيا ولا وزر
مما قضى الله واقيا وقال الرضي الظاهر انه لم يوجد في شئ من كلامهم خبر لا
منصوبا ولا شاهد لهم في قوله انا ابن قيس لا براح لا هذه لنفي الجنس
اهملت ذا لعدم شرط الاعمال من التكرار او الفصل بينه وبين الاسم
او تعريف الاسم قال الامام المرزوقي انما جاء في الشعر رفع ما بعد لا رد الا الى
صل اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل الاسم لا هو الرفع ومما يعجبني
انه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر الخبر حتى يعلم انه رفع او نصب ولو ذكر
وهو الظرف اي لا براح لي لا يعلم انه مرفوع او منصوب نسالك اللهم
بكمالات المرفوعات ان تجعل دواعي المسموعات وثمرات اشجار
افكاري المحبوبات اصلها ثابتة وفرعها المنصوبات المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية قدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية
لمزيد الاهتمام على ما قيل او لشدة اتصاله بالمرفوعات حيث ينوب
كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم منتظر بمعرفة اقسامه لتوقف ايضاح كثير

مما سمع

قد يعم بقرينة نحو عموم لا لتناهي النكرة منها

ولا النفي للجنس نص في العموم لا يحتمل

٨٧

مما سمع في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية
التي هي العمدة في المجرورات بعد معرفة اقسام المنصوبات واحكامه هو ما اشتمل على علم
المفعولية من الفتحة والكسرة والياء والالف اللاتي اقتضتها المقتضي والاصل
في هذا الاشتمال المفاعيل عند النحاة كما نبه عليه بقوله علم المفعولية اي علامة
هي في الاصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفلا وان اعترض عليه الرضي بان
اقتضاء الفعل للحال اشد منه للمفعول معه والمفعول له اذ لا يخلو فعل عن حال
وكثيرا ما يخلو عن مصاحبة المعمول والباعث فالتحقيق يقتضي جعل الاعراب
اصلا في الفضلة تطفلا في العمدة من اسم ان ولا وخبر كان وما ولا واعتراضه
انما يرد لو ثبت ان اصالة الشئ في الاعراب لشدة اقتضاء الفعل له في نفس
الامر والظاهر انه دائر على كثرة الاهتمام ببيانه في المحاورات فلعلهم وجدوا
دوران المفاعيل في الكلام اكثر من باقي الاقسام في مقام قسمة الاعراب
ادخل في نظر المقام وبالجملة يستحق المفاعيل عند في حكم التقديم ثم من المفاعيل
ما هو اشد اتصالا بالعمدة والمفعول المطلق عين الفعل معنى وينوب مناب
الفاعل فله اتصال بالعمدتين والمفعول به يرجح في نيابة الفاعل على غيره
والمفعول فيه ينوب دون المفعول له ومعه والمفعول معه يدور بين كونه
تابعا واصلا وفي صورة التابع والمفعول له اصل ابدا معنى وصورة فراعى المص
هذا الترتيب المستحق للترتيب ولغيرنا بيان آخر فارجع اليه ان لم يقنع بالحظ
الاوفر وتكن مولعا بجمع الاكثر فمنه قدمه للاهتمام به لاشعاره بالتقسيم الكلي
للتنويع لا للحصر اذ ربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل والفاء للتعقيب
او التفصيل بعد الاجمال المطلق المفعول المطلق سمي به اما لما قيل انه مفعول
اصطلاحا ولغة او انه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تقييده بقيد لا بد منه

اصل المنصوبات المفاعيل

المفعول المطلق

في اطلاقه عليه كما في اخواته فان قلت يصح اطلاق المفعول من غير تقييد على الاربعة
الباقية لان صحة اطلاق المقيد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل
قيد مغير لمعنى المفعول لا مقيد فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب
الصورة لا يستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق وانما
لم نقول انه سمي مفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف اليه او انه مفعول لكل فعل
اذ ما من فعل الا وله مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل وبهو كما هم صرح بالاسم في تعريفه
دون به وفيه وله تنبيها على حقيقة المسامحة الشايعة من وصف اللفظ بوصف
معناه كما نبه عليه في اثناء تعريفات المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر المسند به
دون غيره من خواته والمص ذكر باعتبار اخر وهو انه تحاشى عن انتقاض تعريفه
بضرب ضرب زيدا ضرب الثاني مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولا انتقاض
في تعريفات باقي المفاعيل بلفظ من اجزاء الكلام وفيه انه بقي الانتقاض باعجبني
ضرب ابو ضرب زيد وبقولنا زيد ضارب ضارب وبقولنا هيهات هيهات مما توعدون
وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان تعريف الشيء بوصف معناه يحمل على ان اللفظ
يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت في مقام ضبط الاصول وضرب الثاني
لا يدل الا على تقرر ضرب الاول وليس كونه ما فعله فاعل فعل مذكور مدلوله انما توقف
النفس من كونه موكد الاول انما فعله بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف
في اطلاقاتهم فلا يرد ما اورده الرضي من مصادر الفعل المنفي
نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يدل ضربت على ان فعله المتكلم لم يفد دخول النفي فعله
ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا وضرب زيد او عمرو ضربا
فاعل المراد به الفاعل المعنوي بقرينة اضافته الى الفعل بمعنى الحدث يشمل مشابهات
الفعل فيصدق على قولنا اعجبني ضرب زيد ضرب الامير من غير ان يجعل الفاعل

اسم من

تعريف الشيء بوصف معناه مجمل

اسم من الفاعل في الحال او في الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان الفعل
المجهول ايضا فعله الفاعل وان اسند الى المفعول ولم يحتج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل
حقيقة او حكما ولا الى الجري على اصطلاح غيره في الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا
وجسم جسامة وانقطع الحبل انقطاعا لان هذه افعال صادرة عن فواعل
واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق بها مما فعله فاعل هذه الافعال
الا انه لم يذكر ذلك الفاعل ووصف فعله بقوله مذكور لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر
حتى ينتقض بها وبهذا استغنيت عن ان تقول معنى فعله كونه بحيث يصح اسناده
اليه والمراد بالمذكور ما يعم المقدر اذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ بل قصد
تفهيمه ولو بالقرينة والمراد بذكره اعم من الذكر مطابقة او تضمنا او التزاما وكذا
المراد بكونه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور اعم من كونه دالا عليه مطابقة نحو جلست
جلوسا او تضمنا نحو ضربت ضربة او التزاما نحو قتلت قتلا بمعنى ضربا شديدا
فقال بقي في هذا القدر من التعريف كرهت قياما ي فقال بمعناه ليخرج وبعد بقي
كرهت كراهتي لزيد واجبت محبتي له فمنهم من ظن انه لا بد من زيادة قيد لاخراجه
وهو ان يراد ذكر بيانا له ومنهم من قال تخرجه قيد الحيثية اي ما فعله فاعل فعل
مذكور من حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر المذكورة ليست بها ولا فعله
من حيث انه فاعل فعل مذكور ولا يخفى انه تخرج بها كرهت قيامي قبل ذكر
قوله بمعناه ومنهم من قال كونه بمعناه ليس انه يفيد بمفهوم لفظه بل ان
يقصد به العرض الذي قصد بالفعل فيخرج به كرهت كراهتي او لم يقصد بكرهت
ما قصد بكراهتي بل ما تعلق به وهذا معنى دقيق وانما لم تصح فيه العبارة
ولا يفهم الا من له توفيق وذكاء رفيق ولا يرد جوابه تقام مقام المفعول
المطلق شربا وحبذا لانها ليست مفعولا مطلقا بل جارية مجراه وبعض

الذكر اما مطابقي او تضمني او التزامي وكذا كونه اسم ما فعله فاعل فعل اعم من الدلالات الثلث

جوابه تقام مقام المفعول المطلق

النحاة زاد في التعريف او جار مجراه في يحتاج الى ان تريد بالعلم المذكور ما يعم
الجاري مجراه ويكون للتاكيد اي لتاكيد مصدر تضمنه الفعل فان ضربت
ضربا في معنى احدثت ضربا عدل عن قولهم ويكون لتاكيد الفعل تحرزا عن
المسامحة ولم يقل لتاكيد مصدر تضمنه الفعل تحاشيا عن المخالفة يقال الاصل
فيه ان يكون للتاكيد فعلى هذا كان الاولى ان يقول وقد يكون للنوع والعدد ولا
يكون للتاكيد والنوع ولا للتاكيد والعدد اذ ما هو للتاكيد لا يزيد مفهومه
على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوعية مبهمة او معينة لم يفهم من الفعل
ما هو للعدد يدل على عدد كذلك فان قلت قد جعل ارباب التفسير قوله
تعالى فاخذه الله نكال الاخرة مفعولا مطلقا للتاكيد اي كلمة تنكيل الاخرة
وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر الى معمول الفعل بعد
حذفه يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل ويكون قيدا للمصدر فلا يزيد
مفهومه على مفهوم الفعل فنكال الاخرة اصله نكله نكالة للاخرة كما في
حذف العامل اضيف الى متعلقه ومنه سبحان الله اذ اصله اسبح الله سبحانا
ولبيك اذ اصله البّ لك لبين فاعرفه فانه من دقايق اسرار الفن
لا يعرفه الا المعتني فاسعى في الطلب شدايد المحن والنوع والعدد يجتمعان
فيما اذا بين عدد والنوع على ما في الرضي نحو جلست جلوسا مثال للتاكيد
وجلسة عطف على جلست جلوسا بتقدير جلست جلسة
ليكون عطف مثال على مثال لا على جلوسا فافهم وجلسة الاول
بكسر الجيم والثاني بالفتح ليكون الامثلة على ترتيب الممثلات و
جلسة بكسر الجيم للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس موصوف بصفة ما على
ما في الرضي او للنوع المعين فانه بمعنى جلوس هو معتاد المتكلم على ما في

التاكيد لا يجمع باقوية يحقق

تحقيق لطيف

النوع والعدد يجتمعان

معنى جلسة بكسر

الجاربردي ومن امثلة النوع والعدد معا ما وضع فيه الآلة موضعه
نحو ضربته سوطا فانه بمعنى ضربته ضربة بسوط فافراد الآلة للدلالة على وحدة
المصدر الذي اقيمت مقامه ونحو ضربته سوطين او ضربتين بالسوط ضربته
اسواطا او ضربات بالسوط فيثنى الآلة ويجمع وان توحدت
لتعدد كذا في الرضي واما للنوع انواع نحو رجع القهقرى ورجوعا سريعا و
سريعا والمطهرة رجوع البرد والرجوع وانواعا من الرجوع وانواعا والسريع
رجوع ذي رجوع وضربتك سوطا وكذا اما للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين
وضربا كثيرا والف ضرب والفا وسوطا وسوطين وسمي للتاكيد مبهما
وخلافه موقتا والاول اي ما للتاكيد لا يثنى ولا يجمع هذا الحكم اولى لا يتوقف
بعد تصور طرفيه على بيان بخلاف اخويه وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذ لا
يتقدم المؤكد على المؤكد بخلاف اخويه وقد يكون اي الاول بغير لفظه ولا يلزم
ان يكون بلفظ العامل كما يجب كون المؤكد اللفظي وليس المعنى انه قد
يكون المفعول المطلق بغير لفظ عامله فلا يرد انه لا فائدة في هذا الحكم لو
صح هذا الحكم من تعريف المفعول المطلق على انه لا يستفاد من التعريف القلة
المستفادة من قوله وقد يكون وفيه رد على سيبويه حيث يجعل نحو قعدت
جلوسا في تقدير وجلست جلوسا وانبتكم الله تعالى نباتا في تقدير ونبتم
نباتا ويخالفه المازني والمبرد والسيرافي ويجعل الناصب الفعل المذكور
والظاهر معهم في جلست جلوسا دون انبتكم الله تعالى نباتا ولا بد لسيبويه
من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في نحو ضربت انواعا وضربته في معنى
ضرب الضرب وفي نحو اعطيته عطاء فانه ليس مصدر اعطى وفي نحو ضربته
اشد الضرب واي ضرب الى غير ذلك مما ليس مصدرا والمراد بغير لفظه

سوطا

ضربته سوطا مثال الاجتماع

انواع النوع والعدد

مبهم موقت

مذهب سيبويه

١٩



بغير لفظ مصدره فبتنا ونحو قعدت جلوسا وانبتكم الله نباتا ولا يتجه
ان المراد بالمغايرة بوجه ما فيلزم ان يكون جلسة جلوسا من هذا القبيل وان
كان المغايرة بحسب المادة لم يكن انبتكم الله نباتا منه ولا يحتاج الى الجواب
بان المراد المغايرة بابا او مادة والمثال الذي ذكره المص انما يصح لو كان القعود
والجلوس مترادفين وفي شروح المصابيح ان القعود يكون من الاضطجاع
والجلوس من القيام وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا لاحد فاحائز كقولك
لمن قدم جاء من السفر خير مقدم فان الخطاب قرينة لتقدير قدمت
ووجوبا اي حذفا واجبا وقد يحذف نسيا لا القرينة لكن لا يبقى مفعولا مطلقا
بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عاريا عن الاعراب كعامله ويسمى
اسم فعل ويبنى في الاغلب على الفتح لسوابق اعرابه ويذكر معمول الفعل بعده
على طبق ما يذكر بعد الفعل لانه يعمل عمل فعله ومرا بالنظر الى كونه مصدرا فيبقى معموله
كما يبقى معمول المصدر ومنه هيهات هيهات لما توعدون فانه ربما يذكر
فاعل المصدر باللام فيقال ضرب لزيد سماعا اي حذف سماع اي موقوفا على السماع
لعدم ضابطة يعرف بها موضع الحذف والسماعي ربما يصير قياسيا لاستخراج
قاعدة يعرف بها ومنه هذه المصادر حيث ضبط الرضي بان كل مصدر ذكر فاعل
فعله او مفعوله بعده لا لبيان النوع بل لرفع ابهام حادث من حذف فعله وللتفخيم فعليه
يجب حذف فعله ومنه حمدا له وحمده ويدخل في هذه الضابطة لبيك وسعديك
واما اذا لم يعقب هذه المصادر معمول فعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال
انه انما يحذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه
الى الاتمام قال الرضي بينه وبين المصدر بالمبتدأ هذا والاظهر الاقيس الى اضافة
المصدر ان الجار والمجرور للمصدر فالسماعي لفظة ايضا تقول جاء زيد وعمرو ايضا

فرق القعود والجلوس

قرينة حذف المصدر سماعا

ويدخل

حذف ايضا

اي اضي

اي آض ايضا وجاء زيد وعمرو ايضا اي نيض وهو بمعنى العود ويكون بعد كلام بعيد الحكم
بغير ما تذكر له وتقديره عاد المجيء عودا وقيل عاد عمرو الى المجيء بان اعرض عما سواه من
السكون وغيره ووجهه انه لو كان المعنى ذلك لم يتوقف ذكره على كلام كذلك لا ما ذكره
المص من قوله نحو سقيا ورعيا وخيبة وهو عدم نيل المراد وجدعا وهو قطع اليد
او الشفة او الانف او الاذن وحمدا وشكرا وعجبا ولا قولنا فضلا وفيه ابحاث
دقيقة تفيدك فضلا استوفاها المحققون في شروح المفتاح في حل عبارة من
معاقده واللائق بهذا المقام فلنورد عليك ان كنت ذا سعة لا تسأم من كثرة
الكلام وهي ان فضلا يورد بعد نفي صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا
عن ان يعطيه او مؤول نحو فلان يعرض عن الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه في
معنى لا يلتفت الى الفقير والمقصود منه الدلالة على ان ما بعده اولى بالنفي مما
قبله سواء كانا مستحيلين او مستبعدين او الاول مستبعدا والثاني مستحيلا
وان قالوا انه يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده
على نفي الاعلى واستحالته يرشدك الى صدقه ما ذكرنا الفطانة المتحلية بالعناية
واستصعب على الناظرين وجه استفادة هذا المقصد حتى مثل بعض
النحاة الوقوعه بعد النفي الضمني بقوله تقاصرت افكار الاكثرين من ان يفرغوا
حل هذا التركيب فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وذكروا في حله انه مصدر فضل
على حد نصر وعلم بمعنى بقي يقال فضلت الدراهم وفضل عنه درهم اي بقي فتقدير
فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه فضل فضلا وضمير فضل
لمضمون جملة المنفية الى بقي عدم النظر عن الاعطاء وذهب الاعطاء
واورد عليه ان بقية الشيء تكون من جنسه واقل مما ذهب وليس عدم
من جنس العطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من العطاء فلا معنى لجعله

ايضا دقيقة

مطلب فضلا

بقيته له وقيل المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم العطاء لان ما هو اولى بالعدم
بمنزلة معدوم اكثر مما هو ابعد عنه بمنزلة عدم اقل فاريد بالفضل القلة اللازمة له
واورد عليه انه يحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى التكلف في تصحيح تعلق عن
بفضلا باعتبار المعنى الاصلي او تضمين معنى البعد لان التقليل بعيد عن الكثير
هذا ما افاده ونحو تقول الفضل ضد النقص على ما في كتب اللغة والضمير في فضلا
المنفي اى فضل النظر في الوقوع على العطاء وبعد عنه فضلا وح يلزم من نفي النظر فيه
بطريق الاولى فعليك باعمال الروية في اختيار ما هو الاحرى وظهر بما ذكر ان فضلا
تحت القاعدة المذكورة لان الجار والمجرور معمول الفعل ذكر بعده حذف فعله وقياسا
اى حذف قياسا لما يتوقف الحذف على السماع بل يعرف بطابطة في مواضع نبه بصيغة
الكثرة على انه لا ينحصر فيما ذكره من المواضع الستة ونبهك على ما لم يذكره من ثلثة
مواضع اخرى ويصح لك صيغة الكثرة بجعل اول موضع ذكره متعددا الا انه جمعه
معا لشدة التناسب منها ما اى مفعول مطلق وقع مثبتا في قصد المتكلم بعد
النفي يشمل النفي المستفاد صريحا والنفي المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله او معنى
نفي الا ان يقال المتبادر من ذكر الشيء ما هو صريحه داخل صفة للتعدد فلذا افرد
فكانه قيل بعد واحد من النفي ومعناه داخل على اسم ومن لم يتنبه له قال الضمير راجع اليهما
بتاويل كل واحد وقيل النفي وصفة معنى نفي محذوف وقيل بالعكس وكون الشيء
مقصودا لاثبات بعد النفي انما يكون بتوسط الا ونحوه وبين النفي لفظا
او معنى على اسم بخلاف ما ضربت الا ضربا لا يكون خبرا عنه اى لا يكون المفعول
المطلق في قصد المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول المطلق
لا يصلح ان يكون خبرا لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لا يصلح لكونه
مسندا الى الشيء وقيل لانه الخبر مرفوع والمفعول المطلق لا يكون مرفوعا وكلا مقدمتيه

وفي نقوله

باعمال الروية بيان

حذف فعله

فاسد

فاسد لانه جاء ضرب ضرب شديد والخبر اعم من الخبر في الحال او في الاصل ليخرج عنه
ما وجدت سيري الا السير الشديد وكذا لا يصح ان يقال لان عامل الخبر معنوي وعامل
المفعول المطلق لفظي كما لا يخفى او وقع مكررا نقض هذه القاعدة بخروج
امثال ما وجدت زيدا الا السير او بدخول كلا اذا دكت الارض دكا دكا والواضح
البرئ عن النقضين ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا بعد مبتدا
لا يكون خبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه نائبا عن الخبر وقال
ابن مالك ما وقع نائبا عن خبر عين بتكرير او حصر ويتجه عليه خروج ما الدهر
الا تقلبا والموت ضربا ضربا والظاهر ان قولنا ما يضرب زيدا الا سيرا على انا
سيرا مفعول مطلق عن الحال المحذوف واجب مع انه خارج عن جميع ما ذكر والرضى
بين ان المقصود بهذا التركيب الاستمرار ولذا حذف لتبناء المتصريح بما وضع
على الحدوث اعنى الفعل او بما هو منزل منزلته لا عامله الا فعله هذا
يجب ان يكون المقدر اسما او فعل مضارع ما انت الا سير البريد البريد
معرب بريده دم سمى به بغل ترتب في كل اثنى عشر ميلا لرسل السلطان ويقع
راس ذنبه علامة له وفي بعض الشروح هو الفتح وكلاهما يصح في المثال وكرر
المثال تنبيها على ان مفعول المطلق في هذا الباب يكون للتاكيد وللنوع الا انه
يجب تقديم عامله ما هو للتاكيد بعد الا لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه
وفيما هو للنوع يصح ان يقدر قبل الا او بعده وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا وزيد
سيرا فسيرا والمراد بقولهم زيد سيرا سيرا زيد سيرا بعد سير اذ ليس الثاني تاكيد
الاول قال صاحب الكشاف في تفسير كلا اذا دكت الارض دكا دكا اى دكا بعد
دك نظيره من الحال جاء في القوم رجلا رجلا ومنها ما وقع تفصيلا التفصيل
في اللغة التبيين فيندرج في الضابطة فشدوا الوثاق فاما منا مع انه لا يجب فيه

الحذف نحو قال بدل قوله لا اثر لا ثارم يندرج فينبغي ان يحمل التفصيل على تبيين
متعدد وهو يكون على نوعين تبيينها على سبيل التعديد كما في مثال ذكره وتبيينها
على سبيل الجميع كان يقال اضرب غلامك تاديبا ونحو يفا لكنهم فسروه في هذا
المقام ببيان الانواع المحتملة وفيه تامل مضمون جملة الظاهر منه ما يتضمنه
الجملة ولا يستفاد منها كما قصد به فيما بعد بغير مرة لكنهم فسروه هاهنا خاصة
بمصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول ويستفاد منه وجوب اشتمال الجملة على ماله
مصدر وذلك لان الاثر بمعنى الغرض وانما يتحقق الغرض بمضمون الجملة لو اشتملت
على فعل اختياري قيل اطلق الاثر على الغرض لان تحققه بعد مضمون الجملة كتحقق
الاثر بعد المؤثر ونحن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل الى
السبب وانما قال تفصيلا لاثر مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة
ليس كذلك نحو زيد سافر سفره القريب او البعيد قيل ولو كان تفصيل اثر
مضمون مفرد لم يجب الحذف كما في زيد سافر اصحة او اغتناما وفيه ان الغرض
من سفر زيد صحة فائدة سفره لا محالة لا فائدة نفس السفر فلا يعقل فائدة
لمضمون المفرد متقدمة اسقط هذا القيد ابن مالك فيلزم الاختلاف
بينه وبين المص في اما تاديبا او عفوا كما اضرب زيدا في وجوب الحذف ولك
ان تجمع بين قوليهما بان تقديم هذا النوع من المفعول المطلق لا يصح على الجملة
المذكورة لان مرتبة التفصيل بعد الاجمال الا ان المص نبه على وجوب التقديم
وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان المفعول المطلق انما يكون بعض
المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه فجعله تفصيلا مسامحة بمعنى ما له دخل
في التفصيل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى الفاعل فيما اذا كان المناط
لهذا الغرض ثبوته للفاعل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى المفعول

فيما اذا كان المناط له التعلق كما في المثال المذكور هاهنا فان المن والفداء عوض
من شد الوثاق كما ان من كان اسيرا وقد شد لا يقتصر في التفسير على الاضافة
الى الفاعل والمفعول بل يزيد عليه المصدر المقيد بالحال نحو جئتك متكلما اما
متكلما مع او سامعا منه فان تكلما هو الغرض من المجيء في حال التكلم لا من مجرد
مجيئه نحو فشدوا الوثاق بالفتح وبكسر ما يشد به فاما منا بعد اي بعد الشد
واما فداء بالكسر وبفتح وقد يقصر يقال فداه يفديه اي اعطى شيئا او انقذه
فان قلت لم لم يجعل فداء مفعولا له للشد فيستغني عن حذف الفاعل
وينطوي هذا القسم من وجوب حذف ناصب المفعول المطلق قلت
لا نزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن لا ينطوي به هذا القسم لانه لا يحتمله
قولنا وجئتك للقاء ما اعانة او اكراما اي فاما تبتغي اعانة او تكرمني اكراما
فانه لا يحتمل كونه مفعولا له لانه لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله
وفاعل الفعل المعلل وقد عرفت ان الجملة المذكورة اعم من الطلب
والخبر ومن امثلة الخبر قوله شعر لاجهدن فاما درء واقعة تخشى
واما بلوغ السؤل والامل ومنها ما وقع للتشبيه قيل اي مفعول مطلق
وقع في التركيب لغرض ان يشبه به الشيء وهو المصرح في عبارة ابن
مالك حيث قال ومن الملتزم اضمار ناصبه المشبه به مشعر الحدوث
بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه
لكن هذا التفسير مبني على ان يراد بالمفعول المطلق ما يطلق عليه المفعول
المطلق تجوزا لان المشبه به هو نائب المفعول المطلق ولو كان مراد
المص ذلك لكان الظاهر ان يقول للتشبيه به وايضا يخرج عنه نحو فاذا
له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق بحسب الظاهر هنا

لفظة مثل وبه ليس بشبه بل اداة تشبيه فينبغي ان يفسر قوله للتشبيه
بقوله لان يقع مشبها فيكون الكلام في المفعول المطلق الحقيقي ويكون ظاهر
قوله للتشبيه منطبق عليه ولا يخرج منه صورة ومنهم من فسره بفعل
المتكلم وقال التشبيه تشبيه شيء بشيء وهو ينطبق على المفعول المطلق الحقيقي والمجازي
مشبها به كان او اداة للتشبيه علاجا فسر بالمشعر بالحدوث وفي البعض
بكونه فعلا في العضو الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند الرضي فاعترض
بانه لا يجوز لا بد من قيد آخر وهو وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو
زيد زهد العلماء فانه لا يجوز فيه حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان
الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان الجملة السابقة مشتملة على ما يدل على الحدوث
تكون نائبة عن الفعل دالة عليه شاغلة موضعه ويجب الحذف والافلا
وقد عرفت عن ابن مالك ايضا اشتراط الاشعار بالحدوث فتفسيره
بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضا للاشعار بالحدوث لان الغالب
فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر على الناطق الثبوت لكن هذا التفسير
انما يصح لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم نجده وفي القاموس
عالجه علاجا زاوله وداواه فتفسير قوله علاجا بكونه محتاجا الى المزاولة
وما يحتاج فيه الى المداومة الامور الحادثة دون الثابتة بعد جملة يخرج المقدم
على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه على الجملة مشتملة على اسم بمعناه
اي منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق وقع بعد جملة مشتملة
على فعل او شبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل او شبهه دون محذوف نحو مررت
بزيد فاذا هو يصوت او مصوت صوت حمار ولك ان تقول ما هو بمعنى
المفعول المطلق يكون للحدوث لانه للحدوث فيغني عن قيد العلاج

فالنسخة

فالنسخة العليا ما خلا عن قيد العلاج ولا يرد عليه اعتراض الرضي وصاحبه
اي مشتملة تلك الجملة على صاحب معناه او ذلك الاسم او المفعول المطلق بخلاف
ما اذا لم يشتمل نحو في البلد صوت صوت حمار لان تلك الجملة لا تنوب
عن الفعل المحذوف لعدم اشتماله على ما لا بد للفعل منه من الفاعل ففي
هذه الصورة يجب رفع صوت حمار اما على كونه بدلا او صفة وجوز الرضي
كونه تاكيدا وفي الحكم بكون المفعول المطلق محذوف الفعل في هذا القسم
رد على سيبويه حيث جعل العامل المتقدمة وعلى من جعل العامل الاسم
الذي بمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقيود لتعيين محل الخلاف
فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد يخرج ما ليس مفعولا
مطلقا فان قلت يتجه القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول المطلق
والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت وجهه الرضي بان عمل المصدر لكونه
بتقدير ان مع الفعل في الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل سمج لان الفعل
المصدر بان غير مقطوع به وهذا الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر
الماضوي بتقدير ان مع الماضي والحال بتقدير ما مع الفعل وانما اطلق القول
بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتهاره انه يجعله الفعل في تاويل المصدر
صرح به في بحث المصدر للعلم المصدر الماضوي في المفعول المطلق فالوجه
ان يقال كان الظاهر ان يقال لزيد صوت حمار فاذا اصل لزيد صوت
صوت حمار قصد الى الابهام ثم التفسير ليتمكن في النفس فناسب
ان يكون المفعول المطلق من تتمة جملة اخرى ذكر جوابا بالسؤال نشاء
من الاول فكانه قيل فكيف صات فاجيب بانه صات صوت حمار
نحو مررت بزيد لا دخل لهذه الجملة في حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع

وجعل المصدر

ضمير في الجملة التي بعدها ويستفاد من الرضي ان له دخلا في الدلالة على تعيين زمان
الفعل وفيه انه لم يشترط في حذف الفعل لا تعيين حدوثه وفاعله الا ان يقال لا
يتوقف عليه دخول الحذف لكنه يقوي الحذف فاذا له صوت صوت حمار
ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث يقال صات الشيء يصوت صوتا
لكن الرضي قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس
ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا او صراخ صراخ الثكلى في القاموس الصراخ
الصوت والصوت الشديد والثكلى فقد الحبيب او الولد معنا وقوله
او صراخ عطف على المثال السابق لا على المسند اليه في المثال السابق كانه قيل
او نحو فاذا له الخ وانما اتى بالمثالين تنبيها على ان وضع غير المصدر مقامه
في هذا القسم كثير ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحتمل لها غيره الاخصر لا يحتمل
غيره وغيره خبر لا او بدل من محتمل وغير للاستثناء مثل لا اله الا الله
والاوفق بقوله لها محتمل غيره ان يكون صفة لمحتمل وبالجملة يستلزم كون المصدر
محتمل الجملة مع انه منصوص عليه والمنصوب بعامل المحتمل فتأمل وضمير غيره
اما للمضمون او لها والمراد الغير المنافي والا فما من جملة الا ويحتمل كونه صادقا وبا
طلا فكيف يكون لمضمون لا يحتمل غيره والاوضح ما وقع مضمون الجملة يكون
نصا فيه ولا يبعد ان يقال لا يحتمل لها غيره تعارف في الكون نصا فيندفع ما تقدم
واحترز بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا فلا يحتمل
غيره ونحو رجع القهقرى فانه يحتمل وبقوله لا يحتمل لها غيره عن قسيمه ولا وجه
لهذا التقييد والتفصيل بل يكفي ان يقال ومنها ما وقع مضمون جملة لا يقال
هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم لانا نقول التخصيص بالاسم فرع
التفصيل فلا يصح ان يكون سببا له فتأمل ولا يخفى انه ينتقض بقولنا

اعترفت اعترافا فان اعترافا مضمون جملة لا محتمل لها غيره الا انها لم تذكر فلا بد
من تقييد الجملة بالذكر لا يقال بعد ينتقض بقولنا اعترفت بان له علي الف درهم اعترافا
اعترافا لانه بعد تسليم صحته ليس جعلنا ذكر جملة بل صار الجملة مفردا ويسمى
هذا القسم تاكيدا لنفسه مع ان الجملة تغاير المصدر تنزيلا لها للنص في مدلول المصدر
منزلة نفسه وتسمية التوكيد لغيره لا خفاء فيه ولقد استصعب التوكيد لغيره
بناء على ان كل مؤكد يغاير نفس المؤكد لا غيره وهذا مبني على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم
دون اللفظ والانسب بالفن جعلهما اللفظين كي تنبهك واجاب البعض
بان لام لغيره ليس صلة التاكيد بل لام الاجل فهو بمعنى تاكيد لاجل دفع غيره
او لاجل احتمال غيره وتعقبه الرضي بانه يلايم التاكيد لنفسه فان لامه ليس
للاجل ودفع بان المعنى تاكيد لاجل تقرير نفسه وهذه الكلمات بمعزل عن التسمية
بتوكيد نفسه ومؤكد غيره كما في تسهيل ابن مالك بل التسمية بمؤكد نفسه
ومؤكد غيره تكشف عن التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره بوجه تحوم حوله ووجه
الرضي بان المحتمل من حيث انه محتمل غير النص من حيث هو هو نص فالمصدر
يؤكد ما هو غيره وصفا في القسم الثاني بخلاف القسم الاول ومنها ما وقع
مضمون جملة بخلاف نحو رجع القهقرى فانه مضمون مفرد وغيره لها محتمل
غيره نحو زيد قائم حقا وعند الكشف بما قدمناه في قسيمه والتفت
عن الشرح والتكلم بقولنا قلت قولا حقا مضمون جملة يحتمل الغير ودفعه
انكشف لك بتتمة فكن على معرفة بها برمته لا نسلني عن شرح ويسمى
توكيدا لغيره فاني جئتك بخيره ونشره ومن امثلة لا افعله البتة
بمعنى اقطع القطع الذي لا تردد فيه فقوله افعله يتضمن القطع ويحتمل
التردد المخفي فيندفع بقوله البتة واوجب التعريف سيبويه ونقل اللباب

التبه بيان

ج البتة

تنكيره وجعله مكشوفا للتعريف وصار همزة حرف التعريف فيه قطعا فلا
يسقط في الوصل ومنها ما وقع مثنى منصوص بما لا يجمع من مثل ضربت
ضربتين وقيد المص في الايضاح بقوله للتكثير اي يكون مثنى لا يكون فيه المقصود
منه عدد الاثنين بل الكثرة بلغت ما بلغت فانهم فسروا لبيك بالباب
بعد الباب وما قيهم الرضي في هذا المقام وانما قال بحث خواص الله ان الفعل
ارجعون في قول الحجاج يا موسى اضرب عنقه لم يجمع ولم يثن اذ الجمع والتثنية
يقتضي التعدد في المعنى وهذا اريد تكرار اللفظ فقط وهذا في التاكيد
كانه قيل ارجع ارجع ارجع واضرب واضرب واضرب والتاكيد في الاغلب بلفظين
لكن قد يشبه بالتثنية والجمع في كونه ضم لفظ الى لفظ مثلها وان كان
فيه متفق المعنى وفيهما مختلفة فاضرب عنقه مثل لبيك وسعديك
وارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليسه فتامل وبعد
تقييد المثنى بقيد التكثير اورد قوله تعالى فارجع البصر كرتين وبكم دفعه بان
مراده كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره فنقول قوله
مثل لبيك وسعديك منصوب صفة مثنى اي ما وقع مثنى مثل هذين في كونهما
للتكثير لا غير ويريد كون المراد للتقييد دون التمثيل اذ معرفة المثنى لا يحتاج
الى التوضيح ولا يخفى ان جعل هذا القسم سماعيا احق من جعله قياسيا
اذ المثنى الذي لا يكون الا للتكثير بل ما يكون للتكثير سماعي صرح به
واعتذار المص بان المقصود انه قياسي من وجه لانه بعد معرفة
الشيء للتكثير لتقول كل مثنى كذلك يجب حذف فعله ليس بشيء لانه لا ينفع
هذا القياس اذ لا مغنى عن الضبط بالسماع ولهذا الاعتبار ينجر السماع
في سلك القياس كالافعال الناقصة والحروف العاملة الى غير ذلك

قال بعض

قال بعض الفضلاء انما وجب الحذف هنا لانه اغني تكرير المصدر عن ذكر الفعل
كما في زيد سيرا سيرا وانما لم يشترط هنا ما اشترط هناك لان التكرار
هنا اقوى لتكرر المعنى ايضا حيث تعدد الغرض بخلاف سيرا سيرا اذ لا تعدد الا
في اللفظ مع اتحاد المعنى اقول هذا لا ينفع في زيد سيرا فسيرا او زيد سيرا
ثم سيرا الا ان يتمسك بطرد الباب ولبيك في الاصل لبين سقط
النون بالاضافة من لب بالمكان والب اقام اي اقيم في مكاني
بطاعتك ولا ابرح منه قالوا اصله البابين صار لبين بخلاف الزوائد
كما في سعديك فانه في الاصل اسعاديك لا محالة ولا يظهر وجه للقول
بخلاف الزوائد في لبيك بعد مجيء لب والاظهر ان يقال الحذف في سعديك
للازدواج مع لبيك وسعديك ثم بقي هكذا في غير مقام الازدواج ايضا
وقال حذف الزوائد كحذف الفعل ليفرغ المجيب بسرعة لسماع الامر ويخفف
ثقل لفرغ المخاطب عن سماع الجواب لسرعة الامر ويخف مؤونة سماعه
ومن ذلك المثنى هذاذيك اي هذا بعد هذا والهذ القطع بسرعة ومنه
حجافيك والحجاج الكف واذا فرغت من معرفة اقسام المص فاستمع
ثلثة اقسام اخرى فتكون تلك عشرة كاملة كنت تنتظر بقضي وعد نا معرفة
تلك الثلثة الاول كل مصدر كان في الاصل صوتا نحو آها اي تعجبا وواها
اي طيبا وتفا اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها والثاني كل ما كان
تعجبيا مع استفهام كقوله ارضي وذوبان الخطوب تنوشني او بدونه
كقوله تعالى وهالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة والمجد
والثالث قال الرضي هو يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف بالواو
على جملة تاكيد المعطوف عليه وتنبيها كقول المجيب نعم ونعمة عين اي

قد يقصد بالتثنية التكثير لا عدد الاثنين

تكرار اللفظ

تكثير فقط

مالامة حق

عبات

اصله سعديك

وذا هاخ

آهاً واهاً

المفعول به

اى انعم واقر عينك وكقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا اى اكاد وان افعله كيدا
وربما يقال كودا ومكادة المفعول به الاظهر انه حذف معنا ومنه المفعول به
اختصار الانسياق الذهن اليه وكذا فى اخواته فى هذا الباب وفى اسبق
اذ لا بد منه فى التقسيم المشار اليه بقوله ممنه فى اول الباب ولا ضمير فى المفعول به
وضميره الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر فى المفعول
راجع الى الفعل اى الذى فعل فعل به او فيه او لاجله او معه فعليه ان الواجب
فى المفعول به او فيه او له او معه لان مسنده صفة جارية على غير من هى
له ويتجه على كون الضمائر المجرورة الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف
اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وفيه وله ومعه كثيرا بلا صنعة
ولا تنكير فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول واللام ليس
موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة والمفعول به يلهم لما تعلق به الفعل بنفسه
او بواسطة حرف الجر ولذلك ترى بعض النحاة يقسم المفعول به الى بلا واسطة
والمفعول به بواسطة توسعا ولا يصح تفسير المطلق بقوله هو ما وقع عليه
فعل الفاعل اذ لا يقال فى عرف اللغة وقع الجلوس على الدار بل وقع فيها ولا انه
وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد ومقتضى المقام تفسير مطلق المفعول به
لان المفعول به بواسطة حرف الجر وان ليس من المنصوبات لفظا لكنه محلا
اذ لا بد للنحوى من البحث عن نصبه المحلى ولا يصح جعله تفسيرا بلا واسطة
حرف الجر كما توهمه الرضى وغيره بناء على ان مطلق المفعول به ينصرف اليه
لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد فى ذهبت بزيد وعلى الجلوس
فى جلست على السرير الا ان يدفع الثانى بان قولنا وقع الجلوس
على زيد انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوع وتعلق على فى التعريف

بالوقوع

بالوقوع فاتق احدهما غير الاخر ويلتزم ان الاول مفعول بلا واسطة حرف الجر
فان حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الاذهاب وزيد مفعول الاذهاب
بلا واسطة يقال ما يتبادر من وقوع الفعل على الشئ لا يصح فى الافعال القلوب
لانه لا وقوع لها على شئ قلت لا يصح فى الافعال الظاهرة لانها لا تدرك
بالبصر ووقوع الشئ على الشئ من مدركات البصر ايضا فلذا فسره المص بتعلق الفعل بشئ
يتوقف عليه تعلق الفعل بشئ تعقل الفعل بنفسه لا مطلق التعلق اذ قد
عرفت ان بعض التعلقات لا يقال فيه الوقوع على الشئ وكذا المراد تعلق بغير
الفاعل لانه يعبر عنه بالوقوع عنه لا الوقوع عليه وانما اضاف الفعل الى الفاعل
ليصرفه عن الفعل الاصطلاحى فيصحح اسناد الوقوع اليه عن ثبوت التجوز
وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد عموم الفعل اذ لا
تفيد الشئ بما يعم جنسه يفيد العموم ولا فعل يخلو من فاعل اى وقع عليه الفعل
اى فعل كان بحذف الفاعل كما فى نحو ضرب زيد فان زيدا مفعول به وقد
وقع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطى زيد درهما ومنهم من قال اضاف
الفعل الى الفاعل فيخرج زيد فى ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل مسند الى الفاعل
فاشكل عليه نحو اعطى زيد درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل مسند الى الفاعل
فدفعه بان زيد فاعل حكما فيجعل الفاعل فى عبارة المص شاملا لمفعول ما لم
يسم فاعله وطى هذه المسافة البعيدة لم ينفعه اذ يخرج ح عمرا فى نحو ضرب
عمرا فان عمرا مفعول به ولم يقع عليه فعل مسند الى الفاعل والمراد بوقوع الفعل
عليه كونه مما وقع عليه الفعل بعبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كونه وما ضرب
زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا دلالته لم يفد دخول
حرف النفى نفى الوقوع ويخرج الضرب زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل

الفاعل لكن العبارة لم تفده بل افاد كونه محكوما عليه بالمضروبية ولزم من ذلك
كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضى ثم النفى بانه يدل على وقوع عدم الضرب على زيد
وضعفه لا يخفى اذ لا فرق من الدلالة على نفى وقوع الضرب و وقوع نفى الضرب
ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون زيد ضربته منه على انه لا ينفعه فى دفع اضربت
زيدا او يدخل فى التعريف نحو ما لزيد وضارب لزيد ولزيد ضربته من مفاعيل
دخل عليها لام التقوية الخ مفعول شبه الفعل ومفعول فعل محذوف او مؤخر فانه
دخلها لام لتقوية العمل لان اللام لزيادتها فى حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف
جر آخر وقد يتقدم على الفعل مع مشاركته الفاعل فى شدة اقتضا فعل له
وامتناع تقدم الفاعل فلدفع ايهام ذلك المشاركة امتناع التقديم فيه خصه
ببيان تقدمه مع ان المفعول فيه وله والمفعول المطلق يشاركه فيه وتخصيص الفعل
بالذكر عادته والمراد معلوم لكن بعض ما يشابه الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه
معموله وهو اسم التفضيل ولا يتقدم على المصدر ايضا لانه فى تقدير ان مع الفعل
وما فى حيز ان لا يتقدمه ولم يقصر التقدم الى الجواز والوجوب ما يتضمن ان وجوب
تقديمه انما هو لتضمنه ماله صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمن ذلك مفروغ عنها
واما وجوب تقديمه فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فمن فروع مسئلة وجوب الفصل
الفصل بين اما وجزائه وتعذر الفصل بدون تقديمه ويجب تأخيره اذا اكد عامله
بمشددة او مخففة نحو اضرب زيدا لمشابهة العامل بان فلا يتقدم على ما فى خبره
كما لا يتقدم شى على ان وكذا اذا كان عامله فعل التعجب او صلة للحرف لفظا او معنى
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة جوازا قد علم ذلك
من بيان حذف الفعل فى بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد اعم من
الحذف وحده او مع المفعول والقرينة اما لفظية كقولك زيدا لمن قال من اضرب

فانه

لا يتقدم معمول اسم التفضيل والمصدر

وجوبا نحو المفعول

فانه فى تقدير اضرب او اضرب زيدا بقرينة السؤال او معنوية كما تقول للقاصد
الضرب زيدا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم واجبه وجائزة فى بحث
التنازع ووجوبا فى اربعة ابواب قد مر له خامس وهو موضع يجب فيه حذف
الفعل المتعدى للفاعل وسيأتى سادس حذف الفعل المتعدى العامل فى الحال
المؤكدة وليس الاغراء سابعا لانه سماعى صرح به الرضى فى شرح المفصل
فى بحث التحذير ولا المنصوب بالمدح ونظايره ثامنا لان كلها فى الاصل
منادى كما حققه الرضى ونحن نفصل لك فى بحث حذف حرف النداء
تكميلا له ولا المندوب تاسعا لكونه ملحقا بالمنادى الاول سماعى نحو امرأ
بفتح الراء لان عينه وعين وميمين تابعان للامهما ونفسه اى دع امرأ
ونفسه اى مع نفسه والمعنى اما الامر بالعجز عنه او بترك الانتقام لان نفسه
تجزيه او بترك اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكماله وقوله ونفسه لا مجال لعطف
على امرأ وليس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول الرضى الواو
بمعنى مع او للعطف خفى وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عما انتم فيه من التثليث
وائتوا خيرا لكم من كل شئ لا من التثليث اذ لا حسن له حتى يصح تفضيل
التوحيد عليه ومنه حسبك خيرا لك اى حسبك ما حصل لك مما انت
فيه وائت خيرا لك ومنه وراءك اوسع لك اى تأخر عن هذا المكان
وائت مكانا اوسع لك فتقدير ائت لاطراده فى نظائر الآية خير من تقدير
يكن اى انتهوا يكن خيرا لكم لا لان حذف كان بدون حرف الشرط شاذ لان حرف
الشرط مقدر فى الكلام ومن تقدير انتهوا خيرا لكم كما لا يخفى وعلى هذين التقديرين
بين البعد عما نحن فيه واهلا اى ذات اهلا اى اتيت مكانا اهلا فيه
ولا تبغى فردوس سهلا او وطئت مكانا سهلا لا يتألم فيه قدماك ومما جعل منه

هذا ولا زعاتك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا ازعم زعاتك يقال فيما اذا
ظهر عنا على خلاف اقوال زاعم وانا نقول يحتمل ان يكون لا نفيا للجنس اى
هذا حق ولا شئ من زعماتك حق فلا حذف الا الخبر وهو كثير ومما جعل منه
من انت زيدا قال الرضى اصله فمن صار يسمى بزيد ومقصودى وزيد عال وتقديره
من انت تذكر زيدا والجملة حال من معنى انت فانه فى معنى من تكون ويقال ايضا
فمن يذكر عظيما بشئ ونحن نقول هو منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى
من انت اى من تكون لاسم زيدا ولزيد تكلم به لاجلك او بتكلم به ويقال فى الفارسية
تو چه کس این نام با چه کس مر این کس را که سخن او گویی و پیروی بر رفع
زيد وجعله الرضى خبر مبتدأ واجب الحذف والجملة حالا اى من انت هو زيد اى هو
الرجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك من فلان اى
احضر عذيرك من اجل فلان حيث فعلت به ما يكره فانك معذور بما فعلت به
لانه استحق لذلك وفعل بك ما هذا جزاؤه والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل
فى عذر يعذر عليها ومنه اهلك والليل اى ادرك اهلك مع الليل يعنى
لا يسبقك الليل فى الادراك فالواو بمعنى مع او ادرك اهلك وا سبق
الليل فالواو للعطف والعامل المحذوف وجوبا متعدد ومنه كليهما وتمرا اى اريد
كليهما وتمرا قال الرضى اصلها ان شخصا كان بين يديه سنام وزبد وتمر فقال
لآخر اى هذين تريد مشيرا الى السنام والزبد فقال الآخر ذلك لكن قدرا اعطنى
ولا يخفى ان المناسبة ما قدرنا ومنه الكلام على البقر اى ارسل ومنه اخشفا و
كيلا اى تجمع حشفا وسوء كيلة والحشف بالتحريك اردأ التمر او
ما لا نوى له لضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا فى القاموس ومنه كل شئ
ولا شتيمة حر اى افعل كل شئ ولا تفعل شتيمة حر ومنه فان تاتينى فاهل الليل

والنهار

والنهار اى فتاتى من هو اهلك بالليل والنهار ومنه ديار الاحباب
اى اذكر ومنه قولهم كاليوم رجلا اى لم ار كرجل اليوم رجلا قال الرضى وجوب
الحذف فى جميع ذلك وغيره لكونها امثالا او لها فى كثرة الاستعمال وجعل الباب
المثال الاخير جائز الحذف هذا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم من بحث
التنازع الثانى من ابواب وجوب الحذف والاول من ابواب الوجوب
قياسا المنادى النداء بالضم والكسر الصوت وناديته وناديت به
فتسمية المنادى منادى ظاهرة وهو سواء كان لازم النداء فى السعة
مما جاء على مفعلان نحو ملأمان بمعنى اللئيم وملكعان بمعنى اللكع والغالب فيه
السب ويندر مكرمان للكريم وجوز ابن مالك استعمال مفعلان لغير النداء
فى السعة على قلة ومن كلمتى فل بمعنى فلان وفلة بمعنى فلانة ومن نومان
بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك نومان وملام ايضا ومما جاء على فعال
فى سب المؤنث وعلى فعل فى سب المذكر نحو يا لكاع ويا لكع ويا لكعة
وعاقبا سيان او لم يكن لازم النداء المطلوب اقباله اى توجهه اليك
توجها واحدا وثنا او بغا وكما فى نداء المقبل اليك توجه قبل النداء او لا موضع
لطلب الاقبال فيه كما فى يا الله ويا جبال مما يستحيل فيه الاقبال
ويا طير مما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع لطلب الاقبال استعمل
فى غير موضعه ويدخل فيه المندوب بناء لانه موضوع لطلب الاقبال
مستعار للمتفجع بخلاف واعبد الله فانه المتفجع عليه وحكيه وانا نائب مناب
اتفجع نحو اعبد الله فى معنى اتفجع على عبد الله فنصب بنزع الخافض
تخفيفا ولم يعد المندوب فى مواضع وجوب الحذف ولم يجعلها خمسة
لان بعضها منادى وبعضه كالمنادى فاكتفى فى مقام عد الابواب

فى المنادى

بالمنادى مرتبة على تفاوت بينهما في ما بعد بحرف فيه رد على ابي علي جعل حرف
النداء اسماء افعال لانه جاء منها ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل بل بخلاف
الاسم المستقبل في التلفظ فانه لم يجئ اقل من حرفين نائب مناب
ادعو في شغل محله لان العامل الا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة خلافا
للمبرد حيث رأى امالة يا بخلاف سائر الحروف فجعلها امارة سده مسد الفعل
من كل وجه والمتبادر منه ان ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل
لكن هذا خلاف ما نقل عن سيبويه انه قال الاصل يا زيد يا اياك اعني وكانه
رأى ان المنادى ومقصود الاختصاص من بين المتعدد فيناسب
التقديم للاختصاص والمص خالفه لما رأى انه كثيرا ما ينادى المتوحد وتقدير
ادعو انسب بمقام النداء كما لا يخفى وانسب منه تقدير انادي ولما كان
النيابة توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج يوسف اعرض دفعه بقوله
لفظا او تقديرا او مما يلزم فيه النيابة لفظا لفظة الله تعالى والمنادى المحذوف
وسيأتي سائر ما يلزم فيه ومن لطائف الشراح ان المنادى مع كونه مفعولا
به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى اقبل
فكذلك المفعول في عرف القصد ولذا بني على ما يرفع به وللمنادى احوال
تعرضه بالنداء اهمها في باب النداء من نصبه الذي هو امر معلوم من كونه
مفعولا به فقدمها على بيان النصب وقيل لان غير المنصوب اكثر من غيره
فضبط اولا الاقل وبين الاكثر بانه سواه فتامل ويبنى اي يجب بناء المنادى
في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الا النصب وتندفع بالتنوين
خلافا ليونس وقوله اقيس لانه لا يجال التنوين التمكن في المبني الا ان يقال
المنادى مبني شبه المعرب كما يعرف عنه معرفة حال توابعه وفيه رد على الكسائي

حيث

حيث جعله مرفوعا بلا عامل كما جعل المنصوب منه منصوبا بلا عامل اما الطول وهو
منقوض بالمنادى النكرة واما لان المنصوبات اكثر واختلف فيه عود المحذوف
للتنوين بعد سقوط هذا التنوين بالنداء فيما زاد حرف الاصل على واحد فاوجب
الخليل يا قاضي ويونس يا قاض بالكسر وابقاني وجوب يا مري كذا في التسهيل
على ما يرفع به عدل اليه من قول النحاة على الضم بظهور خلله والمراد على ما يرفع به
لو لم يكن منادى قيده به ابن مالك وهو واضح في بيان حال المثنى والجمع
بخلاف تغييره بما يرفع به العلم على ان يكون في يرفع ضمير العلم فانه مع بعده لا يعرف
منه حال المثنى والجمع بخلاف توجيهه بان يرفع حال من الضمير على انه يوهم بناء
المثنى والمجموع على النون لان النون ما يرفع به الا ان يقال المتبادر مما يرفع به
ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون يرفع به ان كان مفردا اراد به ما ليس
بمضاف ولا شبه مضاف تجوزا متفرعا على كون المفرد بمعنى ما ليس بمضاف
بقرينة جعل طالعا جبلا من المنصوبات وسيتبين لك شبه المضاف
معرفة اما قبل النداء او بقصده على التعيين في النداء ونبه عليه بقوله يا زيد ويا
رجل وفيه رد لمذهب المبرد انه لا يجوز نداء العلم لامتناع تعريفين لا لما قيل انه لا بأس
عند اختلاف السبب لانه لا يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة
والعلم باللام بل لان النداء لا يفيد التعريف بدون قصده ومثل للتثنية
والجمع بقوله ويا زيدان ويا زيدون دون يا رجلان ويا مسلمون تنبيها على ان
تثنية العلم او جمعه لا يستلزم اللام في النداء لان تعريف النداء يغنيه عن اللام
وفيه تنبيه على ان المراد بالمفرد ليس ما يقابل المثنى والجمع ومما يهمك ان تعرفه
ان اثني عشر في حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثاني لما عاقبه النون
بمنزلته فنقول في ندائه يا اثني عشر فلا تقدر الضمة كما تقدر في خمسة عشر

رفع به

تثنية العلم او جمعه لا يستلزم اللام في النداء

وعند الكوفيين في حكم المضاف لمشابهته به في حذف نون فيقال في ندائه
يا اثني عشر نقله الرضي عنهما هكذا في ندبته وقال اجاز ابن كيسان الوجهين
وبناء المنادى على ما يرفع به لفظا او تقديرا او محلا نحو يا زيد ويا فتى ويا هذا
والمثنى من المفرد المعرفة المستغاث بتعميمه حيث قال ويخفض بلام
الاستغاثة الى وابتغى فيه القسم الثالث منه فانه مبني على ما مر وما يستثنى
لظهور كونه مستغنيا عن اللام والالف على ما في التسهيل ويستثنى
العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر وينبغي ان يستثنى منه قوله وينصب
ما سواهما ايضا منادى الذي يلحق آخره الف لبعده والمنادى بالغير المصرح
فانه يلحق بآخره الالف والهاء فيقال يا هناه صرح به الرضي في بحث الندبة
والتسهيل وبضم الهاء تشبيها بهاء الضمير او بكسر لدفع التقاء السا كنين
والمنادى المضمر فانه جاء فيه يا انت ويا اياك على الاصل ويخفض اي المنادى
بلام الاستغاثة اي بلام بعوث بع في الاستغاثة يدخل على المنادى دلالة
على انه ينادى للاغاثة قيل هي لام زيدت لتقوية على الفعل المحذوف والاظهر انه
لام زيدت علامة للاستغاثة اذ لا وجه لتقوية العامل في هذا القسم
دون غيره وهذه اللام مفتوحة لان المنادى كضمير المخاطب ويا في بعد هذا
المنادى المستغاث له بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فيقول يا الله
للمسلمين واورد انه لا بد من التعرض للخفض بلام التعجب نحو يا للماء
في مقام التعجب عن الماء وبلام التهديد نحو يا للظالم لاقتلنك ليصح قوله
فيما بعد وينصب ما سواهما وقد يدفع بتفسير لام الاستغاثة ويؤيده
قول ابن مالك باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها ومنهم من قال لام
التعجب والتهديد من فروع الاستغاثة كانه ينادى ويستغاث المتعجب منه

ويقال

ويقال تعال لا تعجب واتخلص من التعجب وينادى المهدد ويقال تعال اغثني
بتمكينك اياي من قتلك لاقتلنك واتخلص منك ومن عداوتك
وفيه ان التعجب والتهديد يكون في حضور المتعجب منه فلا معنى لطلب
الاتيان فيه وانه لا معنى للاستغاثة بالمهدد في تمكين القتل لانه ليس
شانه تلك الاغاثة والوجه ان يقال يستغيث المتعجب منه لنفسه في دفع
تعجبه الذي لا يطيقه بان يغير حاله الذي يتعجب منه ويستغيث المهدد
ليغيثه في دفع القتل بان يغير حاله ويترك موجب قتله او يغيث نفسه
وينجيها من القتل بذلك التغير وقد يكسر لام التعجب والتهديد نحو يا لزيد
سواء كان في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ويقصد جعل التمثيل
محتملا للجميع ما قصد بيانه لم يذكر المستغاث له لانه مع المستغاث له لا
يحتمل اخويه ويفتح المنادى لالحاق الفها اي الاستغاثة ولا لام فيه
تقييد لالحاق الالف لا للفتح حتى يتجه انه يفيد انه لا يفتح لالحاق الالف
مع اللام ولا يفيد ان الالحاق مشروط بعدم اللام لا يقال الفتح ضروري
الالف فكيف يتوهم انه لا فتح بالالف مع اللام لانا نقول الالف ليس
ضروريا فيجوز ان ينقلب ياء لمقتضى الخفض الذي اقتضاه الكسرة
ووجه عدم اجتماع اللام والالف عند بعض ان الاصل الالف
واللام نائب عنه فلا يجتمعان وعند بعض بينا في اثرهما لا يقال
لا تنافي باتحاده بين مقتضى اللام والالف لانا نقول لم يدخله اللام
طرد الباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية
ومقتضى الآخر اعرابية لانا نقول لا يقتضي الالف الا فتحة ما قبلها
اعرابية كانت او بنائية الا ترى انه يقال في الوقف على زيدا زيدا بالالف

لالحاق

وفتحة ما قبلها نصب وبعد هناك نظر لانه لا يلزم فتح المنادى لالحاق
الالف بل يجوز ان يلحق المنادى المثنى على ما يرفع به الالف نحو يا زيدا ناه
ويا زيدوناه الا ان يقال لا يلحق الالف المنادى في التثنية بل النون والنون مقارن
للتثنية وليس منها والالم يكن الاعراب في اخر الكلمة ولا يختلف اخر المثنى به
فتامل جدا ولك ان تقول فاعل بفتح نحو يا زيداه فيخرج عن الحكم المثنى والمجموع
فان قلت افا جعل منه على ومنك بكسر الكاف يقال يا منهوه ويا منكيه اذ حكم
الالف الاستغاثة حكم الالف الندبة صرح به الرضى فلا يصح قوله فيما بعد وينصب
ما سواها قلت هذا داخل في المنادى المفرد المعرفة اذ الحاق علامة الاستغاثة
لا ينافي البناء على الضم المحل على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق
المستغاث لا المستغاث المذكور فان قلت كيف يلحق الالف آخر ما فيه الف
قلت يحذف الالف الاول عند النحاة والمص يحقق الالف الذى في الآخر ولا يلحق
الالف الاستغاثة ولا يخفى ان القياس كان يقتضى قلبها واوا او ياء كما هو
حكم الحاق الالف التثنية وله شبه آخر من الاحكام يفصله القوم في التعميم الف
الندبة فاقد بيناه بهم خوفا من الاسام بطول الكلام في هذا المقام وينصب
اى يبقى على نصب كان له فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل ولانه ان
اريد نصبه لفظا فيشكل بقولنا يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مبنيا على الفتح
وكذا يا مثل ما رايت ويا غير ما رايت وان اريد نصبه الاعم من اللفظى والمحلى
فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاثة والمفتوح بالفها كذا فلا معنى
لتخصيصه بقوله ما سواها قيل اى ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث المخفوض
والمفتوح الا انه لم يجمع الضمير لجعل المستغاثين واحدا لجامع المستغاثية
وكان الاظهر ما سواهما وقد فصل ما سواها بقوله مثل يا عبد الله اى مضاف

قال

معنى شبه المضاف

قال من علامة الاستغاثة ويا طالعا جبلا اى شبه المضاف كذلك وما هو
ياتى بعده ما لا يتم بدونه وهو معموله او معطوفه الذى لا يفيد بدونه سواء
كان المعطوف والمعطوف عليه علما لشئ او لم يكن خلافا للاندلسى وابن
يعيش في غير العلم مثل يا ثلثة وثلثين فانه قصد بهما عدد مخصوص لا يفيد
ذكر ثلثة لو سكت عن ذكر ثلثين بخلاف يا زيد وعمرو او المنادى الموصوف
بالجملة لانه يعتبر فيه نداء الموصوف لا وصف المنادى لئلا يلزم وصف المعرفة
بالجملة وهذا القسم من شبه المضاف مخصوص بالمنادى حيث ينصب المنادى
الموصوف بالجملة دون اسم لا الموصوف بها بل يبنى على الفتح لان الظاهر ان
الوصف يلحق بالشئ لا من تتمته وانما عدل عنه في المنادى لداع لم يوجد
في غيره فكان ينبغى ان يكمل بفضله المبهم بان يضم مع قوله يا طالعا جبلا يا
ثلثة وثلثين ويا رجلا يوصف بالمناقب ولو وصف هذا المنادى بمفرد
ينكر المفرد لاعتباره قبل النداء اذ لا يحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء
واعتبار بعضها بعده هذه اقسام شبه المضاف على ما فصلوه في هذا المقام

الموصوف من الجملة

ولم يزيدوا عليه لكن ذكر الرضى في بحث نداء المعرف باللام ان الموصوف شبه
المضاف وفي كلام المص في ايضاح المفصل يدل عليه وسينقل لك ذلك الكلام
في بحث توابع المنادى فحافظ على هذا البحث فانه مما يخص الخواص وفي
جعل المنادى الذى هو لم يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع
جبلا واجب النصب خلاف ثعلب فانه يجيز ضمه كالنصب فقد رد عليه
المص بايجاب النصب واكده بالتمثيل بقوله يا طالعا جبلا وفي الحال
طالعا في جبلا اشكال اذ لم يوجد فيه اعتماد شرط في الاعمال ولو قدر

بيان طالعا جبلا

له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع قال الرضى في بحث

شرح عمل اسم الفاعل والمفعول

الموصول ان عمل عمل الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الاشياء الخمسة اى
الموصوف وذى الحال والمبتدا وحرف النفى وحرف الاستفهام مذهب الاخفش
والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه
بالاعمال رجوع الضمير الى المقدر فمثال الاسم غير مسند الى شاهد من كلام موثوق
به ولا يقال في السعة جاء الحسن وجهه بل قد يجئ في الشعر بعد كلامه
وقد عرفت لتقدير الموصوف محذورا آخر وقال الفاضل الهندى في الارشاد
اصله يا ايها الطالع مثلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن ايها كما قالوا ان
اصل يا رجل ذلك وذكر المص ايضا في بيان وجه عدم جواز حذف النداء من
اسم الجنس ان اصل يا رجل يا ايها الرجل وبشهرة التمثيل في كتبهم اجتنب
البعض فقال مما يعتمد عليه الصفة حرف النداء فاعتمد على التمثيل وظن الخليل
في بيان ما يعتمد عليه الصفة في مقام التفصيل ويا رجلا لغير معين
نبه به على ان النداء لا يستلزم التعيين وما سوى المنادى المعرفة ما لم
يقصد به معين لا ما سوى ما لم يكن معرفة قبل النداء حتى يتناقض التمثيل
للمعرفة بيا رجل والتمثيل للنكرة بيا رجلا واختار يا رجلا على قولنا يا ضاربا
للتنصيص على ان نداء النكرة لا يستلزم وضعها على ما زعم الفراء والكسائى
وجعلا يا ضاربا في تقدير موصوف اى يا رجلا ضاربا وتوابع المنادى

توابع المنادى

المبنى اراد به العهد والمتبادر ما ذكر بلفظ البناء سابقا فخرج عنه
المستغاث المفتوح ولم يرد ما قال الرضى وغيره وينبغى ان يقيد المنادى
المبنى بغير الذى في آخره الف الاستغاثة على ان ما ذكره ليس بصالح لانه
ينتقض بيا لزيد ونحوه ويمكن ان يستغنى عن التقييد باعتبار العهد المذكور
ويقال الكلام في مطلق المنادى المبنى وقوله ترفع على لفظه يرشد انه

مبنى

مبنى على تقدير ان يكون في لفظ المبنى ما يرفع به وينصب على محله على الاطلاق وفيه
تنبيه على ان ليس النصب على لفظ المبنى وان كان فيه صح لا يقال الفتح كما يرفع به
في العروض فلم يجعل النصب محمولا عليه لانا نقول لانه يشبه حركة حروف
الكلمة في غير الآخر لشدة اتصال الالف بها واحترز بقوله المبنى عن المعرب
نحو يا الكهول والشبان فانه لا يجوز فيه الا الجر على خلاف الجنسى ضرب زيد عمرو
بالرفع حملا على محل زيد المجرور بالاضافة وعلى خلاف ما زيد بقائم وكانه او
على خلاف ما من احد في الدار ولا زيد المفردة يدخل فيها شبه المضاف
لان المراد بالمفردة ما يقابل المضافة كما فيما سبق ولولا ذكر شبه المضاف
في المنصوب وجعله حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخلا
فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف في المفرد الى تكلف جعل المفردة اعم من
المفردة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لا يدخل فيها
المضاف بالاضافة اللفظية فينبغى ان يقال في توابع المنادى المبنى المفردة
والمضافة بالاضافة اللفظية ولو قيد المضافة بالحقيقة لسهل
ادخال ذلك المضاف في المفردة بجعلها اعم من المفردة حقيقة او حكما قال
الرضى ذلك البيان من المضاف لظنه ان المضافة مطلقا تنصب
حيث ذكر في شرح المفصل الرفع في قوله يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه وقوله
يا صاح يا ذا الضامر العنس وجهين احدهما ان جعله صفة للمبهم تنزل منزلة
المفرد لان اسم الاشارة لا يوصف الا بالمفرد فكانه قال يا ذا الضامر العنس
برفع العنس وثانيهما ان اللام بمعنى الذى فهو في حكم يا ذا الذى ضمرت
عنه والموصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضارعا للمضاف
ولو قيل الذى ضمرت عنه حركة لم تكن الا الرفع وكذا ما كان مثله

يا الكهول والشبان بالجر ليس الا

ويرد ما قلناه في يا زيد الحسن الوجه مع انه يجوز رفعه اتفاقا هذا كلامه وهذا
لا يرشد الا باطن يا بص الرجل لجواز ان يكون اشكال المص الى وصف المبهم هو المنادى
حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضافا ولا يلزم منه انه اوجب النصب
في المضاف اللفظي نعم يتجه عليه ان وصف في المثالين لم يخرج بالتوجيهين
عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ورفعه بان لا يجعل في فيهما و
سيلة نداء الوصف بل يجعل مقصودا بالنداء من التاكيد اي المعنوي اطلقه
اعتمادا على اشتهار امر التاكيد اللفظي فانه قال في الايضاح شرح المفصل انا
نقصد بالتاكيد التاكيد المعنوي لا التاكيد اللفظي واما التاكيد اللفظي
فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا يرى انك تقول يا زيد زيد بالعلامة
فتاتي به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بين ذلك واستثنى مع البدل
ونحو زيد ونحو يا زيد وعمرو لكان انفى للبس وابين للحكم هذا كلامه فمن قال اطلقه
لان المختار كونه كالنعت وان كان الاغلب كونه مثل متبوعه ظهر منه
اثر قلة التصفح والصفة يعني النعت فيه رد على الاصمعي حيث منع وصف
المنادى لكونه مشابها لضمير الخطاب ولا يوصف الضمير والحجة الاقوى
انه واقع موقع ضمير المخاطب الشبيه بحرف الخطاب المنزل منزلته في البناء
لكن الاستعمال يرد القياس فتاكيد الرد خصها بالتمثيل وجعل الصفة
المرفوعة خبر مبتدأ محذوف والمنصوبة مفعول اعني وتفسير يا زيد العاقل بانت
العاقل و يا زيد العاقل ~~يا زيد~~ يا اعني العاقل رد وعطف البيان والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه احترازا عن المعطوف بحرف مع اللام لئلا يدخل فيه
الله تعالى فانه لا يمتنع دخول يا عليه كما سيجيء وكذا نحو الرجل منطلق علما
ونحو الاسد مجازا عن الرجل الشجاع فانه لا يمتنع دخول يا عليهما

منع الاصمعي وصف المنادى

على ما في

على ما في التسهيل فمن قال اطلق بلا طائل فهو اجهل قائل وما يمتنع عليه دخول
يا يمتنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختاره على حرف النداء لا
اقتصار على الاخبار بدخرف الممتنع دخول حرف النداء على لفظة الله تعالى فانه
يمتنع دخول ما سوى يا عليه ترفع حملا على لفظه يراد به ما يشمل المحل القريب
والتقديري وتنصب حملا على محله وقد رجحها في تعريف التابع حال دفعها و
جعل اعرابه لعامل وكونه علامات من المعاني المقتضية اشكال بغير
لبس ليس بغير عقدة التكلف لخلال تعرفها ان كان منك لغفلة اعتمال او التفقد
في وجه تنزيله حالته البنائية منزلة الاعراب فقيل لعروضها بعروض
بالعوض الاعراب بعروض العامل لاطراد وعامل وقيل لاطرادها كاطراد
الاعراب وزيفه الرضي بالنقض باطراد كسرة هؤلاء مع انها لم تنزل منزلة الا
عراب ويرد عليه بان معنى الاطراد الحكم الكلي كقولنا كل منادى مبني على
ما يرفع به وذا لا يتحقق في هؤلاء ويرد انه يتحقق في الظروف المقطوعة
عن الاضافة مع انه لم ينزل منزلة الاعراب وقد قدمنا لك ما يرشد
الى انه بمنزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على احسن الطائل مثل يا زيد
العاقل والعاقل فيه نشر على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والخليل
بن احمد الذي قيل فيه انه لم يسبقه احد مثله في النحو ولم يخلف احد مثله
وقال السيد في شرح الكشاف انه اعلى كعبا من سيبويه في المعطوف
متعلق بقوله يختار الرفع قدم عليه لقصد الحصر لانه محل النزاع دون
دون غيره من التوابع بل الاتفاق على اختيار النصب فيها ادوجهه
ترجيح الرفع فيه وهو كونه منادى في الحقيقة منتف ووجه ترجيح
النصب وهو كونه تابع المبني تابعا لمحله قائمة ووافقه سيبويه والمازني

وحكى سيبويه ان اكثر ما سمع في ذلك الرفع ويتجه على ذلك الاختيار ان كون
المعطوف منادى في الحقيقة يقتضي اختيار النصب في شبه المضاف
والمضاف بالاضافة اللفظية لانهما ينصبان حين الكون منادى
فابو عمرو بن العلاء امام القراء النصب لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه والطير
والطير بنصب الطير وابو العباس المبرد ولن كان المعطوف كالحسن فكالخليل
اي فيختار الرفع كالخليل والا فيختار النصب كابي عمرو وتقديرنا اوفق
بالسباق من تقديره فهو كالخليل والمراد بقوله كالحسن على ما نقل عنه
مذهب المبرد العلم الذي مع اللام ويجوز نزع اللام عنه وهو العلم الذي كان
في الاصل صفة او مصدرا او جنسا مشعر المدح كاسد او وصف كالكلب
ولم يصر علما بالغلبة فانه يصير علما بلا لام ويدخل عليه اللام للمح الوصفية
بخلاف ما صار علما بالغلبة فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام كالنجم والصعق
او مع الاضافة كابن عباس لانه لا يستعمل في المعين الا بتعريف عهدي في اللام
خبر فيه فلا يمكن نزعه منه وما لم يكن كالحسن ما ليس على كذلك وهو
قسمان علم لا يكون كذلك كما عرفت وما ليس بعلم نحو الرجل يا زيد والرجل فانه
يجوز نزع اللام عنه للزوم البناء من غير ظهور كونه مفردا لخلوه عن اداة التعريف
وبعده عن حرف النداء الذي يفيد التعريف مع قصده فيقوى المانع عن جعله
منادى بلزوم الانع عنه فيترجح جانب كونه تابعا لكن قيل الحق ان تفسير
مثل الحسن بمطلق العلم فان المبرد صرح بان المختار في العلم الرفع وفي
غير العلم النصب لخلو اللام عن التعريف في العلم فهو العدم والمضاف
عطف على المفردة وقوله تنصب عطف على ترفع الخبر عطف معمولين
على معمولي عامل واحد اذ العامل في صفة المبتدأ هو بعينه العامل في الخبر فتقطن

والا يجعل

والا يجعل التقدير وتوابع المنادى المضاف لانه يدخل فيه تابع المستغاث
باللام مع انه لا ينصب وفي ايجاب نصب التوابع المضافة بالاضافة المعنوية
رد على ابن الانباري التسوية بين المضافة تلك الاضافة والمفردة وكانه وقع
فيه من مشاهدة الرفع في المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه لا فرق
بينه وبين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينهما فرق في حال وقوعهما
منادى والبدل والمعطوف غير ما ذكر من عطف البيان والمعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه ولذا لم يقل والمعطوف بحرف غير ما ذكر ومما ينبه له
في المعطوف بالمعطوف بحرف وجعله قوله غير ما ذكر بمعنى غير الممتنع
دخول يا عليه وفيه خلاف المازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمرا بالنصب
على في التسهيل حكمه حكم المستقل مطلقا سواء كان تابعا للمبني او المعرب
وسواء كان مفردا او مضافا ومثل ابو علي للبدل بيا زيد زيد وتبعه جار الله في المفصل
وقال المص في الايضاح المفصل هو غير مستقيم وانما هو من باب التاكيد اللفظي
والاولى ان يمثل بغيره فيقال يا رجل زيدا ويقال يا زيد عمرو على تقدير انه يكونا
اسمي لمسمى واحد هذا كلامه وتبعه الرضي ونحن نقول البدل تابع مقصود بالنسب
لا متبوعه دونه فقولنا يا زيد زيد ان قصد بالتلفظ بالاول دفع ازالة غفلة
السامع وبالثاني القاء اللفظ اليه بعد تيقظه فهو بدل والاولى في حكم
الطرح وان اريد بالثاني دفع الغفلة وتقرير الاول في ذهن السامع
فهو تاكيد ومعهما اشكالان قويان اختفيا عن كل نظر احدهما انه
كيف جعل البدل والمعطوف هذا من توابع المنادى وحكم ليسا
باعراب المنادى ولا بما هو منزلة الاعراب له فهل للتابع في باب المنادى
معنى آخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث

بحث في مثال يا زيد زيد في التاكيد والبدل

شخطاه

بيانه هم

لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد التنكير

جعل البدل مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف
باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف النداء عليه والعلم اى المنادى العلم بقرينة
المبحث الموصوف لا مطلقا كما هو عند الكوفيين بل الموصوف بابن
وابنة ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى والمجموع وفيه انه قد يجعل المثنى
لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير كذا في الرضى وفيه انه
قد يجعل المثنى والمجموع علما الآن يقال المختار فتحه ايضا وح لا يصير معنى اختيار
فتحه جواز الضم كما هو المشهور المسطور بل جواز الضم في غير المثنى والكسر
في المثنى ويتجه انه يجب الفتح في الجمع مضافا الى علم لا الى غيره بخلاف يا زيد ابنا العمرو الى
علم لا الى غيره وبعض البصريين يجعلون كل منادى موصوف بمضاف
الى لفظ الموصوف كذلك نحو يا فاضل ابن لا نسب له معروفا ويا سيد
بن سيد فلان فلان وباباه ولا بد من قيد آخر وهو اتصال الموصوف بابن ليخرج
يا زيد الفاضل ابن عمرو وليس جعل يا ابن حلته للاتصال المتضمن للوصف
باعون من القول بفوت القيد قوله اخرج بظاهره يا محمد بن محمد اذ
ليس المضاف اليه علما اخر والاظهر يكون مشتركا الا ان يقال اكتفى فيه
بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع ويرد بعد محمد بن محمد اذا اريد
وصفه بانه ابن نفسه بنز مبال بالنسب الآن يقال اكتفا بالمغايرة التي حصل من
جعله ابن نفسه فهو باعتبار انه رب مغاير لكونه ابنا ولو قوله المشهور
وجعل العلم مضافا الى اخر لا لدفع بعض الشبهة بلا تكلف ولقد احسن
صاحب التسهيل حيث اسقطه واما عدم تقييد العلم بالمبني على ما يرفع به
فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء او خلاف الفتح فتامل يختار فتحه
خلافا لمن اوجبه ولما كان هذا الحكم متوقفا على معرفة ان التابع المضاف

الابن

بنصب

١٠٥

نداء المعرف باللام

بنصب اخره عن بحث التوابع وارجاعه الى بحث التابع بان يقال المقصود ان
الابن المضاف الى العلم اذا وصف به العلم تبعه موصوفه في حكمه بعيد ولا افتقار
بحث نداء المعرف باللام ايضا الى معرفة وصف المنادى الخ واذا نودي اى طلب
اقباله للمعرف باللام وليس المراد انه اذا جعل منادى لانه لا يصح جعله منادى
ولا انه اذا اريد نداؤه لانه لا يراد نداء ما لا يصح واقبال المعرف باللام على ذي اللام
ليخرج نحو الله فانه اذا نودي قيل يا الله نحو النجم والصعق فانه لا يصح قصد
ندائه اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم لان العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق
على فانه يقال فيه يا الرجل منطلقا صرح به الشهير ولا بد من اخراج
المنادى المشبه به مثل يا الاسد على ما في التسهيل والحق لا يختص المعرف باللام
بل الموصولات المصدرة بالامثلة على ما في التسهيل وقوله ومن اجلك يا التي تيمت
قلبي دانت بخيلة بالوصل عني ثم ذكر على مذهب البصريين واما الكوفيون
فيقولون يا الرجل يا ايها الرجل وايها الثقلان وايها المؤمنون ويا ايتها النفس
المطمئنة اى يفصل بين يا والمعرف باللام باى الموصوفة التي حذف
ما اضيفت اليه مع تعويض ها التنبيه التي تناسب النداء وتجبر بها بعد المنادى
في الحقيقة عن حرف النداء وتجعل الايصال بها كالاتصال بيا ويا هذا الرجل
اى يفصل بينهما بهذا الموصوف بذي اللام وكون المعرف مقصودا بالنداء
دون الفاصل يستدعي جعل المعرف باللام بدلا الا انه منعهم طلب
اى الموصوف الصفة وكون البدل مبنيا والتزام الرفع في توابعه لانه يجب
كونه معربا كما ستعرف لكن ينتقض تعريف البدل فاحفظه وتذكر من تعريفه
ويا ايهذا الرجل اى يفصل بينهما بايها وذا فيجعل صفة لاي والمقصود بالنداء
صفة لذا على ما قالوا ويحتمل ان يجعل وصفا ثانيا لاى وفي هذا الجمع

يقول الكوفيون يا الرجل

مزيد تشويق الى المقصود بمزيد تعريف ولم يجعل الرضي الجمع للتوسل بل جعل المقصود
بالنداء ذا اى وسيلة لنداء ذا النوع تنافر بين النداء وذا لان وضعه لغير المخاطب
ولذا اتصل به حرف الخطاب والمنادى مخاطب فناسب التوسل في ندائه
لدفع التنافر ولا يلزم التزام دفعه على انه المقصود بالنداء لان تابع
المنادى تابع للفظ مطلقا صرح به الرضي نعم وليس لك ان
تنكر علينا كون حرف التنبيه ملحقا باى دون ذا في ايهذا بان الرضي جعل
هذا وصفا لاى لان الحق معنا بلا ريبة قيل لا نسلم انحصار نداء المعرف
باللام في الصور الثلث بل من صورها حذف اللام كما في يا زيدان ويا زيدون
فان تثنية العلم مع اللام تجمعه وحرف الندا يغني غناءه فتحذف اللام
ويدفعه ان يا زيدان تثنية المنادى لا انه تثنية العلم وتثنية
المنادى العلم لا تستدعي اللام لان نقصان تعريف العلم بالتثنية المستدعية
لتنكيره ينجبر بتعريف النداء ولا احتياج الى جبره باللام ولا ايجاب بما قيل
ان نداء الزيدان ليس نداء المعرف باللام لان اللام في تثنية العلم ليس للتعريف
بل لجبر نقصان تعريف اللام لان جبر نقصان تعريف اللام فكيف يصح ان
اللام فيها ليس للتعريف والتزم توابعه جمهور النحاة رفع الرجل خلافا
للمازني والزجاج حيث جعلاه في سلك سائر الصفات
المفرد معرفة وبعضهم جوز النصب في صفة هذا دون اى لجواز
كونه هذا مقصودا بالنداء وفصل بعضهم وقال ان كان الوصف مما يستغني
عنه هذا وهو المشتق العام نحو يا هذا الابيض يجوز فيه
لانه ليس المقصود بالنداء الا هذا وان كان مما لا يستغني عنه يا هذا الرجل او يا هذا
العالم من اسم الجنس او المشتق المختص فيلزم الرفع ولكن تطبيق عبارة

العلم بيلن

وجه عدم التعريف اللام في تثنية المنادى

المص

عليه بان يريد بالرجل ما لا يستغنى عنه ولكن ان تجعل ضمير الجمع الى
المعرب فيكون فيه رد لمذهب غير الجمهور بانه لا يساعده الاستعمال ولا
اقتضاء القياس العرفي لانه لا ان الرجل المقصود بالنداء فله شبه
بالمنادى فاعتبر فيه حيثية الندائية التبعية فلم يضم اوله شبه
بالبدل فروعي حيثية الوصفية والبدلية فلم ينصب ولم يضم والاخير تحقيق
الفقير والدليل على كون حركته رفعا لا ضما التزام رفع توابعه نحو قوله وتوابعه
مع كونه بيانا لحكم توابعه دليل على التزام رفعه لانها توابع معرب لم يقل توابع المعرب
قصدا الى الوحدة بالتنكير اى توابع معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان
ذا اعرابين ضم نداء كالاعراب ونصب للمفعولية الا ان التابع لاحدى
الجهتين ليس الا ذا جهة واحدة فليس له محل كالمتبوعه فتوابعه توابع
معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه ومحله وقيل
التقدير لانها توابع منادى معرب والمنادى المعرب لا تابع الا للفظه
وكذا ليس لتابع مخفوض الصفات الا الخفض ولك ان تقول المراد
ان توابع المعرب في الاكثر تابع للفظه فالحق تابعة بالاكثر وبكل من
هذه الامور اندفع اعتراض الرضي بان مبنى الكلام على احد الامرين اما
اما ان لا محل للمعرب او لا تابع لمحله وكلاهما ينهدم بتجويز ان زيدا
قائم وعمرو بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان قوله لانها توابع معرب
ينتقض بقولك يا ايها الذي اكرمني عمرو بان يكون عمرو عطف بيان لقوله
الذي اكرمني فانه ليس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثيرا
محمول على غير المعرب ما عداه واعلم ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب
ما يراد ان الرجل تابع المنادى المبني المفرد فينبغي جواز نصبه وقوله ورفع

توابعه وقع حالة انه صار بمنزلة المنادى المضموم فلبحث في تابعه ما في تابع
المنادى المضموم من جواز الوجهين في مفرده وان التزام النصب
في مضافه وقالوا يا الله خاصة اى لا ينادى بغير الوسيلة الا الله تعالى كذا
في الرضى وهو مخالف لما عرفت من جواز يا الاسد ويا الرجل منطلقا وفي
المهذب هذا مستثنى معنوى من القاعدة المذكورة وقد حقق عدم
اندراجه فيها ونحن نقول يعنى ان نداء الله تعالى مختص بيا ولا ينادى
الله تعالى من بين احرف النداء الا بيا كما في مغنى اللبيب ومن ههنا ينبغي ان يراد
بيا الله تعالى نداؤه تعالى سواء كان بلفظ الله تعالى او الرحمن او غيره او نقول
وقالوا يا الله خاصة يعنى قطع همزة الوصل او قطعها في النداء مختص بهذا الكلام
او نقول وقالوا يا الله تعالى خاصة يعنى لا يقال بحذف حرف النداء وليس لك
ان تقول المراد انه يقال بقطع الهمزة دون الوصل لان القطع اكثر و
جاء الوصل فقيل يالله حكاه ابو علي ولك يا مخاطبا في مثل يا تيم تيم
عدى اى فيما وقع بعد حرف النداء مكررا ووقع بعد الثاني مضاف اليه الضم
في الاول على انه منادى مفرد معرفة والنصب على انه منادى مضاف فصل
بينه وبين المضاف اليه بالتاكيد اللفظي وذلك جائز وان لم يجز الفصل
بينهما الا في الضرورة والا بالظرف ومن خواص التاكيد اللفظي هذا
الفصل والفصل بين لما ومنفوحه وبين ان بغير الظرف وكلمة هذا
مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول لانه مضاف الى عدى مقدر لدلالة المذكور
عليه كما في بين ذراعى وجبهة الاسد وجوز السيرافي فتح الاول للاتباع
وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمنصوب
والمثال من اول شعر جرير وتمامه يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة

عـ جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه

عمر

عمر التيم العبدو وسمى تيم الله كما يسمى بعبد الله وفي العرب قبائل يسمى كل منها
بتيم وهذا التيم تيم ابن عبد مناة اخو عدى خاطب القبيلة وقيل لا ابا لكم
نهاية المدح يعنى كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب باب وقيل حين
سمع ان عمر بن لجا شاعر التيم اراد هجاءه فاوعد به قومه بانهم ان لم يمنعوه لم
يهجاهم ووافقهم في شدة الهجاء فالمضاف قيده في التسهيل بالاضافة
المعنوية اذ لا يجوز في يا ضاربي الا ما يجوز في غير المنادى الى ياء المتكلم الاخص
الى الياء اذ لا تعدد في ياء يضاف اليه يجوز فيه يا غلامى يعنى يجوز فيه كسر اخره
مع اثبات الياء مفتوحة وساكنة وكانه اكتفى باعجام الياء وفي بعض النسخ
كرر ياء غلامى فاحدهما ساكن والاخر مفتوحة فالمقدم هو الساكن
عند من قال الاصل فيه السكون لانه في اخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واخت
الالف والواو اللذين اصلهما السكون والمتحرك عند من قال الاصل فيه
الفتح لان الكلمات الموضوعة على حرف وضعت متحركة كواو العطف
واخواتها ولنا ان نؤيده بان الوقف بالهاء لا يكون لما حركته شبيهة بالاعراب
بان يكون الاصل فيه البناء على السكون والعدول عنه الى الحركة لداع ويا غلام
اى يجوز فيه الكسر مع حذف الياء ويا غلاما اى يجوز فيه الفتح بابدال الياء الفا
تخفيفا كما يجعل يبقى ودعى في بعض اللغات او حذف الياء وتعويض الالف
وكذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات ايضا يحتمل الامرين الا ان يقال
حذف ياء المتكلم مخفف دون لام الفعل في الناقص ومن فسر كلامه بانه
يجوز فيه فتح الياء وكسرها وحذفها وقلبها فقد احوج الى التسامح
بجعل ما في الياء فيه وقد اغنيناك عنه ولكن متفطنا في خطابنا بما بر متوطن
الفطانة في كتابنا ولا يخفى ان بيان جواز الكسر والفتح في اخر المنادى

مضاف الى يا

المضاف انما يأتي فيما لم يكن في اخره حرف لين يلزم السكون فلذا لم يقيده
بما خرج عنه فتاه وسلمى وسلمي كما قيده التسهيل ولم يبين حال الباقي بعده
الامثلة وهو وجوب الفتح تحرزا عن التقاء الساكنين لان القصد الاصلي
الى بيان ما يختص بحال النداء واما المشترك بين الكل فمحال البحث اضافة الاسم
الى ياء المتكلم قال الرضي الوجه الثالث يندرج في غير المنادى الا في الفواصل والقوافي
ولا يعم كل منادى مضاف الى ياء المتكلم كالرابع بل يختصان منادى كثير بتلك
الاضافة فلا يقال يا عدو ويا عدوا بعداء ونحن نقول لم يبينه المص لظهور
ان الحذف او التغيير الملبس لا يجوز وان القرينة لا تخص الاشتهار ولم يتعرض
لحذف الالف يا غلاما لشذوذه وتغيير بني وكذا العود ضم البناء بعد حذف الياء
في المشتهر بالاضافة لشذوذه ومنه رب احكم على قراءة الضم في الشاذة
ولا يكاد يوجد قلبت الياء الفا في غير النداء كثيرا وعليه يحتمل قوله صلعم انفق
بلالا على رواية الالف دون التنوين والضم والاصل يا بلالي ومنهم من رفق
النظر وقال هو تكرار النفي اي انفق من غير ان تقول لا وبالهاء وقفا الظاهر
تعلقه بالاخير وما سيجيء من قاعدة الوقف بالهاء في قسم التعريف
يقتضي الجواز في الالف والياء المتحرك ان كان الاصل فيه الحركة دون غيرها
وكانه بالاربعة متعلق بالاربعة على ما في بعض الشروح ولما كان هذا من
خصائص المنادى غير داخل فيما يذكر في محله تعرض له وقالوا يا ابي ويا امي
يريد كغلامي بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه تجرد اثبات
الياء والاوضح الاخصر الاقتصار على قوله يا ابت ويا امت عطفا على
يا غلامي فيعلم الوجوه الاربعة في يا ابي ويا امي من عموم واختصاصها في
الوجوه به مما من تخصيصها بالذكر ويا ابت ويا امت طولت التاء في

الخط كتاء اخت تنبيها على انها ليست متمحضة للتانيث بل مبدلة من ياء الاضافة
لكن يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت لفتح ما قبلها دون تاء اخت
ولكونها عوضا عما ليس من الكلمة بخلاف اخت لكنه خلاف قاعدة الخط
من ان مبناه على الوقف فالاظهر ما قال الرضي الارجح الوقف بالهاء فتكتب
بالهاء وجاز الوقف بالتاء فتكتب بالتاء لكنه ح يلزم كتابة المتن على خلاف
الارجح فتحا اي مفتوحة وكسرا وهو الاكثر فكان الاولى تقديمه تنبيها عليه
قبل الفتح لانها عوض عن الياء المفتوحة والكسر لانه يناسب التاء فيه ان
مناسب الياء الكسر قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو الذي كان قبل الياء
فلما عرض عنه التاء المقتضي لفتح ما قبلها انتقلت الكسرة الملتزمة قبلا
على الياء الى نفس التاء كما ينتقل في الاستثناء اعراب المستثنى الى غير وانما عوض عن
الياء تفخيما لاب وام لانهما مظنة التعظيم سيما في مقام النداء فالتاء فيهما كتاء
علامة هذا عند البصريين والكوفي يجعلها للتانيث والياء مقدرة بعدها
ويرد مذهبهم الوقف بالهاء او لا يوقف على ما بعد الوسط لفظا او تقديرا
وما تضمنه قوله ويا ابتا ويا امتا بالالف دون الياء اذ لو كانت مقدرة لجاز
اظهارها وللكوفي ان يقول مقام التفخيم ابى ان يصرح باضافتهما الى النفس
تبعيد الساحة غيرهما عن ذلك وقوله بالالف عطف على ابت وامت
لجعله في معنى ويا ابتا ويا امتا او لجعله ما سبق في معنى بلا الف او عطف
على فتحا اي وكائنة بالف ومنهم من قدر بلا الف وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
تبركا بذكرهما على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات لمزيد تغير فيهما خاصة
ينتقض بيا بنت ام ويا بنت عم ولو قيل المؤنث داخل تحت حكم المذكر عرفا
لافاد جواز يا ابن عمتي ويا بنت عمتي مع انه لم يقولوا به مثل يا ب

ترخيم المنادى

يا غلامي في جميع ما مر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي بالفتح او الكسر داخل
فيما سبق ولا احتمال للضم ولذا قال مثل باب يا غلامي بالفتح لكان اخصر و
اوضح قالوا جاز فيهما الوجوه الاربعة لكثرة استعمالهما الموجب
للتخفيف والفتح الخفيف لانهما لشغلهما اشد طلبا للتخفيف وانما هذا
اقول يا ابن ام في معنى يا اخي الشديد الاخوة ولهذا اختير الام على الاب
اذ لا يتعدد الاب بخلاف الام ويا ابن عم بمنزلة يا حميم الشديد القرابة شاع
استعمالهما في هذا المعنى دون المعنى الحقيقي فهو مثلا معاملة يا اخي ويا حميمي
ولما كان قصد الاضافة منتفيا فيهما لم يتحاش عن الخفيف بالفتح لعدم
مظنة الالتباس ولله الحمد على نعم لا تعد ولا تقاس وترخيم المنادى اي
ترخيم في المنادى جائز ان شئت رخمت وان شئت لم ترخم عند وجود الشرائط
واما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم الا اذا صار الترخيم ضروريا
وفي غيره ضرورة قوله في غيره عطف على قوله بحسب المفهوم في المنادى وقوله
ضرورة على جائز اي الترخيم في غيره اثر الضرورة وترخيم فيه للضرورة
يعلم بطريق الاولى وشرط ابن مالك في ترخيم المنادى ان يكون اسما صالحا
للنداء فلا ترخيم لمعرف باللام وترخيمه يكون على اللغتين عند غير المبرد وخص
وخص عنده بلغة يا غمى وصار الترخيم سنة في النداء لان المقصود بالنداء لم
فيجب الفراغ عنه بسرعة فانما يكون حسنه اذا كان مزيد اهتمام بالمنادى
له اذ يخاف فوته لضيق الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى له نحو اضرب
يا زيد فاذا زاد شيء منهما يحذف المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف
النداء وهو اي ترخيم المنادى فتفطن ترخيم غيره اذ لا تفاوت الا بمحل الترخيم
د والترخيم مطلقا لانه السابق الطالب للبيان حذف في اخره اي اخر

صح بيان

المنادى ع

المنادى

اخر المنادى اخرج به الحذف في غير الاخر او اخر احد الامرين من المنادى وغيره بعد
اولا من جعله للاسم والاوضح الاخصر وهو حذف اخره ولا يشكل
بحذف الجزء الاخير من المركب ولا الحذف حرفين لان الجزء الاخير من المركب
جعل بمنزلة الحرف الاخير وكذا الحرفان جعلا بمنزلة واحد ولذا حذفا وكذا
تاء التانيث بخلاف حذف يا غلامي فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة الحرف
الاخير تخفيفا اي لمجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة تصريفية اقتضاها
ومن غير سماع اقتضاها والحذف للتخفيف اصطلاح في هذا المعنى
كالحذف اعتباطا اي ذبح الشاة بلا علة على ما في كتب النحو لكن القاموس
جعله بمعنى مجرد الاعتباط وغيره بموت الرجل شابا وخرج به حذف في
اخر يد ودم لانه لمبالغة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذفا جائز
كما في الرضي او قيد بعد التركيب كما في الهندي وحذف يد قبل التركيب
ويرد على التعريف على كل تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ
نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا فانه لا يصدق عليه حذف في اخره
الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو من ترخيم المنادى
لكن القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصلح بما ذكرنا تعريفهم وان كان
قويا حريا بان يوثر ودخل نحو والليل اذا يسر والكبير المتعال
فان الحذف فيه لمجرد التخفيف وشرطه اي ترخيم المنادى ان لا يكون
مضافا حقيقة او حكما وشبه المضاف في حكمه في النداء وان لم يكن في
حكمه في التوابع وقيد الاولى ان يقال وشرطه ان يكون مفردا
يستغني عن تعميم المضاف وهذا انما يتم لو جاء المفرد بمعنى ليس
بمضاف ولا شبهه وهو ممتنع وينتقض هذا الاشتراط بترخيم

بنداء الاب بيا ابتا

يا ابت بحذف التاء على لغة يا غلام لئلا ينادى الاب بلا تا باو وهذا الشرط
مشترك بين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة ولذا حكم بشذوذ حذف
حفظكم يا آل عكرم واذكروا واذا رخم المضاف فالشائع فيه الحذف
من اخر المضاف اليه ويندر حذف المضاف اليه وحذف اخر المضاف
ولا مستغاثا لان الاستغاثة المطلوبة من المنادى المستغاث
مطلوب فيكره الفراغ عنه بسرعة وهذا الوجه من الخصائص ولهم
وجه اخر ولا جمله فانه صرح الرضي بانه يحذف منه في الترخيم حرفان
ومن البين انه لا فرق بينه وبين مسلمان ولا مندوبا في اكثر
ليس في اكثر النسخ ويفهم عدم جواز ترخيمه في قوله وفي غير المنادى لزوم
غير منادى عنده ويكون بالنصب اما على زائدا على ثلثة احرف في
بعض الزيادة على الثلثة خلافا للفراء واتباعه والاخفش
فانهم يشترطون الزيادة او تحرك الاوسط والكوفيون على انه
ثلاثيا واما بناء التانيث والاكثر من ترخيم المؤنث بالتاء على
الفتح غير مرخم فيقال يا طلحة لاعتداد الكل ان يفتح اخر المنادى المؤنث
بالتاء لكثرة الترخيم وللنحاة هنا كلمات غريبة لو حاولتها فعليك
باللباب وشروحه واذا وقف على المرخم بحذف التاء يوقف
بالهاء لا محالة الا اذا لحقه الف الاطلاق وشذ نحو يا صالح ولا يجعل
الشاذ اسما براسه صرح به اللباب فمن اطرف كراشذوذات
حذف حرف النداء وترخيم غير العلم وجعله اسما براسه وانكر الرضي
جعل كرى مرخم كروان على المبرد وقال كرى ذكر الكروان وقد سبقه
الجوهري في هذا الانكار انما يسمع لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان

يقال

يقال هذه رغبة بعطاء وهما الكروان فانه اذا قيل عنده يخفض راسها
ويغض عنها حتى يعطا فان كان في اخره زيادتان اي في جانب
آخره فلا يلزم ظرفية الاكثر للاقل والظرفية الشي لنفسه فتامل في حكم
الواحدة قال الصيغي في شرح المفصل معنى كونهما في حكم الواحدة انهما زيدتا
معا لمعنى واحد احترز بقوله زيدتا معا عن نحو مرجانة وسعدانة فان النون
والتاء لم يكن زيادتهما معا وبقوله لمعنى عن عصبصب لليوم الشديد فان
الصاد والباء زيدتا معا الا انهما بمعنى واحد من زيادتي مسلمان ومسلمون
لان كل واحد مع
بمعنى آخر وفيه انه لو اكتفى في تفسير كونهما في حكم الواحدة بانهما زيدتا معا
لا ينتقض بعصبصب وليس بقدح في كون الالف والواو علامتي الفاعلين
كونهما مع النون بمعنى واحد لان كلا منهما مع النون علامة التثنية
او الجمع كما يفصح عنه تعريف التثنية والجمع والالف والنون المزيدتان
لمعنى جعل الكلمة صفة وليس معنى كونهما لمعنى الا ان يحدث معهما معنى
لانهما موضوعان له حتى يشكل بالالف والنون فان قلت في جانب
اخر عريانة ومرجانة زيادتان كذلك وهي الالف والنون ولا يحذف
منهما الا التاء قلت هما فيهما في الوسط وانما يكونان في جانب الاخر
لو لم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضي وهاتان الزيادتان
سبق زيدان ومسلمون ومسلمات ومروان وكوفي وصحراء او
حمرا يعني به الملحق بالفي التانيث هذا ولا يشكل بسعلاة مع انه
لا يحذف منه حرف الالحاق لانه كعريانة فيحذفها ان كان لك مرجانة
وكان قوله في حكم الواحدة يخرج ما يخرج يكشف عن وجه حذفهما
معا للتمام ويبين في تعريف الترخيم المرام نحو اسماء عند من يجعله

لان المعنى قال الرضي يريد بكونهما في حكم الواحدة انهما زيدتا معا لمعنى

الهمزة

فعلاء من الوسامة بمعنى اثر الحسن يقال وسم ككرم وسامة ووساما
بفتحها فهو وسيم وهي بهاء وجمع الوسيم وسماء بضم اوله كذا في القاموس
وفيه وبه سمّوا اسماء بمعنى فيه منقلبة عن واو مفتوحة كما في وجوه حيث
يقال اجوه وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل كما في شمس بضم اوله وبهذا
ظهر ضعف ما في الرضي انه هذا القول مرجح على قول من جعله افعالا جمع
اسم بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع واندفاع ما فيه من انه يرجح
كونه جمع سلم بانه لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا وسماء
حتى يكون اسماء على فعلاء منقولا عنه وبانه لم يأت قلب الواو المفتوحة
ما قال
همزة الا في واحد هو احد ونقل المص في شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى
الاثر لكن لا ينافي جعله من الوسامة لان الوسامة ايضا يحتمل ان يكون مأخوذا من
الوسم ومروان بفتح النون على ما هو المشهور فهو علم رجل ويحتمل الكسر
بان يكون تثنية مرو بمعنى الحجارة التي يورى بها النار فهو مثال لزيادة التثنية
وقد يعرض لزيادة الجمع ما يخرجها عن كونها زيادة جمع فلا يزال بمنزلة
الواحدة وذلك في بنون على ما صرح به الرضي ترخيمه كترخيم ثمود لانه لما تغير
بناء مفرده فكانها ليست زيادة جمع والظاهر ان سنون وارضون
وثمرات يكون كذلك فينبغي ان يستثنى هؤلاء من تلك القاعدة او
حرف صحيح الصحيح عند النحوي ما ليس في آخره حرف علة واما الحرف
الصحيح فلم نعثر فيه على اصطلاح وقد سبق الزمخشري في هذه العبارة
ولا يبعد ان يراد به الصحة من سقم الزيادة فيدخل في القاعدة مرمى ويخرج
سعلاة ويؤيده هذه الارادة جعله مقابلا للزائد وحمله الرضي على ما يقابل
حرف العلة فاعترض بدخول سعلاة واوجب تقييد الحرف الصحيح بان يكون

غير تاء

١١٦

غير تاء التانيث فاعترض شارح اخر بخروج مرمى واجيب بان المتبادر
حرف صحيح اصلي لان الغالب فيه الاصالة ولا يخفى ان المتبادر من بين
الافراد الغالب لا من العبارة اذ المتبادر من العبارة الحقيقة وفرق بين
المتبادر من العبارة والمتبادر من الافراد فكن على بصيرة من نور التحقيق
لتنجي عن مزالق التضييق ولا تنس هذه الدقيقة فانها نعم الرفيقة
في سلوك طريق الحقيقة قبله بلا فاصلة اذ هو المتبادر مدة اي حرف
علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها فانها تسمى مدة لان مد الصوت
يقع بهذه الحروف ولا يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة ساكنة ليس كذلك
الا عند ورش وحده فانه يمد الموت والحسنيين وقفا قال المص في
الايضاح يريد مدة زائدة والاولى ان يختار ومن قال المتبادر من المدة الزائدة
لانها الغالبة في المدة الزائدة عرفت ما فيه واوجب بحفظه ولا ينبغي ان يقال
اختار مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية مع الحرف الاخر
لانه خلاف المختار مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب وانما لم يقل
وان كان قبل الاخر مدة يحذف حرفان فيندرج حذف الحرفين في قاعدة
واحدة للتنبيه على تخالف علتي الحذف في القسمين من كونها كالواحدة
في القسم الاول وكون ما قبل الاخر اولى بالحذف لزيادته من الاخر الاصلي
كما ذكره الرضي بل لتخالفه في كون الثاني مقيدا بقوله هو واكثر من اربعة احرف
دون الاول لانه يحذف حرفان من يدان ودمان وبنون وفلون
نعم لو تبع الجزولي ويجعله قيدا للقسمين لم يتم تلك النكتة والرضي
نفسه رجح مذهب الجزولي وجعله قيد الثاني ومع هذا نقل عن انه لا يكون
جمع القاعدين ولنا مانع آخر جعلها لان نحو مصطفون ومصطفين

داخلان في القسم الاول دون الثاني واحترز بهذا القيد من سعيد وعماد فانه
لايجب فيهما حذف حرفين اتفاقا وان جوز الفراء حذف الحرفين فيهما فالفاق
بين الفراء وغيره قوله دالاخر واحد اذ لايجب عنده حذف حرف احد في سعيد
وعماد كما لايجب حذف حرفين من ثمناء الحرفين انث الفعل لان حروف الهجاء
مؤنثات سماعية فجعل التانيث لتغليب الزيادتين والمدة على الحرف
الصحيح لغلبة الوهم على العقل الصحيح فان كان المنادى مركبا حذف الاسم
الاخر وما في حكمه فشمل سيبويه اذ الصوت ليس باسم لكنه في حكمه ولذا اورد
الاصوات في قسم الاسم المبني وبعد لابد من تقييد المركب بما لم يكن في اخره
واو والف ونون لان سلمان ومسلمون علمين داخلان فيما في اخره
زيادتان وليس المحذوف فيها الكلم الاخير بل هو مع النون ولا يلزم انه يستثنى
اثني عشر واثنا عشر فانه يحذف فيهما الكلم الاخير مع الالف عند النحاة لان
الاسم الثاني منزل منزلة النون من التثنية فلهذا لايجوز اضافته
كما يضاف ثلثة عشر واخواتها لان النص خالف فيه والكلام مبني على مذهب
ولو ثبت البناء على مذهب النحاة لامكنك بان تجعله داخلا فيما في
اخره زيادتان في حكم الواحدة لان الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه
منزلان منزلة الالف والنون للتثنية والا اي ان لم يكن المنادى شيئا مما
ذكر فيحذف حرف واحد وانما قدر المضارع مع ان ماضي الكلام يستدعي
الماضي لان الفاء بظاهره تمنعه وافادة استمرار حذف الحرف والاخذ في
الباقي وعدم تفصيل تطلبه سيما وفيه خلاف الفراء في جواز حذف حرفين
من سعيد وعماد وهو اي المحذوف في حكم الثابت بجميع اجزائه للتلايم قوله وقد
يجعل اسما براسه ونحن سنجعل قوله وقد يجعل عديلا لقوله يقال يا حار فلا ينتفي

وفيه ان المنادى في حكم الاثنا ع

جعل

جعل وهو ضمير للمنادى قال الرضي كان الظاهر ان يكون المحذوف
لامن المنادى المرخم منسيا كيلا يشتركهما في كون المحذوف للعلة الا ان
محذوف المنادى لاطراد الحذف فيه صار كانه المحذوف بموجب فصار
في حكم الثابت على الاكثر والاظهر ان يفرق بين ما حذف الواضع للعلة
وجعله منسيا وبين ما يحذفه المتكلم للعلة فان الاول تعارف في المعنى
بدون المحذوف بخلاف الثاني فان الحذف فيه يجعل ما بقي دليلا على ما
القي فالظاهر ان لايكون منسيا فاللغة العليا على القياس دون السفلى
كما ظنه على الاكثر اي على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا ولانه يمتنع في
كثير اللغة السفلى وهو فيما اذا التبس بغير المرخم نحو يا قايم في ترخيم يا قايمة
في مقام الالتباس وفي المرخم الشاذ فانه ليس فيه هذه اللغة
الاعلى سبيل الشذوذ كما في اطرق كرا فلا يقال في ترخيم يا صاحب يا صاح
فيقال يا حار بالكسر في ترخيم يا حارث ويا ثمو في ترخيم يا ثمود ولا ينحى شي
من كون الواو في الطرف مع ضم ما قبلها مع انه يجب مع انه يجب قلبه
ياء في كلم معرب في الاصل ويا كرو في يا كروان ولا ينحى شي من عدم قلب
حرف العلة المتحرك المفتوح ما قبلها منه غير ان يكون بعدها الف والمراد انه
فيقال على الاكثر بقرينة معادلته لقوله وقد يجعل الدال على العلة فهو في حيز
التفريع والمراد انه يبقى ما قبل المحذوف على ما كان من غير تغيير وينبغي ان
ان يقيد بما اذا لم تؤد الى التقاء الساكنين على غير حده كما في استحار على وزن
احمار اسما انبت مما ليس للمدغم حركة في الاصل فانه يحرك الثاني فيه بحركة
ما قبل الساكن فيه الاول عند سيبويه وبالكسر عند غيره وهو المرجح
وكما في راد مما كان المدغم في الاصل متحركا فانه يعود حركته ولا يجب

الا يستثنى فيه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور يا قاضيي لانتفاء موجب
حذف الياء او الصحيح لغتهم فيه ويقال يا قاض بالضم وقد يجعل المنادى المحذوف
الآخر او هذه الامثلة اسما برأسه فيقال يا حار بالضم ويا ثمي بقلب
الواو ياء ويا كرا بقلب الياء او الفا والاولى ان لا يذكر في الفرع كرا لانه يوهم
ان الشاذ ايضا هو يرخم على هذه اللغة وقد عرفت انه لا يرخم وكذا شاذ
وكانه تبع السيرافي في الترخيم على هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيده
بان لا يؤدي جعله اسما برأسه الى ما لا نظير له كما في طيلسان على لغة كسر اللام
فانه لا يقال حينئذ يا طيلس بالضم عند المبرد والزمخشري خلافا للسيرافي
لانه لا يبالي بعروض وزن لا نظير له ويؤيد المبرد امتناع ان يقال يا ثمو
على هذه اللغة لانه يؤدي الى قلب الياء الفا فيلزم كون الف فعلى لغير التانيث
لانها منقلبة عن الياء ليست للتانيث لان الف التانيث
لا اصل لها والسيرافي يجعله حينئذ فعللا ويقول لا مثال له او بعدم النظير له
لانه شيء عرض وان كان الباقي حرفين ثانيهما حرف علة يجعل ذات ثلثة
برد المحذوف اذا لم يعهد ثنائي ثانيه حرف علة في العرب وما في حكمه والمنادى
في حكمه فيقال في ترخيم شاة يا شاه برد الهاء المحذوفة اذ اصل شاة شاهة
وفي ترخيم شية يا وشي وان لم يكن ما يرد تضعيف حرف اللين فيقال
في ترخيم المسمى بلاء يا لاء ويشكل ان الترخيم لسرعة الفراغ
عن المنادى وفي هذه الصور لا يحصل هذا الغرض فالقياس
منع الترخيم وتفصيل الترخيم على اللغة السفلى من خواص من له الباع
الطولى في المباحث التصريفية وقد يستعمل العرب لان الاستعمال
الذي يبحث عنه ذلك دون استعمال النحاة التي صيغة النداء النبذ
التخويج

صيغة

112

صيغة النداء اختاره على يا مع انه اخصر واوضح تنبيها على ان المندوب
يلحق المنادى ومن فروعه فلذا لم يجعله مواضع حذف عامل المفعول به خمسا وعلى
ان صيغة النداء تنصرف الى يا لانه المشهور في النداء ولذا لم يستعمل
في نداء دخله بغير النداء من الاستغاثة والندبة والتعجب سواها ولك
ان تريد بصيغة النداء ما هو على هيئة المنادى كما يلايم قوله في المندوب
وعلى الاول يجب جعله بتقدير في ندبة المندوب وهو اي المندوب
المصطلح كما يقتضيه قوله وحكمه الى غير ذلك ففيه استخدام اذ السابق
ما يستعمل فيه بصيغة النداء لا المصطلح المتفجع عليه في الصحاح تفجع له
توجع وفي القاموس تفجع توجع للمصيبة فلا بد من تضمين التفجع
معنى البكاء حتى يتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت عدد محاسنه
وبكى عليه وقد اخرج بقوله بيا او وا نحو تفجعت على زيد وصرح
بكون الندبة مخصوصة بيا من بين حروف النداء وقد اخل بجمع التعريف
حيث لم يمنعه عن خروج المتفجع به نحو وا ويلاه وواحسرتاه ووا
كبداه ولذا قال اللباب وهو المتفجع عليه به ومنهم من جعل قوله
عليه علة اي المتفجع بناء عليه فدخل الجميع لان الميت يتوجع لاجله
لفقده والحسرة والويل يتفجع لاجله لوجوده ولا يصح في قوله
ولا يندب الا المعرفة ولذا اراد اللباب الا اذا كان متفجعا به و
الظاهر ما ذكرناه ولا يبعد ان يقال واحسرتاه واثبوراه منزلة
الميت لان الهلاك كانه محبوب يبكى على فقده وكذا الحسرة لانه
كانه مات الحسرة حيث لا يمكنه قضاه كما هو حقها وذكر المندوب
بعد المنادى لما زعم انه ليس بمنادى وقد نقل عن الجزولي انه منادى

مندوب

على وجه التفجع كانه قيل يا محمداه تعال اني مشتاق اليك ومنه قولهم
في المرثي لا تبعد بفتح العين اي لا يهلك كانهم لضنهم بموت الميت
تصوروه حيا هذا والاقرب عندي جعله منادى مستغاثا كانك
تستغيث بالميت ان يغيثك في فراقه وكذا بالهلاك وفي الحسرة الا انه
لظهور كون المتكلم مضطرا مستغيثا لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة
واختص بوا الظاهر واختص به ولكنه قد يدخل البا على المقصور
بتضمين معنى التميز فكانه قيل واختص به وامتيز ابه وتميز الجهة
المندوب بوا اختصاصه به كما في الشروح واختص المندوب تميز ابه بواواه
اذ ليس هذا الاختصاص المندوب بل الاختصاص وابه ولك ان تجعل
وا مقصورا عليه ويكون المعنى واختص المندوب في مقام الالتباس
بوا بمعنى انه لا يجوز ان يندب بيا فيكون بعينه ما في التسهيل ويجب
ايلاؤه وا عند خوف اللبس واقرب منه ان يعتبره بانه اختص للمندوب
بحسب الحقيقة بوا اذ الندبة بيا استعارة لما افاده قوله وقد استعملوا
صيغة النداء في المندوب اذ الندبة بيا تجوز الا انه يمتنع اختصاص المندوب
بوا وعلى هذا لا يتجه على قوله واختص بوا ان وا قليلا ما يستعمل في النداء على
ما في الرضي وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى الاظهر الاخصر وهو
كالمنادى في الاعراب والبناء يعني يبنى المفرد المعرفة منه على ما يرفع به اذا
لم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا بابن مضافا الى علم آخر ويفتح وجوبا
اذا الحقه الالف واختيارا اذا وصف هذا الوصف وفيه رد
على الكوفي المجوز يا زيد بالفتح من غير الف هكذا ينبغي ان يفسر هذا
هذا المقام فخذه ودع ما فسر به الاقدم يقال هو قد اهمل حكم توابعه

وهو ايضا

١١٤

وهو ايضا كحكم تابع المنادى ولا يبعد ان يجعل قوله وفيا ان كنت
زكيا مولاكما لم يكن جليا فنقول من احكام اعراب المنادى متابعة
التابع له في غير البدل واخيه ومن احكام بنائه على ما يرفع به متابعة
التاكيد المذكور لما يرفع به ومما كان يتبادر الى الوهم انه يكون
نكرة غير معينة مطلقا كالمنادى تداركه بما سيجي وانه لا يندب
الا المعروف ووجه كونه في حكم المنادى عند الجمهور انه منادى وعند المص
حمله عليه لمشاركتهما في كونهما مخصوصين بحرف النداء او ما يشبهه
ولك اي جاز لك زيادة الالف في اخره حقيقة او حكما لجعل اخر المضاف
اليه في حكم آخره لا يرشدك اليه بقوله واغلاميه وكذا الصلة كما في وا
من حفر بئر زمزماه وفيه رد على الاندلسي ايجابها في الندبة بيا لئلا
يلتبس بالمنادى اذ رفع الالتباس لا يجب الا نصب قرينة وهي لا
تنحصر فيها واذا زيدت الالف فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف
لالتقاء الساكنين يحرك بالفتح حفظا للالف الا التنوين فانه يحذف
للساكنين الجمهور وان كان ساكن متحرك الاصل كما في واقاضي
يحرك بالفتح وان لم يكن متحرك الاصل فان كان الفا يحذف عند الجمهور
وان كان غير الالف لا يزاد ويكتفى به اتفاقا فنقول في المسمى باضربوا
واضربوه والمص سوى بين الالف وغيره فتقول في يا غلامي بالفتح
يا غلامياه بالسكون كذلك عند من جعله متحرك الاصل ويا غلامي ايضا
منه يا [illegible] السكون عند من جعله ساكن الاصل والمص ذهب
الى ان الواجب يا غلاميه سواء كان الاصل في اليا السكون
او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصلي ومنعه الرضي يندها

فاصباه ولك ان تقول السكون العارض الذى لايبين عوضه وتشبيه
الامر فيه كالاصلى الامر فيه وسكون ياقاضى لبس كذلك فان خيفت
اللبس بزيادة الالف وقت الالتباس بحفظ حركة ماقبل الالف
وزيادة مدة تناسبها او قلب الالف بتلك المدة وقوله قلت واغلامكيه
يحتملها ويرد مدة كانت محذوفة ان كان ماقبله ساكن كما فى واغلامكموه فان
اصل ضمير جمع الخطاب مع الواو يدل عليه ضربتموه لكن هذا عند الجمهور
مخصوص بما فى اخره حركة بنائية وما فى اخره حركة اعرابية لايزاد فيه الاالا
لف فتقول نحو واضرب الرجل بالرفع وواضرب الرجل بالنصب واضرب
الرجلاه فيحتمل ان يكون اختيار واغلامكيه للتنبه على وجود الحركة البنائية
بقى ان حفظ الحركة البنائية بزيادة مدة تناسبه لايختص بمقام
اللبس عند المص بل لايصح زيادة الالف فيما فى اخره حركة بنائية
لاتقبل الالف ويجب العدول الى مدة تناسبها ولك الهاء فى الوقف
لما اوهم الكلام السابق انه يتبع اللوق فى الحاق الهاء وقفا ووصلا
فى الشعر وغيره صرح باختصاصه بالوقف فلا يرد انه علم الحاقها
من تمثيله فلا حاجة الى هذا القول وفيه رد ايضا على من اوجب الهاء
مع بائه لئلا يلتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وقوله عجيب جدا
حيث جعل الهاء المشترك بين المندوب والمضاف الى ياء المتكلم
مميز المندوب عنه وقد نبه بهذين المثالين على ان المندوب
يضاف الى ضمير المخاطب على خلاف المنادى ولا يندب ان يجعل مندوبا
متفجعا عليه لامندوبا متفجعا منه كما عرف ولك ان تريد انه لايبكى
بعد المحاسن والتسمية الاعلى المعروف فيلزم منه ان يقال واحزناه

الا للمعروف لانه لايقال واحزناه ولا يحتاج الى التقييد ويكون
افيد قال الرضى يعنى بالمعروف المشهور والاظهر ان المراد المعروف
عند من يشاهد جزع المتفجع لبعذره سواء كان مشهورا اولا فلا يقال
واجلاه واتبع وازيد الطويلاه يعنى يتبع الحاق علامة الندبة بالصفة
مع صحة الالحاق بالمضاف اليه الذى هو غير المنادى ذاتا ومعنى ما قال
الخليل سيبويه بل الواجب وازيداه الظريف وفيه نظر لانه يوقف
على الموصوف والقياس ان يصح الالحاق بصفة ايضا لانه المقصود بالندبة
فيقال يا ابا الوجيداه خلافا ليونس فانه يلحقها اخر الصفة وقيل يجوز
يا زيد بن محمداه ونحن نقول هذا الخلاف فى غير صفة هى جملة فالمتفق يا رجلا
حفر بئر زمزماه لانه مضارع للمضاف على ما عرفت فلا يتجه ان يقال يؤيد
يونس الحاق علامة الندبة فى يا من حفر بئر زمزماه من غير تفرقة بين الموصوفة
والموصولة قال الرضى يلحق علامة الندبة اخر المضاف اليه والمضارع للمضاف
واخر الصلة وهذا يشعر بان الموصول ليس بمضارع للمضاف وقد ذكر
فى بحث نداء المعرف باللام موافقا للمص ما دل على انه المضارع للمضاف
وقد نقلناه لك وتمسك يونس بانه قد ضاع لرجل قدحان فقال
واجمجمتى الشاميتاه فى القاموس الجمجمة بالضم القدح من الخشب
والقحف ومن العجب انه فسره المص فى الايضاح فى هذا المثال بالرأس
ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس قيل المراد به ما يوصف به اى ويرد
عليه يا غلام رجل فانه لايوصف به اى مع عدم جواز الحذف وايها الرجل
فانه حذف لان المقصود بالنداء الرجل مع انه وصف به اى ولهذا لايحذف
من يا ايها لان المقصود بالنداء ذا ولايحذف من اسم الاشارة

فالمراد به على ما حققه الرضي ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف به او لم يتعرف
والمراد الا مع مقصود بالنداء بعد هذه الامور ليفيد الامتناع في
يا ايها والجواز في يا ايها الرجل حين قصد نداء الرجل وبعد فيه نظر لانه يجوز
الحذف فيه مع كون المقصود بالنداء ذا ايضا على ما في الرضي ولا يعلم جواز
الحذف نحو يا هذا الرجل كما يقتضيه والاشارة خلافا للكوفيين تمسكا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون والظاهر معهم الا انه لما لم يوجد في
استعمال العرب أوّل الجمهور الاية بجعل هؤلاء خبر انتم والمستغاث
والمندوب لا يعرف منه انه لا يحذف وامن المندوب لانه لم يعد المص
وافي حروف النداء نحو يوسف اعرض وايها الرجل نبه بالتمثيل الثاني
على ان المدار هو المقصود بالنداء اذ لم يبال بكون اي اسم جنس
والاستثناء تام اذ لا يحذف من لفظة الله ايضا ولا يمتنع انه يحذف منه
مع تعويض الميم المشددة في اخره فيقال اللهم انه لا يجب الحذف
ح والمتبادر في كلامه ما يقابل الوجوب وايضا المتبادر الجواز
مطلقا لا مع شرط ففي جعله داخلا تحت الجواز بعد الشرط اصلاح
بيانه اقل من افساده فالوجه ان يقال انه اكتفى بكونه معلوما من قوله
وقالوا يا الله خاصة على ما بيناه لك ولما كان يجب حذف الحرف
مشتركا بين النداء والمندوب اخره عن المندوب وكان عليه ان يقدم
بحث حذف المنادى عليه الا انه لم يرض بالفصل بين حذف الحرف والنداء
شذ اصبح ليل قالته امراة امرئ القيس وكان مبغضا للنساء
مكروها عندهن سالت الليل اصباحه ليبحث عن مضاجعه
فصار مثلا وافتد مخنوق قاله من اخذ سلكة السارق في طريق

غافلا

غافلا وخنقه يعني اعطني فدية وخلص نفسك عن يدي فصار مثلا
واطرق كرا وقد عرفت ما يتعلق به وجواز الحذف في اشغال هذه قبل
الصيرورة امثالا او بعدها فهي امثلة للوجوب اذ لا يغير الامثال
فلا يرون على قاعدة جواز الحذف في قيل قوله ونشد الى جواب
سؤال الجه على استثناء اسم الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول
انه تنبيه على انه قد جاء الحذف وجوبا على سبيل الشذوذ مما يحذف
فيه وجوبا نداء لفظ الله وقد مر ومنه الاختصاص وهو نقل اي وقع
منادى عن معنى النداء الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم على هيئة
الندائية من غير تغيير بعد احد ضميري المتكلم وقد زاد فيه على قصد
الاختصاص قصد التفاخر او التصاغر نحو انا اكرم الضيف ايها
الرجل وانا المسكين ايها الرجل وخص اي بهذه المعاملة لان شانه
البروز في لباس هو بغيره لانه المنادى صورة وليس منادى
فسهل جعله بغير ما يقتضيه صورته والجملة الندائية منصوبة المحل
على الحالية فقولك ايها الرجل في معنى مختصا من بين الرجال بذلك
الحكم فالرجل عبارة عن ضمير المتكلم وليس مخاطبا اي وقد ينوب
اي منادى مضاف وهو في الغالب لفظ معشر وآل واهل
وبني وبند غيرها حتى قصره ابو عمرو عليها وقد ينوب في ذلك
معرف باللام او علم وفي الحديث نحن معاشر الانبياء افتابك
الى قلة كلام كما في الرضي ويحتمل معنى النقر وهو في الاصل فلة لبن
الناقة ويقال نحن العرب اقرى للمنزيل والنزيل الضيف
وجاد نحن تميما يكشف بناء الضباب اي الظلمة وهو في الاصل

جمع ضبابة بمعنى سحابة تغشى الارض كالدخان منكشف بارتفاع الشمس
والاختصاص المقصود بتلك الامور الثلثة لايختص ضمير المتكلم بل يجئ للخطاب
ايضا نحو سبحانك الله العظيم بالنصب وقد يجئ المعرف باللام والمضاف
بعد الغيبة ظاهرا او مضمرا نحو مررت به الفاسق ونحو الحمد لله الحميد
بالنصب وقد ياتى منكرا ايضا على قلة لايقصد الاختصاص بل يقصد
الذم او المدح او الترحم قال المص ما سوى اى منصوب بتقدير فعل مناسب
للمقام من اعنى واخص وامدح واذم واترحم ويحتمل غير المعرف باللام
من ذلك النداء وقال الرضى الحق اجراء الكل مجرى واحدا فى النقل عن النداء
والمعرف باللام وقع منادى معنى لالتزام حذف حرف النداء المنافى للام وعدم
قصر النداء ولذا لم يبن على الضم المؤد المعرفة ايضا لضعف ما يقتضيه من
النداء فعاد الى الاصل من النصب وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
جواز نحو الا يا التخفيف يا اسجدوا اى يا قوم اسجدوا واما على قراءة
التشديد فلا حذف بل لا يسجدوا مضارع منصوب بان مدغم نونه
فى لا وقد نبه بقوله قد يحذف على انه لا يكثر كحذف حرف النداء وقلة الحذف
لا يختص المنادى بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواه فى
التسهيل ويكثر حذف المفعول به اذا كان غير المخبر عنه والمخبر به و
المتعجب به والمجاب به والباقى محذوف عامله ونبه بقوله لقيام
قرينة انه لا يحذف نسيا مع كونه مفعولا به وكثيرا ما يحذف نسيا وذلك
لعروض مزيد مقصود به للمنادى فى الجملة الندائية حتى انه لا يصح
السكوت على عديمها وقد يحذف وجوبا كما فى يا للماء ويا للدواهى فانه
فى تقدير المنادى عند المص وان جعل القوم المنادى تقدير الماء والدواهى

اللهم

١١٧

اللهم اجعل خاتمة ندائنا نداء المنادى الى الجنة وصفات بحورها
اقلامنا تحفظنا من النار كالجنة والثالث من الابواب الاربعة
لوجوب حذف عامل المفعول به ما اى المفعول به اضمر عامله على شريطة
التفسير الشريطة فعيلة بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية الى
الاسمية او للتانيث بجعلها منقولة من الجارى على موصوف محذوف
هو العلة واضافته الى التفسير للتفسير وعند الكسائى والفراء لم يضمر
العامل هنا بل الفعل الذى بعد المنصوب يعمل فيه وبسد مسده ففى
زيدا مررت به جاء جاوزت المفهوم من مررت به من غير تقديره ومررت
به يسد مسده والبصرى جعل زيدا اضربته نظير ان امرؤ هلك نحا
ان هلك ليس عاملا فى امرؤ او ضميره على ما هو المرام والنظر اليه
بقرينة حمله على قوله الثالث كذلك فى زيدا ضربته ليس بعامل وقد منا
لك ان الكوفى يجعل زيد قام فاعلا فتذكر وهم لم يرجع الى ما اضمر الخ
بمعنى مفعول به اضمر لان الفاعل لا يتقدم على الفعل باتفاق من النحاة
على ما فى الرضى فى هذا المقام لان التعريف يعم المفعول به وغيره ولا الى ما
اضمر اى بمعنى شئ اضمر عامله على شريطة التفسير لان التعريف اخص منه
لشموله الفاعل ونحوه ولم يشمله التعريف بل الى ما اضمر لان المعنى منصوب
اضمر الخ فيعم المفعول فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه ولذا صح منه فى المفعول فيه
وينصب بجامل مضمر على شريطة التفسير وخبر كان نحو زيدا كنت اياه
ولذا قال كل اسم ولم يقل كل مفعول به ولا كل مفعول فاكد العموم بلفظة
وهذه من الفوائد التى اصلة لادخال كل فى التعريف فرث به وان خفى
على كل فقال المراد بقوله لنصبه النصب على المفعولية كما هو المتبادر

فخرج زيدا كنت اباه لم يتفطن ما باباه وفاته ان المستفيض تخصيص
الجنس فالاحق بهذا الغرض تخصيص الاسم بالمنعول بعده فعلا او شبهه
قال الرضى لم يرد بالكون بعده الكون بلا فصل لجواز زيدا عمرو ضربه وزيدا انت
ضاربه ويعني بشبه الفعل الفاعل والمفعول اذ المصدر لا يصح ان يسلط على
ما قبله وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن ما يوجب تقدير
الفعل ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه هذا كلامه ولا يخفى عليك انه يعني
بشبه الفعل ما يعم الكل ويخرج ما يخرج بقوله لو سلط عليه وان شبه الفعل
يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان يمنع ما يوجب تقدير الفعل تسليط
على الاسم لا يمتنع تسليط ما يناسبه من الفعل فلا مانع في انا زيدا انا ضاربه
قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير انا ضربت زيدا لان ضربت مناسب
انا ضاربه قبل هذا الزمان وبنصبه لو سلط عليه مشتغل اخرجه لكونه
وصفا للمردود بين متعدد لا المتعدد عنه متعلق بالاشتغال لتضمنه
معنى الاعراض بضميره او متعلقه اى متعلق الضمير اى الاسم ولا ينحصر
في المضاف الى الضمير بل لا يكاد ينضبط منه الموصوف بالعامل فيه نحو زيدا
اكرمت رجلا يحبه ومنه الموصول نحو زيدا اكرمت الرجل الذي يحبه ومنه
المعطوف عليه للمضاف الى الضمير نحو زيدا ضربت عمرا او اخاه ومنه المعطوف
عليه لاحد الامور الاخر المذكورة فتفطن وتمكن من استخراج ما يحل
الفطن تفصيله فان المتوقع من الذكي ان يكون على تامل تفصيله ولا
يخفى ان المتبادر من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو انه لولا
الاشتغال باحدهما لكان عاملا في ذلك الاسم ولذلك ترى الرضى بعد
قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لغوا اذ يخرج كل ما يخرج به

بقوله

١٢١

بقوله مشتغل عنه بضمير او متعلقه لكن يصرف عن هذا المتبادر التمثيل
بقولنا زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به اذا لم يشتغل ضربت عن زيدا
ولا مررت به عنه بهذا المعنى فالمراد بالاشتغال عنه الاعراض اما بالاخطار
كما في المثالين او بالاختيار كما في زيدا ضربته على انه لولا ذلك ايضا لما
ينبغي ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان المعتبر اعم من ان يكون نفس
المقدر او ما يناسب المقدر فنقول الاخصر الاوضح الاعذب ان يقال
هو كل اسم بعده عامل في ضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه واورد على قوله لو سلط عليه الخ امران آخران احدهما
انه لا يخرج به شيء اذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح في حقه انه
لو سلط عليه لنصبه وثانيهما ان لو تقتضي انتفاء التسليط فلا
يصدق التعريف على شيء من المعرف اذ في الكل تحقيق التسليط
اذ في زيدا ضربته سلط ضربت على زيد واجيب عن الاول بتقدير
وصف اى بعده فعل او شبهه يصح تسليطه عليه لو سلط الخ وعن
الثاني في تقدير تقييد التسليط اى سلط عليه لفظا والتسليط في
افراد المعرف هو التسليط تقديرا او النظر الصائب
الذي لا يغيب عنه طريق الصواب لا يلتفت الى مثل هذا الجواب
ونجيب عن الاول ان لو لانتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فيجب
ان يكون انتفاء النصب لانتفاء التسليط وفيما يمتنع التسليط
ليس لانتفاء التسليط بل لامتناعه وعن الثاني بان
في قولنا زيدا ضربته لم يسلط على زيد فعل بعده بل فعل اخر مثله ولا في
زيدا مررت به ما يناسبه وهو جاوزت المفهوم منه بل مثل ذلك المناسب

واورد عليه زيداً ضربته لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولو سلط
عليه لنصبه واجيب بان المراد التسليط بمجرد قطع عمله في الضمير او
متعلقه وزيد ضربته لا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل في الضمير من رفع
عمل الابتداء عنه وفيه انه لا بد في زيداً ضربت ايضا بعد حذف الضمير من
رفع عمل المقدر في زيداً فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب
بمقدر ولم يكتف بتقدير المنصوب لئلا ينتقض بقولنا ان زيداً ضربته
واعلم ان تحقيق هذا القيد يستدعي معرفة موانع التسليط وهو اما وقوع
ما لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه بين الاسم والمفسر من كلمة ان مفتوحة
او مكسورة وحرف الاستفهام لفظا او معنى وكذا حرف الشرط وحرف
التحضيض والا للعرض او التمني ولام الابتداء وكلمة ما من جملة حروف
النفي وحروف العطف والفاء الجزائية الواقعة موقعها بخلاف الفاء في
جزاء اما فانه لم يقع موقعه لاستدعاء اما تقديم ما في حيزه عليه ليفصل
بينه وبين اما وبخلاف الفاء في جواب اذا فانه حقق انها زائدة وسيجيء
في بحث الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما التعجبية والمضاف نحو زيد
حين تضربه يموت وكلمة الا نحو ما رجل الا اعطيته كذا واما كون المفسر
اسم فعل او مصدرا او فعل تعجب نحو زيداً احسن به او صفة كذلك للاسم
نحو رجل ضربته او صلة له نحو ايهم ضربته او جواب قسم بعده نحو زيد والله
ضربته واما كون الفعل الذي بعد ذلك الاسم مسندا الى ضميره المتصل نحو زيد
ظنه منطلقا اذ لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل اذا كان متصلا الى المفعول ولا
ارجاع ضمير المفعول كذلك الى الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد الاسم
على تقدير دفعه من جملة اخرى نحو الزانية والزاني الآية على تفسير

سيبويه

سيبويه وسياتي ومن الموانع ما الحقت وهو ان لا يكون الاسم معمولا
بالواو الحالية والمفسر مضارع مثبت نحو جاءني زيد وعمرو يضربه فانه
لا يجوز جعله في تقدير مستقر ويضرب عمرا لامتناع كون الحال بالواو
اذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فرفع الاسم في هذه الصور
واجبة واذا اتقنت هذا اتضح لك حال خاتمة هذا البحث من قوله
وليس مثل زيد ذهب به منه الى اخر الباب وانما قال او مناسبه
لئلا يخرج عن التعريف زيداً ضربت غلامه وزيداً مررت به وزيداً حبست
عليه ولا يخفى عليك انه لا يفهم من زيداً مررت به الا المرور من غير تجاوز
الى جاوزت زيدا وكذا في زيداً حبست عليه فالوجه ان يعد نفس هذه
الافعال عاملة في المنصوب فكنت قاصدا في زيداً ضربت غلامه
الى ضربت زيدا اشارة الى ان ضرب غلامه ضرب نفسه وفي زيداً مررت به
الى مررت زيدا فنصب زيدا بنزع الخافض وكذا في زيداً حبست عليه
تقدير حبست زيدا بنزع الخافض لا تقول نزع الخافض سماعي لانا نقول
فليكن هذا الباب من مواضع سماعه فاذا ما يشتهيك الى زبدة الكلام
احان ان اوصيك في هذا المقام فاقول لك ايها الطالب
للقول السديد من الرفيق الرشيد لما تمكن في ربقة التقليد فبقي
في الزمان المديد في البعد البعيد عن قبول الحق الذي ليس عليه
مزيد فان ما يلقى اليك لمن له قلب او القى السمع وهو شهيد
مثل زيداً ضربته وزيداً مررت به وزيداً ضربت غلامه وزيداً حبست
عليه لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر والا فان امكن تقدير
مرادفه فهو المرام فان امكن تقدير لازم له اختصاص بالمفسر فاللازم

والا

تقديره والا فيقدر الملابسة التي تعم كل مقام فترتيب الامثلة على ترتيب
وجوب التقدير فلا يرد انه فانه احسن الترتيب هو حفظ امثلة
المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بمثال المشتغل بالمتعلق بنصب اي
ما اضمر عامله بفعل يفسره ما بعده فاوضح في الامثلة المذكورة فقال اي ضربت
وجاوزت واهنت ولابست وقيل ضمير بنصب الى زيد وبه بنه على
على حال الكل واما فرح به ردا على من جوز حيث قطعه بتقدير انقطع
حيث متمسكا بقوله لا تجزعي ان منفس اهلكته فعند ذلك فاجزعي
وعلى الكسائي والفراء حيث جعلاه منصوبا بالفعل المذكور على ما مر وما
لا يمكن تسليط ويجب تسليط مناسبه ان يقع ما يشتغل به المفسر
بعد الا نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه فان الفعل المقدر يجب ان يكون
مثبتا اي ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك ان الاسم المذكور يقع
من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وما بعد الا مثبت
اذا كان مفعولا لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب
هكذا ذكره الرضي وفيه بحث لانتقاضه بقولنا ان ثوبي انفقت
الا اياه فان ما بعد الا منفي ليكون المقدر منفيا اي لم انفق ثوبي نعم
اذا وقع ما يشتغل به المفسر بعد الا يجب تقدير المناسب دون
المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتا وتارة يكون منفيا
ويجب ان يقدر في ان زيدا لم اضرب زيدا لا غير ليصح ترتب الجزاء عليه
وبهذا يندفع انه ربما لا يغني ذكر المقدر عن المقدر المفسر كما في
هذه الصورة فلا يصح ان وجوب الحذف لئلا يلغو التفسير وكذا يجب
ان يقدر في زيدا حبست عليه لابست زيدا بالحبس عليه وفي زيدا

ضربت

ضربت غلامه اهنت زيدا لضرب غلامه هكذا حقق المقام واحفظ
فانه من شوارد اولي الافهام ويختار الرفع اي رفع المنصوب الذي
كلاما فيه فالبحث عن الرفع ليس خارجا عن البحث نعم البحث
عن وجوب الرفع خارج عنه ولذا لم يبحث عنه ولك ان تجعل البحث
عن اختيار الرفع راجعا الى البحث عن مرجوحية النصب فيكون
اشد دخولا في البحث بالابتداء اما اشارة الى عامل الرفع او الى
المعنى المقتضي فيكون بمعنى كونه مبتدأ ويكون فيه بيان الرفع على وجه
متفق بين الكل واحترز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر نحو ما مر فانه
لا يجوز عند البصري والكوفي المجوز لا يرجحه وفيه اشارة الى جهة اختيار
الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فيوافق بيان اختيار النصب
في ذكر الجهة وقال الرضي بين عامل الرفع دفعا لتوهم ان عامله فعل بقوله بالابتداء
كما ان الناصب فعل ولا اظنك ملتفتا الى ما ذكره بعد ما ذكرنا لك
عند عدم قرينة خلافه اي خلاف الرفع وههنا بحث لا بعد والنصب
والاوضح الاخصر عند عدم قرينة النصب موجود لا محالة ويدفعه
ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لا ذاته واللازم ذاته
دون الحيثية ولم يتفطن له الرضي فاجاب بتخصيص القرينة
ايجاب النصب او اختياره او تسويته وتبعه كثيرون وهو يوجب
تاخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تجعل ضمير خلافه
الى اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله او عند وجود
اقوى منها واختلال ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لا عن
قرينة خلاف اختيار الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة الخلاف

لترجحه بالسلامة عن الحذف على ماقبل وبكونه عمدة وبقاء ما ابتدئ به
الكلام مبتدأ وبكون العامل محققا لا مقدرا على ما نقول ويعارض الاخير
بكون العامل اللفظي على المعنوي ويتجه ان في الرفع خلاف الاصل وهو
الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلا وقت لعدم قرينة الخلاف والرفع
مختار لوجود الاقوى لا محالة والاقوى ينحصر في اما هذه واذا هذه و
لا ثالث لهما كما يوضحه قوله كاما مع غير الطلب واذا المفاجاة واما
هذه لا يجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية التناسب في العطف
او في جواب السوال الفعلي واذا لا يجامع الا الاول ووجه رجحان قوة اما
في اقتضاء الرفع على قوة رعاية التناسب اما ما قيل ان الغالب بعدها
الجملة الاسمية والكره الرضي وسوى بين الاسمية والفعلية واما قيل ان
اما لكونه نائبا عن مهما وهو اسم التزم بعده الاسم لئلا يخلو مقام اصله عن
الاسم فاذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده اظهر وقال الرضي ليس
اما مع الرفع في الحقيقة بل دافع ترجيح قرينة النصب لان اما حرف
الاستيناف قاطع لما بعده عما قبله فلا معنى لرعاية التناسب فيها وقد
جواز النصب بعد اذا الحكمهم في بحث الظروف المبنية بلزوم المبتدأ بعده
في كلامه انكار هذا القسم مما يختار فيه الرفع وحصره في القسم الاول
وتوجيه اذا المفاجاة على ما قالوا ان الغالب بعده المبتدأ واورد عليه
مناقض لما نقل عن بحث الظروف ووفق بينهما تارة بان مرادهم بلزوم
المبتدأ بعده غلبة الوقوع وتارة بان المراد اللزوم في غير تركيب
الاضمار على شريطة التفسير وتردد الرضي في وجوب النصب بعده حينئذ
هذا التوجيه واعلم ان المصنف لم يحصر القرائن فيما ذكره بل ضبط ما وجده

فان تجد

فان زيدا فرده فان المبحث اجبها دق ومما اداني التامل اليه كون
المفسر غير ناصب بل ما يناسبه لان فيه كلفة ما لا يوازيها ترك
التناسب فتامل ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية هذه
اضعف قرائن النصب وما يليه اقوى منه صرح به الرضي وكانه
قدمه ليقارن ما يجتمع معها من قرائن الرفع ويكون اقوى منها فينئذ يحكم
المتكلم بقيد اختيار النصب بها بوقت عدم ما هو اقوى منها من
قرائن الرفع ونبه بقوله للتناسب على انه يجري في كل ما يراعى فيه التناسب
كالعطف على صفة ناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل بخلاف الرافع للفاعل
فقط صرح به الرضي في بحث استواء الرفع والنصب فيختار النصب
في قولك زيد ضارب عمرا وبكرا يضربه كالوقوع في جواب سوال فعل فالمختار
في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته وقيد سيبويه الجملة الفعلية بغير التعجبية
ليخرج نحو اقسم بزيد وعمر ويضربه لانها لجمود فعلها كالاسمية واعترض
عليه الرضي بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة ووجه
ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك في المثال فيجعل المثال
احسن بزيد والله احمده ومن قرائن اختيار النصب ما استخرجته وهو
ان تكون الجملة في موقع الحال والواو معه فانه يختار فيه النصب لئلا يلزم
وقوع الجملة الاسمية حالا بدون الواو نحو جاءني زيد عمرا قد ضربه وبعد
حرف النفي هذا القدر من المبحث واما ان حرف النفي الذي يقع بعد الاسم
ما سوى لم ولما ولن لانه لا يجوز حذف افعالها في مبحث آخر فلا يتجه انه
يجب بعد حرف النفي على ان منع حذف فعل لما ممنوع وحرف الاستفهام يشم كلام
الرضي بان الاولى وهمزة الاستفهام اذ لا يجوز هل زيدا ضربته لان هل

اذا دخل جملة فيها فعل لا يرضى الا بان يدخل عليه لفظا وفيه بحث
لانه يختار النصب في هل زيد عمرو ضاربه في تقدير هل ضارب عمرو زيد
كما يختار في ازيدا عمرو ضاربه نعم تم ما ذكره السهيلي انه يجب النصب
بعد الاستفهام بغير الهمزة ليتم ما ذكره وعبارة السلتين قاصرة على
مذهب سيبويه والجرمي لانه يختار الرفع عندهما في انت زيد ضربته
لان زيدا ضربته خبر المبتدا خال عن الاستفهام عندهما ويختار في اليوم زيد
ضربته النصب فلا يصح اطلاق البعدية وتقييدها بكونها بلا فصل
بل لا بد من تفصيل بان يكون بعدها بلا فصل او بالظرف نعم يتم على مذهب
الاخفش فانه يرجح النصب مطلقا ويجوز انت زيد ضربته في تقدير اضربت
زيدا ويجوز انت فاعل محذوف وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن
الاستفهام فانه لا يجوز متى زيدا ضربته بل يجب متى ضربت زيدا وعلله الرضي
بان كل دخيل في شيء فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة
الاستفهام الدخول على الفعل وهو منقوض باذا الشرطية فانه متطفل لحرف
الشرط وقد جاوز اصله من لزوم الفعل ولم يقل حرفي الاستفهام لانه يختار
الرفع في ايهم ضربته ويجب في زيد اضربته واذا الشرطية بخلاف
اذا المفاجاة كما عرفت لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل ولم يجب
النصب كما ذهب اليه المبرد حطا لمرتبة الفرع ويختار الرفع بعدها
عند الكوفيين لاستواء الجملتين بعدها ويشترطون ان يكون خبر الاسمية
فعلية وحيث لا حيثما حيث لا يجوز حيثما زيد اضربه ويجب حيثما
ضربته زيدا كما في الاسم المتضمن للاستفهام والاولى وحيث الشرطية
اذ لا يختار النصب في اجلس حيث زيدا ضربته وانما يختار في حيث زيد

ضربته

ضربته اضربه ولم يوجب المبرد النصب بعده لان تضمنه للشرط ليس
لتضمنه اذا اذ كثيرا ما يخلو عنه وفي الامر والنهي اي في وقت الامر والنهي
على انهما مصدران سواء كان الامر بلفظ الامر وكذا النهي او بلفظ الخبر
نحو زيدا اضربه وزيد اتضربه بمعنى اضربه وكانه اراد بهما ما يندرج فيه الدعاء
والتماس ايضا فلهذا اسقط الدعاء مع انه ذكره الزمخشري على انه
لا يجب بذكر الدعاء وافيا بالضبط ومنهم من قدر فيما قبل الامر ومنهم
من قدر في وقت وقوع الامر والنهي بعده وجها كما ترى وكان الاظهر
وقبل الامر والنهي اذ هي اي بما بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية
وحيث وما قبل الاسم الذي قبل الامر والنهي مواقع الفعل اي
مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل والاولى نصب ذلك الاسم ليقدر
الفعل قبله فيقع الفعل في هذه المواضع ولو رفع يكون الواقع فيها
الاسم وفيه بحث لانه يختار النصب في ازيدا انت ضاربه لا يقع الفعل بعده
الهمزة بل الاسم فانه في تقدير ازيدا انت ضارب الا ان يقال الاسم الفاعل
في حكم الفعل فتامل ومما ينبغي ان يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل
ليس لان معنى هذه الامور طالب الفعل والا لانتقض بالتمني بل لان العرب
جرى على هذا الطلب في الاكثر كما انه جرى عليه دائما في حرف الشرط
والتحضيض فلا يرد التمني لانه لم يعمل بمقتضى طلبه فهذا موكول
على السماع صرح به الرضي في بحث وجوب النصب وعند خوف
لبس المفسر بالصفة يريد ان نصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
اولى لان البحث عن حاله فاطلاق المفسر على ظاهره ولا حاجة
الى تاويله بذات المفسر نعم لو حكم على المرفوع بان نصب اولى لاحتيج

الى التاويل و هذا المص على الزمخشري و قد افاد بادراج الخوف الله
عند تعين الالتباس لعدم امكان نصب القرينة لبس النصب
اولى بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذي يرجح النصب ما كان
يفوت معه المقصود اذ لو كان اصل المقصود حاصلا مع جعله صفة
لا يحترز على احتماله ولا يخاف منه و بهذا ظهر موضع لوجوب النصب
وكانه اكتفى بالاشارة في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب النصب
مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اذ على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه
صفة فيفيد ان كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر وهو لا يوافق اصل
المقصود و هو ان كل موجود مخلوق لنا بقدر بل يفيد بظاهره ان بعض
الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل و دفع به ما اعترض به الرضي بان الشيء
اعم من الموجود فلا بد موجوده من تقييده بالمخلوق حتى يستقيم
الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة
او خبرا او وجه الدفع ان الوصف الذي يجب تقديره هو مخلوق و
مخلوق لنا اخص منه لا يقال اعتقاد الرضي ان المقدر مخلوق لنا وان
كان ظاهر عبارته غيره لان الاعتزال يثبت مخلوقا لغيره تعالى لانا
نقول لبس على المص الا ايراد مثال مستقيم على مذهبه ولا يضره
عدم الاستقامة على مذهب غيره و بهذا عرفت ان النصب لا يحتاج
في الاية عند المعتزلي نعم تحقيق المقام يقتضي ورود اعتراضه فان
تفسير الاية وظهور مقصودها دائر على تحقيق الحال والاستدلال
على ان جميع الموجودات مخلوق له تعالى او بعضه مخلوق لغيره وبعد
انكشاف الحال لا يلتبس المقصود رفع او نصب ويمكن ترجيح النصب

بانه يفيد كون الاشياء بقدر باختيار تعالى بخلاف الرفع فانه يحتمل معه
كون خلقناه صفة وقوله بقدر خبرا ويرجح لا يستفاد ان كونه بقدر باختياره
واعلم ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان الاسم نكرة حتى لو قيل
الشيء خلقناه بقدر يجعل اللام للاستغراق ان لم يلتبس ويستوي
الامران اي الرفع والنصب من غير فضل احدهما على الآخر ومنهم
من قال اي يستوي الامران في الاختيار فايهما قصد به هو المختار
فكلام لا يصدر مثله بالاختيار غير مثل زيد قام وعمرا اكرمته اورد
مثالا اورده سيبويه من غير اصلاحه لانه صار من مطارح الانظار
بمثال السيرافي ونعم القول قوله انه في تقدير عنده او في داره والا لم يصح عطفه
على قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجب في قام ضمير لزيد فكذا
في عمرا اكرمته فلا يترجح نصبه ترجيح عطفه على قام على عطفه زيد قام لـ
بقرب المعطوف عليه وقال الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز
عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل منه قال ابو علي
يجوز عطف ما لا محل له منه على ما له محل منه بناء على انه لم يظهر
اعرابه الا انه اختار الرفع فان قلت على تقدير العطف على قام
يحتاج الى تقدير عنده او في داره ترجح الرفع المستغني عن هذا
التقدير قلت اذا قصد انه اكرم عمرو في دار زيد لا بد من تقدير
عنده سواء عطف على زيد قام او قام فالتقدير لم ينشأ من العطف
بل من القصد فافهم وقد يقال يستوي الامران في مثل هذا المثال من
غير تقدير ضمير في الثاني وظاهر كلام سيبويه محفوظ الا انه ورد في القران
نحو والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها فانه ينصب السماء

ويرفع وهذا اشكال قوى وهو ان وجه استواء الامرين بانه على تقدير الرفع
يعطف على زيد قام وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان يرجح بكونه
بالسلامة عن الحذف يرجح النصب بقرب المعطوف عليه فان عمرا
اكرمته اقرب من قام زيد من زيد قام ولا فصل بينه وبين زيد قام كما
لا فصل بينه وبين قام فلا معنى فلا قربية ودفع بان المراد انه اقرب
الى اول قام من اول زيد قام والدفع كما ترى عديم النفع اذ لا يعتبر مثل هذا
القرب فى شئ من الاحكام وغاية ما يمكن ان يقال ان المعطوف
فى عطف الجملة على الجملة فى الحقيقة هو النسبة ونسبة عمرا اكرمته
اقرب من نسبة قام الى فاعله من الجملة الفعلية الى زيد بقى ان مرجح النصب
ليس مجرد قريب المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة عن خلاف الاصل
على ما عرفت فينبغى انه يرجح النصب قال الرضى يندرج فى مثل زيد قام وعمرو
اكرمته دون زيد قايم وعمرا اكرمته لان الصفة الناصبة للمفعول فى حكم الفعل
دون الرافعة للفاعل فقط اذ كثيرا ما يرفع الى ما ليس فاعلا نحو زيد مررت
بحمار ويجب النصب بعد حرف الشرط هى ان واما لمنه فقد سبق اما
فلم يبق الا ان ولو واذا ما لم عند على خلاف مذهب سيبويه فلا يحتاج
الى الاستثنائه بناء على انه لا يصح الفصل بينه وبين فعله المعمول الى الاتفاق
فلا يصح تسلط المفسر عليه فلا يكون من هذا الباب على انه لا حاجة
الى الاستثناء لو كان حرفا ايضا لانه يقع بعده ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لهذا التقدير وحرف التحضيض وهى الا هلا وشدادة لا غير عند
الغير خليل ومنهم المص وللمبرد انه فات للص الا للعرض لانه يجب
النصب بعدها على ما ذكره الاندلسى فيقال الا زيدا اكرمه بالنصب

لا غير

لا غير لان المص اختار مذهب السيرافى كما اختاره الجزولى من ان حال حرف
النفى بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة فعنده الا للعرض مما يختار
بعد النصب كسائر حروف النفى مثل الا زيدا اضربته اما ما فى بالمباشرة لما
مر فى بحث حذف فعل الفاعل ان حق النفى للشرط ان يكون ماضيا
وشذ المضارع وفيه خلاف الاخفش فانه يجوز دخول الشرط على
الاسم والا زيدا اضربته هذا متفق عليه وعدوا قوله ونبئت
ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها شاذا وثمما
استحسنه ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه يجب النصب
لعدم صحة وقوعها مبتداء وان يكون الاسم الذى بعده فعل مشتغل
عنه بضميره لفظة كل ولم يقصد به عموم نحو كل رجل ما ضربته لانه لو رفع
يكون للعموم ولو نصب يكون لسلب العموم فيجب النصب اذا قصد
سلب العموم واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر
عامله ونحو سلكت زيد ذهب به واخواته وليس مثل ازيد ذهب
به منه لانه قصد به انه اذهب زيد ولا دلالة هذا المقصود لا يصح تسلط
ذهب على زيد لانه لا يعمل فى المفعول بدون حرف الجر ولا حرف جر فيه
ولو سلم جواز اعماله فيه باحداث حرف الجر لا يعمل الفعل عمل الرفع
فيما قبله على انه شرط انه لو سلط عليه لنصبه وبما ذكرنا علم انه ليس
مثل زيدا حبست عليه لانه قصد به ملابسته وملازمته زيدا فهنا
مناسب لو سلط عليه لنصبه بخلاف ما نحن فيه فان مناسب
الفعل المشتغل لازم او مرادف مقصود ولا بعد مناسبا بدون
القصد وبهذا اندفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير

فعل معروف لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذهب احد زيدا او ماذكره
السيرافي وابن السراج انه يجوز النصب بتقدير اذهب الذهاب
زيدا فانه كما يجوز جعل المصدر نائب الفاعل يجوز جعله فاعلا مجازيا
على انه رده الرضي بان المصدر مالم يخصص بوصف او اضافة او
غير ذلك لا يسند اليه الفعل و ذهب به لا يدل على ذهاب مخصوص
نعم لو كان دعوى الكوفي وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب زيد
بقصد معنى يكون معنا مناسب بنصبه لتم لكن لا نزاع للبصري
فيه اذ كلامه في هذا التركيب نظرا الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ماذكره
الرضي منه انه لا بد لدفع هذه الشبهة من تقدير قيد في تعريف ماهو
اضمر وهو ان يقال المراد بالاشتغال بالضمير والمتعلق الاشتغال
بنصبهما لفظا او محلا ولا الى ماذكره غيره ان المراد لو سلط عليه
مع اتحاد المسند اليه على انه ينتقض بقولنا ازيدا خلق بتقدير
اخلق الله زيدا اذ حذف الفاعل في خلق لنعيّنه فيكون في معنى خلقه الله
فالرفع اي فالرفع واجب وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي كالمثال
المذكور كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك
الاسم لانه ليس انتفاء نصب لعدم التسلط بل لعدم امكانه اذ لو
سلط لفات التقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب
من الوصف الى الاخبار وذلك فاسد سواء كان الاخبار صحيحا اولا
ومن جعل المانع عن التسلط انه يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر مع
انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد قصر نظره ولم يتجاوز بيانه هذا المثال
ومن قال انه فلم يوقع فيها الا الكتابة وهم لم يوقعوها بل الكرام

الكاتبون

الكاتبون يتجه عليه انه يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة
نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شيء بل كل مفعول لهم لاستقام ومن قال لو
جعل في الزبر صفة لكل شيء لكان خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل
مفعول لهم في الزبر لا ان كل ما في الزبر مفعول لهم قال الله تعالى في موضع آخر
وكل صغير وكبير مستطر يتجه عليه ان كونه خلاف المراد مم لانه لا يجوز ان يكون
المقصود بهذه الاية مالم يقصد بقوله وكل صغير وكبير مستطر لان الافادة خير من
الاعادة بل يكون المقصود ان الكرام الكاتبين صادقوا الكتابة ولم يكتبوا
الا ما فعلوه ونحو الزانية والزاني فاجلدوا ابطاهره ليس من هذا الباب
لان الفاء بظاهره فاء الشرط حيث دخل خبر موصول بما هو في معنى الفعل
والزناء سبب الجلد مائة وما بعد الفاء الواقع في صدر الجزاء وما هو بمنزلته
من خبر المبتدا لا يعمل فيما قبله وان يعمل ما بعد فاء الجزاء الذي يبطل صدارته بوقوعه
في الوسط لكونه جزاء اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقديرا نحو وربك فكبر لان
حذف شرط اما اقتضى تقديم ما في حيز الفاء عليها للفصل بينها وبين اما
لان المعتاد الفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء وكون الفاء زائدة
كما في جواب اذا على ما حقق ولذا ينصب اذا او خارجة عن الصدر لعارض
خلاف الاصل او نقول الفاء فاء الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدا فلو جعل
مفعولا لما بعد الفاء لم يصح ماهو ظاهر الفاء من كونها جزائية فلا تحمل في اخراجه
من الحد بل في ادخاله تحت الحد الخ باخراج الفاء عن كونها جزائية وبهذا ظهر
ضعف ما قالوا ان الاية في بادي النظر من الباب وداخلة تحت قاعدة
اختيار النصب واتفق القراءات الغير الشاذة على الرفع وجاء في الشعر
اذ رواية النصب عن عيسى بن عمر فلذا تمحلوا في اخراجها من الباب لئلا يلزم

فائدة اختيار النصب او لايلزم اتفاق القراء على غير المختار ومنع المص
في شرح المفصل في بحث الاستثناء عدم جواز اتفاق القراء على غير المختار
والظاهر انه منع غير مسموع وجعل المبرد المانع عن كونه من الباب ما اشار
اليه بقوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وقدم توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه
لرجحانه واستشكل كون الفاء وهو حرف الجزاء حرف الشرط فيجاب
تارة بان الفاء للسببية اي الفاء حاصلة بسبب معنى الشرط وتارة بانه
في تقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط للسببية
الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى
حرف الشرط يؤكد بها حرف الشرط وجملتان عند سيبويه اي الاية جملتان
مختلفتان في المعنى عنده لانها في تقدير حكم الزانية والزاني مما يتلى عليكم فاجلدوا
فقوله فاجلدوا بيان للجملة الموعود بها بخلاف باب ما اضمر فانه تركيب
ايضا جملتان لكن بمعنى واحد فلا يرد ان جميع الباب جملتان والاوجه
ان مراده انه جملتان مع الرفع وباب ما اضمر لا يكون جملتين على هذا التقدير
والا اي انه لم يكن احد التوجيهين فالمختار النصب والثاني باطل لان القراء
لا يتفقون على غير المختار فهو لاثبات احد التوجيهين او المعنى وان
كانت الاية من الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر فالمختار النصب
وما سوى الثاني ظاهر والوجه فيه انه ايلبس بالصفة فان قلت
للفاء بمعنى الشرط ايضا عند سيبويه على ما في الرضي حيث قال والفاء بمعنى
ايضا عنده اي ثبت زناهما فاجلدوا فكيف صح التخصيص بكون الفاء
بمعنى الشرط بالمبرد قلت ليس مخرج الاية عن الحد الفاء بمعنى الشرط عند
سيبويه بل كونها جملتين اذ الفاء انما بعدها ما نعا لو كان ما بعد الفاء بحيث

والمختار بيانه

او المعنى وان لم يكن الاية من الباب
الثلثة لكان المختار النصب
فيه بحجه

لولم يكن

لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله فما في الرضي انه على توجيه سيبويه هذا المانع ايضا
متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفاء جواب شرط محذوف
والتقدير الزانية والزاني ان ثبت زناهما فاجلدوا لان الجلد لا يترتب
على مجرد الزنا على ثبوته ولا فائدة في انه يتوجه المنع على الشرطية اذ لا نم انه لو
يكن احد التوجيهين فالمختار النصب لان هذا التوجيهين غير توجيه
المبرد الا ان يقال الشرط عدم كون الفاء بمعنى الشرط لا عدم توجيه المبرد
لكنه بعيد الرابع اي رابع الاربعة لا رابع الثلثة كما قال البعض لانه ينبئ عن
الغفلة عن الاول التحذير قال الرضي سمي اللفظ المحذر به تحذيرا مع انه ليس
بتحذير بل آلة التحذير يعني لم يعامل به في التسمية معاملة اخواته من التسمية
بما هو اسم بعينه في اللغة كما في ما اضمر عامله على شريطة التفسير ولا بما هو اسم معناه
كالمنادى افعل جعل مدلوله تحذيرا للمبالغة في جعله محذرا حتى كانه نفس
التحذير ثم سمي به اللفظ تسمية باسم مدلوله وليس هذه المبالغة في اخواته
بمقتضى المقام كما فيه وهو معقول خالف النحاة في جعل التحذير اسما للنفس
المفعول به دون كلام هو فيه لانه الانسب باخويه واليق بالمبحث وليس
هذا ادل خلاف منه فلا يرد ما في الرضي ان هذا مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك
فقط واياك وان تعتقده ذلك بل التحذير هو مجموع المعطوف عليه والصحيح
ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه المكرر المعمول لمقدر نحو
الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده المعمول لمقدر بتقدير
اتق في الرضي في تقدير اتق ههنا بعض المسامحة اذ يصير المعنى اتق نفسك
من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته ولو قال بتقدير بعد او بعد
لكان اولى وقد اتى بقولهم ههنا انه لا مسامحة في تقدير اتق في القسم الثاني

والمعطوف ع

وتعقبه بعض بان فى تقدير بعد فى القسم الثالث سماجة الا فى نفسك نفسك
فانه نفسك مما يوذيك الا يرى ان الطريق الطريق لا قصد فيه تبعيد نفسه
من الطريق بل الى المحذر من ضرر فى اللائق به تقدير اتق فالصواب ان يقال
بتقدير بعد او اتق فيقدر بعد فى القسم الاول وبعض افراد القسم الثانى
واتق فى بعض الثانى ونحن نقول القصد فى الطريق الطريق الى تبعيد المخاطب
نفسه عن بعض اجزاء الطريق الذى يتاذى فيه وربما يكون المقصود اخلاء
الطريق بتمامه اذا كان لمؤذى مما يشتغل جميعه فيطرد تقدير بعد ثم يتجه
على تقدير بعد نفسك عما يوذيك انه لا يبقى من القسم الثانى لان النفس
يصير محذرا والمحذر منه ما يوذى به الا ان يقال التحذير من النفس بطلب
تبعيده عما يوذيه فتدبر ولو اردت تصحيح تقدير اتق اضمنه لك
بتضمين الاتقاء معنى التبعيد كانه قيل اتق فبعد نفسك من الاسد ولا حاجة
الى التضمين فى القسم الثانى لانه يتم فى جميع افراده بدون التضمين حتى
نفسك نفسك تحذيرا مفعول له للتقدير اى التقدير للتحذير اذ لو ذكر العامل
لربما يدركه المحذر منه وفات التحذير وقوله او ذكر المحذر منه مصدر منصوب
عطف عليه كانه قيل او لذكر المحذر منه مكررا اذ تكرار المحذر منه للمبالغة شدة
فى التحذير بضيق الوقت عن ذكر العامل فهذا من المسالك الوعرة التى
سهلك عليك بالهام الله تعالى على عبده الضعيف وقد كان فى
عديل منه كان ناظر عظيم شريف حتى قال الرضى فيه ما قلنا يغنيك
بحيث ما قيل لا يغنيك ولا نغنيك الا الحلال مما بعده اى مما ذكر بعده فلا
يجب المحذوف فى قدلك من الاسد اتق نفسك او ذكر المحذر منه مكررا
قد عرف شرحه بما اندفع عنه ما قيل انه لا بد فيه من ضمير كما لابد فى ما عطف هو
عليه حذر مقدرا عاملا لتحذير او صفة لعله من غير حاجة الى قبل ان المحذر منه

ظاهر

١٢٧

ظاهر وضع موضع الضمير تنبيها على التفاوت بين المعمول فى القسم الاول وبينه
فى هذا القسم بان الاول محذور وهو محذر منه على انه يرد عليه وضع الظاهر
موضع المضمر فى صفة الجملة قول المص فى بحث الوصف بالجملة ويلزم الضمير
وانه كان الاوضح الاخصر فى هذا المقصود هو معمول بتقدير اتق وذر ما بعد
او محذر منه مكررا ولا يخفى على الفطن ان تقدير الطريق الطريق اتق نفسك
عن الطريق الا انه حذف المحذر مع العامل فالانسب ان يجعل التحذير
اسما للمحذر مطلقا ويجعل قسمين باعتبار التحذير عما ذكر معه بعده
وذكر المحذر منه مكررا ولعل عدول المص اليه والله اعلم والعلم لديه مثل
اياك والاسد التزم ضمير الخطاب فى القسم الاول من الباب لا
لانه اللازم بل لانه الاغلب من بين الضماير وقد يجيء متكلما والغائب
بهو الشاذ النادر ولا ضمة فيما اضيف الى ضمير المخاطب من الظاهر
نقول رأسك والسيف وقال عمر رضى الله عنه اياى وان يحذف
احدكم الارنب بالعصا وشذ قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه
وايا الشواب ولا منع بكون المحذر منه ضميرا غائبا واياك وانه يحذف
وانه كم لم يذكره لخفاء فى صحة وقوع الاسم الغير الصريح موقع الصريح بل يكون ولم
مقدمة لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح ولو مثل بقوله لكان
انفع وارفع قال المص بتقدير اياك والاسد اتق نفسك من الاسد والاسد
من نفسك وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين الفاعل والمفعول لواحد ضمير
فلما حذف اتق تبعه النفس فى الحذف لانه لا حاجة اليه لان المنع من
جمعهما متصلين وبحذف العامل ينفصل ضمير المفعول وقال الرضى هذا
قريب لكنه تطويل لسبب عليه مع امكان الاخصر بتقدير فليتدبر

اياك اتق فيبقى بحذف اتق اياك واقوى انه كلام الرضي ايضا ملام ارتكاب
ما لا يعنيه لان انفصال الضمير لا يستدعي تقدير العامل مع التاخير لانه يكفي
له تعذر الاتصال وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ويمتنع
من ذلك اتصالهما وجوز ابن مالك والرضي كون قوله والاسد مفعولا معه
فيستغنى عن حذف شيء بعده وفيه بحث لانه ان كان مفعولا معه باعتبار
اياك يلزم كون المفعول معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان
من الفاعل يكون الاسد مامورا وظاهر تعريف المص ان المقدر في اياي
والشر اتق وهو فعل سيبويه ورجح قول سيبويه ان التقدير لا تق بتقديم
امر المتكلم وسمى ابن مالك تحذيرا هو ضمير المتكلم تحوزا والطريق الطريق لاحنة
في هذا القسم بل يجري في الجميع فتقول اياك اياك واياه اياه واياي اياي
ورأسه ورأسه واجاز قوم اتق الطريق الطريق لان التاكيد يوجب
حذف العامل الا ترى الى قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وبه يشعر
قول سيبويه ولا يحسن اظهار العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام
التحذير للاطناب بالتكرير ونقول في القسم الاول بعبارة اخصر
في التقدير وان كان اطنب في الظاهر اياك من الاسد واياك
من ان تحذف والتقدير اتق نفسك واياك فذكر من الاسد والاول
ابلغ اذ فيه تكرار التحذير ولاجل الاعتنام به ارتكاب الحذف الكثير
ونقول لمزيد المبالغة في التحذير اياك ان تحذف بتقدير من علم من تخصيص
تقدير من امتناع تقدير العاطف لانه اقل قليل في كلام العرب ثم قوله
ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من من غير حاجة الى الضميمة وامتناع
تقدير العاطف فمن قال ان الدليل قاصر فهو من نقصان فهمه القاصر

لا تقول جاء حذف العاطف في التحذير قال اياك اياك المراء فانه الى الشر
دعاء وللشر جالب لانه من ضرورات الشعر على ان سيبويه جعله
من قبيل الطريق الطريق وجعل المراء في تقدير احذر المراء وغيره نزل
المراء منزلة ان تماري ومع ذلك جعله مقصورا على السماع وفي قوله
اياك الاسد بنصب الاسد دون جره تنبيه على ان المختار في مثل ان
تحذف النصب كما هو مذهب سيبويه لانه الغالب الكثير في حذف
حذف الجر والخليل والكسائي يقدر ان الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان
يحمل على ما كان وان كان ابقاؤه على ما كان نادرا كما في ما نحن فيه لان الابقاء
على الجزم بوحدة الاخر حذف حرف القسم فتدبر اجدا وفي امتناع اياك
الاسد خلاف الاخفش الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا
اذا تعين وان كان في غير ان وان ومما يجب فيه حذف العامل الاغراء
وهو كالتحذير تارة بالعطف وتارة بالتكرير قال اخاك اخاك فان
من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح ويقال شانك والحج ونفسك
وما يهمها والمحذوف الزم وقد قدمنا ان المص جعله من الباب الاول
المفعول فيه ما اى اسم فعل فيه اي في مدلوله سواء كان مطابقيا نحو ضربت اليوم
او غيره نحو ضربت بقرب عمرو ورجعت مرجع الحاج فلا يغير ما بالاسم
لا ينتقض بكل فعل فانه ما فعل في مدلوله التضمني فعل اي مدلول فعل او حدث
مذكور لفظا او تقديرا ففيه اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يشبهه او استعمال
الفعل بقانون اللغة وحمل المذكور على غير معناه المشهور والمراد ما فعل
فيه بحسب دلالة اللفظ على الاصل الذي انفك منذ كراله فخرج بقوله
ما فعل فيه نحو يوم الجمعة في يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه

بحث المفعول فيه

الضرب لكن لا يجب دلالة لفظه وخرج نحو يوم الجمعة مبارك وتم به
الحد لخروج كل ما اخرج عنه به من غير حاجة الى قيد مذكور فهو ليس
مخرجا لشيء كما ظن بل لاتمام بيان مدلول المفعول فيه ومزيد ايضاح
ويصدق على التعريف اليوم في ضربت اليوم فانه يجب دلالة اللفظ
بمعنى ضربت في اليوم ونحو مطرنا السهل والجبل مما قدر فيه سماعا لا
قياسا فانه منصوب بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولذا عرفه
التسهيل بالمقدر بفي من زمان او مكان على سبيل الاطراد الا انه يتناول
ما ليس بقياس مفعول فيه عند المص يرشدك اليه جعل عند ولدى وشبههما
ولفظ مكان مفعولا فيه وهذا التعريف كتعريف المفعول له ومعه يفصح
عن وجه التسمية للمحدود وشرط نصبه تقدير في احتراز عما ذكر فيه
في او الباء بمعنى في نحو جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير في مع هذا
المذكور اي قدر فيه الباء بمعنى في فانه ايضا منصوب فالمراد بفي
في وما هو بمنزلته وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشايع والشايع في
الظرفية في كما ان الشايع في التعليل اللام دون الباء ومن وفي فلا
يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام قال الرضي هذا الكلام كله يدل
على ان المجرور بفي مفعول فيه عنده على خلاف اصطلاح القوم كلهم
وانت خبير بان دلالة الحد غير محكم لظهور صحة تخصيصها بالمنصوب
والاشارة بهذا القول الى ان كون تقدير في شرطا للمفعول باعتبار
انه شرط لنصبه اللازم لوجوده وظروف الزمان من اضافة الدال
الى المدلول فهي لامية لا بيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه
يسمى ظرفا ايضا كلها يعني لا يخرج عنه ظرف زمان وقبل يعني مبهما

وموقتها

١٢٩

وموقتها بقرينة تبعيض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان
الابهام في الزمان بمعنى ان لا يكون له نهاية تحصره كحين وزمان والموقت ما
يقابله كيوم وليلة وشهر والاول الظاهر يقبل ذلك اي التقدير او النصب
وفيه نظر لانه ان اراد بظروف الزمان ما وضع له يخرج عنه نحو ضربت
هذا الزمان وان اراد ما يدخل فيه المستعمل في الزمان من غير وضع له يشكل
بالضمير الراجع الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار في فتقول يوم الجمعة
سرت فيه دون سرته واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل
على سبيل التوسع فالصحيح ان يقال ومظهر ظروف الزمان يقبل
ذلك واما مضمرها فلا وظروف المكان ان كان الظاهر ان كانت
وكانه جعله بتاويل القسم الثاني مبهما او محمولا عليه او اراد قبل اصالة
لا بالحمل على الغير وعلى التقديرين لا يخفى عليك قوله والا فلا
وانما قال وفسر بايثار التفسير الى غيره والاعراض عن ذكر فاعله
مع انه اكثر المتقدمين اشارة الى ضعفه لان اللائق ان يفسر المبهم
بما يتناول الكل ويستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض
لا بالجهات الست وليس التفسير بالالمع عن ضبط الكل والمر
ضي عند المص تفسيره بما له اسم بالاضافة الى خارج عن مسماه والمعين
على هذا ما له اسم مع قطع النظر عن خارج وتعقبه الرضي بانه يتناول
نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها
مع انها لا تقبل تقدير في وكل مفعل للمكان مع انه لا يقبل منه تقدير في
الا ما فيه معنى الاستقرار حين انتصابه بما فيه معنى الاستقرار فنقول
ضربت في مضرب فلان لا غير وضربت في مقعد فلان لا غير نعم

تقول قعدت مجلس فلان وكان المص ترك تفسيره المرضي لان ما
ذكره اقرب الى فهم المبتدي ويدخل فيه على راي المص نحو الميل والفرسخ
لان لهمه له بالقياس الى شي فلا حاجة الا ان يقال ان كان مبهما
او محدودا كما قاله من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لا بد ان يجعل [او معدودا]
داخلا في قوله وحمل عليه عند ولدي وشبههما لابهامهما بان يقال
الميل والفرسخ لتفسيرهما وتبدل اولهما وآخرهما غير معينين ولا ينبغي
هذا الاطلاق من المص لان خارج الدار ايضا مبهم فلا بد من عد المحولات
ومنه ارضا في قوله تعالى او اطرحوه ارضا قال الزمخشري ان ارضا مجدله
بعيدة عن العمران منكورة ومعنى تنكيرها واخلاؤها عن الوصف
ولابهامها من هذا الوجه ينتصب نصب الظروف وضمير لابهامهما فظاهره
لعند ولدي ولم يذكر وجه حمل شبههما لكمال ظهوره من ذكر هذا الوجه او للثلاثة
لكونها في تاويل الشيئين الى الشبه والمشبه به ولفظ مكان لكثرته لا للابهام لان
مكان زيد مثلا معين وكذلك ان لا تريد بكثرته كثرة استعماله امكنة كل شخص
وان الكثرة تورث الابهام فيؤول التعليل بها الى التعليل بالابهام قال الرضي
لا ينبغي هذا الاطلاق من المص اذ هو مقيد بان يكون الفعل المتعدي
اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا
من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه وبهذا الشرط لا يختص بلفظ
المكان كما عرفت وقد المص في الايضاح ولم يشتق من الموقت
الا بعد دخلت وذهبت الشام يدل على ان اشتقاق لفظ المكان
من حكم الموقت هنا من خواصه وكانه لم يتعرض بقوله ذهبت الشام
مثلا الى ما قال ابن السراج انه في تقدير ذهبت الى الشام فنقل الرضي

انحو ذهبت

انحو ذهبت الشام منصوب على الظرفية اتفاقا محل نظر وما بعد
دخلت نحو دخلت الدار يريد به مكانا هو مدخول الدخول وفروعه والاولى
هذه العبارة وانما قيدنا بالمكان لانه لا بد من اظهار في في غيره نحو دخلت
في الامر او في مذهب فلان به وهذا مما يؤيد كونه منصوبا لا فيه لاستعماله
باظهار في في المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت في الدار
وحملنا ما بعد دخلت على مدخول الدخول وفروعه يشمل الدار دخلت
وادخل الدار وما اشبههما في الرضي ان تقديره في لكثرة استعمال الدخول
ونحن نقول لكمال مشابهته مدخوله المفعول به الا ان ذهب الجرمي
الى انه مفعول به كما اشار اليه بقوله على الاصح فاحفظ فانه من بدائع
كتابنا وبدائع خطابنا ومن مرجحات اللزوم ان مصدره الدخول
وهو من الاوزان الغالبة في اللازم وان نقيضه وهو الخروج لازم
بلا خلاف ودليل الجرمي انه لا يعقل الدخول بدون المتعلق ويدفعه
انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه
بلا واسطة حرف جر ويقدح من هذا التقدير امكان جعل النزاع لفظا
والسكنت ونزلت كدخلت بلا خلاف وقد جعل المص بيان قبول
نصب الظروف بتقدير في وتفصيله احمد مراد فصول بعض في زوايا
حول الفصل منها ان ما يقبل ابدا انه يجب نصبه بان لا ينفك عن
النصب ابدا وهي من الازمنة المبنية اذا واذ وصباح ومساء
ويوم ويوم ومن الازمنة المعربة بعيدات بين اي ازمنة قريبة
الى الوصال بعد الفراق والتصغير لتقريب زمان الوصل وذات
مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء

وذات الزبين وذات القويم وذا في هذه الازمنة على هذا
الوجه مسموع لا يتعداها وما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة
وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء ونهار وليل اعني مرادا
بها ساعة نهارك اوليلك او نهارك فالظرف والتعيين
فيها بمجرد ارادة المتكلم بغير علمية ولا اضافة ولا ارادة فجعل
لزوم النصب دليلا على هذا القصد وقد يجيء غدوة وبكرة علما
جنس فيشمل غدوة غير غدوة نهارك وكذا البكرة فلا يكونان
لازمي الظرفية وحكى سيبويه عن بعض العرب عليه عشية ايضا
ورده المبرد وعاب السيرافي جرائته على سيبويه ومن الامكنة لدى وبين
بلا اضافة شيء اليه وحذاء وحذاء وحوالي وحول وحولي واحوال وسوى
وسواء على الاصح والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
وهنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ومما لا يفارق النصب الا بدخول
من عند ومع او بدخول الى وحيث ومنذ وتسمى هذه الظروف غير متصر فة
وما يقابلها متصرفة وتسميها صحاح الجوهري متمكنة وغير متمكنة و
جعل سيبويه صفات الاوقات المحذوفة الغالبة لازمة الظرفية
الا مكثيرا وقريبا فانه يجوز فيهما خاصة التصرف واما غيره فجعل
ظرفيتها مختارة وينصب المفعول فيه بعامل مضمر اي محذوف بلا شريطة
التفسير والحذف ح جائز اما بقرينة واضحة نحو يوم الجمعة في جواب
متى سرت او صفية كقولك ح الآن اي كان ح واسمع الآن وعلى شريطة
التفسير وجوبا واظنك انك عرفته واقسامه مستغنيا عن استيناف
التقدير وتمكنت من استيفاء التوضيح بالامثلة والتصوير

المفعول له

المفعول له

المفعول له ما فعل لاجله اي بحسب دلالة اللفظ وبه تم الحد و
قوله فعل مذكور اتمام لبيان معنى المفعول له ومن قال انه للاحتراز
عن مثل اعجبني التاديب لم يعرف المجهول بحوله ومع ذلك فقد طال
على نفسه الامد ولم يصل الى ما هو المقصود كيف اشكل عليه ان التاديب
فعل لاجله فعل مذكور وان ليس في هذا التركيب فاجاب بان
المراد المذكور معه فعاد وقال انه مذكور معه في ضربت تاديبا فافاد
ان المراد المذكور في هذا التركيب فتعقبه بانه كذلك في اعجبني التاديب
الذي لاجله الضرب فاجاب بان المراد ان يكون مذكورا فيه للعمل فيه
ولم يعرف ان معرفة المذكور للعمل في المفعول له بعد معرفة المفعول له لان
معرفة العامل فيه فرع معرفة اعرابه نحو ضربت تاديبا في الرضي انه يصح
ان يقال الضرب هو التاديب وفيه نظر لان التاديب يحصل
الادب وما يليق بالشخص والضرب الوسيلة كالشتم
والنصيحة وغير ذلك وقعدت عن الحرب جبنا اشار الى ان المفعول
له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه وقدم
الثاني لانه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه علته ان المفعول له
معلول لعامله ووجه علته ان تصوره علة الاقدام على عامله الذي
ترتب هو عليه ولك ان تقول قدم منشأ الظن وعقبه بابطاله
خلافا للزجاج اي خالف الزجاج خلافا حذف الفعل ونقل الفاعل
الى المفعول المطلق بجعله متعلقا به ونظيره نقل الفعل في حمدا له اي
حمدته حمدا وقد اتقنته محله فلا تخبط في حله اقتداء بالشارح قال
اي القائل بكون المفعول له غير المفعول المطلق مخالف خلافا للزجاج

اعراب خلافا

ولم يتحاش عن نسبة الخلاف الى القوم وجعل الزجاج اصلا ولما كان
المتبادر منه المعنى اللغوى تعين المفعول له لا فى وجوده قال فانه عنده مصدر
اى مفعول مطلق بيانا لما قصده والاوضح فانه عنده مفعول مطلق قال
المص ردا عليه ان معنى ضربته للتاديب لا ضربته ضرب تاديب اى هذا
صريح مفهومه لا انه معول اليه حتى يتجه ما قاله الرضى انه منقوض بضربته
راكبا فان حاله ضربته وقت الركوب مع انه لم يجعل ظرفا بل حالا نعم لو منع كونه
صريح المعنى لكان متجها انه لم يكن فى غاية الوضوح وشرط نصبه تقدير اللام
قد عرفت هذا مما يتعلق بشرح هذا المقام والمراد تقدير غير مراد كما
فى الاضافة والا لم يصح نصبه وانما يجوز حذفها اى كلمة اللام ولم يقل
وانما يجوز الاكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير كما هو الاصل تنصيصا على المقصود
من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف وهو العود الى نصبه بتقدير
اللام وقد وقت النظر من قال التقدير عبارة عن الحذف مع النية والشرط
للحذف لا للنية فقال حذفها اظهار الا فى النية وانما لم يقل وانما يجب ذلك
كما قال سابقا للتفاوت المقامين فان القبول اعم من الوجوب
والجواز والسابق كان مقام الاعم وهنا ليس الحذف الا جواز اذا
كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اسقط قيد المصدرية وقد كان فى عبارة
السلف لاغنا فعلا عنه واعاده اللباب فقال اذا كان مصدرا وفعلا
له واخرج العتاب عن كونه مستغنى بانه للاحتراز عن اللام الداخلة
على ان المقدرة كما فى قوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس
فانه لا يجوز حذفها مع كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه ليس
مصدرا وفيه انه لو اريد المصدر صريحا لخرج المفعول له مع ان المذكور

ولو اريد

ولو اريد الاعم لدخل هذه الصورة ايضا فى المصدر فلا بد من ترك
مصدره او التقييد بقيد اخر وهو ان لا يكون مع ان المقدرة ولا يدان
يستثنى ايضا ما هو مع ان وان فانه يجوز حذف اللام فيه مع فقدان
هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياس لا يقال
يقال قد قيدت التقدير بان يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائى
ان تقدير حرف الجر مع ان وان مراد وهما باقيان على جرهما فلعل المص
تبعهما لانا نقول بينا الكلام على انه تبع مذهب سيبويه لانه المختار
ولما قلت ايضا ما غ فالمص دائر بين متابعة غير المختار والغفلة
عن وجمة الاقتصار وبعضهم شرطا كون ذلك الفعل غير الجوارح
وقيل الرضى ذلك فى المفعول له المعلول للمعلل ومقارنا له بان
يتحد زمانهما او بعضه وقد وقع الخلاف فى كل من الشرطين اما فى الثانى
فمن ابى على ونصر الرضى المخالف فى الاول المفعول معه الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله ورفعه تقديرى للزوم ظرفيته وهكذا كل لازم
الظرفية ومع فى موقع اعراب لا للظرفية تقديرى الاعراب وكذا
نصب بينكم مع كونه فاعلا فى قوله تعالى تقطع بينكم مذكور بعد الواو والمراد
بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقا ليفيد عدم صحة حذف
المفعول معه لمصاحبة معمول فعل فيخرج بالمذكور بعد الواو المعمولات
كلها سوى الحال بالواو وقوله مصاحبة اخرج تلك الحال ومعمول فعل اخرج
كل رجل وضيعته واما خروج المعطوفات وان كانت بغير تلك الواو
فيما يخرج به التوابع عن تعريفات المعربات الاصلية وقد نبه بقوله
معمول فعل على ان زعم انه يجب ان يكون مصاحب الفاعل باطل لان

المفعول معه

حسبك وزيدا درهم يرده لانه في معنى كفاك ثم لا يصح ان يكون بموافق
الاعراب في المفعول اتفاقا فكذا اتفقوا على ان عمرا معطوف لواو المصاحبة
لا مفعول معه والسر في ذلك ان الاصل فيما بعد الواو العطف فعدل عنه الى
النصب تصريحا بقصد المعية فاذا لم يكن في جعله مفعولا معه عدول الى النصب
لم يكن له على خلاف الاصل مساغ وكفاك ما سمعت في معرفة ان ما قبل
المفعول اعم من الفاعل والمفعول نحو كفاك وزيدا خارج عن حد القبول
قال الرضي معنى المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت واحد ويتجه عليه
ان لا يقال سرت وزيدا وجئت وزيدا بمجرد مقارنة سيرهما في الزمان
بل لا بد من ان لا يفارقه في المجيء ثم قد يكتفي في الزمان نحو تولد زيد وعمرو ومات
وعمرو فلمعنى المصاحبة غرض يغنيك فطانتك عن الغرض ويغنا تفسيره
لو ثم فانه يتم على مذهب الاخفش من ان لا مفعول معه الا يصح عطفه
على معمول الفعل وغيره اختار غير ذلك متمسكا بورود ما زال السير والنيل اذ
لا يقال سار الماء بل جرى وبقولهم والخشبة فان استوى بمعنى ارتفع فمعنى
المصاحبة على هذا ان يكون المعمول حين التلبس بالفعل مصاحبا له
مقارنا معه واول المتمسك الاول بان المراد بالسير الانتقال من مكان
الى مكان يعبر عنه بالسير بجعل انتقال الماء سيرا مشاكلة لاقترانه
بما يصح منه السير والثاني في جعل استوى مستعملا في مكان تساوى بمعنى
تساوى الماء والخشبة في العلو وفي العباب ان المراد بالمصاحبة
المشاركة في الفعل في زمان واحد او مكان واحد لو تركت الناقة و
فصيلها لرضعها فان تركهما في زمان واحد لا يوجب ان يرضعها وفيه
ان تركهما في مكان واحد في زمانين لا يوجب ان يرضعها وعنه مندوحة

فان معنى

١٢٢

فان معنى تركهما عدم منعهما وترك تحفظهما ويكفي لان يرضعها عدم
تحفظها في زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم التشريك في مكان واحد او
بمنعها عن ذلك مع كونهما في مكان ولفظا او معنى سكت عن شبه الفعل
لتضمين ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو عادته والمراد بقوله معنى الفعل ما يؤدي
مؤداه من غير ان يكون من تركيبه كحرف التنبيه واسم الاشارة كما ذكره الرضي
في بحث الحال وان كان مقتضى الحال ان يذكره هنا وايراده وان تجعل مشمولا
لقوله معنى فتندم اذا بلغت قوله وان كان معنى الخ واختلف في عامل المفعول معه
هل هو الواو او الفعل وشبهه ومعناه بواسطة الواو وعليه الجمهور او عامله
فعل مقدر مطلقا فمعنى جاء زيد وعمرا الا ابس عمرا فيصح مفعولا به لا مفعولا معه
فالخلاف مبني في وجوده لا عامله بخلاف من قال اعرابه اعراب مع لانه لما استحقه
الواو لقيامه مقامه ولم يتحمله بحرفيته اجري على ما بعده فان كان اي ذلك الفعل
لفظا وجاز اي لم يمتنع العطف اي عطف المذكور بعد تلك الواو ولكن مطلقا
لا المذكور اصالة كما هو الظاهر جاز الوجهان فيه العطف والنصب
او رد على ضربت زيدا وعمرا لما مع عمرو فانه لا يجوز فيه النصب ودفع بحمل الجواز
على امكان الطرفين وليس بشيء لانه ينتقل الواو الى القسم الثاني وحمل عدم
الجواز على الامتناع مع وقوعه في مقابلة الجواز بمعنى امكان الطرفين بعيد
عن الجواز ولا يمكن دفعه بجعل الكلام في المذكور اصالة او الى المفعول معه
لانه لا مساغ لقوله وان كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال
فان كان الفعل لفظا والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان وقد يتردد فيه
الخ في الترديد اي ان كان المعمول منصوبا تعين العطف مثل جئت انا وزيد و
جئت اليوم وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف العطف

متعينا والا لا وان لم يجز العطف تعين اما لمانع لفظي كما في المثال المذكور
او معنوي كما في سرت والنيل النصب مثل جئت وزيدا حيث امتنع فيه العطف
فان قلت اذا دار الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لا محالة
يتعين النصب كما لا يخفى على ذي عقل فما فائدة بيانه قلت يحتمل انه
يمتنع تعين النصب ايضا لان كون المفعول معه متفرعا على العطف اذ الا
صل في الواو العطف يحتمل انه يستدعي امتناع النصب بانه لا يصح المتفرع
على الشيء فيما لا يصح الاصل فيه وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف
بتقض برويدانت وزيدا فان اسم الفعل معنى فعل لانه ليس من تركيب الفعل
وتعين العطف عند المص وغيره جعله مختارا والرضي جعل النصب
واجبا مع قصد المصاحبة وممتنعا بدونه وفيه نظر لان جواز الوجهين
في الباب مبني على ان لا يكون في المقام دليل على قصد المصاحبة بالواو وسوى
النصب مثل جاء زيد وعمرو ولا يرد ما انت والسير بالنصب وكذا كيف
انت وقصعة من الثريد لانه بتقدير الفعل اذ ما كنت والسير فكيف تكون و
تكون وقصعة من الثريد والفعل المقدر فعل لفظا وليس من قبيل الفعل
معنى وان مثل الرضي بهذا القسم بقولهم رأسك والحائط وشأنك والحج و
امرأ ونفسه وان لم يجز العطف تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شأنك
وعمرا الا ان المعنى ما تصنع تعليل لكون المثالين للمانع المعنوي ويعلم منه
تعليل ما لزيد وعمرا اذ علم ان المعنى فيه ما يصنع ولك ان تجعله تعليلا للجميع
بقصد لان المعنى ما يصنع وتصنع على النشر على ترتيب اللف وتعرل الكشف
عن تكرار كتابة يصنع باعجام حرف المضارعة بالنقطة الفوقانية والتحتانية
معا ورد بقول سيبويه ان التقدير ما شانك وتلابس زيدا

زيدا

١٢٤

حال

زيدا فيكون زيدا مفعولا به للمصدر المحذوف لا مفعولا معه وقول
السيرافي او ابن خروف ان التقدير ما لك لابست زيدا والواو نائب
الفعل المحذوف يعني ان المعنى ذلك ولا يساعده هذين القولين
والمفعول المطلق بعده قياسي عند الاخفش وابي علي سماعي
عند بعض الحال بحر في اللغة لفظ تلت فيه التأنيث مأخوذ من حال
بمعنى تغير سمي هذا القسم بها تنبيها على انه لا يكون امرا خلقيا فلا يجوز
جاء زيد احمر او طويلا وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضي والمستقبل
لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا او المفعول مفعولا كما ان زمان
الحال انما هو زمان انت فيه ما شئ اسما كان او جملة وان جعلت
الجملة اسما حكما وتغييرها بالاسم لم يبعد لانه اوفق بمقتضى الحال المعدودة
في الاسماء يبين على صيغة التذكير والتأنيث هيئة الهيئة الحال والكيفية
كذا في القاموس وخرج به التمييز لانه مبين الذات ومبين الهيئة
في الكلام قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر نحو ضربت ضربا شديدا
وفي رجعت قهقرى فاضافتها الى الفاعل او المفعول به اخرج مبين
هيئة الفعل ولا يرد نعت الفاعل والفاعل لخروج التوابع عن التعريفات
كلها باعتبار واحد فلا حاجة الى معرفة ان هيئة الفاعل تشم بهيئة
تكون له في وقت الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل من غير دلالة
على كونها هيئة له في هذا الوقت والهيئة اعم من ان يكون هيئة له باعتبار
نفسه وباعتبار متعلقه فلا يشكل بقولنا جاءني زيد قائما ابوه واعم
من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل بقوله فادخلوها خالدين
فان دخولهم الجنة في حال خلودهم بل في حال تقدير الخلود لهم وتسمى

قهقرى بيان

حال المقدرة

حالا مقدرة واعم من ان تكون دائمة او غير دائمة ومن الاول الحال المؤكدة
والثاني المنتقلة واعم من ان تستقل هيئة الحال في الدلالة عليه او تدل
بمشاركة جوهر الكلمة الثاني مثل قائما فانه يدل على هيئة الفاعل في
وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية مع اصل الكلمة اذ القيام يفهم من
القائم وكونه في حال الفاعلية من الهيئة الحالية نحو جاء زيد والشمس طالعة
فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس
وهذا ما استصعب دخوله في حد الحال حتى قيد انه لبيان هيئة
الزمان او المكان كما في جاءني زيد وعمرو بين يديه والمفعول في هذه الحال
اعم من المفعول به وستعرف حقيقة لفظا كان الواحد من الفاعل
والمفعول او معنى والفاعل اللفظي ما كان عليه بالنسبة الى لفظ
الكلام والمعنوي ما كان بالنظر الى معناه ولا يختص الفاعل اللفظي
مثلا بالفعل وشبهه كما ذكره المص ومنه ما هو فاعل لاسم الفعل وهو عامل
معنوي كما ستعرف بل عرفت انه لم يبين وهل يجب ان يكون ذو الحال
من المفاعيل مفعولا به حتى يخرج الى جعل ضربت الضرب شديدا في
تاويل احدثته شديدا او جئتا وزيدا راكبا في معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول
كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار الله وصاحب اللباب الى الكل
ذهب طائفة والاعم هو الاتم ولذلك ترى من فاز بدقة النظر شرح
قوله ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به بما يبين هيئة الفاعل او المفعول
او الجعل تبين ماضي التفعل او مضارع اليبين المجهول ولك ان تجعله
معروف مضارع التفعل بحذوف التائين لتانيثه لاسناده
الى ضمير ما هو في المعنى حال التفعيل على صيغة الخطاب وبعده روده خروج

قوله

قوله تع ملة ابراهيم حنيفا و دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان
كلا منهما حال من المضاف اليه واجاب عنه الرضي بتاويل الفاعل
والمفعول وتعميمها بارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او حكما والحال
لا تقع من المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون المضاف
جزءا منه وفي الصورتين يكون المضاف كانه المضاف اليه وعنه
مندوحة لدخول المضاف اليه في الصورتين في الفاعل او المفعول معنى
اذ له لا امر باتباع ملة ابراهيم امر باتباع ابراهيم فهو في معنى هؤلاء
مقطوعون بالكلية وعلى هذا يستغنى من لا يجوز اختلاف
العوامل في الحال وصاحبه عن التكلف بان المضاف اليه لما كان كانه
المضاف جاز عمل المضاف في الحال عن المضاف اليه مع انه لم يعمل فيه
وعن انكار كونه حالا العامل المضاف بل هو حال عن العامل المفهوم
من الاضافة فان ملة ابراهيم في معنى ملة لابراهيم وهو خلاف
المقصود كما لا يخفى واعتبار المفهوم من الاضافة عاملا غير ثابتة على انه
في دابر هؤلاء مقطوع مصبحين بعيد جدا ولا يرد الحال عن الفاعل
او المفعول معا اما جمعا نحو جاءني زيد وعمرو راكبين او تفريقا نحو جاء
زيد وعمرو سابقا ومتاخرا او السابق عمرو اذ لا مندوحة عن
ايقاع احد الحالين بجنب صاحبه لانه او مانعة الخلو ولا اتحاد
نحو جاء زيد وعمرو سابقا ومتاخرا بلا عطف الحالين على
الآخر اذ لا حال هنا عن الفاعل والمفعول معا ويجب تكرار الحال
مع اما لوجوب تكررها فتقول ضربته اما قائما واما قاعدا ومع لا

نحو لم يجئ زيد الا راكبا ولا ماشيا وبئيد رجاء زيد لا راكبا وعاملها الفعل او
شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول
او معناه يريد به ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته
ولا يكون من كلمة علا ملابسا به مما يسمع وهو على ما عده الرضي الظرف والجار
والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وحروف النداء وحرف التنبيه
لفظا او تقديرا والمنسوب واسم الفعل وما شانك ومالك
ولا يخفى ان يجب تخصيص اسم الفعل بما سوى فعال بمعنى الامر فانه داخل
في شبه الفعل وان كون اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب
اللباب انه لا يعمل فيه الرفع ولا يعمل ما سواه الا في الحال او الظرف
او المفعول معه وعند البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا وعد واحرف
التمني والترجي كما في ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عنده ناوا
انكره الحاليين في المثالين قيد الظرفين دون التمني والترجي وما في
بعض الحواشي لان الشروح انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح
بحرف اسم الفعل فهو ليس بصحيح وشرطها اي الحال ان تكون نكرة ولو
صورة نحو اخذ المال كلا قال الرضي في بحث الاضافة وقد ينصب الكل حالا
نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لانه
في تقدير كله هذه عبارته الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدا
اذا وقعت احوال معرفة فالتزامهم التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة
التي تقع في كلامهم يكاد يوجب التنكير والاظهر ان صاحبها معرفة غالبا لم يد
خل تحت الشرط لان الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالبا كما يفصح

شرط الحال

عنه تتبع

١٢٦

عنه تتبع بيانهم الا ترى انه لم يقل احد ان شرط المبتدا التقديم غالبا
فمن ادخله تحت الشرط لم يات بشيء يعتد به وان بنصره تقديمه على
تاويل الاحوال المعرفة فتامل لئلا تحرم عن المعرفة وارسلها العراك
يحتمل ان يريد اي ارسل الحمار الوحشي الاتن مجتمعة ولم يمنعها من
الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب النقص اي عدم تمام
الشرب بمداخلة بعض بين الاتن ودفعها عن الشرب بالازدحام
وبين وجه عدم الذود بقوله ولم يشفق اي لم يخف على نقص الدخال انما
لان حفظ الصياد اهم من الحفظ عن النقص واما لانه قادر على ضبطهن
بحيث يمنعهن عن الدخال خوفا من تاديبه اياهن فالبيت وصف
له اما بضبطهن او بحفظهن عن الصياد ويحتمل ان يريد به التركيب
المشهور فيما بين العرب في الصحاح يقال اوردها العراك
اي اوردها الماء جميعا فالضمير المذكور لصاحب الابل والمونث
للابل ومررت به وحده ونحوه اي نحو كل منهما من الحال مع اللام
والاضافة الى المعرفة وكذا الحال في ضمير متاول والافعال متاوله
لرجوعه الى الثلاثة والتاويل طلب مآل الشيء بصرفه عن الظاهر
واختلف في تاويل نحو العراك ووحده ونحوه من المصادر فقال
سيبويه فهذه مصادر في مكان صفات منكرة اي معتركة
ومنفردا وقال غيره هي مفاعيل مطلقة للاحوال المقدرة اما صفات
او جمل ولعل الاختلاف فرع الاختلاف في ان الاحوال الواقعة مصادر
في معنى الصفات او مفاعيل الاحوال المقدرة واما الاحوال المعرفة
التي هي غير المصادر فلم يختلف في انها في معنى الصفات المنكرة اما ذوات
(الصفات بيان)

اللام فتعال النجاة هي اما بزيادة لام بها كما في مررت بهم الجماء الغفير وآ
باب المعاني على انها في حكم النكرات لان المراد الماهية في فرد ما واما
بجعلها نائبة عن الصفة المنكرة نحو دخل القوم الاول فالاول اي مترتبين
واما المضافات فتاويلها بجعلها في صفات منكرة نحو مررت
بهم ثلاثتهم اي مجتمعين وهكذا الى العشرة وربما جيء العدد المركب
ايضا هكذا ومنها مررت بهم قضهم بقضيضهم اي كاسرهم
مع منكسرهم فقد وقع موقع مزدحمين لان في الازدحام كسرا
وانكسارا واما العلم نحو جاءت الخليل بداد فهو مستعمل في نكرة مستغرقة
وفي وحده خلاف الكوفي حيث جعله ظرفا لا حالا بمعنى جميعا كما قاله البصرية
فهو لازم النصب والاضافة الى المضمر والافراد وقد يجر بعلى فيقال جاء
على وحده ويجيء مضافا اليه في تراكيب معدودة وهي نسيج وحده وقريع
وحده للعديم النظير وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده للعجب
برأيه وقد لهم على وحده يدعون اي جعل نصبه بتقدير على فان كان صا
حبها نكرة وجب تقديمها والا فان كان نكرة صرفة فقد مابينه واما
اذا لم تكن نكرة صرفة مضافة كانت نحو جاءني غلام رجل مسرعا او موصوفة
نحو جاءني رجل ظريف ضاحكا او مستغرقة نحو جاءني كل رجل مسرعا وما جاءني
رجل كارها او واقعة بعد الاستفهام نحو هل اتاك رجل واعظا لا يجب تقديمها
ونحو قولنا جاءني رجل الا راكبا من المستغرقة فعدها من الصور مع
غير المستغرقة كما في اللباب من مفقودة ذوي الالباب ثم نحو قولنا
جاءني رجل وهند راكبين ليس مما فيه صاحب الحال نكرة بل نكرة
ومعرفة فلا حاجة الى تقييد النكرة بما لم يشاركها معرفة في الحال كما توهمه

الرضى

الرضى وتبعه غيره ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا في نحو زيد قائما
مثل عمرو قاعدا او ستعرفه في تحقيق هذا بسرا اطيب منه رطبا ان شاء
الله تعالى وان كان الاولى تقديم الحكم المذكور بعده عليه لشدة ارتباطه بما سبق
بخلاف الظرف فانه يتقدم على عامله الظرف والجار والمجرور لا غير فالاول
بخلاف الظرف في الظرف وليس لك ان تريد الظرف الحال فانه يتقدم
على ما يتقدم عليه الظرف عند ابن برهان لان العبارة لا تساعده اذ الم
العبارة ح الا الظرف وفيه خلاف الاخفش قال الرضي يجيزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار لئلا يلزم تقديم
الحال على العامل الذي فيه ضعف وعلى صاحبه من كل وجه واما اذا تأخر
عن المبتدأ الذي صاحبه نائب عنه فكانه تأخر عنه ولعل تجويزه لا يخص
بصورة تقديم المبتدأ بل يعم تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشمل نحو مررت
برجل قائما في الدار وبالجملة ينبغي ان لا يخص قوله في الاصح في قوله
ولا على ذي المجرور في الاصح بالتعلق بقوله ولا على المجرور بل يجعل متعلقا
بهذا الحكم ايضا ما رأيه الى خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان
ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على ذي الحال المجرور لئلا يوهم
ان الكلام بعد في العامل مع ان ما ذكر في منع التقديم على ذي الحال
يمنع التقديم على العامل وهو ان الحال تابع لذي الحال والتابع لا يقع
الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على الجار وذلك
لان الحال تابع لعامله ايضا وهم صرحوا ايضا بان الحال الذي هو معمول
المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان المضاف غيره نحو زيد غير
ضارب راكبا فانه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب لتاويله بلا ضارب

ذلك ان تنكير المجرور بما يعم فيندفع ما تقدم من فوات التركيب
ايضا والخلاف المشار اليه في هذه المسئلة خلاف الكوفيين
حيث قال بعضهم لا يتقدم الحال على الصاحب المظهر اذا لم يكن هو مرفوعا
موخرا عن العامل وقال بعضهم وكذا يجوز تقديمها عليه اذا كان الحال فعلا
فيقال ضربت وقد جرد زيدا وجوّز الكل تقديمها على الصاحب المضمر
مطلقا وخلاف ابن كيسان وابن علي وابن برهان في الصاحب المجرور
بحرف الجر وظاهر الاستعمال لهم قال الله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس وقال الشاعر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه
شديد ورجح المص خلافه متابعة للقياس المذكور فاختار صرف النظم
المعجز عن الظاهر اما بجعل كافة مفعولا له بجعلها مصدرا كالعافية بمعنى
الكف او صفة مصدر محذوف اى ارسالة كافة اى مانعة للناس
عن الضلال او حالا عن ضمير المخاطب وجعل التاء للمبالغة وصرف
الشعر عما يشعر به بجعله حالا عن فاعل المطلب المحذوف قال الرضي
يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد وكل ما
اي نكرة دل والاوضح دلت على هيئة اى صفة صح ان تقع حالا واليه
ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق
كما شرطوا في الصفة حتى سيبويه والمص تبعا لهم لكنه فرق بين
الحال والصفة حيث قيد وقوع الصفة غير مشتق بان يكون وضعه لغرض
المعنى عموما او خصوصا واكتفى في الحال بالدلالة على الهيئة والتحقيق اذ
الحال يقتضي ملاحظة وقت كون صاحبه كذا واشعر بالكون كذا ماله
مبدأ اشتقاق فزيد قائم يدل على قيام زيد اي كونه قائما بخلاف زيد انسان

فانه مالم

فانه مالم يؤول انسانا بالكائن انسانا لا يدل على كونه انسانا فظهر ان الحال
مع الجمهور مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا الاول التمثيل بمثل هذا بسرا
اطيب منه رطبا لينصح تخصيصه بمثل عن قوله ولا يتقدم العامل المعنوي
وضابطه هذا المخصوص ان يكون العامل ذا احد شيئين يتعلق بكل منهما حال ولم يكن
صاحب حال غير مستقر الامر فيذكر احد الحالين بجنب غير مستقر
ولا يذكر الحال الاخرى بجنب المستقر لخفائه فيتقدم على العامل الى حيث
مرجع المستقر مبالغة في التحرز عن الالتباس ولا يكره التقديم مع على
ضعف العمل معنويا كان او افعل تفضيل او غيره ونقل عن البعض ان العامل
في الاول اسم الاشارة وفي الرضي ان العامل اطيب بلا خلاف وبالجملة ذكر
في امتناع عمل اسم الاشارة في بسرا انه ربما لا يصح تقييد الاشارة به اذ قد
يكون الاشارة في حال كونه تمرا وانه لا يتبع في زيد رجلا احسن منه راكبا
مع جوازه اتفاقا وانه لابد من تقييد فاعل اطيب بكونه بسرا حتى لا يكون
تفضيل الشيء على نفسه وتقييد المبتدأ لا يستلزم تقييد الخبر وهذا هو الذي
ذكره المص وفهم الرضي منه انه اذا تقيد الخبر به فيمنعه وبعد تسليمه منع كون
ما نحن فيه من هذا بل المبتدأ مقيد بحال والخبر باخرى وهذا مما يقضي منه
العجب ويتجه على الاول انه فليكن الحال مقدرة وعلى الثاني انه ممنوع
وعلى الثالث ارجاع الضمير الى المبتدأ في حكم تقييده وضبط الرضي والتسهيل
الاحوال الغير المشتقة منه لكمال الموصوف بالمشتق او ما في حكمه نحو جاء
رجلا بهيا وقال الله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وسمي حالا موطئة
ومنه ما يدل على تشبيه نحو في بالناس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء
النجف ونحو بدت قمرا وفاحت عنبرا اما بتقدير مثل مضاف او بجعله بمعنى

حتى لا يلزم

مشتق اي شجعانا او ضعافا دمنزلة الى غير ذلك ومنه ماجعلته قسطا بجزء
من اجزاوه نحو بعت الشياه شاة ودرهما او بدرهم واخذت زكاة ماله درهما
عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم ووضعت عنده كم الدنانير دينارا
عند كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط التسهيل هذا القسم بما يدل على شئ ناقص
ومنه ما يكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرعا له نحو اشتريت
الحديد خاتما ومنه نكرة وقع تفصيل مجموع نحو بوبته وادخلوا رجلا ارجلا
او فرجلا او ثم رجلا ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو المثال المذكور في المتن ويكون
الحال جملة لانها ايضا تدل على الهيئة كالمفرد خبرية اي محتملة للصدق والكذب
في اصلها واما في حال الحالية فقد اخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كما لا
يخفى على الفطن اللبيب قال الرضي وجوب كونها خبرية لان الانشائية
اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على تعيين من
حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك
المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فلا نظر الى وقت يحصل
مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع
هذا وفيه ان التقييد لا يستدعي اليقين بالقيد بل يكفي مجرد الظن وكأنه
اراد التصديق وانه ربما يكون اليقين بحصول المضمون لمجرد الطلب
بل الوجه ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد مقصودة بالذات
اما الطلب لشئ او ايقاعه والحالية تقتضي عدم الاستقلال واخراج النسبة
عن التوجه اليه بالذات فتنافيان ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضي
بطبعها قصد نسبتها بالذات وربطها بغيرها باخراجها عن مقتضاه
وجعلها في الحكم المفرد فالخبرية والانشائية سيان في الوقوع حالا

بالتاويل

بالتاويل وعدمه بدونه فلا وجه لاطلاق الجملة في وقوعها خبرا كما فعله
سابقا وتقييده في الوقوع حالا بالخبرية الا ان يساعد ذلك
الاستقراء والتتبع اما بعدم الوقوع حالا واما بقلته جدا بخلاف
وقوعه خبرا فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف
الاخصر فالاسمية بالواو او بالضمير على ضعفه او بهما الا انه لم يرض بتقديم
الاضعف وتاخير الاقوى فتامل وتلك الاحكام كلها منقوضة بالحال
المؤكدة نحو هذا هو الحق لا شك فيه فانها بالضمير وحده وتقييد
بالمنتقلة يوجب فوت بيان المؤكدة انما زيد في الجملة الحالية
الرابط على الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة لان ما قبل الجملة الحالية
يتم بدونها لكونها فضلة فهي ظاهرة في الاستقلال فاحتاجت
الى ضمير ربط احتياطا ولذا يشترك بهما في ذلك الاحتياط الخبر المفصل
بالا والصفة المفصولة بها فيقال ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني
رجل الا وهو بخيل كذا قال الرضي وهو يقول الضمير لربط الحال بذي الحال
ولا بد من ربطه بالعامل لانه لتقييد العامل والرابط به هو النصب
وقد اختلفت في الجملة فذكر الواو لذلك الربط لان الواو تدل على
المقارنة ربط الحال بالعامل باعتبارها فالتزم فيما هو اظهر في
الاستقلال ومنع فيما هو شبيه بهم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما
ليس مشابهته بتلك المشابهة فتامل والذي عندي ان المصدرة بالواو
منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع وكانهم ارادوا
انخراط الجمل في سلك واحد تسهيلا للضبط ففاتهم هذه الدقيقة
وهو بالضمير وحده لفظا وعلى الثاني فالضعف لحذف الواو لا لتركه

بالكلية لكن الصحاح جعل غزله نصف النهار المانا غامره برفع النهار اى
انتصف النهار والحال ان الماء غامر لذلك الغواص يعنى بحريت الماء تلك
المدة المديدة بتقدير الواو ولم يزيفه فلو تم تقدير الواو لا يوجد ما هو
بالضمير وحده ولا ما هى حال بلا الرابطين ويكون قولهم وقد يخلوا
الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب
ضعيفا جدا وقيل ان كان المبتدا ضمير ذى الحال وجب الواو نحو جاء في زيد
وهو قائم وان كان صدر الجملة مشتملا على الضمير جاز ترك الواو بلا ضعف
ومنه كلمته فوه الى فى وخرجت مع البازى على سواد وللمصنف
ان يقول فوه الى فى تاويل مشافها فهو حال مفرد والمال وعلى
سواد فى تقدير مشتملا على سواد فهو مفرد لا جملة او فى تقدير قد
اشتمل على سواد فهى فعلية والمضارع المثبت بالضمير وحده اى
لا بالواو ولا غير المضارع المثبت فيكون فيه دليل النحاة ان المضارع
المنفى بلم ولما ولا ايضا بالضمير وحده والرضى اثبت قولهم فلم ولما وجعل
الترك مع لا اكثر من الذكر وقيد التسهيل المضارع المثبت بالعارى
من قد ولو اخوقت واصلك وجهه بتقدير المبتدا او جعل الواو للعطف
ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة والشرط فى المضارع
خلوه من حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ومما يقضى منه
العجب ما ذكره الرضى وتبعه العلامة المنتجب المحقق التفتازانى و
خفى الى الان على حاذق فى علم الادب من ان تجريد الفعل عن علامة
الاستقبال وايجاب قد المقربة للماضى للحال والاستغناء
المضارع عن الواو الموضوعة لعدم الاستقلال ان الحال الذى نحن فيه

يشارك

يشارك الحال المقابل للاستقبال فى اسم الحال فهذا التناسب لم يجز
المضارع فى وقوعه حالا الى مزيد الربط وكره علامة الاستقبال
فى الحال لتنافى الاستقبال مع ما يشاركه فى اسم الحال واحتيج الى قد فى
الماضى المنافى للحال ليقربه من الحال الذى يشاركه الذى نحن فيه
فيخف كراهة التنافى الموهوم من اشتراك اللفظ وكيف لا
والاشتراك لفظ الحال انما حدث بوضع النحاة تقدم الدهور على ما كان
يقابل القرب مع الحال والمحقق الشريف مع شدة تكبره على ذلك
فى هذا التوجيه فيفع بظهور سماحته ووفور ركاكته ولم يطلع عليه
والله يهب من يشاء وما سواهما اى الاسمية والمضارع المثبت
ومنقوص بليس فانه بالضمير وحده ضعيف كالاسمية الا ان يقال
انه داخل فى الاسمية لانه صار جانب حرفيته غالبا على فعليته لانه لم يدل
على الزمان ايضا وصار بمجرد النفى كما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد
فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قيل قد عنده مستعارة
لتقريب زمان الماضى من زمان العامل دفعا للتوهم مخالفتهما للتوهم
جعله ماضيا بالنظر الى عامله كما يجعل المستقبل مستقبلا بالنظر الى
ما قبله وهذا اقوى ما قيل فيه لكن انما يعذب لو كانوا يستعملون الماضى
بالنظر الى ما قبله كالمستقبل ولو كان كيفى فى الحال الماضوى مقارنة
زمانه بزمان العامل ولا يجب اتحاد زمانيهما لا يكون الحال الماضوى
متحدا مع عامله فى الزمان ابدا ولو دفعوا توهم استقبالية الحال المضارع
بالنسبة الى ما قبلها وفى الكل ضعف فالاولى ان تقييد العامل بالحال
يجعله بعيدا عن الوقوع اذ المقيد ابعد من المطلق فتداركوا ذلك



التقييد بالتزام قد الدالة في الماضي على التحقيق ليأمن الحكم عن
الانتفاء بانتفاء قيده ويجوز حذف العامل بقرينة كقولك اي عند قيام
قرينة للمسافر اي للمتهيئ للسفر راشدا اي سر راشدا فيما يمكن
الرشد فيه بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل فيحذف العامل لدلالة
حال المخاطب عليه ولقولك ازيد مسافر او مقيم بالبلد مهديا
اي مسافر راشدا مهديا وكقولك الهلال واضحا اي هذا الهلال
واضحا ملحظه وكانه صرح بعموم العامل لئلا يتوهم امتناع حذف
المعنوي لضعفه ويجب حذف العامل في المؤكدة اي في الحال المؤكدة
وهي ما يلزم صاحبها او يندر انفكاكها عنه وما لا يكون كذلك
سمي منتقلة ويقصد بها التقييد كما لا يقصد بالمؤكدة الا التوكيد وان
امكن قصد التقييد فيما يندر انفكاكه حطا للنادر عن درجة الاعتبار
واحترز بقوله في المؤكدة عن المنتقلة لا لانه وجوب حذف
فيها اذ لا يجب حذف العامل في ضربي زيدا قائما مع كونها منتقلة
بل لان المنتقلة لا يجب الحذف في كلها بل فيما نابت عن عاملها
والنيابة عن العامل قاعدة اخرى لوجوب الحذف وقد حفظتها في
بحث وجوب حذف خبر المبتدأ فليس على المص بيانها في هذا
البحث ولم يقيد المؤكدة بما يكون بعد جملة اسمية يكون جزآها
جامدين معرفتين كما قيده الرضي حتى لا ينتقض القاعدة بقوله
تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين
وقوله تعالى جاثيا وقم قائما تحضر وبقولك الله شاهد وبقولك مان
قائما بالقسط لان المذهب عنده ان ليس الحال المؤكدة الا هذه

اما لانها

اما لانها لا يسمى بغيرها مما يشاركها في كثرة الانفكاك عن صاحبها
مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص وقال
ولسم دائمة واما لان ذلك الغير عنده مفعولات مطلقة
كما في اقائما وقد قعد الناس حيث جعله سيبويه بمعنى اتقوم
قياما وقد جعل الرضي ذلك لمحذور لكن الحال على ما نرى نعم
يقرب جعل كثير منها حالا منتقلة بان يجعل مفسدين على العربين
على الافساد وكذا مدبرين وان يجعل تعالى جاثيا على جاثيا
الى بابه لا يقف قبل الوصول اليه وقم قائما على التقييد احترازا عن قم
ذاهبا وكذلك قائما بالقسط احترازا عن قائما بالظلم لانه فاعل
لما يشاء لا يقبح عنه شيء ولا يسأل عما يفعل وما قال الزمخشري
ان قائما بالقسط في شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا
العلم قائما بالقسط حال مؤكدة فعلى اصل المعتزلة من العدل عليه
تعالى وقبح الظلم عنه نحو زيد ابوك عطوفا الراجح من حققت
الامر صرت منه على يقين او جعلته ثابتا واعترض الرضي بانه لا
معنى ليقين الاب واجيب بان التقدير احق ابوته ولا يخفى انه ح
متعلق بالابوة لا باحق وانما عين العامل المحذوف في هذا المثال
دون قوله راشدا مهديا لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير
عن سيبويه وقال السكاكي احق التقديرات عندي تحقق عطو فا
وقال الزجاج لا تقدير ولا حذف بل العامل خبر الجملة لتأويله بالمسمى
فزيد ابوك عطوفا في معنى زيد مسمى بابيك ولغيره من منكري
التقدير اقوال منكرة لا خير في بيانها ويرجح تقدير المص على

تقدير السكاكي الرادة دون تقدير السكاكي لعدم جريانه في قوله تعالى
وهو الحق مصدقا لما معهم وقد صرح بما هو المذهب عنده بقوله
وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية فان قلت
هذا ينتقض بقولنا الله شاهدا قائما بالقسط فلابد من تقييد
الجملة الاسمية بما يكون جزءاها جامدين معرفتين قلت لوجود
حال غير مقيدة بعد جملة اسمية جزؤها مشتق لكانه اراده بمضمون
الجملة الاسمية ما لا يمكن ان يجعل مضمون فعلية وما يكون بعض اجزائها
مشتق يمكن جعل مضمونها جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فمشكل
بمثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا فانه لا شبهة في تنكير الخبر او التقدير
انا مثل حاتم واعلم انه قد يكون يلزم بعض الاسماء الى لينه نحو كافة وقاطبة
ولا تضاف ان تاء الرضي ويقع كافة في كلام المتأخرين من لا يوثق
بعربيته مضافة بغير حال وقد يكون خطؤا فيه هذا عرض بخطأ صاحب
المفصل في خطبته حيث قال محيطا بكافة الابواب وبما وقع
لصاحب المقامات من ايراد قاطبة مضافة بغير حال وتبصر صاحب
المفصل كتابة اعدل الاصحاب عمر بن الخطاب الفاروق بين الخطاء
والصواب رضوان الله تعالى عليه وعلى ساير الاحباب جعلت
لآل بني كاكلة على كافة بيت المال للمسلمين لكل عام مائتي درهم مثقال
ذهبا ابريز كتبه ابن الخطاب فختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا
الخط نكرة اطلقها اعتمادا موجود في آل بني كاكلة التمييز والتبيين
والتفسير والمميز على صيغتين ما اذ نكرة اطلقها اعتمادا على اشتهار
وجوب نكارته ولهذا لم يبينها كما بين في الحال فلم يد قل في الحد حسن

بحث التمييز

الوجه

الوجه ووجهه بالنصب وغير رايه وسفه نفسه او الم بطنه واجيب
عن منصوبات الافعال بان رايه مفعول فيه والتقدير الم شاكيا بطنه
وكذا نفسه لانه بر انه منع نفسه من التفعيل ولا يخفى انه فراق بين منصوبات
هذه الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل منصوبات
الصفة المشبهة مشبهات المفعول دون هذه تحكم وتعسف
وكذا لم يدخل اعجبني زيد شيء اي حسن زيد لكن بقي اي حسن رجل
ولا مخلص الا باخراجه بما يخرج التوابع عن الحدود كاخراج البدل
عن الضمير المبهم واخراج صفات لاسماء الاشارة ومن دما واي
واخراج وصف العدد نحو قبضت عشرة دراهم وتخصيص التمييز
بالنكرة ما عليه البصريون والكوفيون يجعلون المنصوبات
المذكورة تمييزات ويه خرج التعريف خاتم فضة ومائة رجل وثلثة
اثواب ولا باس دون خاتم الفضة وثلثة الاثواب معان
الاثواب مميز الثلثة كما يفصح عنه مباحث العدد وقال ثلث
الاثافي والديار البلاقع برفع الابهام المستقر اي الثابت قيل
هو ينصرف الى ما بالوضع لان الفرد الكامل للثابتة وفيه ان الفرد
الكامل هو الثابت وضعا واستعمالا لا ابتدالا ويكتفى بالانصراف
الى الكامل يستغني عن قيد المستقر اذ الابهام الكامل ما بالوضع
لانا نقول الكامل من الابهام ما يكون في الغاية سواء كان
بالوضع وبالاستعمال بخلاف الكامل في الثبوت اذ هو ما يكون
ثبوته اوفر ههنا اشكال اقوى وهو ان التمييزات المذكورة
لمفاد يرفع الابهام عن المفردات والمقدرات معان محاذية

للمقادير حاصلة لها بان الاستعمال فالابهام طار من الاستعمال
غير ثابت في الوضع ودفعه متعسر الا بالهام ممن يلطف كل عسير
والغافل فيه وهو ان الابهام الوضعي ما في من قبل الوضع لا ما يكون
في الموضوع له والمقادير المستعملة في المقدورات ابهامها لان وضعها
للمقادير على وجه الابهام فاذا استعمل في مقدر هذا المقدار المبهم صار
المراد مبهما لابهام الموضوع له حتى لو كان الموضوع له معينا لتعين
المقدر التابع له فاحفظه واشكر الله الموفق يزيد لك حفظا في المزالق
بقي انه يخرج عنه تميز الضمير المبهم وتميز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا
وحبذا رجلا الشيخ يخرج عنه فانه لا ابهام في وضع الضمير واسم الاشارة
وانما طرأ الابهام من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق مرجع ولك
ان تقول ما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما كما نحن فيه فابهامه
وضعي فتامل عن ذات مذكورة اي معتبرة في نظم التركيب سواء كانت
ملفوظة او مقدرة اي غير معتبرة في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم
مدلول المركب فان طاب زيد نفسا ليس فيه تقدير مبهم في نظم الكلام
وانما يحتاج في نفس المخاطب ان الطيب شيء من الشيائه ويكون طالبا
لمعرفته ليعينه المتكلم في تلك المعرفة بالتميز ولا يخفى عليك ان هذا البيان
غير حسن لانه يتبادر منه ان المقصود بالتميز في هذا القسم رفع الابهام
عن الذات المقدرة وليس كذلك لان المقصود رفع الابهام عن
النسبة ويلزم منه رفع الابهام عن الذات المقدرة فالتعويل على
ما سياتي من قوله والثاني عن نسبة وبهذا اندفع التنافي بينهما
من غير حاجة الى جعل قوله والثاني عن نسبة في تقدير والثاني عن ذات

مقدرة في نسبة فاحفظه ولا تنس وتخرج من نفعه في محله وقد وقع
بحق الايجاب فاندرج التقسيم في التعريف المقصود به كمال
التوضيح وقول الرضي انه يشتمل التعريف النوعين بظاهره في غاية
الاختلال لان الشمول حاصل قبل ذكره لكن يمكن تصحيحه بانه
اراد شمول التعريف لهما بخصوصهما لا على وجه الاجمال والله تعالى
اعلم بتحقيق الحال فالاول اي التقسيم الاول تميز عن مفرد اي لاجل
مفرد او رافع الابهام عن مفرد او بعد مفرد والمراد بالمفرد ما يقابل
الجملة لكن الجملة المقابلة له اعم من الجملة بحسب الحال او المال
فان مال زيد طيب زيد الى الجملة فانه ليس مضمون طاب زيدا
الا طيب زيد وكذا مضمون اسناد الطيب الى فاعل طيبه يكشف
عن هذا المراد تفصيل المقابل بالجملة وشبهها والمضاف الى الفاعل
وجعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مع ان حمل اللفظ
على ما ليس معناه يبره خروج مثلها زيدا عنه نعم لو اريد تقابل الجملة
وشبهها والمركب الاضافي لسلم عما يرده مقدار غالبا المقدر
مبلغ الشيء كذا في القاموس اما في عدد اي مستعمل في عدد ومن
قال اما في ضمن عدد مع انه تكلف بما لا يستغنى عنه لم يفرق بين
العدد واسم العدد مع انه تكلف وجعل اسم العدد قسما من المفرد
المقدر هو الصحيح لا جعله مقابلا له كما جعله ابن مالك في
التسهيل مثل عشرين درهما وسياتي احكام تميز العدد بعضها
في بحث الكنايات وبعضها في بحث اسماء العدد وقصر الحوالة
على باب اسماء العدد من قلة العدد ولم يكتف بقوله وسياتي

وميل بعشرين درهما توفية لاقسام المميز التام الناصب ولهذا
كرر مثال الموزون والمميز التام بمعنى انه بحيث لا يصح اضافته في
المشهور ذو اللام وذو الاضافة وذو نون التثنية وذو نون
الجمع وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو التنوين الملفوظ او المقدر
وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية و[illegible] الاعداد المركبة وما في الرضي
من حصره في الاخيرين غير موثوق به فالناصب للتمييز منها
ما سوى المعرف باللام وذي نون الجمع وزاد الرضي التام
بنفسه وحصره في الضمير المبهم نحو نعم رجلا وويحه رجلا وربه
بالهاء قصة والاغلب فيه ان يكون في مقام المبالغة والتفخيم وفي اسم
الاشارة المبهم نحو حبذا رجلا وماذا اراد الله بهذا مثلا فما في المص
في مقام توفية الاقسام اذا لم يقصد الا ما هو مشهور يعني انه لم يبق بالعدد
حيث لم يتبين مميز كذا وكاي ونحن نبين لك فنقول كاي وكذا بمعنى
كم الخبرية ويقتضيان مميزا منصوبا مفردا ويكون ما بعد كاي في الاكثر
من ويفرد كاي من كذا بلزوم التصدير وبانها قد تكون استفهامية
وقل ورود كذا مفردا او مكررا بلا واو وكنى بعضهم بالمفرد المميز
بجمع ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر بدون
عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد وعشرين وبابه
واما في غيره عطف على قوله اما في عدد وذلك الغير اما كيل او وزن
او يمسح به الشيء كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر او مقاييس غير
مشهورة ولا موضوعة لتقدير كلي الشيء ومثله المراد به المماثلة
في القدر لا في الوصف وغيره المراد به المغايرة في القدر فلا حاجة الى ما في

الرضي

الرضي ان غيرك انسانا وسواك رجلا محمولان على مثلك حمل الضد
على الضد نحو رطل زيتا الرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية
والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف
والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق
قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس
وسهى الهندي في جعله مثالا بالكيل للتمثيل للمساحة بقفيزان برا او
سهو الكاتب ومنوان سمنا تثنية منا مرادف من وعلى التمرة
مثلها زبدا ولو ذكر بعد استيفاء اقسام التام مسئلة جواز الاضافة
لكان احسن فيفرد التمييز ان كان جنسا اي لفظا يقع على القليل والكثير
كالماء والتمر فتمرة ورجل ليسا بجنسين وتعريف الرضي حيث
قال هو ما يقع الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير مختل
لصدقه على تمرة وكانه فرق المص بين الجنس واسم الجنس فاسم
الجنس ما يتناول الكثير ولو على سبيل البدل والجنس ما يصح يتناوله
على سبيل الاجتماع الا ان يقصد الانواع الاولى الا ان يقصد الافراد
لان المقصود من التمييز بيان جنس المبهم فلا قصد الى الافراد ومن
لم يتنبه لهذا قال في تاويل الانواع ما هو بعيد عن الاستماع ويجمع في
غيره اي في غير الجنس في مقام التثنية والجمع لا غير صرح به المص في
الايضاح وخالفه الرضي وقال يجب المطابقة فتقول مثله رجلا
ومثله رجلين ومثله رجالا فمن اجاب عن الرضي بان المراد يعدد
على ما فوق الواحد او قال اذا جمع فالتثنية بطريق الاولى وقد تعب
بما به المص لا يرض على ان اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستدعي

صحة ايراد الجمع بمعنى ايراد التميز والاعلى ما فوق الواحد ثم ان كان
اى الاسم المبهم تاما او بنون التثنية جازت الاضافة ولما اتضح ان
ان الكلام في غير العدد اندفع ما ذكره الرضي وكان عليه ان يقيد التنوين
بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدرة وهو في باب بين كم الاستفهامية
والخبرية الثاني من احد عشر واخواته يتعذر اضافته الى التميز كما يتعذر اضافة عشرين
اليه فينبغي ان يجعل من دواخل قوله والا فلا على ان التقييد يخرج غير
المص مع ان الاضافة فيه شايع تقول مكاييل برا وبر ومثقال ذهبا
وذهب بل نقول ضمير ان كان الى غير العدد وقد نبه بجملة ثم على تفاوت
البحثين فان البحث المعطوف عليه على التميز وهذا البحث
عن المبهم ومن قصد جعل ضمير ان كان الى التميز كضمير يفرد فلم يقصد
القصد اذ لا يخفى بعد جعل التميز مع تنوين المبهم وفوته وان انكر
التنوين ونون التثنية لتعدد انواعه وعرف نون التثنية لعدم
تعدد انواعه والا اى وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية فلا يجز
الاضافة اذ لا تمام بدونهما الا بالاضافة والمضاف لا يضاف واما التمام
بنون الجمع في عشرين فمن الاعداد وليس في اعداد ما نحن فيه وفي حسنون
وجها فمن التميز عن النسبة ولا نسبة لهذا المقام فتقييد الشارحين
قوله والا فلا بقولهم الا بقلة يورد عشرو درهم ليس شرطا بشرح
صدر المتكلم بل كان الغفلة عن المتقدم وعن غير مقدار فسر الرضي
بكل فرع حصل بالتفريع لهم خاص يليه اصله بحيث يصح اطلاق اسم
ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا
فيخرج عنه قطعة ذهب ونعم رجلا وحبذا رجلا ويكون بيان

المصنف

المصنف قاصرا ولو اريد بغير المقدار ما يفيده اضافة الغير الى المقدار لاوهم
صحة النصب في قصعة ذهبا مع انه صرح الرضي بانه يجب الخفض فيه
لكن لا اعتداد بتوهم جواز الخفض في الضمير واسم الاشارة ولا يخفى
انه يجب حمل قوله والخفض اكثر على ان الخفض في هذا القسم اكثر ان
التميزات المخفوضة اكثر لان الخفض في كل تميز اكثر والاوضح و
الاضافة اكثر فان قلت هل للخفض احتمال سوى الاضافة قلت
تقدير من الجنسية كما ذهب اليه الجمهور في توجيه بكم رجل مررت
حيث جعل خفض مميز كم الاستفهامية في وقت الجر الجار بحرف
الجر بتقدير من الجنسية الشايعة في التميزات نحو عز من قائل وقائله
الله من شاعر على خلاف مذهب الزجاج حيث جعله باضافة
كم الاستفهامية والثاني اى التميز عن ذات مقدرة عن قد فرغنا عن
عن نسبة في جملة نحو هيهات زيد ابا والمضارب ابا واطيب زيد ابا
او ما ضاهاها اى ما شابه الجملة بان يكون مشتملا على نسبة غير تامة
وما يكون مسنده شبه فعل وليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى الفعل
مع مرفوعه نحو حسبك زيد رجلا ويا لزيد فارسا كما ذكره الرضي
وتبعه غيره لان كثيرا ما يكون جملة كما انه نحو طاب زيد نفسا مثال
لتميز لا يحتمل غير المنتصب عنه عرفا وزيد طيب ابا مثال لما يحتمل المنتصب
عنه عرفا ومتعلقه وابوة مثال لما يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه ولمتعلقه
ودارا مثال لما لا يكون الا متعلق المنتصب عنه وعلما مثال لما لا يكون
الا صفة المنتصب عنه او في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما
لم يذكر ما يختص بالمنتصب عنه في الاضافة اكتفاء بقوله ولله دره

فارسًا والاولى ولله در زيد فارسًا فان قوله ولله دره فارسًا
يحتمل التمييز عن نفس الضمير اذ اخذ بلا مرجع وكذا جعله الزمخشري
مثالا عن ذات مذكورة والمص جعل الضمير راجعا الى زيد في القاموس
لله دره اي فعله والفارس الراكب الفرس صاحبه كلابن والاسد
والحاذق بركوب الخيل وامره من الفراسة بالفتح هذا وكل من
الثلاثة محتمل وتما يجب التنبه عنه ان العامل في هذا القسم من التمييز
منسوب نسبة يرفع التمييز الابهام عنها والمنسوب اليه يسمى
منتصبا عنه والعامل في القسم الاول الاسم المبهم ويجوز اضافة العامل
المنون وما له نون تثنية او جمع الى التمييز فتقول حسن وجه وحسن
وجهين وحسنو اوجوه واستثنى ابن مالك ممتلئ ماء وملآن ماء
لانهما مقدر الاضافة والمعنى ممتلئ الاقطار ماء وانا اكثر مالا اي افعل
تفضيل سببي ولما كان التمييز عن النسبة ربما يلتبس المراد به بغيره فيحتاج
المتكلم الى نصب القرينة والمخاطب الى مزيد التنبه في الاعتماد على ما فهم
من اللفظ بعد الاقتصار على سماع اللفظ بل تجديد النظر الى جوانب
البيان هل هناك قرينة وربما لا يلتبس فيحقق المتبادر الا ابهمه
العبارة نبه على موضع اللبس ومعه صح العدا فقال ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اي يكون مما يصح
بسا عد اللفظ اطلاقه على المنتصب عنه جاز باعتبار صحة التمييز نسبة
ان يكون له اي المنتصب عنه وان يكون لمتعلقه ولا بد لمعرفة المراد من خارج
من التركيب من قرينة او عرف كما في نحو زيد رجلا وطاب زيد نفسا
فانه يصح فيهما قصد المتعلق ومعرفة ما يصح قصد المتعلق بطلب

السماع

بيان التمييز

ممتلئ الاقطار ماء
وملآن الاقطار ماء نحو

١٤٦

السماع ولا ينافيه بيان القياس والا فهو لمتعلقه لما انتصب عنه
بان يؤول بما يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب
زيد علما وابوين وابا ودارا والحاصل ان التمييز في الفصلين
فانك لا تجوز في جاء في زيد ابا اذا كان حالا كونه متعلق زيد ولا
طاب زيد علما بل تجعله مؤولا بعالما فيه من التنبيه المذكور توضيح
الفرق بينه وبين الحال فاجمع ما يلقى اليك آنا فآنا بمقتضى الحال
ولا تضعه بتشتيت المقال فبرعاية الاوقات بزيد حسن
الاعمال ولو طالعت ما في هذا المقام من الشروح لشكرت
ما وهب لصدرك من الانشراح وعرفت ما وضع من وزرك
الذي كان ينقض ظهرك وما التام به ما في القلوب من
الجراح لك الحمد يا فتاح وبيدك المفتاح وتبديل ظلام الليل
بنور الاصباح فيطابق فيهما اي في القسمين ما قصد لا يخفى
انه اذا كان جنسا ايضا يطابق ما قصد لان المقصود ان كان نفي
نفس الجنس فالافراد مطابق له لانه لا تعدد في الجنس وان كان
الانواع فالتثنية والجمع ايضا يطابق المقصود فلا حاجة الى القيد
الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع ويمكن ان يقال ليس المراد
بما قصد ما قصد من العبارة بل ما قصد بالبيان ففي طاب
رطلان زيتا قصد بالجنس زيتي الرطلين فتأمل وان كان صفة
كانت له وطبقه اي مطابقة في القاموس هذا طبقه بالكسر
والتحريك وطباقه ككتاب وامراد مطابقة ومن توهم مصدرا
بمعنى المطابقة اخراج نفسه الى التكلف واحتملت الصفة في

الصفة في كل تمييز الحال بخلاف الاسم فان ما هو للمتعلق لا يحتمل الحال
انما يحتمله المنتصب عنه فلا يرد ان تخصيص احتمال الحال بالصفة
انما يلائم مذهب من خص الحال بالمشتق دون ما ذهب اليه
المص من ان كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا وهذا القول منه
اشارة الى انه لا ينبغي النزاع في كونها حالا او تمييزا كما وقع بين النحاة
لانه لا يمكن انكار شيء منهما ورجح التمييز في بعض تصانيفه ولا يبعد
ان يستفاد من عبارة المتن اتفاق الرضي بتصريحهم بمن في لله دره
من فارس دليل على انه تمييز قلت بل دليل على انه محتمل حتى
احتيج الى ذكر ما يتعين المقصود به ولا يتقدم التمييز اي على عامله
وهو اما المبهم او منسوب النسبة المبهمة فاندرج فيه عدم
التقدم على الفعل ففي قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل تطويل بل
العبارة المنقحة والاصح ان لا يتقدم التمييز خلافا للمازني والمبرد
في الفعل وفي الاكتفاء بذكر الفعل اخلال لانه يخرج منه اسم الفاعل والمفعول
ولو قيل جرت العادة بتضمين ذكر الفعل ذكر ما يشابهه لدخل فيه
الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مع انه لا خلاف في عدم
جواز التقديم عليها الا ان يقال الحيل عدم جواز تقديم التمييز على هؤلاء على
بيان ان شيئا من معمولات هؤلاء لا يتقدم عليها والذي ذكر في الامتنا
ع عن تقديمه مطلقا وجهان احسنهما ان تقديمه على العامل يقتضي
تقديم البيان على المبهم وهو ينافي غرض ذكر التمييز من الابهام اولا
والتفصيل ثانيا لتمكن الخطاب في النفس فضل تمكن و
وثانيهما ان عامل التمييز اذا كان الجامد المبهم في غاية الضعف

فلا يتقدى

فلا يتقدى لمعمل ما تقدمه وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز في السعة
واذا كان منسوب النسبة فلان التمييز فاعله في الاصل لا يتقدم
الفاعل عامله وزيف بفجرنا الارض عيونا وامتلاء الاناء ماء واجيب
بانه فاعل لو عبر عن مضمون فجرنا الارض عيونا بتفجرت الارض عيونا
عن مضمون امتلاء الاناء ماء بملاء الاناء الماء واتمام الوجه بقصد
اطراد الباب اعون واعذب مما تكلفوه على انه لا حاجة الى التكلف
في النقض الثاني لان الماء فاعل مجازي في قصد المتكلم بحسب
اصله ولا يجوز تقديم الفاعل مجازيا كان او حقيقيا والاولى ان يقال
التمييز في الاصل فاعل للفاعل او مضاف اليه وشيء منهما لا يتقدم
ليشمل لله دره فارسا بلا خفاء **المثنى** المطلق لا يمكن تحديده
بحسب المعنى بان يحد بما هو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المثنى
لان معنى مطلق المثنى مختلف فتارة يكون مخرجا وتارة غير مخرج
فلا بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم المثنى لتأتي له
فلهذا قسمه المص اولا ثم اشتغل بالتعريف لا لانه لا يمكن تعريف
المثنى المطلق وكيف لا وقد قال قسم المثنى قسمين وحد
كل منهما بحد مفرد بحسب المعنى لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن حد
مختلفي الماهية بحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج
والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد بحسب اللفظ لان مختلفي الما
هية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المثنى هو المذكور
بعد الا واخواتها ويريد انه يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار لفظ
المثنى او لفظ المثنى متحدة في القسمين وبهذا اندفع

مطلب

ماذكره الرضي من انا لانم ان المستثنى مشترك لفظي بل له مفهوم واحد
هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فيمكن جمع
القسمين في تعريف واحد لان الحصر منع جمعهما في تعريف واحد بحسب
المعنى ولم يدع الاشتراك اللفظي بل لا يبعد ان يقال لم يعرف المطلق
لاشتهار هذا التعريف واستفادته في التقسيم وما قيل انه لا بد في
تعريف المستثنى المطلق من تقييد الا بغير الصفة كما في بعض نسخ اللباب
يمكن دفعه بان عطف اخواته على الا يغني عن تقييده لانه لا اخوات
لالا الصفة وما زاد الرضي من قوله مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا غير
محتاج اليه متصل ومنقطع الاولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع
لانهما اسما القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع فالمتصل هو المخرج
يتناول المخرج من صيغة اخرى كثلث والمخرج من اصل كالتمييز المنزل
عن اصله فمن قال لا مخرج الا عن متعدد فلا وجه لقوله عن متعدد الا
قصد تفصيله فقد غفل عن متعدد وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين
حيث يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون
جاءني رجل الا زيدا بالا واخواتها اي بواحد منها ولم يفسر الاخوات
اعتمادا على انه يفصل في اثناء المباحث بيد انه فانه بيد وبما بمعنى الا
ولا يقع الا في المفرغ بعد النفي صريحا او مقدرا قبل اخويه جاءني القوم
لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد الى غير ذلك
وفيه ان لفظ المستثنى دال على الخروج دون شيء من هذه الامور
وانما الخروج يعرف فيها بكونه لازما لما يدل عليه لفظه فلا يصدق المخرج
بمعنى عرف من الاصل المعلوم على شيء منها قوله بالا واخواتها لمزيد

توضيح

توضيح من غير توقف التعريف عليه وح لا باس باجماع الاخوات
او نقصه فتامل لفظا او ملفوظا كان المتعدد او المخرج او تقديرا نحو جاءني
القوم الا زيدا وما جاءني الا زيدا ونقول مثل جاءني القوم الا زيدا و
جاءني زيد ليس الا والمنقطع المذكور ليس وضعا للمنقطع كما يتوهم
لعدم صحة كون المذكور بعدها منقطعا عنه وما يوهم قوله بعدها
من وقوع المنقطع بعد الجميع كالمتصل ليس بمقبول لانه لا يقع الا بعد
الا وغير وبيد وبيد يختص به فلا يقع بعده الا ان المفتوحة غير مخرج
لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور سواء كان من جنسه نحو ما
جاءني القوم الا زيدا اذا تعين خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء
او لم يكن نحو ما جاءني القوم الا حمارا وهو مقدر الوقوع بعد لكن عند
البصريين فيجعلون معنى الكلام جاءني القوم لكن حمارا لم يجئ
والكوفيون يقدرونه بجاءني القوم سوى حمار فيجعلونه مقدر الوقوع
بعد سوى ولا يخفى ان تقدير الوقوع بعد سوى لا يميز المنقطع عن المتصل
سوى يكون للمتصل الا ان يقال التمييز يحصل بعض المتعدد مكان
المستثنى وفي المنقطع وضع الجميع مكانه ثم الاشارة في تقدير البصريين
اوضح وهو ارجح ومما يجب عليك ان تجعله اهم المهام واحق ما يقصد اليه
في هذا المقام تحقيق ما كل دون الوصول اليه اجلة الافهام واستعلى
على عقول النحارير تحقيقه الاوهام من تنقيح معنى اخراج المستثنى
عن المتعدد ولا يبوح به الا بعد تعلق الرجاء من العليم العلام
ان يفيض علينا مياه المعرفة عن منبع الالهام ويوفقنا لتشييد
اساس الكلام غاية الاحكام فاعلم اولا انه صعب على الاعلام

تعقل اخراج معه المستثنى عن المستثنى منه لانه لا اخراج الا للداخل
ولو كان المستثنى داخلا في المستثنى منه لزم من نسبة تعلقت
بطلونه محكوما عليه بما ثبت للباقي بعد الاستثناء ومحكوما عليه
بنفيه للاخراج باداة الاستثناء فيلزم التناقض في المستثنى اما في
جاءني القوم الا زيدا بان يكون زيدا جائيا وغير جاء واما في اضرب
القوم الا زيدا بان يكون زيدا مطلوبا ضربه وغير مطلوب ولا يتصور
ذلك في شان من اذا في سكة فضلا عن البلغاء الكرام وافصح
افصح الاقوام عليه التحية والسلم بل عن الملك العلام في معجز الكلام
وافضى بهم تلك الصعوبة الى انه اختلفوا فقال بعضهم المستثنى
منه مجاز عما عدا المستثنى ولبس الاستثناء الا قرينة عليه
ورد بانه ح لا يكون فرق بين المستثنى المتصل والمنقطع بشار
كان في عدم الاخراج وتوقع ما يقع فيه المخاطب من ابهام سابق
المستثنى وقال ابو بكر الباقلاني ذلك العالم الرباني وعبد الجبار
ان المجموع المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء اسم لما بقي وورد
عليهما بان لا اسم في لغة العرب مركبا من اكثر من لفظين وليس
بشيء لانه يسمى بالجملة وان طالت نعم يرده عليهما انه لا ينفصل بين
اجزاء الكلمة بالكلمة الاخرى ولا اباعن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة
امام الامير في ساحة البلد الا زيدا والسحق الرضي قول اخرين
ان المستثنى داخلا في المستثنى منه وانما يلزم التناقض لو كان
النسبة الى جميع المستثنى منه وليس كذلك لانه النسبة الى المستثنى منه
مع المستثنى وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه وان كان

المنسوب اليه

ومعلوما ويحكم ما صح

الجميع لان العادة اجراء الاعراب الى اول اجزاء المنسوب اليه الغير المفرد
واعراب الجزء الاخر بكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او بكونه شبه
المفعول كالمستثنى مخرج قبل النسبة الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى
لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه لا يمكن ولا عن النسبة عن النسبة على
لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج ونحن نعقل نسبة المسند الى المستثنى
منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض
قبل الحكم الحكم والطلب فتامل لما كان عقد البحث لبيان ما هو ملحق
بالمفعول من المستثنى لكونه مستثنى اذ المنصوب بالمفعولية او بكونه
خبر ليس او خبر لا يكون قد بين في ابواب اخر وانما ذكر هنا لتتميم
بحث المستثنى قدم ما هو واجب النصب بعد الا وفصل بينه وبين
جائز النصب مما ليس من ذلك الملحق لجامع وجوب النصب
فقال وهو اي المستثنى الشامل لقسميه وقد عرفت انه يعم القسمين
فلا يحتاج الى التمحل في الضمير على ان التمحل لو كان لكان في المرجع
منصوب اي وجوبا بدليل جعله قسيما للمنصوب جوازا وقد
نبهناك في شرح تعريف العامل على ناصب الفضلات
لكن ينبغي ان تعرف ان الناصب المذكور ناصب للمستثنى
بواسطة الا وقال المبرد والزجاج هو الا وللكسائي فيه مذهب
آخر وللفراء آخر لكنهما بعيدان عن ان يعتبر فلا فائدة في بيانهما
اذا كان بعد الا غير الصفة لا يحتاج الى الصفة اذ المستثنى لا يكون
بعد الا الصفة واحترز بقوله بعد سوى وغير وبيد فانه لا نصب
بعدها وعما بعد خلا وعدا وليس ولا يكون فان نصبه بعدها غير

١٤٦

مقيد بقوله في كلام موجب او متقدما على المستثنى منه والمراد
والمراد بالموجب ما لم يكن نفيا لم يكن استفهاما او نهيا او
نفيا صريحا او مؤولا والتاويل بالنفي في غير قلّ نحو رجل يقول ذلك
الا زيد وقل رجل ولفظ الى ومنهم فانه قليل جدا جاء في الشواذ فشربوا
منه الا قليل بمعنى لم يطيعوه فلا يقال مات الناس الا زيد بمعنى
لم يعش والتقدم على المستثنى منه لا يجوز على التقدم على المنسوب اليه
بل اما ان يتقدم عليه او على المنسوب اليه الا شاذا على ما
في التسهيل نحو خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي
شعبة من عيال الكان والا شاذ للضرورة على ما في الرضي نحو وبلدة
ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي هذا عند البصريين
خلافا للكوفيين فيجوز عندهم اختيارا الا زيدا قام القوم وكان
عليه ان يقيد قوله او متقدما بقوله على الاكثر كما قيد به المنقطع لما
قال يونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق بعربيته ما لي
الا ابوك احد فيجعلون احدا بدلا من المستثنى قال سيبويه هذا مثل
ما مررت بمثلك احد قال حسان رضي الله تعالى عنه في خير البشر
عليه افضل صلاة وسلام لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن
الا النبيون شافع يقال لا بد من تقييد الكلام بالتام والكلام التام
ما ذكر فيه المستثنى منه ويقابله الكلام الناقص لئلا ينتقض بنحو
قرئ الا يوم الجمعة هذا لكن لو قيد خرج نحو قرئ الا يوم الجمعة
الا يوم السبت فانه يجب نصب يوم السبت لانه تفريغ
في اكثر من واحد ويجب النصب فيما ذكر وبالجملة يخرج عن قاعدة

وجوب

وجوب النصب نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الوجوب النصب في الاعم
لما ذكر ونحو ما جاءني القوم الا زيدا الا عمرا فانه لا يجوز الا ابدال احدهما
وتعين نصب الآخر لانه لا يبدل من شيء الا مرة او منقطعا
مطلقا في لغة الاكثر اي اكثر العرب وهم الحجازيون واشار بقوله
في الاكثر الى مخالفة الاكثر منهم وهو بنو تميم فانهم يوافقونهم
في وجوب النصب في مستثنى من مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو لا
عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ويخالفونهم في جواز الابدال
في غيره نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يجوز ما جاءني الا حمار فبعض
المنقطع واجب النصب اجماعا فلذا قلنا او منقطعا مطلقا
وقوله او منقطعا مقيد بكونه بعد الا لكونه عطف على قوله في كلام
موجب فكانه قال وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة منقطعا
فما في الرضي وغيره او منقطعا بعد الا ان كان اشارة الى احتياج عبارة
المتن الى التقييد كما هو الظاهر ففاسد وان كان اشارة الى انه في
حيز قوله بعد الا فحسن او كان تنبيها باعادة كان على ان الثلاثة
السابقة مشاركة في كونها بعد الا بعد خلا وعدا في الاكثر اشار
الى اختلاف الاستعمال فيهما اتباعا للاخفش على خلاف سيبويه
حيث انكر الجر بعدا وادخل فيه ما خلا وما عدا بزيادة ما الا على كونها
مصدرية على ما جوز الجرمي لان الزائد كالعدم او لم يلتفت الى قول
الجرمي لانه لم يثبت على ما في الرضي وما خلا وما عدا وليس ولا يكون
ونصب المستثنى بعد هذه الامور ليس على الاستثناء بل لهذه
الافعال اما فيما عدا خلا فظاهر واما في خلا مع كونه لازما فلتضمنه

معنے جاوز وههنا بحث نفیس وهو ان جعل المنصوبات
بهذه الافعال مستثناة دون منصوب جاوز وماکان ومایکونان
تحکم صرف فالحق ان هذه الکلمات صارت بمعنے الا کثیرا وح
لاحاجة الی بیان محل اعراب لها ولا الی تصحیح فواعلها ولا الی توجیه
ترک والتزام اضمار فواعلها ویکون النصب بعدها علی الاستثناء
الا انهم مع کونها بمعنے الا تقیید وا بتصحیح هذه الامور لما رعاه من
اعراب غیر بمعنے الا رعایة لاصله والحق ان تصحیح الاعراب فیما لم یشاهد
بعید عن الاعتبار وکذا نیره فان ارادت ذلک فضم خلا وعدا
ولیس ولا یکون الی مصدر الفعل او الی البعض المطلق من المستثنے منه
ونحو الجملة النصب علی الحالیة وماخلا وماعدا مصدران بناویل
اسم الفاعل حالا ان وجوز فیما حذف المضاف ای زمان خلو بعضهم
ولا یبعد ان یقدر فی کل الزمان فیکون تقدیر خلا زیدا زمان خلا زیدا
کما فی مذ سافر فیستغنے عن توجیه التزام حذف قد بانه لکونه فی
مقام الا لم یحسن اظهار قد لانه لا ید خل علی الا ولذا اکتفی بالتزام
الاضمار فواعلها لیکون کالا فی عدم الفصل بینها وبین المستثنے
ولیس ما من ادوات الاستثناء بمعنے الا کما زعم البعض تمسکا
بکلامهم کل شیء مهه ای ستر یجمد الرجل بالنساء وذکر حن فانه
لا یحتمل ما یتعلق بجرمة وذکرها فان المعنے علی الاستثناء لان التحقیق
انه فی تقدیر ما عدا النساء وذکر هن فحذف عدا ویجوز فیه ای فی المستثنے
النصب علی الاستثناء ویختار البدل من حیث انه بدل ای
کونه بدلا لان البدل نفس المستثنے لا امر یختار فیه والا وضح الابدال

فیما بعد

فیما بعد الا متعلق بقوله یجوز تعلق ظرف محاط بعد تعلق ظرف محیط
فهو علی نحو لنبت فی البلد فی محلة کذا فلا حاجة الی جعله بدلا من الظرف
الاول ولا الی جعله فی معنی مکان واحد بعد الا لان المتعارف بعد الا
فی مکان الاستثناء رعایة للمفصلین لکان اعذب وقد راعی فی بیان
الحکم محاسن من تقدیم النصب مع کونه مرجوحا رعایة لاقتضاء
المقام واصالة اعراب المستثنے وتبعیة اعراب البدل وقدم
فی التمثیل البدل تقدیما للقراءة الراجحة فی کلام غیر موجب شرح
الموجب موجب لمعرفة غیر الموجب لکن بقی بحث غامض الیه
فارغب وهو ان اللبس الواقع فی کل کلام فیه نفی او نهی او
استفهام واقعا فی کلام غیر موجب بل الواقع علی وجه
اشتمل علیه النفی مثلا وجعله منفیا ولذلک تری سیبویه یقول
ما رایت احدا یقول ذلک الا زیدا لا یجوز فیه الابدال لو کان
الرؤیة بمعنے الابصار ویجوز لو کان بمعنے العلم وذلک لان
نفی العلم بان احدا یقول نفی القول عن الاحد فی العلم فیسری
النفی فی فاعل یقول فالمستثنے یجوز فیه الا انه انفی بخلاف
الرؤیة بمعنے الابصار فانه فیه وصف الاحد بالقول نفی رؤیته
فلم یسر النفی فی القول وهذا منه یبنی علی الظاهر المتبادر حتی لو
قام قرینة علی ان نفی الابصار مبنی علی انتفاء القول لا ینکر جواز
الابدال فلا یتجه اعتراض الرضی علیه بانه یجوز البدل فی نحو ما
کلمت احدا یتصفی الا زید لان المعنے انتصفنی احد کلمته الا زید
ومنه قول عدی بن زید فی لیلة لا نری بها احد یحکی علینا الا کواکبها

فليتامل في مواقع سراية عدم الايجاب فانه من مخترات اولى الالباب
وذكر المستثنى منه اى والحال انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها ما
يعود اليه الحال من غيران يمن عليك دليل المقال قبل احترز به عن
ما لم يذكر مستثنى منه له فانه على حسب العوامل ونحن نقول او يجب
نصبه كما في جاءني الا زيدا الابكر او لا تظنن ان المص فانه بتقييد ما بعد
الا بكونه متصلا موخرا عن المستثنى منه لانه اعتمد على معرفة حكم المنقطع
والمقدم سابقا ولا يختلج في وهمك ان المعتاد تخصيص السابق
باللاحق دون العكس لانا نقول هذا اذا كان السابق محتملا
للتخصيص وهناك لا يحتمله كيف ولو خص حكم المقدم والمنقطع
فيما بالموجب لم يكن لذكرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى منه مصدرا
معطوفا على الا لما فات التقييد بتقديم المستثنى منه ولو استفيد التقييد ان
من قوله نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا لم يبعد ويقال لو قصد التقييد لم
يات بالمثال كما لم يات في الاحكام السابقة ولك ان تجعل وجه التمثيل
مع انه لم يمثل لحكم سابق الرد على بعض القدماء حيث شرط في صحة
الابدال عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب النصب في ما جاءني القوم الا
زيدا وقد رد بعدم ما بعد الا على القراء حيث منع النصب فيما اذا كان المستثنى
منه منكرا فيوجب الرفع فيما جاءني امراة الا هند ولا بد من تقييد المستثنى
بما اذا لم تبدل من المستثنى منه مستثنى آخر اذ لو ابدل يتعين نصبه
كما عرفته وقد فات المص قيد آخر ان احدهما ان لا يقصد بغير الموجب
جبر موجب هو فيه ذلك المستثنى فانه يرجح مطابقته للمردود
على ما في الرضي فيما جاءني القوم الا زيدا في رد جاءك القوم الا زيد اختار النصب

وثانيهما ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فانه ح يترجح النصب
على ما في التسهيل نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا فقد
فات المص قسم من المستثنى وهو ما يجوز فيه البدل ويختار النصب
وليس منه المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه نحو ما جاءني رجل
الا عمرو خير منه على ما ذهب اليه المازني لان سيبويه رجح فيه البدل لا يقال
ينتقض هذا الحكم بقوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت
منكم احد الا امراتك فان القراءة المشهورة فيه النصب ولا وجه لاتفاق
اكثر القراء على المرجوح لانا نقول الخطاب مع المؤمنين فلا وجه
مخصوص بهم فلا يدخل فيه الامراة فهو مستثنى منقطع وقد
صعب ما يترك بفضله على الفحول حتى اجاب جار الله بانه مستثنى
من اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر تعلقه بما يتصل به
فاستبعاد اكثر القراء عليه بحاله اعترض المص عليه بان القرائتين
متناقضان لان الاستثناء عن الاسراء بالمراة يوجب عدم
الاسراء بالمراة والاستثناء عن عدم الالتفات يفيد الاسراء لان
التفات بعد الاسراء ولا تناقض في القران ودفعه الرضي بان
الاسراء مقيد بعد الالتفات بمقتضى العدول ولك الخيار في الاستثناء
عن الاسراء المقيد والاستثناء عن القيد ولك ان تقول المراد
الاسراء منه الى ارض لم يغضب الله تعالى عليه ولما خفي عن المص دفع
اشكال منع فساد اتفاق اكثر القراء على المرجوح بل قال التزام
البعض اتفاق الكل عليه وهذا مما يسمع لو لم يكن خصوص القراءات
مسموعة عن رسول الله صلعم او كانت المجموع مسموعة لبيان

الجواز فيجوز ان يسمع احد القراة المرجوحة عنه صلعم ولم يبلغ الا
كثر الا اياه ومع ذلك بعيد ومما استصعب التفصي عنه انه كيف
يعقل الابدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى
بالايجاب والنفي وايضا لا يعقل في اقسام البدل الا بدال البعض وهو
لا يخلو عن ضمير المبدل منه وايضا لا معنى لابدال جزء الكلام من جزء كلام
آخر والمستثنى في كلام والمستثنى منه كلام اخر ولهذا وقع نحاة الكوفة
في انه اتباع بالعطف والا حرف عطف في هذا المقام يفيد الاستثناء
واجيب بان الربط بالاستثناء اغنى عن الضمير بظهور البعضية
وكون كل من المستثنى والمستثنى منه في كلام آخر انما هو بحسب
الظاهر والا ففي الغلط ليس الكلام الا واحدا والبدل امر لفظي والبدل
مجموع الا زيدا الا انه اجرى اعراب المجموع على جزء يقبله والفقه في الجواب
الاخير ان يقال البدل مقصود بالنسبة فالمنسوب للمستثنى
والمستثنى منه واحد والاختلاف بالايجاب والسلب اختلاف في
الحكم واين النسبة من الحكم فاحسن التعقل فانه المميز بين ارباب
التعقل واصحاب الحكم ولما لم يكن في كلام جار الله قيد ذكر المستثنى منه
وكان من زيادات المص للاحتراز عن المعرب بحسب العوامل عقبه
بقوله ويعرب على حسب العوامل تنبيها على فائدة القيد ولم يبال
بالفصل به بين السابق وما هو من تتمته من بعد بحث تعذر البدل
على اللفظ على ان بين المعرب بحسب العوامل والبدل كمال الاشتباك
اذ هما يشتركان في ان المستثنى فيهما جعل مقصودا بالنسبة وهناك
دقيقة اخرى وهو ان لبحث تعذر البدل حاجة الى معرفة المعرب

بحسب

٥٧

بحسب العوامل تنكشف عند قوله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قائما وامتنع
ما زيد الا قائما والمراد وجوب الاعراب بحسب عامل المستثنى منه لا انه
ليس واجبا ولا من حيث انه عامل المتبوع ولكن ان تريد الاعراب
بالاصالة ولا يرد ما مررت باحد الا بزيد لانه لم يعرب بعامل المستثنى منه
بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل المستثنى منه من حيث انه عامل المستثنى
منه الا انه كرر العامل تنبيها على انه في حكم تكرير العامل ويسمى هذا القسم
مفرغا تسمية له باسم عامله وهو الذي فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا
حاجة الى جعل المفرغ له بالحذف والايصال على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ
بالمفرغ عن اعرابه لا اعراب المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور
الاخصر محذوفا الا انه راعى المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه وكان يك
فاملا انه ينتقض بمثل ما ضرب الا بكر الا عمرا الا خالدا فانه يجب النصب
في ما سوى المستثنى الاول اذ لا يجوز التفريغ الا لواحد والمستثنى المفرغ يجري
في اكثر المعمولات وهو ان المستثنى منه في غير الموجب فالعطف على الاسم
والخبر بحرف عطف واحد وقيل الواو للحال الا والحال ان المستثنى واقع في غير
الموجب ولا يذهب عليك ان وقوع المستثنى منه في غير الموجب اظهر
ليفيد الكلام ان عموم النفي مع استثناء البعض اقرب من الصدق
من عموم الايجاب مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثاني و
قوله ليفيد متعلق بمفهوم الكلام اي اشترط ذلك ليفيد مثل ما ضربني
الا زيد وعلى هذا قوله الا ان يستقيم المعنى مستثنى من فحوى الكلام
اي لا يعرب المستثنى على حسب العوامل في الموجب الا ان يستقيم المعنى
في نحن نتقول ضمير وهو الى عدم ذكر المستثنى منه اي عدم المذكور في غير الموجب

في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى وضمير ليفيد الى المستثنى اي ليفيد المستثنى
فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب وهو مع حذف مستثنى منه
لا يخرج الكلام عن الكذب لاستقامة المعنى اما بصحة عموم الحكم فيما عدا المستثنى
او قيام القرينة على خصوص المحذوف او على قصد المبالغة يقال مدار صحة
غير الموجب اجمالا على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب الا يرى عدم صحة ما مات
الا زيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتقييد الموجب ويعتذر بان الاستقامة
في النفي غالبة فاريد بالاطلاق التنبيه على الغلبة يقال ليس بحث النحوي
الا عن استقامة الاعراب واما مقام صدق المعنى وعدمه فيما يتعلق بفعل
المتكلم قلت كانه نبه المص على هذا بقوله ليفيد اي هذا الافادة الكلام لا ما
يقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده يمكن ان يقول التنبيه على ان هذا
القسم اكثر الاستعمال في النفي قليل في الايجاب ويقال كثرة الاستعمال
وقلته من وظائف الفن مثل قرات الا يوم كذا في مقام بيان ايام
اسبوعك او شهرك او سنتك الى غير ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر
الكذب في الموجب مما لا يفيد الاستفهام عنه ايضا فاطلاق في غير الموجب
من غير اخراج الاستفهام لا يصح ومن ثمه لم يجز ما زال زيد الا عالما اي من
اجل ان التفريغ من الاثبات مفيد لاستقامة المعنى لم يجز ما زال زيد
الا عالما مع كونه نفيا لازالة الاثبات فالمراد بغير الموجب غير الموجب
في التحقيق ولا ينفع النفي الظاهر كما لا يضر الايجاب المؤول بالنفي والمراد
عدم الجواز من غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص او قصد المبالغة
كما في جاءني احد الا الظريف وما زيد الا قائم وما جاءني زيد الا راكبا حيث
قال المص لا يستقيم الاستثناء الا بقصد المبالغة او تخصيص النفي بالاضداد

المستثنى

المستثنى بقرينة ظهور استحالة انتفاء جميع الصفات سوى المثبت فلا
يلزمه ما ذكره الرضي انه يصح تصحيح هذا المثال بما ذكرته في الامثلة المذكورة
بل تصحيحه مندرج في تصحيح ما زيد الا قائم ولا يندفع اعتراضه بما ذكره
بعض الشارحين مع فتح باب مثل هذا التاويل اذ لا ايجاب الا يصح فيه
التفريغ واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان مفرغا فانه يكون فعلا
ماضيا في القسم نحو نشدتك الله الا فعلت اي طلبت لك الله للقسم
بلا ما اسالك الا فعلك وفي غير القسم يكون فعلا ماضيا بقد نحو ما الناس
الا قد عبروا او بغير قد اذا تقدمها ماض منفي قصد لزوم المستثنى له نحو
ما انعمت عليه الا شكر وفعلا مضارعا خبرا نحو ما زيد الا يقوم واذا تعذر
البدل اي البدل المختار حملا على اللفظ ابدل على الموضع واذا تعذر الحمل
على الموضع القريب ابدل على الموضع البعيد كما يرشد اليه المثال الثاني
وعلله بالعمل بالمختار على قدر الامكان وتستفاد منه لا يبدل من المحل
في البدل بغير المختار فلذا حملنا البدل على المختار ويجوز اللام للعهد و
استفدت من حكمهم هذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى على حسب العوامل
بحسب لفظ المستثنى منه يعرب بحسب العامل في محله كما في ما زيد الا قائم
وضبط الرضي مواضع التعذر وقال انها اربعة مواضع المجرور بمن الاستغرا
قية والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد النفي نحو ما زيد وليس زيد او هل
زيد بشيء وهم لا التبرئة نحو لا رجل ولا غلام رجل وخبر ما الحجازية وكانه
لم يلتفت الى لا الحجازية لشذوذ عملها بقي خبر لا النفي الجنس نحو لا امراة
شيء الا شيء وخبر كان الداخل عليه لام الجحود نحو ما كان الله ليعذبهم
الا العذاب بالنار مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد

بلغت

رجحان البدل على الاستثناء في مثله اكثر من الرجحان فيما جاءني من احد
لان الاستثناء فيه التباس الاستثناء بالبدل على اللفظ فلهذا ترى الاستثناء
فيه قليلا واذا حذف الخبر صار الاستثناء اضعف نحو لا اله الا الله ونحو لا
فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار وما زيد شيئا الا شيء ولما كان
تعليل التعذر في المثالين الاولين فيما بينهم ههنا من الاستغراقية
لا تزاد في المعرفة ولا التبرئة لا تعمل فيها لا يطرد في نحو ما جاءني من احد الا رجل
صالح عاقل ونحو لا رجل في الدار الا رجل صالح علل التعذر مع انه لم يكن من
عادته تعليل الحكم تبديلا التعليل الناقص بالكامل وصونا عن توهم
تخصيص التعذر بما كان المستثنى معرفة وعن اختصاص العلة فقال
لان من لا تزاد بعد الاثبات لان زيادتها لتاكيد النفي ولم يبق بعد الاثبات
وهذا التعليل بظاهره ينطبق على قول من يجعل الاعراب للتوابع بتقدير
عامل المتبوع له دون ما هو الراجح من انسحاب عامل المتبوع اليه
اذ ح لا يزاد من بعد الاثبات بل ينسحب من الزائدة في النفي اليه
وهكذا قوله ما ولا لا تقدران عاملتين بعده فكان عبارته اولت
بان من لا تزاد حقيقة او حكما واعمال من بعد الاثبات في حكم زيادته و
كذا ما ولا لا يقدران بعد الاثبات واعمالهما في حكم تقديرهما وانما
قال عاملتين لان الكلمة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن عملها
لمعناها الزائل فتوهم ان قوله عاملتين لغو لان ما ولا لا يمكن تقديرهما
بعد الاثبات لمنافاة النفي والاثبات ليس بشيء بقي ان عمل من
ليس لانها تاكيد النفي فليقدر عملها بعد الاثبات لانها عملتا للنفي
وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا متعلق

بالتمثيل لا بقوله انهما عملتا للنفي والا الا كنفي بقوله بخلاف ليس تفطن
فانه من محاسن الاشتغال التي يهتز بها اضباع ارباب الكمال
لانها عملت للفعلية اي لكونها على صورة الفعل ومتصرفا ببعض
تصاريفه لا لان فيها معنى الفعل لانها بمعنى ما كان فبعد
الاثبات تبقى على ما كان حتى يرد ان ليس كالنفي مضمون الخبر ونفي
مضمون الشيء ليس الا نفي كونه فيجعل ليس متضمنا بمعنى الكون دون
ما الحكم فلا التي لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي اي كلمة ليس
لاجله ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ما للنفي وعمل ليس للفعلية جاز
عمل ليس فيما بعد الا في ليس زيد الا قائما وامتنع عمل ما فيه في ما زيد الا
قائما ولم يقل وامتنع لا رجل الا عالما مع انه كان الكلام في الفرق بين
ما ولا وليس لان الاشتباه بين ليس وما التي يشبهها اشد
ولانه لا يظهر امتناع لا رجل الا عالم بعد لا لانه مما يستعمل بخلاف
ما زيد الا قائما ثم تعول ومن ثم لم يجز ليس زيد الا قائم وجاز ما زيد
الا قائم فان قلت قد جاء ليس الطيب الا المسك بالرفع
قلت هذه لغة تميمية لتنزيل ليس منزلة ما واما ما قال ابو علي
بان الاسم ليس ضمير الشان فمما يقتضي منه العجب كيف
ولا معنى لقولنا ليس الشان الطيب الا المسك واعجب منه
انه تعلق الرضي في تزييفه بانه لا يتم لوروده في كلامهم الطيب
ليس الا المسك ولو اريد التمحل في انكار الغاء ليس بعد الا لنقول
الا هذه ليست اداة الاستثناء بل في تقدير ان لا يكون اي ليس
الطيب حاصلا ان لا يكن المسك ومخفوض الا هو مخفوض

ليكون جملة معطوفة على ما قبلها ولا يصح ان يكون معطوفا
على منصوب في قوله وهو منصوب لو قوع فواصل بعد بغير وسوى
بكسر السين في الاشهر وجاز ضمها وسواء بفتح السين في الاشهر
وجاء الكسر وبعد حاشا اعاد كلمة بعد ليخص قوله في الاكثر
بحاشا اي في مذهب اكثر النحاة وهم سيبويه ومن تبعه حيث
انكر فعليته حاشا الا على سبيل الشذوذ كقوله عليه الصلوة و
السلام اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة او في الاكثر
الاستعمالات على ما هو مذهب الاخفش حيث
قال انه تارة فعل تارة حرف ومجئ اللام بعدها دليل فعليتها وقال
ابن مالك دليل اسميتها كما يؤيده مجئ حاشا الله بالتنوين فهو
مصدر بمعنى تنزيها لله قال الرضي فالاولى جعل حاشا مصدرا في
جميع المواضع وتجويز يكون الجر بها للاضافة ويكون ترك التنوين
في حاشا لله لانها رجح تنوين ما غلب عليه الاضافة وكذا
لم ينون سبحان في سبحان من علقمة الفاجر عند بعض وقيل
جاءني القوم حاشا زيد المعنى جانب الجائي او المجئ زيدا هذا عن
جعل التقدير براءة زيد من المجئ فقد بعد وكثر حاشا وقد حاشا
واعراب بغير كاعراب المستثنى بالا لفظا او محلا فيما يكون مبنيا للاضافة
الى ما وان او بان او محلا مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناءه
على الفتح على لغة بعض بني اسد وقضاعة لكونه في معنى الا ومن
العجب انه لم يذكر حجته عليه من كلامهم غير مضاف الى احد الامور
على التفصيل المذكور في اتفاق مع المستثنى بالا وهذا من معربات

تنزيها

فتح

لم تستحق

لم تستحق كما بعد الا الصفة لم يجعل بابا للندرة وانما لم يجعل اعرابه كاعراب
غير المستثنى بالا لما بينه وقوله وغير صفة دالة على ذات مبهمة موصوفة
بالمغايرة بحسب الذات وضعا وبالمغايرة بحسب الوصف
نحو دخلت بوجه غير وجه خرجت به تجوزا حملت على الا اي حملت
على معنى الا بالنقل اليه لمناسبة بين معناه ومعنى الا في كونهما
متضمنين لمغايرة شئ لشئ والاشبه ان يكون هذا المجاز متفرعا
على معناه المجازي لان المناسبة هناك اشد لتضمن كل منهما
المغايرة بحسب الوصف وان كانا معنى الحقيقي اطول باعا في انه يجود
بلفظه الشيء عافيه ال في الاستثناء متعلق بالحمل او قيد للا
احتراز عن الا في الصفة فالمحمل لا المحمول عليه وكون حمل غير على الا اشهر
من العكس يستدعي جعله مشبها به على خلاف قوله كما حملت الا عليه
في الصفة صفة قوله في الصفة على طبق قوله اذا كانت تابعة تالية
لجمع اي دال على متعدد منكور غير معروف معروفا كان تعريفا لا ينجاوز
المفهوم الى الفرد ولا يستصحب العموم او منكرا فلا تغتر انه وجه
ذكر المنكور ابدل المنكر المشهور منكر ولا يجوز حذف هذا الجمع كي
يجوز حذف المستثنى منه ولا يجوز حذف موصوف غير لان الدخيل لبس
عن الاصيل غير محصور لا يصاحبه ما يفيد العموم ولا يصاحبه
اسم العدد لتعذر الاستثناء المتصل لعدم الجزم بدخول
المستثنى في ذلك الجمع فيلزم احد المجازين اما الاستثناء المنقطع
او جعل الا صفة فيختار ايهما شاء في هذا المقام هذا على ما يستفاد
من الرضي وفي كلام متاخري الشارحين انه لتعذر الاستثناء

وز

المنقطع ايضا لتوقفه على الجزم بعدم دخوله في المتعدد المذكور قبله حتى
اعترض فانه ربما يحصل الجزم بالخروج عن الجمع المنكور الغير المحصور نحو جاني
رجال الا حمارا فينبغي ان يجعل مدار الحكم تعذر الاستثناء لا كونه تابعا لجمع
منكور غير محصور ونحن نقول خالف هناك عادته التي هي عدم
تعليل الحكم في هذا المختصر وعلله لان المدار هي هذه العلة وما ذكره
بيان لما يوجد فيه المدار غالبا اذ ربما يتعذر مع كونه تابعا لجمع محصور
نحو جاني عشرة رجال الا زيد وجاني الرجال الا زيد الا اجل اشارة
الاجابة معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا والا خروجه فيحمل على
الصفة ولك ان تجعل اللام للوقت اي تعذر الاستثناء او تجعله
بدلا عن الظرف المتقدم فيكون صريحا في ان المدار هو التعذر وفيه
رد على سيبويه حيث تجوز جعل الا صفة مع صحة الاستثناء واعراب
المستحق الاجري على ما بعدها حفظا للحرف عن الاعراب
واللهم عن ظهر خلوه عنه ولقد نبه عليه بقوله نحو لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا وضعف حمل الا على الصفة في غيره في غير صورة
التعذر خلافا لسيبويه او في غير وقت كونها تابعة لذلك
غالبا اذ لا يجوز بلا ضعف في تابع المفرد حفظا لصورة الاستثناء
على الصلة الذي لا ينفك عن متعدد وفي المفرد المحصور وان يصح
الحمل على الصفة بلا ضعف لكنه يندر كما عرفت وعد من هذا قوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان حيث عدل فيه
عن الاستثناء الى الصفة مع عدم تعذره وقال المص فيه شذوذان
آخران وصف كل ولا يوصف الا ما اضيف اليه والفصل بين

وصف

١٥٧

وصف المبتدأ وبينه بالخبر وهو قليل وكانه نبه على ان ظهور اثر الا
حال في هذا البيت اكثر من ان يتمسك به النحوي ويعتد به و
التقدير ان لا يكن الفرقدان ولا يكن رد تمسك سيبويه بالضعف
لو تمسك بقوله الناس كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون
على خطر عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس
كلهم هالكون ان لا يكن العالمون فنجاتهم بالعالمين وهكذا
لولاه لكان في الحديث الفصل بين المبتدأ وصفته بالخبر التقديم
التاكيد على الصفة مع انه يقدم الصفة عند اجتماعها واعراب سوى و
سواء النصب على الظرفية قيل يريد الظرف من حيث انه ظرف
ليؤول الى الظرفية فيصير المعنى النصب على الظرفية ولك ان تجعله في تقدير
النصب الوارد على الظرف وليس هذا لانه ظرف في حال الاستثناء
بل كيف وحمل على الا كغير قال الرضي سوى في الاصل صفة مكانا قال
تعالى مكانا سوى اي مستويا اقيم الوصف مقام الموصوف مع بقي معنى
الاستواء فالسوى هو المكان ثم استعمل فيما استعمل فيه المكان من
معنى البدل فانه يقال انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعير بمعنى الاستثناء
لان جاني القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجئ فصار كغير بمعنى الا الا انه التزم
اضافته الى المعرفة فلا يقال جاني القوم سوى رجل فان قلت فعلى ما ذكر
سوى صفة حملت على الا فلم لم يجعلوا الا محمولة عليه في الصفة وجعلوها
محمولة على غير قلت لانه صفة مكان لا غير فجعل الا التي لا تختص بالمكان على
غير العام اولى من حمله عليه مع اختصاصه في الاصح اي اصح المذهبين
وهو مذهب البصريين اذ الكوفيون لا يجعلون سوى وسواء لازمي الظرفية

حتى انهم يجعلونها في الاستثناء ايضا كونه معربا على حسب العوامل
حيث ورد في اشعار البلغاء ونقل البصري انه كلما وقع فللضرورة
واعلم ايها الطالب لاستيفاء البحث من غير حاجة لك الى الحث
لوفور رغبتك الصادقة الى حرز الفضائل وصدق همتك العالية
في طلب الانخراط في زمرة فحول الافاضل الفارقين بين كل حق وباطل
ان هاهنا مباحث نفيسة لا تجد عن بيانها مندوحة نلقيها عليك
ونرجو ان تكون ممدوحة البحث الاول في تحقيق لاسيما تقول
جاءني القوم لاسيما زيد بالجر وهو المستفيض على ان زيد مضاف
اليه لسي بمعنى مثل اي لا مثل زيد موجود في حسن المجيء وما زائدة كما في
فبما رحمة ويجوز كون ما نكرة وزيد بدلا والجملة اعتراضية لترجيح زيد
في المجيء وبهذا القدر سمي استثناء لانه يخرج زيدا عن القوم بالترجيح والا
فهو في التحقيق ليس بمستثنى فلذا لم يتعرض له المص وقد يرفع زيد بجعل
ما موصولة او موصوفة بجملة محذوفة الصدر اي هو زيد وحذف صدر
الصلة والصفة قليل وربما يرد بعده النصب ووقفه على السماع
ومنع الاندلسي نصب المعرفة وكانه جعله تمييزا لما التامة
ومنهم من جعله مفعولا اعني فلا يجب النكرة ويدخله الواو الاعتراضية
وقد يحذف لا فقد يخفف مع لا وبدونه وقد يقتصر على لاسيما
فيقال احب زيدا لاسيما اي لا مثله موجود في محبتي فيقال ما الزائدة
عوض عن المضاف اليه وقد يقال لا سوى زيد والسوا ايضا بمعنى
المثل البحث الثاني يجوز العطف على المستثنى بغير بالنصب
لتنزيل غير منزلة الا وبالجر على المستثنى بالا لتنزيلها منزلة غير

مطلب لاسيما

فنقول

١٥٨

فنقول جاءني القوم غير زيد وعمرا او جاءني القوم الا زيدا وعمرو ذكره ابن مالك
البحث الثالث لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعدها الا المستثنى منه
وتابع المستثنى البحث الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان
بلا عطف فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا الا بتقدير ضرب عمرا
على انه جواب لمن ضرب زيد البحث الخامس انه لا يمتنع استثناء النصف
خلافا لبعض البصرية ولا استثناء الاكثر عند الكوفية فيصح له
على عشرة الا تسعة لكن لا بد من داع الى تبيين العشرة بالذكر
مثل ان يكون المخاطب مدعيا لان له عشرة عليك والا يستهجن
هذا الاستثناء البحث السادس انه اذا وقع مستثنى محتملا
لتعدد من المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى عنها فهو مستثنى
عنها نحو ما بر اب وابن الا زيد بخلاف ما فضل ابن ابا الا زيدا فان
زيدا لا يصح ان يكون فاضلا ومفضولا وبخلاف ما ضرب احد احدا
الا زيدا فانه يبعد ان يكون زيد ضاربا لنفسه فهو في الصورتين
مستثنى عن الاقرب اليه وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا
لفظا او معنى فهو المستثنى منه لانه لكونه فاعلا مقدم على المستثنى
رتبة ومتصل بالفعل والا فهو مستثنى عن الاقرب منه وان توسطهما
فالمقدم هو المستثنى منه لانه لتقدمه على المستثنى احق لان
اصل المستثنى التاخر عن المستثنى منه نحو ما فضل ابا الا زيدا
ابن هذا كله اذا كان متعددا اما لو كان متعدد واحد ذكر مرتين
واختلف عاملاهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا فالمستثنى
منهما معا البحث السابع يجوز تكرار الا للتاكيد في عطف النسق

ويجب تقديم العاطف على الاخر ماجاءني الازيد والاعمرو وكذا في البدل
باقسامه نحو ماجاءني الازيد الااخوك وماقطع الازيد الايده وماسلب
الازيد الاثوبه وماجاءني الازيد الاحمارك وكذا في عطف البيان البحث
الثامن اذا تكرر المستثنى لاللتاكيد فان امكن اخراج كل من سابقه
فهو مستثنى من سابقه لامن المستثنى منه الاول نحو جاءني قريش
الاهاشميا الاعقيلا ففي الكلام الموجب المستثنى الاول واجب النصب
وكذا الكل لتنزله عن موجب والقياس في كل شفع النصب والرفع
على البدل لانه في غير موجب وفي الكلام الغير الموجب الامر بالعكس كذا في الرضي
وهذا مناف لما حققه سابقا ان النفي الحاصل بالتاويل في غير الفاظ معدودة
نادر فلا يجوز رمات الناس الا الانبياء بتاويل بلم يعش الناس الا الا
نبياء وما حققه بعد ذلك ان المستثنى منه لا يبدل منه الا نادرة فيتعين
في ماسوى المستثنى الاول من المستثنيات المتعددة النصب
وان لم يمكن اخراج كل من سابقه فالكل مخرج من المستثنى منه
الاول نحو جاءني عشرة رجال الاثلثة الااربعة اخراج السبعة
من العشرة فيتعين وقال الفراء دخل الاربعة بعد اخراج الثلثة
فالجائي احدعشر وكلامه خال عن التحصيل البحث التاسع ان
الفقهاء قالوا في جاءني عشرة رجال الااربعة ان يكون الجائي ستة الاان
الفقهاء قالوا لو قال مالك علي عشرة الاتسعة بالرفع لزم التسعة
وان نصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ماله علي عشرة مستثنى عنه
تسعة فهو كما يقال ماله علي واحد قال الرضي في الفرق نظر لان البدل
ايضا استثناء فلا ادري ماصحة كلامهم اقول الكلام في غاية

الثانية

الثانية واثر بابه الفطانة وهو ان المختار في جواب من قال لي عليك
عشرة الاتسعة بالنصب والرفع مرجوح وان يترجح الرفع ولو لم
يكن جوابا فالظاهر من النصب كونه رد الكلام فيكون دفعا لما
ادعاه مادعاه واحد من العشرة فيكون الكلام لنفي الواحد لالاثبات
التسعة واما الرفع فالظاهر فيه انه ليس رد الكلام المخاطب
بل استيناف كلام فيكون لاثبات التسعة البحث العاشر
ان المستثنى الواقع بعد الجمل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق
بالجميع معمول للجملة الاخيرة او لما فيها على اختلاف القولين و
مثله مقدر في الجمل الاخرى واما ان كانت الجملة الاخيرة غير معطوفة
فهو يخصها تلك عشرة كاملة اتممنا بها بحث المستثنى لكل
نفس فاضلة رجاء لرحمة عاجلة واجلة متتالية خبر كان الكون
وما في ما يشتق منه اما داخلة تحت ما اريد بكان او داخلة في واخواتها
وكان على ماكان هو المسند بعد دخولها اغنى شرح امثال هذا التعريف
عن بيانه مثل كان زيد قائما وامره ادركه كامر خبر المبتدا فيما مضى من
الحال الحكاية اذ المقصود منه الاغناء عن بيان الاحكام السابقة
فيه فنقض هذا الحكم بمخالفة خبر المبتدا فيما لم يذكر غير منتجه كامتناع
ان يكون خبره ماضيا على ما قال بعض وامتناع ان يكون خبر يكون مستقبلا
على قياس قوله وامتناع خبر صار وليس ومادام وكل ماكان ماضيا
من زال ولا زال وهو مرادفاتها ماضيا على ماذهب اليه ابن مالك
واختاره الرضي كصحة نكارة اسمه مع تعرفه ثم ينتقض بصحة
دخول الفاء في خبر المبتدا المتضمن بمعنى الشرط دون خبره مع تضمن

خبر كان

سلمه لو يتقدم معرفة وكذا نكرة مخصصة لعدم الالتباس بالاسم
لكون الاعراب مميزا وفيه ان المعرفة التي لا يظهر اعرابها ولا اعراب
ما اسند اليه لا يتقدم نحو كان الفتى موسى فلا يصح اطلاق الحكم ويمكن
ان يدفع بان المراد تعرفه لا يمنع تقديمه انما منع انتفاء الاعراب
في الاسم والخبر والقرينة عن التقديم فليس من احكام خبر المبتداء
فان قلت لا يختص هذا بالخبر المعرفة بل الخبر الفعل لاسم يتقدم عليه
ايضا نحو كان قام زيد فانه لا يلتبس ح بالفاعل لان كان لا بد من اسم
قلت بل يلتبس لجواز كون اسم كان ضمير الشان او ضمير زيد لاحتمال
التنازع فتدبر وقد حذف على تلك الضمير بظاهره نحو كان وقد اتانا
سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال وقد يحذف كان فلذا قال الرضي
ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان و
لتصحيح مراده خص الضمير بنحو كان ليبرأ عن وصمة الجهل بالحكم
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وفي مثله بما كان
بعد كان بعد ان ولو معلوم الفاعل اما بظهور مرجع فاعله واما بذكره
كان يقال ان عملهم خيرا واقعد لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون مفسرا
نحو ان ضرا يكن فانه ح يجب الحذف وكانه لم يتعرض لهذا الوجه
لانه سبق بعينه في بحث الفاعل اذ اسم كان عنده الفاعل فنقول فيه
استوفى حذف كان في بحث الفاعل في ضمن حذف فعل الفاعل
فلا حاجة الى التعرض الا لبيان الوجوب في اما انت منطلقا
انطلقت وكان حق هذا البيان ايضا ان يورد في بحث
حذف فعل الفاعل فلا يكون ما هو بصدد بيانه هنالك قاصرا

وفي

وفي تعيين حذف كان في هذا المثال نظر بل الاظهر عندي ان التقدير
ان عملوا خيرا وقد انشانا ان حذف كان في الشرطية لا يجوز في الجزاء ايضا
بقوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما
بوجهين وثم ثلثة اوجه اخرى اثباتا للاقتصار على ما يقتضيه السوق
فتامل والمثل ويجوز فيه جعل ضمير فيه اي المثل المذكور لان المراد بهذا
المثل غيره وفيما يكون بعد ان اسم بعده فاء بعده ونقض بقولك
البركات سيرا ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول الا ان كنت
راكبا فانا راكب ولا بد لدفع هذا النقض من قيد ذكره ابن مالك
غفل عنه صاحب هذا التفسير وهو يصح في الاسم الاول تقدير ظرف
مثل فيه او معه وقد تزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان المقدر
الى مصدر متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
بحرفها ومنه الحكاية عن يونس مررت برجل ان لا صالحا فطالح
اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح فالاقتصار على الوجوه
الاربعة اقتصار على ما يعم مثلها فاستخرج عدد الوجوه بضرب
من التامل فيما ادركت مستغنيا بفطانتك عن التعلم والوسل
وترجيح بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وكثرته وعذوبة
المعنى وعليك بترجيح جانب المعنى على اللفظ في كل مقام فتفطن
ويجب الحذف وضع الظاهر موضع المضمر لئلا يتبادر اول النظر الى ان
يجب عنده بل يجوز في مثل اما انت منطلقا انطلقت اذ فيما عوض
عن كان كلمة ما الزائدة وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اي لان
كنت دون المثال السابق لان هناك داعيين احدهما الرد

على الكوفيين حيث جعلوا ان اما هذه المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط
كالمكسورة نابهما التنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان
اما المكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا
صرح به ابن مالك وقد جعلناها تحت قوله في مثل اما انت الخ فلا
تغفل عن رموزنا وخالف المبرد في الوجوب ولا يساعده السماع
ثم ان وافواتها هو المسند اليه بعد دخولها فلحسن في الترتيب
فجمع بين المنصوبات بالحروف واخرها لضعف عاملها بالنسبة
الى غيرها وقدم منها معمول الفعل التام ثم معمول ما يعمل بمشابهة
هذا الشبه لانه فرعه فبينهما شدة اتصال ثم ذكر ما هو المشبه بليس
من الافعال الناقصة على ان لا هذه له رجحان على لا بمعنى ليس بل
على ما بمعنى ليس ايضا لاختصاصها ببعض اللغات دون لا هذه
وينبغي ان يقول وامره كامر المبتدا الا في صحة وقوعه نكرة مخففة و
وقوعه نكرة مع تعريف الخبر المنصوب اختاره على اسم لا لانه ما هو
من المنصوبات مسمى بهذا الاسم بخلاف سائر اقسام المنصوبات
فان المنصوب منها لم يخص بلقب فهذا انما يتم على مذهب مرجوح
وهو ان لا عمل لكلمة لا في مثل لا رجل ظريف بل هناك مبتدا وخبر واما
على ما هو الاصح من كون المبني على ما ينصب به منصوبا محلا بلا والخبر
مرفوعا بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازني وجماعة فلا
يصح تحديد المنصوب بلا بهذا الحد لان الكلام في المنصوبات
يعم المنصوبات محلا والمفهوم من كلام الرضي انه مدخل لا مطلقا
مسمى بلقب لا والمتجه ان يكون المسمى به ما يكون له عمل فيه ويكون

ماهو المشبه صح

مع نفي

١٦١

مع نفي الجنس واما هو مبتدا وخبر صرف فلا وجه لتسميته بلقب
لا لنفي الجنس اي خبره بلا التي لنفي الجنس او المسند اليه بعد دخولها
يليها حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله حالا من مجرور الى
نكرة حال من فاعل يليها وكذا مضافا او شبها به وقيل يليها مع
جميع ما يليها احوال مترادفة من مجرور الى ولك ان تجعل مضافا او شبها به
صفة نكرة وهو انسب من حيث المعنى ويكون التذكير لان
تانيث ما لا معنى له بدون التاء يجوز ان يعتبر وفي تقييد الحد بالمضاف
وما يتبعه لاخراج لا رجل رد على السيرافي والزجاج حيث ذهبا الى انه
منصوب حذف تنوينه لتثاقله بالتركيب مع لا ووافقه ابو سعيد
ولاخراج لا مسلمين ولا مسلمين رد على المبرد حيث زعم ان نون
التثنية والجمع يمنع البناء كالتنوين وكيف لا يرد وهو لا ينكر بيا
زيدان ويا زيدون وفي تضمن تعريف المنصوب الرد على المخالفين
وجه قوي لاختيار تعريف المنصوب بلا دون اسمها فان قلت
لا حاجة الى قوله يليها نكرة اذ لا فيها رجل ولا امراة ولا زيد ولا عمرو خرجا بقوله
بعد دخولها اذ لا فيها ليس لنفي الجنس اما في الثاني فظاهر اذ لا جنس
له واما في الاول فلانه لنفي الواحد من الجنس فهو كقولك لا رجل بالرفع
وليس نصا في الاستغراق بل ينبغي ان يجوز بل رجلان وامراتان كما
جاء لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا غلام وكذا قيل لا لنفي الجنس
نص في العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا التي ليست لنفي الجنس ظاهر
في العموم تحمل عليه لولا صارف عنه لكن يقبل الجنس توجيهها للتكثير
فقالوا كرر ليكون عوضا عن نعدد يلزم نفي الجنس على ان الرضي

تكريرها في النكرة للتنبيه لا على انه لنفي الجنس ومما يجب ان ينبه
عليه ان المنصوب بلا لا يجب ان ينصب بها بل يجب الغاؤها لا لضعف
عملها ويجب التكرير في المعرفة والمفصول صرح به الرضي وقال
خالف ابن كيسان والمبرد في وجوب تكرير لا في الثلثة مثل لا غلام
رجل حذف خبره اذ يحذف كثيرا فاداد التمثيل بالكثرة وما قيل فقال
ولا عشرين درهما لك ومن قال لك خبر للمثالين يرد عليه انه لا
يتعارف في النفي الغلام عن المخاطب ان يقال لا غلام رجل لك بل لا
لك فهذا القول تدقيق لم يعاربه توفيقا فان كان المسند اليه
بعد دخولها مفردا حقيقة وحكما فلا يرد شبه المضاف فانه وان
كان مفردا حقيقة لكنه ليس مفردا بل حكما هو حاكي في حكم المضاف
ولا يرد المفرد المعرفة لانه في حكم الاستثناء والمفرد المفصول كذلك
ولا المفرد الذي شبه بالمضاف نحو لا ابا له على ما سيجيء ومنهم قال
قوله فان كان مفردا ان انتفى من القيود المذكور الاضافة او شبهها
فقط وفيه انه لا يلايمه قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين
لا فانه ليس بمعنى انتفاء النكارة فقط او انتفاء الاتصال
فقط فهو مبني على ما ينصب به ليس ذلك واجبا بل يجوز الغاؤه
لا وحينئذ يجب الرفع والتكرير كما عرفت وجوب البناء على ما ينصب
به مذهب الجمهور والاخفش والمازني بنى نحو مسلمات على الفتح
بلا تنوين متمسكا باشهر الروايتين في قوله اوذى الشباب
الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب جذر عن مخالفته
سائر المبني بعد لا من المعرب بالحركة ويرد ان في مذهب

ولا المفرد المفصول خ

الجمهور

الجمهور اطراد البناء على ما ينصب به وبعضهم لا مسلمات منونا مع البناء
على الكسر زعما منه ان تنوين المقابلة لا ينافي البناء ويرده بامسلمات
مجردا عن التنوين اتفاقا ولا يرد نحو لا مرحبا ونحو لا اهلا وامثاله لانه مفعول
لفعل مقدر اي لا رحب مرحبا ولا اتيت اهلا ولا وطئت سهلا وان كان
معرفة او مفصولا بينه وبين لا العطوف معمولا وبين اعادة لجار الضمير
والاختصار او مفصولا عن لا وجب الرفع ولا يبعد ان يستفاد من التصريح
هنا بالوجوب دون قوله فهو مبني ان البناء ليس واجبا ويتأيد هذه الا
بناء رفع المعرفة والمفصول في لكتبا در من قوله والتكرير تكريرها ولا استثناء
تكريرا لا والمتبادر من التكرير تكرير نفسهم لا بدون عطف فيتوهم وجوب
لا زيد ولا زيد فالواضح وجب الرفع وعطف لا مع منفي آخر بالواو اما عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة واما مع الفاء لا فيهما او بدون الالغاء
في شيء منهما او في احدهما واعلم ان لا الداخلة على الماضي توجب التكرير
في غير الدعاء ومثل قضية ولا ابا حسن لها ايرادا على التوصيف بانه يحتاج
بخروج هذا المنصوب واما على ضابطة وجوب الرفع والتكرير ومن جملة
امثالهم في نقض القاعدة لا نولك ان تفعل كذا حيث لم يكرر فاجاب
بانه متأول بالظرف عن الظاهر اما بتقدير مضاف اي لا مثل ابي الحسن
والمثل مع الاضافة الى المعرفة نكرة لتوغله في الابهام وح ابا حسن
على تعريفه والمراد به علي رضي الله عنه هذه قضية عظيمة تحتاج الى حكم عدل
مثل علي لا مثل لها واما بجعل ابا حسن نكرة بتأويل بصفة المشتهر
هو بها من الحاكم العدل وعلى التقديرين الزم نزع اللام من هذا العلم
ابدا انما بقصد التنكير فيقال لا ابحم ولا اصعق ولا امرء قيس ولا ابن

زبير فينتزع اللام مما يلزمه ايضا ويتنكر عبد الرحمن وعبد الله لانه
لا يجري التعميم في الرحمن والله حتى يجعلا في صورة النكرة واما تاويل
لا نولك تفعل فانه بمعنى لا ينبغي لك فلا دخل في المال على الفعل
المضارع والنول التناول وهنا بمعنى التناول اي لا متناولك
ان تفعل كذا يستعمل في معنى لا ينبغي لك ان تفعل كذا وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله ثمة اوجه حق هذا البحث ان يذكر بعد بيان
جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوهه مبني عليه
وغاية ما يوجه به انه لمزيد اتصال بقوله فان كان مفردا فهو مبني
على ما ينصب به لان فيه توضيح المراد به وضبط الرضي المماثلة بقوله
اذا كررت لا مع ان تعقيب كل منهما بلا فصل نكرة ويدخل فيه مثل
لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها الا ان يقال يجوز نصب الثاني هنا
ايضا بان يكون العاطف بالعطف على الاسم والخبر معا فتحهما ونصب
الثاني ورفعه فتحهما في معنى فتح الاول وفتح الثاني وقوله
ونصب الثاني عطف على فتح الثاني المفهوم من فتحهما حتى يكون
حال الاول غير مبين في قوله نصب الثاني ورفعه واعلم انه يجوز
تقدير خبر واحد مع تعدد لا ولا باس بتوارد عاملين على متماثلان
في معمول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد
لهما مفردا لانه في قوة لا شيء من الامرين فلا كاسم واحد في الحال
فالاول مما صرح به الرضي والثاني مما افاده الابهام المرضي وفتحهما
ورفعهما ورفع الاول مع ضعف وفتح الثاني فزيف المص رفع
الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضي ضعفه بان لا لنفي الجنس

الا انها

الا انها الغيت لوجود شرطه وهو التكرير ونحن نرده بان رد
الضعيف عملها الا النفي له وليس هنا ما يفيد انه اعمل الا وفي قوله
ثمة اوجه رد على الزمخشري حيث قال ستة اوجه اذ ينحصر
كيفيات اللفظ في خمسة ويزيد التوجيه على ستة ولا حاجة لك
الى بيان الزيادة لانك لو كنت فطنا تعرفه بادنى توجيه واذا
لم يذكر لا الثانية ليس الوجوه الخمسة لانتفاء ما يصح منه فتح
الثاني وحكى الاخفش ان من العرب من يفتح الثاني بتقدير لا
واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل اي تاثير لا سواء كان بالنباء
او الاعراب والحال ان معناها الاستفهام فلم يبطل معنى النفي
والعرض والتمني فطلب النفي تحقيق في المعنى وكان القياس
ان يبطل عمل لا لانها عملت للنفي كما عرفت ولذا احتاج
الى التعرض لانه لا يبطل بدخول الاستفهام عمل لا مع انه لم يعهد ابطال
الاستفهام عمل عامل ولك ان تجعل وجه التعرض انه انكر الاندلسي
عمل لا مع العرض وجعلها ح من حروف الافعال والذكور بعد لا
معمول الفعل مقدر وجعل سيبويه لا في التمني مستغنيا عن الخبر للنفي
مع الهمزة في معنى تمنيت ومنع حمل التابع على محل الاسم
ح ولا يخفى ان هذا الحكم لا يخفى ان يختص بلا لنفي الجنس بل يعم
ما بمعنى ليس وقد يتجه بدخول الا باضافة شيء اليه نحو هو ابن
لا شيء او بدخول حرف الجر على لا شيء المعرف كان نحو كنت
بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وينصب
بعامل غير لا نحو انك ولا شيئا سواء هذا من خصائص لا شيء مع لا وينبغي

بالبا خاصة اذا لم يكن المدخول لفظا شئ نحو كنت بلا مال وههنا بحث وهو انه
من ابن عرفان لا هذه لنفي الجنس دون باقي معنى ويمكن ان يقال يقصد به المبالغة
في نفي مدخولها كما في لا النفي الجنس ونعت المبني اي المبني من اسم لا الذي بني بعد
دخول لا لانه الذي سبق في المعرف بلام العهد ينصرف اليه لا نعت المبني
مطلقا حتى ينقض بلا ماء وماء باردا على ان يكون باردا صفة المؤكد لا اسم
لا فان التاكيد اللفظي يجوز بناؤه على المتبوع فيحتاج الى تقييد المبني
بالمبني اصالة لا بالتبعية ولا اسم لا المبني مطلقا والا لدخل فيه نحو لا فجار
الباهي في فلان ولا الكذب فخرج بقوله المبني هذه النعوت ولا نعت
اسم لا المعرب نحو لا غلام رجل فاضلا الاول صفة النعت واحترز به
عن النعت الثاني سواء كان متصلا باسم لا بحذف الاول بقرينة نحو البر لا كر
نعبا عندي فانه في تقدير لا كر منه نعبا او لم يكن متصلا لذكر النعت
الاول نحو لا رجل فاضلا اصيلا فاحفظه فانه زل زكي بعد زكي حيث
اجمعوا على ان قوله يليه عن الاول يغنيه مفردا قيل هو قوله يليه حالان قدما
على قوله مبني والاولى انهما حالان من ضمير في الاول وبالجملة لا يظهر وجه
جعل القيد الاول نعتا والقيدين الاخيرين حالين ولا بد من تقييد
النعت بان لا يكون جملة مثل لا رجل قام لانه المراد بالمفرد ما يقابل
الجملة لانه يدخل فيه نحو المضاف وشبهه مع انه لا بنا فيهما ووجه الفرق
بين نعت المنادى وبين نعت اسم لا خفي حيث جعل المضارع للمضاف ف
والمضاف بالاضافة اللفظية في المنادى داخلا في المفرد وهنا مقابلا له
ومعرب رفعا حملا على محل اسم لا وهو الرفع بالابتداء ونصبا
حملا على لفظه تشبيها الفتحة العارضة الدائرة على لا وجودا وعدما

بالاعراب

١٦٤

بالاعراب الدائر على العامل كذلك وقدم الرفع لترجحه ولو قدم المعرب
لكان مراعيا لحق الترتيب لان الاعراب اكثر من البناء وفي الرضي
قوله معرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة
لها وهو سهو بين والصواب قوله والا فالاعراب سواء كانت الصفة
الخ مثل لا رجل ظريف وظريف وظريفا وانت خبير بانه دخل في قوله
والا مثل فجار الباهي الخ ونحو لا غلام رجل فاضلا ونحو لا رجل فيها فاضلا
اصيلا فلا يصح تغيير قوله فالاعراب بالاعراب رفعا ونصبا كما هو
مقتضى السوق وغيره به بعض الشارحين لانه لا يجوز في المثال الا
الاول الا الرفع وفي الثاني الا النصب عند المص وان جاز الرفع
عند بعض وجاز في الثالث الرفع والنصب هكذا حقق المقام ممكن
من اولي الافهام به الاعلام والعطف صوابه وعطف النكرة على
اللفظ وعلى المحل جائز اذ عطف المعرفة لا يجوز الا على المحل لوجوب
رفعها والمراد باللفظ لفظ المبني لا لفظ اسم لا وبالمحل عليه جعل
اعرابه مثل حركته البنائية لا بناؤه اذ البناء لا يكون تابعا لبناء
اخر بل يكون بالاستقلال وقد انعكس امر التابع في اسم لا بالنظر الى
المنادى فانه لم يجز بناء الوصف في المنادى وقد بني المعطوف
ولا يجوز بناء المعطوف في اسم لا وبني وصفه ويكشف قوله مثل لا اب
وابنا على ان المراد بالمحل على اللفظ ليس البناء وابن بالرفع تمثيل للمحل
على المحل ففيه نشر على ترتيب اللف والمراد بالعطف اعم من العطف
بتكرير لا او بعدمه الا انه مثل بما لم يكرر فيه لا لان المكرر قد سبق قال
الاندلسي والذي بقي من التوابع لا نص لهم فيه لكن ينبغي ان يكون

حكمها مع اسم لا لحكمها مع المنادى المضموم ولا وجه لقوله بعد وضوح
المخالفة بين اسم لا والمنادى فى حكم التابع وقال ابن مالك وللبدل
الصالح لعمل النصب والرفع والا تعين رفعه وان كرر اسم لا المفرد دون
فصل فتح الثانى او نصب او رفع وقال الرضى لا يجرى التاكيد المعنوى
فى اسم لا المبنى لاختصاصه بالمعارف واما التاكيد اللفظى فالاولى كونه
على لفظ المتبوع وجاز اعرابه رفعا ونصبا هذا اذا لم يوصف التاكيد لكن
اذا وصف فانت مخير بين البناء والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع
وصفه وصفا كالحال الموطئة فلشائبة وصفيته يتقوى جانب اعرابه
ومثل لا اباله اتى بالضمير دون ان يقول لا ابا لرجل لاختصاص هذا الجواز
بصورة المعرفة وهو مختص بالاب والاخ من الاسماء الستة وبالتثنية
وبالجمع المذكر السالم فالاولى ان يذكر لا اخاله ايضا ويقول ولا غلام له
ولا غلامى له اشارة الى حصره فى الاربعة والمتروك فى كتابه جمع المذكر السالم على ما هو
فى الرواية او المبنى على ما يحتمله المكتوب ولان الكل تكثير الدقايق فانما
الامر المطلوب جائز مع ان الاب مفردا اعرب بالالف ولم يبن على ما ينصب
فغيه مخالفتان لقاعدة الاعراب والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور
ولك ان تحمل البناء على الالف مع انه ليس ما ينصب به وفى لا غلامى له خلاف
الاصل حذف النون من غير اضافة واما كونه معربا فالحق تشبيهاله بالمضاف
لا بمعنى جعله مضارعا للمضاف بالمعنى المشهور والا لوجب تنوين
الاب ولم يجز حذف النون بل بمعنى تنزيله منزلة المضاف الحقيقى ولدفع
الوهم المذكور بين وجه التشبيه فقال لمشاركته له فى اصل معناه اى
فى اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص بما بعده و

انما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص تغلب
بعد الاضافة الى التخصيص مع التعيين ونحن فيه لا يفيد الا الاختصاص
ولا يفيد التعيين ومن ثم لم يجز لا اباغيرها اذ لا يشارك لا اباها فى اصل
المعنى اذ لا يضاف الاب بمعنى فى وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب
لانه لا يختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة بخروجها باللام والا فينبغى
وان يجوز لا ضربى فى اليوم تشبيها بالمضاف ولا فاتمى من حديد وليس
بمضاف على ان يكون اللام لتاكيد اللام المقدرة لفساد المعنى وهو يصير ربة
معنى غير تام مع ان كل احد يفهم منه معنى تاما من غير تقدير ومنع الرضى
الفهم بعد تقدير فى لا ابالك كما يفهم من لا اب لك بل التقدير فيه لا ابا لك
موجود ولم يتمسك فى رده بفساد اللفظ حيث يلزم ترك التركيب
والرفع الواجبين لانه يعارضه اعراب ابا بالالف مع كونه مفردا او حذف
نون التثنية والجمع بلا اضافة خلافا لسيبويه بل الجمهور النحاة
منهم الخليل على ما فى الرضى ولا يتم ما قيل ان سيبويه هو العمدة فيما بينهم
فلذا خصه لان الخليل اعلى كعبا منه على ما ذكره السيد السند
فى شرح الكشاف وعلى ما شهد له صاحب اعراب الفاتحة وكذا
ما قيل انه بصدد بيان الخلاف دون المخالف لان ذكر سيبويه يخالفه
ويحذف اسم لا فى مثل لا عليك لم يقل لا عليك لانه لم يقصد التمثيل
بل التقييد اى يحذف فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاجحاف بالتركيب
وكذا لا يحذف الخبر ايضا الا مع ذكر الاسم وقوله اى لا بأس
عليك بيان لتقدير لا عليك لا التقدير مثله الا بتكلف فاعرفه و
مما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد لاحتمال الكاف الاسمية

والخبرية فالتقدير لا احد كزيد موجود خبر لا وما المشبهتين بليس
في النفي لا بلا التي لنفي الجنس لكون الجميع من الثلاثة ظاهرا في عموم النفي
غير صريح فيه بخلاف لا لنفي الجنس وفي الكون لنفي الحال عند المص وان خالفه
في ترجيح القول بكونها للنفي مطلقا ومن قال من وجوه المشابهة دخول
الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء في
الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهتها بليس وهو المسند
بعد دخولهما واكتفى في التمثيل بما مر في بحث اسمهما وهو اي التشبيه
لغة اهل الحجاز يفصح عنه عبارة المفصل وهذا التشبيه لغة اهل
الحجاز فالضمير في التانيث لتانيث الخبر وفي بعض النسخ وهي
حجازية وقيل اي انتصاب خبر ما ولا وقيل اي خبرية خبر ما ولا و
فيهما ان الحجازية لا يختص بالخبر ويجاب بان اثبات الاسم لهما
فرع الخبرية وانتصاب الخبر اذ لو لم يظهر عملهما في الخبر لم يحكم بكونهما
ناسخين للابتداء ولو فسر الضمير بما مر لا يتوجه هذا الاعتراض نعم
يتوجه تاخير هذا الحكم الى بحث الخبر مما اجابوا به عن الاعتراض والكوفيون
ينكرون عملهما في لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر بتقدير الباء
الذي يزاد في الخبر ورده الرضي بان حذف الجار الزائد لا يوجب النصب
لان النصب في صورة حذف الجار واسطة بينه وبين المجرور والفعل
مع الحروف الزوائد وبان النصب بتقدير الجار سماعي والثاني من وجهي
الرد يندفع الكون بجعله قياسا بخبر ما واذا زيدت فيه رد على الكوفيين
حيث قالوا انها نافية لا زائدة او تنبيه على مرادهم كما قال الرضي لعلهم
يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات

انه على ما

١٦٦

ان مع ما قيد الزيادة بقوله مع ما لانه لا يزاد الا معه اولان النحاة لا يذ
كرون المبطلات الا لعمل ما في الرضي وقال الاندلسي ينبغي في لا العاملة
عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل حتى فيها اعني وانها اضعف
من ما لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم للا شرطا الا واحدا وهو كون معمولها
نكرة اسما كان او خبرا ويسمى ان بعده عازلة وقد جاء عمل ما مع ان على
الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله قياسا او انتقض النفي بالا قيد انتقاض
النفي بالا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل عمله فنقول ما زيد غير قائم بمعنى
الا قائما وقد عمل في غير اغتنمه فانه من فوائد ما ندرتنا لكن التقييد بالا
ينتقض بالانتقاض بلما بمعنى الا والانتقاض بالا يبطل العمل بالخبر
ووجهه ما علمته والعمل في الاسم ايضا لئلا يبقى خبر المبتدأ بلا مبتدأ او الاولى
او انتقض نفي الخبر اذ لو انتقض نفي البدل نحو ما زيد شيئا الا شيء
لا يبطل عمل ما ولا يذهب عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفي
لا يختص بما ولا بهاتين بل كذلك لا لنفي الجنس فلا عمل له في قولنا لا
احد الا في الدار واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض وكانه اوقعه فيه
عمل ليس مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس وبين ما في
ذلك او تقدم الخبر على اسم ما خلافا لبعضهم في جواز العمل مطلقا او لبعض
في صورة تقديم الخبر الظرف قياسا على ان بطل العمل وبما كان قوله بطلت
على طبق وهي لغة اهل الحجاز كما هي السوق قاصر اي هو مقتضى المقام
اذ لا يتضح به المرام عدل الى قوله بطل العمل تاما وكذا يبطل العمل بتقديم
ما ليس ظرفا او شبهه على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما زيدا عمرو ضاربا
بخلاف قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين ومما يتم البحث عنه

في هذا الباب انه يزاد الباء في خبر ما واختلف في جوازه في ما التميمية
واجازه الاخفش ورجح قوله الرضي متمسكا بانه يدخل على خبر ما
المكفوفة بان اتفاقا ولا يمنع دخول هذا الباء على خبر ليس الا انتقاض
النفي بالا لان الباء لتاكيد النفي فلا محل له بعد الانتقاض وقد يدخل
على خبر المبتدا بعد هل وفي الخبر المنفي في باب ظن وقد يزاد في خبر لا لنفي
الجنس نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال
المنفية وفي خبر ان المدخولة لا ولم يزاد او قد يزاد بعد ليت
وانه يزاد التاء في لا فقال لات اما للمبالغة في النفي او لتانيث
الكلمة فيختص بلفظة حين مضافا الى النكرة نحو لات حين مناص
وقد يدخل على لفظة اوان وهنا وعند الفراء يدخل على الاوقات
كلها واختاره السهيلي واذا وليها حين فنصبه على انه خبر لا محذو
الاسم اكثر من رفعه على انه اسمها محذوفة الخبر ولا يستعمل مع ذكر الاسم
والخبر فكان التاء عوض منها احدهما ولذا كان حذف الاسم اكثر
لانها وقعت موقعها وانكر الاخفش عملها وجعلها داخلة على
فعل محذوف مع المنصوب فلات حين مناص بالنصب
عنده في تقدير لا ارى حين مناص وجعل المرفوع بعدها مبتدا
خبره محذوف وهو ضعيف اذ لا وجه بعزلها عن العمل بالحاق هذا
التاء وقد قوي مشابهته بليس حيث صار على وزنه وجوز
الرضي كون لا هذه لنفي الجنس وجاء لات اوان بكسر الاوان
وتنوينه واستصعب توجيهه فمنهم من قال لانه حرف جر مختص
بالاوان ومنهم من قال هو مبني على الكسر لكونها في الاصل مضافة

الى الجملة

الى الجملة والتنوين عوض عن الجملة المضاف اليها ومنهم من قال
انه بتقدير من اي لات من اوان واذا عطف عليه اي على خبر لا
بموجب فالرفع واجب ليكون العطف على محل خبرها ولا وتعمل
يتوهم كون المعطوف عليه مرفوعا اذ كثيرا ما يعزل لا عن العمل
فيرتفع خبره وانكره عبد القاهر العطف على خبر ما ولا بالعاطف
الموجب وزعم ان المبتدا محذوف بعد العاطف فيكون عطف
جملة على جملة لعدم تجويزه اعتبار محل خبر ما ولا وتزييف قوله ما زيد
شيئا الا شي اذ لا يمكن فيه تقدير الخبر يا من بلغ فلكك الالوية
المنصوبات للاعلام والابواب المفتوحات بفيض اوليا الافهام
نسالك شرح بذمن المجرورات من خزانة غيبك للمخلصين
من الانام والطالبين الكرام المتوسلين في ذلك باتم صلوة
وسلام لافضل من اوتي ما صدق كلام واحسن نظام اتم
من كل تمام **المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه** المضاف
مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه فاندفع امران احدهما ان المجرور
مشتمل على علم كون الشيء مضافا اليه لا على علم المضاف اليه على ان
علامة كون الشيء مضافا اليه وصفا علامة المضاف اليه عقلا
فلك ان تبقي المضاف اليه على ما هو المتبادر فيستغني عن الاستخدام
في قوله وهو كل اسم وثانيهما انه يصدق على حرف حركة الاعراب
كما قيل وعلى كل من الكلمة المشتملة على حرف الاعراب فانه كحرف
مشتمل على الاعراب وينبغي ان يراد بالاشتمال الاشتمال
اصالة ليخرج التوابع كما اعتبر في سائر التعريفات ولك ان تقول

تعريف المجرور شامل للتوابع ولا محذور سوى ان ضبط المرفوع والمنصوب
لا يتم لانتقاضه بالتوابع والامر فيه هين اذ المص بصدد الضبط
بقوله منه دون اما تنبيها على انه ليس بصدد الحصر وينتقض تعريف
المجرور بمثل جحر ضب خرب فان خرب مجرور ولم يشتمل على
علم المضاف اليه كما انتقض تعريف المنصوب بصفة المبني المحمولة
على اللفظ وتعريف المرفوع بصفة المنادى المبني على ما يرفع المحمولة
على اللفظ ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه بهذه
الحيثية لا ينتقض بمثل غلامي بغير مجرور والمضاف اليه لم يات بالضم
لان المضاف اليه ثانيا غير المضاف اليه اولا واما لان مقام التعريف
طالب لمزيد تبيين المعرب سيما وهو مخالف للجمهور في تعيين
معناه اذ المجرور بواسطة حرف الجر لفظا لا يسمى مضافا اليه عندهم
خلافا لسيبويه كانه اختار قول سيبويه لانه اقرب بقولهم والجر
علم الاضافة ولكن ما جرى عليه الجمهور نظمه في سلك قولهم خالرفع
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية كل اسم نبه بذكر الاسم مع ان
من افراد المعرف ما هو جملة او الحرف المصدري مع صلته تنبيها على ان
غير الاسم مؤول به فقوله مؤول فلا تركن بظاهره نسب اليه
شئ فعلا كان او اسما بواسطة حرف الجر وستعرفه وتضبطه
لفظا او تقديرا فلان نصبا بواسطة حرف الجر فافهم ولما كان
التقدير عبارة عن حذف لفظ منوي لافادة المعنى في المشهور
ولم يرد به هذا المعنى لوجهين احدهما ان ليس المعنى في الاضافة
المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة امر اجمالي يذكر

في تفضله

في تفضيله حرف الجر حتى لو ذكر حرف الجر لا نقلب الاضافة الى الوصف
وثانيهما انه لا محالة بمعنى حرف الجر بين المضاف والمضاف اليه
في الاضافة اللفظية عقبه بقوله مرادا لكشف المراد واراد به المنوي
للعمل لا للمعنى فكانه قال مرادا من حيث العمل واحترز به عن المفعول فيه
والمفعول له المنصوبين وتمام في انه يتوهم ان المراد في العمل ما لا
لانه بين
يعرف الا بمعرفة المجرور وليس الا المجرور وقد عرف بالمضاف اليه فيدور
وايضا جر المضاف اليه من احكامه التي لا تعرف الا بعد معرفته كاختلاف
آخر المعرب الذي لا يعرف الا بعد معرفته فاعتباره في تعريفه يستلزم
الدور كما ادعاه المص فهو ليس الا من قبيل من صغرى الاقية
وقع فيه دفعه بقوله فالتقدير اي التقدير بمعنى المراد من حيث
العمل لا التقدير مطلقا اذ منه ما ليس كذلك كما عرفت انفا ولو
قال فالارادة لا تصح العبارة شرطه ان يكون المضاف لهما مجردا
عن تنوينه لاجلها اي لاجل النسبة بواسطة حرف الجر وتنبيه بالاقتصار
على التنوين على ان نون التثنية والجمع نائب عن التنوين ولو
ضيق مجالا يتحاشى عنه النظر الدقيق لجعلت التنوين بمعنى
جعل الاسم ذا نون سواء كان نون تنوين او نونا نائبا عنه وبعد شكل
بالوجه الحسن والضارب الرجل والضاربك وبحصل تعريف
الارادة انه الذي يكون في مقام جر والتنوين بواسطة النسبة
بسبب تقدير حرف الجر ومع ذلك السعي عنه في دفع ما خاف
وقع فيه الاشراف ومما استصعب هنا انه لا مدخل لحرف
الجر في الاضافة اللفظية فاختل تعريف المضاف اليه وتعميمه

الى اللفظي والمعنوي ويمكن دفعه بان ارادة حرف الجر للعمل لا يقتضي
صحة معناه في تفصيل المعنى فبين المضاف والمضاف اليه اللفظي حرف
جر منوي للعمل لا لافادة المعنى فلك الخيرة في تقدير اللام ومن فانهما
مما يراد ان دون في شايعان في مقام الاضافة دونه ووجه التكلف
لتقدير حرف الجر جعله عاملا دون المضاف حتى لو جعل المضاف عاملا كما
هو مذهب البعض لاستغنى عنه وقد اختار المص كون العامل حرف
جر او قد نبه عليه مراد فهو ايضا من جملة المراد فلا تغفل عن شيء
مما افاد وبهذا اندفع ان جعل العامل في المضاف اليه اللفظي حرف الجر
مشكل اذ لا حرف جر وكذا على مذهب من جعل العامل معنى الاضافة
اذ الاضافة تبصر ولا تغفر عن المضاف حين الاضافة ولا يخفى انه
يخرج من تعريف المضاف اليه المضاف اليه الذي حذف المضاف واقيم هو
مقامه نحو واسال القرية وضرب ضرب الامير لانه ليس حرف الجر هنا
المقدر مرادا في العمل الان بتكلف وتجدر جره لاستقلال آخره باعراب
توارث مما ناب منابه فتامل واطلب بيانه واعلم انه يجوز تجريد
المضاف من تاء التانيث اذا امن اللبس قياسا عند الفراء و
سماعا عند غيره قال الله تعالى واقام الصلوة وقوله ابو عذرها اي
عذرتها لمن اقتض البكر والعذرة البكارة واتفقوا على جواز الحذف
من اي وانه افصح قال الله تعالى باي ارض تموت كذا ذكره الرضي في بحث
الاضافة اللفظية وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي
منسوبة الى معنى اللفظ لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص
او لافادته معنى المضاف لانها تجعل التعريف والتخصيص معنى

للمضاف

للمضاف لم يكن له قبل الاضافة ولفظية منسوبة الى اللفظ لعود
فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها
صفة التخفيف للفظ من غير جعله معنى له وقدم المعنوية لظهور شرفها
وان اقتضى وجودية مفهوم اللفظية تقديمها ولو اقتصر بتعريفاتها
كما هو مقتضى الاختصار لافاده شيئا لاستغنا كل منهما بظهوره
بعد معرفة الآخر عن الاظهار فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها عدم صحة حمل هذا التعريف على الاضافة المعنوية لعدم كونها
اضافة فضلا عن كونها اضافة مخصوصة دعا الى تقدير ذو في المحمول
او الى تقدير مبتداء له اي الاضافة المعنوية علامتها ان يكون الخ والثاني
اعذب والمراد بالصفة على ذات مبهمة في الغاية باعتبار معنى هو المقصود
سواء كان بالوضع او لا فلذا جعل اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية
ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابر الهواجر فلا تقصرها على
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فتكون قاصرا اي قاصر والمراد
بالمعمول قبل الاضافة كما هو مقتضى العبارة لا لان المضاف اللفظي ليس
مضافا الى معموله بعد الاضافة لان المضاف اليه معمول بعدها الا ان اعرابه
تقديري بل لان كل مضاف الى معموله بعد الاضافة عند من جعل العامل
في المضاف اليه فصح التعريف على كل مذهب اقتضى ارادة المعمول
قبل الاضافة ثم التعريف صادق على كل اضافة لفظية فان المضاف
في كل اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها والتفصي عنه
يحتاج الى تاويل الغير بالسلف فالاولى ان لا يكون المضاف صفة
مضافة الى معمولها وتفصيل ما يندرج في التعريف ان المضاف اما ان

ان يكون غير صفة نحو غلام زيد واما صفة لا معمول لها نحو ضارب زيد قايم
فان الضارب لعدم اعتماده لا معمول له اصلا والصفة لها معمول لكنه
لم يضف اليه بل الى غير معموله نحو زيد مضارع مصر فان مصر ليس معمول
المضارع بل معموله مناصره وحمى اما بمعنى اللام الاختصاصية دون
التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه كما فى دخال النار فيما
(معلولاته)
عدا جنس المضاف يراد به مايعم المضاف وغيره على ما فى الرضى فيشمل
الاعم المطلق لكن امتناع اضافة الاخص الى الاعم خصه فيما يكون
بينه وبين المضاف عموم من وجه فكذا فسره بعض الشارحين بما
هو اعم من وجه من المضاف لا لان الجنس تعارف فى هذا المعنى فى هذا
المقام وظرفه فيما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس
تكون الاضافة بمعنى اللام نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا
ويوم الاحد وان لا يصح ان يقال جميع للقوم وعين لزيد اذ المؤول
بشئ ربما يتعارف فى المؤول به بحيث ينسخ المؤول به ويجعله مهجورا
غير سايغ الاستعمال منكر الاستماع او بمعنى من بمعنى من التبيينية
دون التبعيضية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو خاتم فضة والخاتم
بعض فضة وكذا لم يجعل يد زيد بمعنى من مع انه بعض منه لان هيئة
الاضافة لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة الا اختصاص اليد
بزيد واما ان الاختصاص هو الجزئية والكلية فانما يعرف من خارج
دلالة الاضافة فى جنس المضاف او بمعنى فى ظرفه فى بعض الشروح
ان الاضافة فى فضة خاتمى خير من فضة خاتمك بمعنى اللام كما لا يخفى
فينبغى ان يقيد جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وفيه بحث

لان تقدير من فيما يحسن تقديره ويكون المضاف اليه مما يصح
الاخبار به عن المضاف على ما صرح به التسهيل فجعل هذا اضافة اسم
العدد الى المعدود بمعنى من مع ان المعدود ليس اصلا لاسم العدد
واما خاتم فضتى فمن اضافة العام الى الخاص وليس المضاف اليه
جنس المضاف ويتجه ان بيان المضاف بالمضاف اليه لا يطلب الا صدق
المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير المضاف فلا مدخل له
فى البيان بل يكون البيان اتم لو لم يصدق فالمتجه ان يجعل اضافة
الاعم المطلق بمعنى من ويتجه ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة
لامية مع ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام يجتمعان
ويفترقان كما لا يخفى فينبغى ان يبين الاضافة بمعنى
اللام بانها اذا اطلق المضاف على ما يتحد مع ما اطلق عليه المضاف اليه
قطعا او لا يتحد معه قطعا ولا يكون ظرفا له كاضافة العام المستعمل
بعمومه الى الخاص واضافة ما اريد به شخص غير ما اريد بالمضاف
اليه من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى من بما اريد بكل من
المضاف والمضاف اليه ما يحتمل الاتحاد مع الاخر وهو قليل اى
الكون بمعنى فى قليل اذ لم يكثر اضافة الشئ الى الظرف وفيه
بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقى اما لو
اريد مدخول فى فلا اذ اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان يحصى
فبياض زيد بمعنى بياض فى زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول
فى اذ نظر الكتاب ينبغى ان يكون بمعنى نظر فى الكتاب والفرق بينه
وبين ضرب اليوم تحكم نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم

ومنه مالك يوم الدين ان جعل المص الاضافة فيه معنوية فلا بد ان
يجعلها بمعنى في والالكان اضافة الى الظرف بغير معنى في فلا يصح قوله
او في ظرفه واعترض عليه الرضي فقال هذا منه عجب لانه ح يكون المضاف
مفعولا فيه فيكون معمول اسم الفاعل فلا يكون الاضافة معنوية وهذا
تعجب مبني على عدم تحقق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه تقدير
الحرف في نظم الكلام بل معناه انه يراد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار
خصوصية مستفادة من المضاف اليه الى انتساب امر اجمالي اذ ذهب
فصل يعود الى معنى اللام او في او من وبذلك لا يصير معناه ما كان مع ذكر
في وفي الاضافة اللفظية يكون المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة نعم ان
جعل ضرب اليوم بمعنى في وجعل ركوب الفرس بمعنى اللام تحكم لان ماله
الركوب على الفرس وكذا جعل قرب زيد بمعنى اللام مع ان ماله القرب
من زيد فالحق ان الاضافة في امثال هذا المقام لافادة الاختصاص
والظرفية من وجوهه وكذا حصر غير المص الاضافة في القسمين الاولين
لا لما قيل انه لما كان معنى في قليلا تكلف في جعله بمعنى اللام لادنى ملابسة
تقليلا بالانتشار بارتكاب التكلف فيما قل ولم يجعل القسم الثاني
ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن ارتكاب التكلف فيه وتفيد اي
الاضافة تعريفا مع المعرفة المضاف اليه بقرينة اشتراط تجريد المضاف من
التعريف وذلك التعريف اما التعريف العهدي وهو الاصل او الجنسي واحترز
بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع النكرة وهو ظاهر وافادته للمصنف المحيط
انها تفيد للمضاف تعريفا حاصلا مع المضاف اليه فتامل واستثنى
غير ومثل وشبه بتوغلها في الابهام اذ لم يكن لغير المضاف اليه او مثله خصوصية

١٧٦

لاشتهارها او انحصار ولفظ شبه خلافا لمن قال لان اشتماله
على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وحسبك وشرعك ونهيك
وكفيك وكلها بمعنى حسبك وعلى وزنه ونهاك على وزن رضاك
ونهيك وقطك وقدك وبجلك لكون جميع هذه الالفاظ
منزلة منزلة كفاك على تفسير الصحاح ولكفيك على تفسير الرضي
الا ان ما تقدم على قطك لم يصر اسم فعل فلم يبين والدليل على عدم
افادة الاضافة تعريفا لهذه الاسماء وقوعها صفات للنكرات
ولعل المص لم يلتفت الى الاستثناء لانه يجوز ان يقال في الجميع
بالتعريف الجنسي المنزل منزلة النكارة كما في امر على اللئيم
يسبني وكفى ذلك في وقوعها صفات للنكرات ولا تخفى انه
كما يجب استثناء هذه الامور عندهم عن هذه القاعدة يجب
زيادتها في قوله وتفيد تخصيصا مع النكرة والمراد بالتخصيص
تقليل الاشتراك وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد
المضاف من التعريف الاخصر الاوضح وشرطها كون المضاف نكرة
ثم من المعارف ما يقبل التنكير نكرة ثم يضاف وما لا يقبل من المبهمات
والمضمرات فلا يضاف اصلا وايا الثواب ث فلا يقال معنى
اشتراط حذف التنوين في الاضافة بتقدير حرف الجر هذا عن الاشتراط
يمنع اضافة المعرف باللام والمعرف بالاضافة فهو لا يمنع ان لا يضاف
العلم فالاولى وشرطها تنكير العلم لانا نقول افاد به انه لا يضاف المضمرات
والمبهمات ايضا وزعم الرضي انه يجوز اضافة العلم لانه مانع من
اجتماع التعريفين ومنه زيد الخيل ومضر الحمراء وانمار الشاة فانهم اخوة

كان احدهم صاحب الخيل والآخر صاحب الابل الخ او الاخر صاحب الغنم فاضيفوا مع
تعينهم لافادة انهم مالك اى شئ وفيه ان المستفيض في هذا الغرض هو
الوصف دون الاضافة فقد رهذه الاضافة بتنكير المضاف ضبطا لامر الاضافة
وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد من الاربعة الاثواب
وغيره ضعيف لا يجوزه البلغاء المعتمر اعتبار البصريين على امورهم فلا يرد
نقضا على قاعدتهم السابقة بل على ما سبق من هذه القاعدة ايضا من اشتراط
تجريد المضاف من التنوين لاجل الاضافة والوارد في كلام الفصحاء ثلاث
الاثواب فان قلت ما اضيف اليه العدد تمييز فكيف جاز تعريفه عند
البصريين قلت هذا مشكل على رأيهم وكان اللازم عليهم ان لا يسموه تمييز الا انهم نبرداه
سموا المنصوب في حسن الوجه بالنصب شبيها بمفعول والاشبه ان اطلاق التمييز منهم
عليه تجوز واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها ومعرفة ذلك بعد
معرفة ما هو العامل من الصفة ومعرفة معموله يصح الاضافة اليه اما الاول فهو
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب المعتمدة على صاحبها او الهمزة
او ما في معناها تعمل في الفاعل الرفع مطلقا وفي مفعوله النصب لكن لا مطلقا بل اذا اريد
به الحال او المستقبل او الاطلاق واما الثاني فيجوز اضافتها الى الفاعل الذي
باعتبار ضمير فيها راجع الى موصوفها لامتناع خلوها عن الفاعل بقوة شبهها
بالفعل ولا يكون الفاعل المضاف اليه منصوب المحل فانه شبيه المفعول نحو
زيد نائم عمرو في داره لامتناع اسناد نوم عمرو الى زيد ويجوز اضافتها الى
المفعول نحو ضارب زيد وحسن الوجه الاول نحو ضارب زيد عمرو وحسن
الوجه فان الضارب الغير المعتمد ليس مضافا الى المعمول ولا تفيد الا تخفيفا
لا تخصيصا ولا تعريفا في اللفظ سواء كان لفظ المضاف كما في المثال الاول

اوفي

١٧٣
او في لفظ المضاف والمضاف اليه كما في المثال الثاني فان حسن الوجه في الاصل
حسن وجهه حذف الضمير واستتر في الحسن فليكن هذا وجها لايراد مثالين
او لفظ المضاف اليه فقط كما في الحسن الوجه ولذا قال في اللفظ ولم يقتصر
على قوله الا تخفيفا مع ان التخفيف لا يكون الا في اللفظ لانه لو اقتصر عليه
لوهم التخفيف في المضاف وقيل يريد انه لا تخفيف في المعنى اذ التنكير ومعنى الضمير
لم يسقط عن التعقل وفيه ان المعنى لا يوصف بالخفة وانه يجعل الحصر بالاضافة
الى المعنى فلا يفيد نفي التحقيق التخصيص والتعريف فان قلت الهيئة الاضافية
الموضوعة لتعيين المضاف او تقييده المفيد للتخصيص كيف عريت
عن معناها واستعملت بدونه مع ان معناها قلت يجيبك عنه تذكر الالفاظ
الزائدة ومن ثمة ان من اجل انها لا تفيد الا تخفيفا اختلفت الامثلة الاربعة
في الجواز والامتناع فهو مستند لان الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف في مثله
جاز مررت برجل حسن الوجه اى وصف النكرة بالمضاف الى المعرفة فلو
لا عراء الهيئة الاضافية عن معناها لما جاز لانه يكون وصفا للنكرة بالمعرفة
وامتنع مررت بزيد حسن الوجه اذ لولا اعراؤها عن معناها لم يمتنع لحصول
المطابقة في التعريف وجاز الضارب الزيد فلولا افادتها التخفيف وعدم افادتها التعريف لما جاز وامتنع كما امتنع الضارب زيد او جاز فان قلت
لا يثبت بهذا حصر القاعدة في التخفيف اذ لم ينف افادة التخصيص قلت
لما ظهر عدم تغير معنى التركيب في المضاف الى المعرفة مع تغير الهيئة وتبديلها
بالهيئة الاضافية علم عدم تغيره مطلقا اذ الاصل كون الباب على وتيرة
واحدة مع ظهور ان المعنى في المضاف الى المعرفة والمضاف الى النكرة على نحو
واحد اذا عرفت المقصود من المقام فاعرف انه مما زل فيه اقدام الشارحين

صح بيان

الاعلام خلافا للفراء اما في تجويز اضافة ذي اللام الى المعرفة او مطلقا ويرجح
الثاني واختلف في وجه تجويزه فقيل حكم بتقدم الاضافة على اللام ويتكرر عليه
بانه يخالف الحسن من غير موجب والعدول عن الاصل مع عدم بقاء الباعث
وهو التخفيف اذ التخفيف حاصل بدون الاضافة وقيل جعله كالضارب
الرجل والضاربك ويرده ان وجه جواز شيء منهما كما ستعرف لم يوجد فيه
لا يبعد ان يجعل فيه محمولا على ضارب كما حمل الضاربك ويرده ان داعي حمل الضاربك
ضاربك منتف فيه كما ستعرف وضعف الواهب المائة الهجان اي البيض
من النوق يستوي فيه الواحدة وغيره والمائة الهجان بظاهره كالثلثة
الاثواب وقد يؤذن بجعل الهجان صفة او بدلا وعبدها اي عبد المائة
اضافته للمائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية المائة حتى كانه مملوكها
اولادني ملابسة وتتمة البيت عوذ يزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ
بمعنى حديث النتاج والتزجية السوق وقوله يزجي بغير معلوم او مجهول
او معلوم مالم يعلم حركة الحرف الروي من القصيدة فقوله وضعف خبر هو
وما عطف عليه لرد الاستدلال وقيل بيان مسائل ويحتمل ان يكون في سلك
ماسبق من تتمة الشاهد على ان فائدة التخفيف الا لان فائدة التخفيف
ضعف هذا ولم يجز الضارب الرجل الا للحمل على ما فيه التخفيف ووجه استدلال
الفراء بالبيت ان التركيب في قوة الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد فيدل
على جوازه ووجه الرواية ضعيف عند اهل اللسان لكونه مثل الضارب زيد
وهو ممتنع فلا يصح ان يستدل به على صحته وبهذا اندفع ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب ولو جعل ضعف مجهولا من التفعيل وكان المعنى
على هذا المراد وكون هذا البيت ضعيفا مما حكم به سيبويه بناء على انه قد

تجعل

١٧٢

تجعل المعطوف بحد ما لا يتحمله المتبوع وقولهم يا زيد والحارث ينادي بتنوينه
وخص المبرد كل الجواز بان يكون المعطوف مضافا الى ضمير المعرف باللام
لانه في حكم المضاف الى المعرف به فكما يجوز الواهب عبد المائة يجوز الواهب
عبدها وانما جاز الضارب الرجل لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المعرف
باللام مطلقا او فيها الحسن الوجه ولا اسم الفاعل المعرف باللام اذ منه
القائم الغلام وهو مثل الحسن الوجه في التخفيف مستغن عن الحمل عليه
بل اسم الفاعل المضاف الى المفعول واسم المفعول المضاف الى المنصوب به نحو
المعطى الدرهم والمراد بالمضاف الى المعرف باللام اعم من الاضافة بلا واسطة
او بواسطة نحو الضارب غلام الرجل فلو قال وانما جاز الضارب الرجل
والضارب غلام الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام لكان اوضح والاولى حمل الضارب الرجل القائم الرجل الغلام لان المناسبة
فيه اتم والاولى تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب المائة الخ
الا انه لم يرض بالفصل بين مسئلتي الجواز وببعد مسئلة جواز الضارب
الرجل عن ذكر ضعف الواهب المائة والمختار في الحسن الوجه جر المعمول
لانه نصبه للحمل على الضارب الرجل بالنصب وجره لا يحتاج فيه الى
الحمل على شيء هو المختار منه يعلم ان الضارب الرجل والحسن الوجه تعاكسا
في نصب المعمول وجره والضاربك وشبهه من الضاربه والضاربكما
والضاربه والضاربنا الى غير ذلك فيمن اي عند من وفي بعض عند من قال
انه مضاف لا محالة بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء كانت مفردة
او مثناة او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل والقائل به الرماني وجار الله
والمبرد في احد قوليه واما سيبويه فيجعل الضمير كالظاهر العين المعرف

باللام فكما ان هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا
الضمير وكما يكون بعد الصفة المثناة والجمع المذكر مع حذف النون تارة
مفعولا وتارة مضافا اليه يكون الضمير بعدها محتملا حملا على ضاربك
فمن قال انه مضاف فان الاخفش وهشاما يقولان حذف التنوين
مع الضمير للاتصال والضمير مفعول به ووجه حمل الضاربك على ضاربك
دون حمل الضارب زيد على ضارب زيد ان الاضافة في ضاربك كانه ليس
للتخفيف لانه يحصل التخفيف لولا الاضافة ايضا فيحمل عليه الضاربك
في الاضافة بدون التخفيف والاضافة في ضاربك لا تاتي الا
في ضرورة الشعر عند سيبويه والمبرد ينكر ترك الاضافة في الشعر
ايضا ولا يضاف موصوف الى الصفة ولا صفة الى موصوفها قيل لان
هيئة الاضافة تقتضي مغايرتها للهيئة الوصفية وفيه انه يجوز
ان يكون الاضافة لفظية كاضافة الصفة الى معمولها فيكون المعنى
مستفادا من الشكل والهيئة الاصلية المعتبرة بعد تغييرها للتخفيف
وقيل لان اعراب الصفة يغاير اعراب مضاف اليه واورد عليه يغايره
ان اعراب معمول الصفة ايضا يغاير اعراب ما اضيف اليه ويمكن
ان يدفع بان المغايرة هنا افحش لانه يجب التبعية والاصالة ايضا
ونحن نقول ولان المضاف اليه ربما خالف المضاف في التعريف ولا
يجوز المخالفة في الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون
اعرف من الصفة ويجب تجريد المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا
مذهب البصريين والكوفيون يجوزون الاضافة للتخفيف ومع
ذلك يقولون يكتسب هذا المضاف التعريف بالمعرفة لان المضاف اليه

عن المضاف

١٧٤

عين المضاف فتعريفه تعريفه فلا يكون دون وصف هذا الموصوف بالمعرفة
مثل مسجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز المسجد الجامعين لانه يحصل
التخفيف واضافة الموصوف الى الصفة للتخفيف وتابع ما ارتكبه الكوفيون
اشار الى دفع ما يتمسكون به فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى ومثل
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول وان
كان الظاهر فيه ان المراد المسجد الجامع والجانب الغربي وصلوة الاولى
والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وتوجيه التاويل على ما قال المتقدمون
ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كما ان المسجد يجمع الناس كذلك
الوقت يجمعهم والغربي المضاف اليه المكان فانه كما ان الجانب غربي كذلك
المكان والاولى المضاف اليها الساعة التي يصلى فيها تلك الصلوة والحمقاء
المضاف اليها الحبة فانه كما ان البقل موصوف بالحماقة كذلك الحبة التي
البقلة تنبت البقلة منها وعلى ما قال الرضي انها من اضافة العام الى الخاص كيوم
الاحد اذ الجامع ايضا من الصفات الغالبة المسجد فان قلت
يكفي للتمسك ظاهر الامر فكيف يرد بالتاويل قلت اذا كان الظاهر بعيدا
عن العبارة يعدل عنه لكن الكلام في بعده الموجب للعدول عنه وقال لدفع
تمسكهم على القاعدة الثانية ومثل جرد قطيفة مع ان المقصود جعل
القطيفة جردا كما هو شان المركب الوضعي واخلاق ثياب مع ان المقصود
للقطيفة ط جعل الثياب اخلاقا متاول بجعله من قبيل اضافة خاتم فضة
فانه لم يقصد بالجرد حين اضافته كونه صفة للقطيفة والجرد هو البالي
والقطيفة المخمل والاخلاق جمع خليق كضرير بمعنى البالي ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه اي لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة

والاوضح ولا يضاف كلم الى مماثله في العموم اى الشمول والخصوص التخصص
فلا يرد ان الخصوص تطويل لكن يرد ان الخاص الشخص بقرينة فلا حاجة
لنفي صحة اضافة الى المماثل كاسد وليث من اسماء الاعيان وحبس ومنع
من اسماء المعاني واجاز الفراء اضافة احد المرادفين الى الاخر للتخفيف و
يمنع قوله لعدم الفائدة لانه يكفي التخفيف فائدة ويمكن ان يقال المراد بعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه لا عدمها في الاضافة وقال الرضي لا يضاف انه كثير في كلامهم
ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى متعسفات كثيرة
ومما يجب التنبيه عليه ان المراد بالمماثلين ليس المماثلين بحسب
الوضع اذ لا ينكر فائدة الف الف وغلام غلام واب اب وابن
ابن الى ما لا يحصى مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما
المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد بالمعدود في الف الف غير ما هو المراد
بالعدد فاسلكه في نظائره فانه اجدر بخلاف كل الدرهم فان الكل
اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد
وكذا اشتهر ان كل رمان ماكول كاذب وكل الرمان ماكول
صادق وعين الشيء اى العين المضاف الفظ الشيء مرادا به معهودا
والعين المضاف الى شيء ما الى شيء كان والمراد بمخالفة اضافة
الاسم المماثل لاضافة في هذين التركيبين في الامتناع والجواز في لفظها
لاضافة العام الى الخاص لانه شايع ذايع نحو شجر الاراك ويوم
الاحد واشار الى وجهه بقوله فانه يختص اى كل واحد من الكل
والعين يختص فلا يعرى عن الفائدة وقد اشار ببيان الفائدة الى
انها معنوية ولم يرد بالاختصاص ما يقابل التعريف كما هو المتبادر

في

في المقام ولا يخفى مثله على ذوي الافهام ومما اخذته من افواه بعض الرجال
ان اضافة العام الى الخاص انما تقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك
العام فيستهجن انسان زيد قال الرضي ولا يضاف الخاص الى العام لانه لا فائدة
فيها الا تحصيل الابهام ولا يقبل ما يعين الابهام باضافته الى المبهم ونحن
نقول تحصيل الابهام بالاضافة خلاف وضعها ومن محققات اضافة العام
الى الخاص اضافة حي زيد بمعنى شخصه ويستعمل في الميت ايضا واضافة الاسم في مثل
اسم السلام عليكما والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم ولخفائهما
حكم بعض النحاة بانهما لفظان زائدان لا يقصد بهما وقولهم سعيد كرز ونحوه
متاول دفع ايراد على قوله ولا يضاف كلم مماثل الخ بتاويله الى اضافة المسمى الى
الاسم وحقه ان يذكر قبل قوله بخلاف كل الدراهم قالوا المراد بسعيد مسمى
بسعيد والمراد بالكرز نفس اللفظ اى جاء سعيد مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز عند
اجتماع الاسم واللقب الا تاخير اللقب فان كان الاول مفردا سواء كان الثاني
الثاني مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثاني او قطع الثاني عن الاول
رفعا او نصبا بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفراء وان كان — كان بيانا
الاول مضافا ففي الثاني الاتباع او القطع لا غير ونحن نقول كما يرد سعيد كرز
على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ يرد على قوله وشرطه تجريد المضاف عن
التعريف وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لو قدم لاغنى
عن الاسم لانه يفيد ما يفيده الاسم مع زيادة مدح مدفوع بانه لو اشترك اللقب
وخص الاسم لا يغني ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب بعد تنكير
الاسم وجعله بتاويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة العام الى
الخاص فلا حاجة الى حمل اللقب على نفس اللفظ وحينئذ يكون تاخيره عن قوله

بخلاف كل الدراهم مناكبًا وانه لولم يشترط تجريد المضاف عن التعريف
اذ لا ضرورة فيه فيجوز اضافة سعيد كرز اضافة بيانية لرفع الاحتمال
وح يبطل اشتراط الاضافة البيانية بالعموم من وجه بين المضاف والمضاف اليه
ولا ضرورة تدعو اليه ومن اضافة المسمى الى الاسم نحو جئتك ذا صباح وذات
يوم تخصيص الصباح بذا واليوم بذات متكولا على السماع اى جئت وقتا
صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة ذلك الاسم فذا صفة ظرف محذوف كذا في
الرضي ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة بالمعرفة فالواجب تقدير المعرفة
ولعل اختيار ذا صباح على صباحا ان التعبير كال الصبح وطيبه حتى كان
اسم الصباح يخصه وليس غيره صباحا وقد ذكر الرضي ههنا مسائل مهمة
اقتدينا به في ذكرها الاولى ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في
الضرورة بالظرف ثابت مع قلة وقبحه وبغيره في الشعر اقبح منه بالظرف
وفي غير الشعر اقبح منه في الشعر فقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليست
بذاك ولا تم تواتر القراءات السبعة فان ذهب اليه بعض الاصوليين هكذا
في الرضي وجعل في التسهيل بظرف متعلق بالمضاف غير ضعيف وكذا
بمفعوله سواء كان المضاف مصدرا او اسم فاعل الثانية ان حذف المضاف مع
اقامة المضاف اليه مقامه جائز اذا لم يلتبس وجاء في الشعر مع اللبس
ايضا وقد يترك المضاف اليه على اعرابه نحو ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان
ذلك ونحو رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات على رواية
جر طلحة ونحو قوله تعالى يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة على قراءة جر
الآخرة وقد يحذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف ومضاف اليه نحو
قبضت قبضة من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس الرسول وقد يقوم المضاف اليه

مقام

١٧٦

مقام المضاف المحذوف في التذكير والتأنيث فيقال جدعت عنداى انفه وجيع
عنده وتعني زيد وقعب زيد اى عنبه الثالثة حذف المضاف اليه وهو اقسام الحذف
مع البناء على الضم وذلك في الظروف النسبية الزمانية كقبل وبعد او المكانية
كخلف وقدام او شبهها في الابهام كحسب وغير بشرطان يكون معطوفا عليه
لما اضيف الى مثل المحذوف والحذف مع بقاء المضاف على هيئته واذا عطف على ذلك
هذا المضاف مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد زيد وبين ذراعي وجبهة الاسد
ومنه يا تيم تيم عدي والحذف تنوين المضاف فيما سواهما وذلك في كل
وبعض مقطوعي الاضافة ولو كنت ذا نشاط في اصطياد شوارد
القواعد لازيدك بيان كما يهمك قال ابن مالك لا يتقدم على مضاف
معمول مضاف اليه الا على غير معه غير مراد به نفي خلافا للكسائي نحو انت
اخانا اول ضارب ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء
عن المضاف اليه وكان المضاف بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه
ونحو اجتمعت اهل اليمامة ويذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما
يؤول له الامر معين على اجتناب التوالي ويضاف الشيء بادنى ملابسة
نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة
ليلة ومن المهمات ضبط الاسماء اللازمة الاضافة منفكا عنه خوف
السامة فان كنت متشوقا غير متشوف فعليك بالتسهيل فان
فيه التكميل مع التعويل واذا اضيف الاسم الصحيح الصحيح في كلام
النحاة لا الاسم الصحيح على ما يوهمه بيان الرضي قبل ما ليس في اخره
علة ويرد عليه انه ان اريد الاخر في الحال يلزم ان يكون قاض ... صحيحا
وان اريد الاخر في الاصل يلزم ان يكون يد ودم غير صحيحة ويلزم اختلاف

في بيان ما ذكر في هذا المقام وقال الرضي ما حرف اعرابه صحيح وح يلزم ان
لا يكون قط هو وقد ولدن الى غير صحيحة الا ان يقال اخر قاض الياء لان
المنوى كالثابت او يقال المراد بحرف الاعراب ما يكون محل الاعراب على تقد بر الاعراب
وبعد لا بد من ان يراد بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكما
حتى يدخل فيه ضاربة وبعد يرد ان قوله والملحق به مستغنى عنه لدخوله
في الاسم الصحيح حكما ولا بد من ان يراد بالملحق به اعم من الحقيقي
والحكمي ليدخل فيه نحو بصري وفي الملحق بالصحيح بما في آخره حرف
علة مسبوق بساكن فانه الحق بالصحيح في اجراء الحركات على آخره
لعدم الثقل الى ياء المتكلم لا غ فتذكر كسر آخره يتبادر منه وجوب
الكسر وذلك لا يصح في قط وقد ولدن فانك بالخيار بين كسر
الآخر والحاق نون الوقاية والياء مفتوحة او ساكنة في تقديم الفتح
شائبة ترجيح له وقد تقدم وجهه فتذكر مستغنيا عن الندا به وجه
الياء في الفتحة والسكون فيما عدى المناقشة والاطلاق للاعتماد
على السياق اذا عرف حكم الصحيح والملحق به فان كان آخره اي الاسم
الغائبة ماضيا او مضارعا مجزوم او غير مجزوم نحو فان ست عن
ضبط القواعد بمجزوم وينبغي ان يخص بغير لعد فانه لا تحالة مع الادغام
وقبيلة هذيل تقلبها الا الاولى يجوز قلبها بغير الثانية ياء لان كون
ما قبل الياء من جنسها او مشتملا على ما هو من جنسها احسن
ولم يبين انه بعد القلب ياء مدغم لاندراجه في قوله وان كان ياء
ادغمت لكن الاولى ح ان يقال وان كان واوا قلبت ياء وان كان
ياء ادغمت فيستغنى عن قوله وادغمت وفتحت الياء في الصور

الثلث

الثلث للساكنين لعدم امكان دفع الساكنين بتحريك ما قبل
الياء كما في لدن وقط وقد فان قلت قوله للساكنين يغني عن
تقييد الفتح بالصور الثلث لانه يفيد التعميم المطلوب فلت
لو لم يقيد فيدخل فيه لدن وقط وقد فتدبر ولما بين احوال الاسم
الصحيح والاسماء الستة مخالفة ان قلنا انه صحيح كما يقتضيه
تعريف الرضي تعرض لها لاخراج ما يخالف الحكم السابق عنه او لما بين
حكم الاسم الصحيح والغير الصحيح وبعض الاسماء الستة مخالفة تعرض
لها لاخراج ما يخالف الحكم السابق عنه قلنا انه غير صحيحة على ما يقتضيه
ما يقتضيه تعريف غيره فتدبر فيه تدبر لكن على هذين التقريرين
التعرض يبدي عنها استطرادا اذ الكلام في المضاف الى ياء المتكلم
او لما علم حال الاسماء الستة المضافة في الجملة وبقي بعض احوالها ضم
بحث الاضافة بيانه وعلى اي تقدير بيان المقطوع عن الاضافة
استطرادا الا ان يقال انه بحث عن المضافة من حيث ان آخره يخالف
آخره في حال الافراد والا اما الاسماء الستة الاظهر انها اسم
للموحدات المكبرات فلا حاجة الى التقييد فاخي وابي على الو
الوجهين وقدم اخي لانه من تشديد الياء اذ ما ورد ليس الا في
الاب والاخ الحق به قياسا لكن الاولى ح في قوله واجاز المبرد
واخي وابي تقديم ابي وكانه راعى الايراد على طبق الاول ويقول
الاظهر وتقولين حمي وهني لا وجه لذكره لانه لا دخل في حكم الاسم
الغير الصحيح ولا حاجة الى استثنائه الا ان يقال صرح به الرضي
للرد على ابن يعيش وابن مالك حيث نقلا عن الشذ عنه التشديد

في الاربعة وهو الاظهر اذ لا معنى لتخصيص الاخ بالقياس على الاب
ويقال لم يقل ويقول تفننا لكن الظاهر ذكر يقال في السابق وذكر يقول
هنا في الاكثر اي في اكثر الاستعمال وفمي بقلب الواو التي هي عين الكلمة
ميما اذ اصل فم فوه كشيء لا كفرس اذ الاصل السكون ولا دليل على الحركة
بخلاف اخ واب فان الجمع على افعال في غير معتل العين دليل حركتها
واذا قطعت على صيغة المجهول لا الخطاب لقوله قيل والمراد قطع
الخمسة من الاسماء الستة بقرينة الجزاء فالضمير للمذكور ضمنا
والتغليب محتمل والمراد القطع عن الاضافة لا عن الاضافة الى ياء
المتكلم كما يتبادر فان هذه اللغة اعني الاعراب بالحروف تارة وبالحركة تارة
اشهر وجاء كيد مطلقا وفي حال التثنية والجمع ايضا فيقول اخان واخون
وكعصا مطلقا وكيد مطلقا وكدلو واب مثله في غير الخمسة وفم وهذه
هي اللغة الفصحى وهن والفصحى فيه ما ذكره بعد ولعدم شهرة هذه
اللغة لم يذكرها الزجاج وزعم صدر الافاضل انها ليست من الاسماء
الستة واخو واخي لغاية تشديد النون واما سكون نونه فجاء
في الشعر للضرورة وفم مثلثا اي نبه عليه بقوله وفتح الفاء افصح
منها اي من الضم والكسر فالضمير راجع الى ما يخطر بالبال من ذكر الفتح و
الفاء يصح بمعنيين فمن البدايع كون الفم كدلو دائر بين الفتح والضم
والكسر فافهم وقيل منشاؤه كونه ذات احوال ثلاث في حال
الاضافة وان انتفى الداعي في حال الافراد وكانه يجعل الميم الذي
عوض عن حرف العلة في حكمه كانه واو تارة والف اخرى وياء اخرى
وفيه عشرة لغات ثلاثة اخرى منها تلك الثلث مقصورات

مطلقا وثلثة اخرى التزام الميم مطلقا مع حذف اللام وثنتين
اخريين تشديد الميم مضموم الفاء ومفتوحها مطلقا والعاشرة
اتباع الفاء للميم في اعرابه كاتباع فاء امرء واتباع عين امرء وابنم
وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا اي في حال الافراد والا
ضافة والاولى ان يذكر تلك اللغات على ترتيب فصاحتها فيقول
وجاء حم مثل دلو وعصا ويد وخبء وفيه لغة سادسة دون الجميع
وهو ان يكون كرشا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو وفيه
ثلث لغات لانه كعصا ويد وما هو المشهور المذكور في المتن
لا يضاف الى مضمر وقولهم اللهم صل على محمد وذويه شاذ والاسم
كذا في الرضي ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو
وفروعه الى المضمر ولا يقطع عن الاضافة وفي الرضي
الذون شاذ التوابع جمع تابع والجمع اسم غير الجنس محذوف وقولهم جح بل لا يضاف الى
فاعل الصفة على فواعل بل فاعل الاسم لجمع هذا الجمع لاعتبار الغلبة
الاسمية فخالف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات حيث
لوحظ في جمعها كونها صفات في الاصل تفننا وسلك في الاصول
ما هو الاصل من كونها صفات وفي التوابع ما هو تابع من الصيرورة
اسما كل ثان لو اريد به الثاني في الذكر يشمل غير التوابع مما لا يخفى
مما لا يحصى ولو اريد ثان في الرتبة يشمل الفاعل لانه ثان في الرتبة
لعامله والفضلات كلها لكونها ثواني للفاعل والعامل والاخبار بالنسبة
الى المسند اليه فاخرج بقوله باعراب سابقه ما خالف السابق في الاعراب
لكن ههنا دقيقة اختفت عن الاعين الحديدة فاحفظ مع

البدايع الجديدة وههنا ان المراد باعراب سابقة اعم من اعراب سابقة
محققا او موهوما لئلا يخرج عنه نحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى
منصوبا ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا
هو التابع لمدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجر به لانه في موضع يكثر فيه
الجر بزيادة الباء وههنا انه ينبه عليه انه لا يخرج به الصفة في قولهم حجر
ضب خرب بجر خرب مع انه للحجر المرفوع لا انا له رفعا مقدرا للتعذر
بسبب طريان جر للجوار كما صار رفع بحسبك زيد تقديريا للعوض
الجر بزيادة الباء واخرج ما بقي من المعربات باعراب سابقه من غير
التوابع بقوله من جهة واحدة واشكل على الرضي ذلك الاخراج لان
جهة الاعراب اما كون الشيء عمدة او فضلة او متوسطا بينهما وكثير
من الثواني يشارك سابقها في الاعراب وجهة من هذه الجهات
كمفعول ثان لعلمت واعطيت والحال عن المفعول به ولو اريد خصوصية
الجهة لا نوعها فاعراب الصفة لكونها صفة واعراب المتبوع لكونها فاعلا
او مفعولا به ومضافا اليه الى غير ذلك واجيب تارة بان المراد من الجهة
المقتضي ومقتضي اعراب التابع ما في غيره فان العاقل في زيد العاقل
مرفوع لفاعلية متبوعه بخلاف المفعول الثاني فانه ليس لمفعولية
المفعول الاول بل لمفعوليته نفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب
الصفة الدالة على معنى في متبوعه لا على معنى فيه ويكون لمعنى في متبوعه
دالتين ولا يخفى بعده وتارة بان المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل العامل
في التابع والمتبوع عمل واحد لانه ينصب العامل اليهما انتصابة واحدة
بخلاف غيرهما وهذا لا يصح في المعطوف على مذهب من المذاهب

لان

١٧٩

لان عامله مقدر عند البعض وحرف عطف عند البعض او الا
بواسطة حرف العطف وثمة يشكل اشكالا لا مفصلا ورود نحو
جاءني رجلا رجلا فان اعرابهما لكونهما حالا لا فان قيل هو ليس
باعراب سابقه بل باعراب المجموع لانه اجري عليهما اعراب
المجموع لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح يشكل نحو جاءني القوم رجلا فرجلا
باعراب سابقه ويشكل ايضا بنحو حسن بسن فانه ليس بشيء من
التوابع الا ان يقال انه داخل في التابع ولم يضبط قسم منه لقلة احكامه
وشهرة امره النعت ويسمى صفة ايضا عرفته في توابع المنادى والنعت
والوصف في اللغة بمعنى على ما في الصحاح والقاموس والنهاية
الجزرية جعل النعت اخص حيث خصه بوصف الشيء في الحسن
ذكر المص في شرح المفصل ان للصفة معنيين عام ما دل على ذات
باعتبار هو المقصود تابعا كان اولا فيتناول خبر المبتدأ وامثاله وخاص
هو التابع ويخالفه ما ذكره صاحب تلخيص المعاني حيث قال المعاني
في بحث القصر المراد بالصفة في هذا الباب المعنوية لا النعت النحوي
قول كلامه على ان شمول الصفة لخبر المبتدأ ليس يخفى كون تابع جنس للنعت يدل
على معنى في متبوعه اخرج به المص به التوابع كلها واورد عليه الرضي انه لم
يخرج عنه اعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم ونحو بقوله لم يخرج عنه تابع اذ
المعطوف يدل على كون المتبوع مما يشاركه الغير في كونه مقصودا بالنسبة
والتاكيد على ان المتبوع ليس متجوزا فيه ولا مما ذكر سهوا والبدل يدل
على ان المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا
الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشيء من تلك الدلالات

ول

بحث النعت

غير مقصودة قيل يخرج عن تعريف النعت المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم
الطويل العريض العميق فان المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على
معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد معنى
في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال
المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى
في الغلام لا في الرجل حتى قيل ينبغي ان يزاد في التعريف او متعلقه ولا
شبهة في ان الاولى هي الزيادة وغاية توجيه التعريف ان المراد بمعنى
في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق
لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي وقد يجعل حال متعلق الشيء
وصفا لذلك الشيء لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصري حماره
لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على متبوعه اعم من دلالة الوصف
وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في لا دلالة مع المتعلق على
حال المتبوع وانما سمي وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل
على حال المتعلق وانما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما
للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما مطلقا قيد للظرف اي
كاين في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصل لموصوف في
الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كاين في ذي الحال في
زمان نسبة حصل لذي الحال اذ تقدم التابع او المتبوع يمنع اخراج الحال
به نعم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول
الحال اذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله مطلقا وان كان
مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه محتاج اليه في تعيين مدلولها الذي

قصد به

قصد به في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقي التوابع عن التعريف
اذ دلالتها على معنى كاين في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها
وفي بعض الشروح ان قوله مطلقا قيد الدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة
بمادة فيخرج به جاء القوم كلهم واعجبني زيد علمه فان دلالة هذه التوابع
على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد وغلامه وجاء
زيد والعجبني زيد غلامه انتفى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل
على معنى في متبوعه وانه يخالف ما حمله المص عليه وانه لا يساعده اللفظ
مطلقا اذ يقتضي هذا التوجيه تانيث مطلق ولما كان مظنة ان يقال
انه لا فائدة في وصف الشيء لانه انما يكون الخطاب به مع من هو عالم
ثبوت الصفة فلا فائدة للمخاطب في دلالة النعت على معنى في متبوعه
توض لبيان فوائده وان كان من وظائف فن آخر ولذا لم يستوف بيانها و
قد ساق الكلام مساقا يفيد ما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر
فقال وفائدته تخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح
وهو رفع الاحتمال في المعارف هذا هو المصطلح النحوي ولا خفاء في امتناع
اجتماع الفائدتين كما نبه عليه بكلمة او الفاصلة والاشبه ان تكون فائدة
وصف المعرف بلام العهد الذهني التخصيص نحو امر على اللئيم يسبني دون
التوضيح فتنبه ونبه على امتناع اجتماع هاتين الفائدتين مع تيلو
بقوله وقد تكون لمجرد الثناء وهو بيان صفة الكمال والاشهر مقابلة المدح
مع الذم او الذم وهو بيان النقص اذا استغنى الموصوف في نفسه
عن الوصف او التوكيد وهو فيما اذا اشتمل الموصوف على الصفة
تضمنا او التزاما نحو نفخة واحدة اكد الواحدة لدفع توهم كون القصد

بيانها بيان

لا الجنس لان الاسم الحامل للجنس والوحدة ربما يقصد الى الجنس وربما
يقصد به الواحدة وقد يكون الوصف التوكيدى للاشارة الى ان القصد الى
الجنس نحو ما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه ولا فصل تغيير
ما فى بعض النسخ ولا فرقا بين ان يكون مشتقا او غيره غير مغلوب
وصفة الاسمية نحو ارقم واسود وادهم وصعق فانه لا يوصف به بعد غلبة
الاسمية ولا يخفى ان صوابه وغيره لان بين يطلب متعددا وفيه
رد على سيبويه حيث اشترط الاشتقاق فيه دون الحال وجوز
جاءنى زيد اسدا ولم يجوز جاءنى زيد الاسد وعلى سائر النحاة حيث
اوجبوا الاشتقاق فيهما معا ولا يظهر فرقا بين الحال والصفة لا
يقتضيه مذهب سيبويه ولا كما يقتضيه عدم تقييد المص الغير المشتق و
تقييد غير المشتق فى النعت بقوله اذا كان وضعه الاظهر ان المراد بالو
ضع الاعم من الوضع المشهور والمجازى اذ لا ينكر احد مررت برجل عدل
لغرض المعنى اى لغرض افادة المعنى اى القائم عموما اى وضعا عاما بمعنى عموم
ذلك الوضع جميع موارد الاستعمال مثل تميمى بمعنى صيغ النسبة سواء
كانت بياء النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها كما كحال وبقال
على ما يقتضيه الدراية لكن بشرط ان يكون على معنى النسبة بخلاف
قرشى ونحوه وذى مال بريد به ذا وفروعها من ذات وذوا وذوات
او ما فى معنى فرع من فروعه من اولى واولات ومثل ذلك لوذعى
بمعنى فطن وجرشع بمعنى غليظ وضجيج بمعنى شديد رشم دل بمعنى
سريع وذى بمعنى الذى والذى ونحوه من الموصولات المحدودة بهمزة
وصل او خصوصا اى وضعا يختص ببعض موارد الاستعمال وهو قسمان

سماعى وقياسى اشار الى بعضه بقوله مثل مررت برجل اى رجل
يريد به المضاف الى لفظ موصوفه او ما فى معناه ويختص بالنكرة
فانها فى هذه الصورة استعيرت لمعنى الكامل فمعنى مررت برجل
اى رجل اى رجل مررت برجل كامل ومعنى مررت برجل اى امرأة ايضا
كذلك وبقوله مررت بهذا الرجل يريد به كل جنس معرف باللام جاء
بعد اسم الاشارة فانه يصير المقصود منه افادة وصف الرجولية وبزيد بعد
يريد به اسم اشارة غير مكانى فانه يوصف به العلم والمضاف اليه او الى
الضمير او الى اسم اشارة فان الاسم الاشارة فى هذا الموضع يستعمل
استعمال المشار اليه فكما يصح قولك زيد المشار اليه يصح زيد هذا
ومن القياسى كل ما وجد وحقا فانه يوصف بها المعرفة والنكرة اذا
اضيفت الى لفظ موصوف بعينه ولا يوصف بها الا اسم الجنس فيقول
جاءنى الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ورجل كل رجل الخ فانها
مستعيرة للكمال فى الشرف او الدناءة وتقول جاءنى اللئيم او لئيم
كذلك واصل معنى كل الرجل انه جميع افراد الرجل حيث جمع جميع
ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير هزل فى رجلا ومعنى حق الرجل ان غيره
باطل رجوليته ومن القياسى وصف اسم الجنس بنفسه المضاف الى الصدق
بمعنى الجودة او الى السوء فيقال جاءنى رجل رجل رجل سوء او رجل صدق
فانه مع المضاف اليه نازل منزلة شئ او جيد ومن القياسى
على ما خرج به الرضى المقادير نحو الرجال ثلثة وبر قفيزان وفوق ذراعان
والتسهيل جعل الوصف بالعدد مقصورا على السماع واما السماع
فمنه المصدر بمعنى اسم الفاعل فى الاغلب او اسم المفعول نحو رجل عدل

ورجل رضى فاياك ان تصف بالمصدر كلما شئت كما تقرر فى الاوهام
وكان منشاء الوهم شيوعه وكثرته ومنه ضروب غير شايعة احدها
الوصف بجنس مشتهر بمعنى مشتق نحو رجل اسد اى شجاع ورجل حمار
اى بليد وثانيها وصف بلعم الجنس نفسه يقال مررت برجل رجل اى كامل
ورايت اسدا اسدا اى كاملا وثالثها وصف الشئ بما صنع هو منه نحو
فضة واستقبحه سيبويه نثرا او شعرا وجوزه السيرافى ورابعها مررت
برجل اى عشرة ورجل واخ لك واب لك وكانه بتاويل المرئى المشتق
فيكون من الضرب الاول لا قسيما له كما يفيده بيان الرضى والاصل
فى النعت ان يكون مفردا اما لانه فى الاصل خبر مبتداء واما لان الاصل
ان يكون مشتقا ويكون جملة لانه ربما يكون الغرض من الجملة المعنى و
اليه اشار بقوله ويوصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذ هنى
لكن لا توصف النكرة الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع كما لا توصف
من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل
مثلك وخير منك بالجملة الخبرية اطلق فى خبر المبتدأ لانه يجوز زيد
اضربه بلا تاويل بخلاف جاءنى رجل اضربه لانه لا يجوز الا بتاويل مقول فى حقه
اضربه وذلك لان الصفة لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب
انتسابه به والجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم
وليس المقصود من خبر المبتدأ الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب
وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية ويلزم الضمير
لفظا او تقديرا والتقدير فيه اكثر فى خبر المبتدأ وان كان اقل منه فى الصلة
والمراد ضمير يرجع الى الموصوف فكانه تعريضه للعهد ويوصف مرفوعه قوله

وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية ح

بحال

١٩٥

بحال الوصف وحال متعلقه المتبادر ما هو حاله فى نفس الامر وحال
متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاءنى رجل صائم نهاره من الوصف بحال
الموصوف وجاءنى رجل حسن الوجه بنصب الوجه او جره من الوصف
بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فينبغى ان يراد حال الموصوف على
حسب العبارة وهو ما جعله المتكلم حالا له ولو تجوزا فالاول من الوصفين
يتبعه فى الاعراب قد عرفت معنى التبعية فى الاعراب وهو اتحاد
نوعى اعرابهما مع اتحاد الجهة وهل تصح التبعية بهذا المعنى فى البواقى
حتى يصح قوله والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيه نظر فتامل فلا بد فى كل صفة من الموافقة فى امور اربعة
من تلك العشرة اذا لم يستوفيه التذكير والتانيث ولا الجمع كان
يكون الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم ورجلان صوم وهكذا
والثانى من الصفتين لا يخفى ان كلام المصنف اشتمل على توضيح
الواضح وذكر ما تركه الراجح اذ المتابعة فى الاعراب لا يحتاج الى البيان اوالتابعة بيان
الاول فالاول تبع فى التصريح التعريف والتنكير الخ والثانى يتبعه
فى الاولين يتبعه اى الموصوف فى الخمسة الاول جمع اولى كل صفة
تجب الموافقة فى امرين وفى البواقى لا يتبع الموصوف بل كالفعل
فى انه يدور تانيثه وتذكيره ونظايرهما على الاسناد الى الفاعل كما يكشف
عنه بحث المؤنث والمذكر وبحث تاء التانيث الساكنة قال الرضى
جعل الثانى فى البواقى كالفعل دون الاول فرق من غير فارق
وكيف لا وتثنية الصفة وجمعه وافراده وتذكيره وتانيثه باعتبار
فاعله الذى هو الضمير لا باعتبار موصوفه وانما اقضى العجب من هذا

الرجل كيف غفل عن هذين الرجلين وهولاء الرجال وكيف لم
ينظر الى هذه المراة الى غير ذلك حتى لا يقع في قطع مثل هذه المسا
لك لا يقال يشكل ما ذكره برجال ضاربة فانه لم يتبع الصفة فيه
موصوفها في الجمع ويعكس هذا من قولهم برمة اعشار وثوب اسمال
لانا نقول موصوفها في الاول مؤول بمفرد مؤنث اعني جماعة من الرجال
والصفة في الثاني برمة مجتمعة من اسمال فان قلت جائني رجل قام
ابوه وصف بحال التعلق فكيف يصح ان يقال هو كالفعل وهو نفس
الفعل قلت الصفة فيه مجموع قام ابوه وهو وصف بحال الموصوف
وهو كونه بحيث قام ابوه وبخلاف رجل قائم ابوه فان الصفة فيه
قائم بجريان اعراب الصفة عليه فلا تنقسم الجملة التي هي صفة الى ما هو
حال الموصوف في ما هو حال متعلقه فان قلت تبعية الجملة في الاعراب
وان امكن تصحيحها بجعل الاعراب بحيث يعم الاعراب محلا كيف
يستقيم تبعيتها في التذكير والتانيث ونظايرهما قلت الاظهر
ان الجملة بمعزل عن هذا البحث ومن هذا يتضح ان الانسب
تقديم هذا البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية ومن ثمه اي ومن
اجل انه كالفعل في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمعين دون
موصوفه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه
وجاز قعود غلمانه يعني تفاوت هذه الامثلة الثلاثة بالحسن والضعف
والجواز اذ لو كان هذا القسم من الصفة تابع الموصوف لما كان التفاوت
لحسن قام رجل قاعد غلمانه لكونها كالفعل بل لكونها كالموصوف في التذكير
والافراد نعم لو قال حسن قام رجل قاعدة غلمانه لكان متضحا ولم يحتج

الى جعل

١٨٢

الى جعل قعد به وجاز قعود غلمانه معطوفا خارجا من حيز الظرف
والمضمر لا يوصف ولا يوصف به الاسماء باعتبار الوصف والموصوفية اقسام
اربعة ما يوصف ويوصف به كاسم الاشارة وما لا يوصف ولا يوصف به
كالمضمر وان المصدرية مع مدخولها صرح به الرضي في بحث الخبر الظرف
باقي المضاف الى مثل موصوفه نحو مررت برجل اي رجل فتامل واعلم انه
لم يكن في نسخة الرضي قوله ولا يوصف به فاعتذر بانه ترك المص لتضمن
والموصوف اخص او مساو اياه اذ لا اخص من المضمر وظاهر هذا الحكم
منتقض بما لا يحصى من قولهم شئ عجيب وامثاله فقيل المراد بالا
خص والمساوي ليس فيهما الاعم بل الاعرف والمساوي في التعريف
فهذا الحكم مخصوص بالمعارف وحمل المساوي عليه هين ويوجه
حمل الاخص عليه بان يراد به ماله مزيد اختصاص بالتعريف يكشف
عن هذه الارادة قوله ولهذا لم يوصف ذو اللام ولا بد من معرفة مراتب
التعريف حتى يظهر هذه المسئلة ومذهب سيبويه الاعرف
المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف
في مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى غير المعرف
باللام وعند المبرد المضاف انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف
باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم
ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمر ثم
العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام قال المالكي ثم العلم الغير المشترك
وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذي لا شبهة منفعة المتكلم ثم اسم
الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب

ضمير المخاطب

ضمير المتكلم صح

المضاف اليه في التابع الاخص على مذهب لبس صفة بل بدلا او عطف
بيان وقوله الا بمثله يتجه عليه انه ان اريد المماثلة في المرتبة بلغوا قوله
او بالمضاف الى مثله وان اريد المماثلة في كونه ذا لام تعريف لا يصح
الحصر لصحة اضافته الى اللام بالموصول وما علم مما سبق ان كل ما او
للشئ او ادونا منه في التعريف يقع عند صفة له وكان المضاف الى الموصوف
كذلك بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه لا يقع صفة له احتاج الى الاستثنا
فذكر ما هو بمنزلة الاستثناء عنه مع الاشارة الى وجه مخالفته لاخوانه
فقال انما التزم وصف باب هذا بعد ارادة وصفه بذي اللام لانه التزم
وصفه لانه لم يلتزم وصفه فضلا عن التزام وصفه بذي اللام ولا يغني
ذكر الالتزام عن كلمة انما لانه دخل لقوله للابهام فكانه قال ما التزم الا للا
بهام والالتزام بذي اللام منقوض بجواز وصفه بالموصول الذي مع اللام
وبلام الموصول واقتضاء ابهام باب هذا ذلك الالتزام في غاية الابهام
وتكلفوا فيه بان التوسل في ازالة الابهام بالمضاف الذي توسل
في زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسؤال من الفقير والاستعارة من المستعير
وهل يتوسل بمطلق ذي اللام سواء كان موضوعا لغرض المعنى ام لا
اختلف فيه ذهب المصنف الى الاول كما اتضح من قوله فيما سبق مررت بهذا
الرجل وابن مالك الى اختصاصه بالموضوع لغرض المعنى وحكم بان الرجل
في المثال المذكور بدل ومن ثمه اي ومن اجل ان وصف باب هذا الرفع
ضعف مررت بهذا الابيض لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف لبست هذا
الابيض لان اللبس خصه بالثوب وحسن مررت بهذا العالم بقي
مباحث مهمة لكثرة النفع ما رأينا بدا من بيانها منها وحدة الوصف
مع تعدد الموصوف فان كان العامل كا بعدا او المعمول المتعدد مذكورا بطريق العطف ولم يكن التعدد مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز وحده الوصف صح

كردبازي

نحو جاءني زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز جاء زيد المنطلق وعمرو المنطلق فان
اختلف بالتذكير والتأنيث او بالعقل وعدمه تغلب العقل والتذكير نحو جاءني
زيد وهند العاقلان ورأيت جمالا وافراسا ماشيين وان لم
يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح وحده الوصف فلا يقال
اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمرا العاقلين بل يقال
ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب زيد عمرا العاقل العاقل بنصب العاقل الاول
ورفع الثاني وهو اولى من العكس لاتصال صفة بصفة بموصوف وخالف
هشام وثعلب البصريين في امتناع ضارب زيد عمرو العاقل ان بناء على ان زيدا
وعمرا كلاهما فاعل ومفعول معنى فهما في حكم المتعدد المعطوف بعضه على بعض
الا ان الهشام يرجح رفع الصفة تقديما للفاعل وثعلب يسوي بين الرفع
والنصب وان كان العامل متعددا بالتكرير نحو قام زيد وقام عمرو
الظريفان جاز وحدة الصفة وان لم يتعدد بالتكرير وكان متحدا في
النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان متحدين في
الكم ولم يختلفا تعريفا وتنكيرا اجاز الخليل وسيبويه وحدة الموصوف
نحو جاء زيد وذهب عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت عمرا الظريفين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واجوك زيد وزيوك عمرو الظريفان
والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين زادوا اشتراط اتفاق العاملين
في المعنى نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد وغلام عمرو الكريمين
والكسائي جاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان والعامل معا
اذا تفاوت المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو العاقلان لانهما مهانان
معا وفيما امتنع وحدة النعت يجوز الوحدة مع القطع عن المتبوع

وستوف معنی القطع ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفات
الغير مجتمعة فی محل وهو ما اذا کان الموصوف جمعا الکل جنس نحو منه صفة
تقول مررت بثلثة رجال شاعر وکاتب وقاری فان خلا بعض
الاجزاء عن الصفة لا یصح نعت البعض فلا تقول جاءنی ثلثة رجال
کاتب وشاعر وقاری بل برفع کاتب وشاعر بتقدیر منهم کاتب
وشاعر فیکون الوصف بجملة ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفة
للمنعوت اعرابا بان ینصب او یرفع وشرطه ان یکون للمدح او للذم
او للترحم وقد یکون للتشنیع نحو بزید الفاسق حقا بنصب الفاسق
والمرفوع بتقدیر اعنی او ما یناسب ایاها من امدح واذم واترحم
ولا یجوز اظهار هذه المقدرات اصلا ویجوز مخالفة المقطوع المتبوع
تعریفا وتنکیرا والاکثر فی قطع النکرة ذکر الواو الاعتراضیة نحو هذا رجل
فاسقا وقاتلا للفقراء وجاء قطع المعرفة ایضا بالواو وان تعدد
تلک المنعوت فلک قطع الکل والبعض ویجب تقدیم غیر المقطوع
منها انه قد یقع الوصف مصدرا بلا او اما ویجب تکریره نحو قوله تعالی
وظل من یحموم لا بارد ولا کریم وقولک اسیر سیرا اما شدیدا واما غیر
شدید ومنها ان حذف الصفة کثیر اذا علم ومنها ان حذف الموصوف
غیر موصوف الجملة والظرف فی غیر غایة الکثرة وکثر فی موصوف
باحدهما اذا کان بعضا مما ذکر قبله بمجرور ابن او فی نحو قوله تعالی وما
منا الا له مقام معلوم وفیما سوی ذلک لا یکون الا فی الشعر نحو انا
ابن جلا ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف وجملة قدم
المفرد بواجب خلافا للبعض غفل عن قوله تعالی هذا کتاب انزلناه

وان اجتمعت فالاولی تقدیم المفرد

مبارك

مبارك ونظایره ومنها انه یجوز اجراء الصفة المضاف علی المضاف الیه
اذا لم یکن المقصود ملتبسا ویقال له الجر بالجوار نحو هذا جحر ضب
خرب بجر خرب والخرب هو الجحر لا الضب لکمال اتصال بین المضاف
والمضاف الیه حتی انه قد یضاف المضاف الیه الی ما حق المضاف ان یضاف
فیقال حب رمانک ولیس لک الا الحب واشترط الخلیل توافق صفة
المضاف للمضاف الیه فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث
فلا یجر ذلک فی هذا جحر ضب خربان خلافا لسیبویه العطف

العطف

اما مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوی یثنی طرف النسبة
او مصدر عطف علیه بمعنی کر لان به یکر المتکلم الی طرف النسبة
وتعدیته بعلی یؤید الثانی فتامل تابع مقصود بالنسبة لیس الجار
والمجرور صلة القصد والا لکان المعطوف مقصودا بالنسبة
اما قصد المدلول بالدال او ما قصد الغرض بالفعل اذ لا ثالث وشیء
منهما لا یصح فالباء للسببیة ای تابع مقصود بسبب النسبة
لکونه ناظرا فالمراد ان المعطوف فی الکلام کالمعطوف علیه طرف نسبة
تامة او توصیفیة او تعلیقیة او اضافیة ومن جعله صلة القصد
فقد انقطع عن توجیه الکلام فلم ینل من سعیه الا الملال و تعب
یرد علی التعریف نحو زید الفاضل فانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
لکونه ناظرا فی النسبة التوصیفیة ولو خص النسبة بما عدا التوصیفیة
لخرج عن التعریف زید وعمرو الفاضلان علی انه خروج عن صناعة التعریف
بل عن صناعة البیان وبهذا تبین ان ما ذکره المص وتبعه الش
یرون ان هذا القید یخرج من الاعیان ما سوی البدل یلوح

الاعیان الاخوة
محمد الصحاح

عليه لوايح الخليل مع متبوعه يخرج عنه البدل اذ هو مقصود بالنسبة مقصود
دون متبوعه ولا يخرج عنه المعطوف باو واما ولا وبل ولكن لانه
بالنسبة لينه عن النسبة المردودة او احدى النسبتين ايجاباً
والاخرى سلبا فالمعطوف عليه والمعطوف يجتمعان في النسبة
يختلفان في القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقعوا فيما وقعوا
وحرموا عن نيل المقصود والوصول يتوسط بينه اى بين العطف
وبين متبوعه باحد الحروف العشرة وسياتى الحروف العشرة فى
قسم الحروف لما فرغ من التعريف شرع فى بيان الاحكام وابتداء
بوجوب توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذفها الا شاذا تكميلا
للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف واوضح به كمال ايضاح
ان ما دخل عليه حرف التفسير ليس عطفا كما ذهب اليه النحاة بل عطف
بيان كما ذهب اليه الجمهور نحو قام زيد وعمرو مثال للمقصود بالنسبة
مع متبوعه فلذلك زيد ايضا داخل فى التمثيل وانما فصل بينه وبين التمثيل
ببيان الحكم لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ذلك ان
يجعل مثالا للحكم قال المص لم اكتف بقول العطف تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات بعضها يعطف
على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم
وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب فالصفة
المعطوفة يلزم ان تكون معطوفا على متبوعه لانه يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف لان التوسط تابع الذكر ولا يخفى ان وجه عدم الا
كتفاء لا ينحصر فيما ذكر لان الابدال ايضا تعطف بعضها على بعض

نحو المجيئ

نحو المجيئ زيد عالما وحسنا قال الرضى فانتقض بالصفة المعطوفة حد
العطف لانه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بانه من
هذه الحيثية معطوف ولا باس بدخوله فى الحد ورد دخوله بالقياس
الى موصوله وهو غير لازم ونحن نقول للمصنف جهات اخر لعدم
الاكتفاء احدها انه من احكام المعطوف ولا يعرف الشئ بحكمه وثانيها
انه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل
به المعرفة الآن وثالثها انه يعرف من التعريف الذى ذكره معنى جهة
العطف وقد التزم ذلك فى تعريف التوابع وهذه فائدة جليلة
للتعريف لا يرضى بفواتها واذا عطف على المرفوع المتصل بخلاف
المنصوب والمرفوع المنفصل فانه لا يشترط للعطف عليهما اكد بمنفصل
يعنى شرط العطف على المرفوع المتصل التاكيد بمنفصل وهذه العبارة
شايعة فى كون الجزاء شرطا للشرط قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فا
غسلوا وجوهكم الاية فلا حاجة الى تغيير قوله اكد بقوله اولا فان قلت
ما هو المتقرر ان الشرط سبب للجزاء فكيف يستفاد كون الجزاء
شرطا له قلت اذا كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا
لوجوده بحسب الخارج ويكون سببيته الشرط بحسب تعقله
ولهذا يعبر الشرط فى مثله بالارادة فيقال فى تفسير اذا قمتم
الى الصلوة اذا اردتم القيام وفى تفسير اذا عطف على المرفوع
المتصل اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ
مثل ضربت انا وزيد وههنا نكتة جليلة لا بد من التنبيه عليها
وهو انه انما يصح العطف بهذا التاكيد اذا صح التاكيد وهو ما وجد

فيه مقام التأكيد من تقرير امر المعطوف في النسبة او الشمول
حتى لا يصح التأكيد بمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم تعريف
التأكيد بما يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اذ يخرج عنه ما يصحح
العطف على الضمير المرفوع المتصل الآن يقع فصل بين المعطوف
والمرفوع المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال المتن او بعده
نحو ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد ويجوز
ذكره نحو ضربت انا اليوم وزيد لما عرفت ان الداعي الى التأكيد ليس
بعطف بل امر آخر فصحة العطف لا يغني عنه اعلم ان المراد بقوله
فيجوز تركه الجواز بلا قبح كما هو المتبادر والتأكيد لدفع القبح
فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين فلا قبح مطلقا وعند البصريين
مع قبح عند عدم الفصل فليس الجواز من فروع الفصل لكن يرد انه
قال واذا عطف على المرفوع المتصل لا بد من فصل لكن يرد انه لو قال
قال واذا عطف على المرفوع المتصل نحو ضربت انا وزيد وضربت
اليوم وزيد لكفى واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض اسما
كان او حرفا لان عطف الضمير على الضمير المجرور لا يكن بدون ذلك
والا لزم انفصال الضمير المجرور فيجعل مطردا فاحفظه فانه لا ضيا
فنا ولذلك اذا عطف الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بزيد
وبك فاغتنمه فانه من سنح جاتنا من القوة الى الفعل وهل هذا
الحكم من قبيل واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل حتى يكون
في معنى واذا قصد العطف على الضمير المجرور يعدل عنه الى عطف
جميع الجار والمجرور كما يعدل عن نداء المعرف باللام الى نداء اي فيكون

المعطوف

المعطوف مجموع الجار والمجرور او الجار واعادة الجار شرط عطف
المجرور والجار لا حكم له في التركيب رجح الرضي الثاني بشهادة بيني وبينك
فان بين الثاني لغو لا معنى له وفيه انه بحسب المعنى لكن له النصب
ولا وجه له سوى العطف الصوري فالمعطوف هو الجار والآلم يستحق
النصب فيتعين ان يكون بالاحالة لا بالعطف مثل مررت بك
وبزيد واما مررت بك وبه باعادة الخافض فيه للعطف على الضمير
المجرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه اشد منها بين الموصوف
والصفة حيث قيدوا المطابقة في الصفة بعشرة اشياء او خمسة
او اطلقوها هنا فاقتضى ذلك الموافقة من جميع الوجوه مع انه
ليس المطابقة في الصفة بل دونها وايضا هذا الحكم منقوض بقولهم يا زيد
والحارث ويا زيد وعبد الله ورب شاة وسخلتها ولا رجل وامرأة
الى غير ذلك مما لا يخفى يحصى وقد دفع منه النقض برب شاة و
سخلتها على انه في تقدير التنكير وجعله بتقدير سخلة لها او جعل الضمير
نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تغيير على الشذوذ لا حاصل لانه انما ينفع
لو جاز رب سخلتها بهذا التكلف فالاولى دفع النقض بانه شاذ
ولا نقض للقاعدة بالشواذ وتكلف الشيخ الرضي بان المراد
المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضي
الحكم في المعطوف باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكمه
العارض له بالنظر الى حرف النداء هذا وفيه اختار الاهمال من الاختلال
احدها انه لا يشمل زيد وعمرو قائمان فانه لا خبر عمرو في حكم زيد لا بالنظر
بالنظر الى ما قبله بل بالنظر الى ما بعده من الخبر فينبغي ان يقول بالنظر

أي جر الضمير فيكون صح

أي المعطوف عليه باقيا في المعطوف لا

الى جزئه بدل قوله بالنظر الى ما قبله وثانيهما ان التقييد بقوله بالنظر الى
ما قبله لا فائدة فيه بل يكفي ان يقال المعطوف في حكم المعطوف عليه
ان كان ما يقتضي الحكم موجودا فيه وبعد اللتيا والتي لا فائدة
لهذا الحكم ومن ثمه لم يجز فيما زيد قائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا
الرفع لابد للمسند المشتق من ضمير للمسند اليه ولا ضمير في ذاهب
لزيد لانه حال عمرو فلو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا الى زيد
مع انه لا ضمير فيه لزيد بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون
خبر العمرو ومتقدما عليه وتكون الجملة معطوفة على الجملة ولا مجال
لعطف المفرد على المفرد كذا قالوا ونحن نقول يجوز ان يكون عطف
جملة على جملة بان يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمرو عطفا
على محل زيد فيكون من عطف معمولي عامل واحد على معموليه ويكون
نظيره ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وبهذا تمكنت من ان يجعل زيد قائم
وعمرو قاعد من عطف مفردين فاحسن التامل واجعل واعلم
ان الاشتمال على الضمير اعم من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا
جاز مررت برجل قائم ابوه لا قاعدين فانه في معنى لا قاعد ابوه
وجاز مررت برجل حسنة جارية لا قبيحة فانه في معنى لا قبيحة
جاريته صرح به الرضي وبهذا عرف ان المعطوف لا يجب ان يكون
في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقته لموصوفه في الافراد بل يكفي
ان يكون في حكم بحسب المعنى وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
الا الرفع لا يتوجه على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه حيث دفعه
خالف فيه المعطوف المعطوف عليه في الحكم حيث وجب اشتمال المعطوف

عليه على

١٨٨

عليه على ضمير الموصول وخلا المعطوف على ضمير الموصول ولا يذهب
عليك انه لا يتوجه عليه لان المعطوف على ما عرفه لا يشمل يغضب
زيد بذهب عليك لانه جملة لا محل لها من الاعراب تابعة الا ان يقول
قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه بيان حكم المعطوف الاعم تماما وفي
ولا يخفى جزالته وبعده عن الفهم لان فاء السببية منع لنقض
القاعدة به مبني على منع معطوفا والرضي سلم النقض به وجعل فاء
السببية فاء العطف وقيد القاعدة السابقة بما اذا لم يكن
المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه وكالجزء منه ومرتبطا ارتباطا كما
في المعطوف بالفاء وثم والواو بمعنى مع ولا يخفى عليك ان الرضي يستغني
بما قدمه من ان الاشتمال على الضمير اعم من الاشتمال صريحا او في مفهوم
الكلام من هذا التقييد لان المعطوف المتعلق لذلك مشتمل على ضمير
بحسب المفهوم لا محالة في المعطوف بالفاء نحو الذي ضرب فقام عمرو
في معنى ضرب وقام عمرو عقيب ضربه وهكذا واذا عطف على عاملين
اي على عاملي معمولين وذكر اذا والماضي الدالين على تحقيق الوقوع لا ينافي
الحكم بعدم الجواز لان الوقوع من المخطئ كتابع الفراء ولانه يكفي لاستعماله
تحقق الوقوع في المستثنى ومن لم يتنبه تشبث بانه تنبيه
على ان العطف مردود وان ادعى المخالف عدم غلبته ووقوعه فحقق عليه
القول بان الظرف يتعلق بكل حسب وقيد العاملين بقوله
مختلفين تنبيها على استغراق الحكم كما في وما من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحيه فان وصف الشيء بما يعم الجنس يقصد به عموم الحكم
وشموله للجنس ولا يبعد ان يقال احترز به عن مثل ضرب واكرم

زيد عمرا وبكر خالدا فانه جائز بالاتفاق مع انه عطف على معمول
عاملين على مذهب الفراء لان ضرب واكرم معاني المتنازع فيه
والمراد المختلفين في المعمول ان يكون لكل معمول لا مختلفين في العمل
كما يتبادر اليه من العبارة والا لم يدخل فيه ان زيدا ضرب عمرا وبكرا
خالدا ومنهم من قال قيد بمختلفين لدفع توهم ان ضرب ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا لا يجوز لانه عطف معمولي عاملين متحدين معنى
ضرب ضرب وهذا وهم لا من وجه واحد اذ لا عمل لضرب الثاني ولا
اتحاد له بضرب الاول اذ لا يتصور الاثنينية مع الاتحاد ولم يجز خلافا للفراء
هذه جملة معترضة اي خالف الفراء خلافا فائدته التنبيه على ان الحكم
خلافي ولا ظنه في موضع الجملة المعترضة نفي حصر الجواز في المثال
المذكور خلافا فان احدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبي
والاخر لسيبويه وهو متعلق بالجزء الثبوتي وحق الخلافين ان يذكر
بعد تمام الحكم والحكم لا يتم بدون المستثنى الا ان المص قدم خلاف الفراء
على المستثنى تنبيها على انه في الجزء السلبي واحترازا عن ان يفهم ان
الفراء مع سيبويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور الا ان الرضي
قال صوابه خلافا للاخفش لكن الاخفش لا يجوز مطلقا وتجويز
اياه مطلقا زعم من المص اذ اجمعوا على عدم الجواز فيما اذا فصل المجرور
عن حرف العطف بغير لا المؤكدة للنفي الزائدة بعد العاطف ولا مانع سواه
حاشية الكشاف
عند الاخفش فاذا ارتفع جاز العطف وعند الاعلم يشترط في جوازه
ان يكون المجرور متقدما في المعطوف والمعطوف عليه ايضا فلا يجوز
عنده زيد في الدار والحجرة عمرو ويجوز عند الاخفش فقول الامام

المجرور

187

الا كما في الدار زيد والحجرة عمرو ويراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف
عليه قال ابن مالك في التسهيل يجوز عند الاخفش ان كان احدهما
جارا ونصل المجرور بالعاطف وانفصل بلا وعلى هذا يراد به صورة تقديم
المجرور في المعطوف من غير اشتراط التقدم في المعطوف عليه
خلافا لسيبويه في جواز المثال المذكور ايضا فسيبويه يمنع مطلقا
والفراء بزعم المص يجوز مطلقا والمص تابع لمن حصر التجويز في مثل
في الدار زيد والحجرة عمرو باجاد العينين هذا تحقيق لكلام المتن لما اشكل
على بعض الشارحين ذكر الخلاف للفراء فيه خلافا لسيبويه
في تحقق الجواز مع خلاف الفراء فيه وانت تعلم ان الخلاف لا يكون
قيدا للحكم مؤثرا في الاستثناء وانه صرح لا يعلم جوازه في الدار زيد والحجرة
عمرو اذ لا يلزم من انتفاء عدم الجواز مع خلاف الفراء الجواز لجواز
ان يكون المحقق عدم الجواز بدون خلاف الفراء ولا يعلم عدم جواز
المثال المذكور عند سيبويه ويحتمل ان يكون خلافه في انتفاء خلاف
الفراء لا في الجواز وههنا مسئلة مهمة لا مندوحة عن ايرادها
فنقول وقد يحذف الواو مع معطوفها كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر
اي والبرد رواه به وحكم الرضي بشذوذه في بحث التحذير وشاركه
في الاول الفاء كقوله تعالى فارسلون يوسف اي فارسلوه فاتاه
فقال يوسف وام كقوله دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما اد
ري ارشد طلابها اي ام غي وفي الثاني اي ما حكى الاخفش اعط درهما
درهما ودرهمين ثلثة ويحذف المعطوف عليه بالواو كثيرا نحو قول
العرب لمن قال مرحبا واهلا وبك واهلا اي مرحبا وبالفاء نحو

قوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق اى فضرب فانفلق وندر مع او
نحو فعلك او من الدبك قبلنا يوشح اولاد العشار وبنصرای بفصل
هلالك من اخ او من واحد واثبت الرضى فى ثم وحتى ولا وبل ولكن ايضا
بعد حروف الايجاب ومنع حذفه اذا كان العطف بام واما بعدها وقال
وقد يحذف المعطوف عليه مع ام قال الله تعالى ام من هو قانت اناء الليل و
التقدير الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف
عليه لضرورة الشعر على ما قاله ابن مالك فى التسهيل وبعد الفاء وثم واو
ولا ايضا على ما فى الرضى لكن ذكر لذلك التقديم شرايط ان كنت طالبا لمعرفتها
فعليك به ويصح الاخبار عن المعطوف عليه والمعطوف بالواو بخبر واحد
فيطابقهما الخبر او ضمير فيه فتقول زيد وعمرو جاءآن والاسدآن وهذا ظاهر
وكذا يصح الاخبار بخبر واحد فى العطف باو نحو زيد او عمرو جاءنى او العبد ويجب
الافراد ولا يصح فى العطف ببل ولا الا عن احدهما نحو لا زيد لا عمرو جاء او
الاسد وزيد بل عمرو جاءنى الذئب فيجب مطابقته لاحدهما واختلف النحو فى
العطف بالفاء وثم نحو زيد فعمرو جاءنى قيل يصح الاخبار عنهما بخبر واحد فيقال
جاءنى وقيل لا يصح لان الترتيب باباه واختار الرضى الاول وقال جاء
فى الرجلان يحتمل الترتيب ولا ينافيه وفيه انه فيه لا يكفى احتمال الترتيب
بل لا بد من احتمال افادة الترتيب والذوق السليم يعرف ان زيد فعمرو جاءنى
يستدعى ~~الانبيـ~~ فعمر الفراغ عن الاخبار عن زيد قبل افادة التعقيب
وحتى وان شارك الفاء وثم فى افادة الترتيب لكن الخبر بعد المعطوف
والمعطوف عليه بالها صرح به الرضى وذلك لتفاوت بين ترتيب
يفيدانه وسيرد عليك فى القسم الحروف ان شاء الله تعالى ويجوز عطف

الاسم

الاسم على الفعل وبالعكس اذا صح تاويل احدهما بالآخر وعطف الماضى على
المضارع وبالعكس اذا صح تاويل احدهما بالآخر خلافا لبعضهم ويجوز عطف
الجملة على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل لكن الثانى الجمع
اولى ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وقال قد لا بريك

وانما جنى الحيوب
بغير زلو صح

صح مررت بزيد وعمرو بالرفع فى جواب مطابقة اعراب المعطوف
للمعطوف عليه لان نظايره من قبيل الجملة والتقدير وعمرو كذلك ولا يجوز
الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور فلا يجوز مررت بزيد
واليس عمرو ويجوز فى المرفوع والمنصوب بالظرف فى الضرورة
دون غيرها عند الكسائى والفراء وابى على ومطلقا عند غيرهم ويجوز الفصل
بالقسم بشرط ان يكون العاطف على حرف واحد ولا يكون ام نحو زيد ثم والله
والله عمرو وبالشرط ايضا نحو يعجبنى زيد ثم ان ~~اكرمتنى~~ اكرمتنى عمرو وبالظن
ايضا نحو خرج زيد او اظن عمرو والتاكيد مرهون ومثال ومعناها فى اللغة
واحد وهو الترفيق وفى الاصطلاح تابع يقرر امر المتبوع فى القاموس الامر

بحث التاكيد

الحادثة فى النسبة اى كائنا لاجل النسبة فكلمة فى بمعنى اللام كما فى قوله ع
عذبت امراة فى هرة اى يقرر امر المتبوع الحاصل له بالنظر الى النسبة
من كونه منسوبا او منسوبا اليه والمراد بالنسبة ما يشمل النسبة
التامة والوصفية والاضافية والايقاعية الى غير ذلك فقوله فى النسبة
بيان وتقييد الامر احتراز عن الصفة فانه يبين امر المتبوع فى حد ذاته مع
قطع النظر عن النسبة وهذا تفريق بينه وبين الصفة فى نفسه وارادة
لا باعتبار ان التاكيد يقرر امر المتبوع باعتبار الموضوع له والصفة تقرره
باعتبار المعنى التضمنى كما زعم المص لان جاءنى السداسة تاكيد ولا يقرر

امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له بل باعتبار المجازى وتقرير امر المتبوع فى
النسبة جعله مقررا فى ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة
تردده فى شان المسموع بل هو بمعناه الحقيقى او المجازى حمل النسبة
اليه بحسب الحقيقة او المجاز فالمزيل للاول تكرير اللفظ عرفا ونفسه وعينه
عقلا وعرفا ولا يخفى ان تقرير امر المتبوع فى الشمول ايضا داخل فى تقرير المتبوع
فى نسبة فان تعد لنا جاءنى القوم كلهم مزيل تردد السامع فى ان المنسوب اليه
هو المجموع فيكون الكلام حقيقة او البعض فيكون مجازا الا انه جرى عادتهم
بذكر او الشمول فى مقابلة قوله فى النسبة ومقرر الشمول هو كلا وكلتا واجمع
وكله واجمع واتباعه فان قلت قد تحقق بما تقرر ان التاكيد يقرر امر المتبوع
من حيث انه منسوب او منسوب اليه فيقرر النسبة ويؤكدها وهذا
ينافى ما حقق فى محله من ان انت ضربت يؤكد وقوع الضرب من المخاطب
فى الواقع وضربت انت لا يؤكد الا كون المخاطب منسوبا اليه عند المتكلم
وان المتكلم قصد النسبة اليه دون غيره لا انه المنسوب اليه فى الواقع
وكم بينهما وهو ان التاكيد المذكور تاكيد لفظى او التاكيد مطلقا وهو بعيد
اذ لم يعرف للتاكيد معنى وانما سمى لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المتبوع ايضا كمعناه
بخلاف المعنوى فانه لا يقرر الا معناه فاللفظى تكرير اللفظ الاول قيل ان
التاكيد اللفظى تكرير اللفظ الاول اذ اللفظى الذى هو قسم التابع لا يكون تكريرا كذا
قيل والظاهر ان عرف التاكيد اللفظى بالمعنى المصدرى على خلاف السوق
واحال معرفة التاكيد اللفظى بمعنى التابع على فطانة المتعلم بالقياس اليه
بدليل قوله والمعنوى بالفاظ مخصوصة محفوظة اذ لو كان اللفظى بمعنى المعقود
التابع يوجب ان يقال والمعنوى الفاظ محفوظة يخرج عنه نحو ضربت

انت

انت واجب بان تكرير اللفظ الاول حكما لان انت نائب عن
التاء الضرورة انه لا يصح تكرار التاء بخلاف جاءنى زيد نفسه فان نفسه
لم يذكر بضرورة امتناع تكرير زيد ولا حاجة الى هذا الجواب للاجماع على
ان الضمير فى انت هو التاء وان ما دفع ضربت انت التاكيد هو التاء
فهو تكرير الاول نفسه وكذا ضربتك اياك عنده بجعل الضمير الكاف ولفظة
ايا عمادا نعم يحتاج اليه عند من يجعل الضمير لفظة ايا والمجموع ولذا يحتاج فى
دفع النقض بقولك مررت بك انت وبضربتك انت ولك ان تقول
لا اشكال بضربتك اياك لان نحاة البصرة على ما فى التسهيل والنحاة
من غير تقييد على ما فى الرضى على انه بدل وان قال الرضى ان هذا عجيب فانه كضربتك
انت فى انه تكرير الاول بمعناه فيجعل الثانى تاكيدا اتفاقا والاول بدلا لا يحصل
بل هما تاكيدان من غير خفاء وذلك لان تعريفهم صحيح على ما زعموا وان
خطاهم الرضى وقول الزمخشرى ان الثانى فى قولهم مررت بك بك وقال
بدل اعجب من قولهم هذا مثل قوله فى باب المنادى ان يا زيد زيد بدل جميع
ذلك تاكيد لفظى على ان هناك وجها يزيل تعجب الرضى ويصرف التعجب اليه
وهو ان النحاة قصدوا ازالة البعد من استعمال العرب وانهم كيف
وقعوا فى ذل الاستعارة مع العنا فى ضربتك انت فوجهوه بانهم لما
قالوا فى البدل ضربتك اياك اى احتاجوا فى التاكيد الى ضربتك انت فرقا بينهما
ولم يعكسوا لان البدل المقصود بالنسبة احق من ان يكون بلفظ
يقتضيه عامله لانه احق من متبوعه والزمخشرى وجد هذا المعنى
بعينه فى مررت بك انت فتبعهم وقال ما قال وفى يا زيد زيد لم يجد
التاكيد مستحقا للبناء فحكم بكونه بدلا يجرى اى التاكيد التكرير

فيصح قوله في الالفاظ كلها على عمومه او التاكيد اللفظي ولا خفاء
في عدم جريانه في الفاظ لا تستحق الاعراب لانه لا يصلح ان يكون
تابعا فضلا عن كونه تاكيدا فيجب اما تخصيص الالفاظ بما تستحق
الاعراب واما حمل جريانه في الالفاظ كلها على ما يلزم عن عدم حصره
في معدودة معدودة فيه ولا يذهب عليك معرفة جريان
التكرير في اللفظ كله فانه من المهمات فنقول تخلصا لكلام
الرضي اللفظ اما مستقل يصح ان يبتدأ به ويوقف عليه وذلك
الاسماء سوى الضماير المتصلة والافعال وحروف الايجاب واما غير
مستقل وهو ما لا يصح فيه الامران من الضماير المتصلة الفاقدة
لصحة الابتداء بها والحروف العاقدة عليها وهي ما عدا حروف الايجاب
فالمستقل يصح تكريره مع فصل وبلا فصل نحو ضربت زيدا ضربت
وضربت زيدا وغير المستقل ان كان على حرف واحد او واجب الاتصال باول ضربته
كلمة تجب مثالها في حروف العطف وحروف الجر او باخر كلمة كالضماير المتصلة
لا يكرر بدون عماده الا في الضرورة فتقول في تاكيد من من زيد من زيد
وفي تاكيد تاء ضربت ضربت ضربت وجاء في الضرورة فكما بوتقن ومابهم واذا كرر
مع العماد فان كان العماد اسما ظاهرا فالمختار في التاكيد افراد ضميره
فتقول مررت بزيد به وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال
جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في الدار
ان زيدا قائم وليت بكرا ليت قائم وللضمير المتصل طريق آخر للتاكيد
فقد عرفته فتذكر فان قلت قد الغيت في انبا تحقيقك هذا اشكالا
على تعريف التاكيد اللفظي لصدق تكرير اللفظ الاول على العماد في ان غلامك

غلامك

١٩٨

غلامك اذا اردت تاكيد الضمير لان الغلام ليس تاكيدا مع انه تكرير
الاول قلت نشكل عليه بعدم تحقيقك معنى التكرير ومعنى اعادة اللفظ الاول
لما ذكرته اولا وفي ضربت ضربت لم يذكر ضربت لما ذكرته اولا وهو الاخبار
بالضرب بل ليعمد عليه الضمير المتصل وفي مررت بك بك لم يعد الضمير لتخفيف
الباء فعله بل ليعمد عليه الباء ولولا ذلك لكان الغلام وفي قولك غلامك
غلامك تاكيدا وكذا شعري شعري وانا انا ولا يخفى عليك انه لم ار احدا
في تحقيق المقام وما اجهدي لولا الالهام الملك العلام في حفظ ما حرم منه
اعلام بعد اعلام تكن عبدا شكرا عارفا فالحق الالهام والانعام ومما عد
من التاكيد اللفظي الاتباع وهو موازن الشيء يذكر بعده مع الاتفاق
في الحرف الاخير وهو قسمان ما يكون له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهرا او غير
ظاهر بل يقرب من التكلف وما لا يكون له معنى وانضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بسن وكانهم
غيروا الاول احترازا عن التكرار الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير
اللفظ الاول سيما القسم الاول مشكل فتامل وقد تدخل ثم
والفاء من الحروف العاطفة على التاكيد اللفظي قال صاحب التسهيل
دخولها عند امن اللبس على الجملة اجود نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا
سوف تعلمون واما اذا خيف من اللبس فلا بد نحو ضربت
تاكيد معنوي زيدا والمعنوي بالفاظ محفوظة اي غير داخلة تحت الضابطة او بالفاظ
قليلة اذ الحفظ لازم القلة عرفا لسهولة حفظ القليل وهي نفسه
وعينه ويزاد فيهما الباء فيقال جاءني زيد بنفسه وبعينه ولا ينافي
نفسه وعينه بهذا المعنى غير تاكيد فلا يقال جاءني نفس زيد بمعنى

عين زيد وذاته ولا جاءني عين زيد بهذا المعنى صرح به التسهيل
وكلاهما اكتفي بذا المذكر لانه الاصل يفصح عنه ما سيجيء ومعناه
اثنان لكن استغني بالتاكيد به عن التاكيد باثنين فلا يؤكد باثنين
الا العوام فيقولون بالزيدين اثنيهما وكله بمعنى جميعه لا بمعنى
كل واحد وان يستفاد منه العموم ايضا وكلاهما وكله مضافين الى
الى الضمير لا يقعان غير التاكيد بكثرة الا مبتدئين وبقلة يقعان غير مبتدئين
وفي حكمه جميعه الا انه يقع غير تاكيد بلا قلة نحو القوم مررت بجميعهم
ورايت جميعهم وجاءني جميعهم وفي حكم الجميع مطلقا كل مضاف
الى المؤكد نحو جاء القوم كل القوم واجمع ولا يضاف الا مع الباء
الزائدة نحو جاء القوم باجمعهم واكتع وابتع وابصع قبل هذه الثلث
اتباع اجمع ولا معنى له بدونه وربما يتكلف لها معان وفي ابصع
اللغة الفصحى بالصاد المهملة فالاولان يعمان تاكيد المفرد والتثنية
والجمع باختلاف صيغتهما بان يفرد للمذكر الواحد والمؤنث ويجمع جمع
قلة للتثنية والجمعين وقد يقال نفساهما وعيناهما وضميرهما
فيفرد ويذكر ضمير المؤكد للمذكر المفرد المفرد ويثنى للتثنية
ويجمع بالواو والنون لجمع المذكر العاقل ويجمع بالنون لجمع المذكر الغير
العاقل ولجمع المؤنث وللتثنية على ان المختار في التثنية صيغة
جمع القلة قال يقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن
والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما ويؤكد بهما متعدد غير مثنى اذا اتحد
معنى عاملهما نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما بخلاف نحو تخلف
زيد وذهب عمرو وكلاهما صرح به التسهيل وقد يكتفي في المذكر

والمؤنث

١٦٣

والمؤنث بكليهما عند الكوفيين ولما سمي الثاني اولا بالتغليب
استحق الثالث بكلهم الثاني والباقي اختاره على البواقي لملاحظة
جهة الوحدة وهي كونه لغير المثنى وكون الجمع الباقي لغير المثنى
على ما هو الغالب والاخفش يستغني بكليهما عن كلتيهما على مذهب
البصريين والا فالكوفيون ومن وافقهم من البغداديين وابن
درستويه والاخفش يجوزون تثنية اجمع وجمعا واتباعهما يعرف
كلاهما من التسهيل باختلاف الضمير في كله للمفرد المذكر وكلها للمؤ
نثين وكلهم لجمع المذكر العاقل وكلهن لجمع غير المذكر العاقل وقد
يجيء كلها لجمع غير المذكر السالم والصيغ في البواقي جمعه لعدم جهة
الوحدة هنا فقيل في اجمع جمعاء اجمعون جمع وقد وافق الجمعان
في الخروج عما هو القياس وقد يجيء جمعا الجمع غير سالم نحو جاءني رجال
جمعا ولا يصح جاءني رجال كلهن جمع لتاويل الرجال بالجماعات
لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة فلا يفهم منه ذلك خلافا للاندلسي
وليس ما زعم بشيء لما عرفته ومن الفاظ التاكيد العدد المضاف
الى ضمير المؤكد فنقول جاءني الرجال ثلثتهم او اربعتهم الى غير ذلك وفائدته
الشمول لكن يخاطب من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التاكيد بخلاف
ما اذا وصف الرجال ويقال جاءني الرجال الثلثة فانه يصح ان يخاطب
من لا يعرف عددهم قبل ذلك كذا قالوا وفيه نظر لان النسبة الوصفية
يجب ان يكون معلوم المخاطب من قبل التكلم ليفيد الوصف ويمكن
دفعه بان مرادهم بالمعلومية في التاكيد دون الوصف معلوميته في
التاكيد حين القاء المؤكد قبل سماع التاكيد بخلاف الصفة فانه لا يجب ان

وفائدته
بيان

ان يعلم العدد من ذكر الموصوف بل يجوز ان يكون حضور العدد في الذهن
بذكر الصفة فان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب
فتامل قد عرفت من بيان المص ومن الشارح كما ما فائدة جميع الفاظ التاكيد
المعنوي ولا احتمال في بيانه من فوت ذكر السهل والجبل والزرع
والضرع والليل والنهار فانهم يقولون مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا
زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا ويقصد بامطرنا كلها ومطرت
اموالنا كلها ومطرت اوقاتنا كلها لان الصالح يجب رفع السهل
ونظائره على التاكيد على البدل لانه في الاصل بدل الاشتمال تعارف في افادة
الشمول ومنه ضرب زيد ظهره وبطنه وضرب عمرو يده ورجله لكن من بدل
البعض نعم يجعلها توابع ايضا وجهة باعتبار المعنى المتعارف وتقويته انه
يترك فيها الضمائر كما لا ضمير في اجمع بخلاف بدل الاشتمال والبعض فانه
لا بد كر فالى الضمير فيقال مطرنا الليل والنهار وهكذا ولا يؤكد بكل واجمع لم
يذكر اكتع واخواته لانها اتباع اجمع فنفي التاكيد به يستلزم نفي التاكيد بها
الا ذوا اجزاء وهو بعل او ذوا افراد لما عرفت ان كلا في التاكيد بمعنى الجميع فالافراد
مالم يوجد جميعا لم يؤكد المفرد بالكل وهو تحت الاجزاء يصح افتراقها
في نسبة الكلام ولما كان المتبادر الافتراق الحسي ناسب
التعميم فقال حسا او حكما والافتراق الحسي في نسبة
الكلام ما شاهد الحس ثبوت الحكم لبعض دون بعض كجي الرجال
والحكمي ما يكون الافتراق بحكم العقل نحو اشتريت نصف العبد وبهذا ظهر
ما يتبادر الى الفهم ان حكما يغني عن قوله حسا او المفترق الحسي اذ انسب
اليه ما يفتقر اليه لا يفيد التاكيد فالمدار على الافتراق بحسب الحكم

ما شاهد الحس ثبوت الحكم الخ

ليس شي

١٩٢

ليس شيء اذ لم يقصد بالافتراق في الحكم بل اراد بكل الافتراق بين الافتراق
في النسبة الا انه جعله شاملا للمعنى الحسي والحكمي لئلا يكتفي المخا
طب بما يتبادر وهو لم يتعرض لعدم صحة التاكيد بكل فيما لا يحتمل حكم
الثبوت لبعض نحو اختصم الرجلان كلاهما الا انه تبع في ذلك الاخفش
حيث جوزه وقال الرضي انه بعيد عن القياس لا يساعده السماع
ولم يلتفت اليه المص لانه لا يبعد عن القياس لانه يدفع توهم ان المتكلم
تلفظ بالتثنية مكان الجمع ويبقى سماع الاخفش عن ثقة دونه خرط
القتاد ومثل اكرمت القوم كلهم فان القوم ربما تفترق في تعلق الاكرام
بهم حسا واشتريت العبد كله فان العبد تفترق اجزاؤه في الشراء
بحكم العقل دون الحس وههنا نكتة شريفة وهو ان اشتريت العبد كله
لا يفيد الا نفي افتراق العبيد في الاشتراء حسا بان يكون الاشتراء
متعلقا بالبعض دون البعض ولا يفيد نفي افتراق اجزاء العبيد حكما
لان المتبادر نفي الافتراق الحسي فلا يلتفت معه الى نفي الافتراق الحكمي
ذكره الرضي بخلاف جاءني زيد كله فان اجزاء زيد لا تفترق في حكم المجيء لا
حسا ولا حكما ولا يخفى ان بيان ما يتعلق بالنفس والعين كان احق
بالتقديم من بيان ما يتعلق بكل اجمع فتقديم المص هذا الحكم على قوله
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل فوت لما هو اللائق على ان فيما فعله
الفصل بين بين حكمي اجمع بل لا وجه لتاخير حكم النفس والعين
الى هنا وينبغي ان يذكر مع ذكرهما واذا اكد المضمر المرفوع المتصل
بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك قيل انما اكد ليخرج المؤكد
عن كونه كالجزء ويبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تاكيد تاكيده

اكد بمنفصل

وقيل

بمنزلة تاكيد جزء الكلمة وقرينة تجويز تاكيده بكل واجمع بل بالمنفصل
لان التاكيد تلبيس بالفاعل مع المؤكد المستتر نحو ضرب هو نفسه
تحمل عليه غيره ولا التباس مع كل واجمع لانهما لا يليان العوامل
اللفظية الا قليلا بخلاف والعين ويبطله ما قدمناه لك ان
النفس والعين بهذا المعنى لا يكون الا تاكيدين واكتع واخواته
اتباع جمع تبع كفرس وافراس لا تابع فان جمع فاعل على افعال
مختلف فيه في القاموس تبع متحركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع
لا جمع وقد عرفت ان اللفظ المذكور تبعا ثلثة اقسام وهذا من
قسم لا معنى بجزب من التكلف على ما قيل ان اكتع من حول
كتع بمعنى تام وبصع العرق اي سال وابصع من بضع بمعنى روي وابتع
من التبع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزة وقيل لا معنى لها فهي من
قبيل حسن بسن وكونها اتباعا لاجمع لشيء من الاعتبار ين
يقتضي ان يكون توكيدا لاجمع لمتبوعه وهو قول ابن برهان ولو
اريد حمل قول المص على مذهب الجمهور بصرف الاتباع عن معناه
المشهور وحمل على انها تذكر بعده لان التبع بمعنى الماشي خلفك
لغة او بمعنى من مررت به فمشى معك فلا يتقدم عليه ولو اجتمع
من الفاظ التاكيد المعنوي المذكورة فالترتيب فيها على طبق
ذكر المص اياها لكن تقدم ابتع على ابصع مذهب الزمخشري
والبغداديون والجزولي تدبر ابصع وعلى ما حكي الاندلسي من
البصريين لم يذكروا ابتع وذلك يدل على كمال قلته واستحقاقه
التاخير وقال ابن كيسان تقدم من الاتباع ايهما شئت

وذكرها

وذكرها دونه ضعيف وقيل يجوز ذكرها بدونه وهو وتقديم ايهما شئت
ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون كل بدون النفس والعين وفي جواز
ذكر كل من النفس والعين بدون الآخر قال البصريون لا يجوز تاكيد النكرة
فاستثنى من تاكيد النكرة المحكوم به فانه وقع تاكيده في الحديث حيث
جاء فسكاحها باطل باطل واجاز الكوفيون تاكيد منكر معلوم المقدار
كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين
والاظهر جواز صمت شهرا كله للحاجة الى تاكيد هذا المنكر كالمعروف
وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير العائد الى
الموصول وبعده الى الموصوف وبعد ذلك العائد الى المبتدأ ومنهم من
منع حذف المؤكد لانه ينافي غرض التاكيد المنوط على التكرير والتطويل
ومنهم من منع تاكيد المعطوف عليه لان المعطوف عليه يقيد الابتداء
بشانه والقصد اليه يستغني به عن التاكيد وفيه ان المعطوف
وان دل الابتداء بالمعطوف عليه لكن لا يدل على المذكور هو ما قصدت
الى ذكره اوانه لا يجوز ولا تخصيص فيه البدل في اللغة اسم بمعنى
الخلف عن الشيء والمناسبة ظاهرة تابع مقصود بالنسبة
فالحاصل تابع مقصود بسبب النسبة الى متبوعه وانه ظرف النسبة
الى متبوعه دونه اي دون متبوعه فلم يذكر متبوعه لا ظرف النسبة
اليه بل لانه توطئة ظرف النسبة ومن جعل ما موصوفا احتاج الى
تقدير مضاف اي مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعه ولا يخفى انه
يخرج عنه البدل عن المنسوب نحو ضبغ زيد اخوك وقيل لانه ليس
مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصود بنسبة متبوعه الى

ما مصدرية ولا يلزم بقاء ضمير نسبت بلا مرجع لانه لا ضمير فيه ومرفوعه الى متبوعه صح

البدل

شيء قال فالصواب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة جلـ
يدخل في تعريف البدل صفة اي وهذا اذا وهذا في يا ايها الرجل و يا هذا الرجل
و يا ايهذا الرجل لانه المقصود بالنداء فهو تابع ومقصود بالنسبة الى متبوعه
دونه قال المص خرج بقوله دونه العطف بالحروف واورد الرضي عليه
المعطوف ببل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل صرح حكم المسكوت
واجيب بان المعطوف عليه ببل مقصود بالنسبة اولا ثم يعرض
عنه ويقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف والمعطوف عليه مقصودان
على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا وفيه
ان بدل الغلط ثلثة اقسام قسم يقصد الى المبدل منه عمدا ثم توهم انه
مما سبق به لسانك وسمي بدل بداء وكثيرا ما يستعمله البلغاء وانما
يتحاشون عن غيره وقسم تقصد الى المبدل منه لسبق لسانك ثم
يتدارك بالبدل وقسم يتدارك به سبق لسانك فالقسمان
الاولان يشاركان العطف ببل في كون متبوعه معه مقصود
بالنسبة على سبيل التعاقب بهذا التوجيه يخرج التعريف عن عدم
الاطراد الى عدم الانعكاس وسواء صح وهو بدل الكل قيل بدل هو
كل المبدل منه وكذا بدل البعض وبدل الاشتمال اي بدل مسبب عن
الاشتمال ان صح البدل بسبب اشتمال المبدل منه على البدل وبدل الغلط
وجاز فيه الغلط وقيل الثاني مخصوص بما في الحساب والاضافة
فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة في الاخيرين
بمعنى اللام وفي الاولين بمعنى من قيل في صحة العطف مع
اختلاف معنى الاضافة في المعطوف والمعطوف عليه نظر

وبدا له في هذا الامر بدا اي نشا له فيه راي صح

اقول

١٢٩

اقول ما ذكر معنى اللفظ في حالة الاضافة والا فالتركيب الاضافي
هنا اسم لقسم من البدل فلا اشكال في العطف بهذا الاعتبار انما
الاشكال باعتبار انه عطف جزء الاسم على جزء الاسم ودفعه ان تقدير
الكلام وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط
الا انه حذف جزء الاسم لانسياق الذهن اليه ثم انه هل يجوز حذف
جزء الاسم او امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في الكلام
العربي الاظهر هو الثاني ولا يخفى ان اضافة البدل الى غير المبدل منه
لا دنى ملابسة فالاولى ان تجعل الاضافة في الاسامي الاربعة
الى المبدل منه وذلك في بدل الكل وبدل الغلط ظاهر وفي بدل البعض
لكن توجيهه ان المبدل منه بدل على كل بعض اجمالا فا بدل من بعض
محتمل فيه فهذا بدل من بعض المبدل منه وفي بدل الاشتمال بان
الاشتمال بمعنى المشتمل والبدل منه مشتمل على البدل اجمالا او
بهذه الملابسة ابدل منه فالاول مدلوله مدلول الاول الظاهر
ما مدلوله مدلول الاول لان مقام التعريف مثلا الحكم وليس ان
يقدر موصوفا اي تحدلوله مدلول الاول لان لحذف موصوف الجملة
شرطا قد مر وقد هنا وانما لم يقل فالاول مدلوله مدلوله لان المراد
بالاول الاول بدل الكل وبالثاني المبدل منه وقد تعارف الاظهار
في مقام تغاير المرادين والثاني مدلوله جزؤه الاظهر ما مدلوله
جزؤه الثالث ما بينه وبين الاول ملابسة ملتبسة بغيرهما
اي بغير كونه كلا او جزءا للاول كذا قيل ويحتمل ان يراد ملابسة
ملتبسة بغير القسمين وهو كون كلا او جزءا والمراد الملابسة

الداعية الى الابدال فلا يرد جاءني زيد حماره فان الداعي الى الابدال
فلا بد من ملابسة بان يكون المبدل منه غلطا والملابسة الداعية
الى الابدال كون الاول مشتملا على الثاني على سبيل الاجمال سوقا
الى التفصيل والرابع ان تقصد سوق نظايره بمقتضى تركه ان بان تقال
والرابع يقصد اليه بعد ان غلط بغيره ولا يبعد ان يقدر يلزم ان
ان يقصد الى اخره وقيل التقدير يكون بان يقصد والحذف في تاويلنا
اقل والظاهر بعد ان غلطت به او بالاول وكانه تعين وفي كون القصد
الى البدل بعد الغلط بالاول نظر لانه في سبق اللسان يكون القصد
قبل الغلط الى البدل الا ان يتكلف ويقال المراد القصد الى البدل من حيث
انه بدل ولا يذهب عليك ان ما اشتهر من ان المبدل منه يذكر
توطئة لذكر البدل وتقرير الوفي نفس السامع انما يتم في غير بدل الغلط
وان الظاهر ان يجري بدل الغلط في الالفاظ كما في التاكيد اللفظي
فيقال قام زيد وزيد عمرو في الدار اذ تدارك سبق اللسان لا يختص
بقسم دون قسم وقد عرفت ان للبدل الغلط اقساما فتذكر
ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين فتمتاز النكرتان
عن عطف البيان عند من التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عند
من لم يجوز اختلاف عطف البيان ومتبوعه لكن جوز تنكيرهما واذا
كان نكرة بالرفع فكان تامة وقوله من معرفة صفة نكرة او بالنصب
فكان ناقصة وفيه ضمير راجع الى البدل وقيده الرضي ببدل الكل فلا منع
عن مررت بزيد حماره واما الابدال الاخر فهي مع ضمير المبدل منه
مختص به لا محالة فالنعت واجب قبل حسن عند ابي علي

هذا اذا

هذا اذا لم يشتمل البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض
اتصافه نحو لزيد الرجوع قهقرى اوو رجوع الى الخلف قال الرضي والحق
مع ابي علي مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين
ومختلفين وفي التسهيل لا يبدل مضمر من مضمر ولا مظهر من مضمر
وما يوهم ذلك فيجب جعله توكيدا ونقل الرضي عن ابن مالك انه لم يجوز
ابدال المظهر عن المستتر فكانه ذكره في كتاب اخر ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب لان الضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد
مدلولي المبدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز
ان يكون انقص لا يخفى ان عد المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب
ان لا يبدل من ضمير الغايب ايضا نحو ضربته زيدا وخالف الاخفش
فيه وجميع مررت بي المسكين وعليك الكريم عطف البيان
تابع غير صفة اي غير دال على معنى في متبوعه مطلقا اي العدم وضعه
لغرض المعنى عموما والخصوصا فلا يجعل عطف بيان ما يحتمل
كونه صفة ولا يصح ان تحمل الصفة على ما دل على ذات مبهمة باعتبار
معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف ح على النعت في هذا الرجل
يوضح متبوعه اي يكون الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البدل
لزعمهم انه لا يقصد ايضاحه لكونه في معرض الطرح وفي كلام الزمخشري
ما يفيد ان البدل ربما يكون لايضاح متبوعه ويمكن ان يدفع المخالفة
بان تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد الايضاح بخلاف
البدل فانه يفيد قصد النسبة اليه وافادة البدل الايضاح فيما ذكر

١٩٧

عطف البيان

الزمخشري حاشية من خصوص المادة مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
يريد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولهذا الشعر
قصة مشهورة وتتمة مذكورة ما من كتاب الا فيه مسطورة وفصله من البدل
لفظا اشعار بان البدل منفصل عنه معنى كما يفيده تعريفه حتى الان
اللفظ في التركيب يحتملهما في الاكثر ولا امارة في اللفظ تميز بينهما
ويتوقف التمييز بينهما على الاطلاع على قصد المتكلم الا في مثل انا ابن
التارك البكري بشر اي في تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع
المتبوع لمانع لفظي اذ عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع وواقعا
معه بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكري لصار التارك بشر
وهو ممتنع فلا اقل من ان يكون البدل الذي في حكمه ضعيفا ومنه يا
اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع
دخول يا على المعرف باللام ويا غلام زيد فان زيدا اذا بني على الضم فهو
بدل واذا اعرب فهو عطف بيان لانه يمتنع وضع المعرب مكان المنادى
كذا قال المص وفيه بحث لانه جاز يا زيد والحارث ولم يجز يا زيد الحارث
غايته ان لا يجب بناؤه ويجب اعرابه باعرابين هكذا المعطوف وفي
التسهيل ان عطف البيان لا يكون عن الضمير ويجب مطابقته
لمتبوعه في الافراد وضده وفي التذكير والتانيث وفي التعريف
والتنكير خلافا لمن التزم تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما هذا آخر ما
وفقني رب الارباب لشرحه من مباحث الاعراب ونتضرع
الى رب السماء ان يهديني في شرح اقسام المبني من الاسماء الى
اوضح البيان واحكم البناء ويلهمني لشكر نعمائه باحسن المحامد

واجل

١٦٧

المبني

واجل البناء المبني الذي وقع في تقسيم الاسم الى المعرب والمبني
والمبني المطلق اللفظ الذي لا يستحق الاعراب اما لعدم صلاحيته
واما لعدم المقتضي وقد يعرف المبني الخاص بخاص آخر هو مبني الاصل
المفسر بفعل الماضي والامر والحرف لا بمطلق المبني كما وهم الرضي
ولو سلم فليس كما وهم انه لو كان التعريف بالنسبة الى من لا يعرف
بماهية المبني المطلق لكان تعريفا للمبني بالمبني فهو تعريف بالنسبة الى من
يعرف حقيقة المبني ولا يعرف الاسم المبني لانه لكان تعريفا بالنسبة الى من
لا يعرف بماهية المبني ايضا لكان تعريفا للاسم المبني بالمطلق المجهول المحتاج
الى التعليم لا تعريف المبني بالمبني ولا فساد فيه نعم ليس هذا تعريفا لمطلق
المبني والا لكان تعريفا بالاخص اذ فعل الماضي والامر والحرف مبني سواء
وقع مركبا او غير مركب ويمكن ان يقال المراد بقوله او وقع غير مركب
تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل بعض المركبات المبنية كعبد الله فان
فان المضاف فيه مبني مع تركيبه مع الغير لانه بهذا التركيب لم يتحقق
معه العامل فحينئذ يصح ان يكون هذا التعريف لمطلق المبني لان الفعل الماضي
والامر والحرف داخلة في غير المركب تركيبا يتحقق معه العامل ولولا
جعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف الاسم المبني به تعريفا بالاعم ما
ناسب اي اسم ناسب والا لاختل التعريف كما عرفت او ضبط اقسام
المبني فتامل ويخرج عن التعريف والمعرف الاصوات لانها ليست بكلمات
فضلا عن الاسماء وانما بحث عنها في قسم الاسم المبني لشدة
شبهها بالاسم المبني فيشكل عدها فيما بين تعداد اقسام هذا المبني فهو
بين ان يتكلف بان يراد بالاسم اعم من الاسم وما انتظم في عداده وبين

ان يتكلف في ذكر الاصوات في تعداد اقسام المبني ويقال ذكره
استطرادا قيل قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه وجوديا واخر عدم
التركيب لكونه عدميا وعكس في تعريف المعرب لان الامر فيه بالعكس
ونحن نقول قدم التركيب لكونه مقتضي الاعراب في المعرب واخر
عدم المناسبة لكونها رفع المانع والمقتضي اشرف من رفع المانع
او نقول عقد بحث المعرب للاحوال المعارضة له بحسب التركيب
فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا
باعتبار عدم التركيب فهي هنا اهتم مبني الاصل هو الفعل الماضي والامر
والحرف والمراد المناسبة المعتبرة وضبط انواعها صاحب المفصل
بانها اما تضمن الاسم معناه مثل اين او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه
الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال
فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كالظرف المضاف
الى اذ ولا يخفى ان تضمن معنى مبني الاصل ليس في القوة مثل كون
معناه معنى مبني الاصل فلا يناسب يرجح كون المناسبة في نزال وقوعه
موقع انزل دون كونه بمعناه فالاولى جعل احد المناسبات كونه
مفيد معنى مبني الاصل فيقل الاقسام للاستغناء به عن اعتبار
التضمن والوقوع موقوعه ولا يكفي للبناء وجود نوع المناسبة بل
لابد من اعتبار العرب هذه المناسبة في خصوص الاسم ولهذا لا يبنى
المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبني بهذا التعريف على معرفة الاسماء

التي اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات وهذا بالعد فليس
لهذا التعريف الفائدة المطلوبة بالتعريفات او وقع غير مركب وقد عرفت
معناه والقابه اللقب كفرس النهر بهذا الوزن وهو المعبر به عن الشيء
وليس المراد ما هو مصطلح هذا العلم من قسم العلم والمراد القاب المبني بحذف
مضافين اي القاب كيفيات اواخر المبني حركات او اواخر المبني او القاب
احوال المبني ضم وفتح وكسر ووقف والمراد بها المعاني المصدرية
وهي مبادي يشتق منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف
وليس القاب الحركات القابها بخصوصها بل القابا لما يندرج هذه الامور
تحته من مطلق الحركات اعرابية كانت او بنائية في الاخر كانت او في
غيره لا تطلق على الحروف فلا يقال يا زيدان انه مبني على الضم بل على الالف
بخلاف القاب الاعراب فانها تطلق على الحروف ولا تطلق على غير
ما في الاخر كذا نقله الرضي عن المص الا انه خالفه وقال اطلاق الالقاب
على الحروف الاعرابية مجاز لتنزيلها منزلة الحركات فكذا اطلاق اللقب
يقع على الحرف البنائي ومنه قول النحويين ان يا زيدان مبني على
الضم ولا رجلين مبني على الفتح فلا وجه لرد المص اطلاقهم هكذا
يتجه على المص ان القابه لا ينحصر في الضم والفتح والكسر بل منها
الالف والواو والياء هذا على طريقة البصريين واما الكوفيون
فيسوون بين الالقاب ولا يخصون شيئا منها بشيء من
القسمين وحكمه اي حكم المبني ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل
متعلق بالنفي لا بالمنفي فلا يرد ان نفي المقيد يكون القيد مع بقاء الاصل
نعم يتجه ان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ودفعه بان

اللام للوقت وكان ينبغي ان يقيد الاختلاف باللفظي والتقديري
اذ المبني يختلف آخره باختلاف العوامل محلا ولا يخفى ان هذا الحكم القسم
الاول من المبني فان ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف آخره وقت
اختلاف العوامل وان هذا الحكم لمطلق المبني انما يكون عند من جعل ما
لم يناسب مبني الاصل مطلق معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبني
يستحق التقديم على بيان الحكم لانه من تتمة التعريف الا انه لما
عرف السلف المبني بهذا الحكم وعدل عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف
الشيء بما هو من احكامه اراد ان ينبه على وجه العدول عقب
التعريف فيقال وحكمه وهذا عادته في مواقع العدول عن تعريفنا — تهم
وهي المضمرات لا يخفى ان الكلم المبني لا ينحصر فيما ذكره بل منه المنادى
والمنادى من اسم لا لنفي الجنس وما وقع غير مركب فكان الحصر
باعتباره في التعداد المغنا عن الذكر بالاعتماد على الظهور واسماء
الاشارة والموصولات وما الحق بها من باقي اقسام ما ومنه
اي وايه وكون اي وايه بعض الاحيان معربا لا يوجب
ان يقال وهما بعض الموصولات واسماء الافعال وما الحق بها
من بعض اقسام فعال وكلها والاصوات بالرفع اذ لبس اسم
اسماء الاصوات والمركبات الاولى وبعض المركبات
لان بعلبك مركب والكنايات وبعض الظروف وانما قال
وبعض الظروف لكون كثير منها معربا مستغنيا عن الاعراب
على ما تبلع لدخول بعض المبني منها في المركبات على ما نقول نحو
يوم يوم وصباح مساء والمراد ببعض الظروف هو وما الحق به

من لانظر

من لانظر وليس غير ومثل وغير مع ما وان وان او لم يذكر الملحقات
في مقام الحصر تنزيلا لها منزلة العدم لعلتها المضمر قبل بني لشابهته
الحروف في الحاجة الى قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقلت
بني لكونه على لفظ حرف الخطاب والفصل والظاهر المضمرات كما في
اخواتها حيث يصدر البحث بلفظ عده به في التقسيم تنبيها على انه
شرع في هذا البحث ثم يأتي بتعريف مفرده محذوف المعرف اختصارا
فليكن هذا على ذكر منك ينفعك في جميع المباحث ويغنيك الاغلاق
وكن متنبها بغطائك بان الاصلح بحاله ان يعد الاقسام بالمفردات
في بتعريف المفرد في صدر البحث على الشروع فيه ما وضع لمتكلم مذهب
النحاة انه موضوع لمفهوم المتكلم يستعمل في فرد منه بعينه ايا ما كان و
التحقيق انه موضوع لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع حين الوضع بواسطة
طة مفهوم المتكلم فاللام في قوله وضع لمتكلم عندهم لام الغرض والتقدير
لافادة متكلم وفي شرح التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار
العموم في النكرة في الاثبات وهو قليل في غير المبتدأ وعلى اي تقدير
فالمراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله او مخاطب
مخاطب بعينه اغنانا عن ذكره الاشتهار كون المضمر معرفة فتحصل
التعريف ما يصرح به تعريف التسهيل حيث قال المضمر ما وضع
لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبة وبهذا اندفع اندفاعا
بينا انتقاض التعريف بلفظ المتكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار
قيد في التعريف لا يذكره شيء وليس بالوف مثل متكلم يحكي نفسه
ومخاطب يتوجه اليه الخطاب او متكلم بنفس الموضوع او مخاطب به

او الاضافة بيانية الى قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر

المضمرات

الى غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب بلقيه اليك شروح ذلك
الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما اسم فلما انتقاض بحروف
الخطاب او غايب بعينه على طبق اخويه فخرج به الاسماء الظاهرة
النكرات وبقي الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها
غيب فقيده بقوله تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما لاخراج الظواهر
المعرفة عن العرف فجعله لاخراج جميع الاسماء الظاهرة نتيجة
البصاير المقتصرة على الظاهر والتقدم اللفظي ان يكون اللفظ
المصرح مرجع الضمير مذكورا مقدما حقيقة او رتبة والمعنوي ان يكون
الدال السابق حقيقة او رتبة على مدلول الضمير دالا عليه تضمنا او التزاما
والحكمي ان لا يسبق باحد السبقين مرجع لكن ياتي بعد الضمير
لنكتة فيكون تاخيره عارضا لنكتة يجعله في حكم المتقدم وقالوا النكتة والحكمي بيان
النكتة جعل مدلول الضمير معظما معنيا بذكره مبهما وتفسيره بعد تشوق
السامع ليكون بلوغه اليه بعد شوق وطلب وانتظار كما
هو شان العظماء في البلوغ اليهم وهذه هي النكتة المتفق عليها
وتخلف في الاضمار قبل الذكر في صورة التنازع فانه لمجرد الاختصار
والاحتراز عن التكرار لكنها لبست نكتة عند الفراء والكسائي
فلذا اكتفوا بذكرها وجعل التقدم لفظا ثم ملا لمتقدم رتبة مبالغة
للمص وان زيفه الرضي بان المعهود مقابلة لفظا بالتقدير لا شمولها له
وراى الرضي دخوله في التقدم المعنوي وهو متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل والمتصل غير المستقل للفظ تقسيمان الى المستقل
وغير المستقل احدهما المستقل في الدلالة وغير المستقل فيها و
ثانيها

وثانيها المستقل بمعنى ما يصح الابتداء به والوقف عليه فانتفاء احدهما بغير
غير مستقل والمراد في تقسيم الضمير هو هذا المعنى وقد استوفي في بحث التاكيد فلا
تطلب التكرار ولا تركن الى المغالطة بان غير المستقل كيف يكون قسما
من الكلم ولا يخفى ان جعل الضمير المنفصل مستقلا عند من يجعل الضمير في اياك
الجزء الاخير ويجعل ايا دعامة وفي انت يجعل ان دعامة يحتاج الى ار
تكاب مسامحة وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لا يعلم انك عرفتها بالتوصيفات
السابقة فان انت ضمير مرفوع وان لم يتركب مع الغير بل المرفوع
بمعنى ضمير لا يستقل في التركيب الا في موضع يطلب المرفوع وهكذا اخواه ولم
يعرفها لان النافع في معرفتها سماعها دون التعريف لكن التعريف
اولى ليعرف العدل المشترك في مقام الحكم على افرادها المعبر عنها بهاء لا ولان
متصل ومنفصل افرد الخبر مع كون المبتدا مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد
فالمبتدا معا ول بالمفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدا هو كل منهما كما يعرفه العرف ماول بيان
وان اشتبه على الهندي والثالث لم يقل والثاني كما قاله في بحث التاكيد
تنبيها على طريق ثان للبيان او ترجيحا للافتنان متصل ولم يقسم
المتصل الى الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور والمنفصل الى المرفوع والمنصوب
ليستغني عن تقسيم كل الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تنبيها
على ان كلا من الثلثة من الاقسام الاولية كالمتصل والمنفصل
فذلك اي باسم الاشارة للبعيد تنبيها على ان المحكوم عليه المضمر دون
المرفوع والمنصوب والمجرور بتاويل المذكور خمسة انواع لم تفصلها الثلاثة
بسام فطانتك فالاول وهو المرفوع المتصل ضربت وضربت الى ضربتما
المنتهيات في التعريف ضربن وضربن نشر على ترتيب اللف او غير

نزيه فتامل لم يقل نحو ضربت لان الضمائر المرفوعة المتصلة كلها
هذه المذكورات لاتفاوت في مادة من المواد فان المستترات
كلها او مستعمل لا لفظا له وما سواه لايخرج عن الالف والواو والنون
المفتوحة والياء المفتوحة والمكسورة والمضمومة وتماوتم وتن الا انه
فانه ضمير واحد وهو واحدة المخاطب في المضارع والامر وهي الياء الساكنة
المكسورة قبلها ولو لم تفرق بين الصيغة الماضي لتم بيانه والثاني وهو المرفوع
المنفصل انا وجاء هنا وآنَ بمد الهمزة وَنَا بالتلفظ بالالف المكتوبة
في السعة والضرورة في لغة تميم في الضرورة في لغة غيرهم في الاصل ايضا
كما يجيء ابدا في الوقف وكذا كتب وانَّ ساكن الى هنا يعني انحن للمتكلم
مع الغير من تثنية المؤنث والمذكر والمختلط وجماعتهما والمختلط
منهما وانت بفتح التاء للمخاطب المذكر والضمير عند البصريين ان واللحقات
به علامات الخطاب على صورة ضمائر الخطاب ونظيرها الحروف
الخطابية على هيئة الضمائر المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء
انه بتمامه ضمير وكذا البواقي من فروعه وقال بعضهم الضمائر ما لحق ان
وان عماد يستقل به الضمير ويستغنى عن كلمة يتصل بها وانت بكسر التاء
للمخاطبة وانتما للتثنين وانتم لجمع المذكر وانتن لجمع المؤنث وهو لمذكر
الغائب بفتح الواو وبسكنها قيس واسد وبشدها همدان
وهي كهو مطلقا وجاز اسكان هائهما مع واو العطف وفائه ولام
الابتداء وذكر في التسهيل ثم ايضا وشدد مع كاف الجر وفي التسهيل
ومع همزة الاستفهام ويجوز حذف الواو والياء للضرورة والثالث
وهو المنصوب المتصل ضربني واننى الى ضربهن وانهن يريد ضربنا

بفتح

بفتح ما قبل الضمير في الماضي على خلاف مرفوع هذا الضمير فان ما قبله
ساكن وهذا الضمير في غير الماضي منصوب او مجرور لا محالة ضربك
ضربكما ضربكم و زيابكسر الكاف فيها بعد الياء نحو بيديكما وبعد الكسرة نحو لم يخشى
كما لم يضربكم وكذا في كن ضربك بكسر الكاف ضربكن ضربه ضربها ضربهم ضربها
ضربهاها الذكر مضموم مع الاشباع اذا كان قبله متحرك بغير كسرة ويسمى
ذلك وصلا لانك تصل الى الهاء حرف مد ويسمى ترك الاشباع مع
التحريك اختلاسا ويجيء في لغة بني عقيل وكلاب الاختلاس
والاسكان ايضا فانه سمع عنهم ان الانسان لربه لكنود بالاختلاس
والسكون ايضا وان كان قبله ساكن غير الياء ففيه اختلاس الضمة
وان كان مكسورا او ياء فهو مكسور مع الوصل بعد الكسرة ومع الاختلاس
بعد الياء في لغة غير الحجاز وعندهم على الضم كغيره فيقولون لربه بامتاع
الضمة وعليه باختلاسها وان كان قبله ساكن حذف غير ما نحو نحله
او وقفا نحو فالغة جاز الاشباع نظرا الى حركة ما قبله في الحال والاختلاس
نظرا الى اصله والاسكان اجراء للوصل مجرى للوقف وورد القراءة
على الثلثة وحركة الهاء في التثنية والجمع كهي في الواحد على اختلافاتها
واما ميم الجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالاقيس فيه الكسر والاشهر
الضم وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل
والاقيس الكسر والوصل هذا كله في الوصل واما في الوقف ففي جميع
الضمائر الاسكان وبعد الضم وقبل الساكن فالاقيس والاشهر
فيه الضم وجاء على قلة الكسر لالتقاء الساكنين ومنعه ابو علي
وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل وجاء

الكسر مع الوصل ايضا اذا كان قبل الهاء كسرة او ياء ساكنة ومنعه ابو
علي وما عرفت من التفصيل في المتصل للمنصوب يشاركه فيه الضمير
الضمير المجرور فلا نعيده لك اذا وصل اليه النوبة فعليك بهذا المذكور
والرابع اياي الى ايا من يريد ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن
اياه اياها اياهم اياهن واختلف فيه فمذهب سيبويه ان الضمير ايا
والملحق به حروف على هذه الضمائر المنصوبة الحقت قرائن على
المراد لان ايا مشترك بين المعاني المتعددة ولا يخفى ان وضع اللفظ
الواحد لمعان كثيرة بعيد والاظهر وضع لفظ على حدة لكل معنى
فالاظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر الا انه زيفه في نظر هم
عدم النظير بين الالفاظ من الاسماء يختلف اخرها كافا وهاء وياء و
ظاهر ان مزيف الاشتراك اقوى ومذهب الخليل والاخفش ان
ها ان ما يتصل به اسماء اضيف اليه ايا لقولهم اياه وايا الشواب
وهو في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال الزجاج والسيرافي
الضمير هو اللواحق وايا اسم ظاهر مضاف كان اياك بمعنى نفسك
فعندهما ليس ضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور
لا يكون الا متصلا وقال بعض الكوفيين ايا عماد الضمير كان في انت
وارتضى الرضي هذا الاعتبار وقد يبدل همزة ايا هاء وقد يفتح
الهمزة والهاء وفي النسهيل اياك واياك بالتخفيف كسر ا
وفتحا وهياك بالفتح تحقيقا والحاسر علامي وبي الى الاعلام هن
ولهن لا يفرق الضمير المجرور المتصل من المنصوب المتصل الا بتعين
ما اتصل به فان تعين كونه جارا فالضمير مجرور كونه ناصبا فمنصوب

وان الشبه

: وان الشبه فشبه ولذا اختلف في ضمير الفاء به هل هو مجرور مضاف اليه
او منصوب مفعول به قالوا المعاني المقتضية لوضع الضمائر ستون
وتقتضي ضميرا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب
فهذه ثمانية عشر بضربها في الاقسام الخمسة للضمير يصير تسعين الا انه
اسقط اشتراك كل مثنى بين المذكر والمؤنث واشتراك المتكلم
مع الغير بين المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث ثلثين ضميرا
وبقي ستون هذا ونحن نقول المعاني مائة وعشرون لان المعنى الذي
يقتضي التثنية ثلثة الاثنان في المذكر والمؤنث والمختلط والمعنى
الذي يقتضي الجمع كذلك فصار كل من الغائب والمخاطب والمتكلم
ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضربها في الاقسام الخمسة
للضمير مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية بين اثنين و
الاكتفاء بالمجاز في المختلط واشتراك واحد المتكلم بين اثنين واشتراك
المتكلم مع الغير بين السنة التثنين ضميرا وبقي ستون هذا هو التحقيق الذي
افاضه التوفيق جعلته تحفة لكل رفيق هذا اخر ما ذكرنا في الضمائر
ونسأل الله متضرعا معرفة ما في الضمائر والتوفيق لكشف اسرار
فالمرفوع المتصل خاصة حال من ضمير يستتر في القاموس الخاصة بعض
العامة هذا وكان التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وما في الهندي
ان التاء اما للمبالغة او هو مصدر كالعافية يحتاج الى تصحيح النقل
والتقييد بالمتصل لان المرفوع المنفصل يستتر ما في الرضي ان المرفوع
لكونه كالجزء من الفعل يحذف كما يرخم المنادى لان فيما ابقى دليلا
على ما القى وتبعه الشارحون ليس على ما ينبغي لانه مبني على عدم الفرق

بين المحذوف والمستتر وقد عرفته في الماضي للغائب خال من الماضي
لانه المفعول به بواسطة حرف الجر او من فاعل يستتر وهو اوضح ومن
جعل صفة الماضي فلم يعرف انه منكر والغائبة ولا حاجة الى قيد ذكره بعض
الشارحين وهو اذا لم يسند الى الظاهر لان المقام مقام بيان انه اذا
كان ضمير متصل يستتر في اي مقام يكون الفاعل ضميرا وبين المقامين
بون بعيد ولم ينبه ذلك الشارح فقيد كل ما يجوز ان يكون فاعله
اسما ظاهرا بهذا القيد ولا يستتر في غيرها من الماضي لا اختيارا
ولا اضطرارا وليس قوله فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الا
طباء الأساة من استتار الضمير بل من حذف الواو واكتفاء بالضمة
وخصه الرضي بالضرورة واطلقه التسهيل وحذف الواو واكتفاء بالضمة
لا لالتقاء الساكنين كثير وفي المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
واحدا او مع الغير والمخاطب دون المخاطبة والغائب والغائبة
وفي الصفة مطلقا وفاعل المضارع للمخاطب والمتكلم من هذه الا
مور لا يكون الا مستترا وفاعل البواقي لا يكون الا ظاهرا او مستترا
الا اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا وليس الالف في التثنية
والواو في الجمع ضميرين لان الضمير لا يتغير بدخول العامل على عامله ومن
اوضح عدم تغير الضمير بان قال الا يرى ان واو يضربون ويا تضربين
لا يتغير ان لم يران الف تضربان الزيدان وواو يضربون الزيدون
لا يتغيران مع كونهما حرفين في هذه اللغة ولا يخفى انه فات المص
مواضع الاستتار اسم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه الاستتار
وبمعنى الماضي يجوز فيه الاستتار نحو زيد هيهات والظرف نحو زيد

في الدار

قوله ولا يسوغ المنفصل

في الدار ولم يثبت صيغة النسبة نحو زيد تميمي فان الفاعل مستتر
لانها داخلة في الصفة ولا يسوغ المنفصل لاجل شيء الا التعذر المتصل
ولو باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون اعتبار فيجعل بالا
عتبار ويوهم ذلك انه ينفصل الضمير من غير تعذر فيجب ان يثبت
ايضا الضمير بعد خبر كان فانه يتصل لكونه معمول كان نحو كنته فانه يتصل
لكونه معمول وينفصل لانه معمول العامل المعنوي في الاصل فيتعذر
بهذا الاعتبار نحو كنت اياه لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر
لا تقول لو كان وضع الضمير للاختصار لما جاز ما ضربت الا اياه مقام
ما ضربت الا زيدا لان زيدا اخصر من الضمير المنفصل لان ضمير المنفصل
اخصر من المرجع كثيرا فانك تنقل اياهم مكان الوف ذكرت فلما وضع
الضمير للاختصار وصار طريقا مألوفا لا يترك فيما اذا كان الظاهر
اخصر وذلك التعذر بالتقدم على عامله لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء
الاخير من الكلمة فلو قدم كان كتقدم الجزء الاخير من الكلمة على ما عداه
من الاجزاء او بالفصل لغرض سوى جعل الضمير منفصلا وقد
ضبطه الرضي فقال منها ان يكون الضمير تابعا نحو اسكن انت
فانه فصل بين انت والفعل بتبعيته حكما لغرض التاكيد اذ التاكيد
لا يتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة او حكما ومنه
انما ادافع انا فان انا منفصل عن ادافع لانه في معنى ما ادافع
الا انا وفي التسهيل يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما لكن في شرح
المفتاح ان الانفصال بعد انما غير واجب الا اذا استلزم الاتصال
الالتباس ونحو جاء اخوك ولقيت زيدا اياه بجعل اياه بدلا عن زيد

ونحو ما زيد جائى ولا انت ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك
وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالى اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الا
اياك ويا رفيقا اذ لا يقاس عليه ومنها ان يلى اما في نحو جاءني اما انت
او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض افادة الشك من اول الامر
ومنها ان يكون الثاني من مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصاله
الالتباس بالمفعول الاول نحو الذي علمت زيدا اياه ابوك والذى
اعطيت زيدا اياه عمرو واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت
اولى والانفصال في باب علمت فان قلت فالانفصال ههنا
ليس للتعذر قلت مع رعاية تقديم ما هو الاولى من تقديم المفعول
الاول يتعذر الاتصال وينبغى ان لا ينحصر الفصل بغرض في ما ضبطه لان
تقديم ما هو اهم على الضمير لداع ايا كان الداعى تحقق الفصل لغرض
وذكر في التسهيل ان من الفصل لغرض الفصل بدخول اللام بين
الفارقة بين المكسورة المخففة وان النافية على الضمير نحو قوله ان
وجدت الصديق حقا لاياك فمرنى فلن ازال مطيعا • ومنه الفصل
بالواو بمعنى المصاحبة ولا يخفى انه كما لا بد للفصل من غرض لا بد للمحذوف منه
وكذا لا بد للتقديم منه فلا وجه للتخصيص ويمكن دفع وجه التخصيص
باعتبار التقديم والدفع عن الحذف نحو ضرب زيد بالاحالة على المقايسة
مقاساة بتكلف وفي الرضى انما قال او الفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب زيد
اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض
فيه قلت لو كان الغرض تقديم ما الاصل فيه التقديم لكان الفصل لغرض
او بالحذف قالوا اى بحذف عامله لانه اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل به

الضمير

ان يتصل بيان

الضمير لا نقول وكذا اذا حذف الضمير لا يمكن ان يتصل بالفصل لانه كما لا يمكن
اتصال الشئ بمحذوف بشئ قلت عدم اتصال المحذوف بالفصل لا يوجب
كونه ضميرا منفصلا بل لا يمكن لان التلفظ بالضمير يوجب ذكر امر يتصل به لعدم
استقلاله في التلفظ فاذا لم يوجد ما يتصل به يصير منفصلا واما تقدير
المنفصل لا يوجب اتصاله بحذف الضمير المتصل كحذف آخر الكلمة او يكون
(انفصال المحذوف)
العامل معنويا الظاهر ان يكون جارا ومجرورا ويحتمل ان يكون منصوبا فتا مل
وهذا انما يصح على مذهب البصريين الجاعلين العامل في المبتدا والخبر معنويا واما
من جعل العامل في المبتدا الخبر والعامل في الخبر المبتدا فالواجب ان يقول
او يكون العامل مبتدا او خبرا او حرفا والضمير مرفوع جملة حالية صاحبها
العامل لا يقال ينبغى ان يقول والضمير غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض
بضمير انه فانه مرفوع محلا كما انه منصوب محلا لانا نقول هو ضمير منصوب
اصطلاحا لا مرفوع وان كان مرفوع المحل وهذه مغالطة نشات
من اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع متعلق بحرفا او بكل من المعنوى
والحرف والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة الى الثانى مقيدة يحترز
عن الضمير المنصوب فانه يتصل مع كون العامل حرفا نحو انه فان قلت
اذا كان الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون متصلا ايضا فلا يصح التقييد
بكون الضمير مرفوعا قلت الكلام في تعيين مواقع انفصال الضمير المرفوع
والمنصوب وقد علم ان الضمير المجرور لا يكون منفصلا ولو قال او بكونه
مرفوعا لمعنوى او حرف او مسندا اليه لكان اخصر او بكونه اى الضمير
مسندا اليه صفة جرت على غير من اى الظاهر ما هى اى تلك الصفة
له بان يكون صفة نحوية له او صلة او حالا عنه او خبرا والمراد بالصفة

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو زيد
عمرو تميمة هو فاقتصار الرضي على الثلثة الاول غير معقول عليه واخرج
بقوله صفة ما اسند اليه فعل جرى على غير من هو له فانه لا ينفصل فيه
الضمير وان كان مقام الالتباس على ما في الرضي لكن في الهندي انه يتعين
الانفصال في مقام اللبس فينتقض به قصر مواضع التعذر فيما ذكره
وينتقض ايضا بنحو اقائم انت وجاء زيد والجبني ضرب هو واعجبني
الضرب هو وعندك هو ولو قال او بكونه مسندا اليه صفة لم تجر على
من له لكان اشمل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما الاوضح ولعدمهما
مرفوعا فلو كان واحد منهما مرفوعا لم يكن لك الخيار نحو اكرمتك
فان كان احدهما اعرف وقدمته الاخصر فان كان الاول اعرف فلك
الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربيك ولا يجب الاتصال خلافا لسيبويه
وفي الرضي ان الانفصال في باب خلت اولى والاتصال في باب
اعطيت وان الاتصال بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب
والا بان لا يكون احدهما اعرف او اخر الاعرف فهو منفصل
خلافا لمن حكى عنهم سيبويه جواز الاتصال مع تاخير الاعرف وانه قال
هذا امر قاسوه ولم يتكلم به العرب وخلافا لسيبويه فانه جوز الاتصال
في صورة مساواة الضميرين اذا كان غائبين فقال هو عربي لكنه
مكثور وقاس المبرد غير الغائبين عليهما ومنعه سيبويه نحو اعطيته
اياك او اياه والمختار في خبر كان الانفصال اختار باب كان على الا
فعال الناقصة ليتناول صرنا كونه ونظائره قيل انما اختير فيه
الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ وفي الحال شبيه بالمفعول فخير

الوجهان عملا بالجهتين اقول ورجح جهة كونه خبر المبتدأ لانه كان خبر
المبتدأ حقيقة وليس بمفعول حقيقة ولم يختر انفصال مفعول علمت
عنه مع انه مبتدأ في الاصل او خبر لانه مفعول حقيقة في الحال فرجحت جهة
الاتصال بكونها حقيقة في الحال والاكثر لولا انت لم يقل لولاك ليكون
قوله الى آخره شاملا لجميع ما قصده شمولا واضحا ايثارا لذكر ما شاع
من بين الالفاظ المقصودة وكذا في قوله وعسيت الى آخره بالخطاب
او ليطابق ذكر ما ذكر معه ولم يبال الخفاء شمول الحكم ضميري التكلم
اللذين كانا مبتدأ النصريف الى الان ح لان وضوح عدم المخالفة
وبعدها وظهور عدم وجوب الابتداء بشيء من الضمائر المشاركة في
الحكم ازال الخفاء وليس لك ان تجعل عسيت متكلما لانه يبعده لولا
انت وعساك كل البعد وجاء لولاك وعساك الى آخرهما اتفق
اختلف توجيههم لهما فمنهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من
قبله فهو احق بالتاويل فقال هما ضميران مستعاران الاول مجرور
استعير للمرفوع على عكس بك انت والثاني منصوب على عكس ضربتك
انت هذا ولك ان تجعل كليهما على عكس ضربتك انت و
منهم من اول لولا بجعله حرف جر كما في بحسبك زيد وعسى منزلا
منزلة ليس لئلا يلزم التاويل في الفاظ كثيرة وزيف الاول بانه لا بد للولا
ح من متعلق وهو مفقود وزيف الثاني بان لا يدخل ليس فلو كان
عسى منزلا منزلته لما قبل عساك ان تخرج كما لا يقال ليست زيدا
ان تخرج ويمكن دفع الاول بان جعل لولا حرف جر معناه انه منزل
منزلته لانه في الحال واقع موقع لام التعليل فان لولا انت لهلكت

في معنى لم اعلمك لك فخذه فانه في كمال الدقة ودفع الثاني بان
في عساك ان يخرج امر بقي معه من اصله ولما كان قد يجيء خبر لعل مع ان
تشبيها بعسى لم يبعد ان يجيء مع لفظ عسى وان نزل منزلة لعل
ونون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او الغرض منه الوقاية
قالوا الحق بها الحق لوقايته عن كسرة هي اخت الجر فورد عليهم
تضربين حيث لم يحفظ عن الكسرة واجيب بان كسره ليس
اخت الجر لكونها في الوسط حكما لان الفاعل الذي هو ضمير متصل
كالجزء واورد قل ادعوا ونظايره واجيب بانه عرض كعروضه
لكونه بعوض لكلمة مستقلة بخلاف تضربين فان الياء لعدم
استقلالها كاللازم وفيه ان العروض يؤكد وجوب الاحتياط
لانه يتقوى اخوتها للجر الذي يخص الفعل واورد دعاني حيث لا كسرة حتى
يصار عنها بالنون فقبل النون فيه لها للمي فقطه على الطرد ولو قالوا
النون لوقايته كسرة هي مالوفة الياء وبغضها الخفت
مونتهم مع الياء الاولى مع ياء المتكلم لانه يتبادر من اطلاقها ياء المتكلم
الضمير فيشمل ياء المخاطبة لازمة لك بقرينة وانت مع النون
الخ فافهم في الماضي وقد يقال عساي تشبيها بلعل وليس حلا
عنى وقيل على ليتي والمضارع عريا الشهير رغبة العرى على فعيل
من العرى كفعل ولم نجد فيما راينا من كتب اللغة وانما وجدنا العا
والعريان ولك ان تجعله مصدرا في موضع الصفة عن الا نون
الاعراب اي نون التثنية وجمع المذكر ولا يرد لا يضربني بالنون
المشددة فان امثاله مؤكدة بالحقيقة وجاء التشديد من قبل

الحاق

الحاق نون الوقاية وانت مع النون الظرف حال من ضمير مخير
اي مع نون الاعراب مخير بين الاتيان بنون الوقاية وحذفها
فتقول يضربانني بالتشديد ويضربانني بالتخفيف ويضربانني وقرئ
اتحاجوني بالثلثة واختار مذهب الجزولي من ان المتروك
في يضربانني نون الوقاية لان الثقل جاء منه فهو احق بالحذف
ونحن نقول لما تقرر في العقول ان الدفع اسهل من الرفع واما عند سيبويه
فالمثبت نون الوقاية لان المعرض للحذف هو نون الاعراب ويرده
ان المتروك في ليتي ولعلي ولدني ونظايرها نون الوقاية فهو
مع الياء احق بالترك لكثرة الشواهد ولدن وان واخواتها
سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالهما ولك ان تجعلهما في حكم
المثنى وله غير نظير في هذا الكتاب مخير بين الاتيان بها
حفظا للهيئات اللازمة لاواخر هذه الكلمات وتركها تحرزا
عن الثقل اللازم للاتيان بها قال الرضي اثبات النون
في لدن لازم في غير الضرورة عند سيبويه والزجاج راجح عند
غيرهما سوى الجزولي فانه قال انت مخير فلا وجه له ان
يجمع مع الماضي او ليت وفي التسهيل ان الحذف مع لدن
واخوات ليت جائز ومع لعل اعرف ويختار مع ليت قال
الرضي المشهور اختصاص الحذف بالحروف بالضرورة قاله سيبويه
وغيره ومن وعن وقط وقد كذا قال الجزولي وخص سيبويه الحذف
بالضرورة كذا في الرضي والتسهيل وافق المص وعكسها لعل
لمزيد الثقل باثباتها فيها فلم يحافظ على صحة اخرها ورجح

ضمير الفصل

نرك المحافظة وقد جاءت مع اسم الفاعل نحو وليس حاملني الا ابن
حمال م نحو وليس الموافيني ليرتد خائبا فان له اضعاف ما كان املا
ويحتمل كونها تنوينا وجاءت في الحديث مع اسم التفضيل نحو غير
الدجال اخوفني عليكم اي اخوف مخوفات وقد يحذف مع نون جمع المؤنث
وقيل المحذوف نون جمع المؤنث نحو بنو الغاليات اذا فلينني ويتوسط
يحتمل الزماني والمكاني وخصه بالمكاني قوله بين المبتدا والخبر لكن
الاعذب ويدخل وقد نبه بقوله قبل العوامل وبعدها على ان المراد بالمبتدا
والخبر الحقيقيان والمجازيان لان مدخول النواسخ يسميان مبتدأ
وخبرا باعتبار ما كان والمص ممن جوز اداة المعنى الحقيقي والمجازي
معا بجهتين مختلفتين ومن لم يجوز ايضا لا يرد هذا التركيب لا رادته
بالمبتدا مثلا مجازيا يشمل افراد الحقيقي وغيرها وليسميه عموم
المجاز صيغة مرفوع منفصل ظاهره انه اختار مذهب الخليل انه
حرف على صورة الضمير اذ لا يقال للضمير انه على هيئة الضمير ويحتمل انه لا
يتعين كونه ضميرا او حرفا والمتيقن انه على هيئة الضمير او اراد عبارة
يجتمع فيه مذهب الخليل وبعض العرب فتامل مطابقا للمبتدأ
دون الخبر فيقال الزيدان هما الحسن غلامهما ولا يقال هو الحسن
غلامهما وينبغي ان يعتبر المطابقة لان المتبادر منه المطابقة في التوحيد
والافراد والتذكير واضدادها والمقصود هنا المطابقة في التكلم
والخطاب والغيبة ايضا ولا ينتقض بقوله وكائن بالاباطح
من صديق راني لو اصبت هو المصابا لانه مؤول براى مصابا مى
وسمي فصلا لم يذكر تسمية عمادا لانه كناية على مذهب البصريين

ولا يطلقها ع

فلو قال

فلو قال عمادا لا وهم انه كذلك عند البصريين ليفصل بين كونه نعتا
وخبرا خص هذا الحكم بالبيان ووجهه مع انه ليس من دابه ليفيد ان
المختار عنده في وجه التسمية هذا الوجه الذي ذكره المتاخرون
الذي ذكر سيبويه والخليل انه يسمى فصلا لفصله المبتدا عن الخبر
اخراج الخبر ان لا يكون تتمة له وقال الرضي مآل الوجهين واحد الا ان
تعبيرهما احسن وفيه بحث لان تسمية الخليل يوجد فيما اذا كانا محلا
لغير الاعراب وفيما اذا كان المبتدا ضميرا لان تتمة الشيء لا يلزم ان
ان تقابل بل يشمل المنصوب بالمدح والترحم والبدل بخلاف هذا نعتا به
الوجه وكانه رجح المص هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة
او افعل من كذا لتنزيل افعل من منزلة المعرفة ووجههما يعم كل اسم
ونحن لم نرد انه بيان وجه التسمية بل انه مشعر اذ قوله ليفصل علة للتو
سط لا لقوله يسمى لان اللام لام الغرض ولا يحتمل ان يكون غرض التسمية
ووجه الفصل انه لا يدخل بين النعت والمنعوت على ما قيل وانه لا يفارق
التاكيد ومن مجازه النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نقل وشرطه
ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا هذا ما قضى به تبع سيبويه وبعضهم
زاد عليه الفعل المضارع نحو ومكر اولئك هو يبور وجعله فصلا دون ما في قوله
انه هو امات واحيى تحكم وقيل يدخل بين المبتدا والمعرفة وما يمتنع
دخول اللام عليه وان كان نكرة وقيل يجيء قبل المضاف المعرفة نحو اني
انا اخوك وقيل يجيء قبل العلم ايضا نحو اني انا زيد وقيل يجيء بين نكرتين
لا يصح دخول اللام عليهما نحو ما رايت احدا هو خير منك واجاز
الجزولي وقوعه بين نكرتين هي اسما تفضيل نحو خير منك هو خير مني

وقال الرضي كل منه دعاوي والمنقول ما ذكره سيبويه نحو كان زيد هو افضل
من عمرو وقيل لم يمثل بما هو بين المبتدا والخبر الموقعة لانه لاصالته وكثرته
استغني عن التمثيل ونحن نقول غرضه من التمثيل توضيح الفصل وتوضيح
الفرق بين هذا المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الغرض مترتب
على مثال يخالف ما بعد الفصل ما قبله اعرابا ولا موضع له عند الخليل لانه حرف
ثم قال الضمير على نحو وقوع الخطاب في بعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره
بنصب خبره فيكون عطفا على ثاني مفعولي يجعل وما بعده على اولهما
وفرق بين قولنا جعله العرب مبتدا وبين قولنا جعله النحوي مبتدا فمعنى
الاول انه يستعمله بحيث يكون من افراد المبتدا ومعنى الثاني انه يصفه بكونه
مبتدا ومن لم يفرق بينهما قال معناه ان العرب يستعمله بحيث يحكم النحوي بكونه
مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر فان قلت اذا جعله العرب
كذلك لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله ليكون فصلا بين كون
ما بعده خبرا لما قبله وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو القائم وزيد
زيد هو قائم قلت المقصود بالخبرية في زيد هو قائم هو الجملة وفي زيد هو القائم
الا انه صار الخبر بحسب الصورة هو القائم ونظيره يا زيد الرجل فانه فرق بينه وبين
يا زيد العاقل وتفحص وكن على بصيرة فان امثاله في كتابنا هذا اليس
لذي فطنة يسيرة وقد وقع بعض القراءات بهذه اللغة فقرئ ان
ترن انا اقل برفع اقل ولكن كانوا هم الظالمون وجاء في الحديث
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه
واقل تلك تاويلات يستغني الفطن باشارة عن تفصيلات
وتقدم المرجع كائنا قبل الجملة الخبرية ضمير غائب باضافة الضمير الى

الغائب

الغائب يسمى ضمير الشان عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين
ولو اكتفى بالضمير لتغيره قوله يفسر بالجملة لان المفسر من بين الضمائر
هو ضمير الغائب لا غير ولا يبعد ان يقال اشار بذكر غائب الى وجوب
افراده الا انه يوهم وجوب تذكيره وليس كذلك لاختيار تانيثه
اذا وليه مؤنث او مذكر شبه بمؤنث نحو انها قمر جاريتك او فعل فيه
علامة تانيث نحو انها تخرج هند او ضربت على ما في التسهيل واذا
كان في الجملة مؤنث هي عمدة لم ينتصب نحو هي هند قائمة بخلاف
هي كان القران معجزة وانها ان المعجزة القران على ما في الرضي يفسر بالجملة
تكون بعده بلا فصل كما هو المتبادر وتكون مذكورة بجزئيها فلا خفا
للكوفيين في جواز حذف احد جزئيها وفي جواز حذف احد جزئيها
وفي جواز تفسيرها بمؤول بالجملة فيجوزون ظننته قائما زيد على ان
ان يكون ضمير ظننته للشان وقائما زيد مفعولا ثانيا مفسرا له
وانما وضع الظاهر موضع المضمر ليتاتى وصفه بقوله بعده تاكيدا
لوجوب تقديمه على الجملة وعدم جواز الفصل لا يؤكد ولا يبدل فيه
والجملة تكون اسمية ان كان الضمير مبتدا او اذا دخله النواسخ تكون
اسمية وفعلية نحو انها لا تعمى الابصار ويكون منفصلا ومتصلا مستترا
وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد
قائم وما هو زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف يوهم ان حذفه مرفوعا
غير ضعيف وليس كذلك بل غير جائز اصلا قال الرضي ويمتنع حذفه
الا منصوبا فانه يجوز على ضعف الا مع ان اذا خففت فانه لازم اي يلزم
حذفه مع ان المخففة المفتوحة ولا يستفاد منه ان يلزم المخففة المفتوحة



اسماء الاشارات

لايكون الا ضمير الشان لزوم حذفه مع المفتوحة لا يستلزم ان لا يكون
اسمها غير ضمير الشان المحذوف والمقصود ذلك ومثال الحذف الضعيف
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء فانه في تقدير انه من
يدخل لان النواسخ لا تدخل الاسماء الشرطية كذا قالوا ولا يخفى ان
القول بحذف ضمير الشان على ضعف ليس باهون من القول بدخول الناسخ
على الكلم الشرطي على ضعف اسماء الاشارة هو بحسب مفهومه اسماء
موضوعة للاشارة وليس كذلك اصطلاحا فاحتيج الى تعريفه بما يبين
انه في الاصطلاح يراد به ما هو اسم المشار اليه فقال ما وضع لمشار اليه
والمتبادر منه الاشارة الحسية والمعارف كلها وان كانت موضوعة
للمشار اليه الا ان ما عداها موضوع للمشار اليه بالاشارة العقلية
فخرج عن التعريف بما يتبادر منه المشار اليه والاعتماد في معرفتها على
تعدادها دون المعرفة التعريف لان معرفة خصوص الموضوعات
لا يمكن بالتعريف وهي ذا للمذكر المقصود تعدادها وقوله للمذكر
للمذكر معترضة اي هو للمذكر والمراد اختصاصه بالمذكر والتقرير كائن
للمذكر وليس المعنى موضوع للمذكر لانه ليس مجرد المذكر موضوعا له بل
المذكر القريب وهكذا نظائره ربما يتبادر موضوع للمذكر والمتبادر
القريب من مذهب غيره ولذا اسنده الى الغير فقال ويقال [illegible]
ذا للقريب الخ ولمثناه عطف على قوله للمذكر ولذا قدم ليكون
اقرب الى المعطوف عليه ذان عطف على ذا عطف معمولي عاملين
غير مختلفين على معمولين له فان العامل في المعطوف عليه الابتداء
في مبتدائه وفي المعطوف الابتداء في مبتدائه والمراد ضبط اسماء الاشارة

العامة

العامة بقرينة واما ثمة اي فلا يرد انه خرج من عده ثم وهنا وهنا واصل
ذا في الاصح ذيّ كغرس بيائين فحذف لامه واعل عينه وقيل كعلس فحذف
عينه كما حذف عين سه ورجح الاول بكثرة حذف اللام وقيل الالف زائدة
والاسم يحذف في المثنى بل يرده الى اصله وقيل لم يرده فرقا بينه وبين المتمكن
من نحو فتيان وذان مختص بمحل الرفع وذين مختص بمحل النصب
والجر ولهذا قيل التثنية معربة واعتذر عن اعرابه مع قيام علة البناء
بان المثنى لم يفرق فيه بين العامل وغيره بخلاف الجمع فلم يفرقوا بين
تثنية المبني والمعرب في الاعراب واجري الكل مجرى واحدا كما هو شانه
وقيل لا وجه للاعراب مع قيام علة البناء فللمثنى صيغتان موضوعتان
والالف والياء من مقتضيات الوضع دون التركيب كاختلاف
صيغ المضمر في المرفوع والمنصوب والمجرور وعليه الاكثرون واختاروه
وان كان تكلفا لان فيه ترجيح جانب المعنى على اللفظ وللمؤنث
عشرة الفاظ ذكر المص تسعة منها وهي تا قلب ذال ذا تاء فرقا بين
المذكر والمؤنث اذ العادة هي الفرق بينهما بالتاء فلذا جعل فيما بين
العشرة اصلا لانه لا خروج فيه عن العادة وذي تقلب الف ذا ياء فرقا
بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة تانيث في تضربين و
في مبالغة في الفرق وته وذه بسكون الهاء في الوقف وفي الوصل
ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وبكسرها من غير وصل الياء
وكانه اراد بكتابتهما كلتا اللغتين واكتفى بالاعجام وتهي وذهي
باشباع كسرة الهاء والياء الحاصل بالاشباع لا يكتب كالواو
الحاصل به فيكتب ضربه وبه وكانه خص اسم الاشارة بكتابتها

تعليلا لاشتراك كتابة ته وذه والعاشر ذات وكانه لم يذكرها لقلتها
ولثناه تان وتين لم يثن من الفاظه الا تا وجمعها اولا مدا وقصرا
فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فيلتبس الى حرف جر فيكتب واوا
بعد الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليه وقد تنون الهمزة افادة
للبعد بايراد علامة التنكير الموجب للابهام المناسب للبعد وقد يشبع
ضمة همزة اولاء وقد يقلب همزته بالهاء وقد يبنى على الضم واما هؤلاء
على وزن فعلاء فليس بلغة اخرى بل هو مخفف هؤلاء بحذف الفها و
قلبت همزة اولاء واوا واسكان الواو ونقل الضمة عليها ويلحقها
حرف التنبيه بيرديه هاء لاشتهار اختصاص اتا والا بالجمع ولا يستعمل
الالحاق لعروض الرياء للكلمة لا للاتصال بالاخر ولم يحترز عن الالتباس
لاشتهار هذا فلا يتوهم ذاها فان قلت نحن نجعل تلحق على صيغة
المونث ونعتبر فيها ضمير الاسماء الاشارة ونجعل ها اسما لحرف التنبيه لا ضميرا
لاسماء الاشارة وحرف التنبيه منصوبا ببيان الرها فنستغني عن
الاعتذارين قلت فليمنعك عنه اتصال كلمة ها بيلحق في الكتابة
لا فلوها عن الهمزة لانه ذكر السيد المحقق في حواشي الكشاف ان اصال
ها اذا اريد بها تنبيها قد يزاد في اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسما و
قد لا تزاد واكثر ما يلحق في المشار اليه القريب وقد يلحق للمتوسط ولا
يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف دون اللام ويفصل بينها وبين اسم الاشارة
بانا واخواته كثيرا نحو ها انتم اولاء ها انتم هؤلاء جادلتم فها دخل
على اولاء وها الثانية اعادة للاولى فانها ربما تعاد بعد الفصل تاكيدا
ويتصل بها حرف الخطاب وهو ك كما كم كن كما كن والدليل على

الثانية بيان

حرفيه

حرفيه عدم وقوع الظاهر موقعها مع عدم دليل الاسمية ولذا حكم
باسمية المستتر في افعل مع عدم وقوع الظاهر موقعه ويتصل من
اسماء الافعال بحيهل والنجا بمعنى الامر بالاسراع ومن غيرها ببص
وابصر امرا من الابصار وانظر امرا من النظر وكلا وليس ونعم وفعل
مدح وبئس وحب وارأيت بمعنى اخبرني وها وهي اي حرف
الخطاب خمسة مضروبة في خمسة هي كلمات اسم الاشارة انث
الضمير الراجع الى حرف الخطاب وهو العدد المحمول عليها لانها كلمات وما قيل
انه لتانيث الحرف ففيه ان المونث حرف الهجاء صرح به الصحاح ويؤيد
ما ذكرنا قوله في خمسة مع انها عبارة عن اسماء الاشارة وكون حرف الخطاب
خمسة بين انما الكلام في كون اسم الاشارة خمسة فيقبل هي خمسة انواع
لا خمسة كلمات لظهور انها اكثر من ذلك وفيه ان مدار كون الانواع
خمسة اما المعنى فهي ستة واما اللفظ فهو اكثر فالصواب ان الالفاظ المتعلقة
منها مع تلك الخمس خمس لا محالة اذ لا تستعمل المونث مثلا الا واحدا مع تلك
الخمسة ولا يستعمل اكثر منه فهي خمسة وعشرين لفظا الا ان بعض الالفاظ
ولما يتبدل ولا يتغير فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن و
ذانك الى ذاكن وكذا البواقي وفي الصحاح ولا تقل ذيك فانه خطاء
وانما يقال تيك ولم يعتد بقوله فقال الزمخشري بعده وذيك وكذا المالكي
ولما كان في اسماء الاشارة المعدودة تفصيل فانه وعرفه بمساعدة التتبع
اراد تفصيله مع الاشارة الى تلك المساعدة قال وتعال اي يقول العرب
ذا حال كونه للقريب وقال الرضي اشار الى تردده في هذا الفرق وانه
لا يتخذه مذهبا فاسنده الى الغير ولا يخفى ان الشايع في الاسناد

قيل ويقال شايع فى ما قلنا وذلك للبعيد قدمه على قوله وذاك للمتوسط
لان المتوسط حاله يتحقق بالاضافة الى القرب والبعد هذه نكتة عامة
لتقديم البعيد على المتوسط وله هنا نكتة مختصة وهى ان كون هذه للمتوسط مختلف
فيه والمتفق هو القريب والبعيد فجمعهما لاتفاقهما فى ذلك وتقديما للمتفق
عليه على المختلف فيه وذلك لانه قال الرضى لا ارى بينهم اختلافا فى اختصاص
بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد الا ان بعضهم نفى الواسطة وبعضهم
اثبت المتوسطة وهكذا الحال فى حروف النداء هذا فنقول قوله وذلك انا نقول
قوله ويقال اشارة الى التردد فى هذا المذهب ليترجح نفى الواسطة
عنده يؤيده انه يتعرض فى حروف النداء الا للقريب والبعيد وتلك
الحق اللام بكلمة تى فحذف اليا لالتقاء الساكنين وانما خص بالذكر مع تلك
فى لغة ذلك وفى بقاء اللام على السكون وحذف اليا لثقل اليا مع
الكسرتين واما ذلك فدفع فيه التقاء الساكنين بتحريك اللام
بالكسر على ما هو الاصل لانتفاء الثقل ولم يتعرض لتلك بفتح التا مخفف
تالك لان دفع التقاء الساكنين بحذف الالف قليل ولك ان
تجعل تلك لهما بالاتجام وذانك وتانك مشددتين واولالك
ممدود اولى مقصور الكتب بالياء الا انه حذف همزة الممدودة ربما نقص
على ما فى التسهيل مثل ذلك واما مخففتين فمعلومتان من ذاك
وتلك واما تشديدهما فقيل الاصل ذانك جعل اللام نونا وادغم
وهذا خلاف الاصل من وجهين احدهما انه لا يدغم مع السكون
الثانى وقد عرفت ان اللام ساكنة تكسر لالتقاء الساكنين وثانيهما
ان الادغام يكون بجعل الاول كالثانى وهناك الامر بالعكس وقيل

اللام كانت قبل النون وهو خلاف الاصل من وجهين احدهما
دخول اللام فى الاخر وثانيهما الفصل بين نون التثنية والفه باللام
وقيل التشديد عوض من الف المفرد ولو كان عوضا عن اللام
لم يصح هذان وقد جاء وفيه انه ح ينبغى ان يكون ذانك للمتوسط
وقد يقال كذانك وقد يقال من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل
المشددة للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب
والبعيد والمتوسط وقد جاء تانيك وذانيك بابدال النون
تاء قال الرضى لا يتصل اللام فى صيغة الجمع الا بالمقصور مع ان الممدود
اشهر وهو يدل على ان اولالك مقصور وفيه ما مر انه لو كان كذلك
لكتب بالياء فالاوجه انه لا يتصل الا مع ترك الهمزة سواء اقيل
المقصور او الممدود المحذوف الهمزة واما ثمه فللمكان البعيد فلذا
لا يتصل به الكاف وهنا وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا
بمن او الى لا غير ويقال هناك للبعيد وهنا مشددة بالفتح
وهو الافصح والكسر كهنالك فللمكان خاصة واستعمال هنا
وهنالك للزمان على سبيل التجوز وكذلك هنا بالتشديد
الموصول
الموصول الموصول الاسمى بمعنى الموصول بغيره لانه لا يصير جزءا
الا مع غيره والموصول الحرفى بمعنى الموصول به غيره فان غيره
لا يصير جزءا الا به فان الجملة فى جئنى اذ ضربت لا يصير
مفعولا بدون ان وفى انه جئنى ان ضربت لا يصير ضربت
جزءا بدون ان ولم نقل ان الحرف المصدرى لا يصير جزءا بدون
ما دخل عليه حتى تكون تسميته الموصول كتسمية الموصول

الاسمي لانه وان كان حقا لا يوجب تخصيص الحرف المصدري
بالموصول من بين الحروف اذ ما من حرف يصير جزأ بدون ما يتصل
فاحفظ فانه دقيقة بديعة من ثمرات التوفيق والتعريف للمعنى
الاصطلاحي للموصول بالمعنى اللغوي للصلة كما صرح به المص
فلا دور كما لو اريد بهما اللغوي بان اذ لا جهل في الموصول اللغوي
الا باعتبار مبدأ الاشتقاق فاذا عرفت بالمبدأ كان تعريفا
للمجهول بنفسه وكما لو اريد بهما الاصطلاحيان فان الصلة
الاصطلاحية جملة مشتملة على عائد الى الموصول ولا طريق
الى معرفتها بدون تعقل الموصول وذكرها يغني عن ذكر العائد
وانما قلنا لا دور لان محصل التعريف ان الموصول اصطلاحا
اسما لا يتم جزأ الا بما يتصل به وعائد اليه قال المص بعد تصريحه
بان المراد بالصلة اللغوي وانما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا
على اصطلاحهم فتفهم منه الرضي ومن تبعه انه اراد به انه ذكر
الصلة الاصطلاحية فاعترضوا عليه بانه وقع فيما فر منه من
تعريف الشيء بما يتوقف عليه وتناقض حيث نفى كون
التعريف بالصلة الاصطلاحية والتزمه وهو بريء عما فهموا
لانه اراد انه عرف الموصول بما لا يتم جزأ الا بجملة جريا على اصطلا
على وضع الموصول بهذا المفهوم فجار بمصطلحهم بعينه لا بما لا
يساويه وان صح ثم قال فتفسير الصلة بعد بقولنا وصلته
جملة خبرية ليرتفع الاشكال فالي الرضي فقد اعترف بان
في نفس الحد اشكالا من دون التفسير ولا يرد لان المراد

بالاشكال

بالاشكال الاشكال في تعريف الصلة لانه لا يعرف بدون معرفة
الموصول مراده عرفت الصلة بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال
في تعريفه كما يفصح عنه قوله بعد ما لا يتم جزأ انبه بقوله جزء على
امتيازه عن الحرف فانه ما لا يتم دلالته وليس الموصول
ما لا يتم دلالة بل ما لا يتم جزء لان جزء الكلام انما يتم بافادة المراد
منه لا بمجرد الدلالة والموصول وان تم دلالته لكن المراد منه
في غاية الابهام لتعدد ما يصلح ان يراد به فهو كلفظ المشترك
فقد دخل في التعريف المشترك وخرج بقوله الا بصلة لكن
يدخل فيه بعض ضمير الشان فخرج بقوله وعائد وهذا تقرير يدفع
بفوائد قيود التعريف وما ذكر الى الآن ان قوله وعائد احتراز
عن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل ولا وجه لاقتصارهم على الاحتراز
عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة بل يحترز به عن كل لازم الاضافة
اذ المراد بالصلة اللغوية واذا اريد بالصلة اللغوية اندفع ما يتوهم
ان العبارة دلت على ان العائد خارج عن الصلة لا محالة مع انه
لا ريبة في دخوله في الذي قام بل التحقيق يحكم بدخوله في كل صلة
اذ الصلة مجموع الجملة المذكورة بعد الموصول فالصواب ما لا يتم
جزء الا بصلة مشتملة على عائد لان العائد داخل في الصلة الاصطلا حية
دون اللغوية وصلته جملة خبرية الاولى والصلة جملة خبرية لئلا
يتوهم ان الصلة اعم وانما خص الاضافة الا ان يقال الصلة في الا
صطلاح قدر مشترك بين صلة الحروف المصدرية وصلة الاسم
الموصول وصلة الحرف المصدري لا يلزم ان تكون خبرية عند الاكثر

وجاز امرتك ان قم بلا حاجة الى تقدير امرتك بان قلت لك قم
كما هو عند البعض هذا وعندى ان فى هذا المثال تغيرا ما فى معنى
القول فالبال يعزل عما فيه الطائفتان والعائد ضميره وفى
التسهيل وخلفه وذكر فى حواشيه مثالا له هو قوله ابو سعيد
الذى رويت عن الخدرى فان الخدرى اسم ظاهر وضع موضع
الضمير وجعل خلفه والظاهر الضمير غائب لان الاسماء الظاهرة
كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغائب الى المتكلم اذا كان
الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم نحو انا الذى قلت ذهابا
الى جانب المعنى والى المخاطب اذا كان خبرا عن المخاطب نحو انت
الذى قلت ومنه قول على رضى انا الذى سمتنى امى حيدره لكن
هذا اذا لم يكن الموصول او موصوفه مشبها به فانه يتعين الغيبة
نحو انا حاتم الذى وهب المائين وللمبالغة فى كونه مخالفا للقياس
قال المازنى لو لم يسمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا
اشتهار موررده لرددته واذا كان ضمير ان جاز المعاملة بكل منهما
على خلاف الاخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا واما اذا كان
الموصوف بالموصول او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب
فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا او فى الذى قلت اغناء عن
الاخبار بانا وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول يعنى اسم
فاعل مع متعلقاته من الفاعل والمفعول وغيره وكذا اسم المفعول فهذا
ليس بمستثنى من قوله وصلته جملة خبرية بل بيان لجملة خص بها
صلة الالف واللام خلافا للمازنى والاخفش فانهما انكرا الالف

واللام

اللام الداخلة على الصفة المشبهة

بيان المحلى

واللام الموصولة وجعلا الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول ايضا
حرف تعريف مثلا كاللام الداخلة فى الصفة المشبهة فانه حرف تعريف
اتفاقا وحجتهما اجراء الاعراب المقتضى لما دخل على المحلى باللام
على الصفة فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه
ولا يجرى على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل معه فلو لم
يكن اسم الموصول لم يعمل واجاب المازنى بانه معتمد على موصوف
محذوف ورد بانه لا يعتمد الا على موصوف محذوف فوق الدلالة عليه
والا لما يمكن الرد على الاخفش صحة ضارب زيد عمرا الا انه ايضا
معتمد على موصوف محذوف قال الرضى الخلاف فى اللام التى لم يكن
للعهد واما اذا كانت له كما فى جاءنى ضارب فاكرمت الضارب
فلا كلام فى حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول
لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجرى
فى الموصول ومن المسائل الغريبة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز
مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز مررت بالرجل القائم
ابواه لا الذين قعدا وفرق الرضى بينهما بفرق ظاهرى وهو ان الضمير
مستتر فى القاعدين بارز فى قعدا والموصول مختفٍ فى الاول ظاهر
فى الثانى وتوضيحه ان اختلاف الضمير والموصول والموصوف
والموصول الذى هو صفة غير ظاهر فى الاول ظاهر فى الثانى فلم
يستقبح الاول واستقبح الثانى ولا يخفى مرجعه الى اعتبار نحوى
والتحقيق ان الصفة للرجل فى القاعدين هو اللام وضميره
راجع الى ابواه فهو فى معنى لا الرجل القاعد ابواه بخلاف الذين

قعدا فان الصفة هو الذين ولا يصح ان يجرى على الرجل بوجه نعم قيل
لا الذى قعد ابارجاع البواه لم يبعد ليكون حال بمعنى لا الذى قعدا
ابواه واعلم انه قال الجمهور انه لاحظ للصلة فى الاعراب وزعم انه صفة
للموصول ومعرب باعرابه وليس بشئ لانه يلزم وصف المعرفة بالجملة
وجعل الجملة ذا محل من الاعراب مع انه لا يصح وضع المفرد موضعه وكانه
اوقعه فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول باعراب الموصول وعملهما
بالاعتماد عليه ومنهم الذى اجمع البصريون والكوفيون ان اللام
الاولى حرف تعريف زيدت حتى لا يكون وصف المعرفة به كوصف
المعرفة بالنكرة لانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوعها اوصافا
بلا صنعة ولا شئ من الاوصاف لا يكون معرفة بلا اداة تعريف
واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا الياء عند البصريين واللام زائدة
ايضا عند الكوفيين ليفصل بين لام التعريف والذال الساكنة اذ الموصول
هو الذال الساكنة فى الاصل ثم كسرت ثم اشبعت ولا يخفى ان ما ذكره
الكوفيون مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد فحقق بان يهجر
وقد يشدد ياؤه مكسورة ومضمومة ولاختلافها بالكسر والضم
حكم الجزولى بانه معرب كالتى وذلك وهم وقد يحذف ياؤه اكتفاء
بالكسرة وقد يحذف الكسرة ايضا والحذف غير خارج عن القياس
للاستطالة بالصلة لكن التشديد خارج عنه ولذا قال الاندلسى
لعل الوجوه الثلثة من ضرورة الشعر اذ التشديد وحذف
الياء واكتفاء بالكسرة ثم حذف الكسرة ايضا فلم يسمع تلك الوجوه
فى السعة لا يحكم بانها لغات فى الذى وقد جعل الكوفيون الذى حرفا مصدريا

فيقال

فيقال اعجبنى الذى ضربت بمعنى ضربك وموصوفه معرف او شبهه
مما يمتنع دخول حرف التعريف عليه نحو مررت بالذى منك والتى للمؤنث
كالذى للمذكر فى جميع ما سمعت وكان القياس كتابة المشدد
فيهما بلامين الا انه خرج الموصول عن القياس لتنزيل لاميه منزلة جزئى
كلمة ادغما للزوم لام التعريف ثم كتب اللذين بلامين للفرق بينه و
بين الجمع وحمل اللذان وتثنية التى عليه وكتب اللاؤن واللاتى
واللواتى واللائى واللاء واللائين اذ لو كتب اللائين بلام واحد
لالتبس بالذى فحمل عليه البواقى واللذان واللتان بالالف والياء
وقد يشدد نوناهما وهو خارج عن القياس وقد يحذف النون لطولها له
بالصلة وقد جاء فى غير الافصح التزام الالف فيهما والاولى كالعلى
واللاء واللاء واللائين مطلقا او نصبا وجرا واللاؤن رفعا
واللائى قليلا والذين مطلقا او نصبا وجرا واللذون رفعا لجمع
المذكر وفيه التسهيل بالعاقل وجاء لذين لكنه لغة من قال
لذى ولتى ولذان ولتان ولاتى وقد يقال جاء الذى بحذف النون تخفيفا
وهو قول بالاحتمال لجواز ان يكون اطلاقه على المتعدد لتاويله بالجمع
والقوم لا لانه الذين محذوف النون ولا يوجبه الذى كانوا الصحيح
ان يقال الذى كانوا كما يصح ان يقال الجمع الذى كان لافراد اللفظ وقد
تعدد المعنى واللائى بالهمزة لجمع المؤنث كثير الحمل فى كلام المص
على ان جمع المؤنث الصحيح واللاتى بالتاء وكذا واللواتى وجاء الاكتفاء
بالكسرة فى الثلث وحذف الياء والتاء معا فى الاخير واللواتى واللات ت
مكسورا ومعربا باعراب مسلمات وقيل الالى نحو جمع المؤنث ومن لما

لما يعقل الا ان يتجوز وما في الغالب لما لا يعقل ولصفات من يعقل
وللمبهم امره يستوي فيها الستة واي للمذكر والمؤنث مفردا
او غيره مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا واية للمؤنث مطلقا
قال الاندلسي التانيث في اي شاذ موصولا كان او استفهاما كما شذ في
كلتهن وحرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها
وذلك اشذ من التانيث وعند الكوفيين انه لا يعمل فيه الا المستقبل
وما نازع فيه الكسائي ونازع في ذلك ام الكسائي الا ان قال خصمه
استحييت منك يا شيخ وانه يجب تقديمه على عامله وذو الطائية احترز
عن ذو بمعنى صاحب فانها تعم القبائل وفيه اربع لغات الاولى استواء
الستة فيه مع البناء والثانية للمذكر مطلقا ذو وللمؤنث مطلقا ذات
مضمومة والثالثة ان يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة وذات
للوحدة وتثنيتها وللمذكر مطلقا ذو والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى
صاحب واعرابه اعراب ذو وذا بعد ما للاستفهام لم يرد به ان ذا بعد
ما للاستفهام موصولة لا غير حتى يتجه انه يشكل بقولك ماذا استفهاما
عن المشار اليه بل انه قد يكون بعد ما موصولة كما انه عد من وما واي
من الموصولات بهذا المعنى ولذا اطلقه ولم يقيده صاحب التسهيل
حيث قال وذا غير ملغى بمعنى غير زائد ولا مشار به بعد استفهام بما او من
نعم ينبغي ان يقتصر على ذكر ما ومذهب الكوفيين ان اسماء الاشارة
كلها تكون موصولة من اشتراط الاستفهام والالف واللام لم
لم ينقل اختلاف في ان الموصول هل هو الالف او اللام او كلاهما كما
اختلف في حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيصها لاحتمال

بحرف التعريف

بحرف التعريف تحكم والالف واللام مفرد اللفظ مذكره فان عني بهما
متعددا او مؤنث يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب
للمؤنث والاثنين والثلثة كما يقال الضاربة والضاربان والضاربتان
والضاربون والضاربات لكن اذا اعتضد جانب المعنى بموصوف
او بخبر او غيره تعين فلا يقال الزيدان الضارب ولا الضارب
جاءت لخفاء اسميته اللام والعائد المفعول يجوز حذفه لا خفاء في
في ان جواز الحذف مع القرينة اذ لا حذف بدونها ولذا لا يجوز حذف العائد
المفعول اذا كان في الجملة عائدان اذ بحصول الربط باحد الضميرين يخفى
حذف الاخر ففي قولك الذي ضربته في داره زيد ايتهام بحذف لا يعلم انه ضمير
الموصول لغناء الموصول عنه بالاخر فلذا لم يحتج المص الى تقييد الحذف
بما اذا لم يتعدد الضمير كما قيده غيره ولهذا ايضا لا يجوز حذف عائد
الالف واللام لخفاء موصوليته فلا يتنبه السامع لموصوليته لولا الضمير
العائد اليه فضلا عن ان يتنبه بحذف ضمير اليه ولذا استغنى عن تقييد
العائد المفعول بما اذا لم يكن عائدا الى اللام كما قيده غيره وفي بعض
الشروح لم يقيده بما اذا لم يتعدد لان العائد معرف بتعريف عهدي
اي العائد الذي لا يتم الموصول بدونه وفيما تعدد ليس لنا عائد يتم بدونه
ولا يخفى انه مع خروجه عن مفهوم العبارة ليس بشيء لانه لو لم يكن
فيما تعدد الضمير عائد لا يتم الموصول بدونه لم يكن ذلك الموصول
داخلا في التعريف ويفسد التعريف والمراد بالمفعول اعم من المفعول
المحض ومما كان المضاف اليه صورة ومفعولا معنى نحو الذي زيد
ضاربه انا صرح به التسهيل ولم يقل والعائد المنصوب يجوز

حذف لانه ينتقض بالذى انه زيد قائم فانه لا يجوز حذفه وقد فاته قيد
اخر ذكره التسهيل وهو قيد الاتصال فان العائد المفعول المنفصل لا يجوز
حذفه نحو جاءنى الذى اياه ضربت لكن انكر الرضى امتناع
حذف المنفصل وقال يختص الامتناع بما اذا كان بعد الا وبالجملة قد فاته
قيد ولا وجه لترك التعرض بحذف العائد المجرور والمرفوع مع انهما التوض بيان
يشاركان المنصوب فى جواز الحذف مع القرينة الا ان يقال يعلم وجود
القرينة فى المنصوب بسهولة لطلب الموصول اياه بخصوصه بخلاف
المجرور فان وجود القرينة فيه خفى لانه لا بد من معرفة خصوص الحرف
الجر والموصول لا يهدى بنفسه ولما جاءت منضبطة وهو ان يكون الموصول
او الموصوف به مجرورا بحرف متعلق بفعل مثله يجر الضمير ويتعلق بمثل ما تعلق به
الجار السابق نحو مررت بالذى مررت او بالعالم الذى مررت فان
قلت قد ذكر الرضى انه ربما يحذف المجرور بحرف جر لا يتعين نحو الذى مررت
زيد فانه يحتمل به ومعه وله ومثله قلت لا معنى لعدم القرينة عند الحذف
وكانه اراد من غير قرينة ناشئة من الموصول وما تعلق به ومذهب
الكسائى فى هذا الحذف التدريج يعنى يحذف الجار ويتصل الضمير بالفعل
فيحذف بعد صيرورته منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما معا اذ المجوز
الحذف الاستطالة بالصلة وهو لا يطلب التدريج ومن المسائل المهمة
فى باب الموصول معرفة ايراد الموصولات بصلة واحدة اما بجعل الصلة
للاخير وحذف صلات الباقية للعلم بها نحو جاءنى الذى والتى ضربت
واما بايراد صلة مشتركة نحو جاءنى الذى والتى ضربا واختياره على
جاءنى اللذان ضربا لئلا يخفى ان احدهما مؤنث وانه قد يحذف

الصلة

الصلة للعلم به نحو جاءنى الذى فيعلم الفقه وقد يحذف الموصول غير الالف
واللام للعلم به نحو امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وانه
لا يتقدم الصلة ولا شئ منه على الموصول ولا يفصل بين الموصول
والصلة شئ ولو كان من توابع الموصول نعم يصح الفصل بالجملة
المعترضة فانها تقع اى موقع كان واذا اخبرت بالذى لا يخفى
ان الاخبار بسبب الذى يشمل جاءنى الذى ضربت واكرمت
الذى ضربته لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومه على عمومه وتعارف
فيما بينهم فيما تعبر عن شئ بالذى وتجعل شيئا خبرا عنه لتعين
الذى به فلا ينتقض ما ذكره من القاعدة بامثال ما ذكر وفائدة وضع
هذه القاعدة التنبيه على ان الموصول مع كونه معرفة لا ينافى تعيينه بشئ
لان تعريفه ليس تعريفا تخصيصا حتى يستغنى عن التعيين ثانيا وقالوا اوطا
بها جعل المتعلم متدربا فى القواعد الكثيرة متذكرا لها فى هذا العلم ولا يخفى
ان الاخبار هذا لا يختص الذى والالف واللام بل هو جار فى من
وما الا انهم تعرضوا الذى لانه الاصل فى الباب والالف واللام لتفصيل
لتفصيل فيه يخصه صدرتها اى يجب جعله صدر الكلام لا بمعنى ان
لا يتقدم عليه شئ فانه لا ريب فى صحة هل الذى ابوه قائم وان الذى
ابوه قائم زيد بل بمعنى انه يجب تقديمه على المخبر به ولا يخفى ان جواب
التصدير ليس مع اضعه نحوية بل هو عرف عربى لانه شرب المعنى فليس
المعنى انك اذا اخبرت بالذى عن جزء كلام آخر فان العرب فى
التكلم لا يقصد جزء كلام اخر بل انك اذا اخبرت به عن متعلق حكم بجعله
صلة الذى سواء تركب قبل جعله صلة اولا وجعلت موضع المخبر عنه

اجاد بالذى

اى موضع لفظ الذى اخبر عنه فى الصلة اى لفظ ما قصدته بالذى
وانما سماه مخبرا عنه حين التعبير بالذى لا باعتبار اضافة الموضع اليه
ضميرا اما غائبا لا محالة ولا يصح جعله مخاطبا او متكلما ميلا الى المعنى
بان تقول الذى ضربتك انا بل يجب الذى ضربك انا لانه بلفظ الاخبار
والمراد بالجعل اعم من الجعل لفظا او تقديرا اذ قد عرفت ان العائد المفعول
يجوز حذفه واخرته خبرا اى حال كونه خبرا عن الذى وهذا من مواضع
وجوب تقديم المبتدا او تاخر الخبر قد فاته فى محله فاذا اخبرت عن
زيد فى ضربت على صيغة الخطاب او التكلم زيد قلت الذى ضربته
زيد والذى ضربت زيد ولك ان تخبر عن زيد فى ضرب زيدا بقولك
الذى ضرب زيدا اذ لا يفوت بحذف الفاعل شئ فتنبه وكذلك
اى كالذى الالف واللام فى الاخبار عن شئ فى الجملة الفعلية خاصة
ولما كان المستفاد من التشبيه بهما اذ لا ينكشف ان التشبيه بالذى فى الا
خبار عن شئ فى الجملة الفعلية خاصة هل هو لعدم صحة الاخبار بالالف واللام
عن شئ فى غيرها او لعدم صحة الاخبار به كالاخبار بالذى بل يتفاوت الاخبار
انكشف عن المراد بالتعليل بقوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول ولذا
علل الحكم عن خلاف دابه واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية بما يكون فعلها
متصرفا كما لا يخفى ولم يقيد الفعل بان لا يكون معه ما يفوت بتبديله باسم
الفاعل من الاستفهام والنفى وقد والسين وسوف لانه لا تعلق له بهذا
المقام بل هو من شرائط ايراد الالف واللام فى الكلام ومع ذلك مما لا
يخفى على ذوى الافهام فان قلت لا ريبة فى صحة بناء اسمى الفاعل والمفعول
عن جملة اسمية خبرها فعلية لوجود الفعل قلت لا يصح بناء اسمى فاعل ومفعول

يصح

يصح ان يجعل صلة لالف ولام مخبر بهما عن شئ بل بناء اسمى فاعل ومفعول
من خبر ان يبتدا الجملة وبناء اسم الفاعل فى مثل قام زيد وضرب زيد او بناء
اسم المفعول فى مثل ضرب زيد ولا يبعد ان يبنى اسم المفعول فى الاخبار عن زيد
فى ضربت زيد فيقال المضروب لى زيد واعلم ان باب الاخبار بالذى باب
وسيع قد طولوا الكلام فيه بالغوا فى تفصيل صور تعذر الاخبار وصور
الاخبار مزيد دقة ومظنة مغلطة وقد اكثر الرضى البحث عنه سيما فى
عن التنازع فيه للعاملين وفيه املال لا يتبعه مزيد نفع ولقد احسن
المص فى اختصاره ونحن لا نتباعد عن اثاره فان تعذر امر منها اى من
الشرائط المذكورة والامر اما بمعنى الشئ او بمعنى المامور فان امرنا فى الاخبار
بالذى مامورات وهى عند التفصيل امور ستة فان تصوير الذى يتضمن
جعل الجملة التى هى اجزائها ما اخرته خبرا صلة الذى وجعل موضعه ضميرا
للذى امران وضع الضمير وعوده الى الذى وجعل التاخير خبرا امران التاخير
والجعل خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه امتنع اى الاخبار بالذى فى الشان
متعلق بالمستتر فى قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد الى المصدر
اذ الظرف يكفيه رائحة الفعل ولذا يتعلق بالالفاظ المنقولة عن المعنى
الذى يتعلق به الظرف باعتبار معناه الاصلى كذا حققه المحققون وان
صرح الرضى فى هذا المقام بانه لا يجوز مرورى بزيد حسن وهو عمرو
قبيح لان لفظ المصدر فى الاعمال مراعى ووجه امتناع الاخبار
عن ضمير الشان انه لا يصح جعل ضمير عائد الى الذى موضعه لانه لا
يبقى مبهما مفسرا بما بعده ولا يصح تاخيره خبرا لانه ح يكون متعينا
بالذى والخبر يجب ان يكون معينا للذى وايضا يجب كون ضمير الشان

مسندا اليه وح يصير مسندا وايضا يجب كونه مفسرا بالجملة بعده ولا جملة ح
بعده وليس امتناعه لاجل امتناع تصدير الذى لان ضمير الشان يمنع تصدير
الذى لوجوب صدارته كما يوهمه سياق كلام المص ووجهه بعض الشارحين
لان الضمير الشان يطلب صدارته فى جملته ولا يمنع تقديم شئ عليه
لانه يقال انه زيد قائم واعجبنى انه زيد قائم ومثل ضمير الشان كل ضمير مبهم
مفسر بما بعده نحو ربه رجلا ونعم رجلا ما فيه اخر وهو انه لا يصح تصدير الذى
لانه لا يصلح الانشائى لكونه صلة والموصوف والصفة لامتناع وضع
الضمير موضع شئ منها والا لوصف الضمير او وصف به وقد عرفت امتناعهما
والمصدر العامل لامتناع عمل الضمير ولانهم ان التحقيق بخصصه بالسوى
العامل فى الظرف اذ الضمير العائد الى الذى ليس بمعنى المصدر والحال وفى
حكمه التمييز لوجوب نكارتهما وكون الضمير من المعارف والضمير المستحق
لغيره لامتناع جعل الضمير العائد الى الذى موضعه فلا تقول فى الذى
الذى زيد ابوه قائم هو لان ضمير ابوه ح يرجع الى الذى لا الى زيد فيبقى ربط
الجملة بزيد والكلام المشتمل عليه اى على ذلك الضمير فلا يخبر عن غلامه فى زيد
ضربته غلامه اذ لو اخبر لتقول الذى زيد ضربته غلامه فلو يرجع ضمير
ضربته الى الذى بقى الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع الى زيد بقى الذى
بلا عائد ويكذب زيد ضربته اذ المضروب غلامه وههنا بحث شريف صار معركة
انظار الابطال وهو انه اذا تعدد الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضاربه اخوه او تعدد
الكلام المشتمل عليه نحو زيد ضربته غلامه لديه فينبغى ان لا يجوز الاخبار لانه
يكون بغير الذى احد الضميرين ومنع جوازه المانعون بما لا ينبغى ان يلتفت
اليه واظن بالمص انه لم يصر تابعا لهم حيث اطلق الضمير المستحق

لغيرها

لغيرها والكلام المشتمل عليه ولم يقيده معا بما اذا لم يكن للغير سواه اذ المص
ازكى من ان يخفى عليه ما هو داء بل فعل كانه اخرج صور التعدد بما يقتضيه
لفظ الاستحقاق اذ فى تلك الصورة لا يستحق الغير شيئا من التعدد
بخصوصه بل واحدا لا بعينه (لا بعينه مبهما) ومن موجبات شرط جعل المخبر عنه بالذى
خبرا تعذر الاخبار فيما لم يفد الاخبار بعكس الذى ولذا شرط
فى الاخبار عن ضمير المتكلم فى ضربت زيدا ان تقول الذى ضرب زيدا انا
ولم يجوز الذى ضربت زيدا انا ميلا الى المعنى كما فى انا الذى سمتنى امى حيدره
اذ لا فائدة فى الاخبار لاشتمال المبتدأ على بيان ان المتكلم ضارب زيد

ما الاسمية

وما الاسمية اى المنسوب الى الاسم نسبة الفرد الى النوع قيده به وان
كان كون الكلام فى نوع الاسم يغنى عنه للتنبيه على انه يخالف نظائرها
فى كونها حرفية ولهذا لم تقيدا والتنبيه على ان الكلام فى الاعم من الموصولة
لئلا يستنبط الحكم عليها بغير الموصولة ح وح ترك تقييد نظائرها للا
كتفاء بايقاظ المخاطب فيها موصولة واستفهامية متضمنة لحرف
الاستفهام مع الاصل وان لم يقصد به الاستفهام فانها قد تستعمل
للتحقير نحو ما انت والفخر والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة وللانكار نحو
فيم انت من ذكريها فى وجه ومن احكامها حذف الفها حين جر شئ
اياها كان او حرفا الا اذا كان قبل ذا فلا يحذف فيما ذا وشرطية نحو ما تصنع
اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة نحو مررت بما يعجبك
وتامة بمعنى شئ منكر مطلقا عند غير سيبويه وبمعنى شئ تارة عنده نحو ما
احسن زيدا او بمعنى الشئ المعرفة اخرى نحو فنعما اى نعم الشئ وعند غيره
المعنى فنعم شيئا على ان ما تمييز لضمير مبهم فى نعم وهو مختار المص كما يجئ

في افعال المدح فخص التامة بالتعجب مع انه يشاركه الموصوف والصفة
في هذا المعنى تنبيها على ما اختاره من طرفي الاختلاف وما ذكره الشا
رحون ان ما التامة معرفة عند سيبويه منكر عند ابي علي سهو والحق ما
ذكرناه اقتداء بالرضي وصفة اختلف في وجودها فمنهم من جعل كل
ما وقع موقع الصفة حرفا زائدا للتعميم والابهام نحو ضربت ضربا ما وشيئا
ما وما لما لا يعلم مطلقا ولا يجيء لما يعلم الا بتنزيله منزلة ما لا تعلم او للتغليب
ولاوصاف نحو قولك ما زيد سواء اعني وصفه ولما جهل حقيقته فيقال ما زيد
سواء او من لذلك اي كما جاء اسم الاشارة المفيد للبعيد للتنبيه على ان
المشبه به هو المقسم دون شيء من الاقسام ولا يخفى ان المناسب
لما اسمية كتلك الا انه نبه على ان ماله جهتا التذكير والتانيث لك ان تعامل
معه بالجهتين معا الا في التام خلافا لابي علي الصفة وهو لما يعقل
ولا يستعمل في ما لا يعقل الا بتنزيله منزلة ما يعقل لداع او لتغليب نحو
ومنهم من يمشي فانه لما قال تعالى منهم وجعل ضمير العاقلين للكل
دابة لتغليب العاقل على غيره بنى على هذا التغليب وقال من يمشي ومن
وما مفردان مذكران ان يعامل معهما معاملة المفرد المذكر في الاكثر الا ان
يرجح جانب رعاية المعنى ما اريد بهما من المؤنث والتثنية والجمع فيراعى
جانبه ومن جهات الترجيح ان يلتبس المراد مع الافراد والتذكير
نحو من احبتك ومن احباك فانه يجب ح رعاية جانب المعنى
وان يتقدم على ما يراعى فيه جانب معنى ما يلائم المعنى كقولك منهن
من احبها فانه اولى من قولك من احبه لان جعل مدلول من النسوة
قبل ذكر من رجح رعاية جانب معناه ويجب رعاية جانب المعنى فيما هو

خبر عن

خبر عن ما حمل على المعنى نحو من هي محسنة ولا يجوز من هي محسن خلافا
لابن السراج فانه جوز فيما تانيثه بالتاء بخلاف من هي حمراء فانه لم يجوز فيه
من هي احمر وقال الفرق انه كثيرا ما يذكر غير ما يؤنث بالالف للمؤنث نحو
مرضع وطالق وحايض بخلاف مثل احمر اقول قياس قوله ان يجوز من
هي الافضل فانه كثيرا ما يطلق المفرد المذكر على المؤنث ورعاية جانب المعنى
بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل ويشترط ان لا يكون رعاية
جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول الامر فانه ضعيف وقيل
ممتنع عند الكوفيين واي للمذكر والمؤنث واية للمؤنث وحكم الكسائي
بشذوذه واي واية كمن هذا في اكثر النسخ وزيد في بعضها الا في
التام فلم يثبت الصفة في نسختين واثبتها في نسخة والكل وجهة
اذ الصفة في الاصل دعت الى الادراج في الاستفهامية ووجه الشيوع
في الصفة على وجه لا يخطر معه الاستفهام بالبال دعت الى ذكرها بالا
ستقلال لكن ينبغي ان يراد بالحال في التسهيل حيث قال ويقع اي شرطية
واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفة وتلزم بهما في هذين
الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى او
معنى لا لفظا نحو مررت برجل اي رجل او اي فتى وقد يستغنى في
الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى واي فيهما بمنزلة كل مع النكرة بمنزلة بعض مع
المعرفة فتقول اي رجل واي رجلين واي رجال اي كل رجل او رجلين او
رجال وتقول في المفرد اي الرجال فيكون اي بعضها من الرجال فلا
يكون رجلا او لا يضاف الاستفهامية الى المعرفة الا اذا كانت

تثنية او جمعا او قصد الى اجزائها نحو اى زيد اى اى بعض منه او كررت
مع اى بالعطف بالواو نحو ايى وايك هذا كلامه مع ايضاح واى
الموصوفة حصرها الذى فى يا ايها الرجل وقال اجاز الاخفش الوصف
بنكرة نحو مررت باى معجب لك وهى اى واية افراد الكناية لعدم الا
عتداد بالتعدد لان اية هى اى بزيادة التاء معربة واجبة الاعراب
من بين الموصولات وحدها فقد نص به على مذهبه فى اللذان
واللتان وذو الطائية فلا يرد النقض بها ولا يحتاج الى التعسف
فى دفعها بان المراد وهى معربة بالاتفاق وحدها والثلثة المذكورة خلافية
او وهى معربة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وغيرها الا اذا
حذف صدر صلتها استثناء من وجوب الاعراب المتبادر من السابق
فالمفاد جواز بنائها مع حذف صدر صلتها يستفاد من الرضى انه لابد من
قيد آخر وهو عدم المضاف اليه فانه لم يسمع اكرم ايا افضل الا منصوبا وبعض
اجاز البناء لم يجوزه الا قياسا وقد منع سيبويه هذا القياس لان
البناء فى ايهم مخالف القياس فيقتصر عليه ولهذا تحكم الخليل بان
ايهم فى امثال هذه المواضع مرفوع بمبتدا استفهامى فتقدير قوله تعالى
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن لننزعن الذين من كل شيعة
يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن ولا يحذف الا صدر صلة هى جملة اسمية
وصدره ضمير اى وفى ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذى على ان
ذا بمعنى الذى ولا يخفى ان الوجهين لا يخص ماذا صنعت بل يتحققان
فى ماذا صنعته وماذا قيل ولو جعل قوله ماذا صنعت فعلا على سبيل
التمثيل لتناول الكل لم يصح قوله وجوابه نصب وجوابه رفع اى الاعراب

جوابه

جوابه رفع او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع ما ص مجهول وان اشتهر خلافه لان
السؤال جملة اسمية لان ما مبتدا عند سيبويه وخبره ذا صنعت عند غيره ولا حسن
الاكثر فى الجواب المطابقة والاخر اى شئ بمعنى ذا زائدة وما مفعول صنعت
وجوابه نصب كما عرفت وقد نبه المص على ان الحكم بكون ذا موصولة
ليس بتا لا مندوحة عنه بل منشاه انه كثر فى جوابه الرفع وعدم مطابقة السؤال
الجواب قليل ولو قال وجوابه والبدل عنه رفع لكان اولى اذ تم فيه الاشارة الى بمعنى
الموصولة فان رفع البدل من ماذا صنعت قد كثر ولو حمل على انه مبنى على جعل
الاستفهامية مبتدا محذوف العايد لنافى الكثرة اذ حذف عائد المبتدا قليل بخلاف
حذف عائد الموصول وكذا الحال لو حمل رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية
بهذا التاويل ونحن نقول يمكن ان يقال لما طال ما بزيادة ذا بعده كثر الاختصار بحذف
الضمير وقد اهمل المص مسائل مهمة لا يحل تركها فى مقام البسط فنقول لا يتقدم
الصلة على الموصول ولا يعمل فيما قبل الموصول فلا يقال زيدا الذى ضرب ولا
يتعلق بما قبله بعطف او كونه جواب قسم او شرط ولا يفصل بينها وبين الموصول
ولا بين اجزائها بتابعه ويجوز حذفها اذا علمت مع غير الالف واللام
والتزم حذفها مع اللتيا والتى مرادا بهما الداهية واجاز الكوفيون حذفها
غير الالف واللام واذا استفهم بمن عن منكر مذكور عاقل فحذفت بعد من وو وقفت
عليه جاز لك حكاية اعرابه على لفظ من بالحاق مكان مناسبة للاعراب
المذكور وحكاية ما وجب من علامات تثنية وجمع وتانيث من غير حكاية ما يجب
الاعراب نحو جمع المؤنث والمفرد المؤنث فتقول فى جاءنى رجل منو وفى رايت
رجلا منا وفى مررت برجل منى وفى جاءتنى امراة منه بفتح النون وبالهاء
او منه بسكون النون والتاء وفى جاءنى رجلان منان وفى جاءنى رجال منون

وفى
رايت رجلين منين وصح

وفي رأيت رجالا منين وفي جاءتني امرأتان منتان بسكون نون التثنية
وجاء بسكون نون من ايضا وفي جاءني مسلمات منات بسكون التاء و
في منتان بسكون نون التثنية
بشرط ان يكون من في آخر الكلام فاذا سمعت رجلا وامرأة قلت
من وثنه ولا تقول منا ومنه ولا تقول منا ومنه وتحكي الاعراب في اي باجراء
الاعراب عليه والتنوين دون الحاق حروف المد ويحكي علامة التثنية والجمع
والتانيث وقفا ووصلا في العاقل وغيره الا انه في الوقف بسكون ياؤه
في الرفع والجر ويقلب تنوينه الفا في النصب وفي من لغة شاذة حكى اعرابها
بالحركات الثلث وتثنيها وجمعها معربة باعرابها واذا اجتمع من يعقل وما
لا يعقل يجوز في الحكاية نحو اي فاذا قيل رأيت رجلا وحمارين قلت من
واثنين واما المعارف الواقعة بعد من غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية
معها لا في من ولا فيها في الاختيار وان حكى المبرد عن يونس الحكاية واجاز
البعض الحكاية في من بعد حذفها والاعلام يحكونها الحجازيون دون تميم بشرط
ان لا يكون متبوعا لما سوى العطف من التوابع وفي المعطوف عليه خلاف
وفي مثنيات الاعلام ومجموعها من الاقبيل الاعلام فيه خلاف واما الواقعة
بعد اي فلا يحكى قولا واحدا واذا سئل بمن عن عاقل منسوب اليه علم العاقل
او غيره كما يقال لقيت زيدا او اسعج يقال المني اي البكري والقرشي ولا يقال
ذلك المكي او المدني فيجمع بين الهمزة والف الاستفهام وبعضهم يكتفي
بالمني ويحكي في لفظ المني اعراب المسؤول عن نسبته فتقول المني والمنيان
والمنيين والمنيون وحكذا اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر اي بمعنى صيغة
الامر ومعنى حي الماضي او بمعنى وضع له الامر ووضع له الماضي على اختلاف
القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وبهذا اخرجها عن الدلالة

اسم الافعال

على معنى

٢٢٢

على معنى مقترن باحد الازمنة حتى لا يدخل في تعريف الفعل وباختياره يشعر كلام
المصنف في الايضاح في بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه في بحث المنادى والبعض
جعلها بمعنى الامر والماضي اذ وضعها لالفاظها تكلف يكذبه الوجدان الصادق
اذ لا يخطر ببال السامع منها لفظ ويشهد به جعل فعال معدولا عن انزل لان
المعدول والمعدول عنه يتحدان في المعنى والبعض نزال لفظ انزل وعلى هذا تقوام
يقل ما وضع لمعنى الامر والماضي كما قال في تعريف المضمر واسماء الاشارة لان
دلالتها على هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع وبهذا خرجت عن تعريف
الفعل ولو قال ما صار لكان انسب بمقام التعريف والانسب جعل كان
بمعنى صار واكثرها بمعنى الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضي ولا تحكم
في جعل صه بمعنى اسكت دون لا تتكلم لان صورة الاثبات ترجح كون المعنى
اثباتا وكذا البناء يدعو الى كون المعنى مبنيا ولا في جعل اوه بمعنى تضجرت
دون اتضجر لان صيغ الماضي في الانشاء شايع دون المضارع
ولداعي البناء نحو رويد زيدا اي امهله ولا يختص بالمفرد المذكر كما يوهمه
تفسيره بل المشترك في اسم الفعل يكون الضماير الستة ولا يكون فاعله بارزا
حتى حكم المحققون بان بعض ما يعد اسم فعل وله تعريف الفعل وستعرفه ان شاء الله
هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم الفعل عن التاكيد والمبالغة في معنى
فعل المستعمل فيه فرويد زيدا بمنزلة امهله فالاولى التفسير به وهيهات
ذلك اي بعد بمعنى ما ابعده او ما هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جاء
التاكيد فالاولى تفسيره بما ابعده وبناؤها على الحركات الثلث وقد يقلب
هاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقد ينون في تلك الستة فصارت
اثنى عشر وقد يحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت اثنى عشر

فرع فرع الماضي نسخ

وقد يسكن التاء في الوصل لاجرائها مجرى الوقف وقد يلحق بها كاف الخطاب
وقد يقال أيهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال المغني بنون مكسورة
ثم كل ما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى الماضي كثير لا بد في تحصيل النحو من ضبطه
وكان المحتاج معرفته لضبط اللغة او المبسوطات ونحن نضبطه لك
فنقول ما كان بمعنى الامر لازم ومتعد فاللازم صه بمعنى اسكت ومه
بمعنى اكفف كذا فسروه واعترض عليه بان اكفف متعد ولا يرد لان اكفف
متعد ولازم صرح به في القاموس وجعل التسهيل ايها بكسرة كمه وقال الرضي
ويستعمل ايضا لمطلق الزجر وايه اي زد في الحديث على ما في الرضي وحدث على
التسهيل وزعم الاصمعي انه منون وترك التنوين خطأ وهيت مفتوح الهاء
مثلث التاء او مكسور الهاء مفتوح التاء في الرضي اي اقبل وتعال وفي التسهيل اي
اسرع وجعل من لغاته هيت كلم وهياء مثله مهموزا وهيئا بالكسر مشددا مقصورا
وهيك بالفتح والسكون وهيكت بفتح التاء مشدد الياء وويح ووداعا كعصا
ولعا كذلك بمعنى انتعش لمن عثر العثرة وقدك وقطك وبجلك وقانا بمعنى اكتف ولعل
جعل الضمائر للمتكلم فيقال قطني كان المعنى لاكتف فان قلت كيف يكون هذه الاسماء لازمة
وقد جاء بعدها الضمائر المنصوبة قلت هي مضاف اليها وهي في الاصل قدك وقطك
مشددتين منصوبتين وبجلك منصوبا والاولان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاكتفاء
فهي مفعولات مطلقة لافعال محذوفة فخفف الاولان بحذف المدغم فيه ثم جعل المركب
الاضافي اسم فعل قال الرضي يلزم للاولين الضمير دون الثاني فيقال بجل ولا يقال
قط وقد وهذا ينافي كثرة استعمال فقط في عبارات العلماء وجعل التسهيل هذه
الاسماء بمعنى اكتف وحي بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حي على الصلاة اي اقبل عليها وقد
جاء متعديا بمعنى ايت وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب

بمعنى

قلب التنوين بيانا

بمعنى اسرع فيعدى الى نحو حيهل الى الثريد او بالباء حيهلا بعمر اي بذكره فقد يستعمل
بمعنى اقبل فيعدى بعلى ويقال حيهل على زيد وبمعنى ايت نحو حيهل الثريد ففي المركب لغات
حيهل بحذف الالف وحيهلا بالتنوين واسكان الهاء في الى الآخر وفي بيان قلب التنوين
الفا في الوقف واثبات الالف في الوصل ضعيف وهلا وحده عرفت وبس بمعنى
ارفق وقرقار بمعنى قر قر وآمين وامين بمعنى استجب دعائي فلعله ضوى المفعولي معه
استعمل لازما فغير متعد لمعنى لازم اللفظ وفدا منونا مكسور النحو مهلا فدا
لك الاقدام كلهم ومكانك بمعنى اثبت ووراءك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وضم
الى ظرفي الظروف واشباهها لازمة كانت او متعدية كثير وضمير الغائب قليل والاول
بمعنى امر الحاضر والثاني بمعنى امر الغائب هذا آخر ما ذكرنا من الاسماء والتي بمعنى الامر
وهي لازمة فاما المتعدية فهي ها مقصورا ويلحق بها الحروف الستة للخطاب وقد
فيصرف الهمزة تصريف الكاف وقد يجي مع الكاف وهمزته مفتوحة غير متصرفة ويجي مخففة
وقد يصرف تصريف خف وويح وهاء كتاء مصرفا تصريفه فهذه لغات ثمانية
بمعنى خذ واثبت الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وقيد المصرفة بمع الافعال
اولا تصريف لاسم الفعل وهات بمعنى اعط ويصرف بحسب المامور ولهذا
قيل انه فعل وقال الخليل انه امر من آتى يؤتي قلب همزته هاء وبله بمعنى دع
ويستعمل مصدرا فيقال بله زيد مضافا منصوبا وتيد بمعنى رويد ورويد بيدك زيدا
ورويد وقد عرفته وهلم بمعنى احضر قال تعالى هلم شهداءكم ويجي لازما بمعنى اقبل فانظمه
في سلك ما مر من اللازمة وتصريفها بان يقول هلما الى آخره ليس بفصيح وعندك
ولديك ودونك زيدا بمعنى خذ وعليك زيدا بمعنى الزم زيدا واذا فرغنا عن تفصيل
ما كان بمعنى الامر نذكر لك تفصيل ما هو بمعنى الماضي وهو هيهات وقد
عرفته وشتان بمعنى ما اشد افتراق نحو شتان زيد وعمرو وقد يقال شتان

ما زيد وعمرو بزيادة ما وهو افصح من شتان ما بين زيد وعمرو وح شتان
بمعنى بعد وما موصوفة اي بعد مسافة بين زيد وعمرو وسرعان وشكان مثلثين
بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقربه وما اسرعه وبطان بضم الباء وفتحها و
سكون الطاء وفتح الهمزة والنون بمعنى بطؤ مع تعجب اي ما ابطاه واف بمعنى
تضجرت وفيها احد عشر لغة ضم الهمزة والبناء على الحركات الثلث منونا وغيره فهذه
ستة سابعها اف بكسرتين بلا تنوين بلا تنوين وافي كبشرى بالامالة وبدونها وبالياء
منونة وذو الهاء معرب مصدر وليس باسم فعل وقد يتبع اف تف وقد ترفع واوه
كحو بالكسر وآه واوه كسبح امر او جاء فيه فتح الواو مشددا ومخففا وجاء فيه كسر الهاء
بلا اشباع وبلا ها او مع سكون الهاء واوه بكسر الهاء وتشديد الواو وفتح الهمزة في هذه
والواو وقد يمد الهمزة في هذه وقد تزاد في تلك الممدودة الالف والهاء كما في الندبة
فيقال اوتاه وتكون الهاء ساكنة في الوقف مضمومة او مكسورة في الوصل وجاء اوه
بفتح الهمزة تصغيرا اوه على نحو تصغير الاسماء المبهمة بفتح الاول كل ذلك بمعنى توجعت
دواها ودي للتعجب واخ وكخ بمعنى تكرهت ودها لا جيب ولا يتقدم على الاسماء
الافعال معمولها خلافا للكسائي وما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة وفعال بمعنى
الامر اي ما يوزن بفعال ولا يخرج عنه ففعال بمعنى الامر من فعل اذ لا بد من المغايرة
بين ما يوزن وما يوزن به لانه يكفي المغايرة الاعتبارية وفعال للوزن خبر
فعال للامر وقوله بمعنى الامر خبر فعال وقوله من الثلاثي قياس اي ذو قياس
غير موقوف على السماع كسائر اسماء الافعال خبر ثان وثالث اي ماخوذ من
الثلاثي قياس وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال المبرد هو سماعي ولا يسوغ
ذلك ان يقال قوام بمعنى قم ولا قعاد بمعنى اقعد اذ ليس لاحد ان يخترع صيغة لم
يقلها العرب قال الرضي قال الاندلسي ومنع المبرد قوي نحو الا ان يقال مراد سيبويه با

بالقياس الكثيرة قلت ليس منع المبرد بذاك اذ لو كان كما قال لما صح لنا ان نشتق
من علم اعلم ما لم نسمع وغاية الامر في قياسهم انهم لما شاهدوا في اكثر افراد نوع لهم
امرا يقيسونه وابن الحاجب له بحوث جيدة نظرية امر الا ترى انه لم يلتفت منع المبرد
وسجل بصحة قول سيبويه كنزال بمعنى انزل وليس قوله بمعنى انزل لغوا بعد ان
قال وفعال بمعنى الامر لانه احتراز عن نزال لان الامر في اصطلاح النحو للانزل
وافراده ولذا صح اطلاقه في تعريف اسماء الافعال وفي تعيين معنى فعال بل لان فيه
ردا على ما ذكره النحاة من ان في نزال مبالغة كما في سائر اسماء الافعال فنزال
اكد من انزل فهو معدول من انزلي على صيغة خطاب المؤنث وهذا التانيث
بدل عن علامة الجمع اذ ربما يجيء علامة التانيث للجمع لتاويله بالجماعة وعلامة الجمع في
انزلي كناية عن تكرار النزول كما في القيا في جهنم فان المراد بالقاء المكرر وكما في
قفا نبك فان المراد قف وقف مكررا فانزلي بمنزلة انزل انزل انزل ثلثا
فافهمها وايدوا تانيث نزال بقول الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت
نزال ولج في الذعر حيث اسند دعيت الى نزال لكونه بمعنى انزل لا انها مقدمات
واهية وتمسك بمحتمل لجواز تانيث دعيت لجعل نزال مؤنثا بتاويل
الكلمة كما شاع في ارادة نفس اللفظ ولا حاجة في تحصيل المبالغة اليها اذ جاز ان
يكون بالوضع كما في سائر اسماء الافعال فتنبه المص بقوله بمعنى انزل على ان كونه بمعنى
انزلي غير ملتفت بل هو بمعنى انزل نعم ربما كان بمعنى انزلي او انزلا الى غير ذلك كما في
اسماء الافعال لسائر الاسماء افعال يعني انهم لم يجعلوا نزال فعلا قيل لانه على صيغ الاسماء وفيه
ان هذه اول المسئلة وقيل لانه دخل الكسر المحترز عنه في الفعل قال الرضي حدا
الفعل قريب وقال لو كان فعلا لاتصل به الضمائر فعلا يرد على ذلك
الوجهين انه معدول عن صيغة الاصلية وربما يحتمل في المعدول ما لا يحتمل في المعدول عنه

بالعدل بيان

تنبيها بيان

قال الرضي والذي ارى ان كون بعض اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل
لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية هذا وقلت خرج فعال بالعدل من الفعلية الى
الاسمية كما خرج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد وفعال مصدرا معرفة
لم يقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكورة هنا كلها مؤنثة
تنبيها على ضعف دعوى تانيثه اذ لم يقم دليل عنه وما استدلوا به عليه في غاية الضعف
لان اقواه ان القسمين من فعال مؤنثان بلا خفاء فكذا القسمان الاخران نظرا وان
شتت جعلت معرفة على صيغة اسم المفعول من التعريف فتجعل المعرفة بتانيثها معرفة
لتانيث فعال مصدرا معرفة ويؤيد هذا انه لم ينكر على النحاة دعوى كونه معرفة مع
ان دليله اضعف من دليل التانيث حيث قالوا فجار معرفة لانه استعمله الفصيح
قرينة لبرة التي هي علم المبرة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت
فجار وهو كما ترى على ان تعريف فجار كيف يرشد الى تعريف ما لا يحصى كفي المعدول
عندهم من الفجور ولا ترتب في تانيثه اذ ترى ان لا تانيث في المعدول عنه لان
تانيثه ليس من معناه بل جاء من قبل اللفظ فانه لفظ انث سماعا وربما
يؤنث لفظ ولا يؤنث مرادفه وصفة ينبغي ان يصفها بالمؤنث لانها لا
تكون الا مؤنثة وهي اقسام مختصة بالنداء قد نبه عليه بقوله نحو يا فساق اي
يا فاسقة وهو لا يكون الا صفة معرفة وغير مختصة وهي ثلثة اقسام باقية على الوصفية
كقطاط بمعنى قاطة اي كافية ولزام اي لازمة وبداد مشددة متفرقة وبلال
اي باتة وغالبة صائرة علما جنسا وهذا القسم اكثر كحناذ وبراح للشمس
فالاول بمعنى الحانذة بمعنى الشاوية والثاني بمعنى البارحة من البراح بمعنى
الزوال ولما لم يكن الصفة الغالبة في المعنى الجنسي بعيدة عن الوصفية

بعد الصفة

بعد الوصف الغالبة في الشخص جعلها داخلة في قوله وصفة ولم يتعرض لها وتعرض
للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة في الشخص بقوله وعلما الخ مبني لمشابهته له
عدلا وزنة وعلما نبه بوصف العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لا يكون الا مؤنثا
سماعا وليس تانيثه من قبل المعنى ولهذا قال علما للاعيان مؤنثا دون المؤنثة
والمراد ليس من الاعيان وهو ظاهر كقطام علم امراة وغلاب كذلك مبني
في الحجاز اي في لغة اهل الحجاز قال في الصحاح في باب الشين والاشعار
جاءت على لغتهم ومعرب في تميم كلهم الا ما في اخره راء فان اكثرهم على بنائه
واختلف في سبب بناء الاقسام الثلثة من فعال قال المبرد هو اجتماع اسباب
ثلثة العلمية والتانيث والعدل ونقض باذربيجان وقيل لتضمن تاء التانيث
ونقض بهذه فلذا لم يلتفت اليهما المص وجعل علة البناء المشابهة عدلا
وزنة واعلم ان قوله وعلما مؤنثا الى اه فيه عطف على معمولي عاملين مختلفين
لعطف علما على مصدرا وعطف مبني على مبني فتتبع في هذا التركيب الاخفش على خلاف
مذهبه او قدر مبتدء بعد حرف العطف مبتداء والتقدير علما الخ الاصوات
كل لفظ افراد اللفظ مشعر بان الاصوات ليس معرفا بل بتقدير هذا
باب الاصوات وكذا قوله المركبات كل اسم وذا يقتضي ان يجعل المذكورات
في اوائل الابواب غير معرفات هذا ولم يقل ما حكى به صوت كما هو عادته
لئلا يتبادر منه اسم شيء اريد منه في بحث الاسم لانه ليس
باسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما
وذا ثلثة اقسام ما هو مقتضى الطبع وصادر بلا اختيار فيدل بالطبع على معانيه
طبيعية وحكاية صوت اخر وهي باحداث ما يشبه الصوت ولا معنى للوضع
فيه وما يصوت به للبهائم وليس البهائم من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ

الاصوات

وانما يترتب الاثر على القاء اللفظ عليها لانها رأت مع سماع هذا اللفظ ضربا
اولطفا وتكرر ذلك حتى تمكن في خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبهت لضرب
معه اولطف معه فتنقاد خوفا من الضرب او طمعا للطف فيتفتح الانسان في
تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال حكي به صوت ولم يقل حكي به لفظ لان
ما يصدر من الحيوانات العجم او الجمادات من الاصوات ليست بالفاظ
لانها لم يتركب من الحروف لانه ليس لها مخرج الحرف وانما يصنع الانسان لفظا يشبه
ذلك الصوت ولا يأتي بمجرد الصوت لاعتياد باللفظ في مقام الافادة و
قد عرفت بهذا ان قوله او صوت به البهائم غير جامع ويخرج منه تفسيره القسم
الاول من الصوت برمته وكانه لم يذكره بظنه به كونه اسم فعل لاحتمال كون
وي اسما لا تعجب وهكذا نظايره فالاول كغاق مبنيا على الكسر والثاني كنخ
مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحتها وقد تخفف ساكنة
لاناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما وسكون الياء ويجوز في الخاء الكسر
والسكون ولو ذكر مثال لكل قسم معه لاستغنى عن هذا التطويل وانما طرحت من
الاسماء لانه قد تتصرف الاسماء فتارة ادخل عليها اللام فقيل يلم الماء والجوت
ويلم النشب وتارة ادخل عليها التنوين نحو غاق واف وتارة تستعمل في معاني
المصادر فربما يعرب اعرابها نحو واها لك اي تعجبا ولهذا قيل هذه الاصوات
من الكلمات كالنسناس من الناس فالتنوين فيها تنوين الحاق بالاسماء
واذا قصد بها معنى المصدر او نفس اللفظ جاز ان تعرف والاعراب
مع اللام اكثر من البناء وهي على ما ضبطوها طيخ لحكاية صوت الضاحك
وعيط لحكاية صوت الفتيان عند التصايح في اللعب وشيب لحكاية صوت
مشافر الابل عند الشرب وماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل

بصنع بيان

بيم

بيم مفتوحة وهمزة ساكنة لحكاية صوت الظبية حين دعت ولدها وطاق
لحكاية صوت الضرب كل هؤلاء مبنية على الكسر وطق لوقع الحجارة كذا في التسهيل
في الرضي لكلاهما بمعنى طاق وطق لوقع الحجارة بعضها على بعض وقب لحكاية
بالسيف على الضريبة وهلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد يزجر به الناقة ايضا
وعدس يزجر البغل في القاموس اسم رجل كان عنيفا بالبغال ايام سليمان صلوات
الله عليه قلت ولا يبعد ان يكون هذا اللفظ زجره ناشيا من كونه اسم هذا الرجل
وهيد بكسر الهاء وفتحها مع كسر الدال وفتحها فهذه اربع لغات وهاد بفتح الدال وحاي
وعاي بياء مكسورة منونة لزجر الابل كذا في الرضي والتسهيل وعدا ايضا في
التسهيل وده وعه بالفتح والسكون وعاه وجوب بالفتح وعيه بالكسر مكسورتين
وهاب بالكسر وفي الرضي عاء وحاء بالهمزة المكسورة منونة وغير منونة وقد يقصران
كعاي وحي مهموزا على وزن عيد وجوت بفتح الاول والاخر وسكون الواو وعاد
لها الى الشرب وحل بالفتح في الاول والسكون وهيج بفتح الهاء وسكون الياء
وكسر الجيم وسكونها وعاج بالمهملة وكسر الجيم وكسر الهاء منونا وغير منون
وجب بفتح وسكون الباء وكسرها منونة زجر للبعير وفي التسهيل حلا بالفتح
وحل بالكسر والتنوين وحاب بالكسر ايضا كذلك وهدع بكسر الهاء وفتح المهملة
وسكون الاخر لتسكين صغار الابل اذا نفرت ودوه بفتح المهملة وسكون
الواو وكسر الهاء وقد يسكن لدعاء الفصيل المولود في الربيع وهس بالهاء
وسكون السين وقيل بضمها وفتح السين المشددة واسء بكسر الهمزة
وسكون المهملة وكذا هيج بكسر الهاء وسكون الجيم وقد يكسر الجيم منونة وهي منونة
وفع بالفاء المفتوحة وسكون المهملة وفاع بالكسر لزجر الغنم وبس بضم الباء
وسكون المهملة لدعائها وقيل السين مفتوحة مشددة وثنّي بالمثلثة والهمزة

وقع

صلوات بيان

وكسرها زجر للناقة وحاء بالمد منونا وغير منون

على وزن عند لدعاء الغنم عند النزوان وفي التسهيل هاء على وزن خف بالمثناة
والمثلثة في التسهيل وسع بمهملتين وح بمهملة وجيم كلاهما على وزن دع لزجر
الضان وحر بمهملتين كدع وعز بمهملة ومعجمة كبج ونخ بكسرة مكسورة ومثناة تحتانية
ساكنة ومفتوحة لزجر الغنم وفي الرضي وح وعد كدع وغير وسوى فتح العين زجر للضان
وشا بالمعجمة وهمزة كدع وتشو بضم المثناة الفوقانية وضم المعجمة وسكون الهمزة
لدعاء الحمار الى الشرب ونحوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعاء للجحش وهلى
بياء ثم مثناة تحتانيتين دعاء للفرس دح بمهملة مفتوحة وضم ساكنة
صياح للدجاج وقوس بقاف مضمومة وساكن ومهملة ساكنة زجر للكلب وقس دعاء له
وده بمهملة مفتوحة ثم ساكنة مخففة او مشددة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي
وقد يأتي بمعنى المصدر مبنيا على الكسر رعاية للاصل وينون نحو الادة فلاده بمعنى ان لم يكن
ضرب الآن فلا يكون ضرب بعده ووي كلمة للتعجب او الندم وحس بالفتح ثم الكسر في
المهملتين يقال عند اصابة المكروه بغتة وبخ كلمة بموحدة تحتانية واخرى فوقانية
يقال عند الاعجاب والرضا بشيء ويكرر للمبالغة فان وصلته كسرته ونونته وربما
يشدد مكسورا منونا واخ بكسر الهمزة وفتحها وجاء مشددة مكسورة وكذا كخ
بكاف وجاء مشددة مكسورة ومص بكسر الميم والصاد المهملة المشددة على
المشهور ونقل الفتح في صادة وهو اسم ما يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت
بانتزاع احديهما عن الاخرى عند ارادة المحتاج وليس الرد بمثله رد ايا س بالكلية
بل فيه اطماع ما من حيث العادة وثم قيل انه في مص بلطف ولما لم يكن هذا
الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبه صيغة
كلمة وهي مص وسمي الصوت بها فصارت مص كالحكاية عن ذلك بالصوت
فالحقه في الباب بما حكي به الصوت المركبات كل اسم اورد عليه الرضي بان

الكل

الكل لا حاجة في الحد اليه لانه لا يطلب فيه العموم انما يطلب فيه البيان للماهية
قلت لا وجه لنافي هذا البحث للتعريف المركب وعدم التعرض به في تعريف
الصوت وليس الاشكال في ذكر كل بمجرد ما لا حاجة اليه بل لا يصح حكم بهم على المركب
من المركبات وانما صرح في تعريف المركب بقوله كل اسم ولم يكتف في بيان كونه اسما
بوقوعه في بحث الاسم لان التعبير بالمركب يوهم انه ليس باسم فربما
يتوهم انه كقرينة اعني الاصوات ذكر في بحث الاسم على ضرب من التشبيه و
التنزيل مركب من كلمتين اسمين وفعلين او حرفين او مختلفين فلذا العموم
لم يقل من اسمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب ذكر لفظين بدل
كلمتين ليشمل التعريف مثل سيبويه فان الجزء الثاني منه صوت وهو ليس
بكلمة كما عرفت ويظن بما قد نبأك به ان تستقل بتأويل الكلمتين وقد اخرج بقوله
كلمتين المركب من الحروف والهيئة كضارب ومضروب وافواتهما واخرج
بقوله ليس بينهما نسبة مثل عبد الله وتأبط شرا قال الرضي اي ليس قبل العلمية
بينهما نسبة والحق بما فيه من انتشار الاحتمال الا انه لا يصح في خمسة عشر فالمتجه
قبل العلمية فقال شارح اخر اي ليس بينهما نسبة لا في الحال ولا قبل التركيب
ومن البين ان نفي النسبة في الحال مما يكفله التعبير عنه بالاسم ولا يتصور نسبة
قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال اراد بالتركيب كونه مركبا بمعنى اسم من
كلمتين ليس بينهما نسبة فتأمل واورد عليه الرضي خمسة عشر وبيت بيت
مما تضمن نسبة العطف وما يفيد معنى حرف الجر كما ستعرفه ويمكن دفعه بان
القول بتضمن هذه المركبات العطف ومعنى حرف الجر بمعنى تنزيله منزلة
مركب فيه العطف وحرف الجر لان المؤدى واحد والمقصود توجيه البناء وتحصيل
المناسبة للمبني للاصل والا فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت

بمعنى كمال تقارب البنيين فتحقيق التعريف انه اسم مركب من كلمتين ليس
بينهما نسبة اى ارتباط بل جمعهما بجمع حروف الكلمتين فكما لا نسبة بين الحروف
بل ليس الا توالى الحروف فلذلك ليس هنا الا توالى كلمات كيف اتفق وههنا اشكال قوى
وهو انه لا وجه لايراد بعلبك فى المركبات المبنية لانه معرب وجزء الاول مبنى لكن
ليس من المركبات المبنية بل هو داخل فيما ليس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل
ولا لايراد خمسة عشر لان جزئيه مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لو جعل المجموع اسما
مبنيا على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله مبنيا بان ذلك وما عرف المركب فصلها
باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزئين مبنية الجزء الثانى ومبنية الجزء الاول
وقدم الاول لكونه اعرف فى البناء والثانى لشدة مناسبته بالاول فقال تضمن
الثانى حرفا قيل اى حرف عطف او غيره وهذا مبنى على ان يكون بناء بعض المركبات
لتضمنه حرف الجر كما فى بيت بيت اى ملاصقا بيتى بيت واما اذا جعل بناء ما
لم يقدر فيه حرف العطف للالحاق بخمسة عشر والتشبيه فالحرف المتضمن هو حرف
العطف حقيقة او حكما لا غير مبنيا على الفتح ان لم يكن اخر الجزء الاول حرف
علة فان حرف العلة فى الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا مما يتضمن حرفا
نحو معدى كرب كخمسة عشر كان الانسب كاحد عشر وحادى عشر كما لا يخفى
واوضح بالتمثيل بحادى عشر امرين احدهما ان بناء الجزء الاول المعتل على السكون
والثانى اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبنى كالعدد المركب مع خفاء
تضمن بمعنى الحرف اذ لا يصح المعنى حادى وعشر الا ان يقال واختلف فى وجه بنائه فقيل
حادى عشر بمعنى احد عشر فهو متضمن بمعنى الحرف فى اصله وقيل تركيب
عشر مع احد معتبر فى المعنى اذ معنى احد عشر واحد من احد عشر ونحن نقول حادى
عشر ملحق باحد عشر لانه لما جعل بيت بيت ملحقا به فحادى عشر احق بذلك

نفيه

فيه نسبة ايضا على ان تضمن الحرف اعم التضمن حقيقة او حكما و اردوا قوله
واخواتها اخوات حادى عشر وخص التعرض باخواتها لما مر من الخفاء فيها دون
اخوات خمسة عشر الا اثنى عشر فانه مستثنى من القاعدة لا من المثال فالمثال معترضة
بين المستثنى والمستثنى منه ولا حاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور حيث
تمسكوا باختلاف الجزء الاول لاختلاف العوامل لا على مذهب ابن درستويه
حيث جعل هذا الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين وهذان وهذين و
جعل تلك المركبات على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابعد عن التحكم فى الفرق
بين اللذان واثنى عشر ووجه الجمهور اعرابه بان الجزء الثانى منزل منزلة نون
اثنان ولا يبنى اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز اضافة
اثنى عشر على خلاف اخواته فيقال خمسة عشرك ولا يقال اثنى عشرك
قال الرضى فى بحث اسماء العدد واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة
عشرك فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه والاضافة كاللام
لا ينافى البناء والاحد عشر مبنى اتفاق والفراء والاخفش يجعلان الاضافة
مخلة ببناء المركب فالاخفش يعرب ثانى الاسمين فيثبت اجراء له مجرى
بعلبك والفراء يجعلها كالمضاف والمضاف اليه لشبهه فيكون خمسة عشر زيد
كابن عرس زيد والا اى ان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى لا يخفى ان المعرب
هو المركب لان المعنى المقتضى للاعراب فيه دون شيء من جزئيه فلعلهم تسامحوا الجزء
اى المركب كبعلبك مثال البناء الجزء الاول واعراب الثانى فالاحسن
تاخيره عن قوله وبنى الاول فى الافصح قد مر انه احترز بان جاء اعراب
الاول باضافته الى الثانى صورة تشبيها بالمركب الاضافى حيث تسقط
تنوين الاول بالتركيب وجاء فى الثانى الصرف وعدمه فان قلت

في الرضي انه بما لا يوب الثاني تشبيها بخمسة عشر فلم لا يجعل قوله على الافصح متعلق
بالاعراب والبناء معا قلت لانه صرح الرضي بان بناء الثاني ضعيف
فلو جعل الافصح اشارة اليه لزم كونه فصيحا ولا يخفى انه لا بد من تقييد
اعراب الثاني بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب لئلا ينتقض بمثل سيبويه
فان الاول والاشهر فيه الابقاء على بنائه على ما في الرضي وبعده يبني بناء
المص على غير الاول والاشهر وانه لا بد ان يحمل قوله وبني الاول على الافصح على
الاعم من الابقاء على البناء ومن البناء ليشمل ما اذا كان لجزء الاول مبنيا
على غير الفتح فانه يجوز ابقاءه على بنائه كما يجوز بناءه على الفتح وما يكون جزءه
الاول مبنيا على الفتح نحو ابن رجل فانه يبقى على بنائه لا محالة على ما في الرضي
ومن المركبات المبنية المتضمنة بمعنى الحرف ظروف مسموعة ويختص بناؤها حال
الظرفية حتى اذا خرجت عن الظرفية يجب اضافة الاول الى الثاني وهي
يوم يوم وتقديره يوما فيوما والمراد منه تعاقب يوم بيوم لا الى حد ونظير
المبني المجرد النكرة وصباح مساء وحين حين وكلاهما كيوم يوم وبين
بين اي بين هذا وبين ذلك ومنها احوال لا استقلال مبنيين الا
احوالا وهي شغر بغر بمعنى متفرقين وشذر مذر اي متفرقين وخذع مذع
اي متقطعين واخوك خوك اي متوافقين وحيث بيث اي متفرقين و
حيص بيص اي متفرقين وبادي بدي او بدا وايدي سبا واياديوبيت بيت وكفة كفة وصحرة بحرة وقد فصل الرضي معاني هذه التراكيب
الكنايات قال الرضي الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين
لفظا كان او معنى بغير صريح وكانه اراد لا اصطلاح فيه لان النحاة
اصطلحوا على تعيينه لا عينه اللغة لانه لغو النحويين ومنهم ولذلك اوجد

لفظا يتحد معناه اللغوي والاصطلاحي وقال المص المراد بالكنايات الفاظ
مبهمة يعبر بها عما وقع مفسرا في كلام متكلم اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه
مخرج عنه كم وذكر حملا على كذا في كونها للعدد وهذا هذا وانما اقتصر على كم مع
انه قولك عندي كذا درهما مثل قولك كم درهما عندي لان كذا يعبر به عن
المبهم المفسر في كلام الغير كما تقول قال فلان عندي كذا درهما اذا ابهمت
وقد اورد عليه اقتفى الرضي كما خرج كم خرج كذا في قولك عندي كذا
درهما ليس يرد ذلك فانه قلت فلم يخرج كم ايضا لانك اذا قلت قال
فلان كم درهما عندي مبهما لا مفسره يصدق عليه الحد قلت ليس كم لمجرد العدد
المبهم بل لمعرفة التكثير فلا يصح ابهام مفسره للغير به لانه لا معنى لنسبة
التكثير اليه وقد فانه كاين وهو بمعنى كذا لا يقال لم يذكره لانه لم
يرتض كونه مبنيا لانه كاف التشبيه مع اي او لم يرتض لكونه اسما مبنيا لا
لانه كاف لما دخل على اي اي مثل العدد المبهم من اي جنس كان
لان كذا ايضا كاف التشبيه دخل على ذا اسم اشارة اشير به الى عدد
في ذهن المتكلم قال المص ليس الكنايات كلها مبنية فان فلانا وفلانة
معربان بالاتفاق وكانه اشار الى انه اطلاق الكنايات وتقييد الظروف
بالبعض لحكم الا انه تبع في ذلك النحاة كم اي كلمة مفردة عند البصريين
واما عند الكوفيين كلمة مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف
النواسخ لما في الجر قياس وسكن ميمه للتركيب وكانهم جعلوا لم الخبرية حاصلة
بتجريد الاستفهامية عن الاستفهام وكذا للعدد وفرق بينهما انه لم لانشاء
التكثير كما ان رب لانشاء التقليل لا يحتمل الانشاء في خبر الجملة
انشائية حتى يكذب كونها لانشاء التكثير احتمال جملة فيها كم الخبرية الصدق

والكذب قال الرضي قد تكون الخبرية ايضا كذا قال فلان كذا وكيت
وذيت بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر وحكى ابو عبيدة كيه
بالهاء مفتوحا ومكسورا لا يستعملان الا مكررين بالعطف يقال
فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت قيل بنيا لانهما
نابا مناب القصة ولهذا اثبتا بالتاء وانما طولت التاء ولم تصر هاء
في الوقف لانه كتاء بنت عوض من الياء المحذوفة والاصل كية بالتشديد
وذية وعليه فالجملة ليست بمبنية ولا معربة فكيف بني لمناسب لها واجيب
بان الجملة لا تستحق الاعراب خلوها عن المعنى المقتضي بالمفرد الواقع
موقعها فجعل كما لا مقتضي للاعراب فيه فبني على البناء ولعدم الاعراب وجه
انه ينبغي ان يكونه في عداد مبني لم يتركب مع غيره لا في عداد ما ناب
مبني الاصل للحديث الاولى للقصة حكم الاستفهامية مميزها منصوب
مفرد لا يتاب البحث عن مميز كم باب المبني انما هو من وظائف باب التمييز
والعدد الا انه اراد الفراغ من مباحث كم في محل واحد لانه اضبط له وجز
نصبه اذا لم يكن مجرورا بحرف فاذا انجر يجوز جر مميزه اما باضافة كم اليه
عند الزجاج واما بتقدير من عند الجمهور وكانه جعل المص والاخلافي قوله وبدخل
من فيهما فلم يستثن من وجوب النصب وهل يجوز عطف الجمع على مميز كم
الاستفهامية منعها البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا ونساء لان المعطوف
قد يحتمل ما لا يحتمل المعطوف عليه وللخبرية مميزها مجرور باضافة كم اليه عند الجمهور
وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف يظهر عند فصل التمييز عنها فان الجمهور
يوجب نصبه حملا على مميز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يجوز جره لبقاء
تقدير من مفرد ومجموع وبدخل من فيهما اي في مميزي كم ويجب الدخول اذا فصل

بين كم ومجرورها بفعل متعد لدفع التباسه بمفعول هذا الفعل وانكر الرضي الفصل
بين كم الاستفهامية وتمييزه متمسكا بانه لم يعثر عليه في استعمال ولا في
كتاب من كتب النحو وقد جوز الزمخشري في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من آية بينة ان يكون كم خبرية واستفهامية ولهما اي لقسمي كم لا
لاخويهما من الكنايات فيقتضي التخصيص نفي الصدارة عن غيرهما صدر الكلام ولا
يتقدمهما الا حرف الجر او المضاف اليهما كما ننبه عليه فيما بعد وكلاهما كان
الانسب بقوله كم الاستفهامية وكم الخبرية كلتاهما الا انه بنيه على ان ما نبت
كم ويمكن تاويله باللفظية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ولا يخفى انه لا
يختص كم بل غيرها من الكنايات يقع ذلك فتقول قال زيد كيت وكيت
وقيل كيت وكيت وعجبت من كيت وكيت الا انه ذكر هذا الحكم لهما
توطئة لمباحث تعقبه وبعد تعيين اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور
استغنى عن البحث عن جزئياتها الا ان كم بحيثية لما كان في معرفة مرفوعه
ومنصوبه نوع غموض اشتغل ببيان مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره استيفاء
للاقسام وتنبيها على انه لا يمتنع تقدم الجار عليه مع اقتضائه صدر الكلام فقال
وكل ما اي كل لفظ من لفظي كم فما نكرة موصوفة لا موصولة لان المقصود
هنا هو الكل الافرادي والداخل على المعرفة مجموعي ولو لا قوله وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط لحملنا ما على عمومه فلا يخص الضابطة بكم بعده و
الاولى لكل ما بعده فعل ليشمل كم رجلا ضربته بتقدير ضربت كم رجلا ضربته فان
كم منصوب حينئذ لا مرفوع مع انه خارج عن قاعدة النصب بقوله بعده داخل
في قاعدة الرفع لا يقال لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربته لان لكم صدر الكلام
لانا نقول قال الرضي ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر بعدوم لفظا

والمصدر اللفظي هو المقصود ولا بعد ان يقال لعل المص يخالفه
في ذلك لان المقدر كالملفوظ وذكر الفعل نائب عن ذكر الفعل وشبهه
لا هو ذاته فيدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب غير مشتغل
عنه بضميره او متعلقه لم يفصل استغناء بتفصيله في باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمراد بنفي الاشتغال نفي مطلق الاشتغال لفظا كان او تقديرا
فيخرج عنه كم رجلا ضربت بتقدير ضربته بجوازه على ضعف لانه وان لم يشتغل
لفظا مشتغل تقديرا او رد عليه الرضي كم رجلا جاءني لان جاءني غير مشتغل عنه
لان مشتغل عن الشيء ان يعمل فيه لولا العمل في ضميره ولا مدفع له الا
بتقييد الفعل بما يصلح ان ينصبه كانه منصوبا بمعمولا على جهة اي على حسب
اقتضاء ذلك الفعل اياه لا على حسب اقتضاء الفعل المنصوب فان
فعلا ربما يقتضي عدة منصوبات وكم لا يصلح الا لواحد والمرجع في معرفة اقتضائه
له معرفة جنس كم هو زمان او عين او حدث وذلك بمعرفة تمييزه
ولذلك قال الرضي لو قال على حسب تمييزه كان اولى قال
الرضي وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر
كان او مفعولا ثانيا لباب ظن والاولى ترك قوله او مفعولا ثانيا الخ
لانه داخل في مفعولا به ولو اريد به ما يقابل الثاني لا ينتقض بالمفعول الثاني
لباب اعطيت ويمكن اقامة الدليل على عدم انتصابها على انه مفعول له
بانه لا يقبل تقديرا اللام لعدم كونه حدثا صريحا وعلى عدم انتصابه على انه
مفعول معه بان المفعول معه لا يتقدم على صاحبه ومن جملة ما هو منصوب
بفعل غير مشتغل عنه نحو كم يوما سفرك قال لم هذه منصوب بفعل او شبهه
وهو حصل او حاصل ولا ينافيه جعل مرفوعا خبرا واخلا في قوله والا فمرفوع

لانه

لانه مبني على ضرب من المسامحة لان الخبر هو مجموع الظرف والمستقر فيه لا مجرد
كم فما قال الرضي ان كم هذه لها جهتان فمن جهة كونه معمول المقدر منصوب داخل
في القاعدة الاولى ومن جهة كونه قائما مقام الخبر مرفوع داخل في القاعدة
الثانية ينبئ عن الغفلة ومن جملته بكم رجل مررت فان كم مجرور المحل بالجار
منصوبة بالفعل الغير المشتغل عنه ولذا لم يقيده بعدم تقدم الجار عليه ولا
يشكل بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس بعد كم فعل غير مشتغل
عنه بل هو مشتغل عن المضاف الى كم وشمل ما قبله حرف جر نحو بكم رجل
مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت ولا ينافيه ما سبق ان لكم صدر الكلام
لان معنى صدارتها انه لا يتقدمه سواهما نحو وربا عتبار محله القريب وقد عرفت
انه منصوب باعتبار محله البعيد والا اي ان لم يكن كذلك بان لا يكون
قبله جار ولا بعده فعل او شبهه اصلا او كان ولكن لم يكن مشتغلا عنه
ولا غير مشتغل او يكون مشتغلا عنه فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا
المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث خبر المبتدأ او ما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة لا ما يدل على مكانه او زمانه على طبق قوله وظروف
الزمان كلها تقبل النصب وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا
فلا قيل هذا يتم على مذهب سيبويه وعلى مذهب غيره ينتقض بنحو كم
رجلا غلمانك فالمتضمن للاستفهام لا يصلح ان يكون مبتدأ والمعرفة عندهم
وانما يصح عند سيبويه قلت ينتقض بنحو كم رجلا غلمانك عند الكل
لانه لا يصلح مبتدأ والمعرفة وعند سيبويه ايضا لنكارته وعدم تضمن
الاستفهام وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك لا كم يوما زمان سفرك
ولا وجه لتخصيص ما ذكره في بيان اعراب كم به لا كذا مثله في جميع

ما ذكر ومما يتعجب ان المص ذكر في هذا الباب لث بنه كذا وجعل في الذكر
منطفلا وذكر الاحكام دونه كذا وكاين ايضا كذلك وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط افرد اسم الاشارة وان كان المشار اليه
متعددا كما دل عليه كلاهما لافراد لفظة ما في ما بعده ولا يصلح ان يكون المراد
جميع اسماء الاستفهام لان منها كم بان باقيها ويجب ان يراد جميع اسماء الشرط
ففي اضافة الاسماء الى الاستفهام والشرط حزازة ولا يبعد ان يقال
اراد بقوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ذكر اسماء شرط من المبنيات
في باب الكنايات لاستيفاء المبنيات ودفعا لان يقال فانه بيانها اذ ما ومهما
وحيثما وكيفما من المبنيات والانفع ان لا يجعل وجه الشبه بحث الاعراب
بتفاصيلها كما في الشروح بل يجعل شمولها للطالب صدر الكلام ثم
المشبه مجموع اسماء الاستفهام والشرط لان كل واحد منها لا يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا اذ منها ما لا يقع الا منصوبا على الظرفية نحو متى واسماء الشرط يدور فيها
الحكم على فعل في الشرط لا على ما هو في الجزاء على الاصح فمن في قولك من
تضرب اضربه منصوب لان بعده فعل غير مشتغل عنه وفي من يضربه اضربه
مرفوع لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وفي كلمات الشرط خلاف
سيبويه لان مقدره قبلها فهي لا تزال معمولة لفعل محذوف قبلها واذا
كانت اسماء الشرط مبتدءات اختلف في خبرها فقيل لا خبر لها اصلا
فهي مبتدءات بلا خبر وقيل خبرها مجموع الشرط والجزاء وقيل الشرط و
وحدها وقيل الجزاء وحدها ولا منصوب في اسماء الاستفهام والشرط
الا المفعول به والمفعول فيه بحكم الاستقراء وفي مثل تمييز كم عمتك يا جرير
وخالة لك ثلاثة اوجه جعل ما بعده تمييزا مع جر التمييز ونصبه وجعل تمييزه محذوفا

ع

٢٢٢

مع رفعه على الابتداء وذلك المحذوف اما زمان واما مصدر الفعل
الذي بعده اما منصوب او مجرور ولا يبعد ان يراد بالتمييز عنه وبالوجوه
الثلث الاعراب الثلثة الا ان تسمية تمييزا في حال الرفع على سبيل التغليب
ولا يخفى انه احسن بدعوى تأخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك
وكم ضربت وان يجعل مع باقي مباحث تمييز كم ولا يفصل بينهما بمباحث
اعراب كم واعلم ان البيت للفرزدق يهجو جريرا برداءة النسب وانه
من الارذال الذي يتكفل خدمات رذلة ونعمته فدعاء اي معوجة اليد منقلبة
الكف من كثرة حلب المواشي وقد حلبت على عشاري جمع عشراء
وهي ناقة اتت عليها من حملها عشرة اشهر وهي تكون غزيرة الحلب
آبية عنه فتؤذي الحالب ولا يرتكبه الا من هو في كمال الدناءة والمراد
بمثل كم مالك وكم ضربت ما كان فيه قرينة على المحذوف فان الاول سؤال
عن قيمة المال فيتعين تقدير درهما او دينارا والثاني عن عدد الضربات
فالتقدير كم ضربة ضربت لا احالة الظروف اللام للعهد اما القصد الظروف
المبنية واما القصد البعضية والمراد اسماء الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه
الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ ويشكل بكيف لانه اسم للحال والصفة
فاما ان يراد بالظروف حقيقة او حكما واما ان يجعل ذكره كذكر
فعال غير امر في بحث اسماء الافعال واما ذكر غير ومثل وحسب
فمن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه لا محالة منها ما قطع عن
الاضافة الاحصر الانفع ومنها الغايات سميت غايات لانتقالها بحذف
المضاف اليه من وسط الكلام الى غايته ولم يسم كل وبعض غاية مع
انتقالهما ايضا بحذف المضاف اليه كذلك لتنزيل تنوينهما منزلة

المضاف اليه كقبل و بعد نبه بالتمثيل على ان بناؤه على الضم قبل على بنائها د
متشبهها بالحروف في الحاجة الى المضاف اليه لكونها امورا نسبية وهذه المشابهة
غير معتبرة مع وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية الاعراب تعاوضها
ولا بعد ان يقال بتضمنها معنى لام الاضافة قيل قد يعرب الظروف
المقطوعة عن الاضافة و فرق بينها وبين ما بني بان الاضافة منوية
فيما بنيه لا معربة فتقبل معناها قبل الشئ الفلاني وقبل معناه قبلية مبهمة
وقال الرضي الحق انه لا فرق في المعنى والاعراب نادر جدا واكتفاء المص
بقوله ما قطع عن الاضافة دون ان يقول منوية يرجح قوله وليس القطع
عن الاضافة قياسا بل موكول الى السماع قال الرضي هي قبل و بعد وتحت
وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن علي ومن علو
والتزم فتح فانها في البناء ولم يجئ كسرها في الاعراب وجاء بناؤها على الفتح
والكسر ايضا واول واجري مجراه اي مجرى ما قطع عن الاضافة غير المقطوع
عن الاضافة وذلك القطع في لا غير وليس غير لا غير وغير التي في ليس غير بمعنى
الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قيل ليس الا كذا في الرضي والظاهر
ان غير في لا غير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غيره
جائيا كما ان لا غير تقديره لا غير جاء وحسب لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله
ومشابهته بغير في عدم اكتساب التعريف بالاضافة كما ذكر في بحث الاضافة ومنها
اي من الظروف المبنية حيث وقد تبدل ياؤه واوا وبناؤها على الضم في الاكثر و
قد يفتح او يكسر ويعرب في لغة فقعس كل ذلك من التسهيل ولا يضاف الا الى
جملة في الاكثر حق العبارة ويضاف الى الجملة في الاكثر الا انه اراد التنبيه على ندور
غير الاضافة الى الجملة فقال ولا يضاف الا الى جملة ادعاء للحصر والحاقا لغيرها بالعدم

ثم نبه على المقصود من الحصر بقوله في الاكثر وفي التسهيل ندرت اضافتها الى مفرد و
عدم اضافتها اندر جدا واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء لعدم الا
الاعتداد بحال الاضافة الى مفرد لندورها وعلة بنائها الحاجة الى المضاف اليه فكانه
وصف المضاف اليه لان المضاف اليه في الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا
فشبهت الغايات فلذا بنيت على الضم واذ وان شاركه في علة البناء بني على
السكون لشدة مشابهته بالحروف حيث وافقه في الهيئة والتركيب وهي للمكان
وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا يضاف الى الجملة من الظروف المكانية سواها
وقد يجرد بها عن الظروف ومنه الله اعلم حيث يجعل رسالته لان حيث مفعول
لكن ليعلم مقدرا لامتناع عمل اسم التفضيل النصب في المفعول به وانكر ابو علي اضافتها
الى الجملة مع ذلك التجريد واول الجملة التي بعدها بتقدير الضمير فيه وجعلها صفة
لحيث ومنها اذا وبناؤه وبناء كل ما في اخره الف بالاستدلال والمقابلة
الى غير ما ذكرها في علة البناء والا فلا يميز بين معرب المقصود ومبنية الجنس
وهي للمستقبل وضعا وكثيرا ما يستعمل للماضي فكما انه يجعل الماضي بمعنى المستقبل
قد يجعله الماضي بمعناه ويستبعد فبينهما مهاداة وقد يكون مع جملتيها للاستمرار
نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذه عادتهم المستمرة
وفيها معنى الشرط لكن لما كان استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف
ان فانه يستعمل لما لا قطع بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبخلاف سائر ما يتضمن
معنى انه فانه على طريقة ان لا يجاوزها لم يكن له رسوخ في الشرط بخلاف
نظائرها في انها كثيرا ما تجردت عن معنى الشرط ويجيء المجرد للظرفية مع
اتصالها بالجملتين على ترتيب الشرط والجزاء نحو اذا غربت الشمس جئتك
وناصبه الفعل الذي بعده عند المص كما في سائر الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط على

على الاصح وقال الرضى العامل فى اذا الظرفية ما هو فى موقع الجزاء وفى الشرطية
ما هو الشرط وخالفها ايضا فى انها لا تجزم وان زيد بعدها الا فى ضرورة الشعر
وفى انها قد تجرد عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وجعل منه
قوله تعالى اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجت
الارض رجا على قراءة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا وقعت مبتداء
واذا رجت خبره قال الرضى انا لم اعثر على شاهد له من كلام العرب وفى
دخولها على الجملة الاسمية التى خبرها فعل كثير نحو اذا زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية
التى هى خالية عن الفعل قليلا نحو اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وفى جواز
كون جزائها مع كونها جملة اسمية خالية عن الفاء كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون فلذلك اى لكون معنى الشرط
فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل وفيه ان ذلك الكون لا يوجب كون
الفعل مختارا بل ربما يجب كما فى نظائر اذا فلا بد من ضميمة عدم الرسوخ كما
سمعت وهذا مذهب الاخفش والمبرد واوجب الفعل وبقول ولذلك لم تجوز
خلو الجملة الاسمية الواقعة بعدها عن الفعل ومما استصعب تعيين الناصب فيه قوله تعالى والليل
اذا يغشى فانه ليس وجده وما يصلح للعمل فيه الا فعل القسم ولو اعمل فيه يصير
القسم معلقا مع انه منجز بلا ريبة ولو جعل ظرفا مستقرا حالا عن المقسم به
يلزم ايضا وقوع القسم فى حال غشيانه لا فى حال التكلم وايضا يلزم فى قوله تعالى
والقمر اذا اتسق كون الزمان ظرفا للجثة وهو لا يجوز ولو جعل الحال مقدرة
بان الامر اما فيما نحن فيه فظاهر واما فى قوله والقمر اذا اتسق فلانه قيد
بتقدير حصوله وقت الاتساق لا لحصوله فيه فلم يجعل الزمان ظرفا له انما قيد
بكونه للمفاجاة اى لملاقاة الشئ بغتة فقول فجئته فجاءة بالفتح والمد اذا لقيته

٢٢٤

وانت لا تشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم انضباطه فى
استعمال العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان فتقدير خرجت
فاذا السبع بالمكان فى تقدير الى الجملة السابقة لان ظرف لا يضاف الى الجملة
الا حيث وقال الزجاج هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور فى تقدير خرجت
ففاجأت السبع وقت وقوف السبع فاذا ظرف مفهوم المفاجاة
مضاف الى الجملة بعده التقدير خرجت فوقت وجد السبع واقف
فاذا ظرف خبر جملة بعدها عبارة عن الوقف المعين بما قبله او مضاف
الى مثل جملة سابقة عليه تقديرا ويلزم بعدها المبتداء ينافى ما سبق منه فى
بحث الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها الرفع بالابتداء
ويجوز النصب بتقدير الفعل بعدها والتوفيق بان المراد باللزوم المبالغة
فى الاختيار بعيد عن الاعتبار والاولى ان المراد هو اللزوم فيما سوى
باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه دعوى لزوم المبتداء بعدها رد
على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف فيكون
خرجت فاذا السبع فى تقدير ففى المكان السبع فيكون كفى الدار زيد فكما
يجوز عندهم كون زيد فاعل فى الدار يجوز كون السبع فاعل اذا اذ لا
يشترطون فى عمل الظرف الاعتماد ويجوزون نصب مفعول بعد اذا
المفاجاة لعدم الوجدان منه فيجوزون خرجت فاذا السبع الوقف
بنصب الوقف والمعنى ففى هذا المكان السبع ووجدته الواقف فاذا
فى نصب الوقف واقف موقف وجدته ولهذا وقعت المناظرة بمجلس
هارون بين الكسائى وسيبويه فقال الكسائى فى قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا نصب اياه لانه بمعنى فاذا

هو كما تم في الدار زيد فذكر اتيانها للتنزيل اذا منزلة وجدة وقال سيبويه
فاذا هو هي ولا يجوز الا الرفع لان الواقع بعده جملة اسمية فلا بد للمرفوع
بعده من خبر ضمير خبر ولما طلب هارون العرب للشهادة ظهران العربي قال
سيبويه وان قصدوا الشهادة للكسائي لما رادوا من حماية هارون
الكسائي وترك سيبويه مجلس هارون بعد ذلك وندم هارون على فعله
من الحماية ومنها اذ لما مضى من الزمان ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لا معا كما للاسماء المتضمنة للشرط بل على سبيل التناوب ووقوع احدهما وجب
اذ لا يخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين على الجملة المحذوفة
ويلزم ظرفيتها الا اذا وقع مفعول به او مضافا اليه للزمان نحو بعد اذ ويومئذ
ويقبح الاسمية خبرها فعل ماض لان اذ للماضي فظاهر رضي بالفصل بينها وبين
ماض في الجملة ونقض باذ زيد يقوم والتزم الرضي قبحه واجاب المص بانه لحكاية
الحال ودفعه الرضي بانه لا يجوز في اذ زيد يقوم قبل له اذ لم يجئ تصوير المستقبل
بصورة الحال كما جاء تصوير الماضي بصورته ويرده ما شاع في علم المعاني
من ان قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لحكاية حال رؤية المجرمين وقد يجئ
للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما يستعار اللام للوقت يستعار
اذ للتعليل قال الرضي الاولى جعلها حرفا وكانه للتردد وفي اسميته لم
يذكره هنا وقد يجئ للمفاجاة والاغلب في جواب بينا وبينما اذ وفي جواب
بينا اذا ولا يجئ بعد اذ الا الفعل الماضي وبعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر
خلو جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحها الاصمعي في جوابهما لكن خطئ في
انكار الفصاحة ولما انجر الكلام الى ذكر بينا وبينما لزم البحث عنهما وعن
كلما منكشفا لئلا يخلو عنها كتابنا وهي الفاظ كثيرة الاستعمال فنقول تردد الرضي

في بنائها

٢٢٥

في بنائها على الفتح واعرابها ووجه الف بينا ولحاق ما بكلمة بين بان بين
لازم للاضافة الى المفرد فلما اضيف الى الجملة لحق الكافة لتكفها عن
مقتضاها او الالف الذي يجئ الاخر في الوقف وبين يكون ظرفا
زمانا اذا اضيف الى الوقت والحدث وظرف مكان اذا اضيف
الى الجثة او المكان فنقول بين زيد وعمرو وبين الدار وبينا وبينما
للزمان لانهما مضافان الى الجملة ففي الحقيقة اضافتهما الى حدث هو مضمون
الجملة وكلمة لحق باخرها الكافة لتكف كلا عن اقتضاء المفرد وتضاف
الى الجملة ولما فيه من العموم تضمنت مشابهة الكلمات الشرط فلزم عملها في الجملتين
ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا اي في استفهام وشرط
بدليل قوله ومتى للزمان فيهما ومن قال اي وقت استفهام او من حيث
الاستفهام او وقت استفهام نحو بعد واني اما بمعنى اين كما يشعر به العبارة و
يلزمها من لفظا او تقديرا كقوله من اين عشرون لنا من اني وقوله
اني لك هذا اي من اني ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد واما بمعنى
كيف نحو اني يؤفكون واما بمعنى متى نحو اني القتال واول قوله تعالى
فاتوا حرثكم اني شئتم بالثلثة ويختص متى شرطا بالمستقبل استفهاما و
يجئ متى بمعنى من وفي فتحه وهو حرف جر ويجئ بمعنى وسط كما حكى ابو زيد
ووضعته متى كمتي اي وسطه ولا يخفى ان ما حكاه يحتمل معنى في وايان
اما فعال ماخوذ من اين واستبعد ذلك باختلاف معنييهما واما فعلان
ماخوذ من اي فعيل اصل اي اوان مخفف اي واوانه يحذف الاخر
والاول فبقي ايوان فادغم فصار ايان وقيل يمكن قصر المسافة بجعل اصله
اي ان ورد بان ان لم يوجد بدون اللام واي لا يضاف الى المعرفة

فلزمانه الذي يقع فيه عظام الامور والاولى للمستقبل وكسر همزته لغة سليم
وكسر نونه لغة وما في شرح انه المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما
ايضا انتهى بوجه وكيف للحال استفهام وهو بمعنى على اي حال في الرضي انما عد
من الظروف لانه للحال والزمان متقاربان وفيه ان الحال النحوي والظرف
متقاربان لان الحال بمعنى الصفة فالوجه ان يقال لانه للجار والمجرور والظرف
متقاربان او لو حصل في تقديره في اي حال فكان ظرفا تشبيها لكان اقرب
الى الظروف وكانه بعضهم على تقديره على ما جاء في الشذوذ وعلى كيف تشبيع
الاخرين وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وقال سيبويه هو
اسم بدليل ابدال الاسم نحو كيف انت اصحيح ام سقيم فجعله سيبويه بمعنى
الحال المجهول نحو كيف انت فمحل صحيح انت او سقيم وجعله الاخفش
بمعنى الحال القائم فجعله بمعنى اعلى الصحة انت ام على السقم قال جار بعد
كيف فعلية نحو كيف يقوم زيد فهو في موقع الحال وان جاء اسم نحو كيف زيد
فهو في محل الخبر ومنها مذ ومنذ على منذ مع ان النحاة زعموا ان الاصل منذ بدليل
حقيقة فصار مذ بدليل تصغيره مذ التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ
اما لانه لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجازيين واما لان
قول النحاة غير موثوق به لما قال صاحب المغني ان قولهم غير منقول عن العرب
ونحن نقول تفسير قول النحاة انه لو سمي بمذ ولم يكن اصله منذ لثبت واخر
لانه القاعدة في التسمية بثنائي اخره غير المدة واذا صغر مذ لثبت قوله
لقيل مذيذ واذا جمع لقيل امذاذ فلما قيل منيذ وامناذ علم انه رد الى الاصل
في التسمية ولا يخفى ان فيه نظرا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية
منذ لثبت ان اصل منذ بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه ثم مذ مبني على

السكون

السكون واذا التقى الساكن بضم اخره فيقال مذ اليوم وفي بعض اللغات
مضموم ابدا او كسر ميمه وميم منذ لغة سليمية ولك ان تقول قدم مذ على
منذ فقال مذ ومنذ لما قيل انه بناء مذ لكونه على وضع الحرف ومنذ محمول عليه
ولو ثبت انه ليس اصل مذ منذ والا كيف يكون اصلا في البناء تابعا على منذ
بمعنى اول المدة اي اول مدة منفية باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى ما رأيته
مذ يوم الجمعة اول مدة عدم الرؤية فمذ مضاف الى الجملة السابقة بتقدير الشرع
حذف المضاف اليه للعلم به ولا يخفى ان النكرة لا تتعرف بالاضافة الى الجملة والجملة
ليست معرفة بل حكم النكرة عندهم ولهذا يوصف بها النكرة فلهذا لم يرض
الزجاج بكونه مبتدأ والا لزم كون النكرة مبتدأ او للمعرفة في صور كثيرة قبلها
المفرد المراد به ما يقابل المثنى والمجموع وحج برد عليه بانه ربما يقال ما رأيته
مذ اليومان اللذان صاحبا فيهما فيدفع بان ما ذكره بيان الاغلب
او بان التثنية في هذا المثال في حكم المفرد لانه المراد ليس العدد بل تعيين
اول المدة وانما ذكر المثنى لتعيين هذا الوقت لا لبيان عدده المعرفة اورد
عليه انه ربما يقال ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه وتكلف بان المراد من المعرفة
المعين وبمعنى الجميع اي جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرف قبلها
المعدود بالعدد اي ما يقصد باسم العدد سواء ذكر بلفظ المثنى او الجمع او بلفظ
اسم العدد فيقال ما رأيته مذ يومان او امام او ثلثة ايام او بلفظ المفرد
الاول بالجمع فنقول ما رأيته مذ امس اي جميع مدة رؤيتي اجزاء امس
وقد يقع بعدها المصدر او الفعل او ان او ان كذا في بعض النسخ فمختلف
المتعلق واصل في ان بالتخفيف او في ان بالتشديد وفي بعض
النسخ اكتفى بقوله او انه ولعله كان مقيدا في الكتابة باعجام التشديد

والتخفيف معاً واما من قال صورة كتابة ام استعمل فيما كتب بهذه الصورة
فيرد عليه انه ينبغي ان يكون عبارة المتن او ما كتب بهذه الصورة
لان نحو ما بين او بصورة الكتابة يتلفظ به في وقت القراءة فان قلت
لا منافاة بين المفرد المعرفة والمقصود بالعدد وهذه الامور فهي داخلة
فيهما فكيف ذكرت بعدهما قلت كانه اريد بالمفرد المعرفة والمقصود بالعدد
الزمان او ذكرت مع دخولها فيهما توطئة لقوله فيقدر زمان مضاف
مفرد فيهما ابتداء اول المدة نحو ما رأيته مذ شهرك اي زمان شهرك
وما رأيته مذ شهرك وعودك اي زمان شهرك وعودك لان مذ
قصد به الزمان ولا يصح جعل الحدث جزءا عن الزمان فقوله وهو اي كل
واحد من مذ ومنذ مبتدأ وما بعده خبره بمنزلة الدليل على تقدير الزمان
خلافا للزجاج اي خلاف الزجاج او بانه فانه صيغة للنسبة ولهذا ربما يقال
الزجاجي فان الامر عنده بالعكس مما ذكرت وقوله اوفق بالقواعد
النحوية لكن لا يساعده القصد وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده فاعل
فعل محذوف وجعلوا منذ بمعنى من اذ لانه اصله عندهم فالمعنى في ما رأيته منذ يوم الجمعة
وفي ما رأيته منذ يومان ما رأيته من اذ مضى يومان اي من ابتداء اذ
مضى يومان واختاره التسهيل ولم يلتفت اليه المص لكثرة التكلف والجملة
هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وقال السيرافي انها منصوبة المحل على الحال
ولا يرد عليه انه لا بد في الجملة الاسمية من الواو لان ذلك اذا لم يجعل
الجملة مؤولا بالمفرد كما في كلمته فوه الى في فانه يتأول مشافها وقد منع
السيرافي مذهوم الجملة بقوله متقدما ومع انه جملة مستقلة لا يصح عطفها على
سابقها حتى يحمل ذلك عدمه انها ليست جملة مستقلة ويعتذر بانها بعدم

صح

صحة العطف بصدور منهما كجملة واحدة لا تشتمل تمة الشيء وحدها و
والاوجه ان عدم العطف لانها ابتداء جواب متى او كم ومنها لدى قال
الرضي لا دليل على بنائه والفرق مع الظاهر ويقلب الفها مع المضمر كما
على والى وحكى سيبويه عن قوم لداك والاك علاك ولا يضاف
الى الضمير مقصود ولا اصل لالفه سوى الثلثة ولدن كعضد وهو اصل اللغات
ويتصرف فيه باسكان الدال فالتقى ساكنان فكسر النون وفقا للالتقاء
فلدن اقال وقد جاء لدن او حرك الدال فتحا وكسرا واليهما اشار بقوله ولدن
كانه اكتفى بكتابة واحدة وقيد الدال بالفتحة والكسرة وربما ينقل ضم الدال
الى ما قبلها ويدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر ويقال لدن
فهذه خمسة لغات سالمة عن حذف حرف وربما يدفع التقاء الساكنين بحذف
النون فيحصل لغتان ولد بفتح اللام ولد بضم اللام وربما يخفف لدن بحذف
النون من غير تسكين الدال ولزوم التقاء الساكنين ويقال لد بفتح اللام و
ضم الدال ففي لدن ثمان لغات ولا يخفى ان اللغات الثلثة الاخيرة مبنيا
على السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبر في البناء حال الاخر
الاخر دون الوسط ولو قيل الاخر منسي والمعتبر هو الدال يرده ان ه
المحذوف لعلة لا منسي نعم يصح ذلك في لد بضم الدال ودفع التقاء الساكنين
بحذف الحرف الصحيح لا نظير له ولكن جراهم على ذلك حذف النون بلا علة
لانه لما حذف بلا علة زاد حذفه لدفع التقاء الساكنين اولى ولدى بمعنى
عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد
هو في حوزتك ولدن لا يكون الا مع من لفظا او تقديرا [illegible] ولا يستعمل
بدون معنى الابتداء ويكون للزمان نحو لدن صباح وللمكان نحو من لدن حكيم

واذا اضيفت الى الجملة تخفض للزمانة اذ لا يضاف الى الجملة ظرف مكان
سوى حيث ويلزمها الاضافة الا لدن الذي هو الاصل فانه قد ينصب
خاصة لفظة غدوة لا غير تشبيها لنونه بالتنوين في السقوط واختلاف ما
قبلها واما ما جاء من قولهم لدن غدوة بالرفع فعلى الاضافة الى الجملة و
التقدير لدن كان غدوة فنقول لا يبعد ان يقال لدن غدوة في تقدير
لدن لقيت غدوة او رايت غدوة فيكون لدن مضافا الى الجملة ويكون
جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف النون من لغاته الى المضمر
فقيل علة بنائها وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه وفيه انه لا يجوز
تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتفريع فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو
الظاهر وقيل لاستلزامه الابتداء الذي هو معنى من هذا والاقرب ان
يقال بتضمينه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا ولا يقدر من اذا لم يذكر ومنها
قط للمضي المنفي وقوع امر فيه اذ نفي الزمان لا معنى له الا نفي شيء فيه وجملة عاملة
للعامل الماضي المنفي بمعنى انه لا يكون الا معه لا الا يعيد جوا وهو لتابيد النفي في
الماضي وقد يستعمل لتابيد الايجاب نحو كنت اراه قط اي دائما وفيه لغات
تخفيف الطاء بحذف الطاء الاولى او الثانية واتباع القاف الطاء المشددة
او المخففة فهذه خمس لغات ووجه بنائها وضع بعضها وضع الحرف وفيه وقيل
تضمن معنى لام الاستغراق وفيه انه الاستغراق ليس معنى اللام بل هو امر
جاء من القرينة كما لا يخفى على من له دربة في معنى اللام وعوض والاشهر فيه البناء
على الضم وجاء الفتح والكسر وقيل هو معرب اذا اضيف فيقال لا افعله عوض
العائضين بالنصب فعلة بنائها القطع عن الاضافة ووجه بنائه على الضم انه
الغاية فلا وجه لافراده منها ويمكن ان يقال بتضمينه لام الاستغراق وفيه

(٢٨)

وهو يريد انه اذا اريد به مجرد الوقت من غير عموم يعرب فيقال افعل كذا من
ذي عوض في المستقبل واكثر ما يستعمل عوض مع القسم للمستقبل المنفي
قد سبق بيانه وانما جمع عوض مع قط لشدة مناسبتهما ومن الظروف
المبنية امس اذا اريد به المتقدم على يومك في التسهيل هو مبني على الكسر
مطلقا عند الحجازيين فمنع الصرف رفعا ومكسور نصبا وجرا عند التميميين
ومن التميميين من يعربه غير منصرف مطلقا فان نكر او عرف باللام
او اضيف اعرب باتفاق هذا كلامه ومنها الآن لوقت حضر جميعه
او بعضه ويلزم اللام وظرفية غالبة لا لازمة ولم يذكر علة بنائها وجه يقرب
من القبول مع كثرة اختلافهم فيها فلم يتكلم فيها مخافة الاستنكار وقيل
هو معرب لانه ورد من الآن بالكسر ورد بانه لو ثبت احتمل البناء على الكسر
ايضا ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظا او معنى او لم نفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة با
باذا او الفاء وربما يقرن الماضي بالفاء وقد يكون مضارعا والظروف
المضافة الى الجملة الظاهر الظرف المضاف لان المسئلة وانما تكون
حكما كليا يشتمل على الكلي الافرادي اطلاق الظروف المضاف الى
الجملة انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين مقيد بما اذا كانت
الجملة فعلية فعلها ماض لفظا او كان المص اختار مذهبهم لان علة البناء الاضافة
الى الجملة لانها محتاجة الى المضاف هي اليه والمضافة هي اليه غير ظاهر لانه
مضمون الجملة المستور فيها على ما سبق اذا دخل في ذلك بناء الجزو او
واعرابه يعني انه التتبع لا بتهما لشهده ونحكما في بعض الشروح انه بناؤها
لا كتسابها البناء عن المضاف اليه ليس بشيء لان الجملة ليست بمبنية ولا معربة

واذ اى المضاف الى كلمة اذ لان المضاف اليه اذ محتاج الى ما اضيف
اذ وليس بنا وبالكسر اى البناء عن الجملة بالواسطة كما توهم يجوز بناؤها على
الفتح ولم يجب لان الاضافة غير لازمة فلم يقو قوة الايجاب ولا يشكل
القاعدة بحيث واذا واذ لانها ظروف مبنية والمراد الظروف المعربة
المضافة الى الجملة والارادة صحيحة ولا بد من استثناء يوم قام زيد لتعذر
هذا الحكم فيه والاظهر انه يومي قام زيد ايضا مستثنى وكذلك مثل وغير مضافين
الى الجملتين كائنتين مع ما المصدرية وان وان والاظهر العطف بكلمة
او وعلة البناء عدم ظهور ما اضيفا اليه من مضمون الجملة وتشبيههما بالظروف
في التوغل في الابهام ولا يخفى ان هذا التعليل يقتضي جريان هذا الحكم في
تثنية مثل وغير وجمعهما مع انه يتعذر في بالالف ويبعد في التثنية بالياء و
شمول عبارته الجمع دون التثنية بعيد جدا المعرفة والنكرة يعني باب المعرفة
والنكرة لما كان معظم مباحث الاسم الاعراب والبناء قدمهما ولما فرغ
عنهما وقد بقي مباحث شتى اوردها في اخر مباحث الاسم وراى ايصال
مباحث المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
بحث الفعل لانها شبه الفعل فهي اولى بمجاورته الا انه يختلج انه معرفة المثنى
والمجموع والمعرفة والنكرة والمؤنث كثيرة الحاجة في مباحث الاعراب
فلو قدم مباحثها على مباحث الاعراب لكان اوجه المعرفة ما وضع لشيء
بعينه فانه والمنياه كلهم على ان ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلي كسائر
النكرات الا ان هذه المعارف امتازت بان الواضع لم يضعها
لافادة الموضوع اي له بل لافادة واحد من افرادها بعينه وانما وضع
للمفهوم الكلي دون ما قصد افادته لعدم علم الواضع حين الوضع بخصوص

مطلب المعرفة والنكرة

الموضوع

٢٢٩

الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له لكثرتها بحيث يتعذر استحضارها في
زمان الوضع والتعذر معرفة خصوص الاشخاص قبل الوجود فوضع
للمفهوم الكلي والشرط انه لا يستعمل الا في فرد منه بخصوصه ويتجه
عليه انه فليضع لكل واحد بخصوصها بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم
الكلي الذي زعمتم انه الموضوع له واستحسن المتاخرون هذا الاحتمال
واتخذوه مذهبا وجزموا بان ما ذهب اليه علماء العربية للذهول عن هذا
الاحتمال ولا يتم ما ذكروا من ان المجاز العاري عن الحقيقة عزيز
الوجود جدا الا بالاعتراف به والا فجميع هذه المعارف امثلة ونحن
نقول ولولاه لما تم ان المجاز لا بد له من ان يكون استعماله في غير الموضوع
له لعلاقة وقرينة صارفة اذ هذه المجازات لا يلاحظ مستعملها العلاقة ولا
ينصب القرينة بل يتمسك في استعمالها بما قرره الواضع وعرفه المخاطب ثم
نحن لا ننكر قوة كلام المتاخرين لكن نذب عن القدماء ظن الغفلة وانجاه
ما ذكروه وما ذكرناه فنقول يحتمل ان يكون اعراضهم عن الوضع للجزئيات
بملاحظة المفهوم الكلي لانه خلاف العادة في وضع الالفاظ فاختار المعتاد
والمجاز عندهم كالمعرفة ما استعمل في غير ما وضع له اي لافادته فهذه المعارف
حقائق والنظر في تعريف المجاز اعني له ليس محل الوضع بل بيان
الغرض كما في تعريف المعرفة واذا عرفت هذا فمن الاتفاقات الحسنة و
وقوع تعريف المعرفة وتعريف المعارف بحيث يمكن حملها على مختار المتا
المتاخرين بل هي اوفق له فلك الخيار وينبغي ان يعرف ان يغير ما قدر
التعريف بما وضع ليستعمل في شيء بعينه وهو بعيد جدا وتلخيص التعريف
ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث انه متعين وهذه الحيثية

بدا الوق فرجل موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار الجنسية فالذهن
لا يلتفت في سماعه الا الى ذات المفهوم من غير ملاحظة تعينه والرجل
موضوع لهذا المفهوم من جهة الجنسية فلا يفهم منه الا ما يلتفت التعيين
وبهذا الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليه وبين اسامة واسد ومن لم يوفق
لهذا التحقيق ظن ان عد اسامة والمعرف باللام الجنسي ونظائرهما
تعريفات لفظية اضطرارية حكم بتعريفها النحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ عليه
والناظر الى المعنى يرى عنه ومما يبعد حمل تعريف المعرفة على ما وضع لافادة شيء
بعينه انه تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع لشيء لا بعينه ليس بهذا المعنى وهي
المضمرات والاعلام والمبهمات يعني اسم الاشارة والموصول لانهما حين تركبهما
ان في غاية الابهام يزول ابهامهما لما يلحقهما من الاشارة والصلة بخلاف المضمر فانه
لا يذكر الا مفسرا وان كان لمرجع متقدم والمفسر المتأخر قليلا وما عرف باللام به
او الميم واحترز بقوله عرف عن تمييز زيد فيه اللام نحو الاعشر الدرهم وعن حال
كذلك نحو مررت بهم الجماء الغفير او بالنداء لم يقل والمنادى احترز عن نحو يا رجلا
ولم يقف المتقدمين في تركه لزعم انه داخل في ما عرف باللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل لانه تكلف والمضاف الى احدها اي احد الخمسة معنى اي اضافة معنى
اي اضافة معنوية اذ المضاف اللفظي لا يتعرف ولا بد من استثناء ما توغل في
الابهام كمثل وغير لا يخفى ان الاضافة الى الخمسة لا توجب صحة الاضافة الى كل
واحد منها ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف المعرف بالاضافة اذ المضاف
الى المضاف الى شيء لا يسمى مضافا الى الشيء وما في بعض الشروح انه في ذكر
المعارف اشارة الى مراتبها على مذهب سيبويه فاسد لان المبهمات لا تتقدم المعرف
باللام عنده بل الموصول وذو اللام سيان والمضاف في مرتبة المضاف اليه وما في

اوفي

اوفي من المعرفة باللام العلم ما وضع لشيء بعينه الا متشخصا كزيد واما حقيقة
متعقلة متعينة في الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل
بعينها حين دخول اللام للجنس واما معنى كبرة علما لحقيقة المبرة وذو يجر
علما للكلبة وسبحان علما لحقيقة التسبيح على رأي والقول بان الحكم
بتعريف الحقائق لا حقيقة له انما هو لمجرد وجه بان احكام المعارف ليس
بالمرضي وان كان من المرضي لان الموصول مع كونه موضوعا لشيء بعينه
من جملة معيناته الماهية النوعية والجنسية غير متناول لغيره المتبادر من التناول
احاطة المفهوم بالافراد وهو ليس بمراد بل الاطلاق اي غير مطلق على
غيره فلذا نبه عليه بقوله بوضع واحد وقيل احترز به عن خروج العلم المشترك
والاعلام اما منقولات وهو الاكثر واما من الكهما فهو مع اللام او الاضافة
الان النقل يكون بغلبة استعمال العام في الفرد المعين وطريقه ايراده مع
اللام العهدي او الاضافة العهدية ليصير علما مع احدهما ولا يجرد عن
الاضافة اصلا وقد يجرد عن اللام فيقال في النابغة نابغة وهذه في الصفات
والمصادر لا غير فلا يقال في النجم نجم ولا في البيت علما للكعبة بيت واما مرتجل
بخلاف وهو ما ليس له معنى قبل العلمية او كان لكن غير مستعمل مع العلمية
كمحبب وحيوة ومكوزة فانه قبل العلمية محبب وجه ومكاره والمرتجل ماخوذ من
الارتجال فكانه فعل من غير تفكر المعامل بل على رأس القدم فجاءه وايضا
ينقسم العلم الى اسم ولقب وكنية الاب والابن والبنت والام مع
المضاف والقلب ما يشعر بمدح او ذم الا الاسم خلافهما كذا في كتب النحو لكن
قد ذكر في القاموس غير مرة ان ابو فلان اسمه لا كنية ولعل وجهه ان
ابو فلان مثلا انما يصير كنية اذا قصد في مقام التكني التلميح الى ابوته و

وقد يسمى به العبد اقوى انه كنية غيره فقصد التبرك غير قصد الى ابوته وهذا
اسم والظاهر ان يحمل قولهم الاب والابن والبنت والام المضاف على
ذلك واذا سمي بمثنى يعرب فان كان اقل من ثلثة احرف بعد
الثاني الصحيح الافراد بعد العلمية محذوف العجز معتلا فاذا سمي رجل
بلفظ كم يعتبر الله كمي ويصغر كمي كمي ويزاد من جنس حرف العلة في
المعتل الاخر فيقال لو وفي مشددين ولاء بقلب الالف الزائدة همزة
في التسمية بلو وفي ولا هذا اذا لم يكن في الثاني محذوف فان كان فيرد
ولا يزاد شيء واذا كان على حرف واحد كلام الجارة والياء كذلك يزاد
حرف مشدد من جنس حركته ان كان كسرا او ضمة فيقال بي ولي والف
ممدودة ان كانت فتحة فيقال في التسمية بلام الابتداء لاء وان كان
الحرف ساكنا فيحرك بالكسر لان الساكن يحرك بالكسر ويجعل ثانيا بابا
بالحرف المجانس للكسر وهذا انموذج من هذا البحث لا يسع كتابنا ازيد
منه فان اردت اليه التطول فعليك بالرضي وحاشيته انه يعلم ان العلم
اذا ثني او جمع يلزمه اللام لانه لا يثنى ولا يجمع بدون التنكير فيجبر نقصانه
بالتعريف الا قليلا نحو ابانين وعمايتين لجبلين وجمادين ونحو عرفات
كانه سمي كل موضع منها عرفة فجمعت واما اذرعات اسم بلد بالشام فهو من
تسمية البلد بالجمع لا جمع العلم ويكثر العلم في غير مقام التثنية او الجمع قليلا وانما
وانما كثر في التثنية والجمع تحرزا عن استبشاع ان يقال زيد وزيد لانه كرجل
ورجل ورجلين بحسب الظاهر واذا سمي بالمثنى اعرابه كما قبل التسمية
وقد يعرب كالمفرد فيلزم الالف وكذا الجمع لكن الملتزم فيه الياء وتشديد النون
حينئذ اعرب كالمفرد مع التزام الياء واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب

ثم العلم

العدد
النكرة

ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والنداء والمضاف
كالمضاف اليه هذا مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء
لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي
لشيء لا يلتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة
ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالمنون وغيره ورجحه السيد السند
في تصانيفه اسماء العدد كلم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصاء وترك
الادغام في الكلم دفعا للالتباس وهذا من جهات ترك الادغام و
كان الانسب ذكره متصلا بالاسماء العاملة لكونها ناصبة للتمييز ومحتاجة
الى معرفة التذكير والتانيث والجمع فيتوقف على تقدمها الا انه راعى شدة
مناسبتها بالنكرة في الابهام بل بالمعرفة ايضا على قول من قال اسم العدد اذا اريد به
نفس العدد علم واذا اريد به المعدود نكرة ولهذا يقال ستة ضعف ثلثة
فيمتنع صرفها للعلمية والتانيث واسماء العدد في تقدير هذا اسماء العدد
او اسماء العدد هذا وقوله ما وضع خبر مبتدا محذوف اي هو ما وضع والمقصود
تعريف اسم العدد لكمية بتشديد الميم والياء اي للصفة المنسوبة الى لفظ
كم وهو ما يجاب به عن السؤال بهذا اللفظ وانما شدد كم لان الاسم
الثنائي المراد به لفظ اذا كان اخره الفا يمد وان كان غيره يشدد و
وقيل المنسوب الى لفظ كم قد يكون الذرع والمن والكيل فانهم لا يعبرون الا بالذراع
اسم للخشبة لانه اسم للمقدار القائم بالخشبة وهكذا المن والكيل وقد يكون العدد
فقوله ما وضع لكمية يتناول الجميع فلما قال احاد الاشياء خرج ما سوى العدد
وفيه انه كم سوال عن العدد ولا يجاب عنه بغير العدد والذرع والمن والكيل
انما يقع في الجواب من حيث العدد واطلاق الكمية على المساحة باصطلاح

غير هذا العلم فهم فيه تنبيه على ان العدد مركب من الوحدات من مراتب الاعداد
ولا يرد الواحد والاثنان لانه ليس معهما احاد لانهما ايضا موضوعان
لكمية احاد الاشياء المتعرفة دون المجتمعة فان الواحد يعرف به كمية هذا وذلك
الى غير النهاية قال الرضي كمية آحاد الاشياء العدد المعين لان ما يجاب عن
السؤال بكم العدد المعين فيخرج منه الالوف والمآت وينبغي ان يقول
ما وضع لكمية الشي فحسب ليخرج عنه المثنية والمفرد وفيه نظر لانا لا نسلم انه
لا يجاب عن كم بالالوف والمآت ولو خرجا عن التعريف لا يكون البحث
عن مميز الالوف بحثا عن اسماء العدد ولو قيل ما وضع لكمية الشي فحسب
يخرج عنه مائتان والفان بقي انه ما يجاب به عن السؤال بكم هو المعدود
لان كم انما يسئل به عن المعدود وان قالوا انه موضوع للعدد فيقال كم
رجلا فلو لم يكن المراد بكم العدد لما صح الرجل تمييزا والجواب عنه عشرون رجلا
فكانه الاصوب ان يقال اسماء العدد ما وضع للعدد وانما لم يعد التعريف معرفة
اسماء العدد وكان الغرض من التعريف معرفة ما وضع لها عقب التعريف
فضبطها مع عدم تناهيها ضبطا رشيقا فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة واشار
بترك تعيين عدد الفروع الى انه لا ينضبط عدده وبه بقوله واحد الى عشرة
على ان الاصل في باب العدد في العشرة وامثالها ذو التاء لانه اول ما وضع
والمجرد عن التاء فرع حصل باسقاط التاء ومائة والف وفروعها انما تحصل
بالتصرف في تلك الاصول اما بالتثنية نحو مائتين والفين واما بالجمع نحو مئات
والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بالعطف واما
بالتركيب الاضافي في نحو ثلثمائة واما التركيب التضمني نحو خمسة عشر ومن عبر
عنه بالتركيب الامتزاجي فقد خرج عن الاصطلاح فتنبه في تعيين الاصول

باعتبار

٢٤٤

باعتبار ما وضعت له من المذكر والمؤنث وان كيفية تحصيل الفروع للمذكر
المؤنث وقال تقول واحد واثنان واعتمد في افادة كونهما للمذكر ان
الاحق بالتقديم المذكر وواحدة واثنتان وثنتان ولو كان تقول
على صيغة الخطاب للمتكلم فهو امر في صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث
بارجاع الضمير الى العرب فالخبر على حقيقته ولكل وجهة هو موليها يجليك فطنتك
متوليها ووجه عطف اثنتان وثنتان وترك عطف واحدة خفي
الى عشرة ثمث الى عشرة بذكر التاء للمذكر وتركها للمؤنث وكذلك
بضع بكسر الباء في الاشهر ويفتح للثلثة الى التسعة فتقول بضعة رجال وبضع
نسوة اعلم ان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها في غير الصفات
المشتقة قليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة مطرد فيها وانما كثر في اسماء العدد
في الاكثر تستعمل بمعنى الصفات حيث يراد بها المعدود بالعدد لا نفس
العدد على ما هو وضعه ولهذا ربما يجري على الموصوف فيقال رجال ثلثة
لكن الاكثر استعمالها على سنن الجوامد غير جارية على موصوف بل يراد موصوفها
مضافة هي اليه او تمييزا ولما كان الصفة التابعة للمتعدد اذا افردت
تؤنث اذا لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال رجال ضاربة انث العدد
التابع لجمع المذكر فلم يؤنث لجمع المؤنث فرقا بينهما فاحفظ هذا الوجه البديع
الذي يستحق ان ينسى له وجوه ذكروها والمعتبر لتانيث العدد وتذكيره
واحد التمييز واعلم انه لما كان الاصل المذكر استعمل اسماء العدد واذا اريد
الاعداد استعمال المذكر على ما صرح به الرضي فيقال ستة ضعف ثلثة ولا يقال
ستة ضعف ثلث فان قلت ما ذكرته لا يتم في ثلثة مسلمين وثلثة
الزينبين قلت الصفة فلا يقع تمييزا سيما جمع السلامة والعلم كذلك لا

جمع لا يعرى عن اللام وذلك يخالف مقام التمييز الذي هو جمع المذكر السالم
يعتبر مقتضاه واما جمع المؤنث السالم فلا يقع تمييزا اذا وجد جمع كسر في
الاغلب وجاء سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يوجد تمييز بالسالم
كثلث عورات فاحفظ فانه لا تفيده في بحث التمييز فان قلت جاء عشر
امثالها في النظم المعجز والمثل مذكر قلت انها مؤنث معنى لانه في معنى
الحسنة وستعرف اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا فوجهان وقيل المميز
محذوف اقيم صفته اي امثالها مقامه والتقدير عشر حسنات امثالها وينبغي ان
يعلم ان الاعتبار بتانيث واحد المميز في تانيث اسم العدد لا الى لفظ التمييز
فيقال ثلثة بنات عرس وثلثة بنات آوى لان مفردهما ابن عرس و
ابن آوى وانه اذا كان المميز جائز التانيث والتذكير كساق فالعدد
مثله وان كان التمييز صفة نائبة عن موصوف يعتبر الموصوف وان كان
اسم جمع او اسم جنس فان اختص بالمذكر يذكر وان اختص بالمؤنثات
يؤنث وان اشترك فانه يضعفا باحد المحتملين فالحكم له الا ان ينفصل
التمييز بين النص والعدد فالاعتبار بلفظ التمييز ان كان مؤنثا يؤنث
العدد وان كان مذكرا يذكر احد عشر الاحد كالواحد مشتق من الوحدة
بمعنى الافراد واصله وحد على انه صفة مشبهة قلبت واوه همزة على خلاف
القياس وقد يجيء على القياس واحد عشر ولا يقع في تنيف العدد غير الاحد
والاحدى الا قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشر وواحد وعشرون
ويستعمل احد واحدى في غير التنيف ايضا لكن مع الاضافة مطردا او بلا
اضافة يستعمل احد دون احدى في النفي والاستفهام والشرط للعموم
في العقلاء وفي غيرها قليلا كقوله قل هو الله احد وقال ابو علي الهمزة في النفي وجوبه

اصلية

اصلية والهمزة الرضي اثنا عشر بتذكير الجزئين احدى عشرة اثنتا
عشرة بتانيثهما ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة
وكذلك تقول بضعة عشر وبضع عشرة بسكون الشين وكانه اكتفى بالاعجام
او اعتمد على التعليم في القراءة قال الرضي لما كره توالي اربع فتحات فيما هو
ككلمة واحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة هذا الكلام ويتبادر
منه اختصاص هذا الحكم بثلث عشرة الى تسع من غير تعلقها باحدى عشرة
واثنتا عشرة وليس كذلك فان القراءة اثنتا عشرة عينا بسكون
الشين او كسرها على قراءة الاعمش وهو بفتحها على لغة من لا يغير الشين
في حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكره المص وتحير زواعن توالي
اربع فتحات في احد عشر لانه ليس فيما هو ككلمة واحدة للفرق بين افتراق
التاء مع الاسم وبين امتزاج كلمتين مستقلتين ومن جعل الوجه اجتماع
خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة واجتماع اربع فتحات
في احدى عشرة واثنتا عشرة مع ثقل التركيب يرد عليه احد عشر وانه
غفل عن ست فتحات في اربع عشرة وقد جاء اسكان اول عشر في
التركيب مع متحرك الاخر فقرئ احد عشر كوكبا بسكون العين عشرة
واخواتها عطف على مفعول القول منصوب المحل مرفوع على الحكاية و
الانسب بالسابق واللاحق رفع اخواتها الا انه لا وجه لرفع اخواتها
فلذا قيل هو منصوب معطوف على محل عشرون ويعد فيه انه لا معنى لقولنا
تقول اخواتها والاوجه انه يجعل وضع موضع مفعول هو ثلثون واربعون و
خمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها المحكي
وبابها اي في المذكر والمؤنث احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف

لا بالتركيب ثم بالعطف بلفظ ما تقدم من اثنين واثنتين وثلثة وثلث
وقيل وعشرون ايضا مراد بما تقدم ولو استغنى عن ادراجه بمعرفته لكان
اوجه ولم يكتف بقوله ثم بالعطف عن قوله احد وعشرون لئلا يلتبس احد و
واحدى بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم العطف عطف الاكثر على
الاقل ويجوز العكس في الكل لكنه اقل الى تسعة وتسعين بل تسعة وتسعين
ومائة اصل مئية كبدعة حذف لامه والتزموا التاء عوضا وكتب الالف تحرزا عن
الالتباس بكلمة منه وحكى الاخفش انه مئيا وقد يتم كسر ميم مائة اتباعا عن
الفم ولا يبين وذلك هو الاخفاء والف والا نقل عشر مائة اذ المائة
لا تقع فصل الا الثلث الى التسعة صرح به في التسهيل وقال واختص الالف
بالتمييز به مطلقا ومثنا ولا يكتب الالف كما لا يكتب في مائة كذا في الرضي
فما اشتهر من كتابة الالف في التثنية خطاء والفان فيهما اي في المذكر والمؤنث
ثم بالعطف على ما تقدم شرحه على ما تقدم تذكر ان كنت تعلم وفي ثماني عشرة فتح
الياء على خلاف سائر المركبات التي في اخرها ياء فانها تسكن وجاء اسكانها على
القياس وشذ حذفها بفتح النون وابقاء الكسرة شذ كما في الرضي فلم يذكر الكسر
لعدم اعتنائه وليس المراد انه لا شذوذ في الكسرة كما يتبادر من عبارته و
ظاهر عبارة التسهيل انه لا شذوذ في شيء من الاربعة وقد يحذف الياء
من الثماني مفردا ويجعل النون متعقب الاعراب وفي الحديث صلى ثمان
ركعات وقد يفعل ذلك بمثل جوار ولا يخفى ان حق البيان بيان ثماني في
عشرة مع احد عشر بل في بحث المركبات المبنية ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لكونه
مضافا اليه او مجرور بمن مجموع لفظا او معنى بان يدل على ما فوق الاثنين
من غير تثنية وذلك بان يكون اسم جنس كالتمر والنخل او اسم الجمع كالرهط والقوم

والاكثر فيهما دخول من وذلك لكراهة اضافة العدد الى ما هو مفرد لفظا لكن لا تمتنع
الاضافة كما زعم الاخفش لانه قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر والغالب
اضافة الى جمع القلة فلذا اختير القلة عند تحقق الجمعين وتعين كل منهما عند فقد
الاخر الا في ثلثمائة الى تسعمائة فان التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع لا لفظا
ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان قياسها اي قياس ثلثمائة الى تسعمائة
ان التمييز لعوده الى المتعدد وجعل المائة المضاف اليها ثلث الى الخلاف القياس
ومردود في الدرق مائة بكسر الميم وجوز الاخفش ضمها او مئين وبعضهم
يضم ميم مئين وفي كون مئين جمعا خلاف الاخفش حيث جعله فعلين
كغسلين حذف لامه ويرده عدم اطلاق مئين بمعنى مائة الا ان يجعل اسم
جمع وبعضهم قال هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا ويستفاد من الرضي
ان قوله او مئين غير لان الجمع بالواو والنون لا يقع مميزا فلا يقال ثلثة
مسلمين فيتعين على القياس ثلثمئات فيه اشارة الى انه لا يجيء تمييز مئات
بعد الجمع بالالف والتاء بعد ما يعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون
اعني عشرين واخواتها وفيه نظر اما اولا فلجواز ان يكون قوله او مئين
على قول الاخفش او قول من جعله كعصي واما ثانيا فلان ما ذكره من وجه
ترك مئات يوجب ان لا يجوز ثلثة الاف رجل لكراهة المجيء بعده
التكسير وقد يعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع المصحح فانا قلت قد فصل
بينه وبين عادته المجيء بعد مائة ولا يبعد ان يقال فرق بين الفصل
الممتد والفصل القليل ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل تسعة وتسعين
منصوب المفرد لان احد عشر نزل فيه العشر منزلة التنوين والنون
ولهذا لا يجامعه نون اثنين فلا يضاف مع بقاء ما هو بمنزلة التنوين النون

ولذا الاجماعة لا يحذف ما هو مميز لهما للاضافة ولهذا لم يضف احد عشر واخواتها
لم يضف عشرون لانه يشبه هذه المركبات احد وعشرون الى عشر
ذلك فاحفظ فانه وجه بديع واما الافراد فلانه لو جمع لكان نقص رفعه
الدلالة على العدد مع كونه مقصودا وهذا وجه بديع وتمييز مائة والف وتثنيتهما
وجمعه اى جمع الف وهذا البيان يوهم ان تمييز جمع مائة على خلاف ذلك وليس
كذلك لانك تقول مئات رجل صرح به الرضي فالاولى ان يتكلف ويقال افراد
الضمير بتأويل كل واحد مخفوض مفرد وجاء مائة رجال ومئين علما واعلم انه
المميز يستحق ان يكون صفة عند سيبويه وجماعة من النحاة لكونها فائدة في له
المقصود من التمييز وهو التخصيص اذ هو معدوم في الصفة الا اذا كانت
مختصة ببعض الاجناس فيقال ثلثة علماء ومائة فاضل وان عشرون دراهم
واربعون اثواب خمسة اثوابا وثلثمائة سنين بالاضافة على قراءة حمزة
والكسائي قليلة واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس ففي اسم
العدد وجهان وترجح رعاية اللفظ ولهذا قيل ثلثة رجل من هذا القبيل لان المميز
هو عقد المائة وهو مؤنث لا محالة مثال الاول ثلثة اشخص اذا اريد النساء
ومثال الثاني ثلثة اعين اذا اريد به الذكور واذا ميز اسم العدد المركب بمذكر
مؤنث فان كان عاقلا فالحكم للمذكر والا فلسابقه بشرط الاتصال
نحو اشتريت ستة عشر جملا وناقة وست عشرة ناقة وجملا ولما نتهيا ان
فصل العدد عن التمييز بكلمة بين وعدم الفصل نحو اشتريت ست عشرة بين
ناقة وجمل وست عشرة بين جمل وناقة واذا اضيف العدد الى مذكر ومؤنث
فالحكم للسابق مطلقا فتقول عندي عشرة اعبد واماء وعشر اماء واعبد و
معنى عشرة بين ناقة وجمل ان خمسة من النوق وخمسة من الجمل بخلاف الاتصال

عرمرم

عشر يوم وليلة فانه يراد به عشرة الليالي وعشرة ايام كذا في التسهيل
ولا تمييز واحد واثنان وفروعهما استغناء بلفظهما فان قلت الاولى ان تركه لانه
لا فائدة فيه بل يوهم القصد الى الغرض المضاف اليه قلت يتبادر من التمييز بالله وصف
كونه مميزا او بادراج اللفظ يتبادر ذات التمييز مع النظر عن كونه مميزا اكما هو المراد
فاعرفه فانه دقيق التمييز عنهما لانه يفيد تمييز الواحد الوحدة وتمييز اثنين التثنية
لانه موجود جامع بين الجنس والعدد وكذا التثنية فيها بمنزلة التمييز والعدد وكما ان
التثنية اختصار المعطوف والمعطوف عليه كذلك اختصار للعدد والتمييز فان
قلت في الكشف بحث لان الابهام ثم التفسير يفوت بالاكتفاء بالتمييز ولهذا
اختير نعم رجلا على نعم الرجل قلت وضع تمييز الاعداد ليس للابهام ثم التفسير
بل لافادة العدد والجنس قال الرضي بهذا الاستدلال لا يتم في واحد رجال
وثنتا رجال وثنتا رجل ولذا جاء في ضرورة الشعر ثنتا حنظل هذا وعدم التمام
في واحد رجال فهم لان رجالا لا يفيد جماعة واحدة من الرجال على ان يصح
الاستدلال ان العرب استغنوا بتوحيده بالجمل تمييزا عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين
بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تصرف في تمييزه يوجد ليغني عن ذكر العدد واذا
قصد تعريف العدد ادخل اللام على غير المضاف والمركب واحدا كان كالعشرة
وان تعدد المضاف اليه فعلى الاخير كثلثة الدرهم وثلثمائة الف درهم وان
كان مركبا فادخل على الاول نحو الاحد عشر فتقول اى انت او العرب وعلى
الاول فهو امر جاء في صورة الخبر لانه فتامل في المفرد اى في افادة الواحد
او الذي افرد وميز بين المتعدد اى المعدود ولا مطلق المتعدد اذ يقال ثالث
الرجال الا ايام بل ثالث ثلثة او اثنين باعتبار تصييره العدد الا قل من اصل
بواحد اصله والاولى التعرض بالمفعول فيكون فيه التصريح برد قول ثعلب انه يجوز

لتصيير اصله ذلك الاصل حيث جوزنا ان اثنين بمعنى جاعل الاثنين بتصييره واحد
منهما وقيل الاخر مطلق ح ابن مالك قيل في ثاني اثنين لا غير الثاني والثانية
الى العاشر والعاشرة بالتذكير للمذكر والتانيث للمؤنث لا غير بخلاف العدد
فانه فيه التذكير للمذكر والتانيث للمؤنث في بعض والعكس في بعض على ما عرفت
ويعرف انه لا يقال فيما تحت الاثنين لعدم مقولية والابتداء بثان من الاثنين
وانه لا يقال فيما فوق العشرة من جعل العاشر والعاشرة ثانيين ولم يقل
فيما هو باعتبار الحال لا غير لتقرره بتكرره وقالوا معنى لا غيره لا يقال فيما
تحت الاثنين وفوق العشرة ولهذا لم يقل على اعتبار الحال لا غير ذلك الى ان
تخيل لا غير حج فانتفع وقد اثبت سيبويه التصيير فيما فوق العشرة بقوله ثالث
عشر اثنى عشر او ثالث اثنى عشر فيعرب الاول كما تعرفه باعتبار حاله فان
قلت التصيير ايضا حاله فكيف جعل حاله مقابل تصييره قلت في التصيير اعتبار حاله
الغير وجعل عددا فوقه لا الى كونه في درجة من العدد فالمقابلة بحسب الاعتبار
فاحسن التامل اى باعتبار حاله ووضعه الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات
العدد الاول غير لفظ الواحد الى الاول ليفيد بما هو من الدرجة فاذا لم
يقصد بيان الدرجة قيل واحد الاثنين او الثلثة ولم يكتفوا بالحادي
الذي يذكر في التيف لما اعتادوا من ايراد التيف مقام العدد المعطوف في
الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد عشر في الاول لتفضيل
من الاول ولذا لم يعرف اذا جعل صفة فتقول فعلته عاما اول واذا لم تجعله صفة
نونته قلت فعلته اولا كذا في الصحاح والثاني والاولى والثانية الى العاشر
والعاشرة واما فيما فوق العشرة فيقال الاول والاولى الحادي والحادية
كما اشار اليه بقوله والحادي عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة

عشر وهذا غاية التركيب لا غاية القول باعتبار الحال فانك تقول في العقود
بلفظ العدد فتقول العشرون وهو بعد تسعة عشر عشرون وفي التيف على ما عرفت
في التركيب لكن بعطف ولا تركيب كما كان في العدد فتقول الحادي عشرة و
والحادية عشرون ومن ثمه اى ومن اجل ان المقول المذكور لتصيير العدد
الاقل بواحد مثل العدد الذي هو اصل هذا المقول ولبيان حال اعتبار
الدرجة الواقعة فيه كما اشرنا اليه قيل فاعله المحذوف العرب وهذا يؤيد جعل
نقول سابقا بمعنى نقول العرب في الاول ثالث اثنين بالاضافة الى الفاعل منه
بواحد اى معتبرها ثلث خمسة من ثلثتهما من حد ضرب فيما لا حرف حلق فيه ومن
حد منع فيما فيه حرف حلق وفي الثاني ثالث ثلثة اى احدها الواقع في الدرجة
الواقعة فوق الاثنين ولما كان مقصوده مجرد الفرق بين الاضافتين بان
الاول اضافة الى المفعول والثاني اضافة الجزء الى الكل لم يبين المفعول الثاني
لمصيرها ولم يعين احدهما وذلك انما نقول معنى قوله ومن ثمه انه من اجل الفاعل
في الاول بمعنى المصير وفي الثاني ليس بمعنى اسم الفاعل قيل في الاول ثالث
اثنين بالتنوين والاعمال وفي الثاني ثالث ثلثة بالاضافة ولم يبين
الاضافة في الاول لانه كسائر اسماء الفاعلين في الاضافة لكن قال الرضي
الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الامر فيها
فان قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلثة فكيف صح تفسير ثالث اثنين بمصيرهما
ثلثة قلت قال الرضي اذا انضم الثالث الى الاثنين تبدل استعمال الاثنين
في المقام بالثلثة فكانه صير الاثنين ثلثة ونحن نقول فيه مسامحة والمراد مصير
الاثنين جزء الثلثة وقال الرضي الفاعل باعتبار الحال في صورة اسم الفاعل
خال عن المعنى لانه لم يشتق من فعل حتى يدل على قيام مصدره بشيء قلت

لابعد ان يكون ماخوذا من لفظ العدد للنسبة فيكون الثاني بمعنى المنسوب
الى اثنين بمعنى كونه جزءا خاصا له فيكون كالتامر لبايع التمر والباقل لبايع
البقل ويقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة باضافة احد المركبين
الى الآخر وان شئت قلت حادي احد عشر بحذف الجزء الثاني من المركب الاول
لكن عند قرينة الحذف والا لكان من قبيل اضافة الحادي الى العدد الاكثر
لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة فتعرب الاول اي الاسم الاول لان
بناءه لكون الثاني بمنزلة تاء التانيث وعند تقدير التاء يعرب الاسم كما في
قدم وانما بني على الفتح عند ذكرها وان شئت حذفت الجزء الاول من الثاني
ايضا فتقول ثالث عشر وتريد ثالث عشر ثلثة عشر قال سيبويه فتبنيهما لقيام
الجزء الثاني من المركب الثاني مقام الجزء الثاني من المركب الاول وجوّز
الكوفيون اعراب الاول وروى الكسائي الوجهين من العرب وانما لم يذكر
المص انه الحكم في ثالث عشر ان يكون من قبيل حذف جزء من المركبين بل
جعله من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغي ان يقول وان شئت قلت ثالث
عشر لانه المتفق عليه انما الخلاف في تقدير المذكر والمؤنث اي هذا باب المذكر
والمؤنث وهذا ابدل دلالة واوضح على ان قوله المؤنث مرفوع خبر المبتداء وليس
مبتداء وما بعده المؤنث ما فيه علامة التانيث هذا تعريف للمؤنث الغير الحقيقي
الثابت وبقي كرجال اليس فيه علامة تانيث لا لفظا ولا تقديرا الملفوظ او تقدير او
والمقدر لا يكون الا التاء ولو قال ما فيه الالف او التاء الملفوظة او المقدرة
لكان اخصر ويخرج عن التعريف المؤنث الصيغة كسعدى وانث وهي
وهما وهن الملحق انتهى الى غير ذلك لفظا او تقديرا وعلامة التانيث التاء
المنقلبة هاء في الوقف وكان اطلاقها لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق

مطلب المذكر

سمى

سمى علامة تانيث لانها قد يكون للدلالة على التانيث او لانه يعامل معه ذي
التاء معاملة المؤنث سواء كان تاؤه للدلالة على التانيث فهي في الصفة
غير افعل التفضيل وافعل الصفة ومفعال ومفعيل ومفعل ليس من الافعال
كذكير بمعنى امراة شبيهة بالرجل وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل في
المنسوب بالتاء قياس وفي الاسم الجامع سماع قليل كرجلة والنساء وعلامة
او للفرق بين الواحد والجنس في المصادر والاجناس المخلوقة كضرب
وضربة وتمر وتمرة والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد
نحو ونس ليس بجنس بهذا المعنى وهو قياس ومجيئها للفرق بين الاجناس
المصنوعة والواحد منها قليل كسفين وسفينة ولبن ولبنة وقد يجيء للفرق با
بالدخول على الجنس فيعرف الجنس بالتاء والواحد بالنجو وكمأة للجنس
وكم للواحد وهو قليل او للمبالغة في فعال وفاعل وفعول ومفعال كعلامة وراوية
وفروقة ومطرابة وجعلها للتانيث باعتبار تقدير موصوف هو جمع لجعل الواحد
كالجماعة للمبالغة تكلف لا يخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ او للتنبيه على
ان مفرد الجمع العجمي معرب وهي مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة في جمع جورب
وموازجة في جمع موزج معرب موزه وهذا البناء غير لازمة فيقال جوارب
وموازج او للتنبيه على ان مفرده مع ياء النسبة وهو ايضا من خواص جمع
الاقصى فيقال اشاعثة في الاشعثي ومشاهدة في مشهدي او للتعويض عن
الياء المحذوفة عن نحو مصابيح فيقال فرازنة بحذف ياء فرازين وهذا الياء
لازمة مع حذف الياء ولا يجي معها او لتاكيد تانيث الجمع وهي لازمة في مثال
اغربة وغلمة وجائزة في فعال كجمالة وقد يلزم كما في حجارة وفي فعولة كصقورة
وقد يلزم كعمومة وخؤولة وفي جمع الاقصى كصياقلة وملائكة او لتاكيد التانيث

نحو فني مذكر ولو قيد الانعام بكونهما للتانيث لدار اذ كان تعريفا
بالمجهول وغاية ما يمكن ان يقال ان المونث لا يمكن معرفته بالتعريف
ولا بد في الاكثر منها من السماع فان المونثات السماعية لا تعرف الا بالسماع
فليست مقصودة من التعريف الاتيين مفهوم المونث عند النحو وبيان
علامة التانيث ليعرف بوجه ما يمكن في هذا المقام واما معرفتها بوجه
يتميز عما عداها فلا بد لها من ضبط الفاظها موقوفة لا يسعها كتابه فاحالها
الى المبسوطات وللالف المقصورة والممدودة اوزان مختصة بالفي التانيث
واوزان مشتركة بينهما وبين الف الالحاق والف زيد لمجرد تكثير الكلمة
اي ما يكون سادسة كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها الشيخ فاحلناها
اليه في فه النظر بل هو اي المونث حقيقي ولفظي ولا يخفى جريان هذا
التقسيم في المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرض به بخلاف المونث
فالحقيقي ما بازائه ذكر اي مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخل
اذ يقال نخلة ذكر لما لم يثمر ونخلة انثى للمثمرة فلما قال من الحيوان اخرجها
ومن جعل تانيث الحيوان الغير العاقل كالمونث اللفظي في الاحكام
كان الانسب بحاله جعل المونث الغير العاقل داخلا في المونث
اللفظي وتقييد ما بازائه ذكر بالعقل لا بمجرد الحيوانية قال الرضي الاولى تعريف
الحقيقي بذات الفرج لئلا يخرج عنه مونث لا مذكر له على سبيل الفرض
وهذا الكلام خارج عن التحصيل على ان حال هذا المفروض غير معلوم هل
هو ملحق باللفظي في الاحكام او بالحقيقي وانه منقوض بما قيل في الغراب
ان بمنعه عن انثاه بالطعم فان الظاهر منه انه لا يكون لها فرج كامرأة
وناقة واللفظي بخلافه سواء كان علامة تانيثه في اللفظ او في التقدير

كما في ناقة ونعجة وهي لازمة وقد تجيء في الصفة نحو عجزة وعجوزة او للتعويض
عن فاء الفعل كما في عدة او عن لامه كما في سنة او عن ياء الاضافة نحو يا
يا ابت او للنقل من الوصفية الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والغالب
عدم لزومها او لا يكون بمعنى من المعاني كما في ظلمة وعمامة وهي لازمة هذه
اثنى عشر قسما للتاء جمع الكل في علامة تانيث وتطلب في فاعل ومفعول لم
يقصد بهما معنى الحدوث وهما مختصان بالاناث التجرد عن التاء كحائض
كطالق ومرضع ومطفل وقد يلحق التاء فيقال حائضة ومرضعة وان قصد بهما
الحدوث فالتاء لازمة كحائضة وطالقة وقد تجرد الصفة المشتركة بين
المذكر والمونث اذا لم يقصد بها الحدوث وفي قوله التاء رد على الكوفية
حيث قالوا العلامة اي الهاء صارت في الوقف هاء والبصرية قالوا الاصل
الوصل فهي التاء تصير في الوقف هاء ويترجح قول الكوفية انه الوقف يرد
الى السكون الذي كان في الاصل فالظاهر انه رد التاء الى الاصل والالف
مقصورة كانت او ممدودة والالف الممدودة بعده همزة فيستفاد منه ان
علامة التانيث الالف قبل الهمزة وليس الامر كذلك فانما الف زائدة قبل
المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة قلبت همزة لكونها بعد الف زائدة
عند سيبويه وعند الاخفش غير منقلبة عن شيء بل اصلية وبالجملة علامة
التانيث الهمزة لا الالف الا ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة تجوزا لكونها
بسبب مد الف قبلها ويجعل اطلاق الالف عليها لانها في الاصل الف على
مذهب سيبويه او لان الالف اسم للمتحرك والساكن وههنا بحث وهو ان
معرفة المونث موقوفة على معرفة علامة التانيث وقد بينها بالالف المقصورة
والممدودة فيلزم الدور بكل ما فيه الف مقصورة او ممدودة مونثا مع انه

كا

لظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل المتصرف بخلاف نحو نعم هذا وشبه الفعل
فلتبس في تلك الفعل او شبهه بالتاء لكن بشرط ان لا يكون المؤنث
عا المذكر فانه في حكم مطلق الاثنى مع الظرف والجمع فانه يجمع كذى التاء واث
في ظاهر غير الحقيقي وظاهر الحقيقي ايضا اذا فصل بينه وبين المسند نحو
حضر القاضي امراة دون ضمير غير الحقيقي فانه كالحقيقي في وجوب التاء
الا اذا كان حقيقي التذكير فانك في ضميره ايضا بالخيار تقول جاءت جنة
وجنة بالخيار بنية به على ان المراد بالتلبس بالتاء هو وجوب التلبس
والاعذب ان يجعل هذا استثنى من الحكم السابق وقد يجعل قرينة على اعتبار
القيود في السابق فان قلت كيف حكم الامام ابو حنيفة رحمه الله
النملة في كلام الله حيث جاء قالت نملة كانت انثى بدليل قالت قلت
يقع في ذلك قول ابن السكيت انه للجنس المحتمل للمذكر والمؤنث
المراد به مذكر لا يؤنث الفعل المسند اليه بالتاء لئلا يلتبس المراد به يعني
ان المختار في ظاهر غير الحقيقي المتصل بالفعل التانيث وفي المنفصل
التذكير فتقول طلعت الشمس وطلع الآن الشمس على ما في الرضي وحكم ظاهر
الجمع مطلق سواء كان جمع مذكر او مؤنث حقيقي او غير حقيقي غير المذكر السالم
حكم ظاهر غير الحقيقي فيه ان الاولى طلعت الشمس كما سبق والاولى طلع
الشموس وجاء النسوة على ما في الرضي والمراد بالمذكر السالم ما كان
صحة السلامة ولا يكون جمعه بالواو والنون خلاف القياس نحو بنين
وارضين وسنين فان الاول في حكم الابناء والاخيرين في حكم
الجمع بالالف والتاء وقال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل وضمير العاقلين
غير المذكر السالم فعلت هذا من المبحث وفعلوا من المبحث

ذكر

ذكر الاستيفاء او مجموع فعلت وفعلوا في قوة جاز تانيثه فالكل من
المبحث تامل والنساء اما المراد جمع المؤنث مطلقا او العاقل فيدخل
غير العاقل مطلقا والايام مؤنثا كان او مذكرا فعلت وفعلن فالوا
النون لغير العاقلين استعملت في المؤنث لنقصان عقلها تنزيلا لها
منزلة غير العاقل قلت كان الاولى ان يقول والنساء كالايام فعلت
وفعلن اشارة الى اصالة غير العاقل في ذلك الا انه خاف فهم الاصالة
في فعلت ايضا والتفرقة بين الجمع المذكر العاقل وغيره جاء في جميع
الضمائر على اختلافها فتقول الجمع المذكر السالم هم لا يفرد لمثل الرجال
هي او هم ولمثل النساء والايام هي او هن وكذا المثنى ما لحق اخره اي
اخر مفرده اد المثنى مجموع مسلمان ولم يلحق اخره شيء بل اخر مسلم وابدل
انرفع انه تعريف المثنى لا يصدق عليه بل على مفرده لكن يتجه انه صادق
على الجمع فانه يصدق عليها انه لحق اخر مفرده ذلك ولو قال ما لحق اخر مفرده فيه
لم ينتقض لكن يتجه ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع فيدور ويخرج
عن التعريف رجالان وانما ادرج الاخر ولم يكتف بما لحقه لان اللحوق
في التنبيه شاع في الطارى على الشيء سواء كان في اوله واخره ومنه
قوله سابقا ويلحقها اي اسماء الاشارة حرف التنبيه الف او ياء ليشمل
حبلى وسلمين جماد وخرج الثاني بقوله مفتوح ما قبلها والاول بقوله ونون
وبعد ليشمل عطشان واخرجه بقوله مكسورة وفيه نظر لانه يخرج عنه المثنى
على لغة من يفتح نونه على ما رواه الكسائي عن لغة بني زياد بن فقعس
وقال الفراء هي لغة لبعض بني اسد ولانه يخرج عنه المثنى على لغة ضم النون

وجاء عن فاطمة رضي الله تعالى عنها باحسنانا وباحسبان بضم النون لبدل الالف
او الياء وفيه انه مع بعده عن العبادة لا يصح ان يكون دلالة الالف او الياء
عوضا من الحاق الالف او الياء والنون مع ان النون عندهم كالتنوين فناب
عنه ومن قال المراد لبدل الالف او الياء والنون وفي دلالة المجموع لا يجب
ان يدل كل جزء يرد عليه انه ليس الغرض من الحاق دلالة المجموع فالاظهر
ان المص جعل النون ايضا من الدوال ولم يبال بحذف النون مع ان
العلامة لا تحذف لانه لا يسلم امتناع حذف العلامة عند تعددها ولا يراد
يجعل الدلالة مجموعه على التثنية لان الالف والياء يدلان على المعاني المقررة
على الكلم ايضا على ان معه في الارادة مشاركة العدد واللفظ من جنسه الذي
يفيده اللفظ من المفهوم الكلي الشامل لهما حقيقة او ادعاء كما في التغليب
نحو عمرين لابي بكر وعمر وقمرين للشمس والقمر لادعاء كون احدهما داخلا
تحت المسمى بعمر او تحت مفهوم القمر ويسمى تغليبا ويعتبر في التغليب تغليب
الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلهذا لا يقال شمسين فقيل التغليب محفوظ لا
لا يقاس وبهذا اندفع ان جاءني رجلان لا يقتضي كونهما رجلين معا وانما
قيد بقوله من جنسه تنبيها على عدم كفاية المماثلة في اللفظ فقط فلا يثنى
اللفظ المشترك بين المعنيين للاشتراك في اللفظ عند المص وان
جوز الاندلسي بجوازه ولا يرد تثنية العلم لان تثنية اللفظ المشترك لانه ما دل
بما يوجب الاتحاد في الجنس لان الجنس هو المفهوم الشامل سواء كان حقيقيا
او جعليا ضرورة بين التثنية المسمى على ما هو المشهور وعند المص يراد
المسمين بهذا الكلام لان غرض الواضع في وضع العلم مجرد التمييز بالاسم بخلاف
وضع اسماء الاجناس فان الغرض منه تمييز للافراد بمفهوم يحضر بالاسم

ولذا

ولذا كثرت تثنية العلم دون اللفظ المشترك بهذا التاويل ثم التثنية
متعينة لافادة ذلك المتعدد فلا يقال جاءني زيد الا للضرورة او على
سبيل الشذوذ او للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه حقيقة نحو جاءني
رجل فاضل ورجل تاجر او حكما نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل ورجلا معه فانه
في معنى الرجل الجائي ورجلا معه او لقصد التكثير نحو جاءني رجل ورجل اذا لم
يقصد اثنان فقط وقد يجيء التوزيع للتكثير بدون عطف نحو قوله تعالى صفا
صفا ودكا دكا ومنه كل فرد فرد فان قلت لا يشمل التعريف المثنى للتكثير
نحو لبيك وسعديك قلت التكثير معنى مجازي للتثنية فيشمل التعريف باعتبار
معناه الحقيقي والمقصور لفظا مشترك بين الالف وما فيه الالف اللازمة لفظا
او تقديرا نحو فتى والعتى واحترز بالالف بين اللازم عن نحو زيدا في حال الوقف
فانه لا يسمى مقصورا وكذا من اضرباه في وقف اضربن لا يسمى مقصورا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس للحركة والقصر الحبس كان الفه عن واو اي منقلبة عن
واو والثنيا ورنه معلومة الانقلاب عن الواو لان الاحكام انما يتعلق
على ما يعلم وهو ثلاثي اي على ثلاثة احرف قلبت تلك الالف واوا الاولى
ردت الى الواو لان رد الشيء الى اصله يسمى قلبا والا اي وان لم
يكن كذلك اما بان يكون معلومة الانقلاب عن الياء او غير منقلبة عن شيء
بل يكون الفا اصليا كالف الى على ومتى واذا كذلك فان الالف
في الكلمات العربية البناء اصل ومجهولة الاصل في ذلك فانه يقع في متمكن
الاصل ولم يعرف اصلها او كان غير ثلاثي قلبا الياء وهذا مذهب البعض و
الاكثر في الالف الاصلية ومجهولة الاصل التي لم تمل او اميلت ولم يجهر
جهة الامالة في كون اصلها الياء الواو وكذا في الرضي ومن جعل المجهول

[illegible]

الاصل وجعل الممالة مطلق مردودة الى الياء فقد خالف الرضي ولابد من
سند قوى حتى يكون المرضى ومن تصدى لحمل كلام المتن على ما هو الاشهر
فقد وقع في التعسف الى غير المم هذا ولو اكتفى المص بقوله فانه كان الفه عن واو
لكفاه لان الالف في غير الثلاثي مطلقا منقلبة عن الياء لان كل واو
وقعت رابعة فصاعدا تقلب ياء لا محالة والممدود كالمقصود ان كان
همزته اصلية اى غير منقلبة عن اصلي وزائد ولا زائدة مقابلة بالتانيث
لكونها زائدة او منقلبة عن زائدة تثبت مستقبل او ماضي ويؤيد الثاني
قوله فيما بعد قلبت وحكى ابو علي جواز قلبه او او امثاله قراء صيغة مبالغة
لجيد القراءة او للمتنسك من قرا بمعنى تنسك وجمع قارى فالكل شيء
مع ثبوت الهمزة في الاشهر وان كانت للتانيث قلبت واوا اما ما
انقلب فلانها في الاصل مقصورة يقلب واما القلب لواو فللتحرز عن اجتماع
تانيثين في حال النصب والجر وقد جاء ثبوتها وقلبها ياء وحذفها مع الالف
اذا كانتا بعد اربعة احرف نحو قاصعاان وخنفساان دفعا للتطويل وليس
بعكس حذفا للكوفيين والا اى وان لم تكن اصلية ولا للتانيث
فالوجهان القلب واوا اولا ثبات سواء كانت زائدة للالحاق كعلباء
فانه ملحق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء والمتبادر من هذا الاجمال
لكن في الرضي ان ابدال همزة الالحاق اولى من الاثبات وابدال
همزة كساء ورداء مرجوح والاثبات هو الاولى وفيه ايضا ان الهمزة
المبدلة قد تبدل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وفي الترجمة الشريفية انه المشهور
واباان ولو صح فبني على ما في الرضي ولا يصح ان يقاس عليه فما فيه انه الصحيح
ان يقول المص فوجهان ليحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله

فالوجهان

فالوجهان يفيد ان الامر منحصر في الرد الى الواو والاثبات مع ان المنقلب
عن الياء لا يكون الا ياء كاشتهار رداءان فليس بشيء لان رداءان
لا يجب انه منقلب عن الياء بمر و ود الى الياء يجوز ان يكون شاذا
لا يقاس عليه وقال المنقوص عن معرفة كيفية تثنية ما حذف لامه نسيا فقوله
في التثنية الا في تحته الفاظ اخ واب وحم وهن وذات دون ذو وربما
يقال اخان واباان يقال فمان وفموان للضرورة وابعد منه فميان واما
يديان فتثنية يدي كعصا وهو لغة في يد وكذا دموان ودميان تثنية دما
او دمي على اختلاف في انه اصله واو او ياء وهو لغة في دم ودميان شاذ
عند من جعله واويا وبالعكس عند من يخالفه ويحذف نونه بالاضافة اى وجوبا
وقد يحذف جوازا في الصفة العاملة اذا كانت مع اللام وحذفت تاء التانيث
خصيان واليان تنبيه على حال اللفظين ورد على من قال انهما تثنيا خصي
والى وهما لغتان في خصية والية والخصيان والاليان موضوعان لهما من
غير ان يثنى الخصية والالية وليس المقصود بيان قلة عدة تسمية خصية
والية حتى يتجه انه يفيد الوجوب مع انه جاء خصيتان واليتان بل لم يحك
بدون الياء الا للضرورة وانه لا وجه لتغيير الاسلوب والعدول عن حذف
الى حذفت ويجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر الغير الاقصى بناويلهما بجماعة
فيقال ابلان وجمالان وقد يثنى الواحد في امر الواحد لارادة تكرير الفعل
فيقال الفيا مرادا به الق الق وبه فسر القيا في جهنم ورب ارجعون اى
ارجعني ارجعني وقد يقصد تسمية كل جزء من الشيء باسمه فيقع المثنى مقامه
او الجمع وقد ينزل المتعدد منزلة الواحد لعدم تفارق اجزائه ولغير
ذلك فيطلق على المتعدد نحو عيني لا ينام وقوله نحو وكيد فون عليهم ضدا

وقوله واهم لكم عدو واذا اضيف التثنية لفظا او معنى الى التثنية والاولى
جزء الثانية فالجمع او تفرد الاول كراهة توالي المثنيين مع كمال الاتصال
بينهما لفظا او معنى والجمع اولى نحو قلوبكما وقلوب لكما واذا فرق المتعدد و
فالافراد لا غير نحو نفس زيد وعمرو واما اذا لم يكن الاول جزء من
الثانية فان يؤمن اللبس نحو غلامي زيد وجب التثنية وان امن جاز
الجمع قياسا عند الفراء ويونس وغيرهما يقتصر على السماع نحو ضع رحالهما لانه لا
يكون في الاغلب للتعبير الا رجلان المجموع اختاره على الجمع الاشهر مطلب
تنبيها على ما اخفي من اسمه ما دل على احاد خرج به ما ليس بجمع ولا كلم
جمع والمراد الدلالة وضعا لئلا يخرج الماهدون في نعم الماهدون لانه وان
كان المراد به واحدا لا تاتى له لكن لا وضعا بل تجوزا لكن ينبغي ان يراد
بالاحاد اعم من الوحدات وما يتصف بها ليشمل الرجال والميات والالوف
الا ان يقال كل مائة والف متصف بالوحدة حين جمع فالمراد بالاحاد
والمتصف بالوحدات فقول الرضي اتم فقوله ما دل على احاد ليشمل اسم
الجمع كرهط واسم العدد كثلثة وعشرة محل نظر اذ الثلثة والعشرة لا يدل الا
على احاد بمعنى المتصفة بالوحدات وضعا بل على الوحدات فقط وقوله مقصودة
بحروف مفردة اخرج اسم الجمع لانه لم يقصد احاده بحروف مفرده ولو حذف
المقصودة لم يثبت مقصودة لانه يخرج اسم الجمع بهم تقييد الدلالة بقوله
بحروف مفرده فقوله بحروف مفردة متعلق بمقصودة لا بدل لئلا يكون مقصودة
نظرا لا فمن قال بحروف مفردة جاز ان يتعلق بدل فقد زل ومن قال جاز
ان يتعلق بهما على سبيل التنازع فقد تكلف لاعتبار قيد الدلالة يستغنى
عنه بتقييد القصد ولا معنى للمفرد هنا الا ما يقابل المثنى والمجموع فيدور التعريف

ويخرج الكلاب فانه جمع الكلب فهو بحروف الكلب والاكالب ليس
بمفرد فضلا عن ان يكون مفرد اكالب الا انه يقال الكلب مفرد الا
الاكالب ايضا تامل والمراد بمفرده ما يعم المفرد المحقق والمقدر فان
نسوة جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد في النسبة وامتناع
التصغير وتانيث الفعل المسند اليها ورد ضمير المؤنث اليها مع انه مفرد له بل يقدر
فيقدر لها [illegible] وكغلام فيجعل النسوة جمعا كغلمة لغلام والمراد بحروف مفردة
وفقه الاصول لئلا يشكل بطلبة الطالب والمراد اكثر وفقه لئلا يشكل
سفارج جمع سفرجل ولا يخفى انه مفرد لا يكون مفرده الا بتغيره حالة التحصيل
الجمع فقوله بتغيير ما فقط صح لا دخل له في الاحتراز ولا بد من قيد لكنه لم يدخل
فيه حضاجر علما ويخرج عنه قال الرضي فقوله بتغيير ما جمعا السلامة فانه كفى
بتغيير ما فيهما كان الواو والنون والالف والتاء من تمام الكلم يعني التغيير
كفى لتغيير انتقال المفرد من الاستقلال الى الجزئية لكن يستشكل رح شمول تعريف
جمع التصحيح عليها لانه عرف بما لم يتغير فيه بناء الواحد ويمكن ان يفرق بين
بناء الواحد وتغيير الواحد فان الواحد يتغير بالانتقال من الاستقلال الى
الجزئية ولا يتغير بناؤه وصيغته نحو تمر وركب ليس بجمع النحو فافراده على
مقتضى النحو بجمع اما نحو تمر فلوجهين احدهما انه لا يدل على احاد بل على جنس
ربما يطلق على واحد وربما يطلق على اثنين وعلى الكثير وثانيهما انه
ليس بحروف مفرده بتغيير ما وليس تمر مغيرة او لا مغيرة تمرة بل تمرة مغير لانه زيد
التاء على الجنس ليدل على واحد متميز عن ساير احاد الجنس ولذا لا يزاد في
تراب وخل فلا يقال ترابة وخلة لانه ليس لهما واحد متميز واما نحو ركب
فلانه ليس راكب مفرده ولا ركب مغير راكب اذ كب ا ليس الركب

من اوزان جمع القلة ويصغر ويجعل منسوبا ويعود الضمير الراجع اليه فلو كان جمع
اكن يتغير بالما جاز فيه هذه الامور على الاصح جملة معترضة في تقدير هذا على
الاصح فلا يرد ان الخلاف لا يتفرع على ما سبق وفيه اشارة الى مذهب
الفراء حيث جعل نحو التمر والركب جمعا والى مذهب الاخفش حيث جعل اسم
جمع له مفرد من لفظه جمعا واما ليس له مفرد يوافق لفظه في الحروف فليس بجمع
اتفاقا فالمراد بقوله فيخرج تمر وركب ماله واحد يوافقه في لفظه ونحو فلك اي ما يطلق اللفظ
على الآحاد المقصودة وفيه خواص الجمع وليس له واحد اصلا او واحد لا يغايره في
جمع اما ماله واحد لا يغايره فلا اعتبار تغيره كما في فلك فانه يحكم فيه بان فلك المفرد
انتقل عن موازنة قفل بالجمعية الى موازنة اسد فصار ضمة همزة عارضة حكما ونجا
للابل الابيض انتقل بالجمعية الى موازنة رجال عن موازنة حمار كانت له بمعنى البعير
الابيض واما ما ليس له واحد اصلا كما في نسوة فيقدر مفرد له بهجر كما عرف
ولا يخفى ان في ما قيل في فلك وهجان تكلفات الغاية والاقرب ان
يقدر لهما ايضا مفرد فيقدر لفلك فلك كاسد ولهجان هجن كرجل ومن
البين ان المفاد المستعمل في الاعيان ليست بمجموع فربما لا يعتبر
اعتبار الاصلها فلا تثنى ولا تجمع وربما يثنى ويجمع باعتبار حالها لكن
لا تؤنث اصلا كذا في الرضي والمستفاد من القاموس انه اختلف في
فلك هل هو مشترك بين الواحد والجمع او ما للجمع جمع لما للواحد فينبغي ان
يقيد نحو فلك جمع بقوله على الاصح كما قيد سابقه وهو صحيح ومكسر والمستفاد
ثم قوله جمع التكسير فيما بعد ان يسمى الصحيح يقابل جمع الصحة فالصحيح ما لم يتغير بناء واحده
والمكسر ما يتغير فالصحيح لمذكر اي لآحاد مذكر او لمفرد مذكر وينبغي ان يراد بكونه
لمذكر غالبا لئلا يشكل بسنين وارضين واخواتها وكذا قوله ولمؤنث لئلا

لئلا يشكل بسجلا ولهذا سمي الاول جمع المذكر والثاني جمع المؤنث
ولا يخفى ان التقسيم بالمذكر والمؤنث لا يختص بالصحيح لكن يختص به غرض التقسيم
فلذا خصص فالمذكر اي فجمع المذكر بحذف المضاف لان المشتهر جمع المذكر لا
الجمع المذكر كما قرره الشارح ما لحق اي جمع صحيح لحق آخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها ولا يخرج نحو مصطفون ومصطفين لكسر ما قبل
الياء وضم ما قبل الواو في الاصل والفتح طار لكن قوله وان كان مقصورا
حذفت الالف دل على ان الواو لحق المقصور لا اصل فلم يلحقه واو ما
ضمة بل واو ما قبلها الف فتأمل وبعض ما يتعلق بشرح التعريف محال الى
فطانتك المتعدة لمعرفة ما سمعت في تعريف المثنى ويخرج عن التعريف نحو سنين
وارضين الا ان يتكلف بدعوى ان يعتبر سنه وارض بعد جمعهما على الصحة
ولا يغير في وقت الجمع وقولهم في تعريف جمع الصحيح ما سلم بناء واحده محمول
على انه لا يتكسر بالجمع اما لو طرأ الكسر بعد الجمع فلا يضر في الصحة ونون مفتوحة
ذكر بعد لمزيد توضيح وقوله ليدل على انه معه اكثر منه لمزيد توضيح ولم يذكر قوله من
جنسه لانه لا يتوقف عليه التعريف حتى يجب استيفاؤه وقيل اعتمد على السابق
الذهن اليه مما ذكر في تعريف المثنى والاولى تبديل لا اكثر لما يزيد عليه او لا كثرة
في مفرده وههنا بحث يتجه على المثنى ايضا وهو ان الجمع موضوع للآحاد والمثنى
للاثنين لا لان مع الواحد اكثر منه او مثله فالالف علامة الاثنينية والواو
علامة الجمعية لا للدلالة على معية شيء بشيء فاحفظه لا يقال قوله ليدل الخ لاخراج
عشرون واخواتها لصدق باقي الحد عليه لانا نقول لم يدخل في الجنس
وهو جمع صحيح نعم ما ذكرت بيان توضيح ما يتعلق به فان كان آخره ياء
قبلها كسرة احترز به عن ياء قبلها السكون نحو ظبي فانه كالحرف الصحيح والواو

الواو المضموم ما قبلها وان كان يستحق الحذف لكن لا يوجد بهم متمكن نحو
في آخره واو وكذلك فهذا لم يتعرض له ولو كان ياء منقلبة عن الهمزة وجوبا
لا الحذف كما يجي في علم التصريف حذفت اي حذفت الالف انث ضمير الالف
لكونه ياء وجعله للياء خلاف المسموع يدركه صاحب الذوق وينبغي ان يقول
حذفت بعد نقل ضمتها الى ما قبلها ليتبين حال ما قبل الياء اذ لا وجه لبيان حال
ما قبل الالف دون الياء وان كان اي الاسم آخره الالف مقصورا حذفت
الالف من وضع الظاهر موضع المضمر على الثاني خارج الاول وبقي ما قبلها مفتوحا
لا محالة خلافا للكوفيين في الالف الزائدة نحو حبلى فانهم يجوزون ضم ما قبلها
مثل مصطفون لا وجه لتمثيل المقصور دون ما آخره ياء وشرطه اي شرط
صحة الجمع بالواو والنون ان كان ما يجمع بهما فذكر علم او مصغر نحو رجيلون
صرح به في التسهيل يعقل فان يكون مذكرا علما يعقل كما يرشدك اليه قوله و
ان لا يكون افعل فعلاء ففي العبارة ما ترى من اثر الاهمال لكن ما ذكره الرضي
ان فيه الفاء الشرط بين المبتدا والخبر مع انه لا يجوز كما يجي فيه ان ما بينه في
بحث حروف الشرط ان الفاء الشرط بين المبتدا مع امكان جعل ما جعل
جزاء جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء لا يجوز نحو انا ان جئتني اكرمك جزاء
او جعل مجموع الشرط والجزاء جزاء فلا يجوز جعل اكرمك جزاء وما فيه ليس من هذا
القبيل كما لا يخفى ويرد ايضا ان اريد بالمذكر مذكر المعنى سواء فيه علامة التانيث
او لا يلزم صحة جمع طلحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين وان جوز
الكوفيون طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها كما في جمع المؤنث والسماع
مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه يلزم صحة جمع حبلى وورقاء علمين
لمذكر بالواو والنون مع انه لا خلاف في جوازه وقد قيد في التسهيل العلم بخلوه

وهوان

وهو ان لا يكون منونا بالجزء من نحو زيدين وزيدان وعشرين اعلاما وان
لا يكون مركبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع سيبويه ونحوه عليهن بالواو
والنون وان كان الاسم الذي يجمع صفة فمذكر يعقل اي فانه يكون مذكر العقل
حقيقة او حكما بان نزل منزلة العقلاء نحو رايتهم لي ساجدين وينبغي ان يراد
مذكر المعنى بقرينة قوله ولا بناء التانيث قيل ينبغي تبديل يعقل بعليم ليشمل قوله
تعالى فنعم الماهدون لتنزهه تعالى عن العقل وفيه انه ليس قياسا بل مقصور
على السماع كنحن الوارثون ولا يقال نحن الرحيمون صرح به التسهيل وانه
جمع مجازا مثل لجعل الواحد بمنزلة متعدد وان كان افعل فعلاء والاحمر لا يجمع
لا يكون افعل فعلاء بدون العاطف وان فيكون صفة لمذكر بعد صفتين
مثل احمر حمراء ولا فعلان مثل سكران سكرى ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكن الا كان حق العبارة وكانه سقط المذكر عن قلم الناسخ نحو جريح يعني ان فعيلا
بمعنى مفعول وصبور بمعنى به فعولا بمعنى فاعل والمراد باستواء المذكر والمؤنث
المستوا في الجملة وعند حذف الموصوف ليجئ التاء فيقال مررت بقتيل
فلا واستثني منه الرضي الحماسي لان تكسيره مستنكرة فلم يبق الا التصحيح
حرمصلتون ومصلتات في جمع مصلت كمجرس وهي العجوز الفصيحة و
الصوت الشديد على ما في القاموس وكانه وجده الرضي لرجل ايضا ولا لا يكفيه
يصح مصلتون ولا بناء التانيث قيل يغني عنه قوله مذكر ونحن نقول
يغني عنه ولا مستويا فيه مع المؤنث ويحذف نونه وجوبا بالاضافة وجوازا
بغير الاضافة في اسم فاعل مع اللام والعمل وسيأتي وفي الضرورة وفي
الاختيار قبل اللام الساكنة ومنه ما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب
بنصب العذاب وقد شذ نحو سنين جمع سنة في الجمع وقد يضم غيره للتنبيه على

على انه ليس بجمع سلامة في الحقيقة وارضين بفتح الراء وقد يسكن فان
قلت ينبغي تقديم بيان شذوذها على حذف النون لانهما متعلقان و
ابتداء عدة الجمع بالواو والنون ولا تعلق لهما بحذف النون بالاضافة كما
في قوله دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا والجموع
الشاذة بالواو والنون على ما ضبطها الرضي عدة منها بنون في جمع ابن جعل
شذوذه لان قياسه بنون وانما هي من اصل ابن وهو بنو كنوس وحذف
اللام في الجمع نسيا كما حذف في الواحد والاقيس بنون بفتح ما قبل واو الجمع
فان قلت كيف جعل شذوذه لان القياس بنون ولم يجعل لانه غير علم قلت
يفهم من القاموس انه صفة حيث قال وبنت ليس على ابن وانما هي صفة على
حذو المحذوف الياء للالحاق ثم ابدلوا التاء منها ومنها هنون واخون وشذوذ
وشذوذهما لكونهما غير علم ولا صفة ومنها ابينون واختلف في وجه شذوذه وذه
في جمع المصغر العاقل فقال البصريون هو تصغير ابنى على افعل كاضحى بفتح الهمزة
وشذوذه لانه لم يوجد ابنى وانما قدر لتصحيح هذا المصغر وقال الكوفيون هو
تصغير ابن كان اراد جمع ابن على الاصل وجمع فعل على افعل على سبيل الشذوذ
كاجبل وازمن في جبل وزمن وشذوذه شذوذ جمع فعل على افعل وقال
الجوهري هو تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وشذوذه لذلك فعلى
كل من هذه التوجيهات ليس شذوذه باعتبار الجمع بل باعتبار شذوذه واما
جمعه فعلى القياس وليس مما نحن فيه ومنها دهيدهون جمع دهيده تصغير
دهداه كصلصال وهو صغار الابل ومنها ابيكرون تصغير ابكر كارنب
جمع بكر لولد الناقة ولم يوجد ابكر وانما قدر تصحيحا لابيكر فشذوذه لجمعه شاذا
ومنها اهلون في جمع اهل وهو اسم غير علم ومنها عليون لو جعل جمع علية

بمعنى

بمعنى المكان المرتفع ولو جعل علما لديوان الخير منقولا من الجمع بمعنى
السموات الى غاية العلية فلا شذوذ فيه ومنها البلغين والبرحين و
الفتكرين للدواهي ومنها العالمون ان لم يكن صفة واما سنة ونظايرها
مما لم يثبت لها تكسير من الكلم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح
ما قبلها فشاع جمعها بالواو والنون على خلاف القياس ولا يخفى ان هذه
الضابطة لا تغني عن السماع او معرفة ما لم يكسر وما عوض لامه التاء
وربما يجعل نون بعض هذه الجموع الغير القياسية متعقب الاعراب منونا فلا
يحذف بالاضافة ومنه سنين واربعين وبنين فيلزم الياء ومما ينبغي
ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه انه لا بد من المذكر في المفرد فاذا كان
البعض مؤنثا لم يجمع بالواو والنون لان المذكر يغلب المؤنث وكذا اشتراط
العقل فيغلب العاقل غير العاقل ومنه العالمون للجميع ومما يجب التنبيه عليه
كيفية جمع المركب فالذي هو معرب غير اضافي يثنى ويجمع فيقال بعلبكان و
بعلبكون والذي مبني او جملة لا يثنى ولا يجمع بل يقال ذوا خمسة عشر وذوو
خمسة عشر وذوا تابط شرا وذوو تابط شرا او ذوات شاب قرناها و
والاضافي يثنى ويجمع منه المضاف لا غير فيقال عبدا مناف وعبدو مناف
الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع منه الجزءان والاولى الاقتصار على المضاف
وان كان المضاف اليه ابن كذا او ذو كذا اعلمين كانا او لا فيقال للعاقل
بنو كذا او ذوو كذا او ابناء كذا او اذواء كذا ويقال لغير العاقل وان كان
مؤنثه ذو وابن نحو ذو القعدة وابن عرس بنات عرس وذوات القعدة
والمؤنث ما لحق اخره الف وتاء ولم يرد بالتاء ما شاع ارادته مما ينقلب في
الوقف هاء وما عبارة عن الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد مؤنث لحق اخره الف

وتاء كسلقاة ولا خفاء في ان الحاق الالف والتاء كالواو والنون في جمع
المذكر للدلالة على ان معه اكثر منه من جنسه لا اختصاص لهذا الوضع بجمع المذكر
كما يوهمه بيانه وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره الاخضرا كذا
صفة لها مذكر فان يكون جمع الواو والنون واورد عليه ربعة وعلامة للمؤنث
فانه يقال فيهما ربعات وعلامات ولها مذكر لم يجمع بالواو والنون بل بالالف والتاء
وهي ربعة وعلامة للمذكر وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا عن علامة التانيث
ورد عليه صفة مذكر بخبر العاقل وتصغير فان شبابا لم له مذكر مع انهما يجمعان
بالالف والتاء وكذا الخماسي الاصلي الحروف نحو جحمرش وصهصلق
فان يجمع بالالف والتاء لا مكسرا او جمع تكسير كحي نفس اذا اريد به الثبوت
وطالق كذلك واما اذا اريد بها الحدوث فيقال حائضة وطالقة فلم يجمع
المجرد بهذا الجمع بل جمع جمع التكسير فرقا بين المجرد وغيره كذا في الرضي ويستفاد
منه ان غير المجرد لا يجمع جمع التكسير فلا يقال طائفة حيض كما يقال كحائض
والا اي ان لم يكن وفيه حزازة لانه عطف على ان كان صفة فهو في
حيز شرطه وفي تقدير شرطه ان لم يكن صفة جمع مطلق ولا يخفى سماجته لفظا
ومعنى لانه لا شرط له فلا معنى لجعله في حيز قوله وشرطه قال الرضي والتسهيل
لا يجمع كلهم المؤنث الغير الحقيقي المجرد عن العلامة الا سماعا فلا يقال قدرات
وعقربات ونارات ويقال سموات وكاسات وشمالات في الترياج ويستفاد
من تفصيل الرضي لما يجمع من الاسماء بهذا الجمع قياسا انه لا يجمع بهذا الجمع
قياسا مؤنث غير حقيقي مجرد عن العلامة ايضا فالقاعدة في هذا الجمع
ان يكون علما لمؤنث او يكون التاء فيها ظاهرة او يكون فيه الف التانيث
ولا يكون اسما لمذكر حقيقي او علم غير العاقل المصدر باضافة ابن او ذو ونحو

ابن عرس

٢٥٩

ابن عرس وذي القعدة وفيما سوى ذلك سماعي الا انها غالبة في جنس
مذكر لا يعقل ولم يات فيه التكسير كحمامات وسرادقات وفي الخماسي الاصل
الحروف كسفرجلات وجعل الفراء قياسا والجموع التي لا تكسر كرجالات
وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لمجيء الكلاب ومن المباحث المهمة
في هذا الباب معرفة جمع فعلة مثلثة ملفوظة التاء او مقدرها كما وعد وهند
وام فانها في التقدير وعدة وهندة وامة وقد استوفاها المص في قسم التصريف
وستقف فيها ان شاء الله تعالى جمع التكسير من قبيل اضافة المسبب الى

جمع التكسير

السبب لان الجمع حصل بالتكسير ما تغير بناء واحده كرجال للعقلاء او
او للكثرة وافراس لغير العقلاء او للقلة فيه بالمثالين على انه لا يختص
بالعقلاء كجمع الصحيح ولا يختص بالكثرة والقلة جمع القلة اي الموضوع للثلثة
فما فوقها الى العشرة دون ما فوقها افعل وافعال وافعلة وفعلة كاكلب
وافراس وازغفة وغلمة وزاد بعضهم فعلة كفطلبة بدليل جمع اكلة راس
في مقام التقليل والدليل انما يكون قويا لو افيد القلة مع اطلاق الاكلة من
غير اضافة الى الراس وزاد بعض افعلاء كاصدقاء وجمعا الصحيح ونحوه
وفيها الرضي وصوب كونهما لمطلق المتعدد والدليل على كون الاوزان
الاربعة للقلة ان اكثر استعمالها فيها واعلم ان الاوزان الاربعة للقلة
اذا اوجد للكثرة جمع فاذا لم يوجد فهي مشتركة وكذا ما عداها للكثرة فيما
جاء فيه جمع قلة والا فهي مشتركة واذا وجد فقد يستعار احدهما للآخر
ذكر الاسماء المنفصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة التناسب فلذا اخرها و
قدم المصدر لانه اصلها عند البصرية والباقي فرعه فقال المصدر اسم الحدث

جمع المصدر

اي ما قام بالغير قد خرج فيه اسماء المصادر وجميع اسماء المعاني كالسواد والبياض

بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة فانه لم يرد
باسم الحدث ما يكون تمام معناه الحدث ولا يخرج عنه المصبوح والمغبوق
بل ما يدل عليه وضعا لكونه موضوعا له او جزءه فاخرج ما عدا المصدر بقوله
الجاري على الفعل مريدا به مذكورا بعد الفعل المشتق منه معمولا له منصوبا
على انه مفعول مطلق على ما هو احد معانيه الاصطلاحية وبهذا تبين انه
يكفي في التعريف الجاري على الفعل وهو معد و دامن الثلاثي سماعي اي
مسموع لا يحصل الا بالسماع ومن غيره في تقدير وهو من غيره الثلاثي
من عطف معمول عاملين مختلفين من غير تقدم المجرور فانه لا يصح
عنده ومن غيره قياس فلره لكل باب قياس فنقول كل ما هو مصدر لفعل
افعال نقول اخرج اخراجا من غير توقف فو لك على سماع العرب
واستخرج استخراجا كذلك فالجملة التي مؤكدة للحكم السابق او معللة له ويتبين
العكس ان كان فعل من غير الثلاثي مصدره بزيادة الف قبل اخره فان
كان قبل الاخر متحركا كان كسر الاول فقط وان كان ما قبله متحركات
كسر ثم فيمن من اوله لانه على هذا القياس لا يكون مصدر تفعل وتفاعل
وتفعلل ونظايرها قياسا ويعمل عمل فعله المتعدي او اللازم من غير تفاوت
ولا يبعد ان يدرج فيه عمله عمل الفعل المجهول اذا كان مصدرا مبنيا للمفعول
بان يقال اعجبني اخراج زيد بان يكون زيد مفعولا ما لم يسم فاعله للاخراج لانه
بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا على صيغة الفاعل
وانما صرح بقوله ماضيا او غيره بيانا للتفاوت في العمل بينه وبين اسم
الفاعل والمفعول المشروطين بان لا يكونا بمعنى الماضي ولكن ان يقول
صرح به للرد على من قال لا يعمل المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه في تقدير ان

مع الفعل

مع الفعل والفعل مع ان لا يكون بمعنى الحال ان يخص المضارع بالاستقبال
وان لا يغير الماضي وعبارته اوقع بالقصد الاول حيث لم يقل حالا او غيره
ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالته على الزمان
ان يكون الحدث الدال عليه في الماضي او الحال او المستقبل وكذا في غيره
من الاسماء فاحفظ اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يعمل في حضرة من هو
اصل في العمل لئلا يلزم ترجيح المرجوح ولا باس في ايهام العبارة انه التقييد لعموم
العمل لا لاصله حتى ان كونه مفعولا مطلقا لا ينافي عمله بل ماضيا او غيره لانه تداركه
بقوله وان كان مطلقا الخ ولا بد ان لا يكون مصغرا ايضا وكذا سائر الاسماء
المتصلة بالفعل وكانه لم يذكره اعتمادا على ما سيقول في قسم التصريف ان
الاسم العامل لا يصغر ولا يخفى انه فات المصنف حسن الترتيب لان مقتضاه
اتصال قوله واذا كان مفعولا مطلقا بهذا القول وتاخر قوله ولا يتقدم معموله
عليه لكونه في تقدير ان مع الفعل ومعمول مدخول ان لا يتقدم عليها وكل ما يرى متقدما
على المصدر يقدر له عامل ويجعل المصدر المذكور بعد هذا المعمول تفسيرا للمقدر
وذلك تكلف لا يساعده الوجدان اذ يكون لا تمام هذه الدعوى التكلفة
من جعلهم اياه في تقدير ان مع الفعل تصحيح لعمله فلذا خالفهم الرضي في
الظرف لكثرة تقديمه على المصدر فلم يرض بالتكلف في ذلك الكثير على
ان الظرف يكفيه رائحة الفعل لا يجب ان يكون الماول في حكم الماول به
من كل وجه ولا يضمر فيه الاولى ولا يستتر فيه لان معمول المصدر يكون
مضمرا في المصدر ولا يكون مستترا فيه ومن قال فرق بين الاضمار و
بين الاضمار في الشيء فان الاول ابراز الضمير والثاني جعله مستترا في
الشيء فقد غفل عن عبارة المصنف في بحث تنازع الفعلين حيث قال

فانه اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار ولا
يخفى ان الاستتار لا يكون الا للفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر لا معموله
مطلق فالاولى تأخيره عن قوله ولا يلزم ذكر الفاعل والاولى ويجوز
ترك الفاعل فان فاعله لا يقدر ايضا وقوله ذكر الفاعل لا يفيد عدم
تقديره ايضا ويجوز اضافته الى الفاعل مع بقاء كونه فاعلا وكونه مرفوع
المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يغير فيه فاعلا ويصير الفاعل
فضلة في التقدير منصوب المحل وقد يضاف اقل من الاضافة الى الفاعل
وكلمة قد للتحقيق هذا المعنى الى المفعول اي مفعول كان سوى المفعول معه
ويجوز حمل توابع المضاف اليه المصدر على محله وقال الاندلسي ظاهر كلام
سيبويه المنع واعماله باللام قليل في قالوا الاكثر عمله مع التنوين وخالفهم
الرضي وجعل الاكثر مع الاضافة الى الفاعل قيل لم يوجد في القرآن
اعمال المعرف باللام الا بالتقوية بحرف الجر قال لا يحب الله الجهر
بالسوء والسر في كون عمل المعرف باللام ضعيفا في المصدر وقويا في اسم
الفاعل والمفعول ان اللام الداخلة عليهما موصولة تجعلهما بمنزلة الفعل
واللام في المصدر تمنع تأويله بان مع الفعل وهو مدار عمله فان كان مطلقا
يفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق فالعمل للفعل اي صح الفعل
فهذا الكلام تنبيه على جهة عدم اعمال المفعول المطلق او المعنى انه اذا وجد معمول
عند المفعول المطلق فالعمل ليس له بل للفعل وان كان المفعول المطلق بدلا منه
اي من فعله والمراد بالبدلية كونه فعله محذوفا وجوبا فوجدان الى ان ثبت
فهو معمول المفعول المطلق وان شئت فهو معمول للفعل اسم الفاعل ما اشتق
من فعل هذا التعريف صادق على المذهبين الا انه عند البصريين من الفعل بمعنى المصدر

اسم الفاعل

قال سيبو

قال سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثانا وعند الكوفيين بمعناه المشهور
وكانه لجعل التعريف صالحا للمذهبين اختار لفظ الفعل على المصدر لمن قام به
يريد لما قام به على سبيل التغليب فظاهر وانه لو كان كذلك لا يكون اسم الفاعل
صفة لان الذات فيه في غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج منه اسماء الفاعلين
المخصوصين بغير العقلاء كالصاهل والناهق والعاوي لا يقال الشكل
نهاره صائم اذ لو كان موضوعا لمن قام به لما صح هذا التركيب لانا نقول
وضعه لما قام به لا يمنع اسناده مجازا الى من لم يقم به والمتبادر من التعريف
انه حقيقة فيمن قام به الحدث في المستقبل والماضي مع انه مجاز في الاول
اتفاقا وفي الثاني عند بعض بمعنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة فانه
بمعنى الثبوت عند البعض او اعم من الثبوت والحدوث كما حقق الرضي
بخلاف اسم التفضيل فانه معتبر فيه على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث
ولا بالثبوت ولاعتبار معنى الحدوث فيه يعدل من صيغ الصفة الى الفاعل
اذا قصد الحدوث فيقال حاسن وفارح وضائق وهذا مطرد على ما قال
الرضي ويحكم بان المستعمل في الثابت مما هو على وزن الفاعل كالرازق
والعالم في اسماء الله تعالى مجاز وصيغته من مجرد الثلاثي اي غالبا فلا ينتقض
بصيغ المبالغة وبمجيء من حبّ كما في التسهيل وبيان الصيغة من
تتمة التعريف لانه يخرج بمعرفتها اسم الفاعل مزيد اتضاح فلا يرد انه خروج
من وظيفة التعريف الى وظيفة التعريف والمراد بما الثلاثي ما يكون ماضيه
على ثلاثة احرف فقوله من مجرد الثلاثي يخص صيغة الفاعل في الثلاثي ان يكون
الحروف الاصول من ماضيه ثلاثة فقوله من مجرد الثلاثي الاحتراز عن الثلاثي
المزيد ويؤيد هذه الارادة ما في بعض النسخ من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب

قال المص والكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن سمي اسم الفاعل
ولم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيه ان اسم الفاعل ليس بمعنى اسم على هذا
الوزن بل اسم ما فعل الشيء والمفعل والمستفعل لم يات لهذا المعنى نعم
لو قيل اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندحرج والجاهل
لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد و
المستخرج لكان شيئا كذا في الرضي ويمكن دفعه بان المص لم يرد ان المعنى
اسم الفاعل بمعنى اسم على وزن الفاعل بل اراد انه اختير هذا الاسم باعتبار
كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه طالب لشيء جاعل شخص فاعلا كالمفرح
فانه جاعل الشخص فرحا ولا المستفعل باعتبار انه كالمستخرج فانه طالب
للخروج لان هذا الوزن غالب نعم له اختيار اظهر منه وهو ان مع الفاعل
اكثر وجودا في افراده من معاني امور آخر وبناء التسمية على الاغلب شائع
على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل اما لو جعل صيغة النسبة الى الفاعل فانه نسبة
الى الفعل ليشمل الكل بلا كلفة لكن جعل اسم فاعل النسب بالتسمية باسم المفعول
ومن غيره اي غير الثلاثي او غير مجرد الثلاثي وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه والملحق على صيغة المضارع بميم مضمومة متعلق بالظرف اي حاصل
بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمخرج مستغفر وفي بعض
النسخ كمخرج ومستخرج فان قيل كثيرا ما يكون كسر ما قبل الآخر بعينه كما كان
في المضارع فلا يصح انه حاصل بكسر ما قبل الآخر قلت هذا اذا كان مشتقا
اسم الفاعل من المضارع لكنه من المصدر فكما كسر ما قبل المضارع كسر ما قبله
اسم الفاعل من غير ان يكون كسر ما قبل آخر اسم الفاعل كثيرا كان في المضارع
والتنبيه على ان الكسرة يتحقق في كل اسم فاعل كرر مثال اسم فاعل كان ما قبل

آخره في المضارع مكسورا ولم يات بما كان ما قبل الاخر في المضارع مفتوحا
لظهور عمل الكسر فيه مضموما وغير مضموم ومن قال لو كان ما قبل آخر مضارعه
مكسورا او غير مكسور لذكره لكان اولى فقد غفل ولا خفاء ان بين قوله
على صيغة المضارع وبين قوله بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر تنافرا اذا
الحرف الزائد من جملة الصيغة والحركة ايضا لكن المقصود واضح وهو
انه قريب من صيغة المضارع ولا تفاوت الا بهذا وما ذكره هو القياسي
ومحصن على صيغة المفعول من احصن وكذا اسهب فهو مسهب وورد
نادرا على ما في التسهيل وفلج اي مفلس من الفلج وطايح من
اطاح ولاقح من القح ومسن بكسر الميم وضم النا من اسن شذوذا ويعمل
جمع عمل فعله من رفع الفاعل ونصب غيره ما ينصب فعله بشرط الحال او
الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما واما اذا فقد شرط معنى الحال
والاستقبال فلا ينصب المفعول به وان فقد الاعتماد لا يعمل في الفاعل والمفعول
والعمل في الظرف والجار والمجرور يكفيه او في رائحة الفعل والظاهر ان
الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا يستفاد من الرضي فعبارة
المتن غير واضحة والمراد بالاعتماد الاعتماد في العمل على هذه الاشياء
والمراد بصاحبه ما سوى اللام لانه لا حاجة معه الى كونه بمعنى الحال او
او الاستقبال وما سواه المبتدأ وذو الحال والموصوف وسميت
صاحبة لقيامه بها في الاغلب وانما قلنا لئلا يشكل بزيد ضارب ابوه لا
صاحب الضارب الاب لا زيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام وما بالنفي
كما في عبارة الجزولي قال الرضي اشتراط معنى الحال والاستقبال الاستفهام و
النفي ظاهر عبارة النحاة والاولى انهما كاللام وقال الرضي والهمزة اعم

من ان يكون مذكورا نحو قايم الزيدان ام قاعدان والنفي اعم من الصريح
وغيره نحو انما قايم الزيدان والاخفش لا يشترط في عمله وعمل نظايره
شيا فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى في بيانه ما يتعلق به و
ولا يصح ايراد المتعلق معمولا لهذا في المفعول به كما نقلنا لك عن الرضي
فانه يرفع الفاعل مطلقا خلافا للكسائي وهذا الخلاف مبني على خلافه فيما
اشترط من معنى الحال والاستقبال وكذا قوله وان كان له معمول اخر فبفعل
مقدر فيه خلاف الكسائي فكان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله اشترط معنى الحال
والاستقبال نحو زيد معطي عمرو درهما امس فانه نصب درهما ولا يصح عمل
المعطي فيقدر له فعل كانه سئل ما اعطاه فاجيب بدرهما اي اعطاه درهما
ولا يخفى انه تكلف لا يساعده الفهم فلذا قال الكسائي بعمله مطلقا و
السيرافي بعمله عند امتناع ايراد المتعلق بطريق الاضافة للضرورة
والظاهر انه لا يخفى وجوب الاضافة معنى بانتفاء شرط معنى الحال او الاستقبال
بل يشترك بينه وبين الاعتماد في التخصيص لا مخصص فان دخلت اللام
اي اللام الموصولة وانما اطلقها لانها المتبادر من اللام الداخلة على اسم الفاعل
لشيوعها وقلة غيرها والاولى الالف واللام والمعهود في الموصول الالف
واللام وفيه خلاف المازني لانه ينكر اسم الموصولة ولا يثبت الا حرف
التعريف استوى الجميع اي جميع الازمنة لاسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد لا
اعتمد هنا على الموصول وفيه خلاف ابي علي والرماني فانهما قالا لا يعمل اذا
دخله اللام الا اذا كان بمعنى الماضي ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل
الرضي ذلك النقل وهما لكونه ماخذه محتملا ومما اشكل على اشتراط
عمل اسم الفاعل باطلاقه جلالة اختلف النحاة حتى قال الرضي هذا مشكل

مصنوع

مصنوع لاعتداد به وما وضع منه اي من اسم الفاعل للمبالغة وهذا الكلام
صريح في ان صيغ المبالغة داخل في اسم الفاعل لكن الرضي صرح في بحث
الاضافة انها للاستمرار فقد خرج عن تعريف اسم الفاعل بقوله بمعنى الحدوث
لكنه ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل مع فوات المشابهة اللفظية لجبر
المبالغة في المعنى ذلك النقصان ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال
وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الماضي
والحال والاستقبال كضراب وضروب ومضراب قال الرضي هذه
الثلثة نقل اتفاقا من البصريين وعليم وحذر مختلف فيه فعند سيبويه
يعمل ومنعه غيره مثله اي مثل ما سواه من اسم الفاعل ومنع الكوفيون عمل
صيغ المبالغة مطلقا وقد عرفت ان المماثلة لا يصح عند غير ابن بابشاذ
والمثنى والمجموع كاسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة مثله اي مثل المفرد منه سواء
كان الجمع مصححا او مكسرا لكونهما فرع الواحد ومن قال لعدم تغير بنائه
بالحاق علامتي التثنية والجمع لم يات بوجه تام ويجوز حذف النون مع العمل
في المذكور فلا يقال الضاربا بتقدير المفعول والتعريف تخفيفا وفي قوله
والتعريف نظر لان اسم الفاعل مع اللام ليس معرفا بل المعرف هو
الموصول ولا شايبة للتعريف في اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون
مع اللام اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه الا لم يحتج الى اخراج شيء
يذكر معنى الحدوث كما يحتاج في تعريف اسم الفاعل الى اخراج الصفة المشبهة
لم يذكر بمعنى الحدوث لانه فرق بينه وبين اسم الفاعل في ذلك وربما يقال
ينبغي ان يذكر لاخراج نحو اغدر والوم واشغل واشهر ولئلا يتوهم عدم
اعتباره في معنى اسم المفعول وصيغته من الثلاثي اي ما كان ماضيه على ثلثة

على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الاخر
نحو ابهم العباس وما عداه شاذ كالمحبوب من احب والمضعوف من
اضعف بمعنى ضاعف والمجنون من اجن وامره في العمل والاشتراط
كامر الفاعل شرحه وجرحه وما هو الحق فيه لا يخفى عليك وان كان مما
فصلناه لك حاضر الديك مثل زيد معطى غلامه درهما الصفة المشبهة
اي المعتبرة شبهها باسم الفاعل في انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فلذا
اعملت ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك
فيه كما في الصفة المشبهة ولوجود معارض لذلك الشبه في اسم التفضيل
وهو عدم المشاركة في المعنى بخلاف الصفة ما اشتق من فعل لازم
يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اشتقت من رحم المتعدي و
واجيب بان رحم جعل لازما بنقله الى رحم مضموم العين وجعل الرحم منزلة
منزلة الطبيعي ثم اشتق منه فهو مشتق من فعل لازم وهذا كاخذ اسم المفعول
من الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان مشتقا بعد التعدية فهو مشتق
من فعل متعد فلذا اخرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وما ذكره الرضي ان اسم
المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضي ولا يخفى ان جعل
رحم مشتقا من رحم مضموم العين مقدرا اهون من اعتبار نقل رحم الى
رحم كما زعموا وخرج بقوله لمن قام به اسم الزمان والمكان والالة بعد
المشتقات من الفعل اللازم بقوله على معنى الثبوت خرج اسم الفاعل المشتق
من اللازم لانه بمعنى الحدوث قال الرضي الصفة المشبهة موضوعة لمن قام به على
سبيل الاطلاق فمن غير اعتبار حدوث ولا استمرار وقال السيد المحقق
الشريف في شرح المفتاح ان الصفة المشبهة للاستمرار واسم الفاعل لما

مطلب الصفة المشبهة

للاطلاق

للاطلاق ومعنى كونه للحدوث انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف
الصفة فيصح ان يقال زيد ضارب غدا والآن او امس وصيغتها مخالفة لصيغة
الفاعل اي لصيغة ما هو على وزن الفاعل ولهذا التغير حسن عند قصد الحدوث
الى حاسن على سبيل الاطراد على ما في الرضي وكان الاوضح الاخصر و
صيغتها لا يكون على فاعل على حسب السماع اي مقصور على حسب السماع ولا
ولا يضبطها قياس كحسن وصعب وشديد وقد نبه بايراد الامثلة المختلفة
من باب واحد على تحقيق بعده عن القياس قال ابن مالك هي من المزيد فيه
على صيغة اسم الفاعل يقال هو مستقيم النفس ومنطلق اللسان وقال الرضي
هي من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض واعور واعرج
ويعمل عمل فعلها مطلقا قال الرضي لا يصح الاطلاق الا عن شرط معنى الحال
والاستقبال واما الاعتماد فلا بد لها ايضا منه بل هي اولى بالاشتراط لضعفها
ونحن نقول المراد ببيان اطلاق العمل لا كيفية والا فلولا انه سيأتي تفصيل
كيفية عملها فينبغي ترك قوله عمل فعلها على ان فيه نوع مخالفة لما يأتي اذ لا
فعل على النصب بالمفعول وتقسيم مسائلها المسئلة هو الحكم الكلي والصفة
المشبهة باعتبار الامتناع والاختلاف في الامتناع والحسن وزيادة
والقبح مسائل كلية ترتقي الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة معرفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفه ممتنع وكل صفة مشبهة غير
معرفة تكون كذلك مختلف في امتناعها وهكذا والله دره وقد بين تلك
المسائل ببيان مختصر مشتمل على التنبيه على وجه القبح ومقابليه ومن لم يعرف
هنا مسئلة قال سمي كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه فجعلها
مسئلة لنفذ ان يكون اي يحصل بيان ان يكون الصفة باللام او مجردة

او مجرده

عنها ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما اي اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة انما اتى بهذه الجملة ليظهر التقسيم الثلاثي في المعمول ضرورة ان
الاقسام ثمانية عشر والمعمول في كل منها مرفوع ومنصوب ومجرور والجملة حالية
عاملها معنى الاشارة فينتظم بيان ضرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو
عاطفة كان حق الانتظام والمعمول في كل منها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ولكنه
في حيز ان يكون قال الرضي انما لم يقسمها باعتبار اعرابها في نفسها لان
الكلام فيه قد تقدم في باب النعت بل يكون بالاضافة ايضا بان يكون خبرا او حالا
ولان الكلام فيه قد مر في المعرب ولا يخفى انه لا فرق بين حسن وجه وحسن
وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه الغلام فلا فائدة في تقسيم
المعمول الى المضاف وغيره بل المفيد كون المعمول معرفة ونكرة ومضافا الى الضمير
وغير مضاف اليه فان كونه تمييزا او شبه مفعول يدور على كونه معرفة ونكرة
وكونها خالية عن الضمير او مشتملة على الضمير الواحد والمتعدد يدور على كون المعمول
مضافا الى الضمير او مضاف اليه ضارب الاقسام ثمانية عشر فالرفع على
الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة لا الى رأي البصري لتوقف
التمييز والاولى عندي انه على التشبيه اذ المعنى على التمييز وعلى التمييز
في النكرة ولم يشترط نكارة التمييز عند الكوفيين جعل الكل منصوبا على التمييز
والجر على الاضافة وانما قال فالرفع على الفاعلية دفعا لاحتمال البدلية باعتبار
ضمير في الصفة وهذا يبطل قبح زيد الحسن وجهه بالرفع لانه ليس خاليا عن
الضمير ويصير زيد الحسن وجهه بالرفع حسنا لا احسن لاشتماله على
الضميرين لا ضمير واحد كما هو على تقدير الفاعلية والدليل على ان الرفع على الفاعلية
دون البدلية هذا الحسن وجهها حيث لم يؤنث الصفة فان قلت

لعل البصريين جعلوا النصب على التشبيه بالمفعول دون النصب
بالتمييز لان المفعول هو الاصل في العمل مجازا قلت قد استعار الحاجب
الرجل الجبر عن الحسن الوجه فاراد واستعارة الحسن الوجه النصب
عن الضارب الرجل بالنصب ليصير كالمتعارضين قلت رعاية نكتة
المبالغة اهم من ذلك وتفصيلها اي الاقسام ومن قال اي السائل
فقد سها حسن وجهه ثلاثة منصوب حال من حسن وجهه لانه في المعنى
فاعل التفصيل كانه قيل تفصيلها حسن وجهه ذا ثلاثة اوجه وكذلك
حسن الوجه حسن وجه وجهه الحسن الوجه الحسن وجه معطوفات
بتقدير العاطف وقوله كذلك بمعنى حال من الثلاثة قدمت ليعلم انها حال
من الجميع اثنان منها ممتنعان هما الحسن وجهه الحسن وجه خبر بعد خبر والتركيب
من قبيل هذا حلو حامض اما امتناع الاول فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف
تنوين ولا ضمير بارز والاتيان بمستتر كما في الحسن الوجه فانه كان
في الاصل الحسن وجهه فلما اضيف وبقي الصفة بلا فاعل استتر ضمير
في الحسن ليكون فاعلا ولا يخفى ان هذا يقتضي ان لا يمتنع الحسنا
وجهها والحسنوا وجوههم استغني عن البارز في وجهه فحصل التخفيف
بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما امتناع الثاني فلانه اما في الاصل
الحسن وجها فلا تخفيف واما الحسن وجه فهو في صورة ما لا تخفيف
فيه وقيل لانه في صورة اضافة المعرفة الى النكرة وهو عكس المقصود و
واختلف في حسن وجهه نبادر ان الاختلاف في جوازه وامتناعه
مطلق وليس كذلك بل البصريون جعلوه ممتنعا في السعة قبيحا في الشعر
والكوفيون جوزوه مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة يكون لحذف التنوين

والتخفيف بحذف الضمير على منه فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه واختيار
الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح ووجه لجواز حصول التخفيف في حسنا
وجهيهما لان حذف النون ليس ادنى من حذف الضمير لان كليهما لفظان
منتجكان الا ان يقال النون لكونه قائما مقام التنوين في حكمه والبواقي من
الافصح وهي خمسة عشر ما كان فيه اي تركيب كان فيه لا صفة كان فيها ضمير
واحد لم يكتف به فزاد الضمير وصفه بالواحد وصف تاكيد ليحتمل [illegible] ضمير
احسن مما فيه ضميران لا من غيره حتى يقتضي ثبوت الحسن في القبيح
لاشتماله على المحتاج اليه من الضمير وهو ابعد عن المستغني عنه من الضمير فيه وما كان
فيه ضميران الاولى اكثر ولعل التشبيه للجد والتعدد وحسن تتفاوت
حسنه بقلة الضمير وكثرتها فزيد حسن وجهه وقامته اقل حسنا من زيد حسن
وجهه وذلك لاشتماله على المستغني عنه وما لا ضمير فيه قبيح لعدم ما يحتاج اليه ولما
كان معرفة عدم الضمير وعدده متوقفة على معرفة ما هي خالية عن الضمير وما فيها
ضمير نصب علامة يعرفان بها فقال ومتى رفعت على صيغة الخطاب بها اي الصيغة
فلا ضمير فيها فهي كالفعل نحو مررت برجل حسن غلامه وتضعف حينئذ
ويجوز حسان غلمانه والا ففيها ضمير الموصوف مبتدأ كان او حالا او مفعولا
فتؤنث على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله متى رفعت وعلى صيغة الغائبة
وهي ارجح لان معرفة المفعول هنا اهم من الفاعل وفي الاحتمال الاول
حذف المفعول وهنا حذف الفاعل وذكر المفعول الاهم وتثنى وتجمع لم
يذكر التذكير لانه لا مدخل له في الفرق بين الخالي عن الضمير والمشتمل عليه
لاشتراكه بينهما وذلك فيما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول ولم يقل
بدل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع فتطابقه اي الصفة الموصوف مع انه اخصر لئلا

٢٦٤

يتبادر المطابقة في الاعراب والتعريف ايضا واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين الاخصر اللازمين وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز لان وصف
اسم المفعول باللازم لتشبيهه باللازم في الاكتفاء بالمرفوع وعدم التجاوز الى
المنصوب مثل الصفة فيما ذكر المتبادر منه ما ذكر من التقسيم وتوابعه فقيده به
لانهما ليسا مثل الصفة مطلقا اذ اللازم فيهما الكلام الموصول ح وفي الصفة

اسم التفضيل

اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي وضع للموصوف
بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله كون ذلك القائم بالزيادة زائد
ولا طائل بمعنى الزائد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الا ان
عدم وصف العرف للمتصف بالطول الا من له الزيادة في الطول
جعله بمعنى الزائد في الطرف والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار
كما في قولك زيد بازكى منه تهريجا والمراد بالزيادة على الغير اعم من
الزيادة في قيام الفعل به او في وقوع الفعل عليه وهو اي المعرف المذكر افعل
فلا يرد افعلان وافعلون وفعلى وفعل وانما خصه بالبناء لانه لا يتوقف
قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن الا علية وخير وشر في الاصل
اخير واشر اذ لا يمكن البناء من غير الثلاثي من غير التباس اذ لا يقع افعل
اكثر من ثلثة احرف من مصدره فلو حذف الزائد على الثلثة لم يتبين
انه المشتق منه وفيه ان الامكان لا يصلح ان يكون غرضا من اشتراط
البناء من الثلاثي لان امكان البناء يتحقق شرط او لم يشترط فالصحيح
لانه لا يمكن من غيره وان العلة في اشتراطه انه ليس بلون ولا عيب
ايضا انه لا يمكن البناء منهما بلا التباس فتخصيص التعليل بالثلاثي المجرد
تخصيص من غير مخصص وقد خالف المص فيه سيبويه حيث جعل سيبويه

يجيء من باب الافعال قياسا وغيره سماعا مع الكثرة واما افعل من الاخفش
والمبرد انه يجيء من جميع الثلاثي المزيد قياسا فغير موثوق به ليس للون
ولا عيب صفة ثابتة لثلاثي فصل بينهما بالتعليل والاقا وفيه لانه جملة معترضة
اي هذا الاشتراط لا يمكن والجملة المعترضة لا تمنع في موضع ولا بد من قيد
آخر وهو ولا حلية فان التفضيل لا يشتق من الحلية ويختص بالفعل الصفة
وازد الرضي ان يكون تام المعنى احترازا عن مصادر الافعال الناقصة
فانه لم يسمع منها اسم التفضيل وان يكون مصدرا اشتق منه فعل متصرف فلا يشتق
من مصدر نعم وبئس وعسى وان يكون قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس اليوم
اغرب والتعريف يغني عن الشرط الاخير واورد نحو احمق والد واوعي
مما لا يحصى فقيل لا بد من تقييد العيب بالظاهر ومع ذلك يشكل بما اشتهر ان فلانا
احمق من هبنقة شاذ وكلام الرضي يدل على عدم الرضا بالحكم بشذوذه
لان منهما افعل لغيره اي لغير التفضيل نحو احمر واسود واعرج فلو بني
اسم التفضيل لالتبس واورد عليه الرضي انه جاء ارعن للتفضيل فيقال ارعن
رعنا ولا التقاء تم ويمكن دفعه بانه اراد منهما افعل لغيره قياسا مطردا فيختص
الالتباس فلا ينتقض بما جاء منه افعل من غير اطراد ولا ينتقض القاعدة بما
جاء في الحديث في وصف الكوثر ماؤه وابيض من اللبن لانه شاذ ومثله
لانت اسود في عيني من الظلم واما اوقع الكوفيين بتجويز اشتقاقه من السواد
والبياض لانهما اصلا الالوان مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره اي غير الثلاثي
الثلاثي المجرد الخارج من اللون والعيب لان يقصد المزيد فيه او الرباعي المجرد او
المزيد فيه او اللون او العيب او الجامد لان يقصد فيه لا لان يفضل كما توهم
شارح توصل اليه باشد ونحوه مما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة او الحسن

علی

على حسب تفاوت المقاصد ولما كان طريق التوصل مبهما اوضحه بالتمثيل
فقال مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى يعني يجعل ذلك المنصوب فيه
تمييزا عن نسبة الاشد الى ذلك المفضل قال الله تعالى انا اكثر منك مالا
وولدا والظاهر انه لا يختص الموصلة بصيغة افعل بل يصح هو زائد عليه استخراجا
بل هو اوفق بالمقصود اذ المقصود جعله زائدا في الاستخراج لا زائدا في الزيادة
والاستخراج ولا سعد او حالة في قوله ونحوه وقصد الغير يختص بالتوصل بقصد الغير
لكن لا يختص التوصل بقصد الغير كما يصح زيد افضل واعلم يصح زيد اكثر فضلا
وازيد علما وقياسه اي مقيس افعل للفاعل اي لتفضيل الفاعل وقد جاء لتفضيل
المفعول سماعا نحو اعذر اي اكثر معذورية والوم اي اكثر ملومية واشهر اي اكثر
مشهورية واشغل اي اكثر مشغولية واحب اي اكثر محبوبية واذا قصد في
هذه الامور التفضيل للفاعل يتوصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا
اشد حبا لله قال المحقق التفتازاني لم يقل احب لله لان احب شاع في المفعول
واذا قصد التفضيل للمفعول فيما لم يجئ له افعل يتوصل ايضا كذلك اذ عرفت
هذا فنقول كان الاولى ان يؤخذ قوله فان غيره توصل اليه باشد ونحوه
عن هذا الحكم ايضا ليتعلق به ايضا ويستعمل على احد ثلثة اوجه قوله على احد
ثلثة اوجه حال من مرفوع يستعمل بدل منه قوله مضافا لفظا او من لفظا
او معرفا باللام العهدية والاصل استعماله بمن لان وضع اسم التفضيل لطلب
ذلك لانه لا يعقل الا مفضل ومفضل عليه والتصريح بالمفضل عليه انما هو
مع من لكنه قدم المضاف لمزيد الاهتمام به لكثرة مباحثه فلا يجوز الا افضل
من عمرو لان الشايع فيه اللام العهدية المغنية عن ذكر المفضل عليه لتعينه
عند المخاطب المفضل عليه فيلزم مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجوز جمع

لام الجنس ايضا مع من لانه يشبه جمع لام العهد مع من الانا دراكثر ولكن
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر وربما يقول بان من ليست للتفضيل والمعنى
الاكثر من بينهم من الغير حصى ومثل هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه
ليست صلة افعل بل متعلق بالنسبة المفهوم من التفضيل اي هذا اي الظاهر
من كل ما عداه بعيد من الخفاء وله نظائر لا تحصى فاعلم ذلك نعلم الجميع ولا
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه فيستعمل بدون من لفظا لكن يقدر المفضل
عليه نحو الله اكبر اي من كل شيء ولا يصح ان يكون التقدير اكبر كل شيء
كما قال الرضي لان حذف المضاف اليه لا يصح بدون التعويض بالتنوين نحو يومئذ
او بالضم نحو قبل او وجود مضاف اليه مثله لاسم بعده نحو بين ذراعي وجبهة
اي بين ذراعي الاسد وجبهته الاسد نعم يصح ذلك في مثل زيد اكرم واجل
بتقدير اكرم الناس واجل الناس فقوله الا ان يعلم استثناء من القاعدة لا
من قوله فلا يجوز زيد افضل اذا لم يعلم فتامل في ذلك ان تجعله استثناء من قوله
ولا زيد افضل وبعد في القاعدة الا ان يعلم واذا لم يبق افعل التفضيل
على معنى التفضيل كالدنيا والجلى يستعمل بدون احد الوجوه لفظا او تقديرا
لانه لا يستدعي مفضلا عليه والمراد بالدنيا العاجلة وبالجلى الخطة العظيمة
وذلك التجريد عن التفضيل قياس عند المبرد وسماع عند غيره وهو الاصح
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على من الاول ما اضيف اليه من مشاركيه في مفهوم المضاف اليه فيشترط
ان يكون المفضل منهم اي من المضاف اليه والظاهر منه لئلا يوهم ضمير الجمع
ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بقولنا زيد افضل الرجلين
مثل زيد افضل الناس فالمقصود تفضيل زيد على جميع الناس [illegible]

ولوصر

ولو صرحت بالتفضيل عليه وقلت افضل ما عداه من الناس لم يجز الا في الافصح
ويتعين ان يذكر من فتقول زيد افضل مما عداه والثاني ان يقصد زيادة
مطلقة غير مقيدة ببعض ما عداه فيريد الزيادة على كل ما عداه اما حقيقة
او عرفا كما تقول زيد اعلم بغداد اي اعلم من كل ما عداه من اهل زمانه
ويضاف للتوضيح اما الى ما دخل هو فيه نحو نبينا افضل قريش واما الى ما
لا يدخل نحو يوسف احسن اخوته وفلان اعلم مصر لكن يشترط في الاضافة
الى ما هو داخل فيه ان لا يلتبس بمعنى الاول فيجوز يوسف احسن اخوته
لخروجه اي يوسف عنهم باضافتهم اي الاخوة اليه ويجوز في الاول اي
في المضاف الاول الافراد وذكر الافراد هنا بدون التذكير مع تقييده في
من بالتذكير يوهم ان لا تذكير هنا لكن في بعض الشروح اعتبر التذكير هنا ايضا
فتقول زيد افضل الناس وهند افضل وكذا في البواقي والمطابقة
لمن هو له مثنى كان او مبتدأ او ذا حال واما المضاف الثاني والمعرف
باللام فلا بد فيهما من المطابقة وذلك ان لا تقدر فيهما ونربط الجملة بالمبتدأ ومن تعريف
المطابقة لانه في قوة فلا بد من مطابقتهما والذي بمعنى لمن من ذكر
لا غيره ومما خفي فيه معنى التفضيل اول وقد استوفي المص اشتقاقه
والاقوال فيه في قسم التصريف فان استعمل مع موصوف او من صار
غير منصرف وان جرد عنهما يكون منصرفا فالحق الوصفية فيه فنقول عاما
اول وهذا اول منه فعلت ولا ولا يعمل اسم التفضيل بنفسه عملا قويا
بخلاف نصب التمييز والظرف وما يشبهه من الحال فان ينصب هؤلاء
كما صرحوا به والظاهر ان المفعول معه والمفعول له والمستثنى في حكم
هؤلاء وقد عرفت ان النصب على السعة المفعول من خواص الصفة المشبهة

وهم الفاعل والمفعول غير متعديين وانما قيدنا العمل بنفسه لانه يعمل بواسطة
حرف الجر فانه يعمل بلام التقوية في المفعول به انا اضرب منك لزيد و
بالباء فيما يزاد في مفعول الباء في افعاله نحو انا اعلم بانطلاق زيد وانا
اجهل بزيد ويتعلق به حروف جر كانت تتعلق بفعله نحو انا امر منك بزيد و
وارمى منك بالسهم واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني
منصوبا بفعل المقدر عند البصريين فنقول انا اكسى منك لزيد الثياب.
او التقدير اكسوه الثياب وعند الكوفيين الثاني منصوب للضرورة
لانه لا يصح تكرار لام التقوية بل لا يصح تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل فلا تقول
جلست في الدار في الارض الا على سبيل البدل واما جلست في الدار في
يوم الجمعة فليس حرف الجر فيه بمعنى احدهما لظرفية الزمان والاخر للمكان
ويتعدى اذا كان بمعنى المفعول الى الفاعل بالى نحو انت احب الي والعمل في
الفاعل المظهر وفي المفعول به بلا واسطة والثاني اقوى وليس له العمل الثاني
اتفاقي واذا وجد مفعول به افعل يقدر له الفعل كما في قوله تعالى هو اعلم من
يضل عن سبيله اي يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف
القوانسا اي الرؤس واما العمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه ولم يشتهر ذلك والمشهور بل الاكثر
المصرح هو انه لا يعمل في فاعل مظهر بخلاف المضمر فانه لاستتاره غالبا في حكم
العدم فيسهل العمل فيه ولا يحوج الى شرطها والقرينة على ان المراد بالمظهر
الفاعل هو المستثنى كذا قيل وذلك لانه تريد بالمظهر اعم من الفاعل كما هو الظاهر
فيستفيد من الاستثناء عدم عمله في المفعول به لانه ليس الا عملا في الفاعل
الا اذا كان افعل لشيء يجب الذكر حالا او خبرا او صفة مما يقتضي

كونه

كونه صفة له في الواقع انه لم يعرفه المسبب ولهذا لم نقل صفة لشيء لئلا يوهم
التخصيص بالنعت مثال الخبر ما زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
ومثال الحال ما جاء زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهو في المعنى
المسبب على صيغة المفعول اي ما جعل سببا لكون افعل لشيء في الذكر فانه
لولا الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجلا واختار المسبب على السبب
مع ان المشهور في عباراتهم تنبيها على انه لا يجب كونه سببا في الواقع
بل يكفي جعل المتكلم اياه سببا ومن لم يتنبه لذلك قال عبر عنه المسبب
لان عين زيد وعين الرجل سببان للكحل ولا يخفى سماجته وانما قال
وهو في المعنى المسبب تنبيها لكونه في المعنى للشيء واشارة الى كونه للشيء في
اللفظ لا المعنى كونه في اللفظ للمسبب لانه في اللفظ ايضا للمسبب لانه المسند اليه
ورافعه مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي اول حاله اسم التفضيل وهو
الشيء ولو قال باعتبار الشيء لكان اوضح على نفسه باعتبار غيره اي
غير الاول ولا يخفى انه يتبادر منه الثاني وهو المسبب لكنه يدفعه ظهور عدم
الصحة وتنصرف غيره الى بجزئه ولو قال باعتبار الشيء لتم باعتبار الاول لم
يتبادر منه الثاني فناسب منفيا خبرا ثانيا لكان او حالا من فاعل او فاعل
الظرف فناسب او من مفعول مطلق لمفضل وهو المسبب يقوله لانه بمعنى حسن
والخبر يكون بشرط الكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عن
ممنوع ما رايت رجلا احسن في داره زيد منه عمرو ولا عن قول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد كما توهمه بعض الشارحين
لان التغاير بين المفضل والمفضل عليه كالتغاير في المثال المذكور ثابت و
على انه صرح الرضي بالمنع حيث جعل قوله ما رايت عينا احسن فيها الكحل

شرط عمل افعل التفضيل

من عين زيد تعتقد ان من كحل زيد نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد لانه بمعنى حسن عليه لمفهوم الاستثناء يعني عمل في المظهر في هذه
الصورة لانه بمعنى حسن في المثال المذكور او يحسن كما في قولك لا يوجد رجل
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وذلك لان النفي توجه الى الزيادة
فبقي اصل الحسن فصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لا
احتمال المساواة بنفيه مقام المدح او لان النفي جعل مفهوم التركيب حسن
كحل الرجل مثل كحل زيدا او دونه وبهذا القدر استحق العمل وان خصه الرفع
بكونه حسنه دون حسن كحل زيد ولما كان يتوجه عليه انه ينبغي ان يعمل في
ما رايت رجلا افضل منه ابوه ضم اليه دليل سيبويه على العمل باجنبي وهو
وقال مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية للكحل لفصلوا بين احسن ومعموله
باجنبي وهو الكحل الذي لم يعمل فيه احسن ح والفصل بالاجنبي بين العامل
والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو المشهور وشاع منعه في تفسير البيضاوي وبين
معمول افعل او افعل لا يجوز لكمال ضعفه في العمل كما في الرضي حتى صرح الرضي بجواز مررت برجل
زيدا ابوه ضارب وقوله بين احسن ومعموله متعلق بذلك وقد عرض به
سيبويه لشيء وجهه انه يلزم ان يصح العمل بدون النفي ايضا ويرد عليه
بعد انه يمكن دفع النقض بتقدير المعمول على الكحل بان يقال ما رايت رجلا احسن
في عينه منه الكحل في عين زيد واجاب عنه الرضي بانه يبقى الضمير في منه راجعا الى
غير مذكور وفيه ان المرجع وان اخر لفظا يقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا
بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا واما ما يقال من انه لو
قدم لم يبق العبارة المشهورة والكلام في العبارة المشهورة ففي
هذا المقام فخروج عن التوجيه اذ الكلام في وجه اختيار عمل اسم التفضيل في

العرب

٢٧٧

العرب متركبة على الوجه المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام
العبارة المشهورة لينبغي ان يقال لو رفعوا لم يبق العبارة المشهورة
بحالها لان المشهورة جعل صفة لرجلا ولكون ان التعليل لا يتم فانه
لا يجوز ان يقال ما رايت رجلا الكحل في عينه احسن منه في عين
زيد وقد يتجه اشكال قوي وهو اما ان يكون بيان القاعدة فاسدا او
واما ان يكون التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز العمل فيما رايت رجلا احسن
في عينه منه الكحل في عين زيد فيلزم الامر الثاني واما ان لا يجوز فيلزم الامر
الاول لصدق القاعدة في حقه فان قلت التعليل جار في قولك ما رايت
رجلا افضل منه ابوه قيل لم يعمل لان جهة التفضيل فيه قوية لمغايرة بالذات
المفضل والمفضل عليه فيعارض عروض كونه بمعنى حسن بخلاف ما نحن
فيه لان جهة التفضيل فيه ضعيفة لا مغايرة بين المفضل والمفضل عليه
الا بالاعتبار وحاصل ان معنى قوله لانه بمعنى حسن انه كذلك ولا معارض
له فان قلت اليس العمل للتحرز عن الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي
كالتحرز عن التسمي بالميزاب قلت لا لان علة واقع في الضمير وبعض المعمولات
الظاهرة كما عرفت فارتكابه اهون من الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي
ذلك انه تقول حسن في عينه الكحل من عين زيد اي جاز لك اختصار
هذا التركيب لانسياق الذهن الى المقصود اذ من البين ان المراد من كحل
عين زيد وما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقدير منه في عين زيد لئلا يختلف
المفضل والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع
من التقدير ممنوعة فان قدمت ذكر العين اي ذكر العين المفضل عليه
قلت اي وجوبا ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل يعني هذا الاختصار

وجب في الاستعمال لم يات غيره وذلك يستفاد من ذكر الاختصار الاول
بقوله ولك ان تقول وذكر حد الاختصار بقوله قلت حيث جعل القول
لازم تقديم العين وقوله كعين زيد مفعول رايت والكاف اسم اي ما
مارايت مثل عين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفة الكاف ونكارته
غير مانعة لان مثل المضاف الى المعرفة لا يتعرف فلا حاجة الى تقدير
موصوف لقوله كعين زيد اي عينا كعين زيد ولا لقوله احسن لكن
البيت المستشهد يؤيد تقدير الموصوف لاحسن وح قوله كعين زيد
حال متقدم على المفعول مثل اي قولنا مثل قول ابن عمرو ولا ارى كوله شعر
مررت على ادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا والمضاف ظاهرة
اضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا قيل مررت
الان بالوادي لكثرة السباع فيه واما المراد بالسباع شرار الناس و
قطاع الطريق وقوله اتوه الاية استيناف بيان لسبب قلة الركب
وهو انها منهم اباها على سبيل التانية اي التوقف والتلبث في الشروع
في الاتيان اياها واخوف بمعنى المفعول اي اخوف الا وقت وقاية الله
الساري من الخوف بان يغيثه يايا منه اللهم انعمت علينا بتعليم الاسماء و
نعمتك خارجة عن حد الاحصاء فنسالك ان تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الا
الافعال وحد الاداء والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلثة فخرج بمعرفة هذا الحد من التوة الى الفعل فعليك باستحضاره لتكن
صاحب عقل الفعل ولم تقف في الفعل الهيولاني وصرت من اصحاب ملكة العلم
الان في ومن خواصه دخول قد لان وضعها التقريب الا في الى الحال في تحقيقه

وجعله

مطلب الفعل

وجعل منه قد ولتقليل المضارع والسين وسوف الموضوعان لتخصيص
المضارع بالمستقبل والجوازم الموضوعة للعمل في الفعل وانما دخل المانع مع
عدم العمل لانها كدخول الجار المبنى مع عدم عمله وجعل الجوازم من الخواص احسن
من جعل الجزم منها لان الجازم استعمل بدون الجزم لوجوده في ان يضربن وان اضرب
دون الجزم بخلاف الجر فانه لا ينفك عن الجار فلذا جعل الجر في الاسم من
الخواص وههنا الجازم ولحوق تاء التانيث ساكنة لانها وضعت لكون فاعل الفعل
مؤنثا ونحو الظاهر انه عطف على تاء التانيث تاء فعلت الاولى ان يراد بها الضمير
المرفوع البارز ولا يختص بالمتحرك والى يتبادر منه ليشمل الف التثنية وواو الجمع ايضا
وانما خص بالفعل لانها وضعت للدلالة على فاعل الفعل ولا يصح ان يراد بنحو تاء و
فعلت مطلق الضمير المرفوع المتصل لان المستتر يعم الاسم والفعل ويختص الفعل في
الماضي والمضارع والامر عند النحاة فينبغي ان يقسم الفعل بعد بيان خواصه كما قسم
الاسم بعده بل الفعل احوج الى التقسيم لئلا يتوهم انقسامه الى الماضي والمضارع والجحد
في الامر الغايب والحاضر ونهيهما كما عند الصرفيين الماضي ما دل على زمان قبل
زمانك اي قبل زمان انت فيه وهو المسمى بالماضي اولا كما ان زمانا انت فيه مسمى
بالحال وزمانا تترقبه مستقبل سمى النحاة الافعال الدالة عليها بالتسمية بالدال
باسم المدلول كما اعتادوا ونصب قبل بالظرفية يوهم ان للماضي زمان هو فيه ولا بد فيه
ان المراد التقدم الذاتي لا الزمان ولا اجزاء الزمان تقدم بعضها على بعض لا
بالزمان لان منشاء الاشكال ليس التقدم بل النصب على الظرفية ولان ظرفية
الزمان السابق لزمان الماضي ظرفية الخاص للعام لان قبل ليس كذلك ولان
الظرفية ظرفية الكل للبعض لان قبل ليس لها على انه لا يصح في جميع ازمنة الماضي
بخلاف ما اذ عنه شيء والجميع فرد للماضي ولو قال الماضي ما دل على زمان كنت فيه

الماضي



لم يرد شيء ويكون او فوق بتعريف الحال بزمان انت فيه والمراد بالفعل فيخرج
الاسم والمراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع الافرادي لانه المتبادر فلا
فيخرج ما دل على الماضي بالوضع التركيبي نحو لا يضرب ولم يضرب ولو يضرب ولم يخرج
ما انقلب الى المستقبل فما دخل عليه ان وما يتضمن معناه وما استعمل في الدعاء وما نفي
بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت وح لا يجب تكرير لا في الماضي
كما يجب ان لم يكن في جواب القسم فلا يقال لا قعدت ما لا يقال ولا قمت مبني
على الفتح غير الضمير المرفوع المتحرك والواو ولم تقل مبني على السكون مع الضمير المرفوع
المتحرك مع انه اخصر ونفعه او فرار البناء على الفتح اصل وما عداه عارض فرجح
بيان الاصل ولا يخفى انه ينتقض برمى ودعا ولا يدفعه انه في الاصل مبني على الفتح
والسكون لعارض لا نحو لا يصح قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك لان الاصل في الكل
الفتح والسكون والضم لعارض المضارع اسم فاعل من المضارعة وهي المشابهة مأخوذ
من الضرع كان المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد لمشابهة الاسم باحد حروف نأتين
اي بسبب احد حروف نأتين لانه اذا دخل على الماضي انتقل من الانفراد الى الاسمية
وفيه بحث لان زيادة حروف لتخصيص اللفظ فزيادة حروف انيت سبب وجود
اللفظ دون اشتراكه بسبب وضعه لمعنيين فمشابهة الاسم بالاشتراك والتخصيص بسبب
بسبب احد حروف نأتين وكان الاولى باحد حروف انيت كرميت او نحو ذلك
بمعنى تأخرت كما لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان يعرف من تعريف
الماضي من قولك ما دل على زمان يتعرف الى هذا التعريف لتضمنه وجه التسمية
بالمضارع ووجه اعرابه من بين الافعال وقوله لوقوعه مشتركا في بيان وجه المشابهة
احتياز لاحد المذاهب الثلثة ثانيها كونه مجازا في المستقبل حقيقة في الحال
[illegible] انه يتعين عند عدم القرينة وثالثها عكس ذلك وتخصيصه بالسين او سوف

كما

كما ان الاسم قد يتخصص بما يمتزج معه ويصير معه كالكلمة الواحدة كالرجل
فانه يتخصص باللام والواحدة بدونه مشترك بين الواحد والمتعدد وقد
يتخصص بالكلمة المنقطعة عنه كما في غلام زيد فان الغلام يتخصص بزيد وكما
في تمر واحد ولا ينبغي ان يخفى عليك حسن هذا البيان البديع
لكن في ان شأن رفيع فان قلت المشابهة بالاشتراك والتخصيص [illegible]
بين الماضي والمضارع لان عسعس مشترك بين اقبل وادبر وله غير نظير
قلت ليس التخصيص على ما قرر باشتراكه بل مشترك في الافعال الا
المضارع واشتراك امثال عسعس عائد الى اشتراك الاسم لانه مشترك
في المصادر فتأمل ومما ينبغي ان يضبط في هذا المقام ما يخصص المضارع باحد الزمانين
فيخصصه بالحال لام الابتداء عند الكوفيين وليس عند بعض وهو المرجح عند
المص كما سيأتي وما النافية وكذا بان خلافا لابي علي ويخصصه بالاستقبال
بجعله للطلب بلام الامر او لا للنهي وبجعله دعاء او تمنيا وبدخول حرف التخصيص
وجعله للترجي وجعله للوعد او مؤكدا بالنون او لام القسم وبدخول كل
اداة شرط سوى لو وبصيرورته منصوبا ولو المصدرية وبلا النافية عند
سيبويه ومن تبعه خلافا لابن مالك فالهمزة للمتكلم وحده والمراد بالمتوحد
وهذا واحد من معاني المفرد وقد سبق في بحث اسماء العدد والنون اي
للمتكلم مع غيره والتاء للمخاطب مطلق والمؤنث والمؤنثين غيبة اي في
غيبة نفسه مصدر حيني وقيل حال وفي صحة وقوع المصدر حالا كلام والياء
للغائب غيرهما اي صيغة الغائب لان غير المثنى والمجموع متعين فالغير
ضعيف بالاضافة وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه
على اربعة احرف مفتوحة فيما سواه سواء كان على ثلثة احرف او اكثر منه

ثم اربعة احرف وبيان معاني الحروف وهي كانها كالتتمة من التعريف
لانه يتضح به المضارع كمال اتضاح ومن لم يتنبه قال هذه وظيفة تعريفية
ذكرت استطرادا ولا يخفى ان تعريف المضارع لا يخص المضارع المعروف
وكذا احكامه المذكورة وما ذكره لا يتم في المضارع المجهول ولا يعرب من الفعل
حال قدم على صاحبه وهو غيره والظاهر ان قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد الخ
تقييد له يفيد ان عدم اعراب الغير من الفعل مقيد بعدم اتصال نون التاكيد
ونون جمع المؤنث به وهو ظاهر الفساد بل المقيد به اعراب الفعل المضارع فلذا اول
بانه قيد لما يفهم من الكلام وهو انه يعرب فعل المضارع والا فالاعذب ان يقدر اعني
اي يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع المؤنث ومن قال تعلق
بنفس هذا الكلام لانه في قوله انما يعرب المضارع لم يات بشيء لانه يلزم
ان يكون تقييدا للحصر فلم يرد الا تنقيح الاشكال ولم يكتف بقوله اذا لم يتصل
نون لئلا يرد ما يتصل به نون الوقاية وفيه رد على الكوفيين حيث جعلوا
الامر معربا ورد لوهم جعل فلتفرحوا امرا الا انه مضارع مجزوم عند النحاة وليس
بامر واعرابه المثبتة المذكورة عند البصريين فاعرابه لا يدل على معنى بل هو
صورة اعراب وعند الكوفيين معرب بالاضافة كالاسم لتوارد معان مختلفة
لها غير واضحة غالبا لولا الاعراب فاعرب في مقام الوضوح ايضا طردا كما
في الاسماء فان لا تضرب عند قصد النفي يشتبه بالنهي وبالعكس فاوضح
باعرابهما ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بالعطف على النهي يشتبه
بالعطف على مصدر النهي وكون الواو للجمع بتقدير ان اي لا يكن منك
اكل السمك مع شرب اللبن ولا يتضح الا باعرابهما وليضرب معناه الجزم
يلتبس بقولنا ليضرب بالنصب فاوضح باعرابهما فاطرد الاعراب في بقية

ولم

ولم يضرب ولن يضرب وان لم يلتبس واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية
ونصب لا بمعنى علم المفعولية وجزم مكان الجر في الاسم فلفظ الرفع والنصب
مشترك لفظي بين اعرابي الاسم والفعل ولم نجد قدرا مشتركا بين افراد
الرفع والنصب جعلوه معنى للفظ الرفع والنصب في كلامهم ولا يبعد ان
يكون معنى الرفع في الفعل ما يشبه علم الفاعلية ومعنى النصب ما يشبه علم المفعولية ومعنى
الجزم ما هو بمنزلة الجر في الاختصاص فالصحيح اي ما ليس في اخره حرف علة المجرد
عن ضمير بارز احترازا عن المثنى مرفوع احترازا عن المنصوب نحو يضربك
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو زيد عمرو يضربه هو ولا يرد
انه لو اخذ الجمع مطلقا انتقض قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها
لدخول جمع المؤنث في المتصل به ذلك وان قيد بالمذكر يدخل جمع المؤنث
في الصحيح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالضمة والفتحة والسكون لان
التقسيم للمضارع المعرب ولولاه لانتقض بالمضارع المؤكد باحدى النونين
المجرد والمتصل به ذلك ايضا بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب مثال للصحيح
المجرد لا للكون بالضمة والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر نعم كان الاولى
تقديمه على قوله بالضمة الخ والمتصل به ذلك ظاهره العطف على المجرد والاولى
جعله عطفا على الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعني قوله بالنون وحذفها بالصحيح
والقول بان حال المعتل متروك بالمقايسة بعيد مثل يضربان ويضربون و
تضربين الاوضح مثل يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين
فافهم والمعتل بالواو والياء والمجرد عن الضمير البارز مرفوع للتثنية والجمع
والمخاطب المؤنث والمراد بالمعتل ما يقابل الصحيح المذكور بالضمة تقديرا والفتحة
لفظا والحذف اي حذف حرف العلة والمعتل بالالف كذلك بالضمة والفتحة

تقديرا او الحذف والاحصر الاوضح ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع و
المخاطب المؤنث بالنون وحذفها والمجرد عنه الصحيح بالضمة والفتحة والسكون
والمعتل الواو والياء آخره ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم كان الانسب
تاخير بيان الارتفاع عن الانتصاب والانجزام لتوقفه على معرفة الناصب والجازم
الا انه راعى كون الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب والجازم
ولم يقل اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصري ان عامل الرفع وقوعه موقع
الاسم وكون العامل هو التجرد عن الناصب والجازم مذهب الكوفي اما لان
التجرد عن الناصب والجازم امر واضح في غاية الوضوح بخلاف الوقوع موقع
الاسم فهو احق لضبط مواضع الرفع او للاشارة الى ان العامل هو التجرد
التجرد ويؤيده انه لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم كما قال و
ينتصب بان وينجزم بلم واما لترجيح مذهب الكوفي لما يرد على البصري من نقوض
يحتاج دفعها الى تكلفات بعيدة منها نحو يقوم زيد فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم
حتى يصح الحكم بوقوع يقوم مقام الاسم ومنها نحو سيقوم فانه لا يصح سقائم ومنها
الذي يضرب فانه لا يصح الذي ضارب ومنها كاد يقوم فانه لا يصح كاد قائما ولا
يبعد ان يكون اختيار يقوم زيد في التمثيل على زيد يقوم اشارة الى ترجيح لاختيار
مذهب الكوفي بقي ان التجرد عن الناصب والجازم حاصل قبل التركيب مع الغير
كما ان التجرد عن العامل اللفظي حاصل لكل اسم قبل التركيب فلا بد من قيد يخرج
غير المركب كما قيد تعريف العامل المعنوي للاسم بالتجرد عن العامل اللفظي لاجل
الاسناد حتى يخرج تجرد غير المركب عن التعريف فضابطة الارتفاع لتعريف
عامل الرفع منتقض ويمكن ان يقال لم نقيده والا ان الفعل لتوقف فهم معناه
على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل وينتصب بان ملفوظة

اذا لم

اذا لم يكن زائدة خلافا للاخفش ولم تكن مفسرة ولا مخففة وتسمى مصدرية
وسياتي بتميز مواقع ان المخففة عن المصدرية ومواضع احتمال الاثنين من
لفظه ثم المخففة والمصدرية والثلاثة ولن ومذهب سيبويه انه موضوع كذا وليس
فرع لا وعند الفراء ان اصلها لا كما ان اصل لم لا ابدال الالف في احدهما نونا
وفي الآخر ميما وقال الخليل اصلها لا ان والظاهر مذهب سيبويه اذ لا وجه
لرده الى اصل ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصلها لا الحق به النون
الخفيفة للتاكيد فصار لن واذن وجعل الرضي اصلها اذ والتنوين العوض عن
المضاف اليه وبني على الفتح ليكون على صورة الظرف وانما بني في يومئذ
على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه وسياتي مزيد تحقيقه وكي وهو اختار
فيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة مطلق ومذهب الاخفش ان ان
مقدرة بعدها مطلق وهي حرف جر وكذا مذهب الخليل اذ لا ناصب عنده سوى
ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه اللام الجارة فهي الناصبة واذا وقع
بعدها ان فهي الجارة وفي غير الصورتين يحتمل الامرين وبان مقدرة بعد
حتى ولام كي ولام الجحد والفاء والواو واو فان وقد لا ينصب حملا على
ما المصدرية كما في قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله ان تقرآن
على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وقد ينصب حملا على ان
ومنه قوله عليه السلام كما تكونوا يولى عليكم في رواية مثل اريد ان تحسن الي
ونحو ما لنا الا نقاتل في سبيل الله فالتقدير عند الجمهور ما لنا في ان لا
نقاتل فلا يكون ان زائدة لكونها تعمل عنده والتي تقع بعد العلم اي بعد
اليقين وما صار بمعنى اليقين سواء كان الواقع قبلها لفظ العلم او الرؤية او
الاعلام او الوجدان او التبيين او الانكشاف او غير ذلك فلا حاجة

اي تقييد العلم بما لم يجعل بمعنى الظن حتى يخرج علمت ان يقوم
زيد بالنصب بمعنى ظننت حتى المخففة من المثقلة لا ان المصدرية
للرجاء والطمع وهو بينا في اليقين لان الماضي ايضا بينا في الرجاء
ويدخله المصدرية بالتخ بمعنى الرجاء فان قلت التجديد وخلاف الظاهر
قلت التخفيف ايضا كذلك وبالجملة لا فرق بين الماضي مع ان وبين
ان مع العلم بل لان العلم بان المخففة التي للتحقيق انسب فالتزم رعاية
تلك المناسبة والتزم الفصل بين المخففة وفعله الغير المنصرف بالسين او
سوف او قد او حرف النفي ويمتنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعله الا الفصل
بلا وقد اكد الحصر المستفاد من تعريف الجزء بقوله وليست هذه اي المصدرية
مبالغة للرد على الفراء والانباري حيث جوزا كونها مصدرية او بشارة
الا ان الحصر بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون ان المفسرة
اذا كان ما يفيد العلم متضمن معنى القول ايضا كما مر ونزل ونادى واوحى
فان فيها معنى الاعلام والقول معا فيحتمل قوله تعالى فنودي ان بورك من في
النار كونها مخففة اي انه بورك من في النار وان يكون مفسرة اي بورك
مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم وقد نزل الخوف منزلة العلم ليس
المخوف خلافا للمبرد كما في قوله اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي
عظامي بعد موتي عروقها ولا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا مت
ان لا اذوقها والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ان لم يمنع مانع عن
المصدرية من الفصل بغير لا وكون الفعل غير متصرف نحو ظننت ان عسى
ان يخرج اذ المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف ولا مانع عن كونها
مخففة كعدم الفصل بين ان والفعل نحو ظننت ان تقوم فانها ناصبة لا غير فافيه

وجهان

وجهان نحو ظننت ان لا تقول وفي الهندي ان التي تقع بعد غيرهما فهي
مصدرية لا غير فلا يقال اعجبني ان سيضرب زيد وفي الرضي انه لا يكون المخففة
مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيخرج هذا والاولى فلا يقال
علمت بان سيخرج لان الامتناع في مثال يجوز انه يكون من جهة ان الواقع
بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخففة ولا يتقدم معمول معمولها عليها اتفاقا
للفراء متمسكا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلد او اجاز بعضهم الفصل بينها
وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ومنعه سيبويه والجمهور ولا
تجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى اللحياني ان الجزم بها معروف في لغة
بني صباح وهو بمعنى ان الشرطية وجوز البعض كونها بمعنى ان النافية ولن
مثل لن ابرح في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي ومعناها نفي
المستقبل مطلقا من غير تأبيد لكن مع تأكيد بدليل هذه الاية فاختيار هذا
المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر تتمة الاية لكان اظهر
ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي و
يجوز تقديم معمول معمولها عليها واذن الاكثر اكتب بالنون في جميع النسخ وينبغي
ان يكتب بالالف لما روي عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالالف
واذا اعملتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها
فالعمل يميزها عنها وهذا انما يتم لو جاز الوقف عليها بالالف والنون كما نقل
عن المبرد واما على ما ذكر المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف كونها
فاكان فالقياس ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها
الا بالقسم والنداء والدعاء وكونها ناصبة مذهب سيبويه والمروي عن الخليل
تقدير ان بعدها اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال الرضي الاعتماد ويحكم

الكلام او يتخصص ثلثة اقسام كون ما بعده خبرا عما قبله وربما ينصب
مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان يكرمني اذن اكرمك
بالجزم وكونه جواب قسم نحو والله اذن لا اخرج وكان الفعل مستقبلا احتراز
عما اذا كان بمعنى الحال كما تقول لمن يحدثك تحدث اذن تم لا اخرج واذن
اظنك كاذبا وينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك اذن بتاخير
اذن فانه يرفع المضارع فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيد
يضرب فانه لا يعمل للفصل بغير الاشياء الثلثة المذكورة والصحيح ان يقال
واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير الثلثة وكان مستقبلا
واما اذا تصدرت من وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء فالوجهان
مثل اذن تدخل الجنة واذن ح جواب وجزاء فانه جواب لمن قال
اسلمت كانه سأل عنك جواب ما قال فعلى هذا جزاء لاسلامه لانه كانه
قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له في كلام
المجيب اذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه
وبيان لجزاء اسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيده الرضي بما اذا
لم يكن فعله حالا لانه لا يكون الجزاء الا المستقبل او الماضي قال صاحب
الكشاف في سورة المؤمنين في تفسير قوله تعالى ما كان معه من اله اذا
لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون فان
قلت اذن لا تدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع قوله لذهب
جوابا وجزاء ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف
تقديره ولو كان معه الهة وانما حذف لدلالة وما كان معه من اله عليه
وهو جواب لمن معه المحاجة قال الرضي اذن فعله ماضيا جاز الغاؤه وهي لو في

في ادخال اللام في جوابه واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء في
جزائها كما في جزاء ان وقد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما نحو لو زرتني
اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي
الشرط مع الشرطين للتوكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذات
اوجه ثلثة الجزم والنصب والرفع نحو ان تاتني اتك واذن اكرمك
الجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة ولا يحتاج
توجيه رفعه الى تقدير المبتداء اي واذن انا اكرمك كما قاله الرضي على ما لا يخفى
واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان يعني الرفع والنصب
اذ جعل معتمدا الا ان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالتتمة له وجعل غير
معتمد لاستقلال الجملة بالافادة وكان الاقتصار على ذكر الواو والفاء
لعدم التصور على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف وكي مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها وح المراد السببية
الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها او المعنى سببية ما بعد
ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبله او المعنى سببية
كل مما قبلها وما بعدها للآخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها
بحسب الذهن وقد يجتمع كي واللام فان تقدم كي فاللام بدل وان تاخر فكي
بدل وقيل تاكيد ولا يتقدم معمول منصوب كي عليها وقد يذكر بعدها ان نحو
جئت كي ان تقوم فيقال انه زائدة ويقال بدل من كي ويدل هذا على ان
كي يجعل المضارع مصدرا وقد تدخل عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع فيقال ما كافة
وقد يقال ما مصدرية وكي جارة والمعنى لضربه وحتى يقدر بعدها ان اذا كان
المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان ماضيا او حالا بالنسبة

الا زمان التكلم بمعنى كي انما اطلق كي مع انه لتغير السببية بمعنى ان اذا كان
بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تضمنى وخالدا وهل يجمع السيفان
ويحك في غمد لانه لا يتبادر منه الا كي السببية لانه الشايع والسابق في هذا
المقام او الى ان وفي التسهيل او الا ان وانما اختاره على حتى ان تنبيها
على انه بمعنى انتهاء الغاية من غير اشتراط دخول ما بعدها فيما قبلها وكون حتى
بمعنى الى ان يراد به فهم مضى الى ان حين يذكر حتى لا ان ان داخل في
معناه حتى يلزم عدم صحة تقديره ومن البين ان كون حتى بمعنى كي او الى
يستلزم كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله فلا حاجة الى قوله اذا كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكره لدفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقي
واظهار كفاية مطلق الاستقبال وفي كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى
الى وقت ان كما يظهر عند التأمل الصادق فالاول يعنى الامس غير ذكر ان
كما لا يخفى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي مع المستقبل الحقيقي
وكنت سرت حتى ادخل البلد لم يكتف بقوله سرت حتى ادخل البلد لئلا يتوهم كون
سرت بمعنى اسير لاقتضاء قوله ادخل ذلك فذكر كان الذي هو نص في الماضي حتى
ذهب بعض النحويين الى انه لا يصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها وهذا مثال
حتى بمعنى كي او الى مع المستقبل الغير الحقيقي واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى
بمعنى الى مع المستقبل الحقيقي فذكر مثالين للمستقبل الحقيقي ومثالا للمستقبل
الغير الحقيقي محتملا لكون حتى بمعنى الى وكي وحتى بمعنى كي لا يدخل الاسم الصريح كما
لا يدخل كي فلا يقال اسلمت حتى دخول الجنة وحتى بمعنى الى يدخله فيقال سرت
حتى تغيب الشمس وسرت حتى غيبة الشمس فان اردت الحال فرع على اشتراطه
الاستقبال في نصب المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال و[illegible]

به الا فائدة تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف
ابتداء فيرفع لتم الضابطة الا انه حاول التنبيه على انه لا يكون المراد
الا الحال والاشارة الى فائدة التقييد بكون الفعل مستقبلا تحقيقا اى
حال كون الحال محققا بان يكون زمان التكلم او حكاية اى حال كون
الحال محكيا بان يحكى مع وصف الحالية ويجعل منزلا منزلة الحال بان
يجعل نفس العين بحيث كانك فيه كانت حرف ابتداء اى حرفا هي علامة
ابتداء الكلام وفراغ عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد به حرف
دخل على المبتدأ فقوله مرض حتى لا يرجونه بتقدير حتى هم لا يرجونه وهو
مردود بانه تكلف في تراكيب البلغاء ولا يدعو اليه داع ورده الرضي بانه
لا يطرد لامتناعه في قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول وفيه ان له ان
يقول التقدير حتى ان يقول الرسول والمستفاد من الرضي انه يكفي للحال
المحكي ان يجعل الفعل الاستقبالي المجزوم بتحققه بمنزلة الحاصل المتحقق والذي
مضى واذا صح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما في قول الشاعر
والا صلح حتى تقبلون وتقبلوا حيث رفع تقبلون مع كونه مستقبلا لانه
مع العزم الجازم عليه كانه حصل ومضى او كانه حاصل وعطف عليه بالنصب
لتوهم النصب فيه فيرفع على صيغة المجهول والضمير للمضارع او على صيغة الخطاب
وضمير المضارع محذوف ويجب السببية سواء كان مطابقا للواقع او لا ولا
يكفي السببية من غير قصد وكان فائدة حتى ان ما قبلها يخرج حتى انتهى الى
الى ما بعدها نحو مرض لا يرجونه اما للحال تحقيقا او حكاية وتخصيصه بالاول
من غير مخصص ومن ثمة اى ومن اجل انه حتى حرف الابتداء السببية امتنع
الرفع [illegible] لامتناع كونه حرف ابتداء ولامتناع السببية في [illegible]

الى الاول بقوله في كان يسيري حتى ادخلها وذلك لان قوله حتى ادخلها
لو كان ابتداء الكلام لبقي كان بلا خبر فثبت الامتناع كان الناقصة فلذا
قال في الناقصة اي لاجل كان الناقصة ففي للتعليل كما في قوله عم عذبت
امراة في هرة والى الثاني بقوله وفي الشرح حتى تدخلها لانه لو كان قوله حتى
تدخلها كلاما مستانفا كان مقطوعا به مع الشك في السير الذي هو سببه
ويمتنع القطع بالمسبب مع الشك في السبب وفيه نظر لجواز ان يكون السبب
محتملا مع الجزم بالمسبب لجواز تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير
الرفع يكون القطع بدخول المسبب عن السير مع الشك فيه ويمتنع الجزم
بالمسبب عن الشيء وكونه مسببا عنه مع الشك فيه وجاز في كان التامة
كان يسيري حتى ادخلها لتحقق الشرطين وابهمت رحيث يدخلها لتحقق الشرطين
لان الشك في السير لا يوجب الشك في السير الذي هو سبب الدخول
وهو عطف على كان يسيري حتى ادخلها ولا يعباء بابهام ان جوازه مقيد
بقوله في التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعل عطفا على جاز بتقدير
الفعل تحرزا عن هذا الابهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التي تعقد بعدها ان
والفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى واو وبين
الفعل المنصوب بالشرط او الظرف وقال ابن السراج الفصل بالشرط
في الجميع قبيح وبالظرف اقبح ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة وقد بينا لام
كي الدالة على كون الشيء مقصودا لا وسيلة الى مقصود اخر نحو امرت لاعدل
اي الامر العدل لا بعدل لكون العدل كما لا في نفسه مطلوبا لا لجعله وسيلة الى اخر
مما يترتب عليه من المنافع ونحو يريد ليذهب عنكم الرجس اي يريد ذهاب الرجس
لنفسه لا لما يترتب عليه ونحو يريد الله ليبين لكم اي يريد التبيين لنفسه وفيه من

من تخصيص المخاطب وتحريضه على اعتنا ما دخل عليه اللام لا يخفى قوله ولام
كي ثم من تلك اللام فلم تقع شيء من مواضع تقدير ان ولو حذف اللام يجوز
حذف الجار عن ان بعود ان المقدرة فتقول اسلمت ان ادخل الجنة وتقديرها
بعد اللام مشروط بان لا يكون مع نفي لا وسيظهر ولام الجحد ولام تاكيد بعد
النفي لكان اي لمدلول كان ونفي مدلول كان اما بدخول حرف نفي عليه
او بدخول لم او لما على المضارع فلام الجحد تختص بما كان ولم يكن واللام في قوله
لكان لام التقوية نحو في معمول النفي لضعف عمل المصدر سيما المعرف باللام مثل
وما كان الله ليعذبهم ووجه الرضي افادة زيادة هذا اللام التاكيد لانه لام المناسبة
واللياقة كما يقال انت لهذه الخطة اي مناسب لها ومناسبة فريد وتة يحصل نفي الشيء
بنفي اللياقة والمناسبة وفي نفي اللياقة في مقام نفي الشيء كمال المبالغة في نفيه
فيتوجه ان نعذبهم خبر كان اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وله
من وجوه لا يخفى وادعى العصام انه لا حاجة الى التاويل في الفعل مع ان
كما في المصدر وان كان مؤولا بالمصدر وقاله السيد السند في حواشي الرضي
في شرح عبارة المتن في دليل حصر الكلمة واذا حذف لام الجحد يعود ان
وجعل منه قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ليفترى والفاء بشرطين
احدهما السببية بل قصد السببية سواء كانت فيكون الكلام صادقا او لم يكن فيكون
كاذبا ولا ينفع السببية بدون القصد والثاني ان يكون قبلها امر وكذا الاولى
ولام امر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس واخلافي الامر عند
النحاة فادراجه في الامر بين هو اصح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر
والالتماس بل كل ما هو على صيغة الامر فلا تكلف في ادراج الكل في الامر
ولا يدخل في الامر ما ليس على صيغة وان استعمل في معناه من الخبر نحو

نحو رحمه الله و رسم النفل نحو عليك ولا بأس بعدم الدخول لانه لا ينصب بعد
المضارع الا عند الكسائي مطلقا وعند ابن جني في نحو نزال لانه في حكم
الامر في الاطراد والمراد بكون الامر قبلها كونه قبلها لفظا فلا ينصب المضارع في
نحو الاسد والاسد فينجو خلافا للكسائي وقد ينصب بعد الامر من غير ان يكون جوابا
له تشبيها بالجواب في الكون بعده وجعل الرضي منه قراءة ابي عمرو واذا
قضى امرا فانما يقول له كن فيكون بالنصب وعندي ان النصب لكونه
بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيد بالنصب فانه ذكر في الرضي انه قد جاء
النصب بعد الحصر بانما لما فيه من التحقير القريب من النفي والنهي نحو لا تشتمني
فتندم او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا
او في حكم الصريح بان يستعمل في معنى النفي الصريح ويجري مجراه نحو قلما تكرمني
فتسرني واقل رجل يكرمني فيسرني وكذا اقل ونحو غير مضروب الزيدان كما
فاخبرك بخلاف انت غير امير فيصبرني ونحو قد يجيئني فيكرمني بجعل تقليل قد في
المضارع في حكم النفي كذا في الرضي واثبت النصب بعد قد في التسهيل
قليلا واثبت الرضي النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده بجعل الشرط والجزاء
لكونهما مفروضين في قوة المنفيين او تمن سواء كان بلفظ الترجي
او لو او بلفظ التمني نحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب
ونحو ائتنا فتحدثنا بالنصب او عرض ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تنبيها
على ان المراد بالاستفهام ما هو على حقيقته وما سوى العرض من معانيه المجازية
ليس معتبرا في النصب وفيما ذكره نظر لان النصب ليس مشروطا باحد الاشياء
الستة لانه يكون بعد التحضيض ايضا نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وانما يصح ادخاله في النفي

في النفي لو كان النفي المأول معتبرا على اطلاقه كما جوزه بعضهم لكن
ذكر الرضي انه قياس لا سماع وقد يجيء التشبيه المقصود به النفي منصوب
الجواب نحو كأنك وال علينا فتشتمنا لكن ما ليس بمطرد ليس
نقضا على القاعدة وما جاء منصوبا بدون سبق شيء من هذه الامور
يوجه بعد ضرورة الشعر نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
وله احتمالان آخران اقربهما ان يكون الخبر بمعنى الامر اي لا اترك والحق
فيكون النصب على ما عليه الكسائي وثانيهما ان يكون استريحا مؤكدا بالنون الخفيفة
موقوفا ويكون الضرورة الشعرية في تأكيد المضارع الذي ليس فيه
معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو وهو الافصح الاكثر ويجوز
الرفع كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون
اذا امن اللبس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه
الاشياء ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزرني فاكرمك في معنى ان
تزرني اكرمك فعدل عن الرفع ليكون نصا في انه لم يقصد عطف ما بعد
الفاء على ما قبلها عطف قصة على قصة في الاشياء الستة وفي النفي
لم يتعين اعتبار عطف القصة على القصة مندوحة فتوهم العطف
في قوله وبعد النصب له توجهان المشهور انه معطوف على السابق عطف
مفرد على مفرد والتقدير فليكن منك زيارة فاكرامي وهكذا وعند الرضي
الفاء للسببية دون العطف والتقدير زرني فاكرامي ثابت والخبر واجب
الحذف ولو جعل للعطف فهو عطف الجملة على الجملة وهو المتحقق والعطف
بالفاء السببية مع علته لا غير وهو المناسب لجعلهم ما بعد الفاء جوابا ه

للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تتمة الجمل التي
وكانهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى المآل لان قولنا فليكن منك زيارة
فاكرام مني في معنى ان تزرني اكرمك وكانه لعدم ظهور كونه جوابا لم
يقل المص وان يكون جوابا للامر وقال وان يكون قبلها امر هذا قال
الرضي لما كان ما بعد الفاء مبتدا او محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها
اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية في نحو هذا
الجواب لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل بين الفعل الذي
قبل الفاء ومعموله نحو هل تعطي فيأتيك زيدا او بتوسط ايضا بين
اداة الاستفهام التي هي هل والظرف وكيف ولم وبين الفعل المستفهم
عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني ويجوز ايضا حذف المستفهم
عنه للوضوح فتقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز
شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل منهما في اللفظ جملة ظاهرة
ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب بشيء واحد كجوابين انتهى واعلم
ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفاء فتقول في
زرني فاكرمك بالنصب زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب
بالفاء المجزوم نحو فاصدق واكن والواو بشرطين الجمعية اي قصد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمن والاولى المعية لان الجمعية في
المشهور اعم من المعية ولا تخلو الواو وكانه اعتمد في فهم المعية على ان
الواو لا تخلو عن المشهور فلا معنى للاشتراطية وان يكون قبلها
مثل ذلك لفظا مثل متجم لا معنى له وكان الاحصر والواو بالشرط

ط الثاني والمعية مثل النهي ونعم المثال قوله لا تنه عن خلق وتاتي
مثله عار عليك اذا فعلت عظيم واو بشرطا معنى الى ان اي بشرط
تحقق معنى الى ان معه لا بشرط كونه بمعنى الى ان حتى يرد ان الظاهر
بشرط معنى الا ان اي ليس من جملة معناها واختار كون او بمعنى الى
لا بمعنى الا وهو مذهب سيبويه لانه مذهب الجمهور ولا خفاء في خلاف
مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعدها وتقدير المستثنى منه قبله
قوله لالزمنك او تعطيني حقي عند الجمهور بمعنى لالزمنك الى ان تعطيني
حقي وعند سيبويه بمعنى لالزمنك كل وقت الا وقت ان تعطيني
حقي ويمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وقال سيبويه
انه بمعنى الا بل المراد ان او لاحد الامرين وما بعده حين التكلم به غير متحقق
وما قبله متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبله يتحقق
الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا
خلاف على شيء من المعنيين وما قالوا ان الوقت محذوف عند سيبويه
وان ما بعدها في محل النصب عنده وفي محل الجر عند الجمهور من عدم التامل
وكفى شاهدا على صدقه ما قلنا انه لم يعد او من ادوات الاستثناء ولا
من حروف الجر وعندي ان او بمعنى اللام لان المآل لالزمنك لتعطيني
حقي والله تعالى اعلم والعاطفة اي بان مقدرة بعد حروف العاطفة مطلقا
اذا كان المعطوف عليه اسما قوله والعاطفة معطوف على قوله حتى
في قوله وبان مقدرة بعد حتى وقوله فان الى ههنا جملة معترضة معترضة
بالفاء الاعتراضية لتفصيل ما هو مجمل واكتفى في العاطفة بالذكر مرة لانه
ليس له تفصيل وجعله معطوفا على التفصيل يوجب لتفصيل فالم يذكر

في الاجمال في مقام تفصيل المجمل وانما يقدر ان لبصير المعطوف اسما والحين
تقديران ايضا اذا كان المعطوف اسما فيقال يضرب زيدا وشتمه
خير من اكرامه وكانهم لم يجد والسماع ما عداه فلم يتعرضوا له ويجوز
اظهار ان مع لام كي والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما لان
ذكر العاطفة بهذا القران كان مع هذا الشرط فيناد رهون قوله و
العاطفة العاطفة بهذا الاعتبار ويجب مع لا في اللام اي لام كي على
ان اللام للعهد ويمتنع فيما سوى ذلك ويجزم لم يقصد المصل المتعارف
في الفعل المرتفع والمنتصب والمنجزم وفي الاسم المرفوع والمنصوب
والمجرور بل تعبير التعبير بجر والتعيين ورد في التسهيل برفع وبنصب
ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي لا في النفي وكلم المجازات
وهي ان ومهما وهو بمعنى ما لا بمعنى متى وقد انكر الزمخشري كلا الانكار
على من جعلها ظرفا في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وحكم التسهيل
بانه قد يكون ظرفا متمسكا بابيات لكن ليست نصا في ظرفيتها وكانه
زعم المبرد ابنون انه مثل كلما ومتى حيث جعلها سور القضية الكلية مثلهما
واذا قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه
وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعلي كان مهما فعلي وقال
المبرد هي اذا ظرفية كونها الحاق ما عن طلب الاضافة وهيئتها للشرط
كما في حيثما حيث جعلها بمعنى المستقبل وجازمة وحيثما فيه كافة عن
الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم
في الابهام ويحسن نقضها ايا ما واما في غير اذ وحيث فليست كافة
بل زائدة ولذا ليست لازمة وابن ومتى مع وبدونها وذكر بهما يرد

ع جوازم

۲۷۸

بدون ما لان الجزم مع ما يثبت بطريق الاولى وما في التسهيل انه
قد يجيء ظرف زمان ومنه قوله ومالك يا ابن عبد ربنا فلا ظلما تخاف
ولا افتقارا ومن واي مع ما وبدونها واما الجزم المضارع مع كيفما
وكذا المجازاة والانجزام مع اذ وفيه اذ وكذا مع ايان ولم يذكره سيبويه
وحفظ اصحابه كقوله ايان نؤمنك تامن غيرنا ومتى لم تدرك الامن
منا لم تزل حذرا ولجزم باذ الحمل على متى كما ان اهمال متى للحمل على اذا
اما الجزم باذا كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك
خصاصة فتجمل واما اهمال متى فما ورد في الحديث ان ابا بكر رجل وانه
متى يقول مقامك لا يسمع الناس وقد تهمل ان حملا على لو كقراءة طلحة
فاما ترين من البشر بسكون الياء وفتح النون والاصح امتناع حمل لو على
ان خلافا لجماعة منهم ابن الشجري بقوله لو نشاء وطاربه ذو ميعة لاحق
الاطال نهدم ذو خصل و بان مقدرة عطف على قوله بلم ولولم يذكره
واكتفى بما ياتي بعد من قوله وان مقدرة لكان اغرب فلم لقلب المضارع
ماضيا ونفيه وقيل لقلب لفظ الماضي مضارعا ولا ينفي ولا يفصل بينه و
بين فعله الا للضرورة ولا مثلها فيما ذكره ويختص بالاستغراق والامتداد من حين
الانتفاء الى ان التكلم ولا يستعمل في غير الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص
به والغالب في نفي التوقع وفيه رد على الاندلسي حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص
بالاستغراق وجواز حذف الفعل عند القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعله
الا في الضرورة ولم يختصه بالاجتماع مع ادوات الشرط فيقال ان لم تضرب
اضربه ولم يقل ان لما تضرب ومتى لم تضرب بخلاف لما قال الرضي واذا دخلت همزة الاستفهام
على لم ولما فهي للاستقبال على سبيل التقرير كقوله تعالى الم نربك الم نشرح لك صدرا

وفيه نظر اذ المعنى على المعنى وبه فسر في التفاسير ولام الامر اللام المطلوب
بها الفعل من المسند اليه الفعل غائبا او متكلما فاعلين او مفعولين او مخاطبا
مفعولا او فاعلا على سبيل الندرة والاقوى في امر الفاعل المخاطب باللام ان
يشاركه غائب فيكون اللام لتغليب الغائب وحرف الخطاب لتغليب الحاضر وربما
يحذف اللام في امر غير الفاعل المخاطب في النظم نحو قوله محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الزجاج حذفها في النثر بعد القول وجعل
منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا لانه في تقدير ليقيموا وله الجمهور توجهان اولا
وهي مكسورة وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو ليقضوا ونحو
فليصلوا ونحو فلتات طائفة اخرى لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام
المكسورة وحرف المضارعة ما هو ككتف واما ثم فحمل عليهما ولا النهي ضد ما اي
يطلب بها ترك الفعل او عدمه على اختلاف وفي بعض النسخ المطلوب بها النهي
اي ترك الفعل الذي دخل عليه لا وان كان تركا وهي اعم من لام الامر
يدخل على جميع صيغ المضارع بلا شذوذ ولكن دخولها على المتكلم اقل من دخول
اللام عليه وقد يفصل بينها وبين معموله بمعموله فيقال لا زيدا تضرب وكلم المجازات
المجازاة هي الجزاء على ما في القاموس اي كلم تقتضي الجزاء فاضافة الكلم الى المجازاة
ادوات الشرط ما تدخل على الفعلين اي يجوز دخولها على الفعلين كما سيظهر من
بيان ان الجزاء قد يكون جملة اسمية لسببية الاول ومسببية الثاني اي معلولية
الثاني لا عليته على قياس استعمال السببية في السبب في مسئلة الكحل وكان
المسبب الذي الحق به الياء المصدرية كان بمعنى مسبب له على سبيل الحذف والايصال
ولم يقل لسببية الاول للثاني مع انه اخصر تنبيها على ان كلمة الشرط لمجرد نسبة
الى الشرط بما يعمل فيه ونسبة الى الجزاء بعمل ما فيه وبها تعين النسبتين المختصتين

كما

كما ان كان عمل في الاسم والجزم وما ولا يعملان فيهما لاقتضائه مسندا اليه
ومسندا فمن قال حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع عملين لم يأت بشيء
وان بني عليه الحكم بان كلمة الشرط عاملة في الشرط والشرط في الجزاء وان
الشرط المجزوم بها والجزاء بالجوار ونظيره الجر بالجوار ومنهم من قال انهما مبنيان
فان قلت لا خفاء في ان السبب اي النسبة التي في الشرط والمسبب هي
النسبة التي في الجزاء فكيف صح جعل الفعلين سببا ومسببا قلت النسبتان جزءا فهو هي
الفعلين وليس كون تلك الكلم لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني لان وضعها
لذلك بل لانها وضعت لسببية الفعل لامر سواء كان فعلا او جملة اسمية ويسميان اي
الفعلان شرطا وجزاء وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين
وهو الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم للمجموع للجملة الثانية اذا كانت اسمية
فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد بسببية الاول للثاني
اعم من السببية الحقيقية او الادعائية كما في قولك ان تشتمني اكرمك وكون كا
كلمات الشرط للسببية هو المشهور بين النحاة حتى اذا انتفى السبب يؤول
بان المحكوم بها هي السببية للاخبار بالجزاء ولهذا سميت الثانية جزاء وحقق الرضي
ان مدلول كلم الشرط لا يزيد على كون الشرط ملزوما للجزاء بل ربما يكون الجزاء سببا
للشرط كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة وفيه ان الظاهر
انه لا يزيد على الاتصال سواء كان لزوما او لا بل يكون الاتصال على سبيل
الاتفاق الا ان يقال لا يفهم والمحاورات منه اللزوم الا الاتصال في ثبوت
حكم اخر ولم يذكره المص هنا الا بعضا من الاحكام المشتركة فنحن نستوفيها
في اثناء شرح ما ذكره ان شاء الله تعالى ونقدم لك هنا ما هو من خصائص ان التي
هي ام الباب فاعلم ان ان ينفرد من بين كلمات الشرط بجواز دخولها على اسم بعده

فعل هو الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك الفعل نحو ان يوما سرت سرت بخلاف
من يوما سار ليسير ومفعول الشرط ان كان غير الظرف نحو ان زيد ضرب وان
زيدا اضرب ولا تقول من زيد ضربه الا في الضرورة ولا يجوز دخولها على الاسم ليس
بعده فعل فلا تقول ان زيد خارج ولا يجوز ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك
الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو ايما الريح تميلها تمل واذا كان المفسر مضارعا
يجزم سواء كان مفسر الشرط كما عرفت او مفسر الجزاء نحو ان نعم زيد ينعم فقوله
ينعم مفسر فعل محذوف والاصل ينعم زيد وكذا ان يضربني زيدا اضرب او اضربه
والاكثر جعل الجملة المذكورة جزاء بدخول الفاء على الاسم وفيه استغناء عن حذف
الفعل ولا يجزم المضارع ح لان الفاء يمنع عن الجزم ويجوز ايضا الجواز حذف
الشرط والجزاء معا في الشعر خاصة مع القرينة نحو قوله قالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان ويجوز حذف شرطها فقط في السعة اذا كان منفيا
بلا مع ابقاء لا نحو قولك آتيني والا اضربك فان كانا اي الفعلان مضارعين
غير مؤدين بلم او الاول مضارعا كذلك فالجزم اي فجزم كلمة الشرط واجب
اذ انجزام المضارع واجب وكون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستهجن
لتاثير اداة الشرط في الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب
ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر
والقياس يقتضي ان يقبح عطف الماضي على المضارع الا ان يقال العاطف
يغني عن تكرار اداة الشرط وان كان الثاني مضارعا كذلك فالوجهان جائزان
ان انجزام الاداة والفاء بها او انجزام المضارع ورفعه والثاني اكثر والاخفى
رفع الشرط والجزاء في محل الجزم فان قلت ينتقض الضابطة بقوله يا اقرع بن
حابس يا حابس يا اقرع انك ان يقرع اخوك يصرع حيث رفع الثاني اجيب

بان الكلام محمول على حذف الفاء او التقديم والتاخير تقديره انك تصرع ان
يصرع اخوك وكلاهما جائزان في ضرورة الشعر ولم يجعل من قبيل توسط
الشرط بين اجزاء الجزاء لان الفاء الشرط بين المبتدا والخبر لا يجوز ولو
جاز للضرورة بقي ما كان الاول مضارعا والثاني جملة اسمية لكنه اعتمد على
ظهور حكمه مما ذكر ولا ينتقض القاعدة بقولك اضربك ان ضربتني فانه ليس
الا الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصريين
انما هو جزاء عند الكوفي والاختلاف مبني على الاختلاف في جواز تقديم الجزاء
على الشرط او بعض اجزائه وكذلك اضرب ان ضربني زيدا فالمتقدم على
الشرط والمتوسط بين اجزائه دال على الجزاء عند البصري ولهذا لا يجري
فيه شرائط الجزاء وجزاء عند الكوفي وقد يدخل الواو على ان ولو المستعمل
في معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان ضد الشرط اولى بالجزائية من الشرط
كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد عن الاكرام وضده وهو المدح اولى
بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فمنهم من قال الجملة اعتراضية والواو
للاعتراض وفيه انه لا يفيد ادخال الواو وكون الجزاء اولى بنقيض الشرط وقيل
عاطفة اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني وقيل الواو للحال والمعنى اكرمه
والحال انه يشتمني فرضا وتقديرا واذا تقدم الدال على الجزاء فلا يكون الشرط
الا ماضيا لفظا او معنى ولا يجيء مضارعا الا في الشعر وتمايلت الى الحر وادوات
الشرط قد يقع فيه الخطاء ما ومن واي الموصولات فليعلم النحوي ان يجتهد في
ضبط مواضع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلث جملتان فهي
موصولة بلا لبس وان كانتا فان تقدم احدى الجملتين نحو آتي من
اتاني او تاتيني فابن السراج على وجوب جعلها موصولة لاغنائه عن

اعتبار حذف جزاء وسيبويه لم يقطع لان حذف الجزاء شايع في هذه الصورة
لا يحترز عنه نعم لو كان الفعل بعدها المضارع لا يحمل في السعة على ما عرف وكذا
اذا كان قبلها ظرف مضاف الى الجملة نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه لا يحمل نحو شرطية
في السعة مع انه جاء في الشعر وذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها
واورد عليه اشكالان احدهما لما جاء غلام من تضربه اضرب ولم يبطل بتقدم الاسم
المتقدم صدارة الشرط فلم لم يجز اتذكر اذ من اتانا اكرمناه شرطية وثانيهما
انه لما جاز زيد من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في صدر جملتها وان تقدم عليه المبتدأ
ولم يبطل بتقديم المبتدأ صدارته في جملتها فلم لم يجز هذا التركيب وكلمة الشرط في صدر
الجملة المضاف اليها الظرف ولم يبطل بتقدم المضاف صدارتها واجيب عن الاول
بان المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط صار معه كالكلمة الواحدة بخلاف
المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون الجملة فلا اتحاد له مع كلمة الشرط
وعن الثاني بان الجملة المضاف اليها بتاويل المصدر فان قولك اذ من اتانا
اكرمناه في تاويل وقت اكرامنا من اتانا فلا يبقى كلمة الشرط في صدر الجملة بخلاف
خبر المبتدأ فانه ليس في تاويل المفرد وان قاله بعض النحاة لانه دعوى
بلا دليل اذ يسند الجملة بلا حاجة الى تاويل كما يسند المفرد ومما يجب ان يعلم
انه لا يتقدم شيء من النواسخ كلمة الشرط ولا يدخلها حرف نفي سوى كلمة لا فلا
تقول كان ان تضربني ضربتك وما من ضربني ضربته وانه يجوز حذف جملة الشرط
والجزاء بقرينة واذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا لفظا او معنى لانه يمتنع عمل
الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها في الجزاء وانه لا يجوز الفصل بين اداة
الشرط وفعلها بشيء من اقسام الكلمة الا لا ولم في المضارع فلا تقول
ان لن يفعل او سيفعل او قد فعل او لا فعل وانه لا يجوز دخل الانشاء

سه

٢٩١

شرطا ان فيلزم جعله جزاء وان الفعل الثاني في قولنا ان يضرب يضرب
ما ان ضربتني ولا ما ضربتني ضربته اضرب تاكيد وفي ان تعلم تدر ارض عنك
بدل وفي ان يضرب تذهب اضرب حال لا يصح جزمه وان لا يبقى
الماضي الداخل عليه ان وما تضمن معناها على المضي بل ينقلب الى المستقبل
لا محالة الا كان فانه يكثر بقاؤه على المضي وان كان قد ينقلب الى المستقبل
وقال الرضي وقد يبقى غير كان المضي لكنه قليل وقال ابن مالك كل ماض دخل
عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تاويله بالاستقبال
وان كان كان فقولك ان كنت احسنت لا افكرنك معناه ان
يظهر كونك محسنا الذي يظهر كوني شاكرا لك ولا تذهب عليك ان البحث
عن دخول الفاء على الجزاء غير خارج عن البحث عن انجزام المضارع لان
الفاء يمنع عن الانجزام صرح به التسهيل واذا كان الجزاء ماضيا بغير
قد لفظا او معنى تفصيل للماضي وتصريح بعمومه المضارع المنفي بلم والمراد بغير
قد بلا قد لا الملابس بغير قد والمقصود سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو بتقدير
قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيل قد خلاف المتعارف اذ لا يعبر عن المقدر
بالمعنوي لم يجز الفاء ولا يخفى ان القاعدتين منتقضتان بالماضي المنفي
لانه يجب الفاء ولو قيل المتبادر من ماض بغير قد الماضي المثبت لانه الذي
بين كونه بقد وبدونه ينتقض بخروج المضارع المنفي لانه ليس ماضيا مثبتا فهي
ايضا تنتقض القاعدتان بالماضي الانشائي دعاء كان او مدحا او ذما او
او تعجبا او رجاء كعسى او قسما فانه يجب الفاء وبالماضي الذي يقع فيه
الاستفهام لانه مع همزة الاستفهام لم يجز الفاء صرح به الرضي وان كان مضارعا
مثبتا يدخل فيه سيضرب وسوف يضرب مع انه يجب فيهما الفاء والتفصيل

مع انه يمتنع فينتقض قاعدتا جواز الفاء ووجوبه اومنفيا بلا احترز به عن المنفي
بلم فانه يجب دخوله في قاعدة امتناع الفاء وعن المنفي بلن وما وان
فانه يجب دخوله في قاعدة وجوب الفاء فالوجهان الفاء وعدمه والا فالفاء
او ما ينوب منابه من اذا للمفاجاة بدليل قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفاء وقد دخل فيه الجملة الاسمية برمتها مع ان المصدرة بهل وبما تضمن الاستفهام
يجوز فيها الوجهان فانتقض بها قاعدتا الوجوب والجواز واعلم ان القواعد
الثلث مذكورة بعبارات هي اصلها اما الاولى فظاهر اما الثانية فلان قوله
فالوجهان بتقدير فيجوز الوجهان واما الثالثة فلان قوله والا فالفاء بتقدير
فالفاء واجبة ومتى عرفت ان قواعدها مختلفة فتبين له ما حفظ عن الاختلاف
بقول ابن مالك المنقول فيقول الجزاء الذي يصح وقوعه شرطا وتقلبها حرف
الشرط الى الاستقبال ويجد فيه الاستقبال يمتنع فيه الفاء وما فيه معنى الاستقبال
على الاحتمال ويصير حرف الشرط دليل ارادة الاستقبال يجوز فيها الوجهان وما
لا يحدث معنى الاستقبال ولا يصير قرينة ارادة الاستقبال فيه يجب الفاء وان
مقدرة بعد الامر سواء كان مذكورا او مقدرا وسواء كان بصيغة الامر او اسم
الفعل او الخبر على خلاف ما اعتبر في تقدير الناصب بعد الفاء ففي بيانه اغلاق
والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية اي سببية ما قبلها لما
بعدها فيه رد لما هو ظاهر بيان الخليل من ان عامل الجزم هو نفس الكلمات المتضمنة
مثل اسلم تدخل الجنة ظاهر المثال ان المراد بالسببية مجرد المدخلية اذ الاسلام
لا يوجب الدخول ولك ان تريد باسلم الاسلام المستمر ولا تكفر تدخل الجنة
وامتنع لا تكفر تدخل النار لان الواجب تقدير ما يلائم ذلك الشيء المذكور
قبله ان نفيا فنفي وان اثباتا فاثبات خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر دليل

الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان تكفر وهو وجه مخالفة الكسائي
والاظهر انه خلاف معنوي بل لفظي اذ الجمهور صححه تقدير المثبت لمجرد وقوعه
بعد النهي والكسائي اشبهها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة
وكيف ينازع في حذف الشرط بقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي
تقدير المثبت والظاهر ان الخلاف قائم اسلم تدخل النار ايضا مثال الامر
هكذا في اكثر من النسخ وفي بعضها الامر اطلق الاول ولم يقيده بما يخرج الامر المجهول
والامر المعلوم الغائب والمخاطب الى ذلك لان الامر في اصطلاح النحاة والا
والاصوليين مخصوص بالامر بغير اللام وكانه قصد تعريف هيئة الامر وصيغة ذو
الامر كجوهر وصورته فلذا قال الامر وجعل جنس التعريف الصيغة وفي ذلك
تنبيه على ان الطلب مدلول الهيئة من غير مدخلية للمادة فقوله صيغة لا يشمل الا
الامر ولا نحوه وانما يشمل الصيغ والهيئات فلما قيل يطلب بها الفعل
خرج صيغ لا يطلب بها الفعل وقوله من الفاعل الذي طلب مزيد توضيح بهذا
البيان ضاع في الشروح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول وتقييد
الفاعل بالمخاطب لاخراج امر الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة
لاخراج نحوه ومنه ولم يبال بخروج نحو كلوا واشربوا للاباحة وكذا اعملوا ما شئتم
للتهديد لانه صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهذه المعاني طارية على الوضع
فقول الرضي انه ينبغي ان يقال يصح ان يطلب بها الفعل ليكون شموله
للاباحة والتهديد في غاية الظهور ليس بشيء على انه لم يعتبر في التعريف
قيد الحيثية فيشمل قوله يطلب بها الفعل شمولا في غاية الظهور وان اعتبر لا
لا يشمل قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد تعريفه صيغة الامر بحسب المعنى
اراد تعريفه بحسب اللفظ فقال بحذف حرف المضارعة اي حاصل بحذف حرف

المضارعة وبنه بقوله وحكم اخره حكم المجزوم على كيفية اخره ورد قول الكوفيين
انه مجزوم باللام المحذوف مع حرف المضارعة تخفيفا والمراد ان حكم اخره حكم
اخر المجزوم لان المجزوم هو الكلمة لا الاخره والاخصر الاوضح وحكمه حكم المجزوم
وكان الظاهر عدم الفصل بين قوله بحذف حرف المضارعة وقوله فان كان
بعده ساكن لانه من تتمة تعيين اوله الا انه دعا الى جمع قوله بحذف
حرف المضارعة انهما بتتمة كان في الحذف لان حذف حرف المضارعة حذف
في الاول وكون الاخر في حكم المجزوم بنا حذف في الاخر اذ انهما متتمة كان
بين جميع الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن فانه مختص ببعض الاوامر
وقيد قوله فان كان بعده ساكن بقوله وليس برباعي احترز عن الرباعي
اي ما كان ماضيه على اربعة احرف لانه لا يزاد فيه همزة وصل وذلك ليس
الا مضارع باب الافعال فالاوضح ان يقال ليس من الافعال ولا بد
عليك ان بيانه يوهم انه يتم الامر في كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف
وجعل اوضح في حكم المجزوم وانما زيادة همزة الوصل واعادة الهمزة المقطوعة
فيما كان بعده ساكن مع انه لا بد من الاعادة في قوله تقيم ايضا فان قلت
المراد بالساكن اعم من الساكن في الحال او في الاصل اذ في تقيم ما بعد حرف
المضارعة ساكن في الاصل قلت فيلزم زيادة همزة الوصل في تعد وتقول
فالاولى ان يقال فان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن الخ فقابل زيد
همزة وصل فتثبت في الابتداء وتسقط في الدرج ليمكن الابتداء به مضمومة ان
كان رابعه مضموما بعده اي بعد الساكن ضمة مكسورة فيما سواه نحو اقتل اضرب
اعلم ان كان رباعيا ... كان ما بعد حرف المضارعة ساكن كما في تكرم او
متحركا كما في تقيم فمفتوحة اي ذكرت همزة مفتوحة مقطوعة والمتبادر ان

مراده فزدت بهمزة مفتوحة مقطوعة لكن لا يصح لان هناك اعادة
الهمزة لا زيادته فعل ما لم يسم فاعله الاضافة بيانية لان ما لم يسم فاعله
اعم من المفعول والفعل كما ان الفعل اعم مما لم يسم فاعله وقيل ما لم يسم
فاعله هو المفعول واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة وقيل هو الفعل فا
فاضافة العام الى الخاص وعلى التقدير بين الاضافة لامية ومن جعل على
الاخير بيانية خرج عن اصطلاحهم ويرد على الاخير ان اضافة العام
الى الخاص انما هو اذا لم يشتهر الخاص بكونه فرد العام فلا يقال انسان زيد ما
اي فعل حذفت فاعله نسيا فلا يرد انه يحتمل واحدة ونظائره قراءة
بهم وابصر ما حذف فاعله بقرينة ولا ينتقض به احكام تضمنها قوله فان كان
ماضيا الى اخر الباب وقيل لم يذكر تتمة التعريف وهو واقيم المفعول مقامه
اعتمادا على انسياق الذهن اليه مما ذكره في تعريف مفعول ما لم يسم
فاعله ولا يبعد ان يقال التعريف على ما اشتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل
بدون القائم مقامه الا انه لا يتم فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل
اخره ليس قوله ومعتل العين للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله
ويكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل الا انه يعرضه بعد ذلك
ما يغيره فاراد بيان تغيره لكنه ينتقض بما فيه همزة الوصل اذا كان في الدرج
فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل لانه لا همزة
حتى يضم معها ولا يتوهم ان همزة الوصل مقدرة لانها انما يؤتى بها لاجل الابتداء
بالكلام ولا يؤتى بها الا انها يؤتى بها وتحذف من اللفظ منوية ...
مع همزة اي حال كونه مع همزة الوصل ... همزة الوصل فوقف من ضم
ضم اوله والثاني مع التاء وخوف اللبس في الاولى حال الدرج والوقف

بالامر من بابه وفي الثاني في مضارع التفصيل حال الوقف ولا يظهر وجه
تخصيص هذه المسئلة ببيان البنية ومعتل العين مطلقا وشاع اطلاقه
على الاجوف وبنال اللفيف المقرون المعتل العين واللام فلا حاجة الى
تقييده بقيد فقط كما ظنه شارحون لا مواج طري فانه كالصحيح العين الافصح
فيه اي في ثلاثيه المجرد بقرينة ذكر ما يقابله في مقابله وقيد الرضي معتل العين
بالثلاثي واطلاقه وتقييد قوله فيه ليكون جميع ما ذكر في معتل العين تحت
قوله ومعتل العين انسب كما لا يخفى واورد عليه ما لم يعل عينه كعود وصيد
ولا نقض للقواعد بالشواذ اذ لو حمل معتل العين على ما اعل عينه لم يتجه شيء مما
ذكر قيل وبيع اي اخلاص الكسر في الواوي واليائي وجاء الاشمام
اي جعل الكسر بين الضمة والكسرة وامالة الياء نحو الواو لا مجرد ضم
الشفتين كما في الاشمام في الوقف على ما قاله البعض او ان ياتي بضمة خالصة
قبل ياء ساكنة على ما قال البعض الاخر فانهما خلاف المشهور والغرض من
الاشمام تذكير ضم الفاء والمذكر لكون الكسرة قبل اللام احضار الصيغة المبني
للمفعول ولذا قيل الافصح انه لا بد في مقام الالتباس بالمبني للفاعل من اخلاص
الكسر في الواوي او الاشمام ومن اخلاص الضم او الاشمام في اليائي كما اذا
قلت بعث وعدت وانما والواو في الواوي واليائي باسكان العين
و[...] الياء واوا لضمة ما قبلها وثنيه بترتيب ذكر العين على مرتبتهما فان
الا[...] الاكثر هو الاول والاقل الادون هي الاخيرة ومثله اي مثل
الثلاثي في مجيء اللغتين الاخيرين ماضيا باب افتعل وانفعل فيقال اختير
والقيد بالوجوه الثلاثة [...] البيان على التعبير [...] موضع المسئلة بالمثال
صار عقيبا عن الاطناب بذكري قوله باب اختير وانقيد بل كان الانسب

وسئل

وسئل اختير وانما جعل كالثلاثي لكسرة في الكلمة وضم ما قبلها فيهما دون
استخير واقيم اذ ليس فيهما ضم ما قبل حرف العلة حتى يحفظ او ينبه عليه
بالاشمام وان كان فعلا ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره
مطلقا اذ المبني للمفعول كالمبني للفاعل ماخوذ من المصدر وليس المبني للمفعول
ماخوذا من المبني للفاعل حتى يتجه انه لا معنى لضم اول ما كان اوله مضموما او
ولا لفتح ما قبل اخر ما كان ما قبل اخره مفتوحا فيحتاج الى تاويل عبارته كما
احتاج اليه القاصرون ولا كان يتجه على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل اخر يباع
ويقال دفعه بقوله ومعتل العين تقلب اي ما قبل اخره فيه الفا وقيل الضمير للعين
للعين وما ذكرنا مقتضى السوق عند اهل الذوق ووجه الدفع انه فتح ما قبل
اخره الا انه انقلب الفا والمراد بمعتل العين الابواب الاربعة السابقة خلافه
ما صح عينه نحو يقوم ويقاوم ولو جعلت معتل العين بمعنى ما اعتل عينه استغنت
عن التقييد ولا يتوهم ان الانسب تقديم بحث المتعدي وغير المتعدي على فعل
ما لم يسم فاعله لانه يخص المتعدي يحتاج في معرفته الى معرفة المتعدي لانه لا يتوقف
على المتعدي بمعنى بل يجيء من اللازم المتعدي بحرف الجر المتعدي وغير المتعدي
يعني هذا باب المتعدي وغير المتعدي ولم يقل المتعدي واللازم ليظهر الحصر فيهما
ولا يخفى انهما المتعدي وغير المتعدي ليسا قسمين للفعل بل قيد بن لقسميهما
لانهما اعم من الفعل لشمولهما المصادر وما يشتق منها من الاسماء
المذكور ان يعتدي القسمين والمتعدي فتعارف في المتعدي بنفسه بحسب
الوضع حتى لا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر والفرق بين المتعدي
بنفسه والمتعدي بالحرف ان الاول اعتبر في مفهومه نسبة يقتضي ذكره
متعلق بخصوصه والثاني لم يعتبر في مفهومه ذلك بل حدثت من تجارته

المتعدي

من متعلقه حرف الجر تلك النسبة والشارح هم ولا يخفى ان الفعل متعلق
بذلك الشيء كما ان ذلك الشيء متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا
بالكسر والفتح الا انه صرح الرضي بان العبارة المتعلق بفتح اللام وهو ايضا
اقرب لان الفعل يصدر من الفاعل ويتعلق بالمفعول وبهذا عرف ان المتعلق
لا يشمل الفاعل بل لا يشمل المسند اليه فقوله المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق
كضرب لا يصدق على اللازم لتوقف فهمه على الفاعل لان الفاعل ليس
متعلق الفعل بل مصدره ولا على كان واخواته لتوقف فهمها على اخبارها
لانها لم يتوقف بحسب الوضع بل حدث التوقف بعد تجريدها عن
الحدث واستعمالها في مجرد النسبة والمراد التوقف بحسب الوضع ولا على
المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال مع حرف الجر ولا على اسم
المفعول المشتق من المتعدي الى واحد لان فهمه كمضروب لا يتوقف
على متعلق بل على ما اسند اليه ولا على افعل التفضيل المشتق من المتعدي اصلا
لان اضرب واعطى لم يتغير في مفهوم النسبة الى المفعول ولذا لا ينصب
المفعول به اصلا ولا على القرب لانه لم يتغير في مفهومه النسبة الى امر مخصوص
بل القرب الداخل في مفهومه يقتضي متعلقا اجمالا وقد اشكل ذلك على الرضي
لعدم التدبر الوافي وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي او بخلاف ما
يتوقف فهمه على متعلق والاول اقرب كقعد وبعد معرفة المتعدي وغير المتعدي
على وجه لا يلتبس عليك عرفت ان ما لا يتوقف فهم معناه على متعلق بدون
ملاحظة حرف جر ويأتي بعده متعلق منصوب لا بد فيه من تقدير ذلك الحرف لكن
ذلك في غير المفعول فيه والمفعول له وان ذلك سماعي او لا بد من تضمين
ذلك الناصب معنى فعل متعد وذلك لا يتوقف على السماع كما ذكره الرضي و

وان ما ياتي المتعلق بعده تارة منصوبا وتارة بحرف جر فاحد الامرين فيه
عدول عن الظاهر اذ المنصوب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف فهمه على
ذلك المتعلق او حرف الجر زائد ان توقف وقول ائمة اللغة يتعدى بنفسه و
بحرف الجر مسامحة للتشبيه على كلا الاستعمالين وما يتعلق به بشيء بحرف الجر
مجرور اللفظ بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الحرف منصوب المحل بذلك
الفعل وعمل الفعل لا يكون جرا ولذا انتصب اذا قدر حرف الجر لغلبة الفعل
الظاهر على الحرف المقدر وما اشتهر ان الجار والمجرور في محل النصب مسامحة
بجعل الجار والمجرور كشيء واحد لكمال اتصالهما واللازم يصير متعديا بالباء و
الهمزة وتضعيف العين وقيل الاخير فيما عينه حرف الحلق لا سيما الهمزة
ولا يتعدى به الشيء الى الثلثة والاخيران موكول على السماع صرح به الرضي ولم
يعرف حذف الباء المعدية للفعل الا في قوله تعالى ائتوني زبر الحديد على قراءة
ائتوني بهمزة الوصل وفرق المبرد بين التعدية بالباء وغيره بانه تقتضي
مصاحبة المفعول مع الفاعل لان الباء المعدية بمعنى مع وقال سيبويه لا فرق
بين ذهبت به واذهبته في جواز المصاحبة وعدمها والمتعدي يكون الى واحد
كضرب والى اثنين وهو قسمان ثانيهما صادق على الاول وما هو بخلاف
اشار الى الثاني بقوله كاعطى ولا اخص لهذا النوع والى الاول بقوله وعلم
وضبط في التسهيل ونحن ذكرناه في الزبدة والى الثلثة كاعلم واري نقل
رأى بالهمزة الى الثلثة مفاعيل ولم يوجد هذا النقل بتضعيف العين ولا
يتعدى الى الثلثة الا اعلم واري وقول الاخفش بالحجية في جميع افعال القلوب
قياس ولا اعتداد بالقياس في مثله وقد يصير المتعدي الى اثنين اذا كان
من دواخل المبتدأ والخبر متعديا الى واحد لو جعل مضمون الجملة مفعولا

فتقول في علمت زيدا قائما علمت قيام زيد او علمت القيام وكذا يصير المتعدي الى
ثلثة متعديا الى اثنين فتقول اعلمت زيدا قيام عمرو وانبأ ونبأ واخبر وخبر
وحدث ولم يوجد احدث بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما تستعمل
متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد واخبرني
بخبر قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم
باسمائهم فقيل تعديها الى الثلثة مفاعيل لتضمنها معنى الاعلام فعلم انها ليست
متعديات الى الثلثة باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمين فهي ملحقة بالمتعدي
الى الثلثة ولم يجئ سيبويه الا نبأ والحق البواقي غيره وجعل البعض ارى
الحلمية سادسها السماع نحو اراني في النوم حمارا سالما وقوله تعالى اذ يريكهم الله
في منامك قليلا في وجه وانما خصصت بالالحاق لكثرة استعمالها ناصبة للثلث
كانها وضعت للمعنى المتضمن ووجه التخصيص سيبويه نبأ على انه اكثر استعمالا من
اخواتها حتى جعل الاخوات من المضمنات وجعلها ملحقة بالمتعدي الى الثلثة قال
الرضي لم يوجد ثلاثي لواحد من الخمسة الا خبر بالكسر بمعنى علم ونحن نقول الظاهر
ان اخبر ايضا ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر كنبأ من النبأ والاعلم بمعنى
اعلم في التعدي الى المفعول الثاني والثالث بالباء وتعدي اليه بعن كاعلم
... والمص في كون الخمسة متعديات الى الثلثة وقال ... متعدية الى واحد و
المنصوبان الاخيران موضوعان موضع المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما
في معنى اخبرتك هذا الخبر المخصوص كما انك قلت زيد قائم قلت هذا القول المخصوص
والذي ... ان تقول قلت زيدا قائما وانه يجري ذلك في
علمت زيدا قائما اي هذا العلم المخصوص ... في هذا الكتاب
حيث جعلها متعديا الى الثلثة ... فالخمسة مفعولها الاول

الاول بالنسبة الى الثاني والثالث كمفعول اي كاول مفعولي اعطيت
بالنسبة الى الثاني فهما الثالث ... بانه يجوز الاقتصار على الاول وحده
بدون الثاني والثالث وكذا افردا قوله والثاني والثالث كمفعول
علمت بعدم جواز الاقتصار على احدهما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي علمت
كما يجيء وفي هذا متابعة ابن السراج ومخالفة ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز
ان يقتصر على واحد من الثلثة ونحن نقول لهذه العبارة مضايا سوى ما ذكره
احدها انه لا تعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت
ابدا لانه يبطل صدارته ويجوز اعلمت زيدا لعمرو قائم وقال الله تعالى ينبئكم اذا
مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد وثانيها انه يجوز الغاؤها اذا توسطت و
نقل في ذلك ممن يوثق به البركة اعلمناه الحج مع الاكابر وثالثها ان
مفعولها الاول مغاير للثاني والثالث والثاني والثالث متحدان ورابعها
ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثاني والثالث بمنزلة
المفعول لانهما المعلومان فحق الاول التقديم ويجوز ارجاع ضميري الثاني و
الثالث اليه مع تاخره افعال القلوب كل ما يتعلق بالقلب من المتعدي الى
مفعولين يسمى فعل القلب عندهم وضبطه صاحب التسهيل اربعة عشر اثنان
غير متصرف هب تعلم بمعنى اعلم نحو تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف
في التحيل والمكر وهب بمعنى ظن امرا نحو فقلت اجرني ابا مالك والا
فهبني امرأ هالكا والبواقي متصرفة فللظن فقط حجا يحجو وعد وجعل
بمعنى الاعتقاد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وللعلم ...
درى نحو دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد ولم ...
غير المتصرف مع المتصرف في خصائص ذكره ... ومن هذا ظهر ان ...

افعال القلوب

حاء في بعض الشروح ان حصر افعال القلوب في السبعة اصطلاحي او استقرائي
لا يوثق به وما يتوهم ان ترك المص غير السبعة لان للسبعة خصايص ليس
لشيء وخالفه الرضي فجعل تعلم ودرى مختصين بالجملة الاسمية مصدرة بان مفتوحة
واختار افعال القلوب على افعال الشك واليقين تحرزا عن ايهامه ان مدلول
بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لانه ظن والظن هو الاعتقاد الراجح
دون الشك وكانهم تجوزوا بالشك عن الظن المقابل لليقين ظننت جعله
الرضي للظن في الظاهر مع مجيئه في بعض المواضع لليقين وجعله التسهيل للظن واليقين
وحسبت وخلت جعلهما الرضي للظن فقط كما جعلهما التسهيل للظن واليقين
وزعمت جعله التسهيل للظن فقط والرضي للقول بان الشيء على صفة قولا
غير مستند الى علم نحو زعمتك كريما وقال وقد يستعمل في التحقيق قال امية
انا موفٍ للناس بما زعمت وعلمت وهو لليقين اتفاقا ورايت جعله
التسهيل للظن واليقين كليهما والرضي للاعتقاد الجازم سواء كان مطابقا
اولا ووجدت جعله التسهيل لليقين والرضي بمعنى اصابة الشيء على صفة
وقال يلزمها العلم فاريد به تجوز ان تدخل على الجملة الاسمية ولا يقع بعدها الخبرية
الا انا وراقبقد ضمير شان ليصير اسمية بل اذا علقت جاز دخولها على الفعلية
كذلك علمت بمن تمر وعلمت اي يوم سرت وايتهم [illegible] لبيان ما هي
[illegible] اي لافادة ما هي عبارة عنه يعني المقصود بالافادة معاني هذه الافعال
لا الجملة [illegible] اي عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال بخلاف
الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجمل المدخول لها وقيل المعنى لبيان
ما هي اي تلك الجملة ناشئة عنه اي الاخبار [illegible] ناشئة عنه من العلم والظن والاعتقاد
فنصب الجزئين لان المفعول مضمون الجملة [illegible] بين الجزئين فهما كالكلمة الواحدة

في افادة

٢٨٧

في افادة المفعول الحقيقي فاجري اعرابه عليهما تقبيلا للتحكم ومن خصايصها انه
اذا ذكر احدهما ذكر الاخر ولا الحذف ولو قامت قرينة لانهما بمنزلة كلمة واحدة
لانهما متضمنان لما هو المفعول الحقيقي فحذف احدهما بمنزلة الحذف للكلمة وهذا الحكم اما
اغلبي لان حذف احدهما واقع وان ندر اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
لا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا
لهم واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين بخلاف باب اعطيت انما قال ذلك للتنبيه على انها
خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثاني غير الاول لا مطلقا فانه
يجري في كل ما كان مفعوله الثاني عين الاول سواء كان امرا من المذكورات
او غيره من افعال القلوب او غيرها صرح به التسهيل واما حذف مفعوليها معا
لقرينة فلا باس به لانه بمنزلة حذف كلمة بتمامها ومنه من يسمع يخل اي يظن
مخففة مقالها اي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب قال الرضي وكثيرا ما
ولا يجوز حذف مفعوليها نسيا لانه لا فائدة لها معتدا بها بدون مفعوليه
فلا تقول ظننت او علمت اذ كل احد يعلم انه لا يخلو انسان في الاغلب عن ظن
او علم بخلاف باب اعطيت لانك تقول فلان يعطي فهذا ايضا من خصايصها
[illegible] او هذا او فيه نظر اما اولا فلان يعطي يراد كثرة الاعطاء فلان [illegible]
كما لا يخلو في الاغلب عن علم او ظن لا يخلو عن اعطاء شيء وفلان يعلم [illegible]
المعنى مفيد اي كثير العلم على انه لا ينحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل يمكن ان يحصل
فائدة معتدا بها بغير ذكر فيقال علمت الان او ظننت الان فيعلم حدوث
علم او ظن في الان او تقول علمت [illegible] وظننت [illegible] الى غير ذلك
ومنها من خصايصها [illegible] الفاعل والمفعول [illegible] الوجدان [illegible]

والامتناع فظاهر من قيود لتتميم القاعدة وهو انه يكون المتاخر مما يصح ان
يعمل فيما قبله وان يكون ما توسط فيه او تاخر عنه قابلا للعمل فيه لئلا ينتقض
بنحو زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني غالب اذ المعنى ظني زيدا قائما غالب
لانه يجب الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه وبنحو ان زيدا اظن قائم
وسوف اظن يضرب زيد وجائني زيد احسب عمرو فان الالغاء
واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه ولكن مذهب البصري ان الالغاء في ضرب
احسب زيد غير واجب بل يجوز ضرب احسب زيدا على ما في التسهيل
فان في بعض الشروح ان المراد المتوسط بين مفعوليها ليخرج عنه ضرب احسب زيد
لان الالغاء فيه واجب من قبله التصفح على انه ينتقض بنحو يظن زيد قائم
اي فيما يتوسط بين معمول المفعول الثاني والمفعولين فان الالغاء فيه غير واجب
بل جائز على ضعف وكذلك انه لم يذكر الالغاء مما يعم الوجوب وتقابل الا
الامتناع فيستغنى عن التقييد اذا توسطت اي بين اجزاء الجملة او تاخرت
عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة فان الالغاء غير جائز لعدم ضعفها
بالتاخر وقيل جائز لان الفعل القلبي لخفاء اثره لا يخلو عن ضعف لكنه
قبيح جائز في الشعر ومن لم يجوزه باؤل ما ورد بتقدير ضمير الشان بعد
الفعل ليكون الجملة مفعول الثاني او بتقدير اللام قبل الجملة ليكون معلقا لا
لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشان واللام جائز في الضرورة ورجح التسهيل
التاويل والرضي الالغاء لاستقلال الجزئين اي جزئي ما توسطت فيه
كلاما اي حال كونه كلاما بخلاف باب اعطيت وبخلاف غير افعال
القلوب مما كان مفعوله الثاني عين الاول وبخلاف غير متصرف من افعال
القلوب على ما في التسهيل لكن قوله لاستقلال الجزئين كلاما لا يصح

الالغاء فيها

٢٨٨

الالغاء فيها لانها مشتركة بينها وبين غيرها مما يكون مفعوله الثاني
عين الاول فلا بد من ضميمة ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة الى
نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب بخلاف الغير المتصرفة فانها
لكونها ظاهرة في غير معنى الفعل القلبي يحتاج الى نصب مفعوليه ليعلم قصد الفعل
منها واعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى
متعلق بالجزئين لكنه لم يعمل فيهما لضعفه وما قال الرضي ان معناه زيد في
ظني قائم والظرف في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب
فانه قال معناه ظني زيدا قائما غالب ومنها اي من خصائصها انها تعلق اي
تجعل عاملا في محل جزئي الجملة او احدهما قبل الاستفهام الداخل على الجملة او الجزء
الثاني ويلغى بالنظر الى لفظي الجزئين في الاول وبالنظر الى الثاني في الثاني
فتقول علمت ازيد قائم وعلمت زيدا من هو ولا يجوز تعليقه بالنسبة
الى الجزء الثاني كما قال البعض متمسكا بان الاستفهام يسري في الجملة كلها لا
النفي يسري مع انه لا يلغى الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا
ما هو قائما وقوله قبل الاستفهام كما في بعض النسخ اولى مما في بعض النسخ تعلق
بحرف الاستفهام لشموله علمت ايهم عندهم كذ وعلمت غلام من ضربت
بالاخفاء والنفي بما او ان او لا فيلغى فيما بعد النفي لفظا مفعولين كانا او ثانيا
فقط واللام اي لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم ولم يتعرض ان نحو علمت ان
زيدا لقائم لان المانع من العمل هو لام الابتداء التي كانت في اول الجملة
وتاخرت الى الخبر لمجيء ان حتى لو لم تكن اللام لعمل علمت ان زيدا قائم فيتجه
ان فلا يكون علمت معلقا فلا يبعد دخول [illegible] في قوله واللام و
الاظهر تقييد اللام لان اللام المطلقة في كلامه كانت حرف وقفة الى اللام [illegible]

فاطلاقهم موهم وفيه اشارة بقوله ومنها الى بطلان قول يونس انه يجوز تعليق
جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وتخصيص
الاستفهام بالتمثيل واختيار هذا المثال مشعر بانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع
بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم وعلمت هل زيد قائم
بل لا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة
ولهذه قيل حقق الدخول بالهمزة ولا يقع اهل بعده فكانه نبه بهذا المثال على ان
يرفع فعل القلب هذا النوع من الاستفهام لكن لما كان متمسكهم في ذلك ضعيفا
حيث قالوا انما لم يجز علمت ازيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا
السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يكون مضمون الجملة وجواب
هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس جملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو
فانه زيد عندي او عمرو عندي اذ كل احد يعلم ان جواب ازيد قائم ليس مجرد
نعم بل نعم توطئة الجواب وجوابه زيد قائم رده الرضي واختار دخول فعل
القلب على كل استفهام فالاولى ان لا يعبر بما يشعر بالتمثيل ويقال اختار هذا المثال
لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من الاشتباه واكتفى به لان مقصوده تمثيل التعليق
لا تمثيل كل قسم وههنا بحث شريف وهو انه لما كان محصل علمت ازيد قائم علمت
زيدا قائما وانه ليس بقائم فاي شيء يدعو العاقل الى هذا التركيب والادخال الاستفهام
المفضي الى التكلف والابهام والجواب ان الداعي اليه ما هو من دواعي الابهام
مع امر مختص به وهو افادة ان مفهومه مما يستفهم عنه ويسال تفهيمه وفيه تشويق
الى طلب المعرفة ما لا يخفى ومنها اي من خصائصها انه يجوز ان يكون فاعلها
ومفعولها ضميرين لشيء واحد من غير متصلين لانه معيار الاختصاص والا فيكون
الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد مع انفصال احدهما صرح به الرضي وفيه

في التسهيل لكن لم يخصه التسهيل بالافعال المذكورة في هذا الكتاب بل جعله
من خصائص افعال القلوب الغير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد و
عدم وخالفه الرضي وجعله من خصائص المذكورة ولفظ هب وتعلم غير المتصرفة
ورأى الحلمية والبصرية وفقد وعدم وكذا من خصائصها كون فاعلها ومفعولها
ضميرين متصلين يكون احدهما بعضا من الآخر صرح به الرضي نحو ما ورد في الحديث
رأيتني مع رسول الله صلعم ولا يبعد ان يتسامح في قوله لشيء واحد بحيث يدخل فيه
امثاله فانه مثل علمتني منطلقا وههنا البحث اشمل مما ذكره وهو انه لا يجوز
ان يكون الفاعل والمفعول متحدي اللفظ والمعنى فلا يقال ضرب زيد زيدا قال الرضي
والقياس جوازه في فعل القلب فيقال ظن زيد زيدا قائما ولا يجوز في شيء من
الافعال كون ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول الظاهر فلا يقال زيدا ضرب
بارجاع ضمير ضرب الى المفعول ولا زيدا اظن قائما ويجوز في افعال القلوب كون
مفعوله ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون غيرها فيقال ظنه زيد قائما ولا يقال ضربه
زيد وحاصله انك ان تعرف هو ان افعال القلوب تدخل على الجمل المصدرية بان المفتوحة
كثيرا فتقول علمت ان زيدا قائم وهو كما تقول علمت قيام زيد لكن ان الثاني قليل
والسر فيه ان قولك ان زيدا قائم وان كان ماله قيام زيد لكن بينهما فرق
بالتفصيل النسبة المتعلقة للعلم واجمالها والاول اوفق بالتصديق والثاني
بالتصور وح تلك الافعال تكتفي بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانه حتى نصب
المفعولين ايضا لانه عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون [illegible]
مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى المفعولين والاخفش لا يخفى [illegible] التحقيق
قدر حيث تعلقه بمضمون الجملة مفعولا ثانيا فجعل علمت ان زيدا قائم تقديره علمت
ان زيدا قائم حاصلا وكذا علمت قيام زيد [illegible] اعلم انه ليستعمل [illegible]

الا عتق والاعم من العلم والظن وظاهر كلام سيبويه انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز
ان يجوح بالظن في نصب المفعولين مطلق في لغة سليم ويشترط عند الكثير القرب
بكون القول مضارعا مخاطبا وقال الاندلسي منهم من يشترط المضارعة دون
الخطاب ومنهم من يعكس وقال ابن جعفر لابد عند الاكثر من تقدم استفهام
متصل بالقول او منفصل بالظرف نحو قد انك تقول زيدا قائما وابالسوط تقول
زيدا ضاربا او باحد المفعولين نحو اجهالا تقول بني لؤي ولبعضها معنى اخر يتعدى به الى
واحد فظننت بمعنى اتهمت اي وسمت في حقه شيئا وعلمت بمعنى عرفت
ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لا اصبته على صفة ولما كان هذه المعاني
قريبة من المعنى المتعدي به الى المفعولين لان الاتهام والرؤية والمعرفة من جنس
العلم والوجدان هو الاصابة الا انه في المتعدي الى المفعولين بمعنى الاصابة على
صفة بمعنى اصابة نفس الشيء وعلى التقديرين يستلزم العلم والعلم المعرفة لما
المقصود دون [illegible] بناء على ان التعدية الى المفعولين بمعنى والى المفعول واحد بمعنى
اخر لئلا يتخير في التعدي الى المفعولين تارة والى مفعول اخرى مع ظن وحدة المعنى
فلا يرد ما ذكره الرضي حيث قال بل لكلها معنى اخر لا يتعدى به الى المفعولين
بل يكون لازمة او متعدية الى واحد الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة اي ما وضع باعتبار مادته لتقرير الفاعل على الصفة والقرينة على ان
التعريف باعتبار وضع المادة ظهور ان الزمان جزء معنى الفعل فلا يمكن ان يكون
[illegible] فيه الزمان موضوعا للفعل فكما عرفه الفعل [illegible] باعتبار الوضع [illegible]
غير [illegible] لان ليس القصد الا الى التعريف باعتبار وضع مادته فلا حاجة الى
تقييد الصفة بان يكون غير مصدره كما في الرضي لاخراج الافعال التامة لان الا
الافعال التامة لم توضع [illegible] التقرير [illegible] والتقرير [illegible] مدلول

بينهما

افعال ناقصة

٢٩٠

بينهما وبهذا التحقيق يتم ما ذكره السيد السند في بعض تصانيفه انه لا حاجة الى
تقييد الصفة بشيء لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع للتقرير
والصفة لكن في قوله بل للتقرير والصفة نظر لان لان التقرير ليس مدلول
المادة بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم توضع بتمامها للتقرير بل للتقرير
والزمان وبعضه نظر لان الموضوع له في جميع الافعال الناقصة بحسب المادة
ليس التقرير على صفة فان اصبح وامسى واضحى وظل وبات مشتمل على اوقات
مخصوصة الا ان يجعل اللام للغرض ويراد ما وضع بحسب مادته لغرض تقرير الفاعل
على صفة في [illegible] ومذهب المص على ان مرفوعها يسمى فاعلا كما بينه فيما بعد حيث
قال ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها على انه يسمى اسما وقال الرضي التسمية اسما
اولى ولذا اكثر استعماله وقل استعمال الفاعل واما الخبر فلا يسمى مفعولا لانه لا يتم قولهم
ان الفعل لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال التسهيل ويسمى
المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا والتحقيق ان كونها افعالا ناقصة
لنقصان دلالتها لانها لا تدل على معنى بانفرادها لان معناها النسبة بين الاسم والخبر
والزمان الذي هو قيد لهذه النسبة وشيء منها لا يفهم بدون الاسم والخبر لكن
ما ذكر النحاة في توجيه وصفها بالنقصان يفصح عن الغفلة عن هذا التحقيق فان
بعضهم قال ان وصفها به لان معناها الزمان دون الحدث بخلاف سائر
الافعال على انه يتجه عليه انه لو كان لتقسيم الافعال الى الناقصة والتامة [illegible]
[illegible] لكان الافعال العارية عن الزمان جديرة بان يجعل [illegible]
ناقصة وبعضهم قال وصفها بالنقصان لان المركب منه ومن المرفوع غير
ناقص بخلاف سائر الافعال فجعل وصفها بالنقصان وصفا بحال المتعلق الذي
هو المركب [illegible] من المرفوع تمام [illegible] يجب اصل الوضع [illegible]

يكون حرفا عدت فى الاولى نافية هنا ظاهر كلام النحاة الاول حيث لم يختلفوا
الا فى ليس باعتبار الحرفية والفعلية فقال سيبويه والاكثرون انه فعل وقال
ابو علي فى احد قوليه انه حرف والحاق الضمير لتشبيهه بالفعل فى كونه على ثلثة
احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا وهي ثلثة اقسام ما اى ناقصة مطلق
وما هي ناقصة بشرط مقارنة النفي وما هي ناقصة بشرط المصدرية وهذا التقسيم
يقتضي جمع ليس مع راح الا انه رتب ترتيبا ينبني عليه قوله فيما بعد والتقسيم
لتدبير الاخبار عليها اصبح وامسى لانهما نظايرهما وكانه قصد الى تقديم
الاصل على الصحيح والواضح على الخفي وكون غدا وراح من الافعال الناقصة
غير واضح لالتزام كون منصوبهما نكرة فيشبه ان يكون حالا حتى نفى ابن مالك
كونهما ناقصين لذلك كما نفى كون اسحر وافجر واظهر من الافعال الناقصة لانه
دعوى من النوادر من غير حجة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات
واض وتا وكلاهما بمعنى صار وزاد ابن مالك آل ورجع وحار واستحال
وتحول وارتد وصار مع هذه اللواحق تكون تامة متعدية بالى تقول صار زيد الى
الفقر اى رجع اليه وغدا بمعنى كان فى الغداة وراح بمعنى كان فى الرواح وقد
يكونان تامين كقوله تعالى اغدوا على حرثكم اى امشوا فى الغداة عليه ونحو راح الى
بيته اى رجع فى الرواح الى بيته ولا يظهر وجه عدم تفصيل المص غدا وراح وتاذال
المستعمل الا ناقصا وما برح قد يستعمل تاما فيقال ما برح من مكانه وما فتى ماز
ناقصا وهو مهموز وقيل بالياء ولم يساعده كتب اللغة وما انفك وجاء ما انفك
من هذا الامر وجعل ما زيل كما زال وهو فى الاصل زول لكن فى الا انه على اعلال
قيل يحتمل الشذوذ وجعل ما فتا وفتاء كما فتئ وما دام بمعنى ما برح وما ونى
كما برح الا ان ما ونى لا يكون الا ما يتعدى بعن يقول ما ونى فى امره وليس

وقد

وقد جاء ما جاءت حاجتك برفع حاجتك على ان الخبر ما الاستفهامية قدمت
للاستفهام ونصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ما وانث لكون ما
عبارة عن الحاجة يعني قد يجي جاء ناقصة لا مطردا وهل يجي وزعم الكسب
قال الاندلسي لا وقال المص جاء البر قفيزين هذا القبيل وقعدت كانها حربة
ولا يجوز قعد بمعنى صار بالاتفاق وتردد المص فى نحو تبر قعد كانه سلطان وتمام
هذا التركيب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة سمع من اعرابي والشفرة
السكين العظيم والارهاف التحديد تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية التي
لم يكن مبتدا واجب الحذف نحو الحمد لله الحميد فلا يقال كان الحميد ونحو نعم الرجل زيد
فلا يقال كان زيد اولم يكن لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط فلا يقال
كان من اباك ولا عادم التصرف كالتعجبية فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا
لازم الابتدائية لكونه فى المثل نحو الطعن فطار او لكونه بمنزلة الفعل نحو
قولك ان تفعل فانه بمعنى ينبغي ان تفعل فلا يقال كان ذلك كما لا يقال
كان ينبغي او لكونه بعد اما زيد فقايم او اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع
فلا يقال فاذا كان السبع واقفا او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فلم يكن
خبرها جملة طلبية اذ لو كانت طلبية ولم تكن تلك الافعال طلبية لزم التناقض
على ثبوت الاخبار وليستلزم لكونها طلبية عدم الحكم بثبوتها وان كانت طلبية
وان كان طلب الافعال حتى لو طلب الاخبار يلزم اجتماع طلبين فيما تعين
على امر واحد وان كان مساويا له لزم كون احد الطلبين عبثا وجعل الرضي
قوله وكونى بالكرام ذكرتني ضرورة الشعر والتسهيل ناور لا عطاء الخبر
حكم معناها لا للبيان ما هي عبارة عنه يعني ليس المقصود الافادة مدلولاتها بل
الاخبار بها انما هي توابع الاخبار عند كثر لتحصيص حكم فى الاخبار ولتفصيل الاحكام

الاحكام المفادة لاخبارها فصل تلك لافعال فيرفع الاول اى الجزء الذى
حقه ان يكون اول وتنصب الثانى مثل كان زيد قائما فيه اشعار بالدخول والاعطاء
والرفع والنصب فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما كان الله عليما
به او منقطعا اى قابلا للانقطاع لان كان لا يدل على الانقطاع بل على
الماضى مطلقا وقد يكون للاستمرار فى جميع الازمنة الماضية قال ابن مالك
ويختص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضى المراد انه لثبوت خبرها ماضيا دائما
كان ذلك الثبوت فى الوقوع او منقطعا وفيه رد على من جعل كان به
للاستمرار وكان الاولى ان يكتفى بقوله لثبوت خبرها لانه بصدد بيان
احكام تعطى هذه الافعال لاخبار ماضية كانت او مضارعة او امرا ولذا
لم يقيد ما سواها بالماضى وكانه خالف هنا ما التزمه فيما بعد لافادة ان كان
يكون للاستمرار اولا ردة وبمعنى صار ولا يخفى ان حسن الترتيب يستدعى
تقديم بيان صار على كان ويكون فيها ضمير الشان اى يكون فى كان بكلا معنييه
ضمير الشان وتقديم الظرف للحصر اى لا يكون فى كان التامة ضمير الشان لانه لا يوجد
ضمير الشان الا بتداء فى الحال او فى الاصل وفيه رد على من جوز فيه ضمير الشان
تامة ويكون تامة بمعنى ثبت والمتبادر منه ثبت بنفسه والا فكان الناقصة
ايضا بمعنى ثبت لغيره وكان التامة لا تدخل لحل بل المعقود وزائدة اى كان
فيعادون باقى تفرقتها يكون زائدة لا فى اول الكلام بل فى الوسط وقيل
يجوز كونها فى الآخر وهو قليل لم تفد شيئا سوى التاكيد لتجريده عن الزمان
وبعضها تجريد ظاهرة وتقييد الزمان وتسميتها زائدة على سبيل التشبيه بالزائدة
فى كونها غير عاملة وهل تراد مع الفاعل قال ابو على لا وقال المبرد وسيبويه
نعم متمسكين بقول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

ويجاب

ويجاب بان قوله لنا خبره مقدم والاصل جيران كانوا لنا كرام وفيه
ان عامل الظرف اذا كان من افعال العامة واجب الحذف فلا يقال زيد كائن
فى الدار وكاين فى الدار وصار للانتقال اى حكمه الذى يعطى الخبر كونه منتقلا
اليه وليس المراد ان مدلول صار الانتقال حتى يرد ما ذكره الرضى ان هذا
مدلول صار التامة ومدلول الناقصة كان بعدها لم يكن واصبح وامسى و
اضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الاقتران الخبر باوقاتها ليكون الحكم
الذى اعطته للخبر ظاهرا والمراد بالاوقات الصبح والمساء والضحى دون
الماضى لان الكلام فى الحكم المشترك بين الماضى وغيره وبمعنى صار مجردا عن
الدلالة على الاوقات بقرينة المقابلة بافادة اقتران مضمون الجملة باوقاتها
ويكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما وهما تمام اليوم والليلة فمعنى ظل زيد نائما كان فى تمام اليوم نائما
وبمعنى صار مجردا عن زمانيهما كما مر قال الله تعالى ظل وجهه مسودا قال الرضى
مجى بات بمعنى صار محل نظر وقال ابن مالك بمجى كان واصبح وامسى واضحى
وظل بمعنى صار قال الاندلسى جاء بات فى الحديث بمعنى صار وهو اين باتت
يده وقال ابن مالك ظل بمعنى دام اوطال تامة قال الرضى العهدة عليه وقال
وبات بمعنى نزل ليلا تامة وقال الرضى اقام ليلا ونزل سواء نام اولم ينم
وفى كلامهم بتروبت وما زال وما برح كفرح وما فتئ وما انفك لاستمرار
خبرها لفاعلها منذ قبله القبول بالفتح الاخذ كذا فى القاموس المراد هنا صلاحية
الاخذ صرح به الرضى ويلزمها النفى المراد بالنفى ما يعم النهى صرح به التسهيل
فتقول لا تزال قائما وذلك النفى فى الماضى ولا فى الدعاء وفى المضارع
لن وما ولا والا ولا لم لا يفصل بينها وبين النفى بلا وما بظرف وشبهه

مع انه جائز في غيرها ذلك نحو لا اليوم جئتني ولا امس ونحو حذف النفي عن
المضارع وتقديره وكثير في جواب القسم نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وما دام
ما مصدرية فما دام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف وهو
الوقت محذوف فقولك اجلس ما دام زيد جالسا معناه اجلس وقت
جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تقييد اجلس
لتوقيت امر اي لتعيين وقت شيء بمدة اي لزمان طويل ثبوت خبرها
لفاعلها فما دام يقتضي امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل في القاموس المدة
الزمان الطويل وما في ما دام حرف مصدر وما في الصحاح واما قولهم ما دام
فمعناه الدوام لان ما اسم موصول بدام لا يستعمل الا ظرفا كما يستعمل
المصادر ظرفا [illegible] وفيه انه لم يتبين بما ذكره حكم الكتبة الخبرها
منه دام بل ما اكتنفه النفي من التوقيت فينبغي ان يقول وما دام لثبوت خبرها لفاعلها
مدة ومن ثمة اي ومن اجل انه للتوقيت احتاج الى الكلام لانه ظرف وليس
ما بعده كلاما تاما كما يكون غيرها وليس لنفي مضمون الجملة حالا الاولى لنفي خبرها
عن فاعلها ليظهر اعطاء الحكم للخبر وقيل مطلق وهو مذهب سيبويه وابن
السراج قال الاندلسي لا تناقض بين القولين فان كونه للحال انما هو اذا
اطلق وكونه لغيره اذا اقيد بالغير وفيه نظر لان المراد بكونه للحال وتعيين
انه يكون بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال اذا اطلق فهو الحال ويجوز تقديم اخبارها
اي كل الافعال او كل الاخبار [illegible] يرجح الثاني انه الكلام في الاخبار بالذات
[illegible] التصريح المشهور لا نعم تقديم الاخبار على انفسها فالظاهر
ان يكون لتعميم الافعال المقابل لتقديمها على اسمائها ولا يخفى ان هذا الحكم اعادة
لانه سبق في خبر كان ان حكمه حكم خبر المبتدأ وتقديمه اكثر من تقديم خبر المبتدأ

عليه

عليه ولم يلتفت الى خلاف ابن معط في خبر ما دام لغاية سقوط وظهور كونه
غلطا والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبارها يعني لا يمنع هذه الافعال
من التقديم ولا توجبه اما لو عرض لنفس الخبر ما يوجب التقديم نحو كم كان مالك
او ما يوجب التاخير نحو كان عدوي صديقي فهو خارج عما نحن فيه فلا يرد انه
لا يصح حمل الجواز على الامكان الخاص لانتقاضه بالوجوب والامتناع ولا
على الامكان العام مقيدا بجانب الوجود لانتقاضه بالامتناع ولا مقيدا بجانب
العدم لانتقاضه بالوجوب وهي اي هذه الافعال في تقديمها اي الاخبار
عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح مع راح وقسم لا يجوز
وهو ما في اوله ما غير الاسلوب وهو من زال الى ما دام لا المجرد والاختصار بل
لانه لا يجري في لا يزال ولن يزال لان معمول فعل لا ولن يتقدم عليهما
لانهما لا يقتضيان الصدارة كما يقتضيها ما وان فالمراد بقوله ما في اوله ما
في اوله ما وفي حكمه من ان النافية فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان في اوله
ما وان لا يجوز تقديم اخبارها عليه لاقتضاءها وان الصدارة قلت مع ذلك
يجوز التقديم بالفصل بين النفي والفعل في غير هذه الافعال الاربعة نحو ما قائما
كان زيد لانها لا يمنعان الفصل كلم ولن وانما امتنع الفصل في هذا القسم
لشدة الامتزاج وصيرورتهما بمنزلة فعل مثبت يعني انه خرج من القسم الاول
نحو لن يزال ولم يزل مع انه منه وانهدم الانحصار [illegible] وقسم يجوز
وهو ليس في اوله ما خلافا لابن كيسان والمبرد حيث [illegible]
في الحكم بالجواز في غير ما دام لانه لبطلان النفي وصيرورة المجموع في معنى مثبت
لم يمنع النفي منه التقديم وانما لم يجعل هذا القسم من المختلف فيه مع خلاف
ابن كيسان لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لا يجوز بخلاف المختلف فانه لا حكم

لدفية الا انه مختلف فيه اما ان الحق هو الجواز او عدمه فليس بواضح عنده
وليس كذلك لان ابن كيسان متفرد في الخلاف فلم يعتد به بخلاف المختلف
فان الخلاف فيه بين كثيرين وفي كل جانب كثير لان ليس جوز التقديم
فيه البصريون ومنعه الكوفيون مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين
جوزوا التقديم فيما نحن فيه ووافقهم ابن كيسان فان قلت لا يختص منع التقديم
بما دام بل كذلك الفعل الاول اذا دخل عليه حرف مصدر نحو جلست ما كان زيد
جالسا او ان كان زيد جالسا ولا يجوز تقديم الخبر على كان اصلا قلت ما يلزم
ما دام ولا يلزم حرف المصدر القسم الاول فلذا افترقا في الحكم لجواز التقديم و
عدمه وقسم مختلف فيه وهو ليس وبخلاف خبر ليس كثيرا ومنه انما يجري
المعني ليس الجمل جازيا وقيل ليس هنا للعطف فجعلها في حكم لا ويكون في
ليس ضمير الشان وليس بمشهور اضمار الشان الا في كان وليس من
هذه الافعال والاخر كاد من افعال المقاربة ويجوز الاخبار عن النكرة المحضة
في باب كان وان ويجوز الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيهما نحو ولا يك موقف
منك الوداعا وليس ذلك للضرورة كما ادعاه الزمخشري اذ يمكن في الشعر
ولا يك موقفي منك الوداعا على ما قاله ابن ولد الخشري بل يقول [illegible]
انه لا يك موقف من المواقف منك موقف الوداع اشارة [illegible] انه لا يحتمل بعد
[illegible] ذلك [illegible] وكان اول بيت وضع [illegible] سكة والاد
[illegible] اذ ادلام [illegible] ما كان الحجم
الا ان قالوا انهم حكموا [illegible] قالوا اسما او [illegible] ان قالوا البتة
[illegible] انه لا يوصف [illegible] الا عند [illegible] ان كان وجه
[illegible] الكلمة [illegible] الاسم [illegible]

ولا يكتفي بحذف الحركة لكثرة الاستعمال ويونس جوزه مطلقا وخصه
سيبويه بما اذا لم يلاق ساكنا بعده ما يجوز عنده الحذف لم يكن الذين كفروا
افعال المقاربة اي الافعال الدالة على مقاربة اخبارها من فواعلها بالوضع اما
لنفس القرب او لمعنى يستلزم القرب فالموضوع للقرب كاد واوشك وكرب
كعلم وضرب واسم يقال الم الغلام اي قارب البلوغ وولي والذي يستلزم
القرب ما يستعمل للشروع في الفعل وهو طفق وضرب وطفق كعلم وجعل واخذ
وعلق وانشا وهب وقام واقبل وقرب فان الشروع في الفعل يستلزم
القرب منه لحصول الفاعل وما يستعمل للرجاء وهو عسى وحرى كعلم واخلولق فان
رجاء الشيء ينبئ عن قرب حصوله وبهذا ظهر ان ما ذكره الرضي ان عسى واخواته
لا تدل على القرب ولا ما يستعمل للشروع ولا يوصف الشارع في الفعل بالقرب
الفعل منه فلا يقال للشارع في الخروج انه قرب خروجه ليس بشيء وقد اوضح
وجه التسمية تعريفه بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء اي طمع المحبوب وقد يستعمل
عسى في الاشفاق وقد جمعهما قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى
ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وقيل استعمال عسى في كلامه تعالى بمعنى اليقين لانه
[illegible] قال الرضي انا لا اعرف حجية بمعنى اليقين في غير كلامه تعالى
[illegible] قوله رجاء ليصير التعريف جامعا والتقدير [illegible]
او [illegible] بان يتطرق باعتبار اسباب حصول [illegible] الشروع
[illegible] بشر وعافية [illegible] شروع فيه [illegible]
الشروع فيه [illegible] فالاول عسى ونظيره وهو غير متصرف [illegible]
[illegible] المحذوف [illegible] المرفوع [illegible]
[illegible]

المرفوع نحو عسى زيد ان يخرج فالمتاخرون على ان ان يخرج منصوب المحل
خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى للرجاء ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبرا فعسى
زيد بمعنى يترجى زيد وهذا لا يطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول والمعنى قارب زيد
الخروج كما ان معنى عسى ان يخرج زيد قرب خروجه فهو لازم ومتعد وفيه ان عسى
لم يجئ بمعنى القرب والقرب يستفاد منه الرجاء وقيل ان يخرج بدل فالمعنى يتمنى
زيد خروجه ورد ما ذكره المتاخرون حمل تلك الافعال على نحو واحد فالمقصود
من الكل قرب الخبر فالمراد بترجي زيد انه قرب حصول امر منه قوله ان يخرج خبر عسى
بتضمنه معنى كان فكانه قيل يتمنى زيد كائنا ذا خروج فنفى الحكم بكونه ذا
خروج مبالغة في القرب وكذا كاد زيد يخرج في معنى قرب زيد من الخروج كائنا
يخرج وكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع في الخروج كائنا يخرج ولو ضمن معنى [illegible]
لكان احسن وعسى ان يخرج زيد مثل يصلح لبس بينهما على استعمال عسى كونه
عامل الرفع والنصب وكونه عامل الرفع فقط بان يكون ان يخرج زيد فاعل
عسى ولا يكون له منصوب وح لا يجوز حذف ان فيكون قوله وقد يحذف ان
من احكام المثال الاول وكان المناسب تقديمه على المثال الثاني او تنبيهها على
انه يجوز تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب وان لا يجوز [illegible]
في باب كان لضعف هذه الافعال حيث كان [illegible]
وح قوله وقد يحذف ان [illegible] الاسمين و[illegible] تقديم الخبر على
الاسم [illegible] بعسى [illegible] ان الرضي يحتمل عسى ان يخرج زيد ان يكون [illegible]
باب التنازع وان يكون الفعل الثاني كمذهب البصريين وان يكون [illegible]
الاول على مذهب الكوفيين [illegible] في قولك عسى ان يضرب زيد عمرا [illegible]
اعمال [illegible] الاول لوقوع الاجنبي [illegible]

وفيه

٢٩٠٥

وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح ان يكون من باب التنازع لانه
انما يكون فيما اذا جاز عمل كل من العاملين المتنازع فيه مع ثبوته في مكان فلا نحو
هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر في غير باب التنازع والثاني كاد تقول
كاد زيد يجيء وقد يجيء تدخل ان تشبيها وتلزم هذه الافعال الماضي الا كاد
واوشك فانه يستعمل مضارعهما وندر اسم فاعل كاد واوشك نحو فموشكة
ارضنا ان تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا واذا دخل النفي على كاد
فهو كالافعال في انه يصير منفيا وقد يكون المقصود به عسر وقوع الفعل
الذي وقع وقد يكون المقصود عدم وقوع الفعل مع قربه عن الوقوع فمن
الاول قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون ومن الثاني قوله تعالى لم يكد يراها
وقيل يكون للاثبات مطلقا اما في الماضي فلئلا يكون قوله تعالى وما كادوا
يفعلون منافيا لقوله فذبحوها اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب منه واما
في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد لدلالته على انه يزول
حب [illegible] رسيس الهوى وقبول ذي الرمة ذلك وتغييره لم يكد بقوله لم اجد
وقيل في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال الاول في المضارع
[illegible] في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي
[illegible] الثانية [illegible] ذي الرمة اذا غير النأي المحبين وفي رواية النأي
المحبين لم يكد [illegible] رسيس الهوى اي لم يبح الهوى يريد نفسه من حب [illegible]
[illegible] على [illegible] المفارقة من حب مية مع بعد [illegible] البعد [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] ترتب اللف [illegible]
[illegible] وبقول ذي الرمة [illegible] ولما كان الجواب
[illegible] وما كادوا يفعلون [illegible]

لا ينافي الفعل في وقت او وكان شعر ذي الرمة دليلا على بعض ما يحتجه
من قوله فهو كالافعال لم يشتغل برفع شك مخالفة وما يقال ان ذا الرمة
غير فشوه بعيد لا يعارض صدور التغيير عنه لانه من اهل اللسان ولا يكاد يختفي
عليه استعمال لم يكد حتى يحتاج في معرفة فساد استعماله الى تنبيه من غيره له على انه
روي انه خطاه بعض البلغاء في التغيير وقال بديهة كانت خيرا من تامله
ويمكن ان يكون التغيير لايهامه قصد غير وقوع المعارفة كما هو احد معنيي
النفي في كاد ويكون اعتراض الشعراء عليه قبح هذا الايهام ومع بيندفع تخطئته
في التغيير والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهو مثل كاد فيتبادر منه الا
الاستعمال الشائع لكاد وقد عرفت ان كرب من قبيل كاد وكاد وشك واوشك
وهو مثل عسى مع النافي وجهه قولك اوشك زيد ان يخرج واوشك
ان يخرج زيد وكاد في الاستعمال الشائع وانما صرح بقوله في الاستعمال للثلاثة يتوهم
التشبيه بهما في المعنى لكن التوهم بعيد واعلم انه لا بد ان يكون فاعل خبر هذه
الافعال ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون
الفاعل الظاهر مع مسنده في قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج
نفسه فان قوله يخرج نفسه في معنى يموت وقد يحذف الخبر اذا علم نحو قوله تكاد
فطفق مسحا اي يمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه افعال التعجب [illegible] يظهر وجه
النسبة من التعريف والنحو افعال التعجب تعرض لما عندنا [illegible]
او اظهر جهة له اقبل اذا ظهر السبب بطل التعجب الى ردهم قال [illegible]
اسمان [illegible] بصيغتين منها ما وضع اي فعلان وصيغتان والتعجب
ووقع بقوله لانشاء التعجب [illegible] عما هو لبس لانشائه ليس فعل التعجب
كلها منحصرة في فردين كالنفس المنحصرة في فرد [illegible] منحصرا في نوعين ومن قال

بعد

بعد انحصاره في فردين لو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر
اذ التحديد لانضباط الجزئيات المتكثرة المتعسرة الضبط فعل لانه
لو قال كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا واحسن بزيد امرا ينبغي حسنا
فعل التعجب وما وضع لانشاء التعجب قد يكون فعلا وقد يكون غيره نحو ناهيك
به ولله دره وواها له ويا لك رجلا وكاليوم رجلا ويمه رجلا ولفظ ما
وان كان يعمها لكن بحيث الفعل خصصه نعم يدخل فيه نحو قاتله الله من شاعر
في قولهم لا شل عشره ولا يبعد اخراجه عن التعريف بارادة ما وضع بهيئته
لانشاء التعجب وقاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته وليس بصيغته
مجردة عن تلك المادة مفيد للتعجب قوله وهما صيغتان اوله صيغتان لا
يقتضي حصر الصيغتين فيه بل يجوز ان يكونا مشتركين بينه وبين غيره كما عرفت
والمراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم الحروف وتأخيرها مقارنة للا
الزوائد والحركة والسكون ومقارنة كلمة ما قبله ومنصوب بعده على نحو اعتبار
الصيغة في تعريف العدم حيث جعل مقارنة الكلام بكلمة من في اخر جملة
الصيغة ما افعله وافعل به ولا يحذف همزة افعله الا في الخير والشر فيقال
ما خيره وما شره [illegible] ما اخيره وما اشره كما يقال في افعل التفضيل خير وشر لكن
ما اخيره وما اشره في التفضيل [illegible] وخيره وشره في هذا الباب نادر وهي غير
متصرفة يستعمل الماضي [illegible] والمذكر مؤنثا وتعبير الافراد الى احد [illegible]
وتبدل كلمة ما الى [illegible] بالاعلال حرف العلة المقابل للعين [illegible]
قوله لا ما افعله [illegible] بلا ادغام في افعل به فيقال [illegible] لا انتفى [illegible]
بالادغام في [illegible] مثل ما احق زيدا واخصص به [illegible] ان
المضمر [illegible]

بد الحكم بعدم التصرف خاف توهم جواز التغيير بالتقديم والتاخير والنفصل
فصرح بنفي هذا التصرف ايضا الا انه لم يراع حسن الترتيب حيث فصل
بين المثالين وقوله ولا يتصرف فيهما بقوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل
التفضيل وهذا مستغنى عن الشرح بما عرفت التفضيل ولم يقل ولا حذف
لانه يحذف الباء من افعل به اذا كان داخلا على ان وان كما هو القياس
والمتعجب منه ان كان معلوما فيقول ما احسن زيدا وما اكرم واحسن بزيد
واكرم ولا يخفى انه يفهم مما ذكره انه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل وليس
كذلك لانه لا يبنى الا من فعل ما سوى ستمر ولا يخفه افعل التفضيل ومن ا
اعتذر بانه قصر ما يبنى منه على ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فلا
قصور في بيانه لا يلتفت اليه والاصل بناؤه للفاعل وقد يبنى للمفعول نحو ما ا
اغدره وما اشهى الطعام ويتوصل للمبني للمفعول بما اشد ونحوه وايراد الفعل
المجهول مصدر الحرف المصدر منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد ما ضرب زيد او
اشدد بما ضرب زيد ولا يقال ما اشد ضربه ويتوصل في المتمتنع بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه وقد نبه بالمثالين على وجوب الادغام في افعل
وتركه في افعل به وذلك التوصل واجب في الممتنع بر[...] الوجوب
فاغتنم هذه الجائزة ويجوز التوصل في غير الممتنع [...] بالتوصل نحو
افعل وافعل فيقال ما اشد شكره وما اكثر قوده او [...] او قابليته ولا يقال
ما اقوده وما اشكره وما اجله وما اقيله ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم ولا تاخير لغير [...] في موقعه واجبا فاخراجه عن موضعه
محذور ان تقديم وتاخير [...] تقديم احسن [...] ما زيد
ممنوع على الاستفهام تاخير [...] لا [...]

اندفع ما قال الرضي ان كلامه التقديم والتاخير يستلزم الا فينبغي ان
يكتفي ببعض ما جاء ولم يحتج في دفعه الى الاضعاء الى من قال الدفعة ماشاء
ولا فصل واجاء الازني والفراء والجرمي وابو علي الفصل بالظرف
والمنع مذهب الاخفش والمبرد والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية
ما احسن لولا كلفه زيدا وبفصل بكان لا غيره من الافعال الناقصة بين
ما والفصل نحو ما كان احسن زيدا وهي زايدة وفائدتها التنبيه على
انه لم يدم لحسن المتعجب منه الى الآن والفصل باصبح وامسى لا يتجاوز
المسموع وهو شاذ نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها
والضمير للعشية وما ابتداء اي مبتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر ويجوز
في التعجب كون المبتداء نكرة كما يجوز في الدعاء وقد يقال هو من قبيل شر اهر
ذا ناب فيكون المعنى ما احسن زيدا الا شيء مجهول الا شيء معلوم ويزيفه
انه يستبع كون ما التامة مبتداء في غيره وموصولة عند الاخفش والخبر
محذوف واجب الحذف قبل التقدير ما احسن زيدا شيء عظيم وتقول
ما احسن زيدا شيء مجهول لكون المعنى على ما كان عند سيبويه ويزيف
بان وجوب حذف [...] لم يوجد في غيره وقال الفراء
وابن درستويه ما استفهامية ويزيفه الرضي بانه نقل من الاستفهام الى
التعجب ونقل [...] فالم [...] ويرد عليه ان الاستفهام للتعجب
[...] الاستفهام عن التعجب [...] انما الكلام في نقله الى
التعجب [...] بهذا اندفع ايضا ان كون
ما استفهامية بناء على كون [...] التعجب لان التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام

فقام مع به فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ومعنى احسن بزيد حسن
زيد بمعنى صار ذا حسن والامر بمعنى الخبر في هذا الباب وفي جواب
الشرط كقوله من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد له الرحمن مدا وبقية
ان زيادة الباء في الفاعل قليل كهمزة الصيرورة في الافعال منقول عن الزجاج
الاخفش جعل الرضي والتسهيل الكون منقولا به مذهب الفراء والزمخشري
وابن خروف والباء للتعدية اذ زايدة جعل الرضي زيادة الباء مذهب
الفراء والزمخشري وابن خروف وكونها للتعدية فما اجازه الزجاج لجعل
الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صير زيدا حسنا ويشكل على التقديرين انه كيف
صح افراد احسن وتذكيره مع المخاطبة ومع المتعدد ويدفع بان صيغة
التعجب غير منصرفة وانكر الزجاج اختلاف المخاطب فانه خطاب للحسن
اي يا حسن احسن بزيد قال الرضي فيه تكلف وسماجة واعلم انه لا ينصب
فعلا التعجب المفعول المطلق لانهما لعدم التصرف فيهما صارا كالجامد ولا
ولا يذكر للمستتر فيه شيء من التوابع واجاز قوم ان يذكر النوذ [illegible]
لئلا يلزم الفصل افعال المدح او الذم اي افعال بعضها [illegible]
يكشف عن هذا المعنى تعريفه ولولا مقصوده [illegible] المدح و
الذم وكان معناه على ضبط احادها افعال افعال المدح والذم نعم وبئس
وساء وحبذا الا ان فعل المدح هذه الاربعة [illegible] المدح
لانه وضع لانشاء مدح او ذم فخرج ما يمدح [illegible]
به المدح وما هو [illegible] عن المدح او الذم [illegible]
النون وسكون العين وهو [illegible]
الزاي [illegible]

وقد

ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه قراءة ابن وثاب من التنوين
فنعم عقبى الدار وجاء اللغات الاربعة في بئس على ما في التسهيل لكن
لم يأت في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين على ما في الرضي والاظهر
الاخصر ان يقول فيهما وبئس وساء وشرطهما ان يكون
الفاعل معرفا باللام ومضافا الى المعرف بها بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل
ونعم غلام غلام الرجل ولو اعتبر تعميم في المعرف باللام بان يراد المعرف
باللام بواسطة او بغير واسطة لا يستغني عن قوله او مضافا الى المعرف بها
واختلف في التعريف باللام فقيل تعريف الجنس من حيث هي وقيل تعريف
الاستغراق وقيل تعريف العهد الذهني والى الاخير ذهب المص ورد الرضي
كونه للاستغراق بان علامته صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح ان يقال نعم كل
رجل ولو كان المراد ذلك يصح التصريح به قلت ما ذكره مشترك بين الثلثة
يصح نعم جنس الرجل ولا جنس الرجل في ضمن فرد ما والحق انه يصح
الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس والجنس
جميع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس في ضمن فرد ما
[illegible] اي فرد فرقه العقل الى لا فردية الا اباه فاي فرد
[illegible] منصوبة لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا نحو نعم فتى
[illegible] فيقال نعمت امراة وفي المونث
[illegible] مطابق للمقصود خلافا للنحو [illegible]
[illegible] منصوب يجمع [illegible] داخلة فيها [illegible] نكرة منصوبة بخلاف
[illegible]
[illegible] ولذا صار فاعل

لنعم ووجه المبرد ان ما بمعنى المعرفة التامة لم يثبت في غير هذا المواضع ويلزم حمل
نعما يعظكم به بمعنى نعم الشئ شئ يعظكم به فيلزم حذف موصوف الجملة وهو قليل او
جعل يعظكم به جملة معترضة لبيان استحقاق الشئ المدح وهو تكلف وما ذكره
مذهب الزمخشري واحد قولي ابي علي الفارسي قالا ان ما نكرة منصوبة المحل
مميزة اما موصوفة بالجملة نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم او غير موصوفة
نحو فنعما هي ولا يجوز ذكر شئ من التوابع لهذا الضمير ولا يجوز التاكيد المعنوي
لفاعل نعم وبئس وساء مطلق وفي النعت خلاف وقد الضمير المبهم لا
تمييز ومنه قوله ام سن توضاء يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالحصلة الحسنة
ونعمت خصلة وقد يجيء التمييز مع الفاعل الظاهر للتاكيد عند المبرد وابي علي
قال فنعم الزاد زاد ابيك زادا ونظيره التمييز في قوله فكان ذرعها سبعون ذراعا
وفي صدق توقيف التمييز على زاد انظر وقيل نعم جبيلا زيد فال نعم وزيد فارس
حامل وقال نعم صاحب قوم الاصلاح لهم وجوز المبرد والفارسي جعل الموصوف
الجنس وهو ما لا يقيد صلته تعيينا شخصيا فاعل نعم [illegible] الفصل بالمخصوص
بين نعم وتمييز الضمير فيقال نعم زيد رجلا [illegible] نحو [illegible]
قوما بزيادة الباء في فاعل نعم [illegible] [illegible] في المدح
[illegible] وجاء زيادة الباء في المخصوص تشبيها له [illegible]
[illegible] الصالح للرجل الصالح [illegible] نعم [illegible] [illegible] العلم
[illegible] [illegible] [illegible] الفاعل [illegible] المخصوص [illegible]
الالف [illegible] المخصوص [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] المخصوص [illegible] نعم وبئس [illegible] [illegible]

ويذكر المخصوص قبل نعم وبئس معمولا للابتداء او لبعض نواسخه نحو اذا الرسول في عنده تقدير حاجة امارس فيها كنت نعم الممارس او بعد فاعلهما مبتدأ
او خبر مبتدأ لا يظهر اول معمول لفعل ناسخ نحو ينا النعيم السيدان وجدتما على كل
حال من سجيل ومبرم قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف على ا
اطلاقه غير صحيح كما ان قوله وبعده المخصوص كذلك والفاعل الضمير مبهم لا يرجع
الى المخصوص سواء كان مبتدأ او لا وسواء كان متقدما او مؤخرا اذ الربط
للجملة بالمبتدأ ادعاء كون فاعل ضميرا مبهما كان او معرفا باللام باحد المعاني
الثلثة عين المخصوص وما يقال لام التعريف قائم مقام الضمير لبشئ لانه
انما يكون رابطا لو كان للعهد وجاعل الكلام الظاهر عين المخصوص على انه
لا يصح في الضمير وشرطوا مطابقة الفاعل والظاهر ان المطابقة مضافة الى
الفاعل والاظهر مطابقة الفاعل المغنية الضمير وتمييز الضمير لئلا ينتقض بنعم رجلين
الزيدان وبئس مثل القوم الذين كذبوا او شبهه متاول اما بحذف المضاف
[illegible] مخصوصا او بجعله صفة ما اضيف اليه الفاعل وتقدير المخصوص فيكون
[illegible] مثل القوم الذين كذبوا مثل هؤلاء المذكورين هذا الكذب
[illegible] وهو انه لم يجز ان يكون المخصوص مطابقا
[illegible] [illegible] [illegible] يزول ابهام الفاعل بتعينه فلا مانع ان يكون
[illegible] المخصوص مبتدأ وما قبله خبره فلا مانع ايضا لان الجملة
[illegible] [illegible] [illegible] يرتبط بما يجري مع الصفة الى الفاعل فقال
مثل [illegible] [illegible] مثل القوم الذين كذبوا [illegible] الا عن كون القوم
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
مثلهم وقد يحذف المخصوص لم يتل وقد يحذف [illegible] الضمير [illegible]

لسابقة لانه قصد مطلق المخصوص لا خصوص مخصوص نعم وبئس اذ قد
يستغنى عن مخصوص حبذا بدليل التمييز نحو نعم الآلة وبه هو نيا ولو عبدنا
غيره سيفنا فحبذا رب احب زينا اي حبذا ربا الآلة او بدليل غيره كقوله الا
حبذا لولا الحياء وربما اي حبذا حالي ولذا لم يذكر حذف مخصوص حبذا ولو قال
والمخصوص مبتدا ما بعده خبر يستغني عن بيان اعراب مخصوص حبذا لكان
انسب اذ اعلم اما بلا سند شيء مقامه نحو نعم العبد اي ايوب لان الكلام فيه
ونحو فنعم الماهدون اي نحن واما بجعل صفة مقامه نحو نعم الصديق حليم كريم
ونحو نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت
وساء مثل بئس لم يقل مثل نعم تنبيها على انه فعل الذم كبئس لكن هذا نحو
حسنا لو فرق بين نعم وبئس ويستعمل استعمال بئس ونعم فعل كحسن
اصليا او منقولا كسر او قضو مستعملا في نوع التعجب فيقال حسن الرجل زيد
وزمو البيد يده وقضو الرجل زيد ومنها حبذا وهو مركب من حب [illegible] اسم
اشارة مبهمة كضمير كون فاعل نعم وحب هذه لازم لفعله من حب [illegible]
حسن فصار بمعنى صار حبيبا والمستعمل بعد النقل الا [illegible]
باسكان الباء والاول اما بحذف حركته او نقل [illegible] لكن [illegible] المستعمل [illegible]
الا مفتوح الحاء [illegible] المستعمل [illegible] فاعله [illegible] المرفوع بعده [illegible]
بالمخصوص ان حبذا [illegible] لان [illegible] واحدة [illegible]
الفعل المقدم على [illegible] ولا [illegible] المؤنث والمثنى و
المجموع [illegible]
[illegible] مخصوص [illegible]
[illegible]

اسما

بحث الحرف

اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتدا ولا يدخل النواسخ مخصوصه ويحظر
لا على حبذا اقتصر كبئس ويجوز ان يأتي قبل المخصوص او بعده تمييز او حال
على وفق مخصوصه وفي كلا الحالين متعلق بذا لا بالمخصوص هذا اخر شرح قسم
الافعال من مواهب من اعان البال وابده في حقل الاشكال ويوك
الله بخير البيان واحسن المقال نشاءله وهو جدير بالسؤال ان يجعل
حصد الجمع المعاني من احسن الظروف ويوفقنا ختم كتابنا باحسن نحو
بحث الحروف اللهم كما انعمت ادم وكلما زدت اسم الحرف ما دل على معنى
في غيره وقد عرفت ما يتعلق به في اول الكتاب وصدره ومن ثمه اي ومن
اجل عدم الدلالة الا على معنى في غيره احتاج في جزئيته لما يفاد به شيء كلاما
او غيره كما يد كمر في مقام التعداد فيقال زيد عمرو وغلام لزيد غلام مع عمرو ورجل
البسيط لهذه لم يتل في جزئية للكلام فمن قيده فقد بعد عن تحقيق المقام الى
[illegible] على [illegible] منع الخلو والا فربما يحتاج اليهما لانه ربما يدل على معنى
[illegible] الكلام كحرف الشرط والتخصيص فانه يدل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية
[illegible] ان احتياج الحرف ليس
[illegible] في جزئية الكلام [illegible] احتاج في جزئية
الكلام لانه [illegible] منسوب اليه الكون الا بهما
[illegible] الكلام [illegible] الاسم والفعل لان الاسم يكون منسوبا ومنسوبا
اليه [illegible] جزئية [illegible] المص [illegible]
[illegible]
[illegible]
كون [illegible] الاعراب ثم نسبة الحروف المشبهة في التحقيق

والتنبيه ثم ما يشبه ذلك القسم من حروف النداء ثم ما يشبه كلها الحروف
المشبهة في التحقيق والاثبات وبعضها بعضها في اللفظ ثم حروف
الزيادة التي بعضها عاملة ثم ما يوافق بعضها في اللفظ من حروف التفسير
ثم ما يوافق بعضه ذلك في اللفظ من حروف المصدر ثم ما يوافق بعض
حروف المصدر في لزوم الفعل من حروف التحضيض ثم حرف التوقع الذي لا يناسب
حروف التحضيض في التوقع لان من يحضض احدا يتوقع منه الفعل ثم حرفي
الاستفهام الذين منهما هل التي بمعنى قد في الاصل ثم حروف الشرط الذي كا
كالاستفهام لها صدر الكلام ويخرج الجملة عن كونها متعلق الاعتقاد ثم حرف
الردع الذي يوازن اما ثم تاء التانيث التي لا تختص بحال الوقف والاصل
ثم التنوين الذي يلحق الاخر كتاء التانيث الا انه يلحق اخر الاسم ثم نون
التاكيد التي تلحق اخر الفعل ويشبه بعضها التنوين وقد اعجب حيث جعل
في اخر الكتاب امور المكون في الاخر وختمه بما هو للتاكيد لان المتكلم يحتاج
حين الفراغ الموجب للاعراض عما قاسى شدته في تحصيله الى التاكيد والى
المحافظة عليه واعجب من الكل انه ختم على قوله الفا [illegible] الف
الذكر لما اشتهر ان السبق يجب ان يكون [illegible]
حروف الجر لم يعرف في هذا القسم الا حروف [illegible] لانه يمكن [illegible]
الحروف بالترتيب بل [illegible] النقد ولانا [illegible] تخصيصها بالتعريف
[illegible] لا فضا [illegible] لغرض ايصال الفعل [illegible]
وفي حروف [illegible] النفل ومنا [illegible]
شبهه وذلك ان [illegible] النفل في معناه على [illegible] في تعريف
[illegible]

الايصال

٢٠١

الايصال ليس ما وضع له حروف الجر كما يظهر من بيان معانيها وفيه نا
الايصال مع انه معنى الوصول التعدية هنا بالباء الى ما يليه ضمير الفاعل الى ما
الموصوفة والمفعول الاما الموصولة ذلك العكس في ذا اللفظة ولا يتغفر
التوبيف بحروف العطف مثل جاء زيد وعمرو فانه يوصل جاء الى عمرو ولانه لم
يوضع لغرض الايصال بل للجمع وانما يلزم الجمع في بعض المواضع ايصال الفعل
او معناه الا يرى انه لا ايصال في عطف الجملة على الجملة وهي من والى وحتى
وفي والباء واللام ورب وواو وباو وواو القسم وتاؤه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا ولما كان يتجه على تعداد المص
تلك الحروف انه لم يحسن الترتيب اذ ينبغي جمع الوحدانيات والثنائيات
ثم ما زاد وجهه في شرح بان العشرة الاول في اصل وضعها باعتبار ما تناسب
المعنى الحرفي لم يمكن الا حرفا والخمسة التي يليها مشتركة بين الاسم والحرف
والثلاثة الاخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها عن على
فانه مشترك بين الاسم والفعل والحرف لكن ذلك الاشتراك عارض بعد
الوضع [illegible] فالواو اصلية وبهما وفعلا الف في الاصل واو وظلم لكونها
في [illegible] احترز بقوله باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي عن نحو
من [illegible] عن لفظ في فانه امر من [illegible] وبعد تنقيح
كلامه على هذا الوجه [illegible] لا قال الرضي وفيما قال نظر لان على الاسمية
اذا اضيف الى [illegible] الالف ياء [illegible] الحرفية [illegible]
عليه ان حاشا وعدا وخلا الفعلية [illegible] في اصل الوضع
[illegible] والكاف [illegible] المعنية عن [illegible]
في الكاف [illegible] الفعلية [illegible] الحرف

في عدم التصرف فصارت كأنه لا اصل لا نقلا قال الرضي هذا عذر بارد وبعد
ومع ذلك يتجه عليه لما اشتبهت نزلت منزلة ما اختص بالحرف فاقتضى
ذلك جمعها مع ما لا يشترك فيه اذا عرفت حروف الجر اجمالا فتفصيل
ان من للابتداء اي لابتداء الغاية اي الامر الممتد فان الغاية كما تأتي
بمعنى النهاية تأتي بمعنى الامر الممتد والامر الممتد الذي منه يبتدأ ابتداء اعم من
ان يكون ممتدا ابتداء او منتهاء الامر ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج
وان ليس ممتدا لكن يترتب عليه امور ممتدة كالمشي والجلوس الى غير
ذلك ومذهب البصري انه لابتداء الغاية مطلقا زمانا كان او مكانا او
غيرهما والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهب الكوفي ولقد احسن المص حيث
قال للابتداء فحذف الغاية لاشتهار الغاية في النهاية فيلتبس المقصود و
لقصد تعميم الابتداء واصل من عند النحاة منا لما راى استعمال بعض العرب
منا وكان المص جرى في من بمعنى القسم مكسورة الميم ومضمومتها على [illegible]
مخفف ايمن ويمين كما قيل فلم يجعل القسم من معانيها وهي للقسم مختصة [illegible]
العرب كما ان تاء القسم مختصة بلفظ الله وكذ شرفي وت[illegible]
والتبيين اي لاظهار المقصود من مبهم قبل لا كمال [illegible] وعلامته
وضع الذي مقامه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان [illegible] الرجس
الذي هو الاوثان ونقض هذه العلامة [illegible] ثوب من خيط
لا يصح وصف النكرة بالمعرفة [illegible] مصنوع القطن [illegible] المقصود [illegible] وضع الذي
مقامه [illegible] الذي [illegible] لا يعطي [illegible]
[illegible]
التقديم على المبين كما قال [illegible] الاوثان من الرجس اذ المقصود

ذكر

٢٠٢

ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا فانه اوقع في النفس فلا حاجة لتقديم التفسير فيجعل
المقدم على المبهم ما امكن على التبعيض كما في اخذت من المال ما يكفي ويقدر
مبهم قبل المجرور ويجعل المبهم المحتاج عنه عطف بيان المحذوف فيقال
التقدير اخذت شيئا من المال ما يكفي كذا في الرضي فما قيل ان من في قولنا علم
من البيان ما لم نعلم لا يصح فان قلت قد شاع مثل انا من خط في روضة وانا من
وفاته من [illegible] قلت جعل الرضي من هذه تجريدية تعليلية اي انا من اجل حظ
في روضة لئلا يلزم تقديم البيان على المبين والتبعيض اي بيان ان ما قبلها
بعض من مجرورها اما مذكورا او مقدرا نحو اخذ شيئا من الدراهم او اخذت
من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض مقامه ولا يلزم ان يكون ذلك البعض
اقل من النصف لانه يرده ما ذكره واعلم انه يصح رد جميع معاني من الى
الابتداء بتكلف وينبغي في الاجتناب من التكلف ثبوت معان
[illegible] ذكر في التسهيل اما حقيقة او تجوزا على وجه لا احالة له والتعليل
نحو [illegible] ذلك كنت والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدل
الاخرة والمجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله والاستعلاء
نحو ونصرناه من القوم اي عليهم وللفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين
نحو الله يعلم المفسد من المصلح ومعنى الباء نحو ينظرون من طرف خفي ومعنى في
نحو اروني ماذا خلقوا من الارض وزائدة عطف على خبر من في غير الموجب
اي في الكلام غير الموجب [illegible] قوله في ما سبق [illegible] نحو للنفي [illegible] البدل
[illegible] الا في كلام غير موجب او في غير الكلام الموجب داخلة على نكرة اما لعموم
النفي ورفع احتمال عدمه كما في ما جاءني من رجل فانه [illegible]
[illegible] من رجل احتمال [illegible] والثاني لتاكيد العموم نحو

نحو ما جاءني من احد فان ما جاءني احد نص في العموم وزيادة من لتاكيده
وزيادته في المبتدأ والفاعل والمفعول كثير وقد يزاد في الحال كقراءة
زيد بن ثابت ما ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء على صيغة المبني
للمفعول خلافا للكوفيين والاخفش في اشتراط الشرطين استدلالا
بما اشار الى دفعه بقوله وقد كان من مطر وشبهه متأول بما يخرجه عن
عن زيادة من في غير الموجب وعن دخول الزائدة على غير التنكير بجعل من للتبعيض
او بيانا للمبهم محذوف اي قد كان شيء من مطر والمراد بشبهه يغفر لكم من ذنوبكم
وقد يجاب عن قولهم قد كان من مطر بانه في حكم غير الموجب لانه جواب عن قول
السائل هل كان من مطر وعلى هذا فالمراد بغير الموجب اعم من غير الموجب
حقيقة او حكما ونحن نقول ولو لم يتأول هذه التراكيب لم يرد نقضا لان فائدة
الحذف لا ينتقض بما لا يطرد والى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان [illegible]
اتفاقا والاكثر عدم دخول الابتداء والانتهاء في الحكم وقد يدخلان [illegible]
وبمعنى مع قليلا والاشبه ان المعنى مآل تقدير الانضمام فقوله تعالى لا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم ... تقدير منضمة الى اموالكم ويكون للاختصاص نحو الامر اليك اي لك
كذا في التسهيل والاظهر انه في تقدير مفوض اليك دفعه [illegible]
هل لك الى ان تزكى اي هل لك رغبة في ان تزكى ولا [illegible]
ان تزكى وتقدر الزوائد بانتساب الزائدة وحتى [illegible]
[illegible] ابن مسعود [illegible] كذلك اي [illegible]
[illegible] للنفي [illegible]
[illegible]
[illegible]

ان يكون

٢٢

ان يكون الحكم يكون الى بمعنى مع قليلا ايضا وهو ما من دخول ما بعده فيما
قبله الا انه لم يذكره الرضي وتختص بالظاهر ولا يدخله المضمر بخلاف الى وحتى العاطفة
والاستثنائية فنقول جاء في القوم حتى انت وركب القوم حتى انت اركب
ومن الابتدائية الداخلة على المضمر قوله واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه با
بالقوم حتاه لاحق اي حتى هو اذ قد يحذف واو هو في الشعر نحو فبناه سري
البيت وليس حتى في البيت جارة كما وهم المبرد فخالف كما اشار اليه بقوله
خلافا للمبرد والا لم يكن لرفع لاحق وجه ومن يشبه المبرد ما يجاب عنه بانه شاذ
فمن قال بان ما تمسك به المبرد فهو شاذ فقد قال تضعيه وحتى تكون بمعنى كي بخلاف
الى ولا يدخل الا المضارع وما ينتصب به فلا يقال اكلت السمكة حتى وسطها بخلاف
الى وانكره ابن مالك وكانه مذهب المص وفي الرضي انه يقوم المجرور بالمنعم [illegible]
فقال فهم اليه دون المجرور ويجيء فلا يقال قمتم حتى زيد وفي للظرفية اي لجعل الشيء
[illegible] الشيء او محلا اما حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكوز او تشبيها وتنزيلا نحو
[illegible] في الكتاب التنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف
[illegible] التشبيه في جميع مواقع في انه الرضي مجيء في لغير الظرفية لكن المص لا لم
[illegible] وقال وبمعنى على قليلا والمشهود له قوله تعالى لاصلبنكم
[illegible] ويكون للتعليل نحو لكم فيما اخذتم وللمقايسة
[illegible] في الاخرة الا قليل وللمصاحبة نحو فادخلوا في امم
[illegible] في النفقات [illegible] نحو قوله تعالى فردوا ايديهم
[illegible] اي ردوا معناه لصوق
[illegible] الالصاق [illegible] في افادة الالصوق [illegible]
[illegible] وركب [illegible]

في المراد رجل مرورك او نفسك ملصقا . والاستعانة وهذا اخص من السببية
فانه الاستعانة في ابرد الماء بالبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها حقيقة او حكما
فيا دة التسهيل حيث قال للسببية الشذ وقد يكون للسببية للعلة وهي
التي عبر عنها بالتعليل نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل اي لاتخاذكم والمقابلة نحو
بعت هذا بهذا قال الرضي اي اشتريته به وبدلته به وجعل التسهيل البدل عديل
المقابلة ومثل له بالا فور حايته فما في شهدت بدرا بالغضبة اي بدلها والظاهر
انه تحت المقابلة والتعدية اي لجعل الفعل متعديا وتعبيره باحداث التصيير في معهوده
من اللزوم الى التعدي وقد عرفت اختلافا في مفهومه بين المبرد وغيره في بحث التعدي
وهذه التعدية تفرد بها الباء من بين حروف الجر والتعدية بمعنى اخر هو ايصال مفهوم
الفعل الى شيء بواسطة في الجر يعم حروف الجر كلها في الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك
ان تعديه بالباء والالف والتشديد فتقول طار به واطاره وطيره وهذا يدل
على ان التعدية بهذه الامور مطردة لكن في الرضي ان التعدية بالزيادة مو[illegible]
على السماع ومن تقييده التعدية بالزيادة يفهم ان التعدية بالباء غير مو[illegible]
والظرفية اختاره على ان تقرا . ويعني في اشعارا بانه حقيقة فيها اذ [illegible]
الخ يعتد التجوز ولم يذكر القسم للاشتهار وباء بمعنى عن نحو فاسئل [illegible]
على نحو ومنهم من ان تامنه بقنطار اي على قنطار [illegible]
بما كثر ابو التسهيل وجعل الرضي في هذه الاية [illegible]
للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جني [illegible]
بل يورد بها [illegible]
[illegible]
[illegible]

وقال الرضي والاولى انها بمعنى في وكالاستفهام بهل اي صورة الاستفهام من غير
ارادة الاستفهام بل لارادة التوبيخ والكلام في معنى النفي فان هل زيد قايم،
للتقرير في معنى اما زيد بقايم لمعر المخاطب بما يعلم قياسا فاطلاق القياس لا يخ
عن الباس ومن قال كانه اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب
في اصطلاحهم المشهور تكلم بالهندي ونحن نساهمن تعرفه وفي غيره اي في غير
الخبر المذكور سماعا وفيه ان كثيرا منه قياسي مرفوع كفى ومتصرفاته ومعمول علمت
وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسن وحسبك مبتداء ثم
السماعي ما هو كثير وهو المفعول به نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ونضرب بالسيف
ونرجوا بالفرج وما هو قليل مرفوع اي ان مع ما يتعلق به نحو الا هل اتاها والحوادث
جمة بان امراء القيس بن تملك بيقرا وخبر ليس ويقم كثيرا مع اسم في القسم
[illegible] نحو تقاني لا افعلن بالجر اي بالله وشاذ قليلا في غيره كقول رؤبة
لمن قال له كيف اصبحت نحو بحسبك زيد قد عرفت حاله واللغي
اللغي لغة واللام للاختصاص كل ما هو على حرف واحد منها الفتح
[illegible] الجر الكسر لموافقة معموله الا الكاف فجعلها موافقة
[illegible] لثقل الكسر عليها دالا التاء ولانها بل كالواو وجعلها
[illegible] على المضمر الذي هو غير ياء المتكلم والداخل على
[illegible] وقد يفتح قبل ان المضمر نحو الفتح مع جميع
[illegible] للشيء المجرور [illegible]
[illegible] نحو الجلل [illegible]
[illegible]
[illegible]

حم لمحمد فيبنغ بناء على لام الاختصاص والتعليل اي جئت باجده علة لما تعلق به
نحو جئتك للتاديب وخرجت للمخافة وزائدة ومنها اللام المقوية للعمل
تزاد قياسا في المفعول المقدم على العامل نحو للرؤيا تعبرون وشرط التسهيل
ان يكون متعديا الى واحد دون اكثر وفي مفعول كالاسم نحو انا ضارب لزيد
وضربي لزيد حسن وفي مفعول المحذوف نحو بالزيد هذا عند التسهيل وعند
الرضي انها لام الاختصاص قال والزيادة في غيرها سماعي وبمعنى عن مع القول
نحو قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اذ لو لم يكن اللام بمعنى
عن لقيل ما سبقتمونا فان قلت لا معنى للفصل بين معاني اللام بذكر الزائدة
قلت جعل الزائدة في سلك اللامات السابقة للاطلاق بخلاف ما ذكر بعد
الزائدة فانه مقيد وبمعنى الواو في القسم قيد الواو او بمعنى الواو وللتعجب
ولو قال او القسم لكان اخصر الا انه اراد التنبيه على انه معنى مجازي [illegible]
شارك الواو في اقسام القسم دون الباء او التاء وفي [illegible]
التعجب قال الرضي اراد بالتعجب الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه و[illegible]
لام التعجب الا في القسم وقد من قال انه في لا [illegible] فرب [illegible]
وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي سمع [illegible] حمده
ويكون بمعنى في نحو نضع الموازين القسط ليوم [illegible] اي في يوم [illegible]
كنت بحسن خلق [illegible] بمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك [illegible]
بمعنى على نحو يخرون للاذقان [illegible]
وانفكت تراغم [illegible]
[illegible]

وفي حو [illegible] سكون التاء مع تخفيف التاء وربت ساكنة الباء بوجهان فهذه اثنا
اثنى عشر وكون رب حرفا مذهب البصري والمعنى لا يساعده لان افضاء
رب عامله الى المجرور لا يتعقل ولا يعرف له معنى صحيح لان رب رجل لقيته ان
عامل رب فلا معنى لتوسط رب بينه وبين مجروره لانه وجد مفعولا بنفسه وان
جعل صفة لرجل ويقدر له عامل فان قدر كما قدره المصنف ان التقدير رب رجل
لقيته حصل له بما يظهر فيه ان رب رجل في المعنى فاعل حصل ولا معنى
لتوسط رب بينه وبين رجل كريم فالحق مع الكوفي ذهب انه اسم مضاف
كما ان نقيضه وهو كم كذلك فهو اما مرفوع ابدا على انه مبتداء لا خبر له على ما حققه
الرضي لانه نظير اقل رجل يقول كذا في التعليق فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب
رب وقد مر شرح اقل رجل يقول كذا في بحث المبتداء واما على نحو كم في الاعراب
[illegible] رجل لقيت منصوب بلقيت وفي رب رجل لقيته مرفوع مبتداء
[illegible] وهو جواب لسؤال محقق كان يقول لك احد ما لقيت رجلا
[illegible] رجل لقيته يعني لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدر بان يعلم انه [illegible]
[illegible] لكونه جوابا النفي الفعل في الماضي [illegible] فعل الا
[illegible] لكن كثر [illegible] الكثير منزلة التعليل لا
[illegible] الحميد لمحمد وجعل المدح للكثير [illegible] بالنسبة له
[illegible] ضارب حقيقة [illegible] للتكثير [illegible] في التعليق
[illegible] ان يجعل قوله بالتقليل
[illegible] هذا الكلام لانها [illegible] معنى
[illegible] ل كما [illegible]

ولا يبعد ان يجعل دعوى الاختصاص بالنكرة انما المحتمل للعلة والكثرة فيحتاج
الى التقليل بوصفه لان الوصف معين له في التقليل على الاصح وهو مذهب
المبرد وابن السراج وابى على الفارسي وخالفهم الاخفش والفراء وجماعة
والصفة قد تحذف لقرينة وهى اما جملة فعلية او اسمية او ظرف او صفة مشتق
وفعلها يعني لا يكون متعلقه الا فعلا ماضيا لما عرفت محذوف لانه لكونه جوابا
لسوال محقق او مقدر يتعين فعله لذلك السوال غالبا فيحذف المحذوف وقد تدخل
على مضمر مبهم خلافا للكوفيين فانهم جعلوه راجعا الى ما في السوال والتزموا المطابقة
والاوفق بايراد التمييز اعتبار البصري بتمييز بنكرة منصوبة مطابقة للمعنى ولا بد
من ذكر هذه الصفة ليتضح قوله في مطابقة التمييز والضمير مفرد مذكر خلافا
للكوفيين في مطابقة التمييز وتلحقها ما لوارد الكافة فلا تدخل الا على الجمل
قوله فتدخل على الجمل بيان للوجوب ولو اريد ما مطلق فاذا كانت كافة
على الجمل وان كانت زايدة فتدخل على الاسم وتجره نحو قوله
صيقل قوله فتدخل على الجمل بيان للجواز الجمل التي تدخل [illegible]
ووقوع الاسمية بشاذ والتزموا ابو على في قول وابن السراج [illegible]
وقع مضارعا [illegible] الماضي والجمهور [illegible] المضارع [illegible]
والجزولي يجوز ان يدخل ربما على مطلق الجمل وكان اطلاق [illegible]
سواء [illegible] على [illegible] يعني كان [illegible]
وذوا الحافي [illegible]
نوا استقبال لكنه [illegible]

[illegible]

٢٠٦

وعند سيبويه انه حرف عطف قدر بعده رب كما يقدر بعد بل وبعد الفاء
الجزائية لشرحها محذوف مع بقاء عمله وذلك في الشعر خاصة وبعد هذه الحروف
قياسي وبدونها شاذ واختار المص مذهب الكوفي لان حذف حرف الجر
مع بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا ما يحوج الى تقدير معطوف عليه
بتكلف ولا تدخل على هذه الواو حرف العطف رعاية لاصلها وتدخل
على الواو والقسم لانها لم تكن في الاصل عاطفة واو القسم كان الظاهر
ذكرها في القسم في بيان الباء وذكر الواو والتاء مع الباء الا انه دعا جمع
الواوين الى تاخيره الى هذا المقام وكون التاء بدلا منه الى ذكره مع الواو
وكونهما بدلين عن الباء الى ذكر الباء في هذا المقام على ان بيان اللزوم
بينها يدعو الى الجمع بينها انما يكون عند حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم
[illegible] فاستغنى بظهور كونها المقسم عن ذكر فعل القسم لغير السوال
[illegible] وقوله لغير السوال خبر مبتدا محذوف اي هي لغير السوال
[illegible] يكون والا كان اخر جزء كلام دخل عليه انما فيصير التقدير
الفعل الا [illegible] ال وهو فاء [illegible] بالفاء [illegible] التاء
[illegible] في الا [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] المراد بالمبالغة لان بيان الاختصاص بالاسم
[illegible] الظاهر والمراد [illegible]
[illegible] الكوفيين وذلك ان
[illegible] رف والياء
[illegible]

المعنى انه اعم في حذف الفعل والكون لغير السؤال والدخول على المظهر فانه يفيد
الاعمية في حذف كون حذف الفعل فيه اكثر وهكذا وهو فاسد وانما قال في
الجميع لان الاعمية لا يفيد كونه اعم في الجميع بل يتحقق بانتفاء اختصاص واحد
وكان يكفي ان يقول اعم من التاء ولو قال والبا ولا اختصاص فيهما لكان
اوضح ويتلقى في الصحاح تلقى استقبل اي يستقبل لجواب القسم باللام اي
مع اللام وفي القاموس تلقاه الشيء القاه اليه اي يلقى لجواب الى القسم اللام
والمال انه يجاف القسم باللام اي لام الابتداء وهي اللام المفتوحة وبكسرها بعض
العرب مع المضارع في جواب القسم وهي تكون في الجملة الاسمية المثبتة والفعلية
التي فعلها مضارع مثبت ويوكد بالنون ان دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالي
الآن او را ولا يكتفى عن اللام بالنون الا في الضرورة والتي فعلها مضارع حالي
باللام من غير النون لانه لا يدخل الا المستقبل والمبرد يمنع كون الحال جوا[illegible]
القسم واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفي باللام [illegible]
ونحو لسوف يعطيك وان كان فعلها ماضيا غير [illegible] معنى المدح
يدخلها اللام والا فقلا يدخلها اللام من قد او ربما او بما بمعنى [illegible] اكتفى
باللام فقد معذرة لان اللام لا يدخل الماضي المجرد عن قد [illegible] كان [illegible]
معنى المدح او التعجب ولا يكتفى بعد الا اذا طال القسم [illegible]
نحو قوله قد افلح من زكيها [illegible] باللام لطول القسم [illegible]
وقد يجمع بين ان و[illegible] القائم [illegible] عن اللام
وان من دو[illegible]
الذي انزلت فيه سورة البقرة [illegible]
[illegible]

عند غير المبرد والاضونية لكن الماضي ينقلب في الجواب مع لا وان مستقبلا
فلهذا لا يتكرر فيه لا وجوبا كما يجب تكريره في الماضي الباقي على مضيه في غير الشرط
ومنع الرضي وقوع لم ولن في جواب القسم وجوزه التسهيل على سبيل
الندرة ومنه قول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوارى في
التراب دفينا وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون قال نعم وخالقهم
لم تقم عن مثلهم منجبة ويحذف اداة النفي مع المضارع المجرد عن التاكيد كثيرا مع
ثبوت القسم وقليلا مع حذفه وقد يحذف مع الماضي عند القرينة ويكثر عند تقدم
النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني ويحذف من الاسمية عند القرينة
كما في التسهيل وانكر الرضي الحذف عن الماضي والجملة الاسمية هذا كله اذا لم
[illegible] الجواب شرطية امتنعية فانه لا يصدر الا بلو ولولا نحو قوله فبانه لو كنا
[illegible] وغيتم اذا ابلانا جوف جيرانهم دما ونحو والله لولا الله ما اهتدينا او
[illegible] طلب بفعله او اراداته او بلا او لم بمعنى الا ويحذف
جواب [illegible] وهو مقابل السؤال وانما سمي المقسم به اما لان المقسم
[illegible] المقسم به فيجيب بذكر سؤاله واما لان المقسم جوابا
[illegible] افلذا لو كره بالقسم ازالة لشكه او انكاره ولهذا
[illegible] اي حال بين الحج او ما يدل عليه من اعتراض الشيء
[illegible] كوك وجلاء [illegible] الطريق او اتخذه اي
[illegible] العمل [illegible] مع كونه
[illegible] ف في مثل
[illegible]

ولاينافي عن الجواب ولهذا اختص هذا الحذف بالبناء مع ان لحذف الجواب
مواقع منها تقديم بعض حروف الاجابة على القسم نحو اليس هذا بالحق فالاول
وربما ومنها ان يجيء بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب نحو والفجر وليال عشر
فان جوابه وهو لتعذبن محذوف بقرينة الم تر كيف فعل ربك الاية ومنها انا
الاكتفاء بمعمول الجواب عنه نحو يوم ترجف الراجفة اي لتبعثن ولحذف
القسم ايضا مواقع وهو ان يدل معمول القسم على القسم كعوض فانه لاستماله على
التاكيد وكثرة استعماله مع القسم يدل عليه فيقال لا انتك عوض ولكونه دالا
على القسم بما تقدم على عامله ليقوم مقام القسم فيقال عوض لا انتك مع ان
معمول الجواب لا يتقدمه وكذا معمول المؤكد بالنون ومنها ان يقوم حرف مقام القسم
نحو جير لافعلن ومنها ان يكون الجواب مؤكدا بالنون ولا يكون لا [illegible]
جهة صحة سوى كونه جواب القسم نحو لا انتك فانه لابد من تقدير القسم [illegible]
بلا جرم عن ذكر القسم فانه كثيرا ما يكتفى به فيقال لا جرم [illegible]
هذا المقام واحفظ كامل رانيا ان اتمه بذيل ذا بين [illegible] ما [illegible]
اغني اولكل سائل جوابه الموفق فانه معنى كل [illegible] علمه [illegible]
حروف القسم من مكسور الميم ومضمومها وهي مخففة [illegible]
انه مضموم الميم والنون او مكسورهما او مفتوحهما [illegible]
نحو بالعكس [illegible] التقاء [illegible]
مضموم الميم [illegible]
بلفظ اهو [illegible]
[illegible]
قول سيبويه انه [illegible]

٢٠٨

وهمزة للوصل مكسورة في الاصل ولذا قد يكسر انما كثر فتحه تخفيفا لكثرة الاستعمال
والاشكال عليه انه لم يات افعل بالانتقال من الكسرة الى الضمة ولذا اضم
همزة الفرد ولو جعل فتحه اصليا يشكل ايضا ان افعل لم يات مفردا وعند
الكوفيين جمع يمين ويشكل كون همزته وصل وقيل كانت قطعية صارت
همزة وصل لكثرة الاستعمال وبالجملة لا يكون همزة الامر نوعا سماعا فهو مبتدا وكلمة
مع واليمين روي مرفوعا ومنصوبا اجماعا ومجرورا عند الكوفيين واللف
والجر للطرف لظرف القسم وهما يستعملان في القسم ايم مضموم الميم مكسور الهمزة
ومفتوحها ويقال هيم تقلب المفتوحة هاء وكلها مخففة ايم الله وقد جاء م الله بالضم
والكسر فعند سيبويه هما مقصورا من ومن وعند الكوفيين مقصورا ايمن
يمين وقيل هما بدلا الواو وكالتاء وبالجملة مختصا باسم الله ومما يجعل قسما
[illegible] وانشدت تقول علمت لتاتين او وانقت والعهد والنذر تقول
[illegible] او عهدت لافعلن واذا حذف حرف القسم ولا يجد الا
الاصل [illegible] الاسم بتقدير الخافض اذا لم يعوض من الجار الا لفظا
[illegible] عوض يلزم الجر ويعوض معه [illegible] بقطع همزة [illegible]
[illegible] الاستفهام او لالالة [illegible] وفي تعويضها اربعة اوجه اكثرها
[illegible] همزة الله وعدم المبالاة بالتقاء الساكنين وثانيها
[illegible] التقاء الساكنين [illegible] وهو دون الثاني
[illegible] الاقل تحريك الهاء
[illegible]

اوليكونن ذا اولا يكون ذا وقد جاء ها انه ذا الافعل اولا افعل فقيل
بدل من الجواب ولا يقاس عليه وفي توبيض همزة الاستفهام وجهان قلب
همزة انه الفا وعدم التحرز عن التقاء الساكنين تحرزا عن الالتباس بحذف في
وجعل انه بين بين دفعا للثقل وتحرزا عن الحذف والاول اكثر والتوبيض
بقطع همزة انه اذا كان قبله فاء نحو افانه لقد كان كذا وفانه لقد كان
كذا وكون الفاء مع الهمزة اكثر واذا اند فن الاحث ابقاء الجر مع حذف
الجار فلنتم لك ان كنت حريصا بحرز المقاصد عيرشك من النظوم مع نوع الجار
قد تحذف ب مع بقاء الجر في مدخول فاعرف ما بقي منه بهذا التفصيل الذي
يروي لك من التسهيل قال ويحذف الجار مع بقاء عمله في جواب ما تضمن
مثل نحو زيد في جواب بمن مررت اي مررت بزيد او في مقرون بالهمزة
او هلا او ان او الفاء الجزائيين كما اذا قلت بعد ما سمعت مررت
بزيد ازيد بن عمرو وبعد ما سمعت جئت بدرهم هلا [illegible]
اي مررت برجل صالح الا صالح فطالح اي ان لم يمر [illegible] صالح
بطالح وجر بمن المحذوفة عن تمييز كم نحو بكم رجل مررت و[illegible]
خبر ليس نحو بدال في لست مدركا ما مضى [illegible] مدرك [illegible]
نحو الا رجل جزاه الله خيرا اي الا من رجل و[illegible]
سيبويه والخليل [illegible] ما بعدها [illegible]
متعدد [illegible]
الجواب [illegible] الجواب وانما اكتفى بجواب واحد [illegible]
ولهذا الشكل [illegible]

زعطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين ولو بغيث طالب الدقة
فعليك بتغير نا الجزء ثم ينبلاء ولون فانا اشبعنا الكلام فيه ولم نرابر
يراده في هذا الكتاب لانه يبلغ الاطناب حد الكثرة وعن للتي وزة اما حقيقة
نحو زميت السهم عن القوس فانه يفيد مجاوزة السهم عن القوس واما نوعا نحو اخذت
عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو اديت عنه
الدين فانه يتوهم مجاوزة الدين عن المديون ووصوله الى الدائن يتوهم ان
ما ياخذه الدائن من مثل الدين هو الدين وفي التسهيل يكون بمعنى في نحو
فلا تكن وانيا عن هذا الامر والاصح كقوله تعالى ولا تنيا في ذكري وللتعليل نحو
وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك وبمعنى بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي
حالا بعد حال وللاستعلاء نحو لا افضلت في حسب عني اي علي وللاستعانة نحو وما
ينطق عن الهوى اي بالهوى وتزاد عن وعلى والباء عوضا فيقال بدل
[illegible] عليه وتزيد على عوضا عن حذف عليه ويقال فانظر بمن تثق به
[illegible] انظر عمن تشكوت موضع انظر من تشكوت عبه هذا ولا يخفى
ان الظاهر ان يكون من بمعنى بعد سها وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او
[illegible] كانه ركبه الدين وهو يتحمل ثقل ومنه كان على ربك حتما [illegible]
[illegible] وفي التسهيل [illegible] المصاحبة نحو اتى المال على حبه وللمجاوزة كما اذا تعلق
[illegible] على [illegible] للتعليل نحو لتكبروا
[illegible] على ما هديكم [illegible] نحو واتبعوا [illegible] على ملك سليمان
اي في ملك [illegible] اذا [illegible] الناس [illegible] الباء نحو حقيق
على ان لا اقول [illegible] الارض [illegible]
[illegible] لانه [illegible]

فليس نحو لا على ضده لان ضده يطلب حقيقة على نعم لو قيل رضيت
موكول بهم تسخط لكان له وجه وقد يكون ان اسمين بدخول من اى يكون عن
وعلى اسمين في وقت دخول من عليهما والاولى ترك قد لانهما دائما يكونا
اسمين في هذا الوقت فعن بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق فمن لا ينفك عن الجر
فهو لازم الاضافة وعلى قد يكون بلا جر وركونا بت تنوش الحوض نوشا
من علي وتقييد اسميتها بوقت دخول من بيان للضابطة لا لانه لا يكون اسما بدونه
لان عن في قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد اسم والكاف للتشبيه اى لتشبيه
شئ بالمجرور فى ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو اذكروا الله كما هداكم ولا لكونه
بمعنى على كما في نحو لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا للقران نحو ايتك كما طلع النجم
كلامه في معاني الكاف الجارة والكاف باللحاق الكافة تخرج عن عمل الجر
اقتضاء الفعل او معناه الى ما يليه لان اقتضا الفعل بواسطة [illegible]
ولا مفعول بعد غلة عن العمل وهذه المعاني حدثت بعد ترك [illegible]
به الرضي والكاف للحرفي غير مقطوع الثبوت لانه [illegible]
اختير قوله متابعة لما هو الاولى وهو على ما قيل ان قولهم [illegible]
الاستعمال فلو قيل في الكاف انه الاصح انه حرف المشبه [illegible]
قليل جدا اذ لم نطل الفصل وعلى ما نقول انها تكون [illegible] والحرف [illegible] الزيادة
وزائدة قدم [illegible] الكشف [illegible] ليعلم ان الزيادة [illegible] لان الحرف
بالزيادة اولى [illegible] فليس [illegible] ان [illegible] الحكم
بالزيادة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

التزم الرضي عدم الجزاء المضاف اليه لكونه مضافا اليه لفظا وروحه وبعض
الحرفية من جهة اخرى ويختص بالظاهر سواء كان اسما او حرفا ولذا
انفرد عن بيانهما وقليلا ما يدخل على الضمير الغايب واقل منه دخوله
على المخاطب والمتكلم كذا في التسهيل ومذ ومنذ وقد تكسر
ميمهما للابتداء اى لابتداء الغاية في الزمان الماضي اى مدخوله الذى
مضى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق منه جزء
وانكر صاحب الصحاح الجر بعد مذ ومنذ للابتداء وجعلهما اسما والظرفية في
الحاضر اى في زمان لم يمض بتمامه وانت في بعض اجزائه نحو ما رايته
مذ شهرنا ومذ عامنا ومذ جبوة زيد ومنذ يومنا ولم ينبه بالسكوت عن
المستقبل انه لا يستعمل فيه ولم يثبت صاحب الصحاح الا هذا المعنى لهما وفي
ولم [illegible] اللباب الا المعنى الاول والظاهر مع المص قال الزجاجي فذهب
[illegible] غالب في الاسم ومنذ في الحرف لان مذ مخفف منذ والحذف
[illegible] الحجب لانه لو لم يغلب منذ في الاسماء كيف يكون مذ غالبا
[illegible] مخفف عنه وفيه انه يجوز ان يغلب المخفف في الاسماء لوجود التخفيف
[illegible] الوصف وليس [illegible] الاستثناء عن سوى
[illegible] افعال اسماء القوم حاشا زيد ولا ابالي احسن الناس
[illegible] وبعضهم [illegible] يجر خلا مع الجزاء بها بعد
[illegible] الاستثناء ولا فعل [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible]
[illegible] وكان نقطعن

ولكن كضارب وليت كليس ونعم وتشهد ولعل في بعض لغاتها وهي لعن ر
كقطن ولا يبعد ان يكون من جملة اسباب المشابهة فتح الاواخر وان كان
فتح الاواخر لمشابهة الفعل المشابهة الحاصلة من مشابهة سابقة يصح ان يكون
منشاء لتسميتها الحروف المشابهة بالفعل لتشبيهها بها للاعمال وكذلك لحفظ
كانت اذ اخرها بنون الوقاية لمشابهة الفعل قال الرضي من ان جعلها حروفا
مشبهة لهذين انما يصح لو لم يكن تخفيفها فيها المشابهة مزيف فيل كان الظاهر
الاحرف المشبهة بالفعل الا انه حافظ عن مشاكلة الحروف الجارة والحروف
العاطفة قلت التحقيق ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف ككتب وليس هذا
الوزن يجمع الفعل الا له والطرف فانه يجمع على رطل على ما في القاموس والحرف بمعنى
حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا
في تسمية قسم الكلمة وقالم جمعوه الا على الحروف واذا لم يبعد جمع
لشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة وما يقال ان هذه [illegible]
تسمى جمع الكثرة بزيعة انه لم يخبر عنها الا بالسنة [illegible] ان و[illegible]
ولكن جمع بين اربعة لا يخرج الجملة عن الاخبار وبين اثنين [illegible]
[illegible] وجه [illegible] قال وليت ولعل [illegible] الاخر [illegible]
يستدعي خلاف هذا الترتيب لها صدر الكلام [illegible] التخصيص
[illegible] بعد اما بعد الجملة [illegible] يوم الجمعة [illegible]
النص وبعد [illegible]
ان المعنى [illegible]
[illegible]

[illegible] مشبه بالفعل

لانه لا يفيد الا انه لا يجب لها صدر الكلام واما انه يمتنع له ذلك فلا وهو
المعقود بقوله فهي بعكسها لكن في افادته الامتناع خفاء ولا يكون خبر
ليت ولعل وان كان ولا يكون اخبارها متضمنة لمعنى الطلب مفردات
كانت او جملا وان ولكن يمتنع كون خبرهما المفردين متضمنين له وقل
كون خبرهما جملة طلبية نحو انك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته واضرب
زيدا لكن عمرا لا تضربه ونحوها مما يتلقى على الافصح المتبادر منه انه جاء في ل
السنة مع الجامع ما الاعمال والالغاء واستعمال الاكثرون الالغاء و
ليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا في ليت عند سيبويه ولم يجوز اعمال
غيره وروى ابو الحسن وحده في انما وانما على قلة وضعف وعدم السماع
لغيرها وسوغ الكسائي واكثر النحاة اعمال الكل فقول على الافصح معناه ان
[illegible] المجيء غير الافصح كما في ليتما او القياس على غير الافصح والمقيس
[illegible] اذ النفي فالكافة اذا اعمل فزائدة وما الكافة حرف عند
[illegible] مبهم كضمير الشان يفسره الجملة بعده ونحن نقول اذا
[illegible] ضمير الشان فيمكن ان يكون اسما لهذه الحروف ولا يكون كافة
ولا [illegible] بمعنى وجوب الالغاء وبقوله [illegible] الافعال
[illegible] فان لا يغير معنى الجملة بل تؤكدها فيلزم صدر الكلام
[illegible] فاعل مضمونها اذ هي حرف تحقيق فان زيدا قائم
[illegible] جملتها اي جملة د
[illegible]
[illegible]

مضافا الى الاسم نحو اعجبني ان زيدا قايم اى اعجبني قيام زيد واما في الخبر
الجامد نحو اعجبني ان زيدا اسد فتجعل الخبر مصدرا مضافا الى الاسم بالحاق
ياء مشددة وتاء التانيث المتحرك به نحو اعجبني اسدية زيد كذا في الرضي
وتفصيله ليس بالوفي لانه لا يتم في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون
فانه لا يؤخذ المصدر من الخبر بل من صيغة ولا يؤخذ مصدر مضاف الى الاسم
بل مصدران احدهما مضاف الى الاسم والاخر الى ذلك المصدر فيجعل المآل
ذلك بانتفاء فقاهتهم ولا في مثل بلغني ان زيدا ان تنطلق ابوه
فانه لا يؤخذ المصدر من الخبر بل من جزاء الخبر ويضاف الى الاسم ولا في مثل
بلغني ان زيدا ابوه قايم فان المصدر لا يؤخذ من الخبر بل من خبر الخبر ويضاف
الى المضاف الى الاسم ومن ثمه وجب الكسر في موضع الجمل الاولى
مواضع الجمل وفي موضع الجملة على طبق قوله والفتح في موضع المفرد
خبر موقع الامر وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر في محله ابتداء [illegible]
الكلام وذلك اذا لم يكن ما بعدها من تتمة كلام [illegible] لا يكون قبل لفظ
او كان ولكن ولم تجعله متعلقا به بل استئنافيا في المتكلم نحو ان زيدا قايم
[illegible] لا يحزنك قولهم ان القوة لله جميعا [illegible]
على وجوب الفتح في موضع المفرد ويتفرع على اشتراك [illegible]
الكلام ولا بد في [illegible] هذا الحكم [illegible] بعده على وجه [illegible] في موضع الجمل
ضمنيه بما علم من [illegible] مع [illegible]
[illegible]
الفتح [illegible] زيد انك [illegible] والمنصوب في
[illegible] القول [illegible]

لحكايته فلا ينصرف القول في مفعول الجملة مع انها مفعول لان المفعول هو اللفظ
فالجملة بالقياس الى معناها باقية على حالها لانها لم تصر باعتباره مفعولا بل باعتبار
نفس اللفظ ولذا لم يدخل في قوله ومفعول لان المراد به وقوعها مفعولة ووقوعها
باعتبار معناها فلا يحتاج الى التقييد بمفعوله فيما بعد بما سوى مفعول القول كما
يلقيه الواهمة وانما قيدنا القول بكونه بمعنى التلفظ لان القول بمعنى الاعتقاد
الاعتقاد يجب الفتح بعده واطلاق المص لانه المتبادر وبعده يشكل بقوله
اني قلت زيد قايم فانه يجب فيه الفتح فالاحسن الا يتخذ فكسر ابتداء ومفعوله
وصوله والموصول قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء وكذلك يجب الكسر في جواب
القسم خلافا للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفي الحال نحو لقيتك وانك
راكب او وانك راكب ولا يصح في الثاني الفتح لجعل مصدر بمعنى اسم الفاعل لان
ذلك [illegible] في المصدر الصريح دون غيره صرح به الرضي وفي جملة بها لام
[illegible] فاعله جبرا انه فاعله وغيرها مما ذكره سامحه تسبق شيئها في
[illegible] قال او خبرا عن انه مفعوله نحو سمعت ان زيدا قايم
وما ملت [illegible] فعل وقعدت عن الحرب اني جبن ولكن ان تجعل نحو
[illegible] ما نشئت من قوله فاعله ومفعوله [illegible]
[illegible] ومضاف اليه لوجب افراد هذه الامور لا
ببعض [illegible] وما [illegible] يجب يوم انك
[illegible] لان [illegible] يجب الفتح اذا
[illegible] اللباب واللوضي
وذلك انه [illegible] في ما [illegible] من المضاف اليه والمفعول
[illegible] فقال [illegible] لانه مبتدا [illegible]

على الكسر والفتح حيث جلاء فاعلا اى لولا وجد انك ولو انك
لانه فاعل فيه رد على الكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على
الكلام فهو يحتمل كونه مبتدا وما في الرضي ان قوله لولا انك جواب انه فتحت
في موضع الجملة لان ما بعد لولا جملة اسمية فاجاب بان تمام الجملة مبتدا
لوجوب الجزء ولو كسر لم يكن الجزء محذوفا مع انه يجب حذفه ضعيف لانه
لا يجري في قوله ولو انك فان جاز التقدير ان اى تقدير الكلام جملة
وكونه مفردا وليس المعنى تقدير المفرد والجملة كما في الشروح والمراد
بالجواز الجامع ترجح احد الطرفين لان الخلو من الحذف ارجح جاز الامر
ان فتح ان وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه يريد به ما بعد الفاء الجزائية
وما ينوب منابها من اذا المفاجاة نحو من يكرمني اذا اني اكرمه ولك
ان تدخل هذه الصورة في قوله اذا انه عبد القفا والاول [illegible]
فالكسر ظاهر والفتح لتقدير احد جزئي الجملة ان الموضع [illegible]
فاني اكرمه ثابت على ما ذكر الرضي وفيه ان تقدير [illegible]
[illegible] اني اكرمه وههنا بحث وهو ان التقدير للجزء [illegible]
[illegible] المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذف [illegible]
[illegible] وفي بعض الشروح ان التقدير [illegible] اى اكرمه [illegible]
المبتدا وخبره [illegible]
[illegible] بعد كونه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

اللحيين تحت الاذنين جمعها ان وكما يجيء الذكر في قولهم حبب مذاكيره
لا ادخال ما حوله في الحب ومبنى البيت على ما في بعض الشروح انه
لئيم يحذم قفاه ولهزمته بالكل وينعطل اليمين قفاه ولهزمتاه و
لا يزال عن طرز الفضائل ولزم فوقه وتمام ما قبل من كان همته ما يدخل في جوفه
فقيمته ما يخرج من جوفه وانا اذكره بهذه العبارة من كان همته ما يدخل
في فاه فقيمته ما يخرج من معاه وفي الرضي ان المعنى انه لئيم صفعان يعني
يضرب في معاه ولهزمته فكان عبد القفا واللهزمة ويصلح ضربا والله
اعلم وفي بعض النسخ وشبهه بالجر والاظهر وشبهها لما انه لم يرد به
بالدمر به اختصاص بالصورة الثانية بل شاة المواضع او جاز التقدير
[illegible] قول في احد انه فانه يجوز ان يراد اول مقولا في نحو تكسر
[illegible] مقول القول وخبر المبتدا وان يراد ظاهره فيكون حمد انه خبر
[illegible] المعنى المصدري فانه حمد انه قول خاص وقولهم هذا وان
[illegible] التغرير اللازم الس بوى فالتقدير الامر هذا فيجوز فيه
[illegible] عطف على الجزء والكسر العطف على مجموع الجملة
[illegible] العطف على الجزء عطف الجملة على الجزء المفرد [illegible]
[illegible] وقولهم اما انك ذاهب بتخفيف اما [illegible]
[illegible] الكسر [illegible] حرف تنبيه بمعنى [illegible]
[illegible] حقا انك
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الكسر لكونه في جواب القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فلك
الكسر لكون حتى ابتدائية والفتح لكونها جارة او عاطفة وقولهم لاجرم انك
قايم فالفتح لكون لاجرم بمعنى لابد والكسر لاستعماله استعمال القسم والغالب
الاول وعند الكوفيين في لاجرم لغات لاجر بحذف الميم ولاذا جرم بزيادة
ذا ولا ذا جر ولا ان ذا جرم بزيادتين ولا عن ذا جرم بابدال همزة ان بالعين
ولك تكثير الصور بحسن التدبير والفكر فاسأل العون من خالق القوى والقدر
وكذلك اي لاجل ان الكسورة لا تغير معنى الجملة وكان في حكم العدم فيكون
النصب لاسمها كالنصب في زيد ويكون المقصود والمنظور رفعه جاز العطف
على المكسورة لفظا اي كسرا لفظيا او حكما اي كسرا حكميا بان تكون مفتوحة
في حكم المكسورة اي اسم ان وهي المفتوحة النائبة مناب مفعولي علمت بالرفع واما العطف
بالمعطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان مبنيا فمشترك بين الكل فمشا
الحكم بالجواز في المفتوحة الحكمية امثلة سيبويه للعطف على محل اسم المكسورة من
قوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من
المشركين ورسوله برفع رسوله وقوله الا انما علموا انكم [illegible] ما تغنيا في
شقاق لكونه ان المفتوحة بعد فعل القلب كالمكسورة [illegible] التمثيل المذكور
وبعض النحاة [illegible] من ذلك التمثيل ان الحكم لمطلق المفتوحة ذلك وكما لا يجعل
قول سيبويه على محل المكسورة [illegible] التمثيل بالمفتوحة [illegible]
فتغير المكسورة في قوله [illegible] او حكما [illegible] في حكم
المكسورة لانه في موضع الجملة [illegible] طالب الجملة [illegible] فقال
دون المفتوحة والا [illegible] يختص النفي بالمفتوحة عند الجمهور [illegible] ما سوى لكن ولم
[illegible] سيبويه ومنع العطف على اسم المفتوحة [illegible] خبرا او رد

من اصحاب

٢٢٤
احتمال الغير بان يكون رسوله عطفا على فاعل بريء وان يكون ما تغنيا
في شقاق خبران وانتم نفاة معترضة وفي قوله على اسم المكسورة رد لقول الكرخي
المجزولي على ان مع اسمها حيث جعل الرفع لمجموعها لئلا يلزم كون اسمها مرفوعا
لان المرفوع هو المجرد ولا المجزولة ويرده ان اعتبار رفعه لالحاقها بالعدم
لعدم تغيره معنى الجملة ومع الحاقها بالعدم هو المجرد وان المبتدا هو الاسم
والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص الحكم بالعطف لان اعتبار محل
المعرب خلاف القياس فيقتصر على المورد ولم يلتفت الى ان الجرمي والزجاج
والمبرد جوزوا ذلك في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا و
سكت غيرهم عنها وههنا بحث شريف وهو انه اذا كان للمعطوف على
اسم ان خبر فلم يشاركه العطف مع الاسم في كونه مسندا اليه لمسند فما منع العطف
[illegible] ويقال اي والمشاركة في مجرد كونه مسندا اليه دون خصوصية
[illegible] مسند ذلك المعطوف وايضا يجب ان لا يكون معطوفا على مسند اسم ان
[illegible] مبتدا وقايم بمبهم الله مع انه ليس خبرا له بل انه لم
[illegible] على جملة حتى يصغو عن هذه التكلفات وكيف يثبت العطف
على محل [illegible] الاحتمال عموما والعطف على محل المعرب خلاف القياس
مثل ان زيدا [illegible] وان زيدا وعمرو قايم ويشترط في العطف على الاسم
بالرفع مضي الخبر لفظا [illegible] مذكورا [illegible] كالمثال المذكور
في المتن [illegible] المذكور [illegible] المعطوف خبرا [illegible]
[illegible] في حكم [illegible] او يكون خبران [illegible]
[illegible] فانه لو عطف عمرو على محل
زيد [illegible] كذلك ولكونه خبر ان

مرفوعا بان فيلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما في الرضي
انه لا يلزم ذلك في ان زيدا وهند قائم جارية على سبيل اللف والنشر فلا
يجب لذلك معنى الخبر لانك عرفت انه من قبيل مضي الخبر لتقدير اخلافا للكوفيين
حيث لا يشترطون المضي ولا اثر لكونه مبنيا في جواز العطف بالرفع من
غير اشتراط المضي خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان يوهم ر
تخصيص خلافهم بالمبني الضمير فالا ولا مثل انك زيد ذاهبان يشترك في وبيان
التسهيل بخالفه حيث قال يجوز رفع المعطوف على ان ولكن بعد الخبر باجماع
لا قبل مطلقا خلافا للكسائي ولا يشترط خفاء اعراب الاسم خلافا للفراء فهذا
فجعل ما ذكره مذهب الكوفيين مذهب الكسائي وما ذكره مذهب المبرد والكسائي
مذهب الفراء ولم يخص الاثر بكونه مبنيا بل جعله مشتركا بين الكون مبنيا و
معربا باعراب تقديري وصوبه الرضي وقال هو المذكور في [illegible]
ولكن كذلك في العطف على اسمه بالرفع ولذلك اعاده [illegible]
على جاز العطف ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم [illegible]
اي لا اصل الا الجملة الاسمية بعد دخوله على حالها وجدت [illegible] التي كانت
[illegible] الجملة قبل دخول ان على الاولى جزء [illegible] والخبر او معمول الخبر
[illegible] لان [illegible] الكلام [illegible] مع [illegible] [illegible]
على الخبر [illegible] اللتين كلاهما [illegible] والتحقيق [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] بينهما اي بين ان [illegible]
[illegible] الاسم والخبر [illegible] اللام [illegible]
[illegible]
[illegible]

اذا فصل قيد للدخول على احد الامرين لا للمجموع والدخول على الاسم فالصورة
جعل ضمير بينه الى الامرين المردد بين الاسم والخبر ليفيد انه لا يجوز ان تقول ان الدار زيد
او على ما بينهما لكن لا مطلقا بل يشترط ان يكون ما بينهما معمولا للخبر فلا يجوز رفع
قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان ان الثمانين لبلغتها.
مع انه يفصلها ما بين الاسم والخبر فاطلاق المص موجب الاغلاق واهماله موجب
الاخلال وليس كل خبر مما يصح دخول اللام عليه بل ما كان اسما او مضارعا
او ماضيا مع قد او غير متصرف ولا يكون منفيا ولا يدخل على خبر في اوله اداة
شرط ولا على خبر الخبر على الاصح وقد يدخل على الفصل نحو ان هذا لهو القصص
الحق اما جعل الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحته او لكونه في صورة مبتداء
[illegible] فقد دخل على خبر الجملة لكنه ضعيف فلذا لم يلتفت اليه المص نحو ان زيدا
[illegible] وقد يدخل على الخبر وعلى ما بينهما معا للتاكيد نحو اني لبحمد الله لصالح
[illegible] على ان بعد قلب همزتها هاء [illegible] برق على قلل الحمى لهنك
[illegible] يشترط الفصل بين اللام وان ليشترط الفصل
[illegible] الموافقة يمنع بجمعها اسمان لا يجري من تلك [illegible]
[illegible] الى غيره [illegible] ان المكسورة مع [illegible]
[illegible] قائم [illegible] وقيل لكن ضعيف [illegible]
[illegible] فهو مذهب [illegible] ابنه لكونه
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والاخفش سعيد بن مسعدة والاخفش علي بن سليمان وغيرهم خلافا
لابي علي الفارسي وابن ابي العافية والشلوبين زعما منهم انها لم افرقني ابن جني
للفرق ولزوم اللام مطلقا ذكره المص وهو خلاف ما صرح به سيبويه وساير
النحاة حيث حصروا لزوم اللام بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية
ولا التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون التباس معه لكون الاسم خفي
الاعراب فيلزم ح لكن اللزوم مشروطا بان لا يكون بعد ان نفي فان كان
يمتنع اللام نحو ان زيد لن يقوم بلا لام واللام بعد التخفيف لا يدخل الا في
الخبر وان كان قبله يدخل على الاسم وما بينهما ايضا ويجوز الغاؤها وهو الغالب
وجعل التصريح بالالغاء اشارة اي رجحانه ويجوز دخولها على فعل من افعال
المبتداء احترز به عن فعل لا يدخل على المبتداء فانه لا يجوز دخولها عليه فلم ان الغد
الدخول على الفعل يجب دخولها على هذه الافعال فلا يخفى عليك [illegible]
الرضي ان قول المص ليس بوجه والاولى ان يقول [illegible] وخلت على الفعل
يجب كونه من نواسخ الابتداء خلافا للكوفيين [illegible]
[illegible] كتاب [illegible] وهو المرجح هنا اذ الكوفيين [illegible]
[illegible] الا خلافا للكوفيين في التخصيص [illegible] ان [illegible]
[illegible] نظرا الى الكوفيين [illegible] قول الا [illegible]
الافعال مع اللام [illegible] في الافعال [illegible] اللام [illegible] الافعال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

٢١٦

هذا التفصيل وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر وقد حمل على الجمل مطلقا
لان ضمير الشان وان لا يكون مفسره الا جملة اسمية لكنه اذا دخل شيء من
النواسخ تدخل على الفعلية وشذ اعمالها في غيره لكن في الشعر يعمل في المضمر مطلقا
نحو فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي والمراد بالفعل المتصرف
فلا يرد ان ليس لان نعم الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب واما
الاسمية فلا يلزم شيء نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وكان للتشبيه
قال الزجاج ان الجزاء اذا كان مشتقا فهو للشك نحو كان زيدا قايم لان الخبر
بعينه هو الاسم ولهذا يقال كانى امشي ولو كان الخبر صفة تشبيه به محذوف
[illegible] بمشي اي رجل يمشي وذلك قوي ورده بانه لما التزم حذف الموصوف
[illegible] كانه المشبه جعل الضمير راجعا الى المشبه به لا الى الموصوف ضعيف
والعض [illegible] منابذة لغير الزجاج او بيانا لاصل وضعه وجعل استعماله في
[illegible] للتحقيق نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة
[illegible] قبل فان المعنى انك في الدنيا حال كونها ان [illegible]
في الدنيا تحقق [illegible] الدنيا في عالم العدم مبالغة [illegible]
[illegible] في الدنيا [illegible] لم يتحقق [illegible]
فلعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

لا مستدرك في القاموس استدرك الشيء بالشيء حاول ادراكه به لكن للدلالة
على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق
نقيضه فطلب افادته بما بعد لكن وشارح قال هو لطلب دركه السامع مع
ما عسى ان يتوهمه فقد غفل لان المستدرك هو المتكلم والمستدرك من
يطلب ادراكه ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته قال الرضي الا
الاستدراك فتح فتاهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمه
قدر المستثنى المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجي فيتوسط
بين كلامين متغايرين معنى فالرضي اي نفيا واثباتا ولا يلزم التضاد الحقيقي
بل يكفي تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر
الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال [illegible]
يكون الكلام السابق بحيث يوهم نقيض الكلام الذي بعدها فان قوله ان ربك
لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع الناس وتخفف [illegible]
الاخفش لم يتنبه الى خلافها بصفته قال الرضي [illegible]
ويكون مبتداها اي لكن مخففة [illegible] قال الرضي [illegible]
[illegible]

ناصبهما لنا وبله نثبت ولهذا جوز ليت ان زيدا قايم وقال الكسائي
التقدير ليت زيدا كان قايما وقال المحققون تقديره ليت زيدا قايما
ولعل للترجي قال الرضي الترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فلا تقال
لعل الشمس تغرب فيدخل فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطمع
وهو ارتقاب المحبوب ولاعتبار عدم الوثوق في الترجي يستحيل على الله تعالى
فيحتاج استعماله في القرآن الى التاويل فقال قطرب وابو علي معناه التعليل
قال في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وفيه انه يصح حمله على الترجي
في النظر اي ما يدريك لعل الساعة في نظرك ويكون فائدة هذا الادراك
حضورها عندك وقال بعضهم هو لتحقيق مضمون الجملة كان وارد لعله
يتذكر او يخشى قال فرعون لم يتذكر وفيه ان المتوقع احد الامرين ويحتمل انه
[illegible] ذكره سيبويه هو لرجاء المخاطبين او اشفاقهم كما في الواقعة للشك
[illegible] فهناك للايقاع في الرجاء والاشفاق لان الاصل في
[illegible] بتمامه وقيل قد يجي للاستفهام نحو لعل زيدا قايم
[illegible] ذكرها الرضي احد عشر لغة اشهرها لعل وجاء لعن
[illegible] على الوجهين مع لا وان [illegible] العين بهمزة
[illegible] بكسر اللام [illegible] في التسهيل
[illegible]

على سبيل الحكاية اذا سمى الرجل ابى المواز بالياء فلا يغير لئلا يشكل الجر
المشكل على سبيل الشذوذ ايضا لكنه لا يصح شيء من تاويله فيما رواه ابو عبيدة
لعل ابى يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بجرابه اعلم انه لا يجوز حذف اسماء
هذه الحروف في السعة الا اذا كانت ضمير الشان وحذف غيرها في الشعر قليل
ضعيف وحذفها كثير وقيل لا يجوز في السعة حذف ضمير الشان ايضا ومن
جوز شرط ان لا يلي هذه الاحرف فعل فلا يجوز ان قام زيد ويجوز ان
في الدار يجلس جوك والتزم حذف الخبر في ليت شعري اتاتيني ام لا لان
والاستفهام في المعنى مفعول اشعر قال الرضي ويجب تاخير الاسم في مثل ان لك المحلا
وان مرتحلا كما يجب تاخير المبتدا في مثل في الدار رجل وفيه بحث لان
الشيخ عبد القاهر ذكر ان من خواص ان صحة جعل المسند اليه نكرة فلا وجه
لوجوب تقديم الخبر الظرف مع تنكير الاسم الحروف العاطفة [illegible]
ثم وثمت بفتح التاء وسكونها ويختصان بعطف الجمل [illegible]
ولا وبل وقيل اذا دخل على المفرد ليس للعطف [illegible]
ولا يجيء في الكلام الفصيح الا بل ولكن [illegible] عاطفة [illegible]
[illegible] المجردة [illegible] المفرد [illegible]
[illegible] الزمخشري [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الحروف العاطفة

٢١٨

لا ترتيب فيها سواء كان الترتيب بمهلة او الترتيب من غير مهلة
او بلا اعتبار شيء منهما قال صاحب القاموس اي لمطلق الجمع فتعطف
الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا
نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك والى الذين من قبلك وقد يكون
بين المتعاطفين تقارب وقد يكون تراخ كما علم فاذا قيل قام زيد وعمرو
احتمل ثلثة معان والراجح المعية والترتيب كثير وعكسه قليل وقد يخرج على
فائدة الجمع المعنى او وذلك في التقسيم والاباحة والتخيير هذا كلامه وفي
التسهيل في بيان الرجحان والكثرة والقلة قال الرضي اعلم ان الواو
مرة تجمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع
الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع
بين [illegible] الفعلين نحو قال زيد وقعد عمرو وهذا والفرق بين الثاني والثالث
[illegible] عطف الجملة على الجملة ومعنى العطف ليس الا جمع مضمونه
[illegible] فاعلين في الجملتين يستلزم جمع [illegible] في اسم
[illegible] وفيه انه [illegible] بين [illegible] فعلين
[illegible] جملتين [illegible] الجمع الا بين
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

كنائدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد لا عمرو وكما يجي فكانه زائد للتنصيص و
ان لم يعده النحاة في الزوايد والفاء للترتيب بلا مهلة فالقيد حافات
النص وما قيل من انه اكتفى بالاستفادة من قوله وثم مثلها بمهلة يرد ابه
يحتمل استفادة التفاوت بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع الخاص فلا تنافي
بين قوله فالاربعة الاول للجمع وبين الجعل للترتيب ولا حاجة الى قوله
للترتيب الجمع مع الترتيب فان قلت لو كان المعتبر في الفاء المهلة فكيف
جاء الفاء في قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة ولا تفاوت في المهلة بين خلق النطفة علقة بعد جعله
في قرار مكين وبين خلق العلقة مضغة بعد خلق النطفة علقة فقد استعمل الفاء
موضع ثم قلت حقق الرضي ان عدم المهلة المعتبرة في الفاء يكتفي
المهلة بين ابتداء المعطوف وانتهاء المعطوف عليه والمهلة المعتبرة في
ثم يكتفي فيها بان يكون بين تمام المعطوف وانتهاء المعطوف عليه تراخ فهذا
الاعتبار قد يشترك الفاء وثم في موضع [illegible]
ولا يبعد انه تعالى لم يترك المعتبر بهذه الدقيقة وجعل الفاء [illegible]
لهذا قال ابن مالك وقد تقع [illegible] وقد يجيء الفاء لكون المعطوف جملة
[illegible] المعطوف عليه في الذكر [illegible] فتوابا [illegible]
خالد بن [illegible] وهذا [illegible] التفصيل بعد الاجمال
[illegible] الا بكون بعد الجمل وقد يكون في عطف المفرد [illegible]
فيقال [illegible] من قرن فقدم وقد يكون [illegible] وتمام المضاف
[illegible] ويقال [illegible] ما قرنا [illegible]
فيقال [illegible] فانه ترتيب [illegible] والغالب [illegible] عطف الجمل والعلة

والصفات قصد السببية وثم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة
اي بشرط المهلة ولا يخفى ان الاحسن وثم للترتيب بمهلة وتراخي
المعطوف عن المعطوف عليه هذا معناه الحقيقي وقد يستعمل لبيان عدم مناسبة
المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك في عطف الجمل خاصة كقوله
تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وقد يجيء لمجرد
الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر ثم
الاولى من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله ان من ساد
ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود ترتيب درجات
الممدوح وسيادته اخص به من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه اخص من سيادة
جده ومن الاحكام المشتركة بين الثلثة دخول همزة الاستفهام عليها فتقول افلم
[illegible] فضرب وا ثم ضرب فيقول الرضي انه معطوف على متقدم على الهمزة
[illegible] الهمزة ما عطف عليه ويرده الرضي بانه لو كان المعطوف
[illegible] بكلام ولم يوجد ومنها ان الثلثة تزاد في الكلام
[illegible] وقدروا الكلام ما يوهم الزيادة معطوفا
[illegible] اليها ما ثم يلجا الى [illegible] مثلها اي مثل ثم
قال [illegible] في حتى [illegible] بين [illegible] لا مهلة
فيها وبين ثم [illegible] او حكما ان [illegible] للاختلاط
[illegible] القوم حتى [illegible] ولا يخفى بالاتصال [illegible] فلا
يقال فيها كما يقال في [illegible] البارحة حتى الصباح [illegible]
[illegible] الحكم على [illegible] الجزء في الكل [illegible]
[illegible] وذلك [illegible] والتحقيق [illegible]

متغير من رفع تحت بحسب هذه القوة او النقصان لا بحسب الزمان والمعتبر
ترتب ذهني وتراخ في نظر العقل الا ما هو بحسب الخارج واو واما لاحد الا
الامرين اي لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة
الى التابع او المراد لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه
والاول ابعد من التكلف والثاني انسب بقوله احد الامرين لان المتبادر
منه المعطوف والمعطوف عليه مبهما احترز به عن الاحد الامرين معينا فانه
معنى بل ولا ولكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك رايت زيدا او عمرا
وقولك ما رايت زيدا او عمرا الا ان معنى كل منهما رؤية احدهما وعدم رؤية الا
الاخر مع انه يستفاد اجتماعهما في النفي قلت لو اريد ترديد النفي زيد وعمرو
فلا فرق ولا عموم واذا اريد نفي المراد وبينهما حتى يكون نفي رؤيته و[illegible]
فان اريد الوحدة المفيدة المقابلة للتعدد فالمعنى نفي رؤية ال[illegible]
رؤيتها ويصح ان يقال بل كلاهما وان اريد الوحدة المط[illegible]
فهو يفيد العموم مع ان او لاحد الامرين مبهما لا [illegible]
التعدد ايضا مع ذلك او لاحد الامرين مبهما [illegible]
[illegible] بين النفي والاثبات بحسب [illegible]
الترديد [illegible] فاما اذا [illegible]
زيدا او عمرا [illegible]
[illegible]

وربما يكون مع تعينه عنده وفي الابهام مصلحة وربما يكون للتقسيم فيقول الممكن
اما جوهر او عرض مع ان الممكن كلاهما وكون الحكم لاحد الامرين مبهما انما يصح
بان يحمل قصده الحمل كل فرد على ابهامه مرددا بين القسمين فان الفرد
المبهم لا يعلم انه من ايهما وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك يعلم ان
الممكن جامع للقسمين غير خارج عنهما وكذلك او في الاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما لكونه فضيلة
وبهذا الاعتبار علم اباحتهما لان زيادة الفضل اقرب في اقتضاء الاباحة
لا ان اباحتهما مفهوم و وفي التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا كونهما لاحد الامرين
في غاية الوضوح لامتناع الجمع ووجهه ان التخيير فيما لا فضيلة لشيء منهما ونحو
احد من امرين لا فضيلة لهما لا يقتضي تجويز كليهما ولما كثر استعمال
[illegible] التي لا تنافي الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو نحو وكان سيان ان لا
[illegible] يرجو بها واغيرت السرح ونحو سيان كسر رغيفه او كسر
[illegible] جارا او بمعنى الى والا وقد سبق [illegible] الاظهر انه
[illegible] ول الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك او يعطي
[illegible]
[illegible]
[illegible] علامة ابتداء
كلام فاذا دخل على الجملة [illegible] الامرين [illegible]
الاول [illegible] اليوم [illegible] في اول الامر
[illegible]
[illegible]

مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فانه لا يصح
اقامة الجملة مقام قوله مثل قرن الشمس وجعل منه قوله تعالى فارسلناه الى مائة الف
الف او يزيدون ولما بين القدر المشترك بين الثلثة اشتغل ببيان الفارق
بينها على طبق ما سبق في الاربعة الا انه ابتدا هنا بالاخير على عكس ما تقدم تفننا
فقال فام المتصلة وسميت متصلة لانها بذكر المعطوف بها متصلا بالمعطوف
عليه اذ الانفصال اكثر نحو اذلك خير ام جنة الخلد اكثر من نحو اقريب ام بعيد
ما توعدون ع ما في التسهيل بل لان المعطوف والمعطوف عليه في حكم المتبعين
بلفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو كقولك ايهما عندك لازمة للهمزة الاستفهام
اي تابعة لها لا توجد بدونها لفظا وانما قيدناه لان تقدير الهمزة مختص بالشعر مع
ذلك قليل كما ان الوقوع بعد هل قليل واللازم بمعنى التابع مما وقع في [illegible]
السكاكي ايضا حيث قال الكناية ذكر اللازم وارادة الملزوم فلا [illegible]
توجد بدون ام فلا تكون ام لازمة لها لامتناع وجودها [illegible]
يليها احد المستويين في الاعراب او الاسناد او النحو [illegible]
قام ام عمرو وازيد قائم ام عمرو قاعد على مذهب [illegible]
[illegible] المنفصل لا تكون بين جملتين غير مشتركتين [illegible]
في علم المتكلم [illegible]
حكم لا ابالي [illegible]
[illegible]

بعطف

يدخل على مجهول وابده بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط
وبلزوم مضي الفعل الواقع بعد الهمزة وام لان الماضي المستقبل الى معنى المستقبل
اول على اعتبار ان الشرط في معنى الكلام والماضي ههنا بمعنى المستقبل
ابدا او بان توجيههم لا يجري في لا ابالي بخلاف هذا التوجيه وفي الاخير بحث
نظر لانهم جعلوا الفعلين مقولين لقولك لا ابالي اي لا ابالي فيما يكون
دعوتك والاخ الهمزة اما للاستفهام او للتسوية بعد ثبوت احدهما
فيما اريد الاستفهام لطلب التعيين واما فيما اريد به التسوية فلا علم فيه با
بالثبوت بخلاف او فانه لا يلتزم فيه شيء من ذلك ليس في الاستفهام منها
ثبوت العلم فقولك ازيد عندك او عمرو معناه اثبت عندك احدهما
[illegible] اثبت عندك ولهذا لا يجاب بالتعيين ويجاب بنعم او لا
[illegible] ارايت زيدا ام عمرا لانه لم يلها احد المستويين [illegible]
[illegible] شرط الصحة ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وجعل
[illegible] ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان لا
[illegible] المستفهم والا كان في تحصيل الحاصل ولا النفي
[illegible] عنده والجواب [illegible] المطابق [illegible] الطالب
[illegible] على [illegible] اعتقاد ثبوت
احد الامرين لكنه تخطئة الجواب [illegible] والتخطئة
مع حصر الجواب في التعيين والتخطئة [illegible]
[illegible] فالكلام بعد [illegible] والهمزة [illegible] او للانكار
[illegible]

ام هل تستوي الظلمات والنور وكقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم
مثل انها اى القطع التي ظهرت من بعيد لابل ام شاء اى ام هي شاء بمعنى
بل اهي شاء اضرب بانها ابل على سبيل الجزم ثم اخبرت واستانفت
الاستفهام فبل هذه حرف استيناف فلا يشكل عطف الانشاء على الاخبار
وانما حذف المبتدا في المثال تنبيها على انه حذف جزء الجملة بعد ام المنقطعة جائز اذا
لم يلتبس بالمتصلة وذلك اذ لم يكن قبلها الهمزة خبر الحال ما قبلها او استفهاما
بهل او بمهم من اسماء الاستفهام قال الرضي لا يصح المنقطعة بعد اسم استفهام يكون ما
بعد ام داخلا فيه ويكون الحكم المذكور ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال من
عندك ام عندك عمرو فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق بخلاف من عندك
ام عندك حمار او من زيد ام عندك عمرو وفيه نظر لانه يفيد الاستئناف
فيما رده ايضا فان السؤال بمن عندك يحتمل ان يجاب بما لا يطا[illegible]
فيقال زيد لاحتمال ان يكون عنده زيد وعمرو فاضرب عن ال[illegible]
عمرو ليعلم انه مطلوبه معرفة حاله عمرو واما قبل المعـ[illegible]
مع او ذلك يبين محل فرق معنوي بينهما وهو ان [illegible]
[illegible] اول [illegible]
اعم فربما كنت [illegible]
فيتبين في الكلام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] على انها عاطفة وليست [illegible]
[illegible]

بين الثلثة وعقبه بما به الفرق فقال ولكن لازمة للنفي وكان للاول ان
يقول ولا للاثبات لان لا لا يكون بعد نفي ولا نهي ولا يكون المعطوف بها
اكثر من واحد فلا يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر ويعطف به على المنادى
فيقال يا زيد لا عمرو صرح به في التسهيل والمراد بالنفي اعم من النفي الصريح
او المعنوي صرح به الرضي وكذلك المراد بالاثبات في لا اعم من الاثبات
اللفظي والمعنوي لانك تقول ما زال زيد عالما لا جاهلا وكان المص اختار
مذهب الجزولي ان لكن اذا دخلت على الجملة فمخففة من المثقلة ولا فهي لا تلزم
النفي بل يجب ان يكون ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا ومذهب الزمخشري انها
عاطفة والفرق بين المذهبين انها اذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها الوقف
و[illegible] كانت مخففة يحسن لكونها حرف ابتداء وهذا اذا لم يكن معها الواو فاذا
[illegible] الواو فهي مخففة اتفاق والعاطفة هي الواو ومذهب يونس
[illegible] الداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف
[illegible] بانه لا يصح في نحو مررت بزيد لكن عمرو بالجر وله
[illegible] فيما بينهم انه يدفعه بان الجر الجوار والتقدير
[illegible] على العاطفة
جوز الكوفيون وقوع لكن الداخلة على المفرد بعد الاثبات [illegible] بل على بل
[illegible] الداخل على المفرد بعد الاثبات [illegible]
[illegible] الاثبات والنفي في الاثبات [illegible]
[illegible] وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت [illegible]
[illegible]
[illegible]

لسبق به اللسان او بغير سابق اولم يكن ذكره مهما فيحتمل ان يكون صادقا
وان يكون كاذبا بعد النهي والنفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وكذلك المجهول
فان المعطوف عليه في حكم المسكوت لكن ما بعد بل اثبات لا نفي ولذا لم
يجز ما زيد شيئا بل شيئا بالنصب ويجب الرفع وعند المبرد بل في النفي
مثله في الاثبات سواء او برده عدم جواز ما زيد شيئا بل شيئا وقال
الرضي وعند المص انه ما جاءني زيد بل عمرو كما جاءني زيد لكن عمرو سواء حيث
قال ما جاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وهو
الذي ذكره ابن مالك فان قلت ذكر الاحتمال في كلام المص يجامع كون
النفي في حكم المسكوت عنه ولا يدل على ان تحقق النفي مقطوع به قلت وضع
الاحتمال للاشارة الى انه يحتمل نفي المجيء عن عمرو كما هو مذهب المبرد [illegible]
النفي لا يجعل في حكم المسكوت يحتمل التحقق لانه لا يخص النفي بل [illegible]
ايضا كذلك فتخصيصه ذلك بالنفي دل على انه لم يقصد [illegible]
قال الرضي فهذا ذكر لا قبل بل فهو لنفي المعطوف [illegible]
لا بل عمرو والتقرير نفي [illegible] عليه المنفي [illegible]
[illegible]

توهم نشأ من سابقه واما بل فثبوت الحكم للمعطوف لانه يجعل المعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وفيه انه بل مع لا ليس لاحدهما معينا بل يفيد
ثبوت الحكم لهما نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو ونحو جاءني لا بل عمرو ونعم لو
كان لا مع بل بمعنى لا المتكلم به لكان مؤكدا البل في جعل السابق في حكم
المسكوت عنه ونعم قوله مطردا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع
بل انما جاء من مغايرته لاحرف الا واما جعلهما حرف التنبيه مذهب بعض
والمشهور انهما حرفا استفتاح اي حرفا ابتداء الكلام بهما ويجعلان علامة
للابتداء وفهما مع ذلك تحقيق الجملة دخلا عليها كان والصحيح يجعل الا
حرف تنبيه واما حرف تحقيق وفسر التحقيق بانه على الحقيقة دون [illegible]
[illegible] يقال الا ان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا قائم فيجعل
[illegible] النحو ان ذلك يقتضي ان لا يكون للجملة معمولا اعلم و
[illegible] الكثير وان يجعل ان بعد اعلم مكسورة كما بعد الا
[illegible] وعين [illegible] الالف في الاحوال [illegible]
[illegible]

حروف النداء

لبعض النحاة يا حرف تنبيه وقال اكثرهم يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا
او تمن نحو يا ليتني او تقليل نحو يا رب سار بات ما توسدا وقد يليها فعل
مدح او ذم او تعجب فاستغنى عن القول بحذف المنادى في هذه المواضع
وحروف النداء ويا اعمها وعند الزمخشري للبعيد واستعماله في القريب
لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها في علم آخر وايا وهيا للبعيد وكذا آ او بالف
بين الهمزتين لانهما ساكنة ووجه اعتبار التقاء الساكنين غير ظاهر وكذا
اي بالف ممدودة وياء ساكنة واي والهمزة للقريب قدم اي مع ان الهمزة
لكمال القرب لزيادة مناسبة اي بالبعيد وجعله التسهيل للبعيد وحروف الا
الايجاب ويسماه التسهيل وحروف الجواب لانها في جواب احد لا [illegible]
والمراد بالايجاف اثبات لشيء فهذه الحروف علامة لا اثبات [illegible]
اما كما هو واما بازالة نفيه فمن قال ان زيد بالاثبات [illegible]
نعم وان [illegible] اثبات ما سبق كما هو لم يستعمل [illegible]
[illegible]

لا النفي

٣٢٤

لا النفي فلو قيل في جواب الست بربكم نعم كان كفرا لانه لتقرير ما سبق
كما هو وقيل قد يستعمل نعم مكان بلى في جواب الاستفهام عن النفي على سبيل
التقرير اي الحمل على الاقرار فلا كفر في نعم جوابا لقوله الست بربكم وقد عارض
هذا بانه قال الفقهاء لو قيل في جواب اليس لي عليك دينار نعم لزم الدينار
قال الرضي لا منافاة بين الحكم بالكفر كما روي عن ابن عباس والحكم بعدم ا
الكفر لان ابن عباس حكم بالكفر لو كان نعم لتقرير ظاهر ما هو بعد الاستفهام
ونفي غيره الكفر لو كان لتقرير ما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات وفيه
انه اذا كان نعم لتقرير ما سبق بعينه يكون كفرا لا محالة ولو ثبت العرف لم يتمش
قول ابن عباس وبلى مختصة بايجاب النفي ولا يكون الا بعد النفي سواء
[illegible] عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان النفي مقصودا ويكون
[illegible] الاثبات كما في الاستفهام للتقرير وانما صرح بالاختصاص في
دون [illegible] الى ان ما ذكر في نظائره اغلبي كما عرفت في نعم و[illegible]
في البواقي بخلاف فانه [illegible] الا لايجاب النفي ووقوعه بعد الاثبات نادر
[illegible]

الراو يمين للعرب حروف الزيادة اي حروف لها اختصاص بالزيادة
حيث لا يزاد غيرها لا انها لا يكون الا زايدة الا لم تسم حروفا لان الحرف
لا بد له من الوضع لمعنى وتسمى حروف الصلة ايضا لانها تفصل بحرف بما له
معنى ابدا وقيل لانه يتوصل بها الى فايدة معنوية كالتاكيد من واكبا ود ولا
وان للنفي او لفظية من زيادة فصاحة او اقامة وزن او سجع الى غير
ذلك ولولا فائدة في زيادتها لما زيدت في كلام البلغا وسيما الكلام المجيد وانما
حكم بزيادتها لانها بحيث لو حذفت لما فات اصل المعنى ولا معنى وضعت له
بخلاف ان والفاظ التوكيد فانها لو حذفت فات المعنى الموضوع هي له وان
بيفت اصل معنى الكلام ان ولم يبينوا اهل هي ان الشرطية او النافية والمخففة
عن المثقلة والاحتمال قايم وان يحتمل ان تكون هي المخففة والا تكون
الناصبة وان تكون المفسرة وبيان التسهيل يشعر بانها [illegible]
حيث قال في بحث ان الناصبة وقد يزاد ان بعد [illegible] يحتمل ان تكون
الناصبة [illegible] المصدرية ولكون الحرف اولى بالزيادة [illegible] جعلها [illegible] ولو
[illegible] واللام [illegible] العلم [illegible] من ان المخففة والنافية
وقد [illegible] من الجارة [illegible] عن العمل [illegible]
تتراوح [illegible] ان في [illegible] بعد ما النافية [illegible] عملها كما تقدم قال [illegible]
لم [illegible] زايدة لان لها تاثيرا [illegible] العامل من العمل و
[illegible] للدخول على ما لم يكن يدخل ولهذا لم [illegible] زاد فيما بين ما
يزاد معه ما وان تكف ما عن العمل فينبغي ان لا تجعل زايدة مع ما قلت
ليس مبطل العمل الا بل الفصل بين ما ومعموله او ايهام بطلان النفي
[illegible] الاثبات وهي في تلك الصورة وقلت مع ما المصدرية والاو

٢٢٥

والاولى مع الموصولة الحرفية والاسمية نحو انتظر ما ان جلس
القاضي ونحو ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا يزاد بعد الا من حروف
التنبيه نحو الا ان قام زيد ولما نحو لما ان جلست جلست وان مع كيف
في الصحاح اي ان قد يكون صلة نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زايدة
كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم والحصر الواقع بعدما
مقابلا للزيادة وجه خفي وظهر من بيانه موضع اخر لزيادة ان لم يذكره
فاحفظ وبين لو والقسم واو بين القسم ولو نحو بان القسم يكون
بعدها ولو موخرا وكانه اعتمد على لزوم صدارة القسم وجعل سيبويه
ان موطئة للقسم مع لو كاللام مع غيره او ادوات الشرط نحو والله ان لو قمت
[illegible] وقد تزاد مع الانكار نحو انا انيه وقلت زيادة ان مع الكاف
نحو [illegible] عمرو و[illegible] مع اذا او متى واي واين وان شرطا اي ذوات
شرط والاول [illegible] لصوافيه عن النافع ويصير نصا في كونه [illegible]
متعلقا بالخبر وليس [illegible] ما مفيدة للعموم حتى لا يكون زايدة لان العموم
فيه فرع العموم في متى [illegible] في متى النكرة [illegible] لا تثبته فيه وقلت
بعد اباق وبعض حروف الجر فبما رحمة [illegible] عما [illegible] خطاياهم
كما انه [illegible] زيادة ما بعد [illegible] المعوضة [illegible]
[illegible] بكان كالنكرة وزيادة ما بعد حرف الجر وجعلها نكرة والمجرور
بعدها [illegible] الاحتمال زيادتها مع المضاف فقلت مع المضاف
نحو لا سيما زيد ومن غير ما جرم ومثل ما انكم تنطقون وفي الكشاف في تفسير
سورة يوسف في بيان قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف من جوه
هذا النظم كون ما زايدة اي من قبل فرطتم ولا مع الواو وبعد [illegible]

نحو ما جاءني زيد ولا عمرو الصريح نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين ولا
بد من استثناء ما بعد الا عما بعد النفي فانه لا يجوز جاءني القوم لا زيدا ولا
عمرا مع ان زيدا بعد نفي غير صريح ومن استثناء واو المعية التي لم يكن معه
تفهم المعية لانه لا يجوز ما جاءني زيد ولا عمرو والمراد ما جاءني زيد مع عمرو
واما اذا كان المعية معه نحو ما يستوي زيد ولا عمرو فيجوز زيادة لا
لا صرح بجميع ذلك التسهيل وبعد ان المصدرية اي وتزاد بعد ان
المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وانما تزاد بعد ان
المصدرية الظاهرة دون المقدرة فلا يقال لئلا يعلم بتقدير لان لا يعلم
والصواب بعد ان الناصبة ليخرج ان المخففة لانها ان المصدرية [illegible]
يزاد بعدها وقلت قبل القسم كذا في بعض النسخ ويرد عليه [illegible]
مثل لا والله لا افعل لانه ان من اول الامر ان حو القسم [illegible] وفي
بعض النسخ قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة و[illegible] اذا اقسم
المذكور [illegible] لا والله ليس من قبيل الزيادة [illegible] القسم مع انه كثير وانما
قيل اقسم [illegible] جوازه [illegible] القسم [illegible] لا لاحتياج المقسم
القسم [illegible] نحو [illegible] لا حور سري وما شعر وحس
والباء واللام فقد تقدم ذكرها ولقد فات المصنف ذكر الكاف نحو فالا
التفسير اي وعده البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين امرين بينهما
اعراب على ما في التسهيل وتفسير [illegible] لا تفسير ان وان
اي مخففة بها اي مبهم مقول لا هو في معنى القول ومتضمن لمعناه نحو وناديناه
ان يا ابراهيم اي ناديناه بلفظ وشيء هو يا ابراهيم قال الرضي وقد يفسر
بها مفعول ظاهر لا هو معنى القول كقوله كما اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه
والغالب انه يكون المبهم المفسر بها مقدرا وقد يفسر بها مفعول القول الصريح

٢٢٦

الصريح بشرط ان يكون القول مقدرا لا ان تقدير القول لجعل القول كغير صريح
القول نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فان مفسرة
للضمير وهو في تقدير الا ما امرتني بقوله لان نفس قوله ان اعبدوا الله لا
يحتمل ان يكون مامورا به وربما يصلح الموضع لان المفسرة والناصبة
ويحتمل المدخول نهيا ونفيا ففي المدخول الثلثة اوجه نحو اشرت اليه ان لا تفعل
بالجزم او النصب او الرفع ففي الجزم والرفع ان مفسرة على قول من لم يجوز
دخول الناصبة على الطلب ومن جوزه فالجزم ايضا محتمل ولا يحتمل ان
[illegible] قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين للتفسير لانه انما يكون
[illegible] لم يكن ما بعده الا للتفسير ولا يصلح بما سواه والحمد لله رب العالمين
[illegible] يكون خبرا عما قبله حروف المصدر ما وان وان مخففة ومشددة
[illegible] مذكورة بذكر انه والا فلا يصح قوله فالا ولان للفعلية لان
[illegible] ان مقدر كما عرفت قالوا المراد بالفعلية الفعلية الخ
[illegible] المنصرف حتى يدل الفعلية [illegible]
لا مصدر [illegible] ان يقال
من غير المتصرف [illegible] المصدر فلا
يصح التاويل [illegible] حروف
المصدري لا يدخل على [illegible] كما هو مذهب غير سيبويه [illegible] على فانها
في ان قمت وان [illegible] المصدرية [illegible] وجه
الرضي [illegible] ظروف الزمان [illegible]
غالبا [illegible] والمعنى على الاستقبال [illegible]
حروف المصدر [illegible] دخلت عليه لام الجارة ولو للتمني [illegible]

بعد فعل منهم للتمني نحو ودوا لو تدهن اى ادهانك وقد يكتفى بها عن
ذكر فعل التمني نحو لو كان لى مال فاحج بالنصب اى اتمنى ان يكون لى مال
فاحج وحروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او
تقديرا كما ان لولا ولوما الامتناعيين تلزمان الاسم ووقوع الاسم بعدها في
تحضيض بضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا
نفس ليلى شفيعها كما ان وقوع الفعل بعد لولا ولوما الامتناعيين مؤول
بتقدير ان وتاويل الفعل بالمصدر وقيل بتاويل لولا بلو لم فقولك لولا
يكون زيد لكان كذا اما بتاويل لولا كون زيد لكان كذا او بتاويل لو
لم يكن زيد لكان كذا فقولك هلا ضربت زيدا وهلا زيدا ضربته ولا تقول
هلا زيد اضرب الا بتقدم الفعل كما تقول هلا يوم الجمعة سرت على
تقدير الفعل لاتساع في الظرف فيجوز الفصل بين [illegible] وفعلية
مع عدم جوازه بغيره والتحضيض هو التحريض [illegible] وقف في المضارع
[illegible] للماضي للتنديم فان كان [illegible] فات مثل [illegible]
[illegible] اللوم على الترك [illegible]
[illegible] العرض الا انه [illegible]
ولو للتمني ايضا نحو [illegible] حرف التوقع [illegible] على ان [illegible]
كان متوقعا للمخاطب قد وهي لا تنفك في الماضي والمستقبل عن
التحقيق ثم [illegible] يضاف اليه اذ [illegible] بعض المواضع التقريب
فقط من زمان الحال والتوقع [illegible] المؤذن قد قامت الصلاة و
قد يكون مع التحقيق التقريب فقط [illegible] قد ركب لمن لم يكن متوقعا
[illegible] انه يكون مع التحقيق التوقع فقط واذا دخل المضارع [illegible]

٢٢٧

المضارع يضاف الى التحقيق التقليل في الاغلب ويستعار للتكثير في
مقام المدح كما يستعار رب ويجب تجرد المضارع من الناصب والجازم
وحرف التنفيس وكان الاولى ذكره بحرف التحقيق كما لا يخفى وكانه اكتفى
بوضوح لزومه الفعل فلم يقل ويلزم الفعل ويجوز تقدير فعله بقرينة ولا يفصل
من فعله الا بالقسم نحو قد والله ضربت وقد لعمري اكرمتك ولا يدخل على
غير المتصرف فلا يقال قد عسى ونعم وقوله وفي المضارع للتقليل حال عن
التحقيق وقد عرفت حقيقة الحال حرفا الاستفهام الهمزة هذا الاسم مختص
بالالف المتحرك واسمه الالف واسم الساكن لا او الالف مشترك بينه وبين
الساكن وهل ومغيرتها ان يقلب الهاء همزة وكونها مغيرة لها قال حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لم يقل حروف الاستفهام الهمزة وهل وان لهما صدر الكلام
[illegible] لم يعرف من الكلام والجملة والاتفاق صدر الجملة اذ نحو زيد
قام ابوه [illegible] قام زيد وكذلك هل يعني اصل مثل الهمزة في الدخول
على الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تقع مواضع لا تقع فيها هل [illegible]
فالهمزة اعم تصرفا اي تصرفا [illegible]
الكلام [illegible] المتصرف من [illegible] تقول
ازيدا ضربت اي دخول الهمزة على الاسم مع وجود الفعل في الجملة سواء وقد [illegible]
مثل الفعل الذي بعد [illegible] على خلاف هل فانها لا ترضى بمجاورة الاسم
مع وجود فعل ظاهر [illegible] وبين الاسم فعل قد [illegible] الصورة اذ زيد
قام [illegible] قبيح [illegible] وهل كذلك [illegible] اذا لم يكن خبر الاسمية فعلية فقد
فقد اعتنى بها لا [illegible] والتقرب زيدا [illegible] بكون الهمزة [illegible]
[illegible] الانكار [illegible] اي لا ينبغي ان يكون [illegible] لا ينبغي ان يكون

واما التكذيب اى لا يكون او لم يكن و ازيد عندك ام عمرو بغير الاتفاق
هل للاستفهام المعادل بام المتصلة الا ما شذ ويختص ذلك بالهمزة وانما اذ
اذا ما وقع وامن كان و اومن كان بغير من خصايص الهمزة دخولها
على هذه الاحرف الثلثة وعدم دخولها عليها والمراد بالغاء اعلم من العاطفة
والجزائية كما يفهم من الرضى وقيد في بحث حروف العطف الهمزة الداخلة
على الثلثة بكونها للانكار فالامثلة الثلثة يصح ان يكون من قبيل اتضرب
زيدا وهو اخوك فيه بالفصل بينها وبينه على ان ايرادها الموصل في
دون هل متعلق بقوله نحو الجمل فى قوة نقول الهمزة فى هذه المواضع
دون هل واعلم ان للهمزة خصايص اخرى فات المص وهى انها
تدخل على النفى نحو الم نحزب قال الرضى الهمزة اذا دخلت
على النفى فهى للانكار ولكون انكار النفى اثباتا يؤول الى معنى التقرير
اى حمل المخاطب على الاقرار وانها لا تجيء [illegible] فلا يقال [illegible]
ام [illegible] ويجوز مجىء هل فيقول الم هل عندك عمرو وانها [illegible]
مجى المسؤل عنه بعده [illegible] سبق من [illegible] ذلك [illegible] متكلم
او فيقال [illegible] جواب من قال [illegible] زيد و [illegible] جواب [illegible]
زيدا او [illegible] فى جواب مررت بزيد ولا يقال [illegible] لا يقال هل [illegible] الا
ما ذكره [illegible] لان [illegible] هل [illegible] كلام [illegible] ولذا لا يقال
هل [illegible] هل [illegible] زيد فى جواب من قال [illegible]
قائم ولا يقال هل [illegible] اعلم ان [illegible] خصايص [illegible]
[illegible] لا [illegible] ولا
[illegible] النفى [illegible]

٢٢٨

بعده للايجاب نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ودخول الباء
على خبر مبتدا بعدها نحو هل زيد بقائم لكونها بمعنى النفى ودخول الفاء و
الواو وثم عليها ففى قول المص والهمزة اعم تصرفا نظر وحمل الاعم من
وجه تكلف حروف الشرط اى حروف تفيد تعليق امر بامر
ان ولو واما ومغيرتها ايما بقلب الميم الاول ياء وجعل اما من الحروف
بمنزلتها قيل ان اصله مهما قلب الهاء همزة وجعل متعلوبا فصار اما
لها صدر الكلام ولذا لا يتقدم الجزاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم
فى الجزاء والشرط قيد والا لكان فى تقدم الجزاء بطلان صدارة الحروف
لصدارتها فى جملتها وفيه نظر تامل فان يجب وضعها للاستقبال
وان دخل على الماضى فيه نزل المسئلة ولو عكسه اى للماضى وان دخل
على المستقبل [illegible] لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم وعبارة النحاة ان
لو لامتناع [illegible] الاول ولا يتوهم انه لا يفيد الا الشرط
بل يتوهم انه لنفى [illegible] النفى [illegible] يكون حرف
نفى وتعليل [illegible] الثانى [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الشرط والجزاء [illegible] التعليل [illegible] قولهم هذا
انه قال معناه ذلك لانه [illegible] العبارة اذ معنى العبارة تعليق
شىء منتف [illegible] الثانى منتف لانتفاء الاول
وذلك لان الثانى [illegible] سبب [illegible] المسبب [illegible] انتفاء كل
سبب [illegible] الاسباب وذلك لان الثانى [illegible] سبب وانتفاء
المسبب [illegible] وذلك [illegible] ما اعترض به [illegible] من
ان الاول [illegible] والثانى [illegible] والمسبب اعم فلا يكون انتفاء

لانتفائه بل نسفاء الاول لانتفاء الثاني لان المسبب يدل على
انتفاء كل سبب واما اجابه المحقق التفتازاني بان منع قولهم انه
انتفاء الثاني في الواقع لانتفاء الاول لانه يستدل على الاول
انتفاء الاول لا بالنفي ولا بحسن منهج لان الاشكال انه العبارة
كيف دلت على انه انتفاء الثاني لانتفاء الاول وانتفاء السبب
لا يقتضي سببا لانتفاء المسبب لجواز كون المسبب اعم فلم يتخلص عنه
بل نفعه الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول لا يساعده قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
فانه لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قلت اجيب عنه بان [illegible]
نادر لو حينئذ يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثاني للاول فيستدل
بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وصار متعارفا في [illegible] ارباب
[illegible] الاستعمال في العلوم و[illegible] في اللغة الاستعمال
للاول ولكن [illegible] في الآية [illegible] امتناع الثاني لامتناع
الاول [illegible] الاستدلال [illegible] لا لتحقق المسبب على تحقق السبب
لا فيقال كون انتفاء الفساد لانتفاء الالهة اول المسئلة لانا
نقول لا يمكن اثباته بان التعدد سبب الفساد فان قلت لا يصح
ما ذكرته في قول عمر رضي نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
فانه لا يصح ان عدم العصيان منتف لانتفاء عدم الخوف وليس [illegible]
الموثوق به غير متطرقة [illegible] الاستعمال [illegible] ولكن لا يخص [illegible]
بلوها وان كان [illegible] الثاني [illegible] وفيه [illegible] اجاب ان
ولو قيلنا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد [illegible] وانه

ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون
نقيضه انسب والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار
وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم انه لازم للشرط
الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون الجزاء لازما للشرط
ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان هذا الكلام
فتلقاه الفحول من بعده بالقبول هذا الكلام انما يختص قصد الاستمرار بل
يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول انه كان من يحيى
الا انه عدوي اعطا الفا فانه يدل على انه الجزاء ولازم الانجاز الان
و[illegible] قصد الاستمرار وبلزمان الفعل لفظا او تقديرا الا ان فيلزم
خلافي الشرط وجزاءه قد يكونان جملة اسمية واما لو فيلزم فعليين لان
الشرط و[illegible] فيه فعليتان خلافا للزمخشري والنعلبة لجزائيته
[illegible] بهم [illegible] رابها معقوصة وصدقها قد [illegible] فقيت
لو ان ما في خبرها [illegible] الذي [illegible] او طال الشرط
بدليل لو كون [illegible] ولو ان ما في الارض [illegible] قوله ما نفدت فيحذف اللام
كثير المطول من ثمه قيل لو انك بالفتح لانه فاعل والتقدير لو ثبت
انك فان لدا [illegible] على التحقيق بعد المحذوف وفيه ان الفتح لا يدل
على طلب او فعل لانه لو دخل على اسم ايضا كيجب [illegible] ان لانه مبتداء
[illegible] بانه يدخل على المبتداء [illegible] على ان المكسورة الاسمية مبتداء
في الاصل نحو [illegible] الشيء [illegible] الشعراء باشيا الفعل
[illegible] منطلق [illegible] قال [illegible] لا [illegible]
الا انه [illegible] قوله [illegible] [illegible] التحو الناقص

وانما اختير انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لو الذي
هو الماضي ليكون العوض اي ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل
المحذوف فان معناه وجد له عوضا بدلالة ان او ليكون الفعل
كالعوض عما فاته المفسر من صورة الفعل وانما قال كالعوض لان العوض
لا يكون الا للعوضية لا يتعلق به امر آخر وههنا هو مسند الكلام وانما قال
موضع مطلق لانه الاحق بالموضع اما لما قيل ان الاصل في الخبر الافراد
واما لان صيغة الماضي مستغنى عنه بدلالة لو على المضي واورد عليه
يود لو انك منطلق واجاب عنه الرضي بان لو فيه ليست شرطية
بل حرف مصدري كان وفيه انه ايضا يطلب الفعل كان فينبغي ان يجعل
موضع المشتق الا ان يقال لم يلزم العوض في غير حرف الشرط
ولم يجعل ابن مالك الفعل ملتزما لورود الاسم في [illegible] العرب ومن
اجاب [illegible] خبر جامد محذوف ليس [illegible] وضع الفعل موضع الموضوع
[illegible] المشتق غير متعذر [illegible] الصفة وان كان الخبر جامدا
جاز اي صح الجامد لتعذره اي تعذر الفعل وليس المراد بالجواز ما يقابل
الوجوب كما يشاهد كما لا يخفى واذا تقدم القسم اول الكلام مرفوع صفة
للقسم اي قسم لم يتقدمه شيء وان رجوت ظلوه منصوبا فاشكل عليهم
نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما فمنهم من صحح تصحيحا [illegible]
التقدم في الدخول حتى كان مالزمه واذا تقدم القسم داخلا اول الكلام
ومنهم من جعل الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير اول زمان الكلام ومثل
هذا الكلام لا يخفى الا ان اول زمان التكلم على الشرط وهذا ما يسبب الخص
ان ولو [illegible] لولا واسماء الشرط كما صرح به الرضي ولما [illegible] في [illegible] الشرط

دلم

ولم يدل عليهما لزمه الماضي اي الشرط او القسم والاول اقرب لفظا
نحو ضرب او معنى نحو لم يضرب وكان الجواب للقسم لفظا لا معنى فيراعي
فيه شرائط جواب القسم دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب
ليس جواب القسم معنى لان جوابه الكلام المقيد بالشرط اذ معنى اليمين
ان القسم كتاكيد المقيد بالشرط فالجواب معنى مجموع الشرط والجزاء لكن يراعي
شرائط جواب القسم في مجرد جزاء الشرط فالجواب معنى جزاء للشرط ولذا
يستغنى الشرط عن تقدير الجزاء ويكون الماضي في جواب القسم المقارن با
بالشرط الذي مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب
للقسم لفظا ولكليهما معنى فلذا قال لفظا بعد عن المقصود وظاهر بيان له
[illegible] ان كون الجواب للقسم دون الشرط في الاكثر وربما يجعل
جوابا للشرط [illegible] لكن صرح الرضي بان ذلك مختص بالشعر ومع ذلك قليل
نحو لئن كان [illegible] اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا مثل
[illegible] الكم [illegible]
واما ان [illegible] لم يأتي [illegible] تقدم الشرط
توسط بتقديم الشرط وجب ان يعتبر الشرط ومع ذلك جاز ان يعتبر القسم
وان يلغى بقوله وغيره جاز ان يعتبر وان يلغى يراد به ان يعتبر القسم
ويلغى ولا يصح ان يكون المراد جاز ان يعتبر الشرط ويلغى كما توهمه غير
واحد من [illegible] لانه صرح به الرضي بوجوب اعتبار الشرط اما
بان يجعل مجموع القسم والجواب جزاء او بان يلغى القسم ويجعل الجواب
جواب الشرط [illegible] الثاني ليس لالغاء الشرط لانه لا يجوز الغاؤه
لتقدم الشرط [illegible] القسم الا في اعتبار القسم يجعل الجملة التي تجعل
القسم جوابا له وجعل المجموع جوابا للشرط ولا مانع من القول باعتباره

الشرط لانه لم يفت رعاية ما يراعى فى جوابه لان الجزاء مضارع مثبت
يكون مع الواو وبدونها فترك الفاء ليس علامة الغاء القسم والمراد بتقدم
غير الشرط تقدم ما يطلب خبرا صرح به التسهيل والرضى لكن قال التسهيل يجب
ح الغاء القسم وجوز الرضى الامرين على طبق الكتاب واتفق الرضى والتسهيل
فى انه لو تقدم لو او لا وجب الغاء القسم فتقول لو لا زيد والله لكان كذا او
لو اتيتنى والله لكان كذا فيجعل الجواب للشرط لان اعتبار الشرط واجب
لتقدمه ولا يدخل علامة جزاء شرطها الا على الجملة الفعلية الخبرية ولا يدخل على
الجملة القسمية الانشائية ففى اطلاق قوله جاز ان يعتبر وان يلغى نظر نحو
قولك انا والله ان تاتنى اتك اتيتنى والله لا اتيتك وقد عرفت ان [illegible]
فى المثال الثانى معتبر فمن قال جعله ضابطا مع الالغاء ليعلم لزوم [illegible]
مع الالغاء فى صورة تاخر القسم لزومه معه فى [illegible]
ذلك منه لعدم تصفحه وقوله وان اتيتنى و[illegible]
[illegible] انا والله [illegible] ان تاتنى
اتك والشرط واجب الاعتبار [illegible] لتقدمه على القسم فان قلت
كيف حكم بالغاء الشرط فى قولك والله ان لو اكرمتنى لاكرمتك
واللام فى قوله لاكرمتك كى يصلح لان يكون لام جواب القسم [illegible]
لان يكون لام جواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع [illegible]
ولو كان لام جواب لو لجاز حذفها لانه ربما يحذف فى جواب لو [illegible]
اللام فى والله لو جئتنى ما جئتك ولو لم يكن [illegible] لكان ذكر
[illegible] فى تقدير القسم كالملفوظ اى كالملفوظ لا يخفى ان قوله [illegible]
تقدم القسم يعم القسم لفظا او تقديرا [illegible] قوله وان لم يقطعوا [illegible]

على ذكره نحو ولئن اخرجوا وان اطعتموهم لكنا ه واعلم ان القائلين
بتقدير القسم متعدد اما الاول فلان اللام الموطئة للقسم لا يكون الا
بعد القسم لفظا او تقديرا صرح به الكشاف واما الثانى فلانه مع تقدم
الشرط لا بد من اعتباره فلو كان الشرط متعددا لوجب الغاء فى
الجواب مع ان الجواب الحكم المشترك فيما يقال ذكر ما يحتمل التقدير
متعددا ومؤخرا فسنوفى المثال لتوهم واما للتفصيل فلا بد له من
متعدد وذكر اما مع كل واحد وقد يكتفى بواحد اما لظهور او من
ذكر ذلك الواحد لمضاده بينهما كقوله تعالى الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه فانه ينتقل من سماعه الى قولك واما الذين قلوبهم مستقيمة
فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات واما السبع ما يصلح انه
يكون [illegible] ذلك الواحد لكن لم يذكر مع اما لانه لم يقصد منه اول الامر
التفصيل [illegible] فيجعل المذكور بمنزلة ما قصد التفصيل وا[illegible]
لانه يسبق واصرح [illegible] اما ويكون [illegible]
قوله بعض [illegible] فيما لم يتعذر [illegible] متعددا [illegible] الرضى
انما للاستلزام شئ لشئ مع التفصيل فى الاغلب وقد تجرد عن
التفصيل قول [illegible] لما هو الاكثر او اختيار لقول البعض
[illegible] لكونه للاستلزام بانه يعلم من كونها [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الجمع [illegible] بعدم تخصيصه [illegible] فى فعل [illegible]
[illegible] لزوم الفاء [illegible] والتزم حذف فعلها وتعوض بينهما [illegible]
[illegible] فى فنه انك فى [illegible] المخاطب والمراد [illegible]
[illegible]

قوا هو الجواب لدلالة المقول عليه كقوله تعالى فاما الذين كفروا الم تكن
اياتي اي فيقال لهم الم تكن ونبه بقوله جوزه على انه لا يجوز عند الاكثر من
واحد لانه يكتفى بقدر الضرورة في ارتكاب الممنوع وهو تقديم ما في
خبر الفاء عليه فالكناية في خبرها للفاء لا لاما لانه لا تقابل ح بينه
وبين قوله وقيل هو اي العوض معمول المحذوف مطلق وعند الرضي و
التسهيل قد تقوم شرطا في خبر الفاء مقام المحذوف ومنه قوله تعالى فاما ان
كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم وما لا يصير جواب هذا الشرط
جواب اما الفقط ويستغنى به عن جواب هذا الشرط قال الرضي والدليل
عليه انه لا يعمل حروف الشرط في الخبر ا فلا يقال اما ان ضربتني فاضربك
بالجزم ولو كان جواب ان ضربتني لكان الجزم الاكثر و نقول مقتضى
ان يكون جوابا للشرط كما كان قبل تقدم الشرط على الفاء و كشرطها
تقدم على [illegible] لا يتغير نسبة ما بعد الفاء [illegible] واما عدم عمل
حرف الشرط [illegible] على الجواز و كانه
الوجه عنده يحمل التقدير واما المتوفى فان كان من المقربين في عدم عمل
حرف الشرط في جوابه والتقابل بين هذا القول وبين القول السابق
العامل فيه في القول السابق ما كان عاملا فيه حين كان بعد الفاء و
ليس التقابل [illegible] ان العامل فيه ما هو في خبر الفاء لانه [illegible] في نحو
اما زيد فمنطلق لان عاملا لابتداء وهو ليس في خبر الفاء [illegible]
الرضي بان كونه معمولا منتقض بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين ويرد
[illegible] التقدير اما المتوفى ويتجه عليه [illegible] ان يكون [illegible] ان كان
من المقربين فيجب فان كان من المقربين [illegible] قوله [illegible] يكشف

من القول

٢٢٢

من القول الذي بعده ومن فسره بقوله مرفوعا كان او منصوبا فقد غفل
وقدر المحذوف مع المنصوب فعلا متعديا ومع المرفوع مجهولا فجعل تقدير اما
اما يوم الجمعة فزيد منطلق اما ذكر يوم الجمعة وتقدير اما زيد فمنطلق مهما
يذكر على صيغة المجهول الغائب ورد بطرد في الكل تقدير الكون فالتقدير
مهما يكن من شيء يوم الجمعة ومهما يكن زيد فزيد هو كان وفيه بحث لانه لابد
من رابط في جملة الشرط ولا رابط في شيء من التقديرات سوى مهما
يكن من شيء يوم الجمعة الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وقد عرفت انه مردود
وقيل وح لا يصح تقدير مهما يكن من شيء يوم الجمعة ايضا ولا يقتضي عنه الا
بجعل المرفوع بدلا من الفاعل المضمر لا فاعلا كما قيل والمنصوب بدلا عن
المعمول المحذوف لا مفعولا به كما قيل لكن مع التكلف يتوقف على ثبوت
جوازه حذف البدل منه ورد القول بكونه معمول المحذوف بانه لو كان كذلك
لكان وجه [illegible] في اما زيد فمنطلق ولزم [illegible] اما يوم
الجمعة فزيد منطلق [illegible] في كل منهما واستكان [illegible]
[illegible] كل منهما ونحن نقول [illegible] ما هو مذكور بعد اما خبر بعد
الفاء والمحذوف اختصارا فان كان ما بعد الفاء [illegible] يلزم رفعه بعد
[illegible] على ان المحذوف بعد الفاء مرفوع وان كان منصوبا يلتزم
نصبه [illegible] على انه منصوب وان كان [illegible] الرفع والنصب
[illegible] وقيل ان كان [illegible] التقدم [illegible] ان [illegible] في خبر الفاء
والمراد [illegible] التقديم [illegible] تقديمه قبل وقوعه بعد الفاء كما اما زيد
فمنطلق والاقل [illegible] اما زيدا [illegible] فان زيدا لا
[illegible] ان يكون معمولا [illegible] الصفة [illegible] لا تقدم

على الموصوف ونحو اما يوم الجمعة فانى منطلق فان ما فى خبران لا يتقدم
عليه ولد غير نظيره ولم يلتفت اليه المص كما لم يلتفت الى الثانى لانا نحمل
تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه ثم للمباحث ان رفعه معرفة جواز حذف اما واو
كثير نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه وقوله وبذلك
فليفرحوا وهو قياس فيما اذا كان الجزاء امرا او نهيا ناصبا لما بعد اما
وقوله تعالى واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله تعالى
اذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا تحتمله وللفاء فيهما احتمال آخر وهو
تنزيل الظرف المقدم منزلة الشرط فلا يحتاج الى التقدير اما حكى سيبويه
حين تلقينه فانا اكرمه وقيل هذا في اذ مطلقا وف الردع اى حرف
الزجر والمنع اما عن اعتقاد او فعل فيه الممنوع اوليس فيه [illegible] المعاود
الاشتغال وقول الرضى كقولك لمن تقول لك فلان يبغضك [illegible]
الام كذا [illegible] ول بان مراده انه عن [illegible]
والانكار [illegible] الكلام العربى حيث قال [illegible]
انه لا تتصل وكثيرا ما يقابل به كلام متكلم وقد يكون المتكلم [illegible] بكلام [illegible]
للردع عن [illegible] [illegible] على [illegible]
[illegible] فعل الآخر [illegible]
يقتضى ان يكون [illegible] ذكره المتوسط [illegible] النحاة اجمعوا على [illegible]
كان الانسب [illegible] التفسير [illegible] ان ذكر [illegible]
بمنزلة المصدر المطلق الذى هو توكيد لغيره [illegible] لحكم الا [illegible]
عند بعضهم قد يكون حرف استفتاح [illegible] تقوم مقام [illegible] اى [illegible]
[illegible] الساكنة لا وجه لاقتصار [illegible]

الحروف

الحروف بل ببيان التاء من علامات التانيث تلحق الماضى لتانيث المسند
اليه العبادة تقييد الحروف فهذا استثناء عن الظاهر الغير الحقيقى بقوله فان
كان ظاهرا غير حقيقى فى التخيير ان الالحاق هو المختار اذا لم يكن فصل
بين الفعل والمسند اليه فالتخيير بالظاهر الغير الحقيقى ما يعمه وما فى حكمه من
ظاهر الجمع غير المذكر السالم الا انه اجمله اعتمادا على ما سبق من التفصيل فى بحث
المذكر والمؤنث واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف نبه بقوله علامة
التثنية على ان المراد ما لم يكن ضميرا وهى ما يلحق الفعل الذى ذكر فاعله نحو قاما الزيدان
وقاموا الزيدون فان الملحق حرف علامة الضمير لا ضمير فنبه على توضيح المسئلة بما اذا
ذكر فاعل الفعل ظاهرا غير عن العلامة وفيه ايضا تنبيه على انه لو جعل العلامة
[illegible] الظاهر بدلا يندفع الضعف ولا يخفى ان المتبادر الالحاق بالماضى
والمستقبل [illegible] فالاوضح واما الحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل
[illegible] المسئلة لا تخص الفعل [illegible]
الزيدون [illegible] علامة عند
[illegible] ضعيف [illegible] واما الحاق علامة التثنية
والجمعين [illegible] فضعيف التنوين [illegible] المصطلح نونه
تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء [illegible] التنوين [illegible]
[illegible] الساكنة وليس التنوين [illegible] النون
[illegible] فى بعض الشروح نون ساكنة فى الرضى [illegible]
[illegible] تتبع حركة [illegible] وقد فقال
[illegible] فان نون ساكنة تتبع
[illegible] المراد بالتبعية التوقف [illegible] الوجود لا مجرد الكون

بعدها وكل ذلك ليس بشيء فان توهم دخول حروف الكلمة في قوله نون كنز
دخول ان في انزل ولوث واما في اثارة في قوله حروف الشرط ان ولو
لو واما فالادخال والاخراج مما لا يقبله الوهم فضلا عن عقل فاصل
فقوله نون ساكنة جنس يشمل نون التأكيد ايضا فقوله تتبع الا
الاخر اي في الحدوث لا في البقاء ولذا لم يحذف من قاض وفتى مع
سقوطها حركة تبعها في الحدوث يخرج نون التأكيد فانه لا تتبع حركة الاخر
بل يجيء ساكن الاخر ويحذف لاجل الساكن كما في اضربن واضربن او تحرك
كما في اضربن فقوله لا لتأكيد الفعل لمزيد توضيح وبيان فرق معنوي بينه
وبين الخفيفة وبه اظهر ضعف ما في الشروح انه لاخراج الخفيفة [illegible]
للتمكن والتنكير والعوض عطف على التمكن او التنكير غير ظاهر [illegible]
لان العوض ليس معنى التنوين كالتمكن والتنكير وكذا المقابلة والترنم
الا [illegible] للعوض ويقدر في التمكن [illegible] مضاف فيكون [illegible]

[illegible]

بالواو

٢٢٤

بالواو زايد على علامة الجمع وهو نون تحذف للاضافة فحصل الجمع بالالف
والتاء في مقابلته [illegible] ذلك وعند جار الله انه تنوين التمكين
وذلك لانه لا يجعل علم من جموع المؤنث غير منصرف ولا يعترف بالتأنيث
في جمع المؤنث ويقول التاء فيه علامة الجمع وليست لمحض التأنيث فلا تؤثر
في منع الصرف ولا يصح تقديرها فيه للتأنيث لان وجود بعد التاء يمنع
من تقديرها اخرى والا لاجتمع علامتا تأنيث فلا يكون عرفات وجود
التنوين فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين
مع الكسر في النصب والجر وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين بالفتح
[illegible] والمشهور في عرفات بقاء التنوين والكسر وقال بعضهم التنوين
فيه [illegible] منع الفتحة وتنوين الترنم ما يلحق اخر الابيات والمصاريع
[illegible] حرف الاطلاق وهو مدة حاصلة من اشباع حركة الروي
[illegible] وهو ما يلحق الروي [illegible] الشعر

[illegible]

تناسخ قلت كحد سابر المز وايد فتامل ويحذف اى التنوين وظاهر
انه اى تنوين والمراد وجوب الحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى
علم وفى بعض النسخ الخ والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فنقول
ابو بكر بن محمد بلا تنوين وهذا الحكم منقوض بنحو الظريف ابن عمرو حيث
لا يحذف تنوين زيد فالصواب العلم الموصوف بابن غير منفصل [illegible]
مضافا الى علم الخ هذا اذا لم يسم شئ مع التنوين حتى لو جعل التنوين [illegible]
جزء العلم لا يصح حذفه والمراد بابن الابن والابنة لا البنت ايضا [illegible]
لا يجب الحذف مع البنت بل فيه وجهان اجودهما عدم الحذف وفلان [illegible]
وفلانة وضل وطامر وهى وبى فى حكم العلم فيقال ضل بن ضل وطامر بن
طامر وهى بن هى وبى بن بى وهى بن زيد والمراد الوصف النحوى فلا يحذف
من زيد بن عمرو جملة وكما يحذف التنوين يحذف الف ابن خطا فيقل دون
ابنة [illegible] الحذف فى ضرورة الشعر كقوله [illegible] جارية من قيس بن ثعلبة
كما يحذف من غير العلم المذكور [illegible] وجوب [illegible]
فالنفية غير مستقيم [illegible] نون التاكيد خفيفة [illegible]
حاصل يحذف [illegible]
اى الاصل [illegible]
انها تحتمل ان [illegible]
فانها مع الالف [illegible] الفعل [illegible]
فى الامر ولم يرد بالامر [illegible] باللام الامر
والمعنى المصور [illegible] والنهى [illegible] والتمنى [illegible]
[illegible] وانه جمع [illegible]

والمضارع

والمضارع التالى اداة طلب وقلت فى النفى الاول والنفى قليلا
ليكون فى خبر قوله محض ولا ينتقض به الاختصاص والغلبة فى النفى لما
انفصل بالفعل المضارع ممنوعة وكيف لا وقد جعل ابن جنى قياسا
قال ابن مالك هو كالنهى على الاصح ولعله اراد بالنفى ما يشمل دخول
لم قال سيبويه ويدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهى من جهة الجزم قال
الخ هل مالم يعلما شيخا على كرسيه معمما ولزمت فى مثبت القسم اى فى
جواب المثبت القسم وشرح قال التركيب منه باب جرد قطيفة اى بكلمة
ضعيفة والاولى ومثبت القسم لزوما لما عرفت وذلك منتقض بقوله
تعالى ولسوف يعطيك ربك وبقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله
تحشرون والطلوب فى مثبت القسم اى لم من حروف تنفيس عن
[illegible] متعلق به وكثرت فى مثل اما تفعلن اى شرط زيد فيه اداته
من غير لزوم [illegible] وهو المطابق للتنزيل [illegible]
بالجائزة الحذف [illegible] اما تفعلن [illegible] تفعلن
[illegible] تفعلن [illegible] الشرط [illegible]
وحينا ويدخل المستقبل [illegible] فلما تفعلن وقد يلحق الشرط
من غير ما كقوله من يتفق منكم فليس [illegible] وقد يلحق جواب
الشرط من غير [illegible] واما يلحق اسم الفاعل
اضطرارا [illegible] المضارع [illegible] الشرط وما قبلها اى نون
[illegible]
[illegible]
[illegible]

المؤنث ومن قال عدما قبل الف التثنية والف الفصل قبل النون
لان الالف ليس حاجزا حصينا فقد تركت طريقا بينا وتقول
انت او العرب في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا
لالتقاء الساكنين كما كانت تحاشي عنه في اضربون واضربين لانهما
اخف وحذف الالف فيهما متعذر للالتباس في التثنية واجتماع
النونات في جمع المؤنث فجعل النون فيهما بمنزلة الجزء لانه لا يشغل الكلمة
بجعلها جزءا بخلاف جمع المذكر والمخاطبة فلم يجعلا كلمة واحدة وعدا
ولا تدخلهما الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه
فيهما كما يجوزه في حال الوقف او يدفع التقاء الساكنين بتحريك النون
بالكسر وعليه يحمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف على قراءة ابن ذكوان
وجعل التسهيل والرضي الكوفيين مع يونس فان قلت يرد
[illegible] في اضربانّ بنون الخفيفة [illegible] المؤنث [illegible] واضربانّ
[illegible] الخفيفة [illegible] نون [illegible] مع [illegible] الدخول [illegible]
لان التشديد [illegible] لازم [illegible] اي النون [illegible] في غيرها [illegible]
الى النون المشددة [illegible] المشددة فيها [illegible] الى الخفيفة
بيان الواقع على مذهب الجمهور اذ لا يكون الا [illegible] مع الضمير البارز
هو واو الجمع وياء المخاطبة [illegible] المنفصل [illegible] وفي حكم [illegible]
مع المدة [illegible] [illegible] مدة [illegible] منفصل [illegible] الاول
فيحذف [illegible] يحذف [illegible] الكلمة [illegible]
المنفصل [illegible] لم [illegible] [illegible] ان يكون [illegible]
فيهما او يكون [illegible] مستتر في غيرهما او لا يكون [illegible]

وبهذا

وبهذا ظهر وجه ما شاع اضربانّ واضربونّ دون اضربونن واضربين
والشارحون غفلوا عن مقصوده فجعلوا قوله فان لم يكن اشارة الى
ما يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالمتصل انه كالجزء من الكلمة
فصار واو اغزونّ في حكم حرف علة في الوسط فكما لا يسقط في الامر
العلة في غير الاخر لم يسقط في اغزونّ واذا ثبت فتح لان ما قبل النون
مفتوحة في الواو فثبت في هل ترينّ رعاية لطرده وهو امتن قوله ومن
قبيل هل ترين واغزونّ دون اغزنّ بحذف الواو كما في اغز لانه صار
بسقط لكون النون كالمتصل ترونّ كما قيل تروا القوم وترينّ كما قيل
ترى القوم واغزونّ لا اغزنّ واغزنّ كما قال اغزوا الكفار واغزنّ
كما قيل اغزي الكفار وبهذا اندفع ما اعترض به الرضي ان كون النون
كالمتصل لا يوجب بقاء المدة في الواحد لان واو الجمع ايضا كالمتصل
ولا يبقى معه المدة [illegible] بالمتصل الف التثنية لا [illegible] المدة
في اغزونّ [illegible] [illegible] اغزوا [illegible]
يقال في اغزوا [illegible] في اغزونّ فليس [illegible] [illegible] على انه
اذا [illegible] الكلام الى اغز [illegible] لم يحذف الواو لانه لا موجب لحذفها
فاذا صار اغزونّ [illegible] لم يحذف فيه ايضا والخفيفة تحذف للساكنين
ولا [illegible] اضربنّ فانه لم يحذف للساكنين بل حذف المدة لان المراد
ساكنين اولهما النون [illegible] الحذف للساكنين لا يكون الا [illegible]
ولا تحرك كالتنوين وفي الوقف كما يحذف التنوين فيرد ما حذف لاجل
الخفيفة بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجل اذا سقط بالوقف
فيقال في [illegible] لا قاض والمفتوح ما قبلها تقلب الفا [illegible] [illegible]

من الحكم السابق ومن حسن خاتمة الكتاب ختمه بالالف كافتتح
به النهى كما انعمت علينا بشرح المغنى فى هذا الكتاب وانممت
نعمتك باتمامه على وجه الصواب والهمتنا فيه بما لا يعد ولا يحصى من
فصل الخطاب وفقنا بشكر كون به حفظ للمفيد وللمجدبه مزيد الخلاف
واجعله دافعا للعقاب ومقتضيا لحسن المآب وموجبا لجزيل من
الثواب وهداية لمن اقتدى به من العلماء والطلاب واجعل سببا
لشفاعتهم دون المخاصمة يوم لا ينفع التهى ليس فى الاشتغال به معذرة
الا انه لم يكن لى معذرة فلم اكتب فيه الا ما وهبته كما تفيض المطر الى
السحاب اللهم اجعله غنيا بنبات المعارف كما تنبت فى قلوب الاحباب
انبات المطر الازهار والخضر فيما هو اطيب من التراب التى ارض من
الجنة فيقال وهذه زراعة قريتها رب واجب مسئلتى وفعل ضراعتى وصل
وصل على خير الوسائط بعد والمركبات والبسائط
صلوات [illegible] وعلى
اله وصحبه الذين يعبدونى لهم
افتخار وبراعة
تم الكتاب بعون
الملك الو
هاب

صاحب هذا
ملا محمد
ابن مصطفى
[illegible]

٤٢٧

